

# الإيمان

عَنْ أَبِي عَبْدِ مُسْلِمَ بْنِ الْحَجَّاجِ

تَأَلَّفَ

الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي

٦٣١ - ٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

ياسر حسن

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة ناشرون



## مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين . الحمد لله الذي أنعم على الخلق وزين لهم الحياة الدنيا ، وأكرمهم بالإسلام ديناً فأنمّه لهم ورضيه لهم . الحمد لله الذي وسعت رحمته جميع خلقه فما منع عن أحد رزقاً ، فمنهم من امتحن ومنهم من ابتلي ، وخلق الجنة والنار ، والآخرة خير للمتقين .

الحمد لله الذي أكرم محمداً بالصلاة والسلام ، وخصّه بشرف الرسالة والنبوة وجعله خاتماً لهما دون خلقه جميعاً ، ورحم خلقه به صلوات الله عليه وسلامه ، وجعله هداية للمهديين ورحمة للعالمين ، فبلغ الأمانة ، فكان قوله سنةً وفعله سنةً وإقراره سنةً ، فكانت سنته منارةً تطاولت في بنائها ، يُستنار بضوئها ضحىً وفي ليل .

مسيرةً بدأناها بالأمس خطوة ؛ كنا نقلب المصادر والمراجع ونعمل في الفحص والبحث ، ولكن كانت النفس تواقّة في أن تكون سنة رسول الله ﷺ بين أيدي القراء والباحثين ، مصقولة مهذبة موثقة ، مشروحة من قبل العلماء ، فيعلو البناء ، سقفه السماء وجذره الأرض . وما هي الشجرة قد وقف ساقها واكتمل جذعها ، وأتممت الستة والتسعة بحمد الله ومَنّه .

واليوم وهذه الشجرة تمتد أغصانها يأتي كتابنا هذا «**السنهاج في شرح صحيح مسلم**» بعد «**معالم السنن**» و«**تحفة الأحوذى**» ليستكمل رسم معالم الشجرة في توازن وتناظر فريد . صحيح أن الشجرة ما تزال في طور النمو وما يزال الطريق إلى الثمرة ليس بقريب هذا اليوم ، ولكن الفوائد فيها من عظيم جذعها وعبق أريجها وتدي أغصانها وفي ظلّاتها ما لا يسعك معه أن تنظر إلى دونها من لبث وشغل .

فإلى قارئنا العزيز، فإن ما تصدره من أعمال تعظم سنة رسولنا الكريم ﷺ إن هي إلا رحلة نرتحل فيها معك سوياً، سائلين الله عز وجل أن يبلغنا مقاصدنا فنصونها ونحفظها ونرعها، ويكشف الله بصيرتنا فهماً وتدبراً ونشراً لفوائدها، ثم نسيرها لثرتحل إلى أجيال من بعدنا أهل لها، فيكملون الطريق إلى أجيال من بعدهم، وهكذا جيلاً بعد جيل.

ولا يسعني هنا إلا أن أشير إلى جهود الإخوة العاملين المتفانين في إتقان إخراج سنة رسول الله ﷺ كما يليق بها من جودة وإتقان علمي وفني، فجزاهم الله خيراً.

هذا وإني لأرجو الله جل وعلا أن يختارني لنشر علوم دينه على الوجه الذي يرضاه، ويمدني بقوته، ويحفظني من كل سوء، ويذل لي الشُّبُل لنشر علوم دينه في أرجاء المعمورة، وأرجوه تعالى أن يتقبل عملي، وأن يكون في ميزان حسناتي، وأن يغفر لي السيئ من عملي، وأن تكون أعمالي سحلاً خيراً وفائدة، ودعاءً صالحاً في ظهر الغيب، وصديقة جارية إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

مروان محبوب





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين وآخرين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحمداً لك ربي وشكراً، على ما أوليت وأنعمت، ووفقت وأعنت، من خدمة هذا السفر العجيب، لإمام من أئمة المسلمين كبير، تصدّى لشرح «صحيح مسلم» فأتى فيه بالعجب العجيب، وبعد:

فهذه مقدمة موجزة<sup>(١)</sup> بين يدي الكتاب، نذكر فيها طرفاً مما يتعلق بشرح الإمام النووي ومنهجه في هذا الشرح، ثم نذكر منهجنا في تحقيق الكتاب.

## «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»

وهذا تلخيص لبعض النقاط التي وقفنا عليها أثناء العمل في الكتاب:

١ - يُعَدُّ شرح الإمام النووي واسطة المعقد بين شروح المتقدمين والمتأخرين، فتمتاز شروح المتقدمين بالاختصار والإيجاز، والاعتناء بغريب الحديث، وتمتاز شروح المتأخرين بالإطالة والإطناب، وسرد الأقوال ومناقشتها.

٢ - فكان شرحه متوسطاً مفيداً كما قال حاجي خليفة<sup>(٢)</sup>، ليس بالطويل المُمِلّ، ولا بالقصير المُمِلّ. أتى فيه بزيادة كلام المتقدمين، وزاد فوائد نفيسة حلّى بها كلامهم، وجلّى إشاراتهم، وقد أشار المصنف إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب، لقلّة الطالبين للمطولات، لبسطته فبلغت به ما يزيد على مئة من المجلدات، من

(١) كتب الإمام بنسبم رحمه الله تعالى مقدمة على «صحيحه» وشرح الإمام النووي رحمه الله تعالى هذه المقدمة وأطنب، وكتب هو أيضاً مقدمة حافلة بما تعة لطرحه وأجاده، وكتب الإخوة المحققون نطبعنا من «صحيح مسلم» مقدمة مطولة وأمعروا، فأغنى كل ذلك عن كتابة دراسة لهذا الكتاب، وكان سبباً في الاكتفاء بهذه المقدمة الموجزة.

(٢) عليّ دكشوف النطوي: ١٥/١٠٥٥.

غير تكرار ولا زيادات عاطلات...، لكنني ألتزم على التوسط، وأحرص على ترك الإطالات...<sup>(١)</sup>.

إلا أن هذا لا يمنع أن يثرد قلমে في بعض الأحيان، فيستطرد في أشياء تخرج به عن حقيقته من عدم الإطالة، وخاصة عندما يتكلم في الفروع الفقهية، فتراه يستطرد في بيان مذهب الشافعية في هذه الفروع، وعذره أنه إمام شافعي راسخ في الفقه، ويصعب على مثله عَقْلُ قلمه عن الرُّع في مهامع الفقه.

٣- وكون شرحه متوسطاً غير مطوّل نتج عنه أمران:

الأول: إيراده كلام العلماء في كثير من الأحيان مجملًا دون تفصيل وعزو، كقوله: قال العلماء، قال جمهور أهل اللغة والغريب، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، المشهور الصحيح عند الأصوليين، مذهب أهل الحق، قال النحويون، ذهب جماعة من أهل التحقيق والنظر والفقهاء والمتكلمين من أئمتنا، ذكره جماعات من العلماء... إلخ.

الثاني: إحالته على ما تقدم أو تأخر من شرحه في كثير من المسائل، وقد يسهو أحياناً في الموضع الذي يُحيل عليه.

٤- اعتناؤه الخاص باللغة، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من الأعلام وغيرها<sup>(٢)</sup>.

٥- اعتناؤه بروايات «صحيح مسلم» وشرح كل رواية، والإجابة على الإشكالات الواردة.

٦- اعتناؤه بقوائد الإسناد، وخاصة قوله: هذا إسناد كله تابعيون، هذا إسناد كله كوفيون... إلخ.

٧- لم يعتنِ الإمام النووي رحمه الله تعالى أثناء شرحه بإيراد لفظ الحديث كما هو، بل يذكره أحياناً بالمعنى، وقد يوافق ذلك روايات أخرى للحديث، وكأنني بقلمه يسأقه إلى بيان مقصود الحديث قبل كتابة المتن. وقد يترك بعض الأحاديث والأبواب دون شرح.

٨- يعتنِ الإمام النووي - وهو من أهل الحديث - بتخريج الأحاديث التي يوردها في شرحه والحكم عليها، وقد يفوته ذلك أحياناً.

(١) وسيلحظ القارئ الكريم أن منهجنا في التحقيق سار على طريقته في هذا التوسط والإعراض عن التطويل فيما كتبناه من تخريجات وحواشي.

(٢) ولعله لا يخفى على القارئ أن للإمام النووي تصديقاً مقدراً في «تهذيب الأسماء واللغات».

٩ - ثمة مصادر أكثر الإمام النووي من الرجوع إليها والنقل منها، ومن أهمها: «المُعَلِّم بقوائد مسلم» للمازري، و«إكمال المعلم» و«مشارك الأنوار» للقاضي عياض، و«معالم السنن» و«أعلام الحديث» و«غريب الحديث» للخطابي، و«التحرير بشرح صحيح مسلم» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل التميمي الأصبهاني، و«غريب الحديث» لأبي عبيد، و«الجمع بين الصحيحين» للحميدي، و«الغريبين» للهروي<sup>(١)</sup>، و«الصحيح» للجوهري، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول.

١٠ - ظهر خُلُق الإمام النووي واضحاً في كتابه، فكان مبعجلاً للعلماء الذين يذكرهم، متأدباً معهم، غير طاعن فيهم، منتقداً لما يراه خطأ بأدب واحترام، غير متعسف وجه الحق إذا لاح له، منصفاً في أبحاثه ومناقشاته، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

كل هذا الذي ذكرته جعل صاحب «كشف الظنون» يذكر شرحه في صدر قائمة شروح «صحيح مسلم» وجعل الإمام الطيبي يقول: وكان جُلُّ اعتمادي وغاية اهتمامي بـ«شرح مسلم» للإمام المتقن محيي الدين النواوي؛ لأنه كان أجمعها فوائد، وأكثرها فوائد، وأضبطها للشوارد والأوابد<sup>(٢)</sup>.



(١) الهروي هذا هو أبو عبيد أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤١٠ هـ. وهو غير الهروي أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٦٤ هـ، صاحب «غريب الحديث». والمراد في هذا الكتاب بالهروي صاحب «الغريبين» وأبي عبيد صاحب «غريب الحديث».

(٢) «الكاشف عن حقائق السنن» ص ٣٦٩. وهو شرحه على «مشكاة المصابيح» للثيريزي.

## منهج التحقيق

١ - اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب على أربع نسخ: نسختين خطيتين، ونسختين مطبوعتين:

أ - فأما النسخة الخطية الأولى، فهي بتاريخ ٦٧٥ هـ، وكتب عليها: بخط المؤلف<sup>(١)</sup>. تقع في ٣٦٠ ورقة، قياس ٢٢ × ٣١.٥ سم، وخطها رديء تصعب قراءته، وهي نسخة كاملة، ورمزنا لها بـ (خ).

وأما النسخة الأخرى، فهي بخط أحمد بن علي الدباطي الشافعي، وقرع من نسخه في ١٠ شوال سنة ٦٨٩ هـ. وهي محفوظة في المكتبة الأزهرية، ومكتوبة بخط نسخ واضح، إلا أنها ناقصة جداً، ويشفع لنقصها أنها نسخة جيدة، والموجود منها: من أوائل باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله إلى نهاية كتاب الإيمان، ومن باب جواز اتخاذ الأنماط من كتاب اللباس والزينة إلى أوائل باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، ومن أواخر باب من فضائل فاطمة عليها السلام إلى آخر الكتاب. ورمزنا لها بـ (ط).

ب - وأما المطبوعتان: فلأحدهما طبعة دار الكتب المصرية، وتقع في ١٨ جزءاً، ورمزنا لها بـ (ص). والثانية مطبوعة على هامش «إرشاد الساري» ورمزنا لها بـ (هـ) وهي نسخة جيدة.

(١) والمراجع أنه ليس بخطه؛ لعدة أسباب منها:

١ - ورد في الورقة (١٤١) هذا الكلام: آخر الجزء الرابع عشر وأول الجزء الخامس عشر من أجزاء الشيخ رحمه الله. وفي الورقة (١٥٩): آخر الجزء السادس عشر وأول السابع عشر من أجزاء الشيخ محيي الدين، وهذا كلام ناسخ وليس كلام مؤلف.

٢ - التصحيقات والتعريفات التي وقعت في المخطوط تدل على أن كاتبها ليس من العلماء، فضلاً عن أن يكون إماماً كالإمام النووي رحمه الله تعالى. وقد أشرنا إلى غائب هذه التصحيقات، وتركنا بعضها لعدم أهميتها.

٣ - السقوطات والتكرارات التي وقعت فيه تدل على أنه ثمة من ينقل عن نسخة أخرى، وبخاصة عندما يكون السقوط من كلمة إلى كلمة مماثلة.

٤ - قال المؤلف رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا: فصل: يستحب لكاتب الحديث إذا مر بذكر الله عز وجل أن يكتب: (عز وجل) أو (تعالى) أو... وكذلك يكتب عند ذكر النبي ﷺ: (صلى الله عليه وسلم) بكسالهما لا رمزاً إليهما، ولا مقتضراً على أحدهما، وكذلك يقول في الصحابي: رضي الله عنه. وكذلك يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخبار، ويكتب كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه... ومن أغفل هذا حرم خيراً عظيماً، وفوت فضلاً جسيماً. وهذا المخطوط الذي بين أيدينا أغلبه رموز في كل ما ذكر.

وإنما حملنا على اعتماد هذه النسخة؛ لأنها نسخة كاملة، وسائر النسخ التي وقفنا عليها ليست كاملة.



٢ - أثبتنا في أعلى الصفحة «صحيح مسلم» طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون. ولم نغير فيها إلا ما اقتضته الضرورة، مع الإشارة إلى هذا التغيير. وجدير بالذكر أنه ليس في المخطوط نص «صحيح مسلم» وأن الإمام النووي لا يعتني أثناء الشرح بنقل النص كما هو وبترتيبه الذي هو عليه؛ فكثيراً ما ينقل النص بالمعنى، ويقدم ويؤخر في الشرح ويختصر منه ما لا يريد شرحه؛ فمن ثم لم يمكن إثبات روايته له «صحيح مسلم» كاملة في أعلى الصفحة، فأثبتنا طبعنا له.

٣ - وقع خلاف كبير في عناوين الأبواب بين المتن والشرح، وكثير من عناوين المتن غير موجود في النسخ التي اعتمدنا عليها، وقد اضطررنا إلى إضافة بعضها بين معقوفين [ ] .

٤ - غرّجنا الأحاديث التي في شرح النووي، أما أحاديث «صحيح مسلم» فقد تركنا تخريج محققيه كما هو. وكان منهجنا في التخريج الاكتفاء بالصحيحين أو أحدهما، ثم بقية الكتب الستة، ثم غيرها، مع ذكر «مسند أحمد» في كل ذلك؛ للتوسع في التخريج الذي اعتمدته محققوه. وقمنا أيضاً بالحكم على الحديث باختصار وإيجاز.

٥ - غرّجنا أقوال العلماء التي نقلها المصنف عنهم بذكر الكتاب والجزء والصفحة.

٦ - قمنا بضبط النص ضبطاً سهلاً على القارئ قراءته وبغنيه عن الرجوع إلى المصادر.

٧ - جعلنا المتن الذي يشرح عليه المصنف باللون الأحمر؛ والأحاديث التي يستشهد بها باللون

الأسود.

٨ - كتبنا حواشي على النص تُشرِّه وتكمل الفائدة منه، مثل شرح لفظ غريب، وإيضاح عبارة، وزيادة فائدة، وترجمة قلم، وتعقيب إن احتاج الأمر ذلك. وحرصنا على عدم الإطالة موافقةً لمنهج المصنف في كتابه.

٩ - لم نراع في رسم الحروف ما عليه المخطوط، بل جعلناها مطابقةً للقواعد الإملائية ولما جرت عليه العادة في العصر الحديث.



## الإمام النووي<sup>(١)</sup>

### اسمه ونسبه:

هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مُرَي بن حُسن بن حُسين بن جِزَام الحِزَامِي النُّووي.

### مولده ونشأته:

ولد في المحرم سنة ٦٣١هـ في بلدة (نُوي) التابعة لحِوَرَان جنوب دمشق. وقد هيا الله سبحانه له أسباب الخير منذ طفولته؛ يقول مرشده المربي الشيخ ياسين بن يوسف الزُّركَشِي: رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر سنين بنوي والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال، فوقع في قلبي حبه. وجعله أبوه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن. قال: فأتيت الذي يقرئه القرآن فوصيته به، وقلت له: هذا الفتى يُرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به. فقال لي: منجّم أنت؟ فقلت: لا، وإنما أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام.

### شيوخه:

تلقى الإمام النووي العلم على لغة من علماء عصره، كانت دمشق تزدهر بهم، فاجتمع لديه ما تفرق عندهم، حتى كان إمام عصره في الحديث والفقه. فمن شيوخه في الحديث:

- ١ - الإمام المحدث الضياء بن تمام الحنفي. لازمه في سماع الحديث وما يتعلق به، وعليه تخرج وبه انتفع.

٢ - الإمام عبد العزيز بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

٣ - القاضي عماد الدين عبد الكريم بن الحرستاني المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

٤ - الإمام المفيد المحدث الحافظ زين الدين خالد بن يوسف التابلسي المتوفى سنة ٦٦٣هـ.

٥ - الحافظ أبو زكريا يحيى بن أبي الفتح الحراني الصُّيُوفي المتوفى سنة ٦٧٨هـ.

٦ - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢هـ. وهو أجَلُّ شيوخه.

(١) هذه ترجمة مختصرة للإمام النووي رحمه الله تعالى، ومن شاء الإطالة والإطناب فعليه بالمصادر والمراجع التي تكفلت بذلك.



٧ - لشيخ المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي المتوفى سنة ٦٦٨هـ. شرح عليه في أحاديث الصالحين.

٨ - الإمام تقي الدين إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ليلى، كبير المحدثين ومسندهم. توفي سنة ٦٧٢هـ. ومن شيوخه في الفقه:

١ - أول شيوخه في الفقه الإمام إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي المتوفى سنة ٦٥٠هـ. وكان معظم الشريعة عليه.

٢ - الإمام العارف المتقن مفتي دمشق شمس الدين عبد الرحمن بن نوح المقدسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٥٤هـ.

٣ - الإمام المتقن لمفتي أبو حفص عز الدين عمر بن أسعد لإربلي.

٤ - الإمام لمجمع على مامته أبو لفصائل كمال الدين سائر بن حسن لإربلي ثم لحسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٠هـ.

أخذ الروي عنهم الفقه قراءة وتصحيحاً وسماعاً وشرحاً وتعليقاً.

ومن شيوخه في أصول الفقه لقاضي عمر بن علي الثقلبي المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

وفي النحو وعلوم العربية أحمد المصري وابن ميث صاحب الألفية، وغيرهم.

### تلاميذه:

أقبل الطلبة على الإمام أنووي ينهلون من بحور علمه ويتلقون عنه، حتى تخرج به جماعة من العلماء لفحول كوّنوا علومهم عليه. نذكر منهم:

١ - لقاضي صدر الدين سليمان بن هلال الحنفري الحوزي المتوفى سنة ٧٢٥هـ. وهو ممن أثنى عليه أنووي نفسه.

٢ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر الأبيدي المتوفى سنة ٧٢٧هـ.

٣ - شهاب الدين أحمد بن محمد بن عباس بن حيوان المتوفى سنة ٦٩٩هـ.

٤ - علاء الدين علي بن أيوب المقدسي المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

٥ - قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ.

وقد سمع منه الحديث أكابر المحدثين منهم:

١ - لمحدث لحافظ أبو العباس أحمد بن قزح، لإشبيلي المتوفى سنة ٦٩٩هـ. وهو صاحب

المنظومة المشهورة في مصطلح الحديث: غرر في صحيح ورجاء في مغلص.

٢ - لمحدث الحافظ بن أبي لفتح، وهو من شيوخه كما سبق.

٣ - لحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن لمؤي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، صاحب كتاب «تهذيب الكمال».

٤ - علاء الدين أبو الحسن عبي بن إبراهيم بن دود الدمشقي المعروف بابن العطار المتوفى سنة ٧٢٤هـ وهو من أخص تلامذته، وكن يخدمه، وله فيه ترجمة مفردة. وكان يقال له: «مختصر السووي».

### مؤلفاته:

كثرت مؤلفات سووي وتنوعت، وأكب الناس وأهل العلم عبيها، وأهمها:

- ١ - المنتهـج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.
- ٢ - رياض لـصاحبين من كلام سيد المرسلين.
- ٣ - الأذكار لمناسبة من كلام سيد الأبرار.
- ٤ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلاق ﷺ.
- ٥ - روضة لطالين.
- ٦ - المجموع شرح المذهب.
- ٧ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين.
- ٨ - تحرير لـتبيه.
- ٩ - بستان يعرفين.
- ١٠ - التبيين في آداب حملة القرآن.
- ١١ - تهذيب الأسماء واللغات.

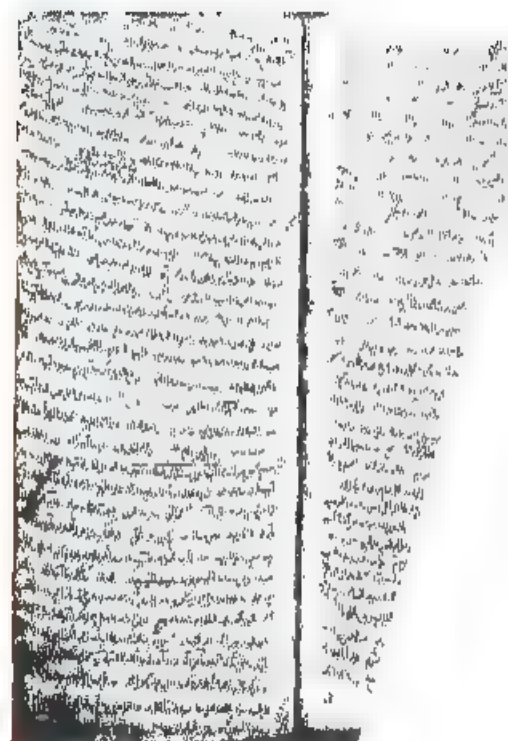
### وفاته:

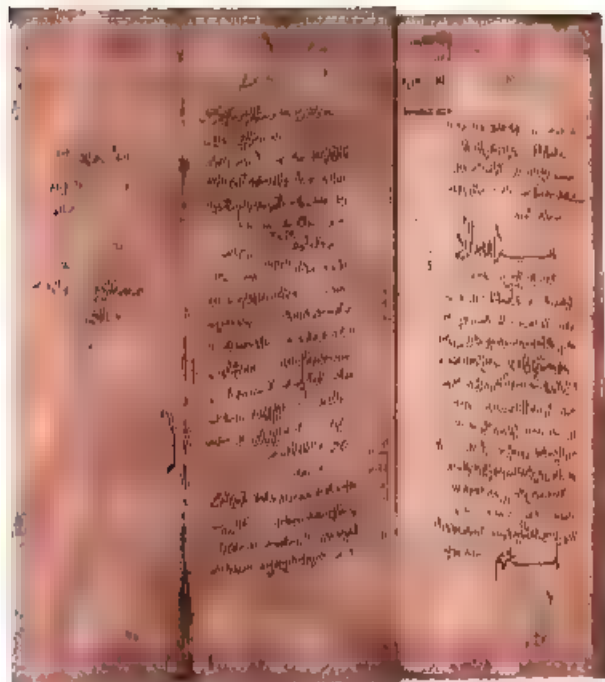
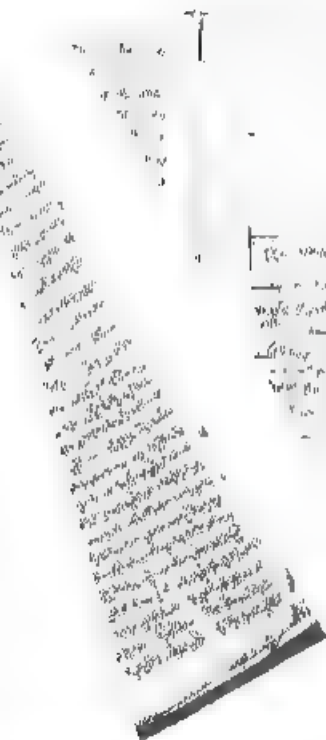
توفي الإمام سووي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ٦٧٦هـ عن خمس وأربعين سنة، ودفن في بلدته سوي، رحمه الله تعالى ورعيه عه، وأسكنه في الفردوس الأعلى، آمين.

**وفي الختام** أتوجه بالشكر إلى كل من كان له يد في إخراج هذا السمر عظيم، وبحسن بالشكر لأستاذ سمر نجاتي عمر حفظه الله تعالى، وأرحو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، مبرأ من كل عيب ونقص، داعياً للقرء ولـلحديث، إنه نعم لمولى ونعم المحبيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

رضوان مامو

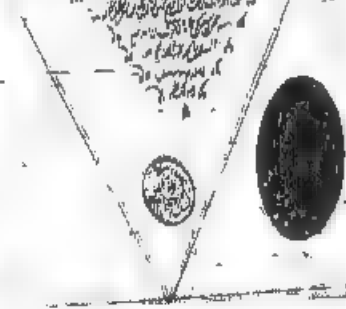
دمشق الشام







واما في هذا الموضع فانه من المعلوم ان  
 هذه النسخة هي التي كانت في يد  
 المصنف في سنة ١٢٠٠ هـ  
 واما في هذا الموضع فانه من المعلوم ان  
 هذه النسخة هي التي كانت في يد  
 المصنف في سنة ١٢٠٠ هـ



الورقة الأخيرة من المخطوط (خ)



## بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم تسليماً

لحمّد لله الرّبّ الجوّاد، بشي جئت بعمّه عن لإحصاء بالأعداد، خلقي لأخف ولإرشاد، الهدي إلى سبيل الرّشاد، الموفّي بكرمه لطرق السّداد، المانّ بالأعناء بسنة حبيبته وخيله، عبده ورسوله - صلوات الله وسلامه عليه - على<sup>(١)</sup> من لطف به من العباد، المخصّص هذه لامة - زادها الله شرفاً - بعنم الإسناد، لذي لم يشركها فيه أحد من الأمم على تكرّر العصور والأبدا، لذي نصّب لحفظ هذه السنة المكرّمة شريفة المظهرّة خوفاً من لحفاظ الثّقاد، وجعلهم ذنّين عنها في جميع الأزمان والبلاد، باذلين وسّعهم في تبين الصّحّة من طرّقه والفساد، خوفاً من الانتقص منها والازدياد، وحفظاً لها على لامة - زادها شرفاً - إلى يوم الثّقاد، مستعرجين جُهدهم في التفقّه في معانيها، واستخرج الأحكام والخصائف منها، مستمرّين على ذلك في جماعات وأحاد، مبالغين في بينها، وإيضاح وجوهها بالجدّ والجهد والاجتهاد، ولا يزال على القيم بذلك - بحمد الله وطفه - جماعات في لأعصار كلّها إلى انقضاء لذنبا وقلّ المعداد، وإنّ قلوا وخلّت بلدان منهم وقربوا من الثّقاد.

أحمّده أبلغ حمداً على بعمه، لخصوصاً على نعمة لإسلام، وأنّ جعلت من أمة خير لأولين والأخريين، وأكرم السّابقين والألاحقين، محمد عبده ورسوله وحبيبه وخليفه خاتم النّبیین، صاحب الشّفاة العظمى ولو لحمد والمقدّم المحمود، سيّد المرسلين، المخصوص بسمعة البهرة المستمرة على تكرّر السّنين، التي تحدّث بها أفصح القرون، وأفصح بها المتزعين، وظهر بها خزي من لم يتقدّم من لمعدنين، المحفوظة من أن يتطرق إليها تغيير للمعدنين، أعني بها القرآن لعزیز، كلام ربّ الذي نزل به الرّوح الأمين على قلبه ليكون من المنذرين، مسان عربّي مبين، والمصطفى بمعجزات أخر رائدات على الألف والمئتين، وبجوامع الكيم، وسمحة شريعته، ووضع بضر المتقدمين، المكرّم بتفضيل أمته - زادها الله شرفاً - على الأمم السّابقين، ويكون أصحابه ﷺ خير اقرون بكائنين، وبأنهم كلّهم مقطوع بعدالتهم عند من يُعَدُّ به من عمدة المسلمين، ويجعل إجماع أمته حجة مقطوعاً بها كالكتب لمبين، وأقول لأصحابه المنتشرة من غير مخالفة لذلك عند لعلماء لمحقيقين، المخصوص بتوفّر دو عي أمته - زادها الله شرفاً - على حفظ شريعته وتدوينها ونقلها عن لحفاظ المسنين، وأخبر عن الحقائق

(١) في (ص) و(هـ) وعلى

محققين، ولا جند في تبينها<sup>(١)</sup> لمسترشدين، والثواب<sup>(٢)</sup> في تعميمها احتساباً لرضا رب العالمين، والمبالغة في الدت عن منهجه بوضوح الأدلة وقمع للملحدين والمستندين، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر السيب، وآل كل وصحابتهم والتابعين، وسائر عباد الله الطالحين، وفقه للاقتداء به دائمين، في أقواله وأفعاله وسائر أحواله مخصصين، عشرين في ذلك دائمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقراراً بوحده، واعتقافاً بما يجب على الخلق كافة من لإذعان بربوبيته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المصطفى من بركته، والمخصوص بشموه رسالته وتفصيل أمته، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وعترته.

أم بعد، فنن لاشتغال بالعلم من أفصل القرب، وأجل لقطعات، وأنواع ألحير، وأكبر العبادات، وأولى ما ألفت فيه نفائس لأوقات، وشمر في ذكره والتمك في أصحاب لأفص لوكيات، ويد إلى الاهتمام به مسرعون إلى لخيرت، وسابق إلى لثمل في مستيقو المكرمات، وقد تظاهر على ما ذكره جمل من آيات كرمات، والأحاديث الصالحة المشهورات، وأقوى استيف الله شيرات، ولا ضرورة إلى ذكره من لوكيات من لوكيات الجليات.

ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث شريات، أعني معرفة متنه، صحيحه وحسينه وصعيفه، متصله ومرسبه ومقطعه ومعصيه، ومقبوه، ومشهوره، وغريبه، وعزيره، ومتواتره وأحاده وأفراده، معروفه وشذوه ومنكره، ومعلية وموضوعه ومدرجه، وناسخه ومنسوخه، وخاصه وعامه، ومحبيه ومبيها ومختلفه، وغير ذلك من أنواعها المعروفة.

ومعرفة علم الأسنيد، أعني معرفة حاب رجاله، من صفاتهم لمعتبة، وضبط أسمائهم وأنسابهم، ومواليدهم ووفياتهم، وغير ذلك من لصفات. ومعرفة الأساليب ومدايس، وتفرق الاعتبار والمتبعات ومعرفة حكم اختلاف لرواة في الأسنيد ومتن، ولوصف والإرسال، والوقف والرفع، ولقطع والانتفاع، وزادات شقات ومعرفة لشعية والتبعين والتبعهم والتبعهم ومن بعدهم، وعبر سائر مؤمنين والمؤمنات، وغير ما ذكرته من علومها المشهورات.

ودليل ما ذكرته أن شرع مسي على اكتاب تحرير واسس لمرويات، وعلى سمن من ز أكثر لأحكم لفقهيات، فون أكثر لأيات لمروعات محملا، وبنها في لسنن لمحكومات، وقد اتفق العلماء على أن من شرع المجتهد من القاصي وللمفتي أن يكون عالم بالأحاديث الشكيات، فبين

(١) هي (بحر) فيها.

(٢) يقال دأب في عمله، شأباً، ويعرله وفؤونه، مضم حاد ومع.

بما ذكره أن الاشتغال بالحديث من أجل لعلوم لأجحات، وأفضل أنواع الخير وأكد انقُدت. وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل - مع ما ذكره - على بيان حال أفضل لمحبوبات، عليه من الله لكرهم أفضل لصلوات ولسلام والتبركات.

ولقد كان أكثر اشتغال لعلماء الحديث في الأعصار الخليلي، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين أنوف متكثرات، فتم قص ذلك وضُففت بهم، فم يبق إلا أن من آثارهم قليات. والله المستعان على هذه المصيبة وعبرها من البديت، وقد جاء في فضل إحياء السنن لثمات أحاديث كثيرة معروفة مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث، والتخريف عليه؛ لما ذكر من الدلالات، ولكونه أيضاً من نصيحة الله تعالى، وكتابه، ورسوله ﷺ، ولأئمة، والمسلمين والمسلمات، وذلك هو ما بين كم صح عن سيد البريات (ص) صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه لظهورت. ولقد أحسن الناس: من جمع أدوات حديث سندر قبه، واستخرج كونه الحفيت، وذلك لكثرة فوائده لبرزات والكمات، وهو جدير بذلك، فبه كلام أفصح حق، ومن أعطي جميع لكمات، ﷺ صوت متفهمات.

وأصبح مصنف في الحديث، بل في العلم مطلقاً: لضميحات، للإمامين نقودين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج قشيري، ﷺ، فم يوجد لهم نظير في مؤلفات، فيسفي أن يعنى بشرحهم، وتشرح فوائدهم، ويُتطقت في استخراج دقائق العلوم من متونهم وأسانيدهم؛ كما ذكر من صحيح لظهورت، وأربع الأدلة المنظهرات.

فإن «صحيح البخاري» رحمه الله، فقد جمعت في شرحه ثملاً مستكثرات، مشتملة على نقائس من أنواع العلوم بعبارة وجيزة، وأد مشور في شرحه، راج من الله الكريم في إتمامه المعونات.

وإن «صحيح مسلم» رحمه الله، فقد سخرت له تعالى الكريم الزوائد رحية في جمع كتبه في شرحه متوسط بين المختصرات والموسوعات، لا من لمختصرات مجلات، ولا من لموسوعات المجلات. ولولا ضعف لهم، وقلة الرعبيين، وحوف عدم انتشار الكتاب، لبقية المتكلمين للموسوعات، بسببه قد عنت به ما يريد على ثمة من المجلات، من غير تكرار ولا زيادة عجلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم فوائده الحفيت والبرزات، وهو جدير بذلك؛ فبه كلام أفصح لمحبوبات، ﷺ صلوات دائمة، لكي أقصر على المتوسط، وأحرص على ترك لإطلاات، وأؤثر الاختصار في كثير من الحالات.

(١) يقره حديث: «خيرُ تصحيح» قس. لمن؟ قس. الله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم». أخرجه مسلم.

١٩٦ هـ. (١٩٧٤ م) من حديث صحيح بخاري ﷺ.

فأذكر فيه - إن شاء الله تعالى - جملة من عذوة الزاهرات، من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات، وبين نفائس من أصول لقواعد الشرعيات، ويصح معاني الألفاظ اللغوية، وأسماء الرجال، وضبط مشكلات، وبين أسماء ذوي الكنى، وأسماء بآء الأئمة، ولمبهمات، وتشبيه على صفة من حد بعض روضة وغيرها من علماء كورين في بعض الأوقات، واستخرج لحدائق من حقيقتهم عن سحرية من لحدائق والأساليب المستفادات، وضبط جمل من الأسماء المؤثرات والمختبرات، والجمع بين الأحاديث التي تختلف صاهراً ويظهر بعض من لا يحقق صدق الحديث ولحقه وأصوله كونها متعارضة، وأبته على ما يحضري في الحال في الحديث من المسائل العميات، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارية، إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وبضاح العبارة.

وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال والأئمة وضبط المشكل وأحكام والمعاني وغيرها من المتمولات، فإن كان مشهوراً لا أصيغه في قديمه، لكنثهم، إلا نادراً ببعض المقاصد بصلحات، وإن كان غريباً أضفته في قديمه، إلا أن أذكر عنه في بعض الموضع لطوب كلام، أو كونه من تقدم بيته في الأبواب الماضية.

وإذا تكرر الحديث أو لاسم أو لفظة من اللغة ونحوه، بسطت المقصود منه في أول موضعه، وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه وبيانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقة، وقد اقتصر على بيان تقدمه من غير إضافة، أو أعيد لكلامه فيه لبعده الموضع لأول، أو ارتباط كلام أو نحوه أو غير ذلك من المصالح المطلوبة.

وأقدم في أول نكتات جملة من المقدمات، مما يعظم المنفع به إن شاء الله تعالى، ويحتاج إليه طالبو لتحقيق، وأرتب ذلك في أصول متتامة، ليكون أسهل في مطالعته، وأبعد من السأم.

وأن مستمد لمعونة والضمانة واللطف والرعاية من الله الكريم، رب الأرضين والسماوات، فبتهلاً إليه سبحانه أن يوفقني وولدي ومشايخي وسائر أقاربي وأحبائي، ومن أحسن إليهم بحسن الثبات، وأن ييسر لنا أنواع لطائف، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حقيق المصداق، وأن يعجز عني بوضعه ومحبته ودوام طاعته، وجمع بين في در كرامته، وغير ذلك من أنواع لمسات، وأن يفتح أجمعين ومن يقرأ في هذا الكتاب به، وأن يحول له لمثوبات، ولا ينزع منه ما وهبه له ومن به عين من الحيرات، والألا يجعل شيئاً من ذلك فتنه، وأن يعين من كل شيء من المحالقات، إنه مجيب الدعوات، جزيل عطيت، اعتصمت بالله، وتوكلت على الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، لا حول ولا قوة إلا بالله، وحسني لله ونعم الوكيل، والله الحميد والفضل والجنة ونعمة، وبه التوفيق والتطيق.



أَمَّ شَيْخُنا أَبُو إِسْحَاقَ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ الصُّلَاحِ، وَالْمَنْسُوبِينَ إِلَى الْحَنَبِ وَالْفَلَاحِ، مَعْرُوفًا بِكَشَرَةِ  
الْبَصَدَقَةِ وَنَمَاقِ الْمَالِ فِي وَجْهِهِ الْمَكْرُومَاتِ، ذَا عَمَلٍ وَعِبَادَةٍ وَوَقْدٍ وَسَكِينَةٍ وَصَبَاحَةٍ مَلَا اسْتِكْبَارَ،  
تَوَفَّى بِالإِسْكَانِيَّةِ الْيَوْمَ الْمَسِيحِ مِنْ رَجَبٍ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّ مِائَةٍ

وكان منصور هذا جديلاً، شيعياً مكشراً، ثقةً، صحيح سماع، روى عن أبيه وحده وجد أبيه أبي عبد الله محمد بن فضال، وروى عن غيره من موالده في شهر رمضان سنة ثنتين<sup>٣</sup> وعشرين وخمس سنة، وتوفي بشربياخ يومه بوز في شعبان سنة ثمان وست مئة.

ذكره الإمام السجستاني في المعروفين بين عسكر عليه السلام ، فأنشأ عليه بيتاً هو  
أخيه ، ثم روى عن أبي الحسن <sup>ع</sup> عند زيارته أنه ذكره فقال : هو فقيه الحرام ، سارع في إيقافه  
والأصول ، الحافظ للقواعد ، ناسخاً بين الصوفية في خيرهم ، ووعيداً لولا يركض أنفسهم ، وجمع

(۳) فی (ج) و (د) : نہیں

MAHMOUD KHASSEB & K. RABAH



التصانيف والأصول من الإمام زين الإسلام، ودرس عليه لأصول وتفسير، ثم خلت إلى مجلس إمام الحرمين، ولازم درسه ما عدا ذلك، وتفق عليه وعلق عنه الأصول، وصار من جملة المذكورين من أصحابه، وخرج حاداً إلى مكة، وعقد لمجلس بعدد وسائر البلاد، وأظهر العلم بالحرمين، وكان منه بهم أثر وذكر ونشر لعدم، وعدد إلى نيسابور، وما تعدى قفلاً حد العلماء ولا سيرة لطلاب من التواضع والتبذل في مجالس والمناش، ونشر بكتابة الشروط؛ لانتصافه برؤمرة الشريعة مصاهرة ليصوب بها عرضه وعنده عن توقع الإنفاق<sup>(١)</sup>، ويتبع بما يكتسبه منها في أسباب لمعيشة من منون الأرزاق، وقعد لتدريس في المدرسة الناصحية وفاداة طلبة فيها، وقد سمع المسديد والصحاح، وأكثر عن مشايخ عصره، وله مجالس الوعد والتذكير لمشحونة بالموثقة والمباعدة في النصيح، وحكايات لمشايع وذكر أحوالهم.

قال لحافظ أبو نعيم: وروى الإمام محمد بن قراوي كنت رحدثني لثنية، لأنه كان المقصود بالرحمة في تلك الناحية، ثم جتمع فيه من علو الإسناد ووقور العلم وصحة الاعتقاد، وحسن الخلق ولين الجانب، وإقبال بكنيته على الطالب، فأقامت في صحبته سنة كاملة. وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائفة، وكان مكرماً لمؤيدي عليه، عارفاً بحق قصدي إليه، ومرص مرضية في مدة مقامي عنده، ونهه لطبيب عن التمكن من القراءة عليه فيها، وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تألمه، فقال: لا أستجز أن أمنعه من القراءة، وربما أكون قد حُبست في لثنية لأجهم. وكنت أقرأ عليه في حالي مرضه وهو مثقلى على فراشه، ثم غوي من تلك المراجعة، ودرفته متوجهاً إلى هرة، فقال لي حين ودعته بعد أن أظهر الجرع لغيري، ربما لا استقي بعد هذا. فكان كما قال، فجاءت نعيه إلى هرة، وكانت وفاته في العشر لأواخر من شوال سنة ثلاثين وخمسين مئة، ودفن في تربة أبي بكر بن خزيمة رحمته. وذكر الحافظ أيضاً جملاً أخرى من مناقبه، حذفتها اختصاراً.

وذكر لحافظ أبو سعد السمعاني أنه سأل أب عبد الله بن قراوي هذا عن مولده، فقال: مولدي تقديراً سنة إحدى وأربعين وأربع مئة. قال غيره: وتوفي يوم الخميس لحدادي أو الثاني والعشرين من شوال، سنة ثلاثين وخمسين مئة.

قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: في علمه المذهب كدابة انتخب منه فو ثمة ستغريتها، وسمع

(١) وقع في (ص)، و(هـ)، لإرفاق.

«صحيح مسلم» من عبد الغافر في نسبة التي توفي فيها عبد الغافر، سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، بقراءة أبي سعيد البجلي رحمه الله ورعي عنه<sup>(١)</sup>.

وأما شيخ الفروي، فهو أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي القشيري ثم النيسابوري، الشجر، وكان سمعه «صحيح مسلم» من الجلودي سنة خمس وستين وثلاث مئة. ذكره ولد والده أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي لأديب، الإمام محمد بن إسماعيل<sup>(٢)</sup>، صاحب التصديق، كذا في تاريخ نيسابور وكتاب «مجمع لغز» و«لمفهم لشرح عريب صحيح مسلم» وغيره، فقال: كان شيخاً ثقة صاحباً صدقاً، محفوظاً من الدين والكتب، مجتهداً في الرواية على قلة سمعته، مشهوراً مقصوداً من الألف، سمع منه الأئمة والمؤدور، وقرأ لحفظ الحسن السمرقندي عليه «صحيح مسلم» نيفاً وثلاثين مرة، وقرأ عليه أبو سعيد البجلي نيفاً وعشرين مرة، وممن قرأه عليه من مشاهير الأئمة زين الإسلام أبو القاسم - يعني القشيري - والوحيد وغيرهما، استكمل خمساً وتسعين سنة، وألحق أحفاد الأجداد، وتوفي يوم الثلاثاء، ودفن يوم الأربعاء، السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربع مئة.

قال غيره: ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، سمع منه أئمة الدنيا من العرب والعجم والبلديين، وبارك الله سبحانه في سمعه وروايته مع قلة سمعته، وكان مشهوراً برواية «صحيح مسلم» والغريب خطيباً في عصره، وسمع الخطيب وغيره من أهل عصره، رحمه الله ورعي عنه.

وأما شيخ الفارسي، فهو أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن منصور بن أحمد بنيسابوري الجلودي، بضم لجيم بلا خلاف، قال الإمام أبو سعد<sup>(٣)</sup> السمعاني: هو منسوب إلى الجلود المعروفة، جمع جلود<sup>(٤)</sup>. قال الشيخ أبو عمرو بن المصالح رحمه الله: عندي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة<sup>(٥)</sup>. وهذا الذي قلناه الشيخ أبو عمرو يمكن حمل كلام السمعاني عليه

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٠٧.

(٢) يعيد في (ص) و(هـ): بن لمعدش.

(٣) في (ن)، شيخاً، وهو خطأ، وبحثت في (ص) و(هـ)، وهو لصواب، لأن الحسن عبد الغافر لم يثبت له مدح من جهة.

(٤) في (ح) أبو سعيد، وهو خطأ وأبو سعد اسمه عبد الكريم بن محمد بن منصور سمعي سمعني البحر مدي مروزي، صاحب المصنفات الكثيرة، ولد سنة ست وخمسين مئة، ومات سنة ثنتين وستين وخمسين مئة بمرو. لا مبر أحلام

لسنة: (٤٥٦، ٢٠).

(٥) لألسان: (٣٠٦/٣).

(٦) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٠٥.

وإنما قلت: إنَّ الجُلُودِيَّ هذا، بصم الجيم بلا خلاف، لأنَّ بن السَّكَيْتِ<sup>(١)</sup> وصاحبه ابن قتيبة<sup>(٢)</sup> قالوا في كتبهم لمشهورين: رَجُلٌ الجُلُودِيّ يفتح الجيم، منسوب إلى جُلُودٍ، اسم قرية بالبرقية<sup>(٣)</sup>. وقال غيرهما: إنه بالشام. وأراد<sup>(٤)</sup> أنَّ من نُسب إلى هذه القرية فهو بفتح الجيم لكونها مفتوحة، وأمَّ أبو أحمد هذا الجُلُودِيَّ فليس منسوباً إلى هذه القرية، فليس فيما قاله مخالفة لما ذكرناه، والله أعلم.

قال الحاكم أبو عبد الله: كان أبو أحمد هذا، الجُلُودِيَّ شيخاً صالحاً زاهداً، من كبار عبَّاد الصوفية، صاحب أكبر المشايخ من أهل الحنفية، وكان ينسخ الكتب ويأكل من كسب يده، سمع أب بكر من خزيمة ومن كان قبله، وكان ينتحل مذهب سفينة الثوري ويحرفه، توفي رحمه الله يوم الثلاثاء ربيع والعشرين من ذي الحجة، سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وهو ابن ثمانين سنة.

قال الحاكم: وتُختم بوفاته سبع «صحيح مسلم»، وكلُّ من حدَّث به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سفينة وغيره فليس بثقة، والله أعلم.

وأما شيخ الجُلُودِيَّ، فهو السيّد الجليل أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفينة النيسابوري، لفقيه الزهد لمجتهد لعابد، قال الحاكم أبو عبد الله بن سبيع: سمعت محمد بن يزيد الغزالي يقول: كان إبراهيم بن محمد بن سفينة مُجَابِبَ الدُّعْوَةِ. قال الحاكم: وسمعت أب عمرو بن نجيد يقول: إنه كان من الصالحين. قال الحاكم: كان إبراهيم بن سفينة من العبَّاد المجتهدين، ومن الملازمين لمسلم بن الحجاج، وكان من أصحاب أيوب بن الحسن الزاهد صاحب الرأي، يعني الفقيه الحنفي. سمع إبراهيم بن سفينة بساجز ونيسابور والرِّيُّ والعراق. قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة سبع وخمسين ومئتين. قال الحاكم: مات إبراهيم في رجب سنة ثمان وثلاث مئة، رحمه الله ورزقني عنه.

وأما شيخ إبراهيم بن محمد بن سفينة، فهو الإمام مسلم صاحب الكتاب، وهو أبو الحسين مسلمة

(١) سمع يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، له تصانيف كثيرة في النحو والمعاني شعر وتفسير دو وبس العرب، رآه فيها على من كتبه، عدلوا سنة أربع وأربعين ومئتين. «إنبية لونه»: (٢/٣٤٩)

(٢) سمع عبد الله بن مسلم بن قتيبة نيسابوري لهجوي القوي، صنف لإعراب القرآن والمعاني لأمره وغيره من كتب، ولد سنة ثمان عشرة ومئتين، ومات سنة سبع وستين، ليلة الوعاة: (٢/٦٣).

(٣) «إصلاح المنطق»: (١/١٦٢)، وأثبت كتابه ص ٤٢٧

(٤) في (جس): وأراد، وهو خطأ

ابن الحجاج بن مسلم، القشيريُّ س، لثيسوريُّ وطن، عربيٌّ صَبِيغِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، وهو أحد أعلام أئمة هذه الشُّبَّان، وكبارِ المُتَّبَرِّزين فيه، وأهلِ الحَقِّفِ والإتقان، ولرَّحَلَيْنِ في طلبه إلى أئمة الأقطار والسُّدَّان، ولَمَعَتِ فِيهِ نَافِلَةُ جَلَالِ عَدَدِ أَهْلِ الْحَدِّقِ وَالْعِرْفَانِ، وَالْمَرْجُوِّ إِلَى كِتَابِهِ وَلِمَعْمَدِهِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ.

سَمِعَ بِحَرِّ سَدِّ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى وَسِحْقَ بْنِ رَهْوَيْهِ وَغَيْرِهِمَا، وَبِالزُّيِّ مُحَمَّدَ بْنَ مِهْرْدَ بَجَمَلٍ - بِبَجِيمٍ - وَأَبَ غَسَّانَ وَغَيْرِهِمَا، وَبِالْعَرَقِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْلَمَةَ لِقَفَسِيٍّ وَغَيْرِهِمَا، وَبِالْحِجَازِ سَعِيدَ بْنَ مَنْصُورٍ وَأَبَ مَصْعَبَ وَغَيْرِهِمَا، وَبِمَصْرَ عَمْرُو بْنَ سُوَادٍ وَخُرُمَةَ بْنَ يَحْيَى وَغَيْرِهِمَا، وَخِلَافَتَ كَثِيرِينَ.

رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ كِبَرِ أئمة عصره وَحُفَّاظِهِ، وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ فِي دَرَجَتِهِ، فَجَنَّهُم أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ وَأَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَبُو عِيْسَى لِثُرَمَذِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ خَرِيمَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعْدٍ وَأَبُو عَزَّةَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، وَآخَرُونَ لَا يُحْصَوْنَ.

وَصَنَّفَ مَسْمُومٌ<sup>(٢)</sup> فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ كُتُبًا كَثِيرَةً، مِنْهَا هَذَا الْكِتَابُ لِصَحِيحِ لَدِي مِنْ اللَّهِ الْكَرِيمِ - وَلَهُ أَحْمَدُ وَلِئُعمَّةُ وَالْفَصْلُ وَالْجُمُوءُ - بِه عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَبْقَى لِمُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِ ذِكْرًا جَمِيلًا وَثَنًا حَسَنًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَمِنْهَا كُتُبُ «لِمَسَدٍ لِكَبِيرٍ» عَلَى أَسْمَاءِ الرَّجُلِ، وَكُتُبُ «لِلْحَدِثِ الْكَبِيرِ» عَلَى الْأَبْوَابِ، وَكُتُبُ «الْعَدْلِ»، وَكُتُبُ «أَوْدَعِ الْمُحَدِّثِينَ»، وَكُتُبُ «التَّمْيِيزِ»، وَكُتُبُ «مَنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا رِيٌّ وَاحِدٌ»، وَكُتُبُ «صَبَقَاتِ الشَّابِعِينَ»، وَكُتُبُ «الْمُخَضَّرَمِينَ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو لَفْصَلٍ مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: رَأَيْتُ أَبَا دُرَّةَ وَأَبَا حَاتِمَ يَقْرَأُ مِنْ مَسْمُومِ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ عَلَى مُشْيَعِ عَصَرِهِمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ.

نَسْتُ وَمَنْ حَقَّقَ نَظَرَهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَطْلَعَ عَيْنَهُ أَوْدَعَهُ فِي أَسَانِيدِهِ وَتَرْبِيئِهِ وَتَحْسِينِ مَبْدَأَتِهِ وَبَيَاضِ طَرِيقَتِهِ مِنْ نَفَائِصِ التَّحْقِيقِ وَجَوَاهِرِ الشَّدَاقِيقِ، وَأَنْوَاعِ الْوَرَعِ وَالْإِحْتِيَاظِ وَاللَّحْزَمِ فِي الْإِرْوَادِ، وَقَلْبِ الْخِيَصِ لِلْفُرْقِ وَاجْتِنَابِ الْبُرْءِ، وَغَيْبِ مَتَفَرِّقَتِهَا وَاتِّشَارِهَا، وَكَثْرَةِ أَطْلَاعِهِ وَتَسْمَعِ رِوَايَتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فِيهِ مِنْ سَمْعِ الْأَعْجُوبَاتِ وَلِطَائِفِ عَظَمَاتِ الْحَقَائِدِ، غَدِمَ أَنَّهُ يَمُومٌ لَا يَدْحَقُهُ مَنْ

(١) رُوِيَ فِي (نَحْوِ) وَ(عَيْنِ) وَ(هَكَذَا) صَبِيغِيَّةٌ وَمِنْهَا أَتَمُّهُ مُوَافَقُ لَكُمِبِ سَعْدٍ قَالَ يَزِيدُ فِي التَّحْقِيقِ مَعْرُوفٌ (صَبَغَ) وَمِنْهَا جَمَاعَةٌ: عَرَبِيٌّ صَبِيغٌ خَاصٌّ لِكَبِيرٍ.

[illegible]

فصل

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴

[illegible]

\* 10

[illegible][illegible]

MAIDE KILASHIAN & K. KABARALI

## الحسين

[illegible]

در اخباری که در این مجلد در خصوص این اشخاص و ... افلاکونی در عهد و دایه افندی این اخبار و ... و ...  
 در خصوص این عهد و دایه افندی این اخبار و ... افلاکونی در عهد و دایه افندی این اخبار و ...  
 در خصوص این عهد و دایه افندی این اخبار و ... افلاکونی در عهد و دایه افندی این اخبار و ...  
 در خصوص این عهد و دایه افندی این اخبار و ... افلاکونی در عهد و دایه افندی این اخبار و ...





6 7 8

MAIDE KILASHIAN & K. BABARALI

د. محمد عبد الحليم  
د. محمد عبد الحليم  
د. محمد عبد الحليم

TABLE 1. *Staphylococcus aureus* and *Mycobacterium tuberculosis* (continued)



أخبرني بشر بن عمر قال: سمعت مائل بن أيس . . . الحديث<sup>(١)</sup> . وهو مقدار عَشْر ورقات، ففي الأصل المأخوذ عن الجلودِي، والأصل المأخوذ اندي بخط الحافظ أبي عمر القُبْدُويّ، ذكرُ ثبوت هذه القوت عند أول هذا الحديث، وعود قول إبراهيم: حدثنا مسلم. وفي أصل الحافظ أبي مقاسم لدمشق شدة التردد في أنَّ هذا الحديث دخل في القوت أو غير داخل فيه، ولا اعتماد على الأول.

المقاتل الثالث: أوله قول مسلم في حديث الإمارة وخلافة: حدثني وهيب بن حرب: حدثني شاذب، حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، «إنما الإمام جُنَّة»<sup>(٢)</sup>، ويمتد إلى قوله في كتاب لصيد ولذبح: حدثنا محمد بن مهران الرازي: حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الحفط، حديث أبي ثعلبة الحُشَني. «إذا رميت سهمك»<sup>(٣)</sup>، فمن أول هذا الحديث عدد قول إبراهيم: حدثنا مسلم. وهذه لقوت أكثرها، وهو نحو ثمانين عشرة ورقة، وفي أوله بخط الحافظ الكبير أبي حازم القُبْدُويّ<sup>(٤)</sup> ليس بوري، وكان يروي الكتب عن محمد بن يزيد العدل، عن إبراهيم م صورته: من هنا يقوِّب إبراهيم: قال مسلم. وهو في الأصل المأخوذ عن الجلودِي وأصل أبي عمر القُبْدُويّ وأصل أبي القاسم لدمشق بكلمة (عن)، وهكذا في المئات الذي سبق في الأصل المأخوذ عن الجلودِي وأصل أبي عامر وأصل أبي القاسم، وذلك يَحْتَمِلُ كونه روى ذلك عن مسلم بالوجدة، ويَحْتَمِلُ لإجازة، ولكن في بعض النسخ التصريح في بعض ذلك أو كنه يكون ذلك عن مسلم بالإجازة، والله أعلم<sup>(٥)</sup> هذا آخر كلام لشيخ.



(١) مسلم. ٣٤٩

(٢) مسلم. ٤٧٧٢

(٣) مسلم. ٤٩٨٥

(٤) في (ص) و(هـ). عدي، وهو حصاً، وأبو حازم القُبْدُويّ نسبة إلى جد أمه هندويه. سمع عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبيدويه، لإمام حنابلة، ثم عرف لمحدثين. ولد أبو حازم بعد الأربعين وثلاث مئة، وتوفي سنة سبع عشرة وأربع مئة.

نظر في نسخة خلام لنبلاء (٣٣٣/١٧)

(٥) الطبعة صحیح مسلم ص ١١١ ١١٤

## فصل

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: عنه أن لرواية بالأسناد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من لأعصار قبله إثبات ما يروى، إذ لا يحدو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا يصح ما في كتابه صيغاً يصحح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وبما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد التي تحضت بها هذه الأمة، وهذا لله كرامة، وقد كان كذلك فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشبهه أن ينقله من أصل به مقبول عن يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة، مروية بروايات متنوعة، يحصل به بذلك - مع اشتداد هذه الكتب وتعدد عن أن تُفقد بالتدليل والتحريف - الثقة بصحة ما نقلت عنه تلك لأصول، فقد تكثر تلك لأصول المقبول بها كثرة تنزل منزلة التواتر أو منزلة الاستفاضة<sup>(١)</sup>.

هذا كلام الشيخ، وهذا الذي قد به محمول على الاستحباب والاستظهار، وإلا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي، وتكفي المقابلة به، والله أعلم.



(١) المصنف: صحيح مسلم، ص ١١٥.

## فصل

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصبح يكتب بعد لقرآن لعريز «الصحيحان» للبخاري ومسلم، وثبتهما الأمة بالقبول، وكتب البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صرح أن مسلماً رحمه الله كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو لمذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحفظ والغوص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن عبيد السابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن السبع: كتب مسلم أصبح<sup>(١)</sup>، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول.

وقد قرر الإمام الحافظ لعقبيه النظار أبو بكر الإسماعيلي<sup>(٢)</sup> رحمه الله في كتابه «لمدخ» ترجيح كتاب البخاري، وروى عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي رحمه الله قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

قلت: ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم، وأعلم بصناعة الحديث منه، وقد نتخب عنه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب، وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة، وجمعه [من] آلاف مؤلفة من الأحاديث لصحيحة، وقد ذكرت دلائل هذا كله في أول شرح «صحيح البخاري».

ومما ترجح به كتاب البخاري أن مسلماً رحمه الله كان مذهبه، بل نقل الإجماع في أول «صحيحة»، أن الإسناد المعنعن له حكم الموصول بـ (سمعت) بمجرد كون المعنعن وسمعت عنه كان في عصر واحد، وإن لم يثبت اجتماعهم، والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهم، وهذا

(١) ذكر السيوطي في تدريب الراوي: (١، ٩٨) قول أبي عبيد هذا بلفظ: ما تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم، ثم نقل عن من حجه معتقاً عليه بقوله قول أبي عبيد ليس فيه ما يقتضي تصريحه بأن كتاب مسلم أصبح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه خلاف الشيخ محيي الدين في مختصره، وفي مقدمة شرح البخاري، ولما يقتضي في لأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أما إسناده فلا، لأن إسناده يحتمل أن يريد ذلك، ويحتمل أن يريد المسودة كما في حديث ثم أهدت المختصر، ولا أقمت الغير أبداً لهجة من أبي فرقة فهذا لا يقتضي أنه أصح من جميع الصحابة ولا من الصديق، بل نقل أن يكون فيهم أصح منه فيكون فيهم من بعده.

(٢) أبو بكر الإسماعيلي هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، ومما أهر حرجان، والمرجوع إليه في الفقه والحديث، وصاحب التصانيف، ومصدر المستخرج على تصحيح، وسنة سبع ومبهرين ومتمين، ومات سنة إحدى وثلاث مئة عن أربع وتسعين سنة. نظر طبعات القافية الكبرى: (٣/٧)

المذهب يُرخَّص<sup>(١)</sup> كتب البخاري، وإن كنت لا تحكم على مسلم بعمده في «صحيحه» بهذا الأسلوب، لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعلَّدُ معها، وحوادث هذا الحكم الذي حوَّزه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وقد انفرد مسلم بهائدة حسنة، وهي كونه أسهلّ متناولاً من حيث إنه جعل لكلّ حديث موضعاً وحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتفع بها وحسن ذكرها، وأورد فيه أسانيداً مستعددة والمفاضلة المختلفة، فيسهل<sup>(٣)</sup> على الطالب انطُر في وجوهه واستثمارها، وتحصل له ثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه، بخلاف البخاري، فإنه يذكر تلك الوجوه المستتفة في أبواب مشرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير باب، الذي يسبق إلى أفهام أنه أولى به، وذلك بدقيقة يفهمها البخاري منه، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث، وقد رأيت جماعة من المحققين متأخرين غيَّصوا في مثل هذا، فنقرأ رواية البخاري حديثاً هي موجودة في «صحيحه» في غير مذهبها السابق إلى أفهام، والله أعلم.

ومما جاء في فصل «صحيح مسلم» ما بلغ عن مكِّي بن عبدان - أحد حفاظ نيسابور - قال: سمعت مسلم بن الحجاج رحمه الله يقول: لو أنَّ أهل الحديث يكتبون مثلي سنة الحديث، فمدرهم على هذا «المسند»<sup>(٤)</sup>. يعني صحيحه. قال: وسمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة لري، فكلُّ ما أشار أنَّ له عدَّة تركته، وكلُّ ما قال: إنه صحيح وليس له علة، خرَّجته.

وذكر غيره ما روه لحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي بإساده عن مسلم رحمه الله قال - صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاث مئة ألف حديث مسوَّعة<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ج) ترجيح.

(٢) كما قال مصنفه تبع لابن نضاح في «مبانيه صحيح مسلم» ص ٧١، فإنه صدق مذهب مسلم في الاستدلال لمعني: ثم إنَّ هذا ما توسع بقدره من ترجيح في كتابه، ولم يسم به، ثم عفا به فيما أودعه في صحيحه هذا، وفيما أورده فيه من الطرق المتعددة لحديث الواحد ما يؤمن من وجوه فائدة، والله أعلم.

وهي قولهم هذا، بغير، ويرد به في الترمذي في الترمذي ص ٦٧ أن سيبكي إنَّ ترمذي - من وجه ذكره ما روي به بالمتعة طرقاً يصرِّح فيها بالحديث، فقلنا: كثير من ذلك لم يوجد، وما يصح ولا يجهل، لأنَّه قد ورد في نسخة مسند قد دفع في مقدمة صحيحه عن مصنفه هذا، وأما ما وجدته في نسخة، فهو ما يمكن قد عمل به في صحيحه، بما قال ما قال، وما ذكره كثير من كثيره، والله أعلم.

(٣) في (ج)، يسهل.

(٤) أطلق الإمام مسلم على «صحيحه» اسم «مسند» مع أنه مرسل عن أبيه لا عن أحد، ومن سبب ذلك كونه حديثه مسنداً كما شكَّره عليه ابن تيمية في «مجموعه» - مسند، وكما سمي بخاري صحيحه في «المسند الصحيح».

(٥) تاريخ بغداد - (١٥/١٢١).

## فصل

قال شيخ الإسلام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله. شرط مسم في «صحيحه» أن يكون الحديث متصل لإسناد، بقى الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهى. سالماً من الشذوذ والعدّة.

قال. وهذا حدّ، نصحيح، فكأن حديث اجتمعت فيه هذه الشروط، فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث. وما اختلفوا في صحته من الأحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وببعض خلاف في اشتراطه، كما إذا كان بعض الرواة مستوراً<sup>(١)</sup>، أو كان<sup>(٢)</sup> الحديث مرسلاً. وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل جتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب في ذلك. كما إذا كان الحديث في رواه من اختلف في كونه من شرط لصحيح، فإذا كان الحديث رواه كلهم ثقات غير أنّ فيهم أب الزبير المكي مثلاً، أو شهيد بن أبي صالح، أو لعلاء بن عبد الرحمن، أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم<sup>(٣)</sup> الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم. وكذا إذا كان البخاري فيمن خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وسحاق بن محمد، لقروي، وعمر بن مرزوق، وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم.

قال أحمد بن أبي عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه «المدخل إلى معرفة المستدرک»: عدد من أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» ولم يخرج لهم مسلم: أربع مئة وأربعة وثلاثون شيخاً، وعدد من احتج بهم مسلم في «المسند الصحيح» ولم يحتج بهم البخاري في «الجامع الصحيح»: ست مئة وخمسة وعشرون شيخاً.

وأما قول مسم رحمه الله في «صحيحه» في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ. ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا. يعني في كتابه هذا الصحيح. وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه<sup>(٤)</sup>. فمشكل، فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلف في صحتها، لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحته حديثه.

(١) مسطور هو من عرفت عدله بظاهرة أي سم يوقف به على منسّق. لكنه لم تلت عدلته لخاصة، وهي لم يصر عليها العلماء الجرح والتعديل ولو واحد منهم.

(٢) أي (ج) وكاب

(٣) أي (ج): فيه

(٤) مسم يثر الحديث: ٩١٥.

قال الشيخ: وجوبه من وجهين:

أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح لمجتمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني أنه أراد أنه لم يضع فيه ما احتملت لثقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً، ولم يؤخذ من كتاب اختلافهم، بل هو في توثيق بعض روايته، وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لك مثل عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ فأنصتوا» هل هو صحيح؟ فقد: هو عندي صحيح. فقبل: لِمَ لَمْ تصعه ههنا؟ فأجاب بالكلام المذكور.

ومع هذا فقد شتم كتبه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها صحتها عنده وفي ذلك دُهول منه عن هذا الشرط أو بسبب آخر، وقد اسدركت<sup>١</sup> وغلّت. هذا آخر كلام لشيخ رحمه الله.



(١) في (خ): استدركت.



## فصل

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ما وقع في «صحيح البخاري ومسلم» مما صورته صورة المنقطع ليس مستحقاً بالمنقطع في خروجه من خير لصحيح إلى خير الضعيف، ويسمى هذا النوع تعبيراً، سماه به الإمام أبو الحسن الدرقطني، وبذكره «احمدي» في «لجمع بين الصحيحين»، وغيره من المعاصرة، وهو في كتب البخاري كثير جداً، وفي كتب مسلم قليل جداً.

قال: هذا كان التعيين منهم بلفظ فيه حرم بأن من بينهما وبينه الانقطاع قد قد ذلت أو روى، وتصل الإسناد منه على الشرط، مثل أن يقولوا: (روى الزهري، عن فلان)، ويسوق إسناده الصحيح، فحذف الكتاتين يوجب أن ذلت من الصحيح عندهم، وكذا ما روى عن ذكره بلفظ منهم لم يعرف به، وأورده أصلاً محتجين به، ودلت مثل: (حدثني بعض أصحابنا)، ونحو ذلك.

قال: وذكر حافظ أبو علي بن سنان الجبلي<sup>(١)</sup> أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعاً:

أولها: في التيمم، قوله في حديث أبي الجهم<sup>(٢)</sup>: (وروى ثلث بن سعد)<sup>(٣)</sup>.

ثم قوله في كتاب الصلاة، في باب الصلاة على النبي ﷺ: (حدثنا صاحب لنا، عن إسماعيل بن زكريا، عن (الأعمش)). وهذا في رواية أبي العلاء بن مهران، وسُميت رواية أبي أحمد الجنودي من هذا، فقال فيه عن مسلم: (حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا)<sup>(٤)</sup>.

ثم في باب السكوت بين التكبير والقرءة، قوله: (وحدثنا عن يحيى بن حسان ويونس المؤدب)<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو علي الجبلي - سببه إلى جوار - يد بالاندلس - هو إمام حافظ لم يؤد حاجة لعدم محدث الأندلس لحسين بن محمد بن أحمد النعدي الأسدي صاحب كتاب التقييد المهملة، وهو حاضر بروجان لصحيحين، مؤلفه سنة سبع وعشرين وأربع مئة، وله في سنة ثمان وتسعين وأربع مئة. قصير أهلام سنة ١١٩ (١٤٨)

(٢) كذا وقع حد الاسم في «صحيح مسلم» في باب التيمم، وهو غلط، وصوابه كما سيذكره بمصنفه هناك ما وقع في «صحيح البخاري» وغيره أبو الجهم، بضم الجيم، هذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه في أسماء الرجال، و«بخاري» في «الترجمة» وأبو داود وسنن وغيرهم ولكن من ذكره من المصنفين في الأسماء ولكن وغيرهم.

(٣) مسلم. ٨٢٢

(٤) مسلم. ٩١٠

(٥) مسلم. ١٣٥٦

ثم قوله في كتاب المجتاز في حديث عائشة رضي الله عنها في خروج النبي ﷺ إلى البقيع ليلاً: (وحدثني من سمع حجاجاً الأعور والنفق له، قال: حدثك بن جريح)<sup>(١)</sup>

وقوله في باب المجتاز في حديث عائشة رضي الله عنها: (حدثني غير واحد من أصحابي، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس)<sup>(٢)</sup>.

وقوله في هذا الباب (وروى الليث بن سعد، قال: حدثني جعفر بن ربيعة)، وذكر حديث كعب بن مالك في تقاضي ابن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وقوله في باب احتكار الصحاح في حديث مَعْمَر بن عبد الله العدوي: (حدثني بعض أصحابي، عن عمرو بن عون)<sup>(٤)</sup>.

وقوله في صفة النبي ﷺ: (وحدثت عن أبي أسامة، ومن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدث أبو أسامة)<sup>(٥)</sup> وذكر أبو عدي أنه رواه أبو أحمد الجُنُودِي عن محمد بن المسيب الأزدي<sup>(٦)</sup> عن إبراهيم بن سعيد.

قال الشيخ: ورويه من غير طريق أبي أحمد، عن محمد بن المسيب، (ورواه غير بن المسيب)، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري. وسنورد ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

(١) مسلم: ٢٢٥٦ الإسناد لكافي منه.

(٢) مسلم: ٣٩٨٣ في باب أصحابي لوضع من تدوين. وليس في باب مجتاز. ومجتلز جمع جلتة، وهي لغة شي تهلك الثمر، لأهول وتبطلها.

قال سوري لميتاً عن عبد الحديث لميتاً في كتابي قد جمعة من الحديث قد أخذ لأحدث منقوطة في الصحيح مسلم: وهي قد عشر حديثاً. قال القاضي، إذا كان روي حديثي غير واحد، أو حدثني بعض أصحابي، ليس هو من مقطوع ولا من لم يرد ولا من لم يرد عند أهل الحديث. بل هو من رواية عن مجهول، فلا يحتاج بعد بحث من هذه الرواية لو أنه ثبت من طريق آخر، ولكنه قد ثبت من طريق آخر، فقد روه سوري في صحيحه، عن إسماعيل بن أبي أويس، ونحن مسلماً أرد بقوله: غير واحد، بخاري وغيره.

(٣) مسلم: ٣٩٨٦ في باب أصحابي لوضع من الدين أيضاً.

(٤) مسلم: ٤١٢٤ قال الثوري: قال القاضي وغيره: هذا أحد لأحدث لأربعة عشر مقطوعة في صحيح مسلم. قال القاضي، قد كتب أحد لا يسمى مقصوداً، بل هو من رواية مجهول، وهو كتاب القاضي، ولا يظهر هذا الحديث، لأنه أتى به متابعة، وقد ذكره مسلم من طرق مختصة برواية من سمعهم من أئمة.

(٥) مسلم: ٥٩٦٥. وهذا كسابقة لا يسمى مقطوعاً، وإنما هو من رواية مجهول.

(٦) هذه نسخة أبي أريس قطع لألف، ومكون ٢٠٠، وكسر لحن، وفتح ساء لمنقوطة شش من بعده. وفي آخرها لكون وهي اسم صاحبة من أبي يحيى سمعوه، بها عدة من قوى.

وقوله في آخر الفضائل في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ : «أرأيتمكم ليلتكم هذه» رويته مسلم إليه موصولاً عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. ثم قال: (حدثني عبد الله بن عبد الرحمن لدارمي قال: أخبرنا أبو اليمد قال: أخبرنا شعيب. ورواه الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، كلاهما عن الزهري بإسناد معمر، كمثل حديثه<sup>(١)</sup>).

وقول مسلم في آخر كتاب القدر في حديث أبي سعيد الخدري: «لتركب من قبلكم» (حدثني عدة من أصحابي، عن سعيد بن أبي مريم<sup>(٢)</sup>)، وهذا قد وصله إبراهيم بن محمد بن محمد بن سفيان، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: وقد أوردته مسلم على وجه المتابعة والاستشهاد.

وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب في الصلاة الوسطى بعد أن روه موصولاً: (ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري...) إلى آخره<sup>(٤)</sup>.

وقوله أيضاً في الرّجُم في المتبعة لما روه موصولاً من حديث أبي هريرة في الذي اعترف على نفسه بالزنى: (ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب بهذا الإسناد<sup>(٥)</sup>).

وقوله في كتاب الإمارة في المتبعة يما رواه متصلاً من حديث خوف بن مالك: «خير أئمتكم الذين تحبونهم» (ورواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد<sup>(٦)</sup>).

قال الشيخ: وذكر أبو عليّ فيما عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر: «أرأيتمكم ليلتكم هذه» المذكور في فضائل، وقد ذكر مرة أخرى، فيسقط هذا من العدد، ويسقط الحديث لثاني، تكون

(١) مسلم يائز لحديث: ٦٤٨٠

(٢) مسلم ٦٧٨٢، في الباب الثالث من أبواب نعم، وليس في آخر كتاب القدر.

(٣) مسلم ٦٧٨٣، وهو عن محمد بن سعيد بن موري لا يصححه عن الإمام مسلم، وقد سوي مسنداً في روية هذا الحديث عن محمد بن أبي مريم، فعلى الأرجح فيه.

(٤) مسلم: ١٤٢٩

(٥) مسلم: ٤٤٢٦.

(٦) مسلم يائز لحديث ٤٨٠٦

الجُنُودِي رواه عن مسلم موصولاً، وروايته هي المعتبرة المشهورة، فهي إذن اثنا عشر لا أربعة عشر<sup>(١)</sup> قال الشيخ، وأخذ هـ عن أبي عبيد الله لمؤري صاحب «المُعَيَّن»، فأصق أن هي الكتب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً<sup>(٢)</sup>، وهذا يؤهم خطأ في ذلك، وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا والحمد لله مُحَرَّحاً يَمُور فيه من خَيْرِ الصَّحِيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة، ففي نفس الكتب وصلها، فاكتمل كون ذلك معروفاً عند أهل الحديث، كما أنه روى عن جماعة من الضعفاء اعتماداً على كون ما رواه عنهم معروفاً من رواية الثقات، على ما سنويه عنه فيما بعد إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

قدّر الشيخ أبو عمرو، وهكذا الأمر في تعديلات البخاري بالعاصم جازمة مثبتة على الصفة التي ذكرناها، كمثل ما قال فيه: قال فلان، أو: روى فلان، أو: ذكر فلان. أو نحو ذلك. ولم يصيب أبو محمد بن حرم الظاهري حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة، واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في زيادة الملاهي، وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث، فعجياً عن حديث أبي عمرو أو أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ: «لَيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْبُونَ الْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ...»<sup>(٤)</sup> إلى آخر الحديث، فزعم أنه - وإن أخرج البخاري - فهو غير صحيح، لأن لبخاري قال فيه: قال هشام بن عمرو. وساقه بإساده، فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام<sup>(٥)</sup>.

وهذا خلاصاً من ابن حزم من وجوه:

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ٧٥ - ٨١ وهذه اثنا عشر حديثاً على قسمين: الأول ستة منها معلقة وصل مسلم بها حسنة في صحيحه، وهي المذكورة بالأرقام الآتية (١٤٢٩) و(٣٩٨٦) و(٤٤٢١) والمذكور بعد (٤٨٠٦)، وبعد (٦٤٨٠). وهذه لأحاديث يند ذكرها مسلم على وجه المتابعة. وبقي ما عد من يوصده وهو حديث أبي حنيفة المذكور برقم (٨٢٢). وليس في «صحيح مسلم» من يعقق لبيد يوصص سوى هذا الحديث كذا قال الألباني في «المصباح» (٩٦/١)، ولعرفني في «التلخيص والإيضاح» ص ٣١ - ٣٢. ثاني ستة موصولة في مسنده، رويهم ثلاثة منها وصلها مسلم في صحيحه، وهي (٢٢٥٦) و(٤١٢٤) و(٦٧٨٢)، وهذه لأحاديث ذكرها مسلم أيضاً عن سبيل المتابعة. وثلاثة باقية هي (١٣٥٦) و(٣٩٨٣) و(٥٩٦٥)، وهذه الثلاثة هكذا ذكرها مسلم، وهي صحيحة ثابتة في غير صحيحه وقد قدمنا في شرحنا لشيخنا في كتابه «إعراب الموطأ» مجموعة ص ١٢٨ وما بعده، و ١٥٢ وما بعده، و ١٦٣ وما بعده.

(٢) «المجموع بقرآنه» ص ١/٣٨٥.

(٣) «صيانة صحيح مسلم» ص ٨١.

(٤) البيهقي ٥٥٩٠.

(٥) «المعجم» (٥٦٥/٧).

أحدهما أنه لا انقصاص في هذا أصلاً من جهة أنه البخاري لقي هشاماً وسمع منه، وقد قررت في كتاب «علوم الحديث»<sup>(١)</sup> أنه قد تحقق النقص والسماع مع السلامة من الشليس، حمل ما يرويه عنه على السماع بأي بعد كد، كما يحمل قول الصحابي (قال رسول الله ﷺ) على سماعه منه إذا لم يظهر خلافاً، وكذا غير (قال) من الألفاظ.

لذا في أن هذا الحديث يعينه معروف الاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

الثالث: أنه ورد كان ذلك انقطاعاً فمثل ذلك في الكتابين غير ملتحق بالانقطاع المدح، لما عرف من عدتهم وشرعهم، وذكرهم ذلك في كتاب موضوع للذكر الصحيح خاصة، فمن يستجيز فيه لجزم لمذكور من غير ثبوت وثبوت، بخلاف الانقطاع والإرسال الصادر من غيرهما.

هذا كله في المعلق بنف لجزم، أم إذا لم يكن ذلك منهما بنف جازم مثبت له عمن ذكره عنه على لصفة التي تقدم ذكرها، مثل أن يقولوا: وروي عن فلان، أو: ذكر عن فلان، أو: في الباب عن فلان، ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكره، ولكن يستأنس بغير دهم له.

وأما قول مسلم في خطبة كتابه<sup>(٢)</sup>: (وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها قالت: أمرت رسول الله ﷺ أن ينزل الناس منازلهم)، فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده يراة لأصول لا يراة الشؤ هذا يقتضي حكمه بصحته، ومع ذلك فقد حكم لحكم أبو عبد الله احتفظ في كتابه «معرفة علوم الحديث»<sup>(٣)</sup> بصحته، وأخرجه أبو داود في «سننه» بإسناده منفرداً به، وذكر أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب، لم يركه<sup>(٤)</sup>.

قد الشيخ. وفيما قاله أبو داود نظراً، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات لمغيرة قبل عائشة، وعند مسلم استعاض مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك، فهو ورد عن ميمون أنه قد: لم ألق عائشة، استقدم لأبي داود لعجزه بعدم إدراكه، وهيئت ذلك<sup>(٥)</sup>. هذا آخر كلام الشيخ

قمت: وحديث عائشة هذا قد رواه ليزار في «مسنده»، وقد: هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً، والله أعلم.

(١) ص ٦٥.

(٢) ص ١٠٦ من هذا الجزء.

(٣) ص ٤٨.

(٤) جوف: ٤٨٤٢.

(٥) مسند صحيح مسلم: ص ٨٢ - ٨٤.

## فصل

قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: جميع ما حكمه مسلم رحمه الله بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته. وانعم، نظري<sup>(١)</sup> حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تنقّت ذلك بالقول، سوى ما لا يعتد بخلافه وواقفه في الإجماع.

قال الشيخ: ونذي نخشده أن تنقي لأمة الدحير المنعطف عن درجة التواتر بقلبول يؤجب العدم نظري بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قيل لأنه يجب عليه العمل بالظن، ونظن قد يخص.

قال الشيخ: وهذا مندوب، لأن ظن من هو معصوم من لخصاً لا يحط، ولأمة في جماعها معصومة من الخطأ، وقد قال إمام الحرمين<sup>(٢)</sup>: لو حلف بسان بطلاق امرأته أن ما في كتيبي البخاري ومسلم مما حكم بصحته من قول النبي ﷺ، لما ألزمته لطلاق ولا حنثه، لإجتماع عشاء لمسلمين على صحتها.

قال الشيخ: ولذا أن يقول: إنه لا تحيث ولو لم يجمع<sup>(٣)</sup> المسمون على صحتها، للثب في الحنث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته سم يحنث، وإن كان رويه فسقاً، فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع، فلا يضاف إلى الإجماع.

قال الشيخ: والجواب أن العصاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحنث طهرًا وباطناً، وأن عند الثب لعدم الحنث محكوم به ظهراً مع احتمال وجوده باطناً، فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين، فهو لا يثق بتحقيقه، هذا علم هذا، فما أخذ على البخاري ومسلم وقُدح فيه باعتد من الحفاظ فهو مستثنى مع ذكره، لعدم الإجماع على تلقيه بقلبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة، سننبه على ما وقع في هذا كتاب منها إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup>. هذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه الله هنا.

(١) عدم نظري: ما العلم حاصل عن نظره والاستدلال بعكسه لعلم الضروري وهو ما يكون ذلك معصوم به ضرورياً بحيث لا يحتاج إلى نظر واستدلال.

(٢) إمام الحرمين هو عبد الله بن يوسف بن محمد الحارثي نيسابوري، أبو المعدي (و هو الشيخ أبي محمد) قال المكي، هو الإمام شيخ الإسلام إمام الأئمة على الإطلاق عجمًا وعربًا، وله رحمه الله ستة تسع عشرة رابع مئة، وتوفي سنة ثمان واربعمئة وأربع مئة. الطبقات الشافعية الكبرى: ١: (٦٥/٥).

(٣) وقع في العبارة الصحيح مبني على أن "والم يجمع" وهو خطأ.

(٤) التذكرة صحيح مسلم: ٨٥ - ٨٦.



وقد في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم على إخراججه فهو مقطوع بصدقه محببه ثابت يقيته، تنقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يقيده العلم الطري، وهو في إفادة العلم كالماتوا، إلا أن المتواتر يقيده العلم الضروري، وتنفي الأمة بالقبول يقيده لعدم النظري، وقد تفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق.

قد الشيخ في «علوم الحديث»: وقد كنت أميل إلى أن ما اتفق عليه فهو مظنون، وأحسبه منهياً قوياً، وقد بد لي الآن أنه ليس كذلك، وأنَّ لصواب أنه يقيده العلم<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرين؛ فبهم قدروا أحاديث الصحابين التي ليست بمتواترة إنما تُقيد لظن، فبهم آحاد، والآحاد إنما تفيد لقن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهم في ذلك، وتنقي الأمة بالقبول إنما أدون وجوب العلم بما فيها، وهذا متفق عليه، فلو أخبار آحاد التي في غيرهم يجب العمل بها إذا صحت أسانيدهم، ولا تُقيد إلا لظن، فكل الصحاحان، وإنما يفتري لصحابين وغيرهم من الكتب في كونهما فيهم صحابياً لا يحتاج إلى نظرية، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يبرم من إجماع أمة على العمل بما فيها إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام نبي ﷺ، وقد استند إنكار ابن بَرّهان الإمام<sup>(٢)</sup> على من قال بما قاله الشيخ، وبلغ في تغبيطه.

وأما ما قاله الشيخ رحمه الله في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الجئث فهو بناء على ما اختاره الشيخ، وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحث ضاهراً ولا يستحب به التزام الجئث حتى تُستحب له الرخصة، كما إذا حلف بمثل ذلك في غير «الصحابين» فإنه لا نُحِثُّه، لكن تُستحب له الرخصة احتياطاً لا حتمال الجئث، وهو احتمال ظاهر، وأما «الصحابين» فاحتتمل لجئث فيهما في غاية من الضعف، فلا تُستحب له المراجعة لضعف احتمال موجب، والله أعلم.



(١) «علوم الحديث» ص ٢٨

(٢) ابن بَرّهان يفتح اسم الموحدة هو الشيخ الإمام أبو بفتح أحمد بن علي بن محمد بن بَرّهان الأصبولي، كان أولاً حنلياً ثم ذهباً ثم نقل وفاته على الشافعي والقرطبي وكفا، وله نسخة في سنة تسع وسبعين وأربع مئة، وله نسخة في أصبوح نقله، ومات سنة ثمان عشرة وخمسين مئة (الطبقات شافعية الكبرى) - (٣٠/٦)

## فصل

قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله - روي عن أبي قريش الحافظ قال - كنت عند أبي زُرعة الردي، فجاءه مسلم بن حجاج فسلم عليه وحلّس ماله، ففدّ كرا، ففدّ فم فمته. هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح. فقال أبو زُرعة: فمن ترك الباقي؟

قال شيخ - أراد أن كتبه هذا أربعة آلاف حديث أصوب دون المكرر، وهذا كتاب البحري، ذكر أنه أربعة آلاف بإسقاط المكرر<sup>(١)</sup>، وبالمكرر سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعون حديث<sup>(٢)</sup>. ثم إن مسلماً رتب كتبه على الأبواب، فهو مبوّب في الحقيقة، ولكنه لم يذكر تراجم لأبوابه لئلا يزداد بها حجم الكتاب، أو غير ذلك<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد ترجم جماعة أسوأه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، أمّا لقصور في عبارة ترجمته، واما أركانه لمظها، واما لغير ذلك، وأنّ الله تعالى أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في موطنها، والله أعلم.

(١) تعقب الحافظ بن حجر كلّاً من بن صلاح ونروي في ذكرهما أن عدد أحاديث البحري أربعة آلاف بإسقاط المكرر، فقال جميعاً في «صحيح البحري» من لمثون موصولة بـ لا تكرير على التحرير لف حديث وست مئة حديث وحديث، ومن لمثون المفعلة المرفوعة التي به يوصف في موضع آخر من «الجامع» المذكور: مئة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألف حديث وسبع مئة وأحد وستون حديثاً، وبين هذا العدد الذي حرّره والعدد الذي ذكره بن صلاح وغيره تفاوت كبير. وقد عرفت من أين أتى لهما في ذلك، ثم تأويله على أنه يحتمل أن يكون العدد الأول الذي قدره في ذلك كان رأى الحديث معولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر، يظن أن المختصر غير معقول، بل بعد سمعه، واقفه معرفة أصحّ، ففي الكتاب من هذا المذهب شيء كثير، وحيث يتبين لعدد في تفاوت ما بين بعدهن، والله الموفق. «هذه السري مقدمة فتح الباري» ص ١٧٧

(٢) نقل الحافظ بن حجر هذا الكلام عن بن صلاح ونروي، ثم تعقبهما بقوله: جميع أحاديثه بالمكرر سوى المحدثات ولم يبدع على ما حرّره وألفته سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً، فلما زاد على ما ذكره هذه الحديث وأثنان وعشرون حديثاً. على أبي لا أدعي لعصمه ولا لسلامة من سهو، ولكن هذا جهد من لا جهده، والله الموفق. «الذي نسري» ص ٤٦٨

(٣) «صحة صحيح مسلم» ص ٩٩ - ١٠١ هـ، وقد نقل عن بعض العلماء بخصوص نفيه أن مسلماً هو الذي وضع تراجم أسوأه، بخلاف ما قدّمه بن صلاح ونروي، فمن ذلك قول بعضي عن في «الكتاب» «مسلم» (٢ - ١٦٠)، حيث قال في أثناء شرحه للحديث عدائشة أبو رسول الله ﷺ كان ذلك عمن من لصاحبه، ذهب يمشي نحو الجحالب... قد قد نصي الترجمة لبحري على حديث من بدأ الجحالب ونظير، وقد وقع لعدد في بعض ترجمته من بعض روايات مثل ترجمة يعضدي على هذا الحديث ونصه. يديه لتطريب بعد التمثل من ترجمة

ومن ذلك قول بريعي في «نصب رتبة» (٢ - ٦٦) بعد ذكره للحديث الذي أخرجه مسلم عن جده من تحكيم لشمي أنه (ص) قال إن صلوات هذه لا يصح فيها شيء من كلام ناس قال «وفي نطق بصري في «المحجّة» أن صلواته لا يدخل فيها شيء من كلام «ناس» يوجب عنه مسلم: يذهب نسخ الكلام في الصلاة

## فصل

سند مسلم رحمه الله في «صحيحه» طرقاً بلغة في الاحتياط والإنقاذ والورع والمعرفة، وذلك مُصَرَّحٌ بكلمات ورعه، وإتمام معرفته، وعزارة علومه، وشدة تحقيقه<sup>(١)</sup>، وثقافته في هذا الشأن، وتمكنه من أنواع معارفه، وتبريزه في صاعته، وغلو مجلته في التمييز بين دقائق علومه، لا يهتدي إليها إلا الأفراد في الأعصار، فرحمه الله ورضي عنه، وأب أدكر أحرفاً من أمثلة ذلك، تنبيهاً به على ما سواها، إذ لا يعرف حقيقة حاله إلا من أحسن النظر في كتابه، مع كمال أهليته ومعرفة بأنواع العلوم التي يفتقر إليها صاحب هذه الصلابة، كاللغة والأصول والعربية وأسماء الرجال ودقائق علم الأسنيد والتاريخ، ومعاشره أهل هذه المصنعة ومحدثيها، مع حسن الفكر ونبهة الذهن ومداومة الاشتغال به، وغير ذلك من الأدوات التي يفتقر إليها.

فمن تحرري مسلم رحمه الله اعتناؤه بتمييز بين (حدث) و(أخبر)، وتقييده ذلك على مشايخه، وفي رويته، وكان من مذهبه رحمه الله لفرق بينهما، وأن (حدثاً) لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، و(أخبر) لما قرئ على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق، قال محمد بن الحسن الجوهري المصري: وهو مذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد.

وروي هذا المذهب أيضاً عن بن جرير والأوزاعي وابن وهب والنسائي، وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

ومذهب جماعات إلى أنه يجوز أن تقول فيما قرئ على الشيخ: (حدثنا) و(أخبر)، وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان، وآخرين من المتقدمين، وهو مذهب البخاري وجماعة من المعتزليين، وهو مذهب معظم المجازيين والكوفيين.

ومن ذلك قول نسفي في «عمدة القاري» (٢١٧/٧) بعد ذكره لحدث أبي هريرة أن النبي (ص) قال: «لا صلاة بغير ثلاث حديثين: بآرأى عمر عمنه في الإسلام» قال نسفي: «الوجه فظيعة لأن الحديث، فذلك بوجه عليه معمم حيث قال: باب فضائل ثلاث بن ربيع مؤلف أبي بكر»، ثم روى الحديث «مذكور».

في آخر هذه حصص، وقد أشبه الكلام في هذا الفصل في مقدمة التي وضعتها على صحيح مسلم، في بحث نظام عشر من ٢٩.

(١) يذهب في (ص) و(هـ) يذهب.

وذهب طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق (حديث) ولا (أخبرنا) في القراءة، وهو مذهب ابن المبروك  
ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل، والمشهور عن شاذلي، والله أعلم

ومن ذلك اعتدائه بصيغة اختلاف لفظة الرواة، كقوله: حدثت فلان وفلان، ولم يخط فلان، قال أو  
قالا حدثت فلان، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن حديث، أو صفة لراوي، أو  
نحوه، أو نحو ذلك، فإنه يُبينه، وربما كان بعضه لا يعتبر به معنى، وربما كان في بعضه خلاف في  
المعنى، ولكن كان خفيًا لا ينفطن له إلا ماهر في العلوم التي ذكرتها في أول الفصل، مع اطلاع على  
دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء، وسرى في هذا لشرح من فوائد ذلك ما تقر به عينك إن شاء الله تعالى،  
ويبغني أن تدقق النظر في فهم غرض مسند من ذلك.

ومن ذلك تحريمه في روايته «الصحيفة مسمومة من منبه» عن أبي هريرة، كقوله: حدثت محمد بن رافع  
قال: حدثت عبد الرزاق. حدثت معمر، عن مسم قال: هذا ما حدثت أبو هريرة عن محمد  
رسول الله ﷺ. فذكر أحاديث منها: وقد رسول الله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم فليستغشق». «  
الحديث»، وذلك لأن الصحائف والأجزاء والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اقتصر  
على سماعه على ذكر الإسناد في أولها، ولم يُجَدِّد عند كل حديث منها، وأرد إنسان ممن سمع كذلك  
أن يورد حديثاً منها غير الأول بإسناد المذكور في أولها، فهو يجوز ذلك»

قال وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث والفقه  
والأصول: يجوز ذلك. وهذا مذهب الأكثرين من العلماء؛ لأن جميع معطوف على الأول، فلا يستد  
للمذكور أولاً في حكم المنع في كل حديث.

وقد الأستاذ أبو إسحاق الإسفري<sup>(٢١)</sup> الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصول والفقه وغير ذلك:

(١) مسد ٥٦١

(٢) في (ج) الإسفري، وهو خطأ. والإسفر يني نسبة إلى إسفر بن، وهي بكسر لهمازة، وضبطه بالقوت بفتحها، وسكون  
سين وفتح فاء كعب وضبطه بالقوت وابن الخطان، وجوز فيهما فيه لكسر أيضاً. وكبير بدء المشاة شحنية، وهي لا  
تهمز على الأصح، وجوز بعضهم حفرها، وزاد بالقوت بدء أخرى ساكنة، هكذا: إسفر بين، وهو المشهور  
بمعروف، يندح ساء، وقال بالقوت: من نوحى يسافر على متلفظ لطريق من حجر جال  
وأبو إسحاق ممة بن هيم بن محمد بن برهم بن معمر الإسفري شافعي. كلاماً وصلاً ومروعة،  
واقطع لأخيه على تحجبه وتعتيقه وجمعه شرفه لإمامة. توفي سنة ثمان عشرة وأربع مئة بصرى الطبقات الشافعية  
لكريه (٢٥٦/٤)

لا يجوز ذلك. فعنى هذا من سمع حكماً فحقيقته أو يبين ذلك كما فعنه مسلم، بمسلم رحمه الله سلك هذا لطريقين ورعاً واحتياطاً وتحريماً وإتقاناً، ﷺ.

ومن ذلك تحريه في مثل قوله، حدثني عبد الله بن مسleme: حدثنا سليمان - يعني بن بلال - عن يحيى وهو ابن سعيد - فم يستعجز ﷺ أن يقول: سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد. لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فهو قاله منسوباً لكان مُحجراً عن شيخه أنه أخيره بنسبه، ولم يُخبره، وسأذكره بعد هذا في فصل يختص به إن شاء الله.

ومن ذلك احتياجه في تخصيص الطرق وتحويل الأسانيد مع إيجاز العبارة وكما يحسنه. وعن ذلك حسن ترتيبه وترصيف الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكما لمعرفته بمواقع الخشب ودقائق لعم وأصول القواعد وخفقات عدم لإسناده ومرتب لرواة، وغير ذلك.



## فصل

ذكر مسلم رحمه الله في أول مقدمته «صحيحه» أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام

الأول: مما وراء الحفّاط المبتقون.

والثاني: ما رواه المستورون الجنوسطوب في لحفظ و الإتقان<sup>١</sup>

والثالث: ما روي الضعفاء والمتركون.

وَأَنَّهُ إِذْ فَرَغَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَتْبَعَهُ الثَّانِي، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ.

فاختلف العلماء في مزاده بهذا التفسير:

فَقَالَ الْإِمَامُ بْنُ أَحْمَدَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَاحِكٌ<sup>(٦٢)</sup> وَصَاحِبُهُ أَبُو بَكْرٍ لِبَيْهَقٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. إِنَّ الْمَسْئِلَةَ

اُخْتَرَتِ مَعَهُمُ رَحْمَةُ اللَّهِ قَبْلَ خُرُوجِ لُقَيْمٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ لُقَيْمَ الْأَوَّلَ.

قال انصبي عيصر: وهذا ما قبله سُيُوخ و دس من الحكم أبي عبد الله وتبعوه عليه .

قال أقاضي. وإن الأمر على ذلك أمن حقن نظره ولم يتقيد بالشكايه، فثبت إذا نظرت تقسيمهم عليهم

ففي كتابه الحديث على ثلاث صيغ من الناس كما قرأ، وذكر أن القسم الأول حديث الحفظ، وأنه

إذا تقضى هذا أتبعه بأحدَيْث مَنْ لَمْ يُوصَفْ بِالْجِدْقِ وَالْإِنْقَادِ مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ وَالسُّبْرِ

وتعطي العلم، ثم أشد من ترك حديث من أجمع العلماء أو تفق الأكثر منهم على تهمة، وبقي من

اَتَمَّهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَمْ يَذْكُرْهُ هُنَا ، وَوَجَدْتُهُ ذَكَرَ فِي أَبْوَابِ كِتَابِهِ حَدِيثَ لَطِيفَتَيْنِ

الأوليين<sup>(٣)</sup>، وأتى بأسانيد ثمانية منهم على طريق الإتياع للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في

سَبَابُ الْأَوَّلَى<sup>٤٤</sup>، وَذَكَرَ أَتَوَاتُ تَكُنُّ قَوْمٌ فِيهِمْ وَزَكَرَهُمْ آخَرُونَ وَخَرَجَ حَدِيثُهُمْ مِمَّنْ ضَعُفَ أَوْ تَقَرَّرَ

ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتي بمطبقه أشراط هي كتبه على يد زكريا ورثت هي كتبه وبينه

فِي تَقْسِيمِهِ<sup>(٥)</sup>، وَفَرَحَ سَوَاعِدَةً كَمَا بَصَّ عَلَيْهِ، فَالْمَدُّ كَمْ تَأْوُلُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُفْرِدَ كُلَّ طَعْمَةٍ كَتَبَهَا، وَيَأْتِي

بأحاديثه خاصة مفردة، وليس ذلك من دعه، بل إنما أراد مما ظهر من تأليفه وبأن من عمده أن يحتمل

(۱) فی (ح) و لا تنال.

(۶) شعر : مسطور الیہ کتابیہ (۱۰ کتابیں) ص ۳۳ - ۳۴

(٣) قر (خ) : الأولين

(٤) من (ج): الأوبس، وهي (حس) و(هـ) الأولى. وكلاهما خطأ، والمثبت من [كتاب معجم: ١/٩٦].

(5) **ثاني** : إكمال التعليم . ورائت في كتابه وبيئت في تقسيمه



ذلك في الأبواب، ويأتي بأحد عشر اصنفين، يبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد  
والإتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة.

ويحتمل أن يكون أراد بإطلاق الثلاث المصنفات، ثم للذين يلونهم، والثالثة<sup>(١)</sup> هي التي صرح بها.

وكذلك عدل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها، قد جاء بها في موضعها من الأبواب، من  
اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال والإستناد، وإزيادة ولتقص، وذكر تصحيح لمصنفين، وهذا يدل  
على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعده به.

قل القاضي رحمه الله: وقد فوضت في تأويلي فيه من يفهم هذا لاسب، فما رأيت منصفاً إلا صوبه  
وبدل له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل كتاب وطالع مجموع لأبواب، ولا يعترض على هذا بما قبله  
ابن سفيان صاحب مسمم أن مسدداً أخرج ثلاثة كتب من المسندات:

أحدها: هذا الذي قرأه على الناس،

والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب «معازي» وأمثالهما.

والثالث: يدخل فيه من الضعفاء.

فثبت إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطبق. لغرض لدي أشد إليه لحاكم ما ذكر مسمم في صدر  
كتابه، فتأمله تحذره كذلك إن شاء الله تعالى. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله، وهذا الذي  
اختاره ظاهر جداً، والله أعلم.



(١) هي (ج) ولتاسة.

## فصل

ألزم الإمام الحافظ أبو الحسين علي بن عمر لدرقطني رحمه الله<sup>(١)</sup> وغيره لبخاري ومسلماً إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدھا أسانيد قد أخرجوا لرواھا في صحيحھما بہ، وذكر الدرقطني وغيره أن جمعة من الصحابة رَووا عن رسول الله ﷺ، ورويت أحاديثھم من وجوہ صحیح لا قطع فی ناقيھا ولم يُخرجوا من أحاديثھم شيء، فيزعمون إخراجھما على مذھبھما<sup>(٢)</sup>.

وذكر البيهقي أنھما اتفقا على أحاديث من صحيفة قسَم بن مُثَنَّى، وأن كل واحد منھما انفرد عن الآخر بأحاديث منھما، مع أن الإسناد واحد، وصنف لدرقطني وأبو ذر نَهْرَوِي<sup>(٣)</sup> في هذا النوع من الزعم.

وهذا إلزام ليس بلازم في الحقيقة، فلو لم ياتر استيعاب الصحيح، بل مسح عنهم تصريحهم بأنھما لم يستوعبا، وإنما قصد جمع جمل من الصحيح، كما يقصد مصنف في الفقه جمع جملة من مسنده، لا أنه يحصر جميع مسنده، لكنھما إذ كان الحديث الذي تركه أو تركه أحدهما مع صحة مسنده في الظاهر أصلاً في بابه، ولم يُخرجوا له نظير ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالھما أنھما أصلاً فيه على عدة من كان رَوِيه، ويحتمل أنھما تركاه نسياناً، أو إشاراً لترك لإطالة، أو رأي أن غيره من ذكره سند مسنداً أو لغير ذلك، والله سبحانه أعلم.



(١) في كتابه لدي سما الإبرمات عن صحيحين كما في الكشف لظنون (١/ ١٢٩)، وقد صنع هو والشيخ في كتاب واحد سموا الإبرمات والشيخ، وقد جمع فيه ما رجعه عن شيوخه سحري ومسلم من لأحاديث تصحيح، وليس بمذكور في كتابيھما. وذكر في الشيخ ما خرج في الصحيحين وله حلة

(٢) الإبرمات والشيخ ص ٨٣.

(٣) في كتابه المسند عن صحيحين كما في الكشف لظنون (٢/ ١٦٧٢) وأبو ذر سماه عبد بن أحمد بن محمد أنصاري نحر سمي بسكي، روي في الصحيح عن ثلاثة الفسيفسي وحموي والشمسي. وقد سماه حسن أو سب وخمسين وثلاث مئة وتوفي سنة أربع وثلاثين وأربع مئة. انظر أمير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٥٤).

## فصل

عاب عاتبون مسلماً بروايته في «صحيحه» عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الدنيا الذين ليسوا من شرط لصحيح، ولا عيب عليه<sup>(١)</sup> في ذلك، بل جوابه من أوجه، ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن لُصَّاح:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدّم على التعديل، لأن ذلك فيه إذا كان لخرج ثابتاً معسّر لسبب، وإلا فلا يقبل الجرح إلا سم يكر كذا، وقد قال الإمام أحمد أبو بكر أحمد بن عدي بن ثابت الحطيط البغدادي وغيره: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة عيّن لظعن فيهم من غيرهم، محمول على أنه لم يثبت الظعن المؤثر مُفسّر السبب<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يكون ذلك وقفاً في لم تبعث ونسواهد، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً برسالة نظيف رجله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتبعة، أو لزيادة فيه تدب على فائدة فيما قدّمه، وقد احتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتبعة والاستشهاد في إخراجها عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم: معطر الزرق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، وشُعْمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشبه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعف لصحيح الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاف حديث عنه غير قدح فيما رواه من قبل في رمس استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب، فلذلك الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر، وهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعند لزاق وغيرهم ممن اختلط آخر، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في «الصحيحين» بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعزو الشخص الضعيف بسنده وهو عنه من رواية لثقات نزل، فيقتصر على العدلي ولا يطول بوضفة لنزله به، مكثف لمعرفة أهل الشأن ذلك، وهذا العسر قد رويته عنه تصحيحاً، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متدعة، وكأن ذلك وقع منه على سبب حضور باعث النشاط ونحيبه.

(١) في (ج): ولا عيب له عليه

(٢) «تكملة لغير علم ثرة يلة» من ١٢٥ - ١٢٦

روى عن سعيد بن عمرو البردعي أنه حصر أب زرعة الرزي، وذكر «صحيح مسلم» و«نكار أبي زرعة» عليه رويته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال يُطْرَق لأهل البدع عيب، فيجدون السبيل بأن يقولوا: إذا احتج عليهم بحديث، ليس هذا في الصحيح، قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلي مسابور ذكرت لمسلم «نكار أبي زرعة»، فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد وهه الثقات عن شيوخهم، لا أنه ربما وقع إلي عنهم بدفع، ويكون عندي من روية أولئك منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من روية الثقات (١).

قال سعيد: وقوله مسلم بعد ذلك الرزي، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وادة (٢)، وحفاه وعاته على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يُطْرَق لأهل البدع، فاستأذني مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحيح. ولم أقول: إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف. وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته. فقبل عده وحديثه.

قال الشيخ: وقد قُدمت عن مسلم أنه قال: عرست كتابي هذا على أبي زرعة الرزي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس به علة فهو هذا الذي أخرجته. قال الشيخ: فهذا مقام وعز، وقد مهّدت بواضح من القبول لم أره محتجماً في مؤلف، والله لحمد قال: ولما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد روية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شره الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على ما ينظر في أنه كيف روى عنه على ما بيناه من تقسيم ذلك، والله أعلم (٣).



(١) نهر كتاب الصنف لأبي زرعة الرزي في أجوبة عن أسئلة البردعي، (٢/ ٦٧٤) وما بعده، وما سيأتي به أيضاً.

(٢) وقع في (هـ) و(ج): ردة، قاله، وهو خطأ. واسمه محمد بن مسلم بن عثمان بن هب، له: الحافظ لأمام، أبو عبد الله بن واره الرزي. وما في حدود عام تسعين ومئة، وتوفي سنة سبعين ومئتين. انظر أسير أعلام، (١٣/ ٢٨).

(٣) تهذيب صحيح مسلم، ص ٩٤ - ٩٩.

## فصل

في بيان جملة من الكتب المخرجة<sup>(١)</sup> على «صحيح مسلم» رحمه الله

قد صنف حماد بن عمار من لحاظه على «صحيح مسلم» كتباً، وكان هؤلاء تأخروا عن مسلم وأدركوا الأسانيد العالية، وفيه من أدرك بعض شيوخ مسلم، فخرجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم ثبت.

قال شيوخ أبو عمرو رحمه الله: فهذه الكتب لمخرجة تتحقق بـ «صحيح مسلم» في أن لها بسمة الصحيح وإن لم تتحقق به في خصائصه كلها. ويستفاد من مخرجاتهم ثلاث فوائد: عدو الإسناد، وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه، وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة<sup>(٢)</sup>. ثم إنهم لم يتزمو موافقته في اللفظ، لكونهم يزوونهم بأسانيد أخرى، فيقع في بعضها تفاوت.

فمن هذه الكتب المخرجة على «صحيح مسلم»: كتاب العبد الصالح أبي جعفر أحمد بن محمد بن حماد النيسابوري لزهيد العبد<sup>(٣)</sup>.

ومنها: «المسند للصحيح» لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري لحافظ، وهو متقدم، فيشرك مسلم في أكثر شيوخه<sup>(٤)</sup>.

ومنها: «مختصر المسند الصحيح» لمؤلف على كتاب مسلم، لحافظ أبي قزاة يعقوب بن إسحاق الشافري<sup>(٥)</sup>، روى له عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم.

(١) مستخرج. هو لكتاب يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بأسانيد لمسه، ينتهي مع صاحب الكتاب في شيخه أو من فوقه.

(٢) ويستخرجان قولاً آخرى غير التي ذكرها المصنف، منها:  
- أن يكون صاحب الكتاب لأصلي يروي عن حنيفة. ولم يبين من سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاحتلاف أو بعده، فيجوز لمستخرج. ما نصريه، أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع عنه إلا قبل الاحتلاف.  
- أن يروي صاحب الكتاب لأصلي عن مدني بسمعة، فيرويه مستخرج باستخراج بالسمع.  
- أن يروي عن مدني، فيجوز لمستخرج.  
- أن يروي عن مدني، فيجوز لمستخرج.

(٣) وقع في (ص) و(هـ) أحمد بن أحمد بن حماد، وهو خطأ. وهو جعفر بن أحمد بن محمد بن علي بن محمد النيسابوري، ولد في حدود الأربعين ومئتين، وحدث عنه حماد بن عمار ثلاث مئة. «سير أعلام النبلاء» (٢٩٩/١٤).

(٤) حدث أبو بكر هذه سنة ثمانين ومئتين، وكان من أسماء الثمانين، رحمه الله. «سير أعلام النبلاء» (١٣/٤٩٢).

(٥) ولد أبو حنيفة بعد ثلاثين ومئتين، وروى أحاديث قيمة في أو حوالا لآل أبيه. وتوفي سنة ثمان مئة وثلاث مئة. «سير أعلام النبلاء» (١٤/٤١٧).

ومنها كتاب أبي حامد الشاذلي<sup>(١)</sup> الفقيه الشافعي الهروي، يروي عن أبي يعلى المؤدلي

ومنها: «المستند الصحيح» لأبي بكر محمد<sup>(٢)</sup> بن عبد الله الجوزقي ليسابوري الشافعي.

ومنها: «المستند المستخرج على كتاب مسلم» للحافظ المصنف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني<sup>(٣)</sup>.

ومنها: «المستخرج على صحيح مسلم» للإمام أبي الوليد حسن بن محمد الفرشي الفقيه الشافعي<sup>(٤)</sup>.  
وغير ذلك، والله أعلم.



(١) رفع في (ص) شاذلي، وهو خطأ، وأبو حامد اسمه أحمد بن محمد بن شاذلي، فقيه بهروي شاذلي، عالم هو،

في صحيحه ومحدثها وفقيهها ومفسرها، توفي سنة خمسين وخمسين وثلاث مئة بغير التمام، شافعية بكبرى: (٤٥/٣)

(٢) وقع في (ج) لأبي بكر بن محمد، وهو خطأ، واسمه محمد بن عبد الله الجوزقي، نسبة إلى قرية بيسابور - إحدى مائة ثمانين وثلاث مئة، وله اثنا عشر ألفاً وستمائة ألفاً في السير أعلام: (١٦/٤٩٣)

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، ولد سنة ست وثلاثين وثلاث مئة، وتوفي سنة ثلاثين وأربع مئة، انظر السير أعلام النبلاء: (١٧/٤٥٣)

(٤) أبو يوسف حسام بن محمد بن أحمد بن هارون بيسابوري شافعي، ولد بعد لستين ومئتين، ومات سنة سبع وأربعين وثلاث مئة عن ثنتين وأربعين ومئة، انظر السير أعلام النبلاء: (١٥/٤٩٢).



## فصل

قد استدرج جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها، فزلت عن درجة من الترمذ، وقد سقت الإشارة إلى هذا<sup>(١)</sup>، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن الباقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ«الاستدراكات والتتبع»، وذلك في سنتي حديث من في لكتابين<sup>(٢)</sup>، ولأبي مسعود الباقطني<sup>(٣)</sup> أيضاً عبيهم استدراكه، ولأبي علي لعسائي جيبني في كتابه «تقييد لمهمل»<sup>(٤)</sup> في جزء لعل منه استدراكه، أكثره على لزوة عنهما، وفيه من يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره<sup>(٥)</sup>، ومثواه في موضعه بن شاء الله تعالى، والله أعلم.



(١) ص ٥٥ من هذا الجزء.

(٢) كتاب الحافظ بن حجر في «الهدى السري مقدمة فتح الباري» ص ١٢، إن أحاديث التي تقويت عبيهما بلغت سنتي حديث وعشرة أحاديث، حنص البخاري منها بألف من الأسس، وبقي ذلك بحص مسلم هو وقد اشيع قبل من يدي نوادي محقق كتابه «اللزومات والتتبع» ص ٣٨٢؛ وقد بلغت أحاديثه بالعدد ثمانية عشر حديثاً ومثني، منها عشرة مكررة تقدم الثانية عبيها في موضع من التتبع، وسبعة مكررة للزوم من لم يخرجها من لشبهير، ولحديث لأخير ليس في «لصحيحين»، وقد تقدم الثانية على جميع ذلك من موضع.

(٣) أبو مسعود الباقطني هو إبراهيم بن محمد بن عبيد، حافظ لمجود، مصنف كتاب «طرف لصحيحين»، واحد من ترر في هذا الشأن، مات سنة إحدى وأربع مئة، وعين سنة أربع مئة، بعد «سير أعلاء نبلاء» (١٧ ٢٢٧).

(٤) هذا الكتاب ألفه عليه مؤلفه كل لفظ يقع فيه التيسير من وجهه لصحيحين.

(٥) كتاب بن حجر في «الهدى السري مقدمة فتح الباري» ص ٣٤٦، مختلف كلام شيخ محبي ليس في هذه الموضع، فقل في مقدمة شرح مسلمة: «القصص: قد استدرج...» ثم ساق كلام المسكور أعلاه، ثم قال: «وقد في مقدمة شرح البخاري - فصل قد استدرج الباقطني على البخاري ومسلم أحاديث قطع في بعضها، وذلك لعل مني على قو عه حصص بمحدثين ضعيفة جداً جعله لب عنه لمجهول من هو لعله لأصوب وغيرهم، فلا تخر بسنن منهي كلامه وميضه من سيقها، وسحت هه على بعضين أنها ليست بحديث، وقو» في شرح مسلم، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره، هو لأصوب، فإن فيها ما ليجوز به عنه غير المستحسن.

## فصل

### في معرفة الحديث الصحيح وبيان أقسامه، وبيان الحسن والضعف، وأنواعها

قال العلامة: الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، ولكل قسم أنواع.

وأما الصحيح: فهو ما اتصل بسنده بالعدول لمصابطين من غير شذوذ ولا علة، بهد متفق على أنه صحيح، فإن اختلف بعض هذه الشروط ففيه خلافت وتفصيل، نذكره إن شاء الله تعالى.

وقال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الحنبل الخليلي الفقيه الشافعي: «متفق» الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وسقيم، فالصحيح: ما اتصل بسنده وعدلت نقلته. والحسن: ما عُرِفَ مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر لعلماء، ويستعمله جماعة الفقهاء. والسقيم على طبقت شره الموضوع، ثم المقبوض، ثم المجهول<sup>(١)</sup>.  
وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «المُدخل إلى كتاب الإكليل»: الصحيح من الحديث عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها.

فالأول من المتفق عليه: اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو ألا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ، له رويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة، له أيضاً رويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتبع الأتباع المعفوف لثقتين المشهور على هذا الشرط، ثم كذلك.

قال الحاكم: والأحاديث المروية بهذه شريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث.

القسم الثاني مثل الأول، لكن ليس لروايه من الصحابة إلا روي واحد.

القسم الثالث مثل الأول، إلا أن رويته من التابعين ليس له إلا روي واحد.

القسم الرابع: الأحاديث الأفراد العرائث التي رواها الثقات العدول.

(١) ولد بخطي ستة بضع عشرة وثلاث مئة، له «أعلام الحديث» شرح على «صحيح بخاري»، و«مجموع ليس» شرح فيه «سنن أبي داود»، و«في إنبات ستة ثمان» و«أمدين وثلاث مئة».

(٢) «مجالس سنن»: (١، ١٧).

القسم الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آسائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ونهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإدريس بن معاوية بن قرّة عن أبيه عن جده، وأجدادهم صحابيون وأجدادهم ثقات. قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرّجة في كتب الأئمة محتجّ بها، وإن [لم] يُخرج منها في «المتحسين» حديث، يعني تغيير القسم الأول.

قال: والخمسة المختصّ فيها: المرسل، وأحاديث لمدلسين إذا لم يذكر سمعهم، وما أسند ثقة وأرسنه جماعة من ثقات، ورويات الثقات غير الحفاظ للعارفين، ورويات المجتوعة إذا كانوا صادقين. فهذا آخر كلام لحاكم<sup>(١)</sup>، وستكتب عليه بعد حكاية قول الجيّاني إن شاء الله تعالى.

وقد أبو عليّ الغساني الجيّاني: الذنون سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها.

فالأولى أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقل انفرادهم.

الثانية: دونهم في الحفاظ والضبط، لحقهم في بعض روايتهم وهم غلط، والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح<sup>(٢)</sup> ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غلبة ولا داعية، وصحّ حديثها، وثبت صدقها، وقلّ وهمها.

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة:

الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه التوهم والغلط.

والثالثة: طائفة خلّت في البدعة ودعت إليها، وحرفّت الروايات وزادت فيها، ليحتجوا بها.

والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتبعوا عليها، فقبيلهم قوم، ووقفهم آخرون.

هذا كلام الغساني.

(١) في «المعجم» إلى كتب الإكمال، ص ٢٣، وبه تعديل.

(٢) في (خ): ويصح.

(٣) في (خ): به.

فَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يَتَذَعُونَ إِلَيْهَا وَلَا يَعْلَمُونَ فِيهَا يُقْتَلُونَ بِهَا خِلَافَ عَيْسَى كَمَا قَالَ، بَلْ فِيهِمْ خِلَافٌ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ خِلَافٍ مَشْهُورٍ، سَنَذَكُرُهُمْ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ عَسَلَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فِي الْمَجْهُوبِينَ خِلَافٌ فَهُوَ كَمَا قُلْنَا، وَقَدْ أَخْلَى الْحَاكِمُ بِهِمَا لِنَوْعٍ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. ثُمَّ لِمَجْهُورٍ أَقْسَمَ: مَجْهُورٌ أَعْدَلُهُ ظَاهِرٌ وَبَطْنٌ، وَمَجْهُوبُهُ بَطْنٌ مَعَ جُودِهِ ظَاهِرٌ، وَهُوَ الْمُسْتَوْر، وَمَجْهُوبُ الْعَدْلِ<sup>(٢)</sup>. فَمِمَّا لَأَوَّلُ وَمَجْهُورٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَأَمَّا لِآخِرِهِ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِمْ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَاكِمِ: إِنَّ مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ لَا وَحْدًا، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرِيطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسَمَّيٍّ. فَمُرْدُودٌ غُثُّهُ لَأَلَمَةُ فِيهِ بِإِخْرَاجِهِمَا حَدِيثَ الْمُتَيْبِ بْنِ خَزْنٍ وَابْنِ سَعِيدٍ مِنَ الْمُتَيْبِ فِي وَدِّ أَبِي صَالِبٍ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِ سَعِيدٍ، وَبِإِخْرَاجِ الْبُخَارِيِّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُو أَحَبُّ إِلَيَّ»<sup>(٣)</sup> لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ الْحَسَنِ، وَحَدِيثَ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَذْرَةَ عَنْ مَرْقَاسٍ الْأَسْمَعِيِّ. «يُذْهِبُ الصَّالِحُونَ»<sup>(٤)</sup> لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسٍ، وَبِإِخْرَاجِ مَسْمُومٍ حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْغَفَارِيِّ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَضَامٍ، وَحَدِيثَ رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْمَعِيِّ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ، وَنُظَائِرُ فِي «الصَّحِيحِينَ» لِهَذَا كَثِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْأَقْسَامُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا فَسَأَعْقِدُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَصْلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، لِيَكُونَ أَسْهَلَ فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ.

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّحِيحِ.

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ مَا خُرِفَ مَعْرُوفُهُ، وَاشْتَهَرَ رَجُلُهُ وَقَالَ أَبُو حَيْمَةَ لُتْرَمَذِيُّ: الْحَسَنُ مَا لَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُثْنَمُ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ، وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) بَازِلٌ ص ١١٣ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ هَذِهِ جُزْءٍ

(٢) مَجْهُورٌ يَعْنِي مَنْ يُؤْتَى بِهِ لَا يَرَوْهُ وَحْدًا

(٣) بَخَارِيُّ ٩٢٣

(٤) لَبَّازِيُّ ٦٤٣٤

(٥) مَتَابِعُ تَرْغُذِي ص ١٢٩٥.

وضبط الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح لحسن فقل - هو قسام

أحدهما: الذي لا يخلو إسناده من مستور سم يتحقق أهليته، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعمد الكذب ولا سبب آخر مفسد، ويكون متن الحديث قد عُرف، بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر.

القسم الثاني: أن يكون رويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يسغ درجة رجال صحيح لقصوره عنهم في حفظه وإتقانه، إلا أنه مرفوع عن حال من يُعدُّ تفردُه منكراً.

قال: وعلى القسم الأول يُنزل كلام الترمذي، وعلى الثاني كلام الخطابي، فدقتصر كل واحد منهما على قسم رآه خفياً<sup>(١)</sup>. ولا بد في القسمين من سلامته من شذوذ والعدة، ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

وأما الضعيف فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط حسن، وأما أنواعه فكثيرة، منها لموضوع وللقبوح ولشدُّ والمنكر ولعمَلٌ ولمضطرب، وغير ذلك، ولهذه لأنواع حدود وأحكام وتفرعات معروفة عند أهل هذه الصناعة، وقد أنفقت مع ما يحتاج إليه<sup>(٢)</sup> صلب الحديث من الأدوات والمقدمات ويستعين به في جميع الحالات، لإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»، وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن أراد تحقيق هذا الفن، والدخول في زمره أهله، ففيه من القواعد ومهِّمات ما يتحقق به من حَقِّقه وتكملت معرفته به بالحفاظ لمتقنين، ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث، فمن شاركهم فيها لحَقِّقهم، والله أعلم.



(١) المقدمة بن صلاح! ص ٣٩

(٢) في (ج) - "و"

## فصل

## في الفاظ يتداولها أهل الحديث

المرفوع: ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، لا يقع مُطلقه على غيره، سواء كان متصلاً أو منقطعاً<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّ الموقوف: فما أُضيف إلى الصحابي قولاً له أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، وتُستعمل في غيره مقيداً، فيقول: حديث كذا، وقعه فلان على عطاء مثلاً.

وَأَمَّ المقطوع: فهو الموقوف على التابعي، قولاً له أو فعلاً، متصلاً كان أو منقطعاً.

وَأما المنقطع: فهو ما لم يتصل بسنده على أي وجه كان نقطاعه، فمن كان الساقص رجلاً فأكثر سُمي أيضاً معصلاً، بفتح الضاد المعجمة.

وَأما المرسل: فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخُصْب لحافظ أبي بكر لبعدي وجماعة من المحدثين: ما انقطع بسنده على أي وجوه كان انقطاعه<sup>(٢)</sup>، فهو عندهم بمعنى المنقطع. وقال جماعات من المحدثين، أو أكثرهم: لا يُسمى مرسلًا إلا ما أُخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ.

ثم مذهب الشافعي والمحدثين أو جمهورهم وجماعة من الفقهاء أنه لا يُحتج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يُحتج به ومذهب الشافعي أنه إذا نظرت إلى المرسل ما يعضده حجاج به، وذلك بأن يروى أيضاً مسنداً، أو مرسلًا من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء<sup>(٣)</sup>.

وَأما مرسل الصحابي، وهو رواية ما لم يُدركه أو يحضره، كقول عائشة أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة<sup>(٤)</sup>. فمذهب الشافعي والجمهور أنه يُحتج به. وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي<sup>(٥)</sup>: لا يُحتج به إلا أن يقرب: أنه لا يروى إلا عن صحابي والصواب الأول.

(١) في (ج) يتداولونها.

(٢) بعدي (ج) ويستعمل في غيره وحده هو مصوب كما في (ص) و(هـ)، ولأنه كذا في ما قبل من كلام.

(٣) انظر الكفاية في عدم مروية المذهب بقوله في ٤١٣.

(٤) انظر (الرسالة) لشافعي ج ٤٦١.

(٥) قطعة من حديث عويص أخرجه بخاري ٣، ومسلم ٤٠٣، وأحمد: ٢٥٩٥٩.

(٦) في (ج): لإسراي. وهو خطأ. وإسراي نسبة إلى إسراي، وقد تقدم تعريفه، ص ٥٠.





## فصل

إذا قال الصحابي قولاً، أو فعل فعلاً، فقد ثبت أنه يُسمى موقوفاً، وهو يُحتج به<sup>(١)</sup> فيه تفصيل واختلاف. قال أصحابنا: إذا لم ينتشر فليس هو إجماعاً.

وهل هو حجة؟ فيه قولان لشافعي رحمه الله، وهم مشهورون، الصحيح<sup>(٢)</sup> لجديد أنه ليس بحجة. وثاني وهو<sup>(٣)</sup> القديم - أنه حجة فإن قلنا: هو حجة، فقدم على القياس، ونزح تدعي وغيره العمل به، ولم يجر مخالفته. وهل يحصل به العموم؟ فيه وجهان. وإذا قلنا: ليس بحجة، فالقياس مقدم عليه، ويجوز لتابعي مخالفته.

فأما إذا اختلفت الصحابة على قولين، فإن قلنا بالجديد، لم يجر تقيد واحد من الفريقين، بل يطلب للدليل، وإن قلنا بالقديم فهم دليلان تعارض، فيرجح أحدهما على الآخر بكثرته بعدد. فإن استوى بعدد فقدم بالأئمة، فيقدم ما عليه إمام على ما لا إمام عليه. فإن كان الذي على أحدهما أكثر عدداً ومع الأقل إمام، فهم سواء. فإن استوى في العدد والأئمة إلا أن في أحدهما أحد الشيوخ، أبي بكر وعمر<sup>(٤)</sup>، وفي الآخر غيرهم، ففيه وجهان لأصحابنا. أحدهما أنهم سواء. والثاني: يقدم ما فيه أحد الشيخين.

هذا كله إذا لم ينتشر، أما إذا انتشر، فإن خولف بحكمه ما ذكرناه، وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه لأصحابنا المعتبرين، لأربعة لأولى مهة، وهي مشهورة في كتبهم في الأصول، وفي أو ثلث كتب افروع<sup>(٥)</sup>:

أحدها: أنه حجة وإجماع، وهذا الوجه هو الصحيح عندهم.

والثاني: أنه حجة وليس بإجماع.

والثالث: أنه إن كان فتوى فقيه فهو حجة، وإن كان حكماً إمام أو حاكماً فليس بحجة، وهو قول أبي عبيد بن أبي هريرة<sup>(٦)</sup>.

والرابع: ضده، إن كان غيب لم يكن حجة، وإن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً.

(١) في (ص) و(هـ): أصحابنا

(٢) في (ج): هو

(٣) في (ج): هو

(٤) أبو عبيد بن أبي هريرة هو سعيد بن سعيد، أحد عظماء الأصحاب ورفقاءهم، مات في شهر رجب سنة خمس

وأربعين وثلاث مئة. نظر «صحيحات لشافعية الكبرى» (٣/٢٥٦)

والخامس أنه ليس بجماع ولا حجة، وهذا لوجه هو المختار عند عزالي في «المستصفي»<sup>(١)</sup>.  
 أما إذا قلنا التابعي قولاً ولم ينتشر، فليس بحجة بلا خلاف، وإن انتشر ولم يُخالف، فقد مر كلام حمديير أصحاب أن حكمه حكم قول الصحابي المنتشر  
 من غير مخالفة، وحكى بعض أصحابنا فيه وجهين: أحدهما هذا، والثاني: ليس بحجة قول صاحب  
 «المسائل»<sup>(٢)</sup> من أصحابنا: لصحبيح أنه يكون إجماعاً، وهذا هو الأفق، ولا فرق في هذا بين  
 الصحابي وتبعي. وقد ذكرت هذا الفصل بدلائله وإيضاحه ونسبة هذه الاختلافات إلى قائلها في  
 «شرح المهذب»<sup>(٣)</sup> على وجه حسن مختصر، وحذفت ذلك هنا اختصاراً، والله أعلم.



(١) نظر (١/٣٥٨).

(٢) «المسائل» كتاب في فروع الشريعة، لأبي نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، معروف بين أصحابنا، وولد سنة أربع مئة، وتوفي سنة سبع وسبعين وأربع مئة. نظر المحققات، الطبعة الكبرى، (٥/١٢٢).

(٣) (١/٥٨).

## فصل

## الإسناد المعنعن

وهو. فلان عن فلان، قال بعض العلماء: هو مرسل. والصحيح الذي عليه العمل وقاله جمهور من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول: إنه متعين بشرط أن يكون سمعين غير مدلس، وبشرط إمكان اللقاء من أضيفت لعنته إليهم بعضهم بعضاً.

وفي شرط ثبوت اللقاء، وطول الصُحبة، ومعرفة، أو رؤية عند ثلاث منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك، وهو مذهب مسلم، ادعى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>، وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره في أواخر مقدمة لكتاب إن شاء الله تعالى.

ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني ولبخاري وأبي بكر الصيرفي<sup>(٢)</sup> الشافعي والمحققين، وهو الصحيح.

وسهم من شرط طول الصُحبة، وهو قول أبي المظفر لسماي الفقيه ثم دعي<sup>(٣)</sup> ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرؤية عنه، وبه قال أبو عمرو لمقرئ<sup>(٤)</sup>.

وأما إذا قرئ: حدثك لزهري أن بن لمسيب قال كذا، أو حدث بكذا، أو فعل، أو ذكر، أو زوى، أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل وجماعة: لا يلتحق ذلك به (عن)، بل يكون مقطوعاً حتى يتبين لسمع أو دل لجمهور، هو ك (ع)، محمول على السماع بالشرط المتقدم، وهذا هو الصحيح.

وفي هذا الفصل فوائد كثيرة يُستفاد بها إن شاء الله تعالى في معرفة هذا الكتاب، ويسترى ما يترتب عليه من فوائد إن شاء الله تعالى حيث تمس مواضع من الكتاب، وتستدل بذلك على غزوة عدم مسلم رحمه الله، وشدة تحريره وإتقانه، وأنه ممن لا يسوى في هذا من لا يدنى، رحمه الله.

(١) نظر ص ٢٠ وما يفتى من هذا الجزء

(٢) أبو بكر الصيرفي هو محمد بن عبد الله الإمام مجليل لاصولي، كان يفتى به أعظم حين له لعنى بالأصول بعد لشافعي، من تصانيفه شرح «نونية»، توفي سنة ثلاثين وثلاث مئة. نظر الطبقات الشافعية لكبرى: (١٨٦/٣)

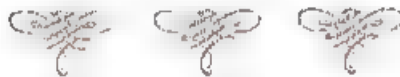
(٣) أبو المظفر لسماي هو منصور بن محمد بن عبد الجبار، أحد أئمة عس، ولد سنة ست وعشرين وأربع مئة، صنف تصانيف في الحديث مثل «معجم أهل سنة»، توفي سنة سبع وثماني وأربع مئة. نظر الطبقات الشافعية لكبرى: (٣٣٥/٥)

(٤) أبو عمرو لمقرئ هو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، مولاهم، الأندلسي، مقرط ثم مدني، مصنف «تيسر» وغيره، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، ومات سنة أربع وأربع مئة. نظر إسماعيل أعلام

## فصل

زيادات الثقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول، وقيل: لا تقبل،  
وقيل: تقبل إن زدها غير من روه نقصاً، ولا تقبل إذا زادها هو.  
وأما إذا روى لعبد القدير حديثاً مفرداً به، فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب لبغدادى  
التحقيق والعمامة عليه<sup>(١)</sup>.

وأما إذا رواه بعض الثقات الضباطين متصلأً وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً،  
أو رصه هو أو رفعه في وقت وأرسنه أو وقفه في وقت، فالتصحيح الذي قاله لمحققون من المحدّثين،  
وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصحّحه الخطيب لبغدادى أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء  
كان المخالف له مثله أو أكثر واحفظ، لأنه زيادة ثقة، وهي مقبولة<sup>(٢)</sup>، وقيل: لحكم لمن أرسنه أو  
وقفه. قال الخطيب: وهو قول أكثر المحدّثين<sup>(٣)</sup>. وقيل: الحكم للأكثر. وقيل: بالأحفظ<sup>(٤)</sup>.



(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٥٧.

(٢) معجم المصنفين ص ٤٣٩، ٤٤٧.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٤٣٩.

(٤) ختم العلماء كثير في زيادة ثقة، مثل نفس أو لا<sup>(٥)</sup> وادي يمد عنه صبيح لأئمة المتفهمين، كابر مهدي والعلوي  
وأحمد وبيدوي عدم خورده حكم كسي، بن ذلك ذكر مع الجميع، فتارة يترجح لوجه، وتارة لإرسال، وتارة يترجح  
عند مدرك على نكسات، وتارة لعكس ذلك بن حجر في «الكتب على بن صلاح»، (٢/ ٦٩٠) حاصل كلام هؤلاء  
لأئمة أن لزيادة بعد نفس ممن يكون حافظاً متقياً حيث يستوي مع من زده عليهم في ذلك، فمن كذب أكثر عدداً منه، و  
كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً، فإن زده لا تقبل، وهذا معبر لقول من  
قال: زيادة لجهة مقبولة، وأصوب، والله أعلم. ومصر الفتح لمعش<sup>(٦)</sup> (١/ ٢١٦).

## فصل

التدليس قسمان:

أحدهما: أن يروي عن عاصره ما لم يسمع منه مؤمناً سماعه، قائلًا: قال فلان، أو عن فلان، أو نحوه، وربما لم يقطع شيعته وأسقط غيره كونه ضعيفاً أو صغيراً، تحسناً بصورة الحديث، وهذا قسم مكروه جداً، ذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدّهم ذمّاً له. وحديث كلامه أنه حرام، وتحريمه ظاهر، فإنه يؤهم لا احتجاج بما لا يجوز لا احتجاج به، وينسب أيضاً إلى إسقاط العمل برواية نفسه مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف باحتماع هذه الأمور.

ثم قال قوم من العلماء: من عرف منه هذا التدليس صار مجروحاً، لا يقبل له رواية في شيء أبداً، وإن بين السماع، والتصحيح ما قاله الجمهور من لطوائف. إن ما رواه بافقه سُحْتِيلٌ لم يُقْبَلْ فيه سماع فهو مرسى، وما بُيِّنَ فيه كذا: سمعت، وحدثت، وأخبرت، وشبهه، فهو صحيح مقبول محتج به، وفي «الصحاحين» وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضرب كثير ما لا يحصى، كقصة والأعمش والسفياني وهشيم وغيرهم، ودين هذا أن التدليس ليس كذباً، وإذا لم يكن كذباً - وقد قال الجمهور: إنه ليس محرماً - والرواية عدلٌ ضابط وقت، يُبَيِّنُ سماعه، وجب لحكم بصحته، والله أعلم.

ثم هذا لحكم في المدلس جاز فيمن دلّس مرة واحدة، ولا يُشترط تكرّره.

وعلم أن ما كان في «الصحاحين» عن المدلسين (عن) وسحوفه فمحمولٌ على ثبوت لسماع من جهة أخرى<sup>(١)</sup>، وقد جاء كثير منه في التصحيح بالطريقين جميعاً، فيذكر رواية المدلس (عن) ثم يذكره بالسماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته، وسترى من ذلك إن شاء الله تعالى جديلاً مما فتنه عليه في موافقه إن شاء الله تعالى، وربما سررنا بشيء منه «على ثقة من غير تنبيه عليه كفاء بالتنبيه على مثله قريباً منه، والله أعلم.

وأم القسم الثاني من التدليس: أن يسمي شيعته أو غيره، أو ينسبه أو يصفه أو يكتبه بما لا يعرف به، كراهة أن يعرف، ويحمله على ذلك كونه ضعيفاً أو صغيراً، أو يستكتف أن يروي عنه سمعاً آخر، أو يكون كثيراً من الرواية عنه فيريد أن يعبره، كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب، وكراهة هذا القسم أخف، وسنذكر طرق معرفته، والله تعالى أعلم.

(١) ذكرنا فيما سبق مثلاً على السجوي في التدريب يروي عن ٦٧ أن السجوي كان يروي عن واحد لكذا ما رواه بالعمدة

طرق مصحح فيها بالحديث عدد كثير من ذلك لم يوجد، وما يسمع لا نحسن نقل

## فصل

## في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد، والأفراد، والشاذ والمنكر

فإذا روى حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، يُظن من روى ثقة غير حماد عن أيوب، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فأبى ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه، فهذا النظر و التعتيش يُسمى اعتباراً وأما المتابعة: فإن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة، فكل واحد من هذه الأقسام يُسمى متابعة، وأعلىها الأولى، وهي متابعة حماد في الرواية عن أيوب، ثم ما بعده، على لترتيب، وأب الشاهد: فإن يروى حديث آخر بمعناه، وتُسمى المتبعة شاهداً، ولا يُسمى لشاهد متابعة، وإذا قلنا في نحو هذا: تفرد به أبو هريرة أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد، كان مُشجعاً بانتفاء وجوه المتابعات كلها.

واعلم أنه يحل في المتابعات والاستشهاد ولإشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح للثبوت كل ضعيف، وهم يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه، وإسما الاعتماد على من قبله. وإذا تمت المتابعات وتمخض فرداً، فله أربعة أحوال:

وحد لا يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، ويُسمى شاذاً ومنكراً.

وحد لا يكون مخالفاً ويكون هذا الراوي حافظاً متقناً، فيكون صحيحاً.

وحد يكون قصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسناً.

وحد يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذاً ومنكراً مردوداً.

فتمخض<sup>(١)</sup> أن لفرد قسمين: «مقبول» ومردود.

والمقبول ضربان: فرد لا يخالف وروايته<sup>(٢)</sup> كامل لأهية، وفرد من هو<sup>(٣)</sup> قريب منه.

والمردود أيضاً ضربان: فرد مخالف للأحفظ، وفرد ليس في روايته من الحفظ ولا التقوى ما يسجّر تقرّده، والله أعلم.

(١) في (ج) حماد

(٢) في (ج) رواية

(٣) في (س) (هـ) وقوله هو



## فصل في حكم المخلط

يَذْخُبُ لثَقَّةُ لَاحْتِلَاظٍ ضَبِطُهُ بِخَرْفٍ وَهَرَمٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، قَبْلَ حَدِيثٍ مِنْ أَهْلِ عَمِّهِ قَبْلَ لَاحْتِلَاظٍ، وَلَا يَقْبَلُ حَدِيثَ مَنْ أَحَدٌ بَعْدَ لَاحْتِلَاظٍ أَوْ شَكَاكَ فِي وَقْتِ أَخْذِهِ. فَمِنْ الْمَخْلُطِينَ: عَطَاءُ بْنُ السَّنْدِ، وَأَبُو سَعْدٍ لَمْبِيئِي، وَسَعِيدُ سَجَرِي، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لِمَسْعُودِيٍّ، وَرَبِيعَةُ أَسَدُ مَالِكٍ، وَصَالِحُ مُوسَى التَّوَدَسَةِ، وَخُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ لَوْهَبِ الْكُوفِيِّ<sup>(١)</sup>، وَسَفِيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَدْ يَحْسِبُ نَقْلًا: أَشْهَدُ أَنَّهُ اخْتَلَصَ سِتَّةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ، وَتَوَفِّيَ سِتَّةَ تِسْعٍ وَتَسْعِينَ. وَعَبْدُ رَزَاقِ بْنِ هَمْدَانَ عَمِّي فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَكَانَ يَتْلُقُنُ<sup>(٢)</sup>، وَهَدَرَمُ اخْتَلَصَ آخِرًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ كَدَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مُحْتَجٌّ بِهِ فِي<sup>(٣)</sup> «لَصَّحِيحِينَ»، فَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ أَنَّهُ أَخَذَ قَبْلَ لَاحْتِلَاظٍ.



(١) كَدَّ: وَفَعِيَ فِي (ج) وَ(ص) وَ(هـ) وَخُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ لَوْهَبٍ كُوفِيٌّ. وَهُوَ وَفَعِيَ مِنَ لَمْ يَسْتَعِدَّ، فَيَسُّ فِي رَجَاءٍ يَكْتَبُ لِسِتَّةٍ وَلَا فِي عَرَفٍ وَرَبِيعَةُ لَأَسْمٍ، فَهِيَ رَدَّ خُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كُوفِيٌّ، وَهُوَ ثَقَّةٌ بِعَمْرِ حَقَّقَهُ فِي الْآخِرِ، كَمَا فِي «تَقْرِيبِ» وَاللَّهُ أَهَمُّ.

(٢) يَتْلُقُنُ: هُوَ مَنْ يُعْرِضُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ لِيَذِي بِسَلِّهِ مِنْ مَرُوبَاتِهِ، وَيَقْدُرُ لَهُ مِنْ رُؤْيَاكَ، فَتَقْدُرُ وَلَا يَمُوتُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعِي فَاقْدُ لَشَرِّهِ نَبِيَّهُ، فَلَا يَقْبَلُ حَسْرَتَهُ.

(٣) فِي (ج) وَفِي

## فصل

## في أحرف مختصرة في بيان النسخ والمنسوخ، وحكم الحديثين المختلفين ظاهراً

أما النسخ فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخراً، هـ هو لمحدث في حديثه، وقد قيل فيه غير ذلك، وقد أدخل فيه كثيرون أو لأكثر من المصنفين في الحديث ما ليس منه، بل هو من قسم التحصيل، أو ليس منسوخاً ولا مخصصاً، بل مؤولاً أو غير ذلك.

ثم النسخ يُعرف بأمرين:

منها: تصريح رسول الله ﷺ، كـ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»<sup>(١)</sup>

ومنها: قول أصحابي، كـ: «كان آخر الأمرين ترك لوصوء من مسّت لدار»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما يُعرف بالكسوخ.

ومنها: ما يُعرف بالإجماع، كقتل شارب خمر في المرة أربعة؛ فإنه منسوخ، عُرف نسخه بالإجماع، والإجماع لا يُنسخ ولا يُنسخ، لكن يدل على وجود نسخ، والله أعلم.

وأما إذا تعارض حديث في الظاهر، فلا بد من لجمع بينهما، أو ترجيح أحدهما، وإنما يقوم بذلك غالباً، لأنهم لجمعون بين حديث ولفقه وأصوليين، المتمكنون في ذلك، فخواصون على المعاني الدقيقة، الراضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يُشكل عليه شيء من ذلك، إلا التدرج في بعض الأحيان.

ثم المختصف قسمان:

أحدهما: يمكن الجمع بينهما، فيتعين ويجب العمل بالحديثين جميعاً، ومهما أسكن حمر كلام لشارع على وجه يكون أعم للمدلة، تعين لمصير إليه، ولا يُصار إلى نسخ مع إمكان الجمع، لأن في نسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يُعمر به، ومثلاً الجمع كحديث: «لا عدوى»<sup>(٣)</sup>، مع حديث: «لا يؤرد مُعرض على مُصع»<sup>(٤)</sup>، وجه الجمع أن الأمراض لا تُعدي بطبيعتها<sup>(٥)</sup>، ولكن

(١) أخرجه مسلم: ٢٢٦٠، وأحمد: ٢٢٩٥٨ مطوّل من حديث بريدة بن حصيب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٩٢، وأحمد: ١٨٥ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ترمذي: ٥٧٧٠، ومسلم: ٥٧٨٨، وأحمد: ٧٦٢١ مطوّل من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد: ٩٢٦٣، ومسلم: ٥٧٩١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقوله: «يؤرد مكسورة» أي لا يؤرد ويمل.

وربما عني ذي بل صحبة.

(٥) في (ج) «لظنهم».

جعل الله سبحانه وتعالى محاسنها سبباً للإعلاء، هفي في الحديث الأول ما يعتقده لجاهلية من  
العدوى بطبعها، وأشد في الثاني إلى مجانية ما يحصل عنده الشبر عددًا يقضه الله تعالى وقدره  
وقعده

القسم الثاني: أن يتفادًا بحيث لا يمكن الجمع بوجه، فإن عدنا أحدهما نسخاً قديمًا، ولا  
عدنا بالراجح منهما، كالترجيح بكثرة الشرة وصحتها وسائر وجوه الترجيح، وهي نحو خمسين  
وجهًا، حمها الحافظ أبو بكر الساجزي في<sup>(١)</sup> أول كتابه «التسمع والمنسوخ»<sup>(٢)</sup>، وقد جمعتها أن  
مختصرة، ولا ضرورة إلى ذكرها هنا كرامة لتطويل، والله أعلم.



(١) في (ج) من.

(٢) لا اعتبار في النسخ والمنسوخ من ذلك، بل هو من ٩ وما بعده.

## فصل

## في معرفة الصحابي والتابعي

هذا الفصل مما يتأكد لا عتد به وتمس الحاجة إليه، فيه يعرف المتصل من امرئ.

فأم لصحابي، فكل مسم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة.

هذا هو الصحيح في حده، وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبد الله البخاري في «صحيحه» وللمحدثين كافة.

وهذه أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالعت صحبته له ﷺ قال لقاضي الإمام أبو بكر ابن العيب لبقلاني<sup>(١)</sup>: لا خلافة بين أهل اللغة أن صحابي مشتق من لصحبة، جار على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، يقال: صحبه شهرٌ ويوماً وساعة، قل. وهذا يوجب في حكم السعة إجراء هذا على من صحب لبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو لأصل، قال: ومع هذا فقد تقرر للأمة عرفت في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته وتصل لقاءه، ولا يجري ذلك على من في المرم ساعة، ومشى معه خطوات، وسمع منه حديث، فوجب ألا يجري في الاستعمال، لا على من هذا حاله.

هذا كلام القاضي لمجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين، ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة وأكثر، وأهل<sup>(٢)</sup> الحديث قد نقوا الاستعمال في اشترع وعرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه.

وأما التابعي، ويقال فيه تابع: فهو من لقي صحابي. وقيل: من صحبه. كخلاف في لصحابي، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى، نظراً إلى مقتضى اللفظين.



(١) في (ص) و(هـ) أبو طيب الباقلاي، وهو خطا وأبو بكر اسمه محمد بن عصب بن محمد بن جعفر نصيري ثم تخلصه دي. بن الباقلاي، صاحب التصانيف، وممنه «تجديد القرآن» و«الاعتصار لتقراء»، وكان يضرب المثل بفهمه وتكلمه «توفي سنة ثمان مئة وأربع مئة. بطر «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ١٩٠)

(٢) في (ص) و(هـ) صحبة ساعة، هنا كثر أهل.

## فصل

جرت عادة أهل الحديث بحذف (قال) ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، ويسمي لقارئ أن يلفظ به، وإذا كان في الكتاب: (قُرئ على فلان، أخبرك فلان) فيقول القارئ: (قُرئ على فلان، قيل له: أخبرك فلان) وإذا كان فيه: (قُرئ على فلان، أخبرك فلان) فيقول: (قُرئ على فلان، قيل له: قيل: أخبرك فلان) وإذا تكررت كلمة (قال) كقوله: (حدثني صالح قال: قال لشعبي) فيهم يحذفون حذاهم في الخط، فليلفظ بهم لقارئ، فهو ترك القارئ لفظ (قال) في هذا كله فقد أخطأ، والسَّمْعُ صحيح، لنعلم بمقصود، ويكون هذا من الحذف بدلالة الحال عليه.



## فصل

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى، فإن لم يكن حبيراً بالألفاظ ومقاصدها، عدماً بما يحيل معانيها، لم يُجْزَلْ له لرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين لفظ. وإن كان عدماً بذلك، فقلت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول لا يجوز مطلقاً. وجوّره بعضهم في غير حديث النبي ﷺ، ولم يُجْزَلْ فيه.

وقد جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة. يجوز في الجميع إذا جُزِمَ بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحول الصحابة فمن بعدهم ﷺ في رويتهم القضية لوحدة بالفاظ مختلفة. ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى.

أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير: أنه يرويه على الصواب، ولا يُغَيِّرُهُ في الكتاب، بل ينه عليه حال لروية، وفي<sup>(١)</sup> حاشية لكتاب فيقول: كذا<sup>(٢)</sup> وقع، والصواب كذا.



(١) في (ص) و(هـ) في.

(٢) في (ع): بك.

## فصل

إذ روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أشهد إسناداً آخر، وقال عند انتهاء هذا الإسناد: مثله أو نحوه فأرد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتصرأ عليه، فالأظهر معه، وهو قول شعبة. وقال سفيد الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً متحفظاً مسيراً بين الألفاظ. وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله: مثله، ولا يجوز في: نحوه.

قال الخطيب البغدادي: وهذا الذي قاله ابن معين بناءً على مع الرواية بالمعنى، فأتم على حوزهم فلا فرق، وكن جماعة من بعدهم يحتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا، أوردوا أحدهم الإسناد الثاني ثم يقول: مثل حديث قبله مثله كذا. ثم يسوقه، ويختار الخطيب هذا<sup>(٢)</sup>، ولا<sup>(٣)</sup> شك في حسنه.

أم إذا ذكر الإسناد وصرفاً من المتن، ثم قال: وذكر الحديث، أو قال: وقصص الحديث، أو قال: الحديث، أو ما أشبهه، فأراد السامع أن يروي عنه الحديث بكامله، فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ، ثم يقول: والحديث بطوله كذا. ويسوقه إلى آخره. فمن أراد أن يروي «حاجة» ولا يفعله، ذكرناه، فهو أولى بالمنع مما سبق في «(مثله) و(نحوه)»، ومن<sup>(٤)</sup> نص على منعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني<sup>(٥)</sup> لسفاهي، وأجازه أبو بكر الإسماعيلي بشرط أن يكون السامع والمستمع عارفين بذلك الحديث. وهذا الفصل مما تشتد الحاجة إلى معرفته للمعتمدين به «صحيح مسلم»، لكثرة تكرر فيه، والله أعلم.



(١) في (ص) أو أورد، وهو خطأ.

(٢) «الكفاية في عدم رواية» ص ٢٣٥.

(٣) في (ج). «لا».

(٤) في (ج) «من».

(٥) في (ش) «الإسماعيلي»، وهو خطأ.



## فصل

إذا قَدَّمَ بعض المتن على بعض، اختلفوا في جوازه بدءاً على جواز الرواية بالمعنى، فلو جَوَّزناه  
 حاز، ولا فلا، ويجب أن يُقَطَّع بجوازه، إن لم يكن المقدم مرتبطاً بالمؤخر. وأما إذا قَدَّمَ المتن على  
 الإسناد، أو ذكر المتن وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً حتى وصله به، بدأ به؛ فهو  
 حديث متصل، والسمع صحيح، فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الإسناد، فالصحيح الذي قاله  
 بعض المتقدمين لقطع بجوازه، وقيل فيه خلاف، كتقديم بعض المتن على بعض.



## فصل

إذا درس بعض الإستاذ أو لئمن، جرد أن يكتبه من كتب غيره، ويرويته إذا عرف صحته، وسكنت نفسه إلى أن ذنب هو لساقط، هذا هو الضوابط الذي قاله لمحققون، ولو بينه في حال الرواية فهو أوس. أمّا إذا وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه، فإنه يجور أن يسأل عنها بعينه من أهل العربية وغيرهم، ويرويها على ما يُخبرونه.



## فصل

إذا كان في مصادره عن رسول الله ﷺ، فأرد أن يرويه ويقول: عن النبي ﷺ، أو عكسه، فالصحيح الذي نقله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخطيب، أنه جائز، لأنه لا يحتجب به هذا معنى، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: القاهر أنه لا يجوز أن جازت برواية بالمعنى، لا اختلافه<sup>(١)</sup>. ولمختار ما قدمته؛ لأنه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفاً<sup>(٢)</sup>، فلا اختلاف عند ولا كبس ولا شك، والله أعلم.



(١) مقدمة بن الصلاح ص ٢٣٣.

(٢) في (نسخ): النبي مختلف؛ دون نقطة؛ والرسول

## فصل

جرت العادة لاقتصار على الزمر في (حديث)، و(أخبر)، واستمر، لاصلاح عليه من قديم لأعصار إلى زمان، وشهر ذلك بحيث لا يحتمل فيكتبون عن (حديث) (ثنا) وهي (لشء) ولتؤول والألف، وربما حذفوا (لشء) (١)، ويكتبون عن (أخبر)؛ (أن) ولا يحسن زيادة الباء قبل (ن) (٢).

ورذا كان سمحيت إسناد أو أكثر، كتبوا عند لا تقل من الإسناد إلى إسناد (ح)، وهي حاة مهيلة مفردة، ولمختار أنها مأخوذة من استحوّل، تتحوّل من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليه: (ح)، ويستمر في قراءة ما بعده.

وقيل: إنها من حدّ بين شيتين: إذا خجّر، لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل: إنها رمز إلى قوله: (لحديث)، وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذ وصلوا إليها: (لحديث).

وقد كتب جماعة من محدّط موضعها (صح)، فيشعر بألف رمز صح، وحسنت هنا كتابته (صح) لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول. ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرة في «صحيح مسلم»، فنبذة في «صحيح البخاري»، فيؤكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك، والله الحمد والتّعمة، وأفضل والبركة.



(١) ومن جملة من اختصر (حديث) على: (لشء) فسرك منها حاء نقص، كما وجدنا في نصالح في خط كز من محفوظ.

لحكم وأبي هبة الموحدين سلمي وشيخهم أبيهقي. انظر الفتح المغيث: (١/٧/٣)

(٢) كما فعده ليهقي وساعة من المحققين، منهم من اختصر (أخبر) على (أرب)، وفي خط جبرية لاقتصار على ما

عد موحدة والراء، فيكتب: (أرب) ولكنه لم يشتهر. ولها سبق يقول العزلي في الفيتة:

وختصرها في قسبهم محدّثين، فسمى «لشء» أو «لشء» وقسم «لشء»

وختصرها في قسبهم محدّثين، فسمى «لشء» أو «لشء» ولا يسمي «لشء»

## فصل

ليس للراوي أن يزيده في سبب غير شيخه ولا صفته على ما سمعه من شيخه، لئلا يكون كذباً على شيخه، فإن أورد تعريفه ويصاحبه وزوّل اللبس المستطرق إليه لمثابهة غيره، فطريقه أن يقول: قال: حدثني فلان، يعني ابن فلان، أو: الفلاني، أو: هو ابن فلان، أو: لفلاني، أو نحو ذلك، فهذا حائز حسن قد ستعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في «الصحيحين» غاية الإكثار، حتى إن كثيراً من أمانيدهم يقع في الإسناد الواحد منها موضعاً أو أكثر من هذا ضرب، كقوله في أول كتاب البخاري في باب من سَلِمَ المسمون من لسانه ويده: قال أبو معاوية: حدثنا داود، هو بن أبي هند، عن عامر قال: سمعت عبد الله، هو ابن عمرو<sup>(١)</sup>.

وكقوله في كتاب مسلم في باب منع النساء من خروج إلى المسجد: حدثنا عبد الله بن مسleme: حدثنا سليمان، يعني ابن بلال، عن يحيى، وهو ابن سعيد<sup>(٢)</sup>.

ونظائره كثيرة، وإنما يقصدون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أولاً، فإنه لو قال: حدثنا داود، أو: عبد الله، لم يُعرف من هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يُعرف ذلك في بعض لموطن الخواص والعرفون بهذه الصفة ومرتب رجال، فأوضحوه لغيرهم وخففوا عنهم مؤونة النظر ولتفتيش، وهذا لفصل نفيس يعظم الانتفاع به، فإن من لا يُعاني هذا لفن قد يتوهم أن قوله: (يعني) وقوله: (هو) زيادة لا حاجة إليها، وأن الأولى حذفها، وهذا جهن قبيح، والله أعلم



(١) البخاري بإثر الحديث ١٠٠، وقوله: (هو) من أبي هند، هو في رواية سنن أبيه، ونكتته من طريق أبي داود وقوله

(هو) بن عمرو، هو في رواية الأصبهاني

(٢) مسند: ٩٩٩

## فصل

يُسْتَحَبُّ لِكِتَابِ الْحَدِيثِ إِذَا مَرَّ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَكْتُبَ: عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ تَعَالَى، أَوْ سَمِيحُهُ  
وَتَعَالَى، أَوْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَوْ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يَكْتُبُ عِنْدَ ذِكْرِ نَبِيِّ ﷺ:  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِكَمَانِهِمَا، لَا رَامِزاً إِلَيْهِمَا، وَلَا مُقْتَصِراً عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي  
الصَّحَابِيِّ: ﷺ، وَإِنْ صَحَابِيْن: ﷺ، وَكَذَلِكَ يَتَرَضَّى وَيَتَرَحَّمُ عَلَى سَائِرِ الْعِمَاءِ وَالْأَخْيَارِ، وَيَكْتُبُ  
كُلَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتُوباً فِي الْأَصْلِ الَّذِي يَنْقُلُ مِنْهُ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ رُيَّةً، وَإِنَّمَا هُوَ دَعَاءٌ، وَيَتَّبِعِي  
لِلنَّقَارِيِّ أَنْ يَقْرَأَ كُلَّ مَا ذَكَرَنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُوراً فِي الْأَصْلِ نَدِي يَقْرَأُ مِنْهُ، وَلَا يَسَامُ مِنْ تَكَرُّرِ ذَلِكَ،  
وَمَنْ أَغْفَلَ هَذَا خُرْمٌ خَيْرٌ عَظِيمٌ، وَقَوَّتْ فَضْلُهُ جَسِيماً.



## فصل

## في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في «صحيح البخاري ومسلم» المشتبهة

فمن ذلك :

(أبي) كله بصم الهمزة وفتح لباء وتشديد الياء إلا (أبي اللحم) فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم ياء مكسورة، ثم ياء محققة، لأنه كان لا يأكل لحماً، وقيل: لا يأكل ما ذبح على الأصنام.

ومنه: (البراء) كله مخفف الراء، لا (أبا معشر البراء) و(أبا لعالية البراء) فبالتشديد، وكله ممدود.

ومنه: (يزيد)<sup>(١)</sup> كله بالمشنة من تحت والراءي إلا ثلاثة: أحدهم: (يزيد بن عبد الله بن أبي بردة) بضم لموحدة وباء الراء، ولثاني: (محمد بن عرفة بن البريد) بالموحدة والراء المكسورتين - وقيل: بفتحهم - ثم نون، والثالث: (عبي بن هاشم بن البريد) بفتح الموحدة وكسر الراء ثم مثناة من تحت.

ومنه: (يسار)<sup>(٢)</sup> كله بإسار بالمشنة ثم الشين المهملة إلا (محمد بن بشر) شيوخهما، فبالموحدة ثم معجمة، وفيهما: (ميار بن سلامة) و(أبي أبي سيار) بتقديم لسين.

ومنه: (بشر) كله بكسر الموحدة وبالشين المعجمة إلا أربعة فبالضمة وبالمهملة: (عبد الله بن بشر) الصعيدي، و(بشر بن سعيد)، و(بشر بن عبيد الله)، و(بشر بن مخجن) وقيل: هذا بالمعجمة.

ومنه: (بشير) كله بفتح لموحدة وكسر الشين المعجمة، إلا اثنين فبالضمة وفتح الشين، وهما: (بشير بن كعب) و(بشير بن يسار)، وإلا ثالث فبضم لثمثة وفتح سين المهملة، وهو: (بشير بن عمرو)، ويقال: (أسير)، ورابعاً بضم النون وفتح المهملة، وهو: (قطن بن أسير).

ومنه: (حارثة)<sup>(٣)</sup> كله بالحاء وبعثة إلا (جارية بن قدامة) و(بريد بن جارية) فبالجيم وبعثة.

ومنه: (جريس) كله بالجيم وراء المتكررة إلا (حريز بن عثمان) و(أبا حريز عبد الله بن الحسين) لراوي عن عكرمة، فبالحاء والزي آخر، ويقدره (خدير) بالحاء والداد، والد عمران بن خدير وولد زيد وزياد.

(١) في (خ) يزيد وزيد.

(٢) في (خ) بشر وبشار.

(٣) في (خ) جارية وجارية.



ومنه: (حارم) كله بالحاء المهملة إلا (أب معوية محمد بن حارم) فالمعجمة

ومنه: (حبيب) كله بفتح الحاء المهملة إلا (حبيب بن عدي)، و(خبيب بن عبد الرحمن)، وهو

(خَيْب)<sup>(١)</sup> غير منسوب عن حمص بن عاصم، و(خيب) كية بن لزيير، فمضم المعجمة

ومنه: (حَبَان) كله بفتح الحاء وبالمثناة، لا (حَبَان)<sup>(٢)</sup> بن مُثَفَّلٍ، و(حَبَان) بن حَبَان، وجد محمد بن

يحيى بن حَبَان، وجد حَبَان بن واسع بن حَبَان، ولا (حَبَان بن هلال) مسروب، وغير منسوب عن شعبة

ووثيب وشمس وغيرهم، فالموحدة وفتح الحاء، ولا (حَبَان بن المعرفة) و(حَبَان بن عَطِيَّة) و(حَبَان بن

موسى) منسوباً، وغير منسوب عن عبد الله هو ابن المارث، فالموحدة وكسر الحاء.

ومنه: (خواش) كله بالحاء المعجمة إلا ولد رُبَيْعٍ فالمهملة.

ومنه: (حزام) في قرين بالرائ، وفي الأنصار بالراء

ومنه: (خصين) كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملة، لا (أما خصين عثمان بن عاصم) بالفتح،

ولا (أب ساسان خصين بن المثلث) بالضم والثبأ معجبة فيه.

ومنه: (حكيم) كله بفتح الحاء وكس الكاف إلا (حَكِيم بن عبد الله) و(زُرَيْق)<sup>(٣)</sup> بن حَكِيم؛ فالضم

وفتح الكاف.

ومنه: (زَبَاح) كله بالموحدة إلا (زِيَاد بن رِيح) عن أبي هريرة في أشراط الساعة<sup>(٤)</sup>، فالمثناة عند

الأكثرين، وقوله لبخاري بالوجهين<sup>(٥)</sup>: لثبأ والموحدة.

ومنه: (زُبَيْد) بضم الزاي وفتح الموحدة ثم مثناة، وهو: (زُبَيْد بن الحارث) ليس فيهما غيره، وأما

(زُبَيْد) بضم الزاي وكسرها وبمثناة مكررة، فهو ابن لَصَّتْ، في «الموطأ»، وليس له ذكر ليهما

(١) في (ص) و(هـ): وخبيب، يناد: وهو خبيب، وسيلانك النروي في يدب المهدي عن الحديث بكن صا سمع ص ١٢٩ أنه ليس في «المعجم» خبيب بالمعجمة، لا ثلاثة هـ - وهي خبيب بن عبد الرحمن - وخبيب بن عدي، وأبو حبيب كية بن لزيير، ومظر «لتقريب» ونسرة لنروي ص ١٠٨، وقدمية بن صلاح ص ٣٥٢

(٢) في (ص): خديب، وهو كذا في «موضع نسخة الألف»، وهو تصحيف

(٣) في (م) و(هـ): زريق، يتقدم لزي، قال في «لتقريب» ١٩٣٥ في حروف ز - زريق، بالتصغير، ابن حَكِيم، كذا في «وعدت فيه حقيم» لزي، وفي آية بالكبير.

(٤) مسلم: ٧٣٩٨، يوقع عنه أيضاً في كتاب الإدارة: ٤٧٨٧، ٤٧٨٨. ولم يقع عنه البخاري

(٥) ذكره البخاري في «التاريخ» لكتبه: (٣/٣٥٩) بالموحدة فقط

ومنه: (الزبير) كله بضم زاي إلا (عبد الرحمن بن الزبير) الذي تزوج امرأة رفاعة، فافتح

ومنه: (زياد) كله بالياء إلا (أبو الزناد) فبالتون

ومنه: (سالم) كله بالالف، ويقدره (سالم بن زبير) يفتح زاي، و(سالم بن قتيبة)، و(سالم بن أبي النضير)، و(سالم بن عبد الرحمن)، فبحدفها.

ومنه: (سريج) بالمهملة والهمزة، (ابن يونس) و(ابن السمان)، و(أحمد بن أبي سريج) ومن عداهم بالمعجمة ولحاء.

ومنه: (سلمة) كله بفتح اللام، لا (عمرو بن سلمة) إمام قومه، و(سبي سلمة) القبيلة من الأعرار، فبكسرها، وفي (عبد الخلق بن سلمة) الوجهان.

ومنه: (سليمان) كله بالياء إلا (سلمان الفارسي) و(بن همر) و(الأعر) و(عبد الرحمن بن سلمان) فبحدفها.

ومنه: (سلام) كله باستشديد لا (عبد الله بن سلام) الصحابي، و(محمد بن سلام) شيخ البخاري، وشدة جمعة شيخ البخاري، ونقله صاحب «المطبع» عن الأكثرين<sup>(١)</sup>، والمختار الذي قد له لمحققون التخفيف.

ومنه: (سلم) كله بضم السين إلا (سليم بن حبان) فبفتحها.

ومنه: (شيبان) كله بالسين المعجمة ويصح ياء ثم باء، ويقدره (سنان بن أبي سنان) و(سنان بن ربيعة) و(سنان بن سلمة) و(أحمد بن سنان) و(أبو سنان ضمر) و(أه سنان)، كلهم بالمهملة بعد نون.

ومنه: (عباد) كله بفتح و(عبد) إلا (قيس بن عباد) فبالضم والتخفيف.

ومنه: (عبادة) كله بالضم إلا (محمد بن عبادة) شيخ البخاري، فافتح.

(١) نظر، (٥٥٨، ٥)، وكتب «صاح» سنة المطبع لأبو علي صاحب الآثار فمما يتعلق من كتابه بعنوان «مسند» والمختار، وفتح مهم بعدتها في عريد الحديث «لا يفرقون» ربيع بن يوسف لم توفي سنة تسع وعشرين وخمس مئة، ووجهه عن مؤلف المشرق لأبوابه لبقاضي عيسى.

ومنه: (عَبْدَةُ) كله يسكنان الباء، لا (بَهاوَر بن عَبْدَة) و(نَجْدَة بن عَبْدَة)، ففيهما الفتح والإسكان، والفتح أشهر.

ومنه: (عُبَيْد) كله بالظم.

ومنه: (عُبَيْدَة) كله بضم العين إلا (لَسْلَمَني) و(نَ سَفيان) و(ابن حميد) و(عَدَمَ بن عُبَيْدَة) فبفتح.

ومنه: (عَقِيل) كله بفتح العين إلا (عُقَيْل بن خالد) ويأتي كثير<sup>(١)</sup> عن الزُّهري غير منسوب، وإلا (يحيى بن عُقَيْل) و(بني عُقَيْل) فبالظم.

ومنه: (عُمارَة) كله بضم العين.

ومنه: (واقِد) كله بالقدف.

وأما الأنساب فمنها:

(الأَيْلِي) كله بفتح لهمة وإسكان المشناة، ولا يرد علينا (شَيْبَة بن فَرْوَح الأَيْلِي) بضم الهمزة وبالموحدة شيخ مسلم، فإنه لم يقع في «صحيح مسلم» منسوباً.

ومنها: (البَصْرِي) كله بالموحدة مفتوحة ومكسورة نسبة إلى البصرة، لا (مالك بن أَوْس بن لَحْدَان النَّضْرِي) و(عبد الواحد النَّضْرِي) و(سالم مولى النَّضْرَيْن) فبالنون.

ومنها: (الثَّوْرِي) كله بالمشناة إلا (أب يَسَى محمد بن الصَّلْت ثَثُورِي) فبالمشناة فوق، وتشديد نواو المفتوحة، وبالنزاي.

ومنها: (الجُرَيْرِي) بضم الجيم وفتح الراء إلا (يحيى بن يَشْر) شيخهم، فالحاء لمفتوحة.

ومنها: (الحَارِثِي) بالمهمل والمثلثة، ويقاربه (سعيد الحارثي) بالجيم وبعد الراء ياء مشددة.

ومنها: (الْحِزَامِي) كله بالنزاي<sup>(٢)</sup>، وقوله في «صحيح مسلم» في حديث أبي بَسْر، كان بي على

(١) في (ج)، كثير أي: كثير منه

(٢) قال بن صلاح في مقدماته في علوم الحديث ص ٣٥٧ الحارثي حيث وقع فيه، فهو باري غير كنهه هـ ووقع في التقريب والتبسيط سنوي ص ١٠٩، ١١٠ الحارثي كله بالنزاي، قال لسيوطي في ترتيب الراوي ٢/ (٨١٧) (بإسراء) الجهممة، هـ. وقولهم خطأ، فقد وقع (الحارثي) - بالنزاي - لقب يرهيم بن لسان نسبة إلى أبي أحمد أحمد، في صحيح الحارثي في أربعة مواضع، وهي «صحيح مسلم» في ثلاثين موضعاً لقباً بدمغرة بن عبد الرحمن. ولم يقع عندهم (الحارثي) بالنزاي، إلا في لموضع لنبي فكرة لمختلف في حديث أبي بَسْر، وقد اختلف فيه

فلان لحزمي<sup>(١)</sup>. قيل بالري، وقيل بالراء، وقيل. (الجذامي) بالجيم وليس للمعجمة.

ومنها: (السلمي) هي لأنصار يفتح لسين، وفي بني سليم بضمهم.

ومنها: (الهلدي) كنه بوسكان الميم وبالدال المهملة.

فهذه ألفاظ نافعة في المؤنل والمختلف<sup>(٢)</sup>، وأما لمردت فلا تحصر، وستأتي في أبوابها إن

شاء الله تعالى مبينة، وكذلك يذكر هذا المؤلف في مواضعه إن شاء الله تعالى مختصراً احتياطاً وتسهيلاً.



(١) مسلم ٧٥١٢.

(٢) المؤلفين المختلفين: هو ما يقع في خط دون لفظ

## فصل

يُكَبَّرُ في «صحيح مسلم» قوله (حدثنا فلان وفلان، كليهما عن فلان)، هكذا يقع في موضع كثيرة في أكثر الأصول: (كسيهما) بالياء، وهو مما يُستشكر من جهة العربية، وحقُّه أن يُقَدَّلَ: (كلاهما) بالالف، ولكن استعمله بالياء صحيحٌ، وله وجهان: أحدهما، أن يكون مرفوعاً تأكيداً<sup>(١)</sup> للمرفوعين قبله، ولكنه كُتِبَ بدلِها لأجل (مائة، ويُقرأ بالالف، كما كتبو، (الرُّبُ) و(الرُّبِّي) بالالف والياء، ويُقرأ بالالف لا غير والوجه الثاني أن يكون (كسيهما) منصوباً، ويُقرأ بالياء. ويكون تقديره (أعنيهما كليهما). فهذا ما يشره الله تعالى من الفصول، ونشرع الآن في المقصود.



(١) في (ج): تأكيد

## [ مقدمة الإمام مسلم ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ . . . . .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله ، «حمد الله رب العالمين» .

## الشرح:

نما بدأ بـ (الحمد لله) ، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ امرئٍ بالي لا يبدأ بالحمد لله، أقطع»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «الحمد لله»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «الحمد، فهو أقطع»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «أحدم»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «لا يبدأ فيه بذكر الله»<sup>(٥)</sup>، وفي رواية: «بسم الله الرحمن الرحيم»<sup>(٦)</sup> . روي كثر هذه في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر رحمته الله<sup>(٧)</sup> بسند صحيح من صاحبه الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن سالم الأنباري عنه ، ورويناه فيه أيضاً من رواية كعب بن مالك رضي الله عنه<sup>(٨)</sup> ، والمشهور رواية أبي هريرة ، وهذا الحديث حسن ، رواه أبو داود وابن ماجه في «سننهما»<sup>(٩)</sup> ، ورواه

(١) أخرجه البيهقي: (٢٠٨/٣)

(٢) أخرجه نسائي في «الكبرى» ١٠٢٥٥

(٣) أخرجه ابن ماجه: ١٨٩٤

(٤) أخرجه أبو داود: ٤٨٤١ بلفظ: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله» فهو أحدم.

(٥) أخرجه الدررقي: ٨٨٤ بلفظ: «لا يبدأ فيه بذكر الله» فهو أقطع.

(٦) أخرجه الخطيب لبغداد في «مجمع الأخلاق» لروى كتاب «مجمع» ١٢١٠ بلفظ: «بسم الله الرحمن الرحيم» فهو أقطع.

(٧) هو الإمام الحافظ محدث الجيرة أبو محمد عبد القادر بن عبد الله بن عبد الله بن محمد بن أبي بكرة من بلاد سجيرة بينها وبين حران ستة فراسخ - لحظني توفي بصرى سنة اثني عشرة وست مئة ، وله مسند وسبعون مئة ، نظر لاسير أعلام النبلاء ، (٧١/٢٢)

(٨) أخرجه بصري في «المعجم الكبير» (١٩٠ ، ١٤١) بسند صحيح ، لكن امرئٍ بالي لا يبدأ فيه بالحمد، أقطع أو حمد.

(٩) أبو داود: ٤٨٤١ وابن ماجه: ١٨٩٤ ، وهو في «مسند أحمد»: ٨٧١٢

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ

التَّسْلِيمُ فِي كِتَابِهِ «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»<sup>(١)</sup>، وَرَوَى مُوصُولًا وَمُرْسَلًا<sup>(٢)</sup>، وَرَوَاةُ الْمَوْصُولِ بِمَتْنِهَا خَيْرٌ وَمَعْنَى «أَقْطَعُ» قَلْبُ الرُّكَّةِ، وَكَذَلِكَ «أَحْذَمُ» بِالْحِيمِ وَالذَّانِ الْمَعْجَمَةُ، وَيُقَالُ مِنْهُ: حَذَمَ بِكَسْرِ الْمَدِّ، يَحْذِمُ بِفَتْحِهَا، وَاللَّهُ أَهْلَمُ.

وَأَوَّلُ مَنْ عِنْدَ الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِ التَّفسيرِ وَالْأَصُولِ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ (لَعَنَ) اسْمٌ لِمُخْتَلَقَاتٍ كُلِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال مسلم رحمه الله: (وصلّى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين).

### الشرح:

هذا الذي فعّله من ذكره الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بعد الحَمْدِلة هو عِدَّةٌ لِعَمَلِهِ ﷺ، وَرَوَيْنِ بِإِسْنَادَيْنِ مُصَحَّحَيْنِ لِمَشْهُورٍ مِنْ «رِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ»، عَنْ الشَّافِعِيِّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ بَنِي أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَكْعَتَا يَاكَ ذِكْرُكَ﴾<sup>(١)</sup>، قَالُوا: لَا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَيْنِ هَذَا التَّفسيرَ مَرْفُوعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ جَبْرِيلَ، عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ إِنَّهُ يُنْكَرُ عَلَى مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَوْنَهُ اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دُونَ التَّسْلِيمِ، وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ جَمِيعًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>، فَكَانَ يَسْفِي أَنْ يَقُولَ: وَصَلَّى اللَّهُ وَبِسْمِ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ

فَلِإِنْ قَبِلَ. فَقَدْ جَاءَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ غَيْرَ مَقْرُونَةٍ بِالتَّسْلِيمِ، وَذَلِكَ فِي آخِرِ التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَوَاتِ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ إِسْلَامًا يُقَدَّمُ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي كَلِمَاتِ التَّشَهُّدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ سَلَامٌ عَيْثُ أَيُّهَا النَّبِيُّ

(١) برقم: ٤٩٤

(٢) تقدم تحريره موصولاً، وأخرجه عن إلهدي مرسلًا مسالي في «الكبرى» ١٠٢٥٧، ١٠٢٥٨

(٣) «لرسالة» ص ١٣

(٤) أخرجه أبو يعنى: ١٣٨٠، والبخاري (٤٤/٤٤)، وابن حبان ٣٣٨٢ من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.



ورحمته لله وبركته، ولهذا قالت الصحابة عليهم السلام، يا رسول الله، قد علمنا السلام، فكيف نصلي عليك؟ حديث<sup>(١)</sup> وقد نص لعبداء - أو من نص منهم - على كراهة الإقتصار على الصلاة عليه عليه السلام من غير تسليم، والله أعلم.

وقد يُكره على مسلم رحمه الله في هذا الكلام شيء آخر، وهو قوله: (وعلى جميع الأنبياء والمرسلين)، فيقال: إذ ذَكَرَ الأنبياء لا يبقى لذكر المرسلين وجه، لدخولهم في الأنبياء، فإن الرسوب نبي وزبدة.

ولكن هذا لإنكار ضعيف، ويجب عنه بجوابين:

أحدهما: أن هذا شائع، وهو أن يُذكر العدم ثم يدخل تنويعاً بشأنه، وتعظيماً لأمره، وتفخيماً لحاله، وقد جاء في القرآن العزيز آيات كريمات كثيرات من هذا، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَلِلَّهِ كُتُوبُ وَرُسُلِهِ، وَرُحْمِيلَ وَمِكْنَلٍ﴾ سورة: ٩٨، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ أَحَدًا مِنَ الَّذِينَ مِثْلَهُمْ وَمِنْ قَوْمٍ فُتِحَ قَوْمُهُمْ وَمُؤْتَى وَيَسَى﴾ آخر: ٧، وغير ذلك من الآيات الكريمات، وقد جاء أيضاً عكس هذا، وهو ذكر العدم بعد الخاص، قال الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿كَذَّبَ أَغْوَى وَيُولَدَى وَلَمَّا دَخَلُوا بُيُوتَهُمْ وَهُمْ مُتَمَرِّغُونَ فِي قَوْلِهِمْ وَلَمَّا دَخَلُوا بُيُوتَهُمْ وَهُمْ مُتَمَرِّغُونَ فِي قَوْلِهِمْ وَلَمَّا دَخَلُوا بُيُوتَهُمْ وَهُمْ مُتَمَرِّغُونَ فِي قَوْلِهِمْ﴾ سورة: ٢٨، فإني أدعى بتكليف أنه على المؤمنين غير من تقدم ذكره، فلا يلتفت إليه.

الجواب الثاني: أن قوله: (للمرسلين) أعم من جهة أخرى، وهو أنه يتناول جميع رسل الله سبحانه وتعالى من آدميين واسملائكة، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَلِي مِنْ أَلَمَلِكِكُمْ رُسُلًا وَمِنْ نَبِيِّنَ﴾ [الصحيح ٧٥] ولا يُسمى لَمَلِكُ نبياً، فحصل بقوله: (والمُرسلين) فائدة لم تكن حاصلة بقوله: (النبيين)، والله أعلم.

ومُنَى نبي محمد عليه السلام محمداً لكثرة خصاله لمحمودة، كذا قاله ابن فارس<sup>(٢)</sup> وغيره من أهل اللغة، قالوا: ويقال لكل كثير الخصب الحميمة: محمد ومحمود، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري ٢٣٥٧، ومسلم: ٩٠٨، وأحمد: ١٨١٠٥ من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

وأخرجه أيضاً مسلم: ٩٠٧، وأحمد: ١٧٠٧٢ من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) في «مجموع اللغة»: ص ٢٥١.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ - بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ - بِتَوْفِيقِي خَالِقْتُ ذَكَرْتُ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ حُمْلَةِ  
الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ  
وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُوفِ الْأَشْيَاءِ، بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا تُقَالُ،  
وَدَلَّ وَأَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا يَتَنَّهُمْ، فَأَرَدْتُ - أَرْشِدَكَ اللَّهُ - أَنْ تُوقِفَ عَلَى حُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُخَصَّصَةً،  
وَسَأَلْتَنِي أَنْ أَلْخَصَّهَا لَكَ فِي التَّالِيفِ بِلَا تَكَرَّارٍ بَكْثَرٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ - رَغِمَتْ - مِمَّا يَشْعَلُكَ عَمَّا لَهُ

قال مسلم رحمه الله: (ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف حاملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه).

### الشرح:

قال النبي وغيره من أهل اللغة: الفحص: شدة لصب والبحث عن الشيء، يقال: فحَصْتُ عن الشيء وفَحَصْتُ وفتَحَصْتُ، بمعنى واحد. وقوله: (المأثورة)، أي: المقولة المذكورة، يقال: أنْزَلْتُ لحديث، إذا نَقَصْتُ عن غيرك، والله أعلم. وقوله: (في سنن الدين وأحكامه) هو من قبيل ما قدمناه من ذكر المعام بعد المخصص، فإنَّ السُّنن من أحكام الدين.

قال مسلم رحمه الله: (فأردت - أُرشدك الله - أن تُوقِفَ على حملتها مؤلَّفة مُخصَّصة، وسألتني أن أُلخِّصها لك في التاليف بلا تكرار بكثرة، فإنَّ ذلك - رَغِمَتْ - مما يشعلك عما له)

### الشرح:

قوله: (تُوقِفَ) ضمه بفتح لو او وتشديد قاف، ولو قرئ بسكون الواو وتخفيف لقاف، لكان صحيحاً. وقوله: (مؤلَّفة)، أي: مجموعة. وقوله: (مُخصَّصة)، أي: مجتمعة كلها. وقوله: (أُلخِّصها)، أي: أبسطها. وقوله: (فإنَّ ذلك، رَغِمَتْ)، أي: قلت، وقد كثر (الرغم) بمعنى القول، وفي الحديث عن النبي ﷺ «زعم جبريل<sup>(١)</sup>»، وفي حديث فيصم بن ثعبنة<sup>(٢)</sup>، «زعم رسولك<sup>(٣)</sup>». وقد

(١) في (ج): وقد

(٢) أخرجه البيهقي: ٦٧٨، وفي أبي عاصم في الأعداد وبحثني: ١٨٧٢ من حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: قدم رجل فقام رسول الله ﷺ وأُريت ما قلت في سبيل الله، أين أب؟ فقال: أين قلت في سبيل الله صابراً محتسباً، مبتلياً عبر مدبراً، فأبى في الجنة ثم سكتوا وكتب فيه برب حبه، ثم قال: «أين برحى؟» فقال: هو ألد، قال: «لا أب يكون عنه دين فإنه مأثورة»، كذلك زعم جبريل عليه السلام.

وأخرجه عاصم: ٤٨٨١، وأحمد: ٢٧٥٥٥ يلفظ: «فإن حبل عني» لسلامة كتابي حيث ينفذ الزعم جبريل.

(٣) أخرجه مسلم: ١٠٢، وأحمد: ١٢٤٥٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فَصَلَّتْ مِنَ التَّغَهُمُ فِيهَا، وَلَا اسْتَبَاطَ مِنْهَا، وَلِلَّذِي سَأَلَتْ - أَكْرَمَكَ اللَّهُ - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدْبِيرِهِ، وَمَا تَوَوَّلَ بِهِ <sup>(١)</sup> الْحُلْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةُ مَحْمُودَةٍ، وَمَنْعَةُ مَوْجُودَةٍ، وَصُنْتُ - حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَسُّمَ ذَلِكَ - أَنْ لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِنِّي لَخَاصَّةٌ، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ، لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْخَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّانِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ. ....

أكثر سببويه في كتابه لمشهور من قوله: (زعم الخليل <sup>(١)</sup> كذا) في أشياء يرتضيها سببويه، فمعنى (زعم) في كل هذا، (قد).

وقوله: (يَشْتَكُّكَ) هو يفتح الياء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة التي جاء بها القرآن لعريز. قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا أَمْ لَا﴾ الدج ١١، وفيه لغة رديئة حكاها الجوهري: أَشْغَلَتْهُ يَشْغَلُهُ، بضم الياء <sup>(٢)</sup>

قال مسلم رحمه الله: (وللَّذِي سَأَلَتْ، أَكْرَمَكَ اللَّهُ) إلى قوله: (عاقبة محمودة)، فقوله (بلذي) هو بكسر اللام، وهو خبر (عاقبة)، وإنما صبطته - وإن كان ظاهراً - لأنه مما يُغْنِطُ فِيهِ وَيُصَحِّفُ، وقد رأيت ذلك غير مرة.

قال مسلم رحمه الله: (ووظنت - حين سألتني تجسُّمَ ذلك - أن لو عزم لي عليه، وقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِنِّي)

### الشرح:

قوله: (تَجَسُّمَ ذلك)، أي: تكلُّفه <sup>(٣)</sup> واستزَامَ مشقته. وقوله: (عزم) هو بصمَّ العين، وهذا اللفظ مما اعتنى بشرحه من حيث إنه لا يجوز أن يُراد بالعزم هنا حقيقته لمتبذرة إلى الأهم، وهو حصول خاطري في لأهل لم يكن، فإن هذا مُحَالٌ في حق الله تعالى، واختصت في مراده هذا، فقيل، معناه، لو سئل لي سبيل العزم، أو تخليق لي قدرة عني.

(١) هي (سحرة) به.

(٢) هو محيل من حمد عمر حدي، أبو عبد الرحمن، نصري، صاحب لغوية، ومنشور علم عروض، ومثل سببويه، به

كتاب ٩ مجلد، وقد منعه بضع وستين ومئة، وتوفي سنة ثلثة وسبعين

(٣) أي: صعبه (شعب)

(٤) أي: دمج تكلّف

إِلَّا بِأَنْ يُؤَقَّفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ

قِلَادٌ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي هَذَا كَمَا وَضَعْنَا، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِهِمْ مِنْ زِدْنَاهُ السَّقِيمِ، وَتَمَّ يُرْجَى تَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ لِخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ تَعْضُ التَّيَقُّظِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ دِينِهِ عَلَى الْمَقْدُودَةِ فِي الْأَشْيَاءِ كَثِيرًا مِنْ جَمْعِهِ، فَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِهِ

وقيل: العزم هنا بمعنى الإرادة، فإنَّ القصد والعزم والإرادة ولها مقتدبات. فيقدم بعضها ثمَّ بعض، فعسى هذا معناه: لو أراد الله ذلك لي. وقد نقل الأزهري وجماعة غيره أنَّ العرب تقول: تَوَكَّلْ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، قَالُوا: وَتَفْسِيرُهُ: قَصْدَكَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ<sup>(١)</sup>.

وقيل: معناه: لو أُلْزِمْتُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعَزِيمَةَ بِمَعْنَى الثَّرْوَمِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أُمِّ عَصِيَّةَ رضي الله عنها: تُهَيِّأُ عَنْ أَتْبَاعِ الْجَنَانِ وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا<sup>(٢)</sup>، أَيْ: لَمْ تُلْزَمْ التَّوَكُّلُ، وَفِي الْحَدِيثِ لِأَخِي: يُرْغَسُنَا فِي قِيَامٍ رَسَدًا مِنْ غَيْرِ عَرِيمَةٍ<sup>(٣)</sup>، أَيْ: مِنْ غَيْرِ إِلْزَامٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَقْهَاءِ: تَرْكُ الصَّلَاةِ فِي رَمَنٍ الْحَيْضِ عَرِيمَةٌ، أَيْ: وَاجِبٌ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَا زَمَّ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: (كَانَ أَوَّلُ) هُوَ بَرَفَعِ (أَوَّلُ) عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ).

قال مسلم رحمه الله: (إِلَّا بِأَنْ يُؤَقَّفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ)<sup>(٤)</sup>. قوله: (يُؤَقَّفَهُ) هُوَ بِتَشْدِيدِ الْقَافِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقْرَأَ بِتَخْفِيفِ الْقَافِ، خِلَافَ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي قَوْلِهِ: (تُؤَقَّفُ عَلَى جَمْعِهَا)، لِأَنَّ اللَّغَةَ نَفْصِيحَةً لِمَشْهُورَةٍ وَقَفَتْ فَلَانٌ عَلَى كَذَا، فَلَوْ كَانَ مُخَفَّفًا لَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: بِأَنْ يُؤَقَّفَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال مسلم رحمه الله: (جَمْلَةٌ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْحَرَمِ مِنْ مُعَالِجَةِ الْكَثْرِ)، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا: (وَأَسَا يُرْجَى تَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ، لِخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ تَعْضُ التَّيَقُّظِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِعَالِي يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِزَةِ).

(١) انظر التهذيب للشافعي: (٢٥/٣٩٩)

(٢) أخرجه شيعري: ١٢٧٨، ومسلم: ٢١٦٧، وأحمد: ٢٧٣٠٣

(٣) أخرجه مسلم: ١٧٨٠، وأحمد: ٧٧٨٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) كذا وقع كلام مسلم عند لوري من مقدمته على ما سيأتي وهو قوله: جملة ذلك أن... وهو في الصحيح مسلم مؤخر عنه، وسبغت الإشارة إلى ذلك في مقدمة التحقيق.

(٥) في (ج). مست هو

مَعْنَى الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ الثَّقَافَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ ١٠

### الشرح:

قوله: (يُهْجَمُ) هو بفتح لاء وكسر لجيم، هكذا صبهه، وكذا هو في نسخ بلاد وأصولها، وذكر لفاسي عيص رحمه الله أنه روي كما، وروى: (يَهْجَم) بنون بعد الاء، قال: ومعنى (يَهْجَم) يقع عليها ويبلغ إليها وينال ثغيتها منها قال بن دُرَيْد: انهجم لخبء إذا وقع، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وحاصل هذا الكلام لذي ذكره مسم أن المراد من عدم لحديث تحقيق معاني المتن، وتحقيق علم الاسد ولعل. والعلّة: عبارة عن معنى في حديث خلفي يقتضي ضعف الحديث، مع أن ظاهره سلامة منه. وتكون لعلّة نرة في المتن، وتارة في الإسناد، وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن حفي معاني المتن والأسناد، وإفكر في ذلك، ودوم الاعتناء به، ومراجعة أهل لمعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقيد<sup>(٢)</sup> من حصل من فائسه وغيره، فيحفظها الطيب بقلبه، ويقيد بالكتابة، ثم يديم مصالعة ما يكتبه، ويتحرى استحقاق فيما يكتبه ويثبت فيه، فإنه فيما بعد ذلك بفسير معتيد عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن، سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته، فإن بالملذكرة يثبت المحفوظ ويتحرر ويتأكد ويتقرر ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المصالعة والحفظ ساعة، بل أياً ما، وليكن في مذكراته متعجباً لانصاف، قاصداً لاستفادة أو لإفادة، غير مترفع على صاحبه بقية ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله، مخاطباً له بعبارة لجميدة للينة، فبهذا ينمي<sup>(٣)</sup> علمه، وتزكو محفوظاته، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله: (وقد عجزوا عن معرفة القليل) يقال: عجز عنتح الجيم، يعجز بكسره، هذه هي العة لفصيحة مشهورة، وبها جاء لقرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿يَلُوتَى أَهَجَرَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، ويقال: عجز يعجز، بكسره في الماضي، وتفتح في المضارع، حكاه الأصمعي وغيره، والعجز في كلام العرب ألا يقدر على ما يريد، وأما عجز وضجراً.

(١) أحجيرة معناه: (١) ٤٤٩٦، وإكمال معجمه (١) ٤٩٩.

(٢) في (ج) وتقدير، وهو خطأ.

(٣) في المصباح للمبر (نحي) معنى شيء ينمي، من يديم كثرة، وفي لغة يديم مؤ، من.

ثُمَّ إِنَّ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - مُتَّبِعُونَ فِي تَحْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيهِمْ عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ أَنَّ نَعْمَهُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُسَبِّحُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثَ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ - عَلَى غَيْرِ تَكَرُّارٍ - إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى حَنْبٍ إِسْنَادٍ، لِغَلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّيْدَ فِي الْحَدِيثِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍ. فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْتَ مِنَ الرَّبِّدَةِ، أَوْ أَنْ يُفَضَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ حُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أُمِكنَ وَلَكِنْ

قوله: (على شريطة) يعني شرطاً، قال أهل اللغة: الشَّرْطُ والشَّرِيطَةُ لغتان بمعنى، وجمع الشرط: شُرُوطٌ، وجمع الشَّرِيطَةُ: شَرَطَاتٌ، وقد شرط عليه كذا يَشْرُطُهُ ويشْرُطُهُ، بكسر الراء وضمها، لغتان، وكذلك اشترط عليه، والله أعلم.

قوله: (نعمته إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فتسببها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات)

قوله: (جملة ما أسند) يعني جملة غالبية ظاهرة، وليس المراد جميع الأخبار لمُسْنَدَةٍ، فقد علمت أنه لم يذكر لجميع ولا الصف، وقد قال: ليس كل حديث صحيح وضعته هذا<sup>(١)</sup>.

وقوله: (عسى ثلاث طبقات) لطيفة: هم القوم المشاهيرون من أهل العصر، وقد قُتِبَ في الفصول لحلاف في مراده بـ (ثلاثة أقسام)، وهل ذكرها كلها أم لا<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستعنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى حنبٍ إسنادٍ، لغلة تكون هناك، لأن المعنى لرائد في الحديث لمحتاج إليه يقوم مقدم حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يُفَضَّلَ ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن).

### الشرح:

قوله: (أو إسناد يقع) هو مرفوع معطوف على قوله: (موضع)، وقوله: (المحتاج إليه) هو منصوب (المحتاج) صفة لـ (المعنى).

(١) قوله لإمام مسلم يؤثر الحديث ٩١٥ عند من عن عدم وضع حديث في حجة ﷺ - وهو قوله ﷺ: "أورد مر"

فانصتوا" - في الصحيحين ١١٥٠ - فأجابهم بهذا الكلام.

(٢) انظر ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء



تَفْصِيلَهُ رَبُّمَا عَسَرَ مِنْ جُمُوعِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهِيَّتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمَ. فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ  
إِعَادَتِهِ بِجُمُوعِهِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِيهِ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ۖ  
فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْغُيُوبِ . . . . .

وَأَمَّا الْإِحْتِصَارُ، فَهُوَ يَجُوزُ لِمَقْظَدٍ مَعَ اسْتِيفَاءِ لِمَعْنَى، وَقِيلَ: رَدُّ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ إِلَى قَلِيلٍ فِيهِ مَعْنَى  
الْكَثِيرِ. سَمِيَ اخْتِصَارًا لِاجْتِمَاعِهِ، وَمِنْهُ لَوْ اخْتَصَرَهُ وَخَفَضَهُ لِلْإِنْسَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ يُقْصَرَ ذَلِكَ لِمَعْنَى مِنْ جُمْلَةٍ أَحَدِيَّتٍ) فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا، وَهِيَ  
رَوِيَّةُ بَعْضِ الْحَدِيثِ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ مَطْلَقًا بِذَلِكَ عَنِ مَنَعَ رَوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ وَإِنْ جَارَتْ  
الرَوَايَةُ بِالْمَعْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ رَوَاهُ أَوْ غَيْرُهُ بِتَمَامِهِ قَبْلَ هَذَا، وَجَوَّزَهُ جَمَاعَةٌ مَطْلَقًا، وَنَسَبَهُ الْقَاضِي  
عِيَّاضٌ إِلَى مَسْئَلَةٍ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَلِفَقِهِ  
وَالْأَصُولِ لِمُتَفَصِّلِي، وَجَوَّزَ ذَلِكَ مِنْ الْعَرَفِ إِذْ كَانَ تَرْكُهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَا رَوَاهُ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَلُّ  
لِيَدِّ، وَلَا تَخْتَلِفُ لِدَّلَالَةِ تَرْكِهِ، سَوَاءً جَوَّزَ الرُّوَايَةَ بِالْمَعْنَى أَمْ لَا، وَسَوَاءً رَوَاهُ قَبْلُ أَمْ لَا، هَذَا  
إِنْ رَتَعْتَ مَزْنَتَهُ عَنِ ثَلَاثَةِ، فَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ ثُمَّ حَافِظٌ رَوَاهُ ثَنِيًّا نَقْصًا أَوْ يُنْهَمُ زِيَادَةً أَوَّلًا، أَوْ  
سَبَبًا لِعَمَلٍ وَقَلَّةً صَبْرًا ثَنِيًّا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْصِيرُ ثَنِيًّا وَلَا ابْتِدَاءً إِنْ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ وَأَمَّا  
تَقْصِيرُ الْمُصَنِّفِ الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي الْأَبْوَابِ، فَهُوَ بِاجْتِمَاعِ رَأْيِ، بَلْ يَبْعَدُ صَرْدُ الْخِلَافِ فِيهِ، وَقَدْ  
اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الْأُئِمَّةِ لِحِفَاطِ الْجَنَّةِ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْعَمَلِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ  
مَسْئَلَةٍ: (أَوْ أَنْ يُقْصَرَ ذَلِكَ لِمَعْنَى) إِلَى آخِرِهِ.

وقوله: (إِذَا أَمَكُنْ) يَعْنِي إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَلَى مَذْهَبِ جَمْهُورٍ مِنَ الْمُتَفَصِّلِينَ.

وقوله (وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رَبُّمَا عَسَرَ مِنْ جُمُوعِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهِيَّتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمَ) مَعْنَاهُ ذَكَرْنَا أَنَّهُ  
لَا يُفْصَلُ إِلَّا مَا لَيْسَ مُرْتَبِطًا بِبَاقِي، وَقَدْ يَعْسُرُ هَذَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَيَكُونُ كُنْهُ مُرْتَبِطًا بِبَاقِي،  
أَوْ يُشْتَكُّ فِي ارْتِنَاطِهِ، فَهِيَ هَذِهِ لِحَالَةٍ يَتَعَيَّنُ ذِكْرُهُ بِتَمَامِهِ وَهَيْئَتِهِ، لِيَكُونَ أَسْلَمَ. مَخَافَةَ أَنْ يَخْطَأَ  
وَالزُّكْلُ، وَاللَّهُ أَحْمَدُ.

قَدْ مَسَّسَ وَحَمَهُ اللَّهُ: (فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْغُيُوبِ

مِنْ غَيْرِهِ وَأَنْقَى، مِنْ أَنْ يَكُونَ دَقُومَهُ أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَتُقْبَلُ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاجِشٌ، كَمَا قَدْ عُنِيَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ لِمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

من غيرها وأنقى، من أن يكون دقومها أهل استقامة في الحديث، وتقبل لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاجش، كما قد عُنِيَ فيهِ على كثير من المحديثين، وبان ذلك في حديثهم.

### الشرح:

أَمَّا قَوْلُهُ: (تَوَخَّيْ)، فمعناه: نقصد، يقال: تَوَخَّيْ وَتَأَخَّيْ وَتَحَرَّيْ وَقَصِدْ، بمعنى واحد.

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَأَنْقَى)، فهو بالنون والقاف، وهو معطوف على قوله: (أَسْلَمَ)، وَهَذَا تَمُّ الْكَلَامِ، ثُمَّ بَتْدَأُ بَيَانُ كَوْنِهَا أَسْلَمَ وَأَنْقَى، فَقُلْ: (مِنْ أَنْ يَكُونَ دَقُومَهُ أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَةَ (مِنْ) هِيَ لِلتَّعْمِيلِ، فَقَدْ قَرَأَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ سَوَّاحِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيُّ فِي كِتَابِهِ «الشرح الممتع»<sup>(١)</sup> فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ عِلْمُ أَنَّ (بَاءَ) تَقَوْمٍ مُقَدِّمَ (اللام)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُظَاهِرُ مِنَّ الدَّوْسِ هَذُوًّا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَاتٌ﴾ ٦ - ١٠، وَكَذَلِكَ (مِنْ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سَمَائِلُهُ ٣٦]، وَقَدْ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَلَايَا مِنَّ أَنْفُسِهِمْ﴾ [سَمَائِلُهُ ٢٦٥]: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْمِيلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَمْ يُوجَدْ فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاجِشٌ)، فَتَصْرِيحٌ مِنْهُ بِمَا قُلْنَا لِأَكْثَرِ مَنْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَلَفْظُهُ وَلَا أَصُولُ أَنَّ ضَبْطَ الرَّوْيِ يُعْرَفُ بِأَنْ تَكُونَ رَوَايَتُهُ عَالِيًّا كَمَا رَوَى الثَّقَاتُ، لَا تَخْلِفُهُمْ إِلَّا لَدَرًا، فَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَتُهُ دَرَةً لَمْ يُحْضَرْ ذَلِكَ بِضَبْطِهِ، سِوَايَ حُجَّتِهِ بِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَارَ مِنْهُ، وَإِنْ كَثُرَتْ مُخَالَفَتُهُ حَتَّى صَبْطُهُ وَسِوَايَ حُجَّتِهِ بِرَوَايَتِهِ، وَكَذَلِكَ التَّخْلِيطُ فِي رَوَايَتِهِ وَاضْطِرَابُهَا، إِنْ نَدَّرَ لَمْ يُضَرَّ، وَإِنْ كَثُرَتْ رَوَايَتُهُ.

وَقَوْلُهُ: (كَمَا قَدْ عُنِيَ) هُوَ بِضَمٍّ لِعَيْنٍ وَكَسْرِ مِثْلَتِهِ، أَيُّ: طُبِعَ، مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ عُنِيَ عَنْ أَهْلِهَا اسْتَحَقَّ لَهَا﴾ [سَمَائِلُهُ ١٠٧]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مات أبو القاسم سنة ست وخمسين وأربع مئة وقد حوّر التمام، وكتابه هذا شرح فيه «الشرح» لأبي جني - مصر السبعة لعدة ١٢٠/٢١.

(٢) النظر: إملاء ما مرّ به لرحمته: (١١٢/١ - ١١٣)، وقد طبع باسم آخر، وهو: «التيان في إعراب القرآن» وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين بن عيسى بن علي، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة، له إعراب القرآن وإعراب الحديث وغيرهما من كتبها، مات سنة ثمان وخمسمئة، ألفه:



فَإِذَا نَحَرْنَا تَقَصَّيْتَ أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتَبَعْنَاَهَا أَخْبَاراً يَبْقَى فِي أَصَانِيدِهِ بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحَفِظِ وَالْإِتْقَانِ كَالصَّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السُّتْرِ وَالصَّدْقِ وَتَعَاظِي الْعِلْمِ بِسْمَتِهِمْ، كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ وَنُقَاتِ الْأَخْبَارِ.

قال مسلم رحمه الله: (إِذَا نَحَرْنَا تَقَصَّيْتَ أَخْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ، أَتَبَعْنَاَهَا أَخْبَاراً يَبْقَى فِي أَصَانِيدِهِ بَعْضُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحَفِظِ وَالْإِتْقَانِ كَالصَّنْفِ الْمُقَدَّمِ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِيمَا وَصَفْنَا دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السُّتْرِ وَالصَّدْقِ وَتَعَاظِي الْأَخْبَارِ بِسْمَتِهِمْ، كَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَالِ الْأَثَارِ وَنُقَاتِ الْأَخْبَارِ)

### الشرح:

قوله: (تَقَصَّيْنَا) هو بالفتح، ومعناه: أتت به كلها، يقال: اقْتَصَلَ الْحَدِيثَ وَتَقَصَّ الرُّوْيَ: أتى بذلك شيء بكماله. وأمّ قوله: (فَإِذَا نَحَرْنَا) تَقَصَّيْتَ أَخْبَارَ هَذَا لَصْنَفٍ، أَتَبَعْنَاَهَا إِلَى آخِرِهِ، فَقَدْ قَدَّمْتُ فِي الْفُصُولِ بَيَانَ لِاخْتِلَافِ فِي مَعْنَاهُ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ هُوَ وَقَى بِهِ فِي هَذَا لِكِتَابِ أُمِّ اخْتِرْمَتِهِ سَمِيَّةٌ دُونَ تَعْمَدَةٍ؟ وَالرَّاجِعُ أَنَّهُ وَقَى بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: (فَإِنَّ اسْمَ السُّتْرِ) هو بفتح السين، مصدرٌ سَتَرْتُ الشَّيْءَ أَشْتَرُهُ سِتْرًا، وَيُوجَدُ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ وَالْأَصُولِ مُضَبَّوْطًا بِكَسْرِ لِسِينٍ، وَيُمْكِنُ تَصْحِيحُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ السُّتْرُ بِمَعْنَى الْمُسْتَوْرٍ، كَالذَّبْحِ بِمَعْنَى الْمَذْبُوحِ، وَنظَائِرُهُ.

وقوله: (بِسْمَتِهِمْ) أي: يَتَعَمَّهُمْ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ عَلَى اللَّغَةِ الْفُصْحَى، وَيُجُوزُ ضَمُّهُ فِي لُغَةٍ، يَقَالُ: سَجَّلْتُهُمْ الْأَمْرَ بِكَسْرِ لِمِيمٍ، يَسْمَلُهُمْ بِفَتْحِهَا، هَذِهِ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَحَكَى أَبُو عَمَرَ لَزَّهُ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي الْأَعْرَابِيِّ<sup>(٣)</sup> أَيْضًا. سَمَّيْتُهُمْ بِفَتْحٍ، يَسْمِيْتُهُمْ بِالضَّمِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) من ٥٢ وما بعده من هذا الجزء.

(٢) أبو عمر لَزَّهُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ بَعْدَ دِيٍّ مَعْنَوِيٍّ، لِمَعْرُوفٍ بِعَلَامٍ ثَعْلَبٍ، وَدَسَائِغِهِ حَسْبِي وَسَمِيْنٌ وَمُتَّبِعٌ، لَهُ مِنْ تَلْكَابِيْفٍ «شَرْحُ الْفَصِيْحِ» وَ«الْأَثَارُ الْفَصِيْحُ»، «مَاتَ سَنَةَ حَمِيسٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِّينَ»، نَظَرُ «بَعْدَ لَوْعَةٍ» (١٦٤/١)

(٣) أَمْرُهُ بِمَعْنَى زَيْدٍ، مَوْلَى اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ، مِنْ مَوْلَى سَيِّدِ هَاشِمٍ، وَدَسَائِغِهِ خَمْسِينَ وَمِائَةً، لَهُ مِنْ كِتَابِ «بُيُوتِهِ» وَغَيْرِهِ، «مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ - وَقَالَ: سَنَةَ حَسْبِي وَثَلَاثِينَ - وَمِائَتَيْنِ، لُغَرُ «بَعْدَ لَوْعَةٍ» (١١٥/١).

أم (عطية بن السائب)، فيكنى أبا السائب، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو زيد. انقضى الكوفي الشافعي، وهو ثقة، لكنه احتلط في آخر عمره، قال أئمة هذا المذهب: اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً فهو صحيح السماع، ومن سمع منه متأخراً فهو مضطرب الحديث، ليس السامعين أولاً: سفيد ثوري وشعبة، ومن السامعين آخر: جرير وعائذ بن عبد الله وإسماعيل وعبيد بن عمير. هكذا قال أحمد بن حنبل وقال يحيى بن معين جميع من سمع عن عطية روى عنه في الاحتياط، لا شعبة وسفيان<sup>(١)</sup>. وفي رواية عن يحيى قال: وسمع أبو عوانة من عطية في الصحبة والاحتياط جميعاً، فلا يحتاج بحديثه.

قلت: وقد تقدم حكم التغليب والمخلط في الفصل<sup>(٢)</sup>.

وأم (يزيد بن أبي زيد)، يقال فيه أيضاً: يزيد بن زبد، وهو قرشي دمشقي، قال لحفظ: هم ضعيف. قال بن نمير ويحيى بن معين: ليس هو بشيء. وقد أبو حاتم: ضعيف<sup>(٣)</sup>. وقد السائي متروك الحديث<sup>(٤)</sup>. وقال الترمذي: ضعيف في الحديث<sup>(٥)</sup>.

وأم (ليث بن أبي سليم)، فضغفه الجدهير، قتلوا واختلط واضطربت أحاديثه، قالوا: وهو ممن يكتب حديثه. قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب لحديث، ولكن حدث الناس عنه<sup>(٦)</sup>. وقال السارقضي وابن عبيد: يكتب حديثه<sup>(٧)</sup>. وقال كثيرون: لا يكتب حديثه. وامتنع كثيرون من السلف من كتابة حديثه. واسم أبي سليم أئمن، وقيل: أئس، والله أعلم.

(١) إمام بن مسعدة كتب في التاريخ بن معين: رواية الدوري (٣/٣٠٩).

(٢) نظر ص ٧٢ من هذا الجزء.

(٣) الجرح والتمديد (٤/٢٦٣)، وفيه بعد: كان حديثه موضوع.

(٤) الضعفاء وسبكوك (ص ١١٠).

(٥) الترمذي يترك الحديث (١٤٨٦).

بعد: وقد تعقب لحفظ من حجر الإمام النووي في تعيينه زيد بن أبي زيد في كلام الإمام مسلم بأنه دمشقي، وقد في التهذيب للذهبي (٤/٤١٤) في ترجمة يزيد بن أبي زيد القرشي الكوفي وأورد للنووي حديثه في مقدمة الشرح مسنداً ترجمة يزيد بن أبي زياد، وابن أبي زيد المذكورة في هذا الترجمة، وزعم أنه من مسلم بقوله يزيد بن أبي زياد، وفيه نظر لا يخفى.

(٦) السبل ومعرفة رجال أحمد بن حنبل، رواية بن عبد الله (٢/٣٧٩).

(٧) فيكون له رفقني بك، قال في مسنده مرث، واختص عدوله فيه، فعلى بن ميثاب (٢٠٢) يث بن أبي سبيح لم يرد حفظ، وقد يكثر: ٢١٠ ميثاب جرح المصنف، وقد يكثر ١٢٥٣ ميثاب ضعيف هو، وبشر قوب بن عدي في الكمال في الضعفاء.

الرجاء (٧/٢٣٨).

قَهُمْ وَإِنْ كَثُرَ - بِمَا وَصَفَتْ مِنَ الْعِلْمِ وَالسَّخَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ - مَعْرُوفِينَ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ  
مِمَّنْ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرُوا مِنَ الْإِتْقَانِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرُّوْيَةِ يَفْضَلُونَهُمْ فِي الْحَدِيثِ وَالْمُرْتَبَةِ؛ لِأَنَّ  
هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَارَتْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْتَهُمْ: عَطَاءٌ وَبَزِيدٌ وَلَيْثٌ، بِمَنْصُورِ بْنِ  
الْمُعْتَمِرِ وَشُعَيْبَانَ الْأَعْمَشِيَّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ، فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ،  
وَجَدْتَهُمْ مُبَدِّئِينَ لَهُمْ، لَا يُدْأِنُونَهُمْ، لَا شَيْءَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ لِذَلِكَ  
اسْتَفْضَى عَنْهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِيَّ وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِتْقَانَهُمْ لِحَدِيثِهِمْ، وَأَنََّّهُمْ لَمْ  
يَعْرِفُوا، مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ وَبَزِيدٍ وَلَيْثٍ

وَأَمَ قَوْلُهُ: (وَأَضْرِبُهُمْ)، مَعْنَاهُ: أَشْبَاهُهُمْ، وَهُوَ جَمْعُ ضَرْبٍ، قُلْ أَهْلُ لُغَةٍ: ضَرْبٌ عَلَى وَزْنِ  
الْكُرَيْمِ، وَلِضَرْبٍ يَفْتَحُ لِمَا دُونَ سَكَنِ الرَّاءِ، وَهِيَ عِبْرَةٌ عَنِ الشَّكْلِ وَالْمِثْلِ، وَجَمْعُ الضَّرْبِ  
أَضْرِبَ، وَجَمْعُ لَضَرْبٍ ضَرْبَاءً، كَكُرَيْمٍ وَكُرْمَاءَ. وَأَمَ يَكْذُرُ الْقَاضِي عِيَاضٍ عَلَى مَسْمٍ قَوْلُهُ:  
(أَضْرِبُهُمْ) وَقَوْلُهُ: إِنَّ صَوَاهُ: ضَرْبَاتُهُمْ<sup>(١)</sup>، فَنَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَوَيْسَ حَمَلُ قَوْلِ مَسْمٍ: (أَضْرِبُهُمْ) عَلَى أَنَّهُ  
جَمْعُ ضَرْبٍ، بِدَلِيلِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ جَمْعُ ضَرْبٍ، بَلْ جَمْعُ ضَرْبٍ بِحَلْفٍ، كَمَا ذَكَرْتَهُ، وَعَرَفْتَهُ  
وَقَوْلُهُ: (تُقَالُ الْأَخْبَارُ) هُوَ بِاللَّامِ، وَاللَّهِ أَهَمُّ.

قُلْ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ. (أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَارَتْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ سَمَّيْتَهُمْ: عَطَاءٌ وَبَزِيدٌ وَلَيْثٌ،  
بِمَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِيَّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ...) إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ.

فَقَوْلُهُ: (وَارَتْ) هُوَ بِالنُّونِ، وَمَعْنَاهُ: قَبِلْتُ، قُلْ الْقَاضِي عِيَاضُ: يَرُوي: (وَارَيْتُ) بِدَلِيلِهِ أَيْضًا،  
وَهُوَ بِمَعْنَى وَرَيْتُ<sup>(٢)</sup> ثُمَّ هَذَا قَدْ يُنْكَرُ عَلَى مُسْلِمٍ فِيهِ، وَيُقَالُ: عَادَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا ذَكَرُوا جَمَاعَةً فِي  
مِثْلِ هَذَا لِسَبْقِ قَدَمِهِمْ مُرْتَبَةً، فَيَقْدِمُونَ صَاحِبِيَّ عَلَى تَابِعِيٍّ، وَالتَّابِعِيُّ عَلَى نَابِعِهِ، وَالنَّابِعُ  
عَلَى مَنْ دُونِهِ، فَبِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ تَابِعِيٌّ مَشْهُورٌ، رَأَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَسَمِعَهُ مِنْ  
لَاكُوعٍ، وَرَضِيَ عَنْهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَعُمَرُ بْنُ حُرَيْثٍ وَقَيْسُ بْنُ هَاشِمٍ وَأَبُو جُمَيْفَةَ، وَهَؤُلَاءِ

(١) تَأْكِيدٌ لِمَعْلُومَةٍ (١٠٠/١)

(٢) نَظَرٌ لِكَلِمَةِ لِمَعْلُومَةٍ (١٠٠/١)

كُتِبَ صحابة عليهم السلام واسم أبي خالد هُرْمُز، وقيل: سعد، وقيل: كثير، وأما (الأعشى)، فمراي أس بن مائث فحشيت، وأما (منصور بن معتمر)، فليس بتابعي، وإنما هو من أتباع التابعين فكان ينبغي أن يقول: إذا وارتفعهم بإسمائهم ولا أعشى ومنصور.

وجوابه أنه ليس المراد من التنبيه على مراتبهم، فلا حرج في عدم ترتيبهم، ويحتمل أن مسمى قدم منصوراً لرجلته في دينه وعبادته، فقد كان أرجحهم في ذلك، وإن كان الثلاثة راجحين على غيرهم، مع كمال حفظ منصور وإتقان وتثبت، قال علي بن المديني: إذا حدثت ثقة عن منصور فقد ملأت يدي، لا تريد غيره. وقال عبد الرحمن بن مهزي: منصور أثبت أهل الكوفة. وقال سفيان: كنت لا أحدث لأعشى عن أحد من أهل الكوفة، لا رده، فإذا قلت: منصور، سكنت. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت من إسماعيل بن أبي خالد. وقال يحيى بن معين: إذا جتمع الأعشى ومنصور فقدم منصوراً. وقال أبو حاتم: منصور أثقن من الأعشى، لا يخلط ولا يدلس<sup>(١)</sup>. وهذا الثوري. ما حلقت بالكوفة آمن على الحديث من منصور. وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور ثم يسمر. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت أهل الكوفة، وكان مثل القنبح، لا يختلف فيه أحد، وعام ستين سنة وقامها. وأما عبادته وورعه ومتابعيه من القضاة حين أكره عليه، فأكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يذكر، رحمه الله.

وهذا أول موضع<sup>(٢)</sup> في الكتاب فيه ذكر أصحاب الألقاب، فتتكمّل فيه بقاعدة مختصرة، قال العلماء من أصحاب الحديث والفقهاء وغيرهم: يحوز ذكر الروي لبقه وصفته ونسبه الذي يكرهه إذا كان لمراد تعريفه لا تنقيصه، وجوز هذا لمحاكاة كما يجوز حرّجهم لمحاكاة، ومثال ذلك: لأعشى والأعرج والأحول والأعمى والأصم والأشقر والأترم<sup>(٣)</sup> والزمن والمفلوح والسعلية، وغير ذلك، وقد ضمنت فيهم كتب معروفة.

(١) في شرح والتبيين، ١٧٩/٨.

(٢) في (ج)، وهذا أول موضع كتبه.

٣ قال في المقاموس: (أترم): لثوب من حرير. لثوب الأتر من أصبهاء أو سمرقند من بلاد ما وراء النهر، أو عذبة بلخية، ثوب كسرخ، وهو أتر، وهي ثوب.

وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَارَتْ بَيْنَ الْأَقْرَابِ، كَأَسِ عَوْزٍ وَأَيُّوبَ السَّخْنِيَّيْنِ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي حَمِيلَةَ وَأَشْعَثَ الْخُمْرَانِيِّ وَهَمَا صَاحِبَا الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْزٍ وَأَيُّوبَ صَاحِبَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ، فِي كَمَالِ لِفْضَلٍ وَصَحَّةِ الثَّقَلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ وَأَشْعَثُ عَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقِي وَأَمَانَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَثَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال مسلم رحمه الله: (كأس عوز وأيوب السخنيّ، مع عوف بن أبي حميلة وأشعث الخمراني).

أما (ابن عوز)، فهو عبد الله بن عوز بن أرطلد، أبو عوز. وأما (السخنيّ)، فبفتح السين وكسر اللام، قال أبو عمر بن عبد البر في «المتهيد»: كان أيوب يبيع الجلود بالبصرة، فلهذا قيل له: السخنيّ<sup>(١)</sup>.

وأما (عوف بن أبي حميلة)، فيُعرف بـ (عوف لأعرابي)، ولم يكن أعرابياً، وسمّ أبي حميلة بتدويعه، ويقال: رؤيته. قال أحمد بن حنبل: عوف ثقة صالح الحديث<sup>(٢)</sup>. وقال يحيى بن معين ومحمد بن سعد: هو ثقة<sup>(٣)</sup>، كنيته أبو سهيل.

وأما (أشعث)، فهو بن عبد لمك، أبو هذيل البصري، قال أبو بكر البرقاني<sup>(٤)</sup>: قلت لندار قطني: أشعث عن الحسن؟ قال: هم ثلاثة يُحدثون عن الحسن جميعاً: أحدهم الخمراني، منسوب إلى خمران مولى عثمان، ثقة، وأشعث بن عبد الله لُحْدَنِيّ، بصري، يروي عن أنس بن مالك والحسن، يُعتبر به، وأشعث بن سوار الكوفي، يُعتبر به، وهو أضعفهم، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

قوله: (إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ) هو البَوْن، بفتح الباء، ومعناه: الفرق، أي: هما متبعدان، كما قال: (وَجَدْتُهُمَا مُتَبَعَيْنِ).

(١) «تهيد» (١/٣٣٩).

(٢) «العين ومعركة الرجال لأحمد بن حنبل» - رواية ابنه عبد الله (١/٤١٠).

(٣) «ريح يحيى بن معين» - رواية شعوي، (٤/٣٢١)، «اللطائف الكبرى» لابن سعد (٧/٢٥٨).

(٤) أبو بكر البرقاني اسمه أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الجبار رومي سرقسي - نسبة إلى قرية من قرى كاث بموحي خوروم - في نحو سنة ست وثلاثين وثلاث مئة، وحدثت مسنداً ضمه ما شتم عليه الصحيح لحدري ومسلم مات في بغداد سنة خمس وخمسين وأربع مئة. «مطبوع المير أعلام النبلاء»: (١٧/٤٦٤).

(٥) «مبطلات البرقاني للندار قطني» - رواية لُحْدَنِيّ، عن أبيه، ص ١٧.

وَأَمَّا مَثَبُ هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ ؛ لِيَكُونَ تَمَثُّلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مِنْ غَيْبٍ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يُقَصِّرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ قَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُنْضِعُ الْقَدْرِ فِي لَيْلِمِ قَوْفٍ مَنَزَلَتِهِ، وَيُعْطَى ثُلٌّ دِي حَقٍّ فِيهِ حَقُّهُ، وَيُنْزَلُ مَنَزَلَتُهُ وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِيسَى﴾ [يوسف: ١٧٦]، فَعَلَى نَحْوِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْوُجُوهِ، نُؤَلِّفُ مَا سَأَلَتْ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَّشَأُ عَنْ بَتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَغَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ غَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهَهُمْ مِمَّنْ أَتَاهُمْ بَوَاضِعُ الْأَحَادِيثِ، وَتَوَلَّيْدُ الْأَخْبَارِ.

قوله: (لِيَكُونَ تَمَثُّلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مِنْ غَيْبٍ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ) أَيْ (لِسِمَةٍ) بِكَسْرِ السِّينِ وَتَحْمِيفِ لَعِيمٍ، هِيَ الْعَلَامَةُ. وَقَوْلُهُ: (يَصْدُرُ)، أَيْ يَرْجِعُ. يُقَالُ: صَدَرَ عَنِ الْمَاءِ وَالْبِلَادِ وَالْحَجَّ: إِذَا نَصَرَ عَنْهُ بَعْدَ قَضَاءِ وَطَرِهِ، فَمَعْنَى يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهِ، أَيْ: يَصْرِفُ عَنْهُ بَعْدَ فَهْمِهِ وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ مِنْهُ. وَقَوْلُهُ (غَيْبٍ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَكَسْرِ بَاءٍ، أَيْ: خَفِيٍّ.

قَالَ مَسْمُومُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ) هَذَا لِحَدِيثٍ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي فَصْلِ التَّعْدِيقِ مِنَ الْقُصُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَاصْحَابِهَا<sup>(١)</sup>، وَمِنْهُ هُوَ تَدَاوُلُ النَّاسِ فِي الْحَقُوقِ عَلَى حَسَبِ مَنَازِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ، وَهَذَا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ أَوْ أَكْثَرِهَا، وَقَدْ سَوَّى لَشَرْعٍ بَيْنَهُمْ فِي لِحُدُودِ وَأَشْبَاهِهَا، مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مَسْمُومُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ أَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَتَّشَأُ عَنْ بَتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ) كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَغَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ غَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهَهُمْ مِمَّنْ أَتَاهُمْ بَوَاضِعُ الْأَحَادِيثِ، وَتَوَلَّيْدُ الْأَخْبَارِ

(١) نَظَرَ فِي ٤٥ وَفِي بَعْضِهِ فِي هَذِهِ مَجْلَدٍ

## الشرح:

هؤلاء لجماعة المذكورون كلهم مُتهمون متروكون، لا يُتشغل بأحد منهم، لشدة ضعفهم، وشهريتهم بوضع الحديث، و(مُسَوَّر)، بكسر الميم، و(عبد القدوس الشامي) بالشين المعجمة، نسبة إلى الشام، هذا هو لُصُوب فيه، وحكى القاضي عياض أن بعض الشيوخ من روة مسلم فسطه بالشين المهملة، وهو خطأ كما قال<sup>(١)</sup>، وهذا لا خلاف فيه، وهو عبد القدوس بن حبيب كَلَّاعِي شامي، أبو سعيد، روى عن عكرمة وعطية وغيرهما، قال ابن أبي حاتم: قال عمرو بن علي الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه<sup>(٢)</sup>، فهذا هو عبد القدوس الذي عنه مسلم هنا، وهم آخرُ سمع عبد القدوس، ثقة، وهو عبد القدوس بن الحجاج، أبو المفيرة الخولاني الشامي الحمصي، سمع عمرو بن عمرو والأوزاعي وغيرهما، روى عنه أحمد بن حنبل ويعقوب بن معين ومحمد بن يحيى لذئبي وعبد الله بن عبد الرحمن الدرمي، وآخرون من كبار الأئمة والحفاظ، قال أحمد بن عبد الله الجعفي ويدرقي وغيرهما: هو ثقة<sup>(٣)</sup>، وقد روى له البخاري ومسلم في «صحيحيهما»<sup>(٤)</sup>.

وأما (محمد بن سعيد المصنوب)، فهو الدمشقي، كنيته أبو عبد الرحمن، ويُقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو قيس، وفي نسبه واسمه اختلاف كثير جداً، لا نعلم أحداً اختلف فيه كمثله، وقد حكى الحافظ عبد لغني اسفندي<sup>(٥)</sup> عن بعض أصحاب الحديث أنه يُغيب اسمه على نحو مئة، قال أبو حاتم الراري: متروك الحديث، قُتل وُصِّل في لردقة<sup>(٦)</sup>، قال أحمد بن حنبل: قتله أبو جعفر في الردقة، حديثه موضوع<sup>(٧)</sup>، وقال خالد بن يزيد: سمعته يقول: إذا كن كلام حسن لم أربأ أن أجعل له إسداً.

(١) إكمال معجم، (١/١٠١).

(٢) لجرح والتعديس: (٥٦/٦).

(٣) الثقات للمعجمي (٢، ١٠٠).

(٤) في (ج): صحيحيهما.

(٥) هو أبو محمد عبد علي بن عبد الوهاب بن علي السعدي، صاحب الكتب في معرفة الرجال، يكتب نسبة ولا يحكم الكبرى، وغيره من الكتب، وله ستة إحدى وأربعين وخمسة مئة، ومات سنة ثمان مئة، انظر السير أعلاه: سبل:

(٤٤٣ ٢١)

(٦) لجرح والتعديس: (٢٦٣/٧).

(٧) العمل والمعرفة لرجل لا أحمد بن حنبل - رواية عنه عبد الله: (٢/٣٨١).



وَكَذَلَيْتَ مِنَ الْغَالِبِ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوْ الْغَلَطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ / وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّصَالَةِ، خَالَفَتْ رَوَايَتَهُ رَوَايَتُهُمْ أَوْ لَمْ تُكَدِّ تَوَافُقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولٍ وَلَا مُسْتَعْمَلٍ.

وَأَمَّا (غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ)، فَبِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ كُوفِي، كُنِيَّةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ ابْنُ خَرِيفٍ فِي «تَرْجُمِهِ»، تَرَكُوهُ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَسَهْمَانُ بْنُ عَمْرٍو أَبِي دَوْدَ)، فَهُوَ عَمُرُو، بَفَتْحِ أَعْيُنٍ وَبَوَاوٍ فِي الْحِفْظِ، وَ(أَبِي دَوْدَ) كُنِيَّةُ سَلِيحَانَ هَذَا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ: فَهُوَ سَخْتَلَقَ الْمُصَنِّعُ، وَرَبَّمَا أَخَذَ الْوَضْعَ كَلَاماً لغيرِهِ فَوَضَعَهُ وَجَعَلَهُ حَدِيثاً، وَرَبَّمَا وَضَعَ كَلَاماً مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ أَوْ أَكْثَرُهَا يَشْهَدُ بِوَضْعِهَا زَكَاةُ لَفْظِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَعَمُّدَ وَضْعِ الْحَدِيثِ حَرَامٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ، وَشَدَّتِ الْكُرْهِيَّةُ<sup>(٢)</sup> - الْفَرْقَةُ الْمُبْتَدِعَةُ - فَجُوزَتْ وَضْعُهُ فِي اتِّرَاقِ الْوَعْدِ وَالْتَرْهيبِ وَالرَّضَا، وَقَدْ يَسْلُكُ مَسْلُكَهُمْ بَعْضُ الْجَهْلَةِ الْمُتَّبِعِينَ سِيْمَةَ<sup>(٣)</sup> لِرُفَاهِ، تَرْغِيباً فِي الْخَيْرِ فِي زَعْمِهِمْ بِالصَّلَاةِ، وَهَذِهِ غَبَاةٌ ضَاهِرَةٌ وَجَهْلَةٌ مُتَدَاهِيَةٌ، وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٤)</sup>، وَسَيُزِيدُ هَذَا شَرْحاً قَرِيباً فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَتَوْلِيدُ الْأَخْبَارِ)، فَمَعْنَاهُ: إِشْرَافُهَا وَرِيَادَتُهَا.

قَدْ مَسَّمَّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّصَالَةِ، خَالَفَتْ رَوَايَتَهُ رَوَايَتُهُمْ أَوْ لَمْ تُكَدِّ تَوَافُقُهَا).

(١) «تَرْجُمَةُ لَكَبِيَّة» (١٠٩/٧)

(٢) تَكْرُمِيَّةٌ سَبَّحَ إِلَيْهَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ كَرَامٍ حَتَفِي سِتَّةَ خَمْسِينَ وَخَمْسِينَ رَوَّاعِينَ، كَذَبَ مِنْ يَدَيْهِ بَصَرَةً، لَا أَنَّهُ يَتَّبِعِي فِيهَا إِلَى سَجَسِمٍ وَلُتَشِيهِ

(٣) فِي (ج) وَلَمْ تُسَمِّ سِيْمَةَ

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيفٍ ١١٠٠ وَبِهِمْ ٤٠ وَأَعْبَدَ: ٩٣١٩ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَعَدَّ رَوَى هَذِهِ الْحَدِيثَ أَيْضاً أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَالْمَعْبُورَةُ بْنُ شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ وَأَحَدُهُمْ فِي «لِصَحِيحِهِ» وَابْنُ مَسْرُوقٍ

أَحْمَدُ



فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي أَنَسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ  
الْجُهَّالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهَبَانَ،  
وَمَنْ نَحْنُ نَحْوُهُمْ فِي رَوِيَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نَعْرِضُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَّشِغِلُ بِهِ،  
لَأَنْ حُكِمَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِضُ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَّفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ،  
أَنْ يَكُونَ قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحَفِظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمَعَنْ فِي ذَلِكَ عَلَى  
لُفُوفِهِمْ، فَوَدَّ وَجَدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ.

هذا الذي ذكره مسلم رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدّثين، ويعني به المنكر المردود، فمنهم قد يطلقون المنكر على الأفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً.

وقوله: (لم تكذبوا أنفسكم) معناه: لا توافقوها إلا في قليل، قال أهل اللغة: (كذب) موضوعاً لمقاربة،  
فمن لم يتقدمها نفي كانت لمقاربة الفعل ولم يفعل، كقوله تعالى: ﴿يَكَاذِبُونَ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾  
[البقرة: ٢٠]، وإن تقدمها نفي كانت للفعل بعد نفي، وإن شئت فقل: لمقاربة عدم الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلُهَا وَهًا غَدَاؤُهَا﴾ [البقرة: ٢٠].

قال مسلم رحمه الله: (فمن هذا الضرب من المحدّثين عبد الله بن مُحَرَّرٍ، وحبیب بن أبي أنسَةَ،  
والجرّاح بن الجُهّال أبو العَطُوف، وعَبَاد بن كَثِير، وحُسَيْن بن عبد الله بن ضَمِيرَةَ، وعُمَر بن صُهَبَانَ).

### الشرح:

أب (عبد الله بن مُحَرَّرٍ)، فهو يفتح الحاء المهملة وبراثن مهملتين، لأولى مفتوحة مشددة، هكذا  
هو في روايتنا وفي أصول أهل بلادنا، وهذا هو لصواب، وهكذا ذكره البخاري في «تاريخه»  
وأبو نصر بن مَكُولاً<sup>(١)</sup> وأبو عليّ لُغْصَانِي النِجَّانِي<sup>(٢)</sup>، وآخرون من الحفاظ، وذكر القاضي عياض أنّ  
جماعة شيوخهم رواه (مُحَرَّر)، يسكان الحاء وكسر الراء وآخرون زاي، قل، وهو غلط، ولطوباب  
الأول<sup>(٣)</sup>

(١) أبو نصر بن مَكُولاً سمعني من حبة الله بن عبي بن جعفر البخاري، صاحب كتاب «الإكمال» في مشيخته سبعة  
واستمر لأهله، وندسة ثلثين وعشرين وأربع مئة، ومات سنة خمس وسبعين وأربع مئة. انظر لسير أعلام النبلاء.  
(٥٦٩/١٨).

(٢) تاريخ الكبير (٢١٢/٥)، والإكمال في رفع الأرباب لابن مَكُولاً (١٦٨/٧)، وتقييد لمهم (٢٤٣/٢).

(٣) إكمال لمعجم، (١٠٩/٦).

فَأَمَّا مَنْ تَرَاهُ يُعَمِّدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ فِي جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ أَصْحَابِهِ الْحَفَظَ الْمُتَّقِينَ لِحَدِيثِهِ وَحَدِيثِ غَيْرِهِ أَوْ لِمِثْلِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَحَدِيثُهُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَهْشُوطٌ مُشْتَرَكٌ - قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثُهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْهُمْ فِي أَكْثَرِهِ - فَيُرَوِّي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا الْعَدَدُ مِنْ لِحْدَيْهِ، مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِمَا، وَلَيْسَ مِنْ قَدْ شَارَكَهُمْ فِي الصَّحِيحِ وَمَا عِنْدَهُمْ، فَغَيْرُ جَائِزٍ قَوْلُ حَدِيثِ هَذَا لِضَرْبٍ مِنَ النَّاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ.

وعبد الله بن مَحْمُودٍ عَمْرِيٌّ جَزْرِيٌّ رَفِيعٌ، وَابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ قَصْدٌ لِرُقَّةَ، وَهُوَ مِنْ تَابِعِي الْقَابِعِينَ، رَوَى عَنْ لِحْسٍ وَقَدَدَةَ وَالزُّهْرِيِّ وَفَعِ مَوْلَى بْنِ عَمْرٍو، وَآخِرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَحَدَّثَتْهُ وَاتَّفَقَ لِحْفَظُ وَلِمَتَّقِدُمُونَ عَلَى تَرْكِهِ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ وَقَدْ آخَرُوا مِثْلَهُ وَنَحْوَهُ

وَأَمَّا أَبُو أَرْثَرٍ (1) وَلِذِي يَحْيَى، فَاسْمُهُ رَيْدٌ، وَأَمَّا أَبُو الْإِسْمَاعِيلِ (2) فَهُوَ تَحِيَّ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَمَّامِ بْنِ (وَالْجَرَّاحِ بْنِ يَنْهَالٍ) هَذَا جَزْرِيٌّ، يَرَوِي عَنْ التَّابِعِينَ، سَمِعَ الْحَكَمَ بْنَ عُثَيْبَةَ وَالزُّهْرِيَّ، يَرَوِي عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ مُنْكَرٌ لِحْدَيْهِ (3). وَأَمَّا (صُهَيْبَانُ)، فَهُوَ يَصْنَعُ لَصَدَدِ الْمُهَمَّةِ وَبِكَاتِبِهَا، وَعَمْرُ بْنُ صُهَيْبَانَ هَذَا أَسْمَى مَدَنِيٌّ، وَيَقَالُ فِيهِ: عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صُهَيْبَانَ، مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ.

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامًا مُخْتَصَرًا: زَيْدٌ زَيْدَةُ الشُّقَّةِ الضَّيِيقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَرَوَى لَشَدُّ وَالْمَكْرُ مَرْدُودَةٌ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ صَحِيحٌ لِذِي عَلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ مِنَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَبِقِيقِهِ وَالْأَصُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ يُضْحِكُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَيُبَيِّنُ الْخِلَافَ فِيهَا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي لِفُصُولِ الْمَدِينَةِ (4)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَدْ نَقَلَ أَصْحَابُهُمَا عَنْهُمَا حَدِيثُهُمَا عَلَى الْإِتِّفَاقِ) هُوَ هَكَذَا فِي مَعْظَمِ الْأَصُولِ. (لَا تَنَاقُ) سَالِمٌ أَوَّلًا وَالْقَدِيبُ آخِرًا، وَفِي بَعْضِهَا: (لَا تَنَاقُ) بِالنَّاقِ أَوَّلًا وَالشُّونُ آخِرًا، وَأَوَّلُ أَجْوَدُ، وَهُوَ الْفُصُولُ. قَوْلُهُ: (فَيُرَوِّي عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ مَنْ لِحْدَيْهِ) (لَعَدَدُ) مُنْصَوِّبٌ (يُرَوِّي).

(١) التَّارِيخُ الْكَبِيرُ: ٢٢٨/٢

(٢) انْظُرْ ص ٦٩ مِنْ هَذِهِ الْجُرْءِ وَتَمَيِّقُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ لَحْدِيثِ وَأَهْلِهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوَقَّفَ لَهَا، وَتَسْرِيْدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - شَرْحاً وَإِبْضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا اتَّيَتْ عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِبْضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعِنْدَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدَّثاً، فِيَمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرَّوَايَاتِ الْمُتَكَرِّرَةِ، وَتَرْكِهِمْ الْإِقْتِصَادَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَمَا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ لِمَعْرُوفُونَ بِالصُّدُقِ وَالْأَمَانَةِ نَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالسَّيِّئَةِ أَنْ كَثِيراً مِمَّا يَقْلِدُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيِيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنَكَّرٌ، وَمَسْئُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيَّيْنِ، وَمَنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ (مِثْلُ مَا لِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَشَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ لِقَضَانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ

قوله: (وقد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووقف لها معنى يتوجه به): يقصد طريقهم ويسئلت مذهبهم، ولسبيل الطريق، وهما يؤثرون ويذكران، ولتوفيق خلق القدرة قطاعة.

قد مسلم رحمه الله: (وسنريد - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - شَرْحاً وَإِبْضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ لِكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ إِذَا اتَّيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِبْضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) هَذَا نَذِيرٌ ذَكَرَهُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ، فَقِيلَ: اخْتَرْتَهُ لِمَنْ بَقِيَ جَمْعُهُ، وَقِيلَ: بَلْ ذَكَرَهُ فِي أَبْوَابِهِ مِنْ هَذَا لِكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحاً فِي الْفُصُولِ (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (مِمَّا يَقْلِدُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيِيَاءِ) أَي: يُتَّقُونَ إِلَيْهِمْ، وَالْأَغْيِيَاءُ السَّعْجَةُ وَلِبَاءُ الْمَوْحَدَةِ هُمُ النَّفَقَةُ وَالْمُجْهَالُ وَلِذَلِكَ لَا يُقْتَنَةُ لَهُمْ.

قوله (وَشَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ) هَذَا أَوَّلُ مَوْضِعٍ جَاءَ ذِكْرُهُ ﷺ الْمَشْهُورُ فِيهِ صَمٌّ لِسَيْنٍ وَلَعِينٍ، وَذَكَرَ ابْنَ لِسْنَكِيَّتِ فِي سَمِيْدَ ثَلَاثَ لَفَاتٍ لِلْعَرَبِ: ضَمُّ السَّيْنِ وَفَتْحُهَا وَكَسْرُهَا (٢)، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ

(١) ينظر ص ٥٢ وما بعدها من هذا السجل.

(٢) إصلاح مطبوع: (١/١٣٤).

الأيض، لَمَّا سَهَّلَ عَلَيْكَ الْإِنْصَابَ لِمَا سَأَلْتَ مِنْ لَتْمِيهِ وَالتَّحْصِيصِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَا  
أَعْلَمْتُكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُتَكَرِّرَةِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّغَائِرِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْفَهُمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ  
الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَيَّ مَا سَأَلْتَ:

السُّجُودُ (١) وعيره في غيبة صمم العين وكسره، وهم وجهان لأهل العربية معروفون.



(١) في (ج) و(ص) نسختيهما، وهو خطأ وأبو حاتم سمعته في هو سهل بن محمد بن عثمان بن قاسم، من سكني  
بصره، كان يقرأ في عبود القرآن ولغة ونشعر، صنف في عرب مرآة رعيه من كتب - توفي سنة خمس - أو خمس  
وخمسين - ومثليين وقد قرأه التبعين، (في لغة لوهة: ١/٦٠٦)

## ١ - [باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،

## والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ]

وَعَلِمَ - وَقَعَتْ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ لَوْ جَبَّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنْ الْمُتَّهَمِينَ، أَلَّا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسُّتْرَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ الشُّهْمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ.

## باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،

## والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ

قال مسهم رحمه الله: (واعلم - وقفك الله - أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح لروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجهم، والسطرة في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل الشهم ولمعاندين من أهل البدع).

## الشرح:

(السطرة) بكسر السين، وهي ما يُستتر به، وكذلك السطرة، وهي هنا إشارة إلى الضميمة. وقوله: (وأن يتقي منها) ضبطه بالثاء المثناة فوق بعد استعانة تحت، وبالضاد، من الائتداء، وهو الاجتذاب، وفي بعض الأصول: (يتقي) بالثود ولفاء، وهو صحيح أيضاً، وهو بمعنى الأول.

وقوله: (صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين) ليس هو من باب التكرار للتأكيد، بل به معنى غير ذلك، فقد تصح الروايات لمتن ويكون لناقلون لبعض أسانيد<sup>(١)</sup> متهمين، فلا يشتغل بذلك الإسناد.

وأما قوله: (إنه يجب أن يتقي ما كان منها عن المعاندين من أهل البدع)، فهذا مذهبه. قال العمدة من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: لمبتدع نذري يُكفر ببدعته لا تقبل روايته - لا تلقى

فأما الذي لا يُكفر بها فاختلفوا في روايته:

(١) في (خ): وأسانيد

وَاللَّيْلُ عَلَى أَنْ الَّذِي قُتِلَ مِنْ هَذَا هُوَ الْإِذَا زُمْ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللَّهِ حَلُّ دَعْوَاهُ ﴿يَكْفُرُ بِهَا الَّذِينَ  
 ١١ سَنَوَاتٍ جَاءَكُمْ دَيْقُ بَشَرٍ مَقْبُولٍ أَوْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِصْرَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَسْتُمْ كَارِهِينَ﴾، [حديث ١١]  
 وَقَالَ جَدُّ لَنَاؤُهُ: ﴿مَنْ رَضِيَ مِنَ الشُّهَادَةِ﴾ [حديث ١٢] وَقَالَ ﷺ: ﴿وَأَشْهَدُوا دَوَى عَدْلٍ  
 ١٢ تَنْكِحُ﴾ [حديث ١٣] قَدْ دَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ  
 غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ.

وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْزِيهِ فِي أَغْضَمِ مَعَانِيهِمَا، وَدَّ

فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ مُصْلَقًا، لِفَسْخِهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ، مُطْلَقًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكُذْبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سِوَاكَ  
 دَعْوَةٍ إِلَى بَدْعِهِ أَوْ غَيْرِ دَعْوَةٍ، وَهَذَا مُحْكَمٌ عَنِ إِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ  
 الْأَهْوَاءِ إِلَّا لِحَقْلِيَّةٍ<sup>(١)</sup> مِنَ الرِّفَاضَةِ، لِكُونِهِمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمَوَاقِبِهِمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُقْبَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَعْوَةً إِلَى بَدْعِهِ، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ دَعْوَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرِينَ أَوْ  
 لِأَكْثَرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الْأَعْدَلُ لِقُصْحِهِ، وَقَدْ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ  
 الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الدَّعْوَةِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ قَبُولِ الدَّعْوَةِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانٍ - يَكْسِرُ الْحَاءَ -: لَا  
 يَجُوزُ لِحَقْلِيَّةٍ بَدْعِيَّةٍ عِنْدَ أَلَمَتَا قَاعِلِيَّةٍ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ الضَّعِيفُ حَدًّا، فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ أَلَمَةِ الْحَدِيثِ لِحَقْلِيَّةٍ  
 بِكَثِيرِينَ مِنَ الْمُتَّبِعَةِ غَيْرِ الدَّعْوَةِ، وَلَمْ يَزَلْ لِسُلُوفٍ وَلِخُفِّ عَلَى قُبُولِ الرُّوَايَةِ مِنْهُمْ وَاحْتِجَاجِ بِهَا،  
 وَالسَّمْعُ مِنْهُمْ وَإِسْمَاعُهُمْ مِنْ غَيْرِ تَكْذَابِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْزِيهِمَا فِي  
 مُعْظَمِ مَعَانِيهِمَا) هَذَا مِنَ الدَّلَائِلِ لِضَرِيحَةِ عَلَى عِظَمِ قَدْرِ مَسْنَمٍ وَكَثْرَةِ فَهْمِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّهَادَةَ يَشْتَرِكُنِ فِي أَوْصَافٍ وَيُفْتَرِقُنِ فِي أَوْصَافٍ، فَيَشْتَرِكُنِ فِي شُرُوطِ

(١) لِحَقْلِيَّةٍ هِيَ أَلَمَةُ أَبِي نُحَيْبٍ لِمَسْنَمِهِ، وَهِيَ حَمَلٌ مَرُوقٌ، يَقُولُونَ، بِهَا لِأَلَمَةِ كَاتِبٍ فِي أَوَّلِ عَمَلِهِ بِأَنَّهَا مَسْنَمٌ  
 مَحْمُودٌ بِهَا حَقْرٌ صَادِقٌ، وَيَقُولُونَ، إِنَّ أَلَمَةَ كَاتِبِهِ أَنَّهَا وَكَلٌّ بِهَا مَحْمُودٌ بِهَا لِهَيْبَةٍ بِهَا لِهَيْبَةٍ فِي بَدَنِ وَلَمَعٍ  
 عَرَقَةٍ بِهَا جِلَّةٌ بِهَا ١٢٦.

(٢) نَظَرُ «صَحِيحِ بْنِ حَبَّانٍ»: (١٦٠، ١)

كَانَ خَيْرَ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، وَذَلِكَ السُّنَّةُ عَلَى نَفْيِ رَوَايَةِ الْمُكْفِرِ مِنَ الْأَخْبَارِ، كَتَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَيْرِ الْفَاسِقِ، . . .

الإسلام والعقل والنبوغ والعدالة والمروءة وصبط الخبر والمشهود به عند التحصيل ولأداء، ويفترقون في الحرية ولدكورية وعدد وثمة وقبول بفرع مع وجود الأصل، فيقبل خبر العبد والمرأة وإواحد، ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا يقبل شهادتهم إلا في امرأة في بعض المواضع مع غيرها، وتُرَدُّ الشهادة بالثمة، كشهادته على عدوه، وبما يدفع به عن نفسه ضرراً<sup>(١)</sup> أو يجز به بها نفعاً، ويولده وولده، واختفوا في شهادة لأعمى، فمنعها الشافعي وطائفة، وأجازها مالك وطائفة، وتفقدوا على قبول خبره. وإن فرق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف، لأن شهادة تُخَصُّ، فتظهر فيها للثمة، والخبر يعتمه وغيره من الناس أجمعين، فتتفي للثمة.

وهذه لجملة قول العلماء الذين يُعْتَدُّ بهم، وقد شدَّ عليهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة، فمن ذلك شرط بعض أصحاب الأصول أن يكون تَحْمُّلُهُ لِلرَّوَايَةِ فِي حَالِ الْبُرْخِ، والإجماع يُرَدُّ عَلَيْهِ، وإما يُعْتَبَرُ ابْتِغَاءُ حَالٍ لِلرَّوَايَةِ لَا حَالٍ لِسَمْعٍ، وجَوِّزَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَوَايَةَ الصَّبِيِّ وَقَبُولَهُ مِنْهُ فِي حَالِ صُطْبٍ، والمعروف من مذهب العلماء مطلقاً ما قدمناه. وشرط الحُجُبَانِي<sup>(٢)</sup> المَعْتَزَلِيَّ وبعض القَدْرِيَّةِ الْعَدَدَ فِي الرُّوَايَةِ، فَقَالَ الْحُجُبَانِيُّ: لَا بَدَّ مِنْ ثَنِينَ عَنْ ثَنِينَ، كَالشَّهَادَةِ، وَقَالَ لِقَاتِلٌ مِنْ الْقَدْرِيَّةِ: لَا بَدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ عَنْ أَرْبَعَةٍ فِي كُلِّ خَبَرٍ.

وكل هذه لأقول ضعيفة ومكروهة مُطَّرَحَةٌ، وقد تظاهرت دلائل لنصوص شرعية ولُحْجَجٌ بَعْقِيَّةٌ عَلَى وَجُوبِ لَعْمِ خَبَرِ لَوَاحِدٍ، وَقَدْ قَرَّرَ الْعَدَمَاءُ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ ذَلِكَ بِدَلَالَتِهِ، وَأَوْضَحُوهُ أَبْلَغَ بَيِّضَاحٍ، وَصَنَّفَ جَمَاعَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ مَصْنُوعَاتٍ مُسْتَكْتَرَاتٍ مُسْتَقِيلَاتٍ فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ وَوَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إن قولنا: تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ وَالْمَرْوَةُ، يَدْخُلُ فِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي كُتُبِ لَعْقَةِ يَطُولُ الْكَلَامُ بِتَفْصِيلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي: ضرره

(٢) الحُجُبَانِيُّ هُوَ أَبُو عَمِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَهَّابٍ الْبَصْرِيُّ، شَيْخٌ لِمَنْشُورٍ، وَصَاحِبُ تَصَانِيفٍ، أُعْجِبَ مِنْهُ قُلُوبُ كَلَامِ الْإِسْلَامِ لِحُسْنِ لُغَتِهِ، ثُمَّ خَلَقَهُ وَثَّقَهُ وَتَمَيَّنَ، وَبَيَّنَّ بِمَشْهُورَةٍ سِتَّةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ مِثْقَالَ، فَسَمِيَ أَعْلَامُ الْفَلَاحَةِ: (١٤٤هـ/١٨٣٠م).



وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

[١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْعَلَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ. (أحمد: ١٨٧١١ و ٢٠٢٢١/٧).

قال مسلم رحمه الله: (وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْعَلَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ).

### الشرح:

أما قوله: (الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ)، فهو جارٍ على المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصططح عليه السلف وجمهير الخلف، وهو أنَّ لأثر يُصنق<sup>(١)</sup> على لمرؤي مطلقاً، سواء كان من رسول الله ﷺ أو عن صحابي. وقال لفقه الحراسيديون، لأثر هو ما يُصنف إلى لصحابي موقوفاً عليه، والله أعلم.

فأما (لمغيرة)، فبضم الميم على المشهور، وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهم أنه يقدّر بكسره أيضاً<sup>(٢)</sup>، وكان المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أحد دُعاة العرب، كنيته أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله، وأبو محمد، مات سنة خمسين، وقيل. سنة إحدى وخمسين. أسسم عام الحندق، ومن طَرَفٍ أخبره أنه حُكي عنه أنه أخصن في الإسلام ثلاث مئة امرأة، وقيل: ألف امرأة.

وأما (سمرة بن جندب)، فبضم الميم وفتح الجيم، وهو سمرة بن جندب بن هلال القراري، كنيته

(١) في (ح) لا يطلق، وهو خطأ.

(٢) إصلاح المسقط: (١/١٣٤)، وأدب الكاتب: ٥٦٤.



أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو سليمان، مات بالكوفة في آخر خلافة معاوية.

وأما (سفيان) المذكور هنا، فهو الثوري، أبو عبد الله، وقد تقدم أن لسفيان من سفيان مسمومة، وتفتح وتكسر.

وأما (الحكم)، فهو ابن عتيبة، بالمشة من فوق، وآخره بـاء موحدة، ثم هاء، وهو من أفقه التابعين وعبداهم.

وأما (حبيب)، فهو ابن أبي ثابت قيس، التبعي لجليل، قال أبو بكر بن عديش: كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم، وحمد، وكنا أصحاب الفتي، ولم يكن أحد إلا ذل لحبيب.

وفي هذين الإسنادين لطيفتان من علم الإسناد:

إحداهما: أنهما إسنادان رواهما كلهم كوفيون: لصحبيد، وشيخ مسلم، ومن بينهما<sup>(١)</sup>، إلا شعبة فإنه واسطي ثم بصري، وفي «صحيح مسلم» من هذا النوع كثير جدًا ستراه في مواضعه حيث نسبته عليه إن شاء الله تعالى.

والعيفة الثانية: أن كل واحد من الإسنادين فيه دعوى روى عن تابعي، وهذا كثير، وقد يروي ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهو أيضًا كثير لكنه دون الأول، وسننبه على كثير من هذا في موضعه، وقد يروي أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهذا قليل جدًا، وكذلك وقع مثل هذا في الصحابة: صحابي عن صحابي كثير، وثلاثة صحابة بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض، وهو قليل جدًا، وقد جمعت أن لروايات من<sup>(٢)</sup> لصحابة والتبعين في أول «شرح صحيح البخاري» بأسانيدهم وجميع من طرقتهم.

وأما (عبد الرحمن بن أبي ليلى)، فإنه من أجل التابعين، قال عبد الله بن لحديث: ما شعرت أن

(١) في (خ): يديهما.

(٢) (خ): من.

MAHDE-KHASHLAN & K. RAHARAI

قال: قلنا: قال رسول الله ﷺ ذنب، فهو جائز بلا شك، وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة وما يتعلق به<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

فهذه مختصر ما يتعلق بمسألة هذا الحديث ويحتمل ما ذكرناه من حاد بعض رواته وإن كان ليس هو غرضنا، لكنه أول موضع جرى ذكرهم، فأنشأنا إليه رمزاً.

وأما مثله، فنقول<sup>(٢)</sup> ﷺ: «يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» ضبطناه: «يَرَى» بضم الياء، و«الكَاذِبِينَ» بكسر الباء وفتح الهمزة، على الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظتين، قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا «الكَاذِبِينَ» على الجمع<sup>(٣)</sup>. ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «المستخرج على صحيح مسلم» في حديث سَمُرَةَ: «الكَاذِبِينَ»<sup>(٤)</sup> بفتح الباء وكسر النون، على التثنية، واحتج به على أن الرواية له يشارك البادئ بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة. «الكَاذِبِينَ» أو «الكَاذِبِينَ» على الشك في التثنية والجمع<sup>(٥)</sup>.

وذكر بعض الأئمة حوز فتح ليه من «يرى» وهو ظاهر حسن، فأما من صم الياء فمعناه: يُضَنُّ، وأما من فتحها فظاهر، ومعناه: وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يُضَنُّ أيضاً، فقد حكى رأى بمعنى ظن. وقيد بذلك لأنه لا يائس ولا يرويه ما يعلمه أو يظنه كذباً، أم لا يعلمه ولا يظنه فلا إثم عليه في روايته. وإن ظنه غيره كذباً أو عدمه.

وأما فقه الحديث فظاهر، فيه تغييض الكذب واستعريض له، وأن من غلب على ظنه كذب ما يرويه، فرواه، كان كاذباً، وكيف لا يكون كاذباً وهو مخير بما لم يكن، وسوَّح حقيقة كذب وما يتعلق بكذب على رسول الله ﷺ قريباً إن شاء الله تعالى، فنقول<sup>(٦)</sup>:

(١) نظر ص ٧٩ من هذا مجزؤه

(٢) في (ج): قوله

(٣) في (ج): لم يسمي: (١/ ١١٥)

(٤) المستخرج على صحيح مسلم: ٢٨. وأخرج ابن ماجه: ٣٩، وأحمد: ٢٠١٦٣.

(٥) التمسيد المستخرج على صحيح مسلم: ٦٤. بعض «هو» أحد الكاذبين، دون شك. وهو كذب عبد سملي: ٢٨٥٣.

وبن ماجه: ٤١، وأحمد: ١٨٢٤١

(٦) في (ج) و(أ) و(ب): والله أعلم، يدل: فظنوه

## ٢ - [باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ]

[٢] - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا يَخْطُبُ، قَالَا: قَدْ رَسُوهُ ﷺ: «لَا تُكَلِّمُوا عَلِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ». [أحمد: ١٠١٦، ولبخري: ٤١٠٦].

## باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ

قوله ﷺ: «لَا تُكَلِّمُوا عَلِيًّا مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَيَتَوَلَّاهُ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»، وفي رواية: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا»، وفي رواية: «إِنْ كَذَبَ عَلَيَّ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَوَلَّاهُ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ».

## الشرح:

أم أسانيده، ففيه (عُندَر) بضم الغين المعجمة، وإسكان لنون، وفتح الدال المهملة، هذا هو المشهور فيه، وذكر الجوهري في «صحاحه» أنه يقال بفتح الدال وضمها<sup>(١)</sup>. واسمه محمد بن جعفر الهذلي مولاهم البصري، أبو<sup>(٢)</sup> عبد الله، وقيل: أبو بكر، وعُندَر لقب نَقِبَه به ابن جُريج، روى عن عبيد الله بن عائشة، عن بكر بن كُثُوم السلمي قال: قدم علينا ابن جُريج البصرة، فاجتمع لنا من عنده، فحدثت عن الحسن المصري بحديث، فأنكره الناس عنده، قال ابن عائشة: إنما سمَّاه عُندَرًا ابن جُريج في ذلك اليوم، كان يُكثِرُ شُغْبَ عليه، فقلنا: سكت يا عُندَر وأهل الحجاز يُسَمُّونَ المِثْقَبَ عُندَرًا ومن طُرف أحوال عُندَرٍ رحمه الله أنه بقي خمسين سنة يصوم يومًا ويُفطر يومًا، ومات في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومئة. وقيل: سنة أربع وتسعين.

وفيه (ربيعي) بكسر لراء وإسكان لموحدة، و(حِراش) بكسر لحاء المهملة وباء لراء وآخره شين معجمة، وقد قدِّمت في آخر الفصول أنه ليس في «الصحيحين» حِراشٌ بالهاء

(١) ثم أُلغِيَ عنه في «الصحيح»

(٢) في (ن): ابن جوهري خطأ

[٣] ٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَسْمَعُنِي أَنْ أَخَذْتُكُمْ حَدِيثَ كَثِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَلْبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [محمد ١٦٩٤٧، وحدي ٢١٠٨].

المهملة سواء، ومن عماء بالمعجمة<sup>(١)</sup>. وهو ربيعة بن جرش بن جحش العنسي - بالموحدة الكوفي، أبو مريم، أخو مسعود الذي تكلم بعد الموت، وأخوهما ربيع، وربيعة تابعي كبير جليل لم يكتب قط، وحديث أنه لا يضحك حتى يعلم أين مصيره، فما ضحك إلا بعد موته، وكذا حيف أخوه ربيع ألا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أو في النار، قال غسانه: هم يزل متبسماً على سريره ونحن نغسله حتى فرغنا، توفي ربيعة سنة إحدى ومئة، وقيل: سنة أربع ومئة، وقيل: توفي في ولاية الحجاج، ومات الحجاج سنة خمس وتسعين.

وام قوله: (حدثنا إسماعيل، يعني ابن عُثَيْبٍ)، فإنه قال: (يعني) لأنه لم يقع في لروية (ابن عُثَيْبٍ)، فأتى بـ (يعني)، وقد تقدم بين هذا في الفصول، وأوضحت هناك مقصوده<sup>(٢)</sup>.

وعُثَيْبٌ هي أم إسماعيل، وأبوه إبراهيم بن سَهْم بن مِقْسَم، الأَسَدِيُّ أَسَدُ خَزِيمَةَ مَوْلَاهُمْ، وإسماعيل بصري، وأصده من الكوفة، كنيته أبو بَشَرٍ. قال شعبة إسماعيل بن عُثَيْبٍ رِيعَةَ الْفَقْهَاءِ وسيدُ لمحدثين، وقال محمد بن سعد<sup>(٣)</sup>: عُثَيْبٌ أم إسماعيل هي عيبة بنت حسان مولاة لبني شيبان، وكانت امرأة نبيلة عاقلة، وكان صالح لمرئي وغيره من وجوه البصرة وفقهاءهم، فتهوون عيبها، فتبذروا وتحدثهم وتستألفهم<sup>(٤)</sup>.

ومن طُرَف ما يتعلق بإسماعيل بن عُثَيْبٍ ما ذكره الحطيب البغدادي قال: حَدَّثَ عَنْ إسماعيل بن عيبة ابنُ جَرِيحٍ وموسى بن سهل الوَشَّاءُ، وبين وفاتيهما مئة وتسع وعشرون سنة، وقيل: وسبع وعشرون، قال: وَحَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ وبين وفاته ووفاة لَوْثَاءَ مئة وعشر سنين، وقيل: مئة

(١) نظر ص ٨٦ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٨٤ من هذا الجزء.

(٣) محمد بن سعد هو بن منيع، أبو عبد الله البغدادي، كتاب وقدي، ومصنفه طبع لكثرة توفي سه ثلاثين ومئتين

وهو بن ثعلبة وسنين مئة، (المعجم لأعلام، المجلد ٤: ٦٠٥/٦٦٤).

(٤) اللطائف للكثيري، لابن سعد: (٣٣٥/٧).

[٤] ٣- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [جسد ٤٣١٦، بحارى ١١٠].

وحمسة وعشرون سنة<sup>(١)</sup>، قال: 'وحدث عن بن عتيبة شعبة وبين وفاته ووفاة أبوشاه سنة وثمانى عشرة سنة، وحدث عن ابن علكة عبد الله بن وهب وبين وفاته ووفاة أبوشاه إحدى وثمانون سنة. مات أبوشاه يوم الجمعة أول ذي القعدة سنة ثمان وسبعين<sup>(٢)</sup> ومئتين.

وقوله في الإسناد الآخر: (حدثنا محمد بن حبيب الغُبَرِيُّ: حدثنا أبو عوانة، عن أبي حَصِين، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ).

أما (الغُبَرِيُّ)، فبني معجمة مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة، منسوب إلى غُبَر، أبي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، ومحمد هذا بصري. وأما (أبو عوانة)، فبفتح العين وباء نون، واسمه لؤط بن عبد الله لؤاسطي.

وأما (أبو حَصِين)، فبفتح الحاء وكسر الصاد، وقد تقدم في آخر لفصول أنه ليس في «الصحيحين» له نظير، وأن من سواه (حَصِين) بضم الحاء وفتح الصاد، إلا حَصِين بن لَمْدَر، فإنه بالضاد المعجمة<sup>(٣)</sup>. واسم أبي حَصِين عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي تابعي.

وأما (أبو صالح)، فهو السَّمان، ويقال له: نُوَيْت، واسمه ذَكْوَن، كان يجلب لُؤَيْت ولسَّمان إلى تكوفة، وهو مدني، توفي سنة إحدى وستة، وفي درجته وقريب منه جماعة يقال لكل واحد منهم: أبو صالح.

وأما (أبو هُرَيْرَةَ)، فهو أول من كُتِبَ بهذه الكنية، وختُف في اسمه وسم أبيه عن نحو من ثلاثين قرناً، وأصحب عبد الرحمن بن قيس، قال أبو عمر بن عبد البر: لكثرة اختلاف فيه لم يصح عندي

(١) في السابق رُفِعَ في نسخة ابن وهب عن شيخ واحد صحيفته بسبعين سنة، وكلامه: «... وكلامه: «... وفاته ووفاة أبوشاه سنة وعشرون، وقيل: خمسة عشرة سنة...» ووقع في التقريب لتعليقه بعبارة وفاة بر ميم بن طهسان في سنة ثمان وسبعين، وفاته أبوشاه في سنة ثمان وسبعين ومئتين، يعني أن بين وفاتهما مئة وعشر سنين.

(٢) في (بج) و(ص) و(ج) ثمان وتسعين، وهو خطأ، ونمطت هذه لتسديد وإصلاح، وكلامه: «... وهو ممنوع لما في تعقيب لتعليقه، والتقريب لتعليقه».

(٣) نظر في ٨٦ من هذا الجزء.

[٥] ٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُعِيرَةَ أُمِيرٌ لِكُوفَةَ، قَالَ: فَقَالَ الْمُعِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَيَّ أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا قَلْبَتَبَوْا مُتَعَمِّدُهُ مِنَ النَّارِ». [أحمد: ٢١٨١٤١ والبيهقي: ١٢٩٩١].

فيه شيء يعتمد عليه، إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه لقب في اسمه في الإسلام. قال: وقال محمد بن إسحاق: سمع عبد الرحمن بن صخر، قال: وعني هذا عتمدت طائفة صنف في الأسماء ولكني. وكذا قال الحاكم أبو أحمد: «أصح شيء عندني في اسمه عبد الرحمن بن صخر».

وأم سبب تسميته أبو هريرة فإنه كنت به في صغره هريرة صغيرة يعجب بها. ولأبي هريرة ﷺ مقبلة عظيمة، وهي أنه أكثر لصحبة ﷺ رواية عن رسول الله ﷺ، وذكر لإمام الحافظ يحيى بن مخلد لأندلسي<sup>(١)</sup> في «مسند» أبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً، وليس لأحد من الصحبة هذا قدر ولا ما يقربه، قال الإمام الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى لحديث في دهره<sup>(٢)</sup>. وكان أبو هريرة ينزل بالمدينة بلدي الحنفية وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بالبقيع، وماتت عذينة ﷺ قبته بقليل، وهو صلى عليه، وقيل: إنه مات سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان، والصحيح: تسع، وكان من مكاني الضقة وملازميه، قال أبو نعيم في «حياة الأولياء»: كان عريف أهل لطفه، وأشهر من سكنه، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وأم متن الحديث، فهو حديث عظيم في نهاية من النصحة، وقيل: إنه مقو تر، ذكر أبو بكر البزار

(١) أبو أحمد الحاكم سمع محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق البغدادي، عندهم كبير، مؤلف كتاب «كس» وله في حדרه ستة تسعين ومئتين أو ثلثها، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم، ومات سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة «سير اعلام سلا» (١٦/ ٣٧٠)

(٢) «الاستيعاب» (٤/ ١٧٧٠)

(٣) يحيى بن مخلد بن بريد، أبو عبد الرحمن لأندلسي القرطبي، صاحب «تفسير» ولا لمسة لمدين لا تظهر بهما، ولد في حدود سنة ثمان، وقبته بقليل، وتوفي سنة ست وسبعين ومئتين. «سير اعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٨٥)

(٤) «البرقعة» ص ٢٧٨

(٥) «حياة الأربعة» (١/ ٣٧٦)







ذلك فيبوضن نفسه عليه، ويدل عليه الرواية الأخرى - «يُلج النار»، وجاء في رواية «بُني له بيت في النار»<sup>(١)</sup>.

ثم معنى الحديث: أن هذا جزاؤه، وقد يُجازى به، وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يُقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبيل كل ما جاء من لوجهه بأسار لأصحاب الكبائر غير الكفر، فكلها يُقد فيها: هذا جزؤه، وقد يُجازى. وقد يُعفى عنه، ثم إن مجوزي وأدخل النار فلا يحدد فيها، بل لا بد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته، ولا يخلد في النار أحداً مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة، وسيأتي دلائلها في كتاب الإيمان قريباً<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأم الكذب، فهو عند متكلمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمداً كان أو سهواً. هذا مذهب أهل السنة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية، ودليل خطب هذه لأحدث لنا، فإنه قيده ﷺ بالعمد، لكونه قد يكون عمداً، وقد يكون سهواً، مع أن لإجماع والنصوص المشهورة في كذب ولسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا يتم على لئسي ولغلط، فلو أصحق ﷺ الكذب، لثوهم أنه يأنم لئسي أيضاً، فقيده. وأم لروايات المصنفه فمحمولة على استقيدة بالعمد، والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث يشتمل على فوائد وجمل من القواعد:

إحداها: تقرير هذه القاعدة لأهل سنة، أن الكذب يتناول إخباراً لعمد ولساهي عن الشيء بخلاف ما هو.

الثانية: تعظيم تحريم كذب عليه ﷺ، فإنه فاحشة عظيمة وموقبة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا تكذب إلا أن يستحيته. هذا هو المشهور من مذهب العلماء من انطوائ.

وقد الشيخ أبو محمد الجويني<sup>(٣)</sup> والد إمام أحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا. يكفر بعمد الكذب عليه ﷺ. حكى إمام أحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول في درسه كثير: مَنْ

(١) أخرجه نسائي في المسند ١٨١٩، وأحمد ٤٧٤٢، وأبو زر ٦٠٧٦ من حديث ابن عمر ؓ

(٢) انظر ص ٣٦٤ من هذا الجزء.

(٣) أبو محمد الجويني هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف الجويني، ولد إمام أحرمين، أوجده والده عمداً وديناً وزهداً وتفتشاً راساً، ونحرباً في تعدادات له لا تحصرها ولا شرح برسالة: توفي سنة ثمان وثلاثين وأربع مئة. نظر اصناف أئمة فقهية كبرى: (٥/٧٣)

كذب على رسول الله ﷺ عمداً، كفر وأريق دمه، وضعف إمام الحرمين هذا لقول، وقال: إنه لم يره لأحد من أصحاب، وبته حقوة عظيمة<sup>(١)</sup>، والصواب ما قدمته عن الجمهور، والله أعلم.

ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد، فسُق وزُدت رويته كلها، وبطل الاحتجاج بجميعها، فهو تاب وحسنت توبته فقد قل جماعة من العلماء، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي<sup>(٢)</sup> شيخ البخاري وصاحب الشافعي، وأبو بكر سفياني من فقهاء أصحابنا لشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم في الأصول ونفروع: لا تؤثر توبته في ذلك، ولا تقل رويته أبداً، بل يُحتم جرحه دائماً وأصدق الضمير في قول: كل من أسقط حبره من أهل نقل بكذب وجدسه عليه، لم يُعَد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضَعُف نقله لم نجعله قوي بعد ذلك، قال: وذات ما فترقت فيه الرواية والشهادة. ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يُوجه بأن ذلك جعل تعليلاً وزجراً ينفذ عن كذب عليه ﷺ، بوضع فساده، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مستندتهما قصيرة ليست عامة.

قلت: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف لقواعد الشرعية، والمختار انقطع بصحة توبته في هذا، وقبول رويته بعده إذا صحت توبته بشروطها المعروفة: وهي الإقلاع عن المعصية، والندم على فعله، والعزم على ألا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسسه، وأكثر الصحابة كانوا بهناه بصفة، وأجمعوا على قبول شهادتهم، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا، والله أعلم.

الثالثة: أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب واسمو عظم وغير ذلك، وكله حرام من أكثر لكبر وأقبح لقبائح إجماع المسلمين لمين يعتد بهم في الإجماع، خلافاً لسكوتية الصنفية لميلولة في زعمهم لباطل أنه يجوز وضع حديث في الترغيب والترهيب، وتبعهم على هذا كثيرون من العجزة الذين يثبتون أنفسهم إلى الزهد، أو يثبتهم جهة مشتهرة، وشبهه زعمهم الباطل أنه جاء في رواية «من كذب علي متعمداً ليُظِل

(١) في (ج) أو أريق

(٢) الشهادة بمطابقته، (٤٨/١٨).

(٣) أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن بريز بن عيسى الأسدي السكي، شيخ حرم، صاحب لا يفسد ما مات به كذا سنة سبع عشرة وخمسين للهجرة (١٠٠٦٦).

(٤) في (ج) وأبي، وهو حذف

يؤفلينبوا مقعده من النار<sup>(١)</sup>. وزعم بعضهم أن هذا كذب له ﷺ لا كذب عليه، وهذا الذي انتحوه وفعلوه واستدلوا به عاية الجهالة، ونهية عقبة، وأدل لدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد لشرع، وقد جمعو فيه جُملاً من الأقاويل الملائكة بحقوقهم السخيفة، وأذهبهم البعيدة الفسدة، فحالفوا قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ رَّبُّكَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ وَالصَّابِرِينَ وَالْمُؤَدِّينَ كُلِّ أُولَئِكَ كَانَ عِندَ مَسْئُولًا﴾ (البقرة: ١٧٦)، وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة والأحاديث الصريحة المشهورة في عظم شهادة الزور، وخالفوا إجماع أهل العلم والعقلاء، وبغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على أحد الناس، فكيف بمن قوله شرع وكلامه وحكي، وإذا نظر في قولهم وجد كذباً على الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَتْلُو مِنْ أَمْرِ﴾ ﷻ **بَنِي مُؤَلَّا وَيَتْلُو بَنِي** (البقرة: ١٤٣)، ومن أعجب لأشياء قولهم: هذا كذب له، وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب لشرع، فإن كل ذلك عندهم كذب عليه.

وأما الحديث الذي تعلّقوا به، فأجاب العلماء عنه بأجوبة:

أحسب وأخصره: أن قوله: «الفضل الناس» زيادة بطلية تفق لحفظ على إبطالها، وأنها لا تُعرف صحيحة بحال.

لذني: جواب أبي جعفر لظحاوي أنها لو صحت لكانت لتأكيد، كقول الله تعالى: ﴿فَكُنْ أَظْمَرُ مِمَّنْ لَبِئْتَ عَلَى أَكْثَرِ مَكْرٍ لَيْسَ لَكَ﴾ (٢) (البقرة: ٢١٨).

والثالث: أن للام في «الفضل» ليست لاء التعليل، بل هي لاء الضرورة والدقبة، معناه: أن عقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به، كقوله تعالى: ﴿فَانْقَطَعُ عَنْكُمْ ذِكْرُكُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحِيدًا﴾ (الفصل: ٨)، ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن تُحصّر، وعلى هذا يكون معناه: فقد يصير أمر كذبه ضلالاً، وعلى الحمسة مدحهم أرك من أن يُعنى ببيده، وأبعد من أن يُهتَمَّ ببيده، وافسد من أن يُحتج إلى فسادده، والله أعلم.

الرابعة: تحريم رواية الحديث لموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو عيب على من وضعه، فمن

(١) أخرجه بزر، ١٨٧٦، ونظحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٤١٨ عن حديث بن مسعود رضى الله عنه وقوله: «الفضل» زيادة

بطلية قد سبكر ذلك نووي رحمه الله

(٢) «شرح مشكل الآثار» ياقوت حميد ٤٦١

روى حديث عيم أو ظر وضعه، ولم يبين حال روايته وضعه، فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين عن رسول الله ﷺ، وبدل عليه أيضاً حديث السابق: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ كَذِبُ الْكَادِبِينَ»<sup>(١)</sup>، ولهذا قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن يتظره، إن كان صحيحاً أو حسن قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو حوِّث من صحيح الجزم، وإن كان ضعيفاً فلا يفت: قال، أو: فعلاً، أو: أمراً، أو: نهياً، وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: روي عنه كذا، أو جاء عنه كذا، أو: يروى، أو: يُذكر، أو يُحكى، أو: يُقرب، أو: يُلغى، وما أشبهه، والله أعلم.

قال العلماء: وينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النسخ واللغة وأسماء الرجال ما يشتم به من قوله ما لم يقل، وبذ صَحَّ في الرواية ما يعلم أنه خطأ، فالصواب الذي عليه الجمهور من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب، ولا يُغيِّره في الكتاب، لكن يكتف في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا، وأنَّ الصواب خلافه وهو كذا، ويقول عند الرواية: كذا وقع في هذا الحديث، أو في رواية، والصواب كذا. فهذا أجمع للمصلحة، فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره، ولو فُتح باب تغيير الكتاب، لتجسس عليه غير أهله.

قال العلماء: وينبغي لراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك، أن يقول عقبيه: أو كما قال، والله أعلم. وقد قدمت في العصور السابقة الخلاف في جواز الرواية بالمعنى لمن هو كامل للمعرفة<sup>(٢)</sup>.

قال العلماء: ويستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده: أو كما قال، أو نحو هذا، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم، والله أعلم.

وأما توقُّف الزبير وأبى وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله ﷺ، وإكثارهم منها، فيكونهم حذقوا لصدق النسيان، والعدل والناسي وإن كان لا إثم عليه، فقد يُنسب إلى تعريض للنسابة أو نحو ذلك، وقد تعلق بالناسي بعض الأحكام الشرعية، كغرامات المستفاد، وانتقاضي الطلقات، وغير ذلك من الأحكام المعروفة، والله أعلم.

(١) سنن أبي داود ١١٦ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٧٧ من هذا الجزء.

### ٣ - [باب النهي عن الحديث بكل ما سمع]

[٧] ٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ<sup>(\*)</sup> قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

[٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

[٩] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَرَ النَّهْدِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

### باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

فيه (حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»)، وفي الطريق الآخر: (عَنْ حُبَيْبٍ أَيْضًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ)، و(عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)، وفيه غير ذلك من نحوه.

#### الشرح:

أما أسناده، فد (حُبَيْب) بضم الهمزة المعجمة، وقد تقدّم في آخر الفصول بيانه، وأنه ليس في «تصحيحين» حُبَيْبٍ بالمعجمة إلا ثلاثة: هذا، وحُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وأبو حُبَيْبٍ كُنْيَةُ ابْنِ الزَّيْرِ<sup>(١)</sup>.

وفيه (هُشَيْمٌ) بضم الهاء، وهو بْنُ بَشِيرٍ لَشَّامِي الوَسْطِيُّ، أَوْ مَعْدُونِي، اتَّفَقَ أَهْلُ عَصْرِهِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ حِفْظِهِ وَتَقَانِهِ وَصِدْقَتِهِ، وَكَانَ مُدْلِسًا، وَقَدْ قَرَأَ فِي رِوَايَتِهِ هَذَا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، وَقَدْ تَدَلَّى فِي الْفَصُولِ أَنَّ لِمُدْلِسٍ إِدْقَالَ: (عَنْ) لَا يُحْتَجُّ بِهِ، لِأَنَّهُ يَثْبُتُ سَمَاعُهُ مِنْ جِهَةٍ

(\*) في الأصل عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة وصواب ما تقدم وهو أن الحديث مرسى، وسببه على ذلك سوي قريب

(١) أنظر ج٢ ص ٨٦ من هذا السجل

[١٠] وَخَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرِّحٍ قَالَ أَخْبَرَنِي بَنُو وَهْبٍ قَالَ: قَالَ لِي مَالِكٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَجُلٍ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

[١١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يَحْسِبُ الْمَرْءُ مِنَ الْكُذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

أخرى، وأن ما كان في «لصحيحين» من ذلك محمولاً على ثبوت سمعه من جهة أخرى<sup>(١)</sup>، وهذا منه.

وفيه (أبو عثمان النهدي) بفتح ثوون وإسكان لها، منسوبٌ إلى حد من أجداده، وهو نهدي من زيد ابن نيث. وأبو عثمان من كبار التابعين وفصلانهم، واسمه عبد الرحمن بن م، بفتح الميم وضمها وكسرها، واللام مشددة على الأحوال ثلاث، ويقال: مء بكسر الميم وإسكان اللام وبعد همزة. واسم أبو عثمان على عهد النبي ﷺ ولم يلقه، وسمع جماعات من المشايخ، وروى عنه جماعات من التابعين، وهو كوفي ثم بصري، كان بالكوفة مستوطنًا، فلما قُتل لحسين عليه السلام تحول منه قنبر إلى بصرة، وقال: لا أسكن بساً قُتل فيه ابن بنت رسول الله ﷺ. روي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال: لا أعلم في سبعين مثلاً أبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم.

ومن طرف أخبره ما رواه عنه قال: بلغني نحو من ثلاثين ومئة سنة، وما من شيء إلا وقد أنكرته إلا أنني، فإني أجدّه كما هو مائة سنة وخمسة وتسعين، وقيل: مئة سنة، والله أعلم.

وفي لإسناد الآخر (عبد الرحمن) حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأخوص، عن عبد الله.

أم (عبد الرحمن) فابن مهدي الإمام المشهور، أبو سعيد البصري وأما (سفيان) فالثوري الإمام المشهور، أبو عبد الله الكوفي. وأما (أبو إسحاق) فهو الشيباني بفتح السين، واسمه عمرو بن عبد الله الهذلي الكوفي، السعي لحبل قال أحمد بن عبد الله العجلي سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب

(١) انظر ح ٧ من هذا الجزء

[١٢] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَا يَكُونُ الرَّحُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمِيسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ.

[١٣] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُمَرُ بْنُ غُلَيْبٍ عَنْ مُقَدِّمٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: سَأَلَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِمْتَ بَعْضَ الْقُرَّانِ، فَاقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَمِيتَ. قَالَ: فَقَعَلْتُ، فَقَالَ لِي: حَفِظْتُ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ: إِيَّاكَ وَالشَّاعَةَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ وَلَا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكُذِّبَ فِي حَدِيثِهِ.

[١٤] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَتُهُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ بَرِّ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا أَنتَ بِمُحَدِّثِ قَوْمٍ حَدِيثٌ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ.

لِسَيِّدِنَا <sup>(١)</sup>. وقال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره. وهو منسوب إلى جدٍّ من أجداده اسمه لسبيع بن صُغْبٍ بن معاوية.

وأم (أبو الأخوص)، فاسمه خوف بن مالك لجشيمي الكوفي، التابعي لمعروف، لأبيه صحبة.  
وأم (عبد الله)، وابن مسعود، اصحابي السيد الجليل، أبو عبد الرحمن الكوفي.

وأم (ابن وهب) في الإسناد الآخر، فهو عبد الله بن وهب بن مسم، أبو محمد القرشي الفهري مولا هم البصري، الإمامُ لمتفق على حفظه وإتقنه وجلالته. <sup>(٢)</sup>.

وفي الإسناد الآخر (يونس عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة).

أم (يونس)، فهو بن يزيد، أبو يزيد القرشي الأموي مولا هم لأبيي، بالمشقة، وفي (يونس) ست لغات: صم الثور وكسرهم وفتحهم مع الهمز وتركه، وكالت في (يونسف)، انعامت، الست، والحركات الثلاث في ميمه، ذكر بن السكيت معظم لغات جميعها <sup>(٣)</sup>، وذكر أبو لقاء فيهم <sup>(٤)</sup>.

وأم (ابن شهاب)، فهو لإمام المشهور، التابعي لجليل، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن

(١) ثقافت، لعصبي (٢، ١٧٩).

(٢) ذكر ابن السكيت في الإصلاح المصنف (١٣٣/١) في (يونسف ويونس) ضم لس وحو وكسرهم، مع لهم وتركه

(٣) في الإملاء ما من به بر حص ١٠٠ (٢٠٣) و (٢، ٤٨).



عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، أبو بكر القرشي الزهري لم يدرى، سكن لشم وأدرك جماعة من الصحابة، نحو عشرة، وأكثر من الروايات عن تابعين، وأكثر من روايات عنه، وأحوله في سماع وحفظ وصيانة والإتقان والاجتهاد في تحصيل العلم، واضطر على المشقة فيه، وبذل النفس في تحصيله وعبادة ولورع والكرم وهوان الدنيا عنده، وغير ذلك من أنواع الخير أكثر من أن تحصى، وأشهر من أن تُشهر.

وأما (عبد الله بن عبد الله)، فهو أحد الفقهاء لسبعة، الإمام الجليل، رحمه الله أجمعين.

وأما فقه الإسناد، فهكذا وقع في الطريق لأب: عن حفص عن النبي ﷺ، مرسلاً، فمن حفصاً: ٢٠٥ هي وفي الطريق الثاني: عن حفص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، متصلاً، والطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ بن معاذ وعبد الرحمن بن مهدي، كلاهما عن شعبة، وكذلك روه عُثْمَرُ عن شعبة فأرسله (٢١). ولطريق الثاني: عن عبيد بن حفص، عن شعبة، قال لدارقطني: الصواب المرسل عن شعبة، كتب رواه معاذ وابن مهدي وعُثْمَرُ (٢٢).

قلت: وقد (٢٣) روه أبو داود في «سننه» أيضاً مرسلاً ومتصلاً، فرواه مرسلاً عن حفص بن عمر الزهري (٢٤)، عن شعبة، ورواه متصلاً من رواية علي بن حفص (٢٥)، وإذا ثبت أنه روي متصلاً ومرسلاً، فليعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل

(٢٠) هي (خ) لسديسي، ولعثبت من (ص) و(هـ) وكتبت بترجم ولحمدي والمديسي كلاهما يدرن نسبة إلى مدينة رسول الله ﷺ لكن أكثر ما يتسبب فيها مدني، وقد ينسب إليها بلذات الهاء فان ينفاري: المديني: هو ندي آتاه بالمدينة وسم يفرغها، وسديسي هو ندي تحول عنها، وكان سدي، وزهري ممن تركها وتحول إلى غيرها، نظير والأسامة لسديسي (١٥٣/١٢)، وه سدي في تهذيب الأئمة لأبي حفص جوري، (١٨٤/٣)

(٢١) الإبريات والتجيب: ص ١٣١ - ١٣١

(٢٢) أخرجه من طريق عُثْمَرُ لشهاب القصب في «مسننه»: ١٤١٦

(٢٣) في (ج): وفيه

(٢٤) في (ج) و(ص) و(هـ) السديسي، وهو خطأ، ولعثبت من كتب لرحم تهذيبه بكتاب وقروعه، وغيره زهري نسبة إلى تمر بن عبيدة.

(٢٥) أخرجه أبو داود كلا الطريقين برقم ٤٩٩٢.

الحديث، ولا يُضَرُّ كَوْنُ لَأَكْثَرِينَ رَوَاهُ مَرْسَلًا، فَوُتِ الْوَصْلُ رِيَادَةً مِنْ ثِقَةٍ، وَهِيَ مَقْبُوءَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُوَضَّحَةً فِي لَفْظِ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الصَّرِيحِ الثَّانِي: (سَمِلَ ذَلِكَ)، فَهِيَ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفُصُولِ بِإِنْ هَذَا،  
وَكَيْفِيَّةُ لِرِوَايَةِ بِهِ<sup>(٢)</sup>

قَوْلُهُ: (بِخَشَبٍ لِمَرْءٍ مِنَ الْكَلْبِ) هُوَ يُمْسِكُن لَسِينًا، وَمَعْنَاهُ: يَكْفِيهِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلْبِ، وَبِهِ قَدْ  
سَتَكْثُرُ مِنْهُ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ الَّتِي فِي بَابِ، فَفِيهِ الزَّجْرُ عَنِ التَّحْدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ، فَإِنَّهُ  
يَسْمَعُ فِي لَعْدَةِ الْمُضْطَقِّ وَالْكَذِبِ، فَوُتِ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ فَقَدْ كَذَّبَ؛ لِإِخْبَارِهِ بِمَا لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْكَذِبَ: الْإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ بِخِلَافِ مَا هُوَ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ لَتَعَمُّدٌ، لَكِنْ  
التَّعَمُّدُ شَرْطٌ فِي كَوْنِهِ إِثْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ إِمَامًا وَهُوَ يَحْدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، كَثُرَ  
الْخَطَأُ فِي رِوَايَتِهِ، وَتُرِكَ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَالْأَحْذَرُ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَرَأَيْتَ قَدْ كَلِّفْتَ بَعْلَمَ الْقُرْآنِ)، فَهُوَ يَفْتَحُ الْكَافَ وَكَسَرَ اللَّامَ وَيُدْفَعُ، وَمَعْنَاهُ: وَبَعَثَ بِهِ  
وَلَا زَمَتَهُ، قَالَ ابْنُ فَرَسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْكَلْفُ: الْإِبْلَاعُ بِالشَّيْءِ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ  
لِزَمْخَشَرِيِّ: الْكَلْفُ: الْإِبْلَاعُ بِالشَّيْءِ مَعَ شُغْلِ قَلْبٍ وَمَشَقَّةٍ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (إِنَّاكَ وَالشَّنَاعَةَ فِي الْحَدِيثِ)، فَهِيَ بَفَتْحِ الشَّيْنِ، وَهِيَ تَلْبِيعُ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الشَّنَاعَةُ:  
التَّلْبِيعُ، وَقَدْ شُنِعَ اسْمِيَّ بِضَمِّ التَّوْنِ، أَيِ: قُبِّحَ، فَهُوَ أَشْنَعُ وَشَنِيعٌ، وَشَنِيعٌ بِشَيْءٍ بِكَسْرِ النُّونِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ص ٦٩ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٧٨ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ١٢٥ من هذا الجزء.

(٤) المعجم اللغوي ص ٧٧.

(٥) الاتفاق في فريب الحديث ص ٥ (كلف).

(٦) يمدح في (ص) و(هـ) وشنعة.

أي: أنكرته، وشققت على لرجل، أي: ذكرته بنهيح ومحى كلامه، أنه حذر أن يحدث بالأحاديث  
لمنكرة التي يشع على صاحبها، ويُنكر ويُفصح حال صاحبها، فيكذب أو يستراب في روايته، فتسقط  
منزله ويُل<sup>(١)</sup> في نفسه، والله أعلم.



(١) في (ج) يُل.

## ٤ - [باب النهي عن الرواية عن الضعفاء،

## والاحتياط في تحفلها]

[١٥] ٦ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُسَيْرٍ وَرُحَيْمِيُّ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَبِي يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُم مَّا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَلْيَاكُم وَإِيَّاهُمْ». أحمد ١٨٢٩٧.

[١٦] ٧ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرَمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ الشَّجِيبِيِّ قَالَ:

## باب النهي عن الرواية عن الضعفاء،

## والاحتياط في تحفلها

فيه من الأسماء: (أبو هانئ) هو بهمز آخره.

وفيه (حرملة بن يحيى الشجيبى) هو بمثناة من فوق مضمومة على لمشهور، وقال صاحب «المطالع»: بفتح أوله وضمه، قال: وبالضمة يقوله أصحاب الحديث وكثير من الأدباء، قال: وبعضهم لا يعيز فيه لا لفتح، ويزعم أن الاء أصدية، وفي باب الاء ذكره صاحب «العين»<sup>(١)</sup> - يعني فتكون أصدية - إلا أنه قال: نجيب وتجب قبيصة، يعني قبيلة من كندة، قال: وبالفتح قيدته على حمدة شيوخى، وعلى ابن سراج<sup>(٢)</sup> وغيره، وكان ابن السبئ البصليوي<sup>(٣)</sup> يذهب إلى صحة الوجهين<sup>(٤)</sup>. هذا كلام صاحب «المطالع»، وقد ذكر بن فارس في «معجم» أن تجوب قبيلة من كندة، وتجب بالضم

(١) لم ألق جدي فيه

(٢) بن سراج هو أبو بكر محمد بن لسري بعددي، جاء نحوه، وصاحب «معجم» نهى به علم لسان. نه «صواعق» ولا شرح سبويه. مات شهيداً سنة ست عشرة وثلاث مئة

(٣) ابن السبئ اسمه عبد الله بن محمد بن السبئ النخعي القفري، أبو محمد البجلي، حجة إلى بطون من مدينة بالانصار - صنف «شرح أدب الكنايد» و«شرح لموجز» كتاب سنة إحدى وعشرين ومئتين - نظر «بغية الوعاة»: (٥٥/٧).

(٤) «المطالع» الأول وعليه «معجم» لأبن قرقول، (٣٩/٧)

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو شَرِيحٍ أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاهِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَيَأْتَاكُمْ وَإِيَّاكُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ» [ص. ١٥].

[١٧] وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَمَسُّ فِي سُورَةِ الرَّحْلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمْ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكُذِبِ، فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرَفَ رَجُلَهُ، وَلَا أَذْرِي مَا اسْمُهُ، يُحَدِّثُ.

مَنْ لَهُمْ شَرَفٌ، قَالَ: وَلَيْسَتْ لَدَيْهِمَا أَصْلًا<sup>(١)</sup>. وَهَذَا هُوَ الطُّوَابُ الَّذِي لَا يَحُوزُ غَيْرَهُ، وَأَمَّا حُكْمُ صَاحِبِ «الْعَيْنِ» بِأَنَّ لَدَيْهِ أَصْرًا، فَخَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَحَرْمَلَةُ) هَذَا كُنْيَتُهُ<sup>(٢)</sup> أَبُو حَفْصٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ صَاحِبُ «الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَنِ الشَّافِعِيِّ كَتَبَهُ سَمْعُرُوفٌ فِي لَفْقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (أَبُو شَرِيحٍ) لِرَوَايَةِ عَنْ شَرَاهِيلَ، فَدَسَمَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> الْإِسْكَنْدَرِيُّ لِمِصْرِيٍّ، وَكَانَتْ لَهُ عِبَادَةٌ وَفَضْلٌ. (وَشَرَاهِيلُ) بَفَتْحِ لَشِيرٍ، غَيْرُ مِصْرُوفٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ: (وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ)، فَهَذَا إِسْنَادٌ اجْتَمَعَ فِيهِ طَرَفَانِ مِنَ الضَّعْفِ لِإِسْنَادِ إِحْدَاهُمَا: أَنَّ إِسْنَادَهُ كَوْنِي كَلِمَةً.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ تَعْيِيرٍ يَرْوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهُمْ الْأَعْمَشُ وَالْمُسَيَّبُ وَعَمْرُو، وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ غَيِصَةٌ، قَوْلُ أَنَّ تَجْتَمِعُ فِي إِسْنَادِهِ هَذَانِ الضَّعِيفَانِ.

لَأَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ) الَّذِي يَرْوِي عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَصَحْبِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ

(١) إجماع نسخة: (١٤٥/١ - ١٤٦)

(٢) قَوْلُ (خ): وَحَرْمَلَةُ هَذَا كَلِمَةُ كُنْيَتِهِ

(٣) فِي (ج) وَ(ز) عَبْدُ اللَّهِ وَالْمُسَيَّبُ مِنْ (هَبِي) وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكُتُبِ الْكُوفِيِّ.

[١٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ بَنِي طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْقَاصِي قَالَ: إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيْئًا طِينٌ مَسْجُونَةٌ أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا.

وَأَبُو (أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِ) شَيْخٌ مُسْلِمٌ، فَاسَمَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ خُصَيْنٍ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، بَابُ أَهْلِ زَمَانِهِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا (الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ)، فَبَقِيَ الْإِيَّاءُ بِإِلَّا خِلَافًا، كَذَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْمَشْدُوقِ» وَصَاحِبُ «الْمَطْلُوعِ» أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي فَتْحِ يَاءِهِ<sup>(٢)</sup>، بِخِلَافِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَوْنُهُمْ اخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ يَاءِهِ وَكَسْرِهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا (عَمْرُ بْنُ عَبْدِ)، فَآخِرُهُ هَاءٌ، وَهُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَرَسَكْنُهُ وَجْهَانُ، أَشْهُرُهُمَا وَأَصْحُهُمَا الْفَتْحُ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: رَوَيْتُ فَتْحَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَأَبِي مُسْلِمٍ الْمُسْتَمْنِي<sup>(٤)</sup>، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي كِتَابِهِ<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ رَأَيْتُهُ فِي «تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ»<sup>(٦)</sup>، قَالَ: وَرَوَيْتُ لِإِسْكَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، وَيُدَوِّجُهُنْ ذِكْرُهُ الدَّارِقُطِيُّ<sup>(٧)</sup> وَبُنْ مَكُولًا<sup>(٨)</sup>، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ، قَالَ الْقَاضِي: وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ يَقُولُونَ: عَبْدٌ، بِغَيْرِ هَاءٍ، وَالصُّوْبُ اثْبَاتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْحَفَظِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَدِيُّ بْنُ سَمْدِينٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالدَّارِقُطِيُّ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ<sup>(٩)</sup>، وَغَيْرُهُمْ<sup>(١٠)</sup>، وَلِلَّهِ أَعْمُ.

وَهِيَ الرِّوَاةُ الْآخَرَى: (عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْقَاصِي).

(١) «الجرح ولعمري» (٧٣/٥) وفيه أن أبو حاتم قد في أبي سعيد الأشج: كوفي لغة صدوق.

(٢) «المشدرق لأثره» (٣٩٩/١)، «المطالع لأثره» (٩٦/٤).

(٣) نظر ص ١٧٥ من هذا الجزء.

(٤) أبو مسلم المستمعي هو عبد الرحمن بن يوسف بن هاشم البغدادي، صدوق طبع في عمري، مات سنة أربع وعشرين. نظر «التقريب لتفصيله» ٤٠٤٨.

(٥) عبد الغني هو أبو محمد حنفسي، صاحب «الكامل في معرفة رجال» كتب سنة ١٢٧ هـ ترجمته ص ١٠٧ من هذا الجزء.

(٦) ذكره البخاري في «تاريخ كبيره» (٤٥٢/٦)، ولم يسمه.

(٧) في «المؤلفات» (١٥١٨/٣).

(٨) في «الكامل في رفع لارتباب عن مؤلفه» مصنف في الأسماء والكى والأسماء (٣٠٦)، لكنه ذكر لإسكان صيغة لتفصيله.

(٩) هو عبد الحميد بن سعيد بن علي بن سعيد، أبو محمد، لأرجي المعاصي، صاحب كتاب «المؤلفات» ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، وتوفي سنة سبع وأربع مئة. «سير أعلام النبلاء» (٦٦٨/١٧).

(١٠) «الكامل فيهم» (١١٧-١١٨).

- [١٩] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَاسِعٍ عَنْ عَمْرِو الْأَشْقَمِيِّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ خَيْثَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ - عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ، عَنْ طَوْسٍ قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي شَيْبَرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَادَ لَهُ ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَذْرِي، أَعَرَفْتُ حَدِيثِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتُ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتُ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتُ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّمَا كُنَّا نَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذِبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ لَصْعَبٍ وَلَذُلُولٍ، تَرَكَ الْحَدِيثَ عَنْهُ.
- [٢٠] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَنْبٍ وَذُلُولٍ، فَهَبَّاهُ.
- [٢١] وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ سَلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغِيلَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي الْعَقَدِيُّ -:

فَأَمَّا (ابن طَوْسٍ)، فهو عبد الله الزَّهْدُ لِمُصَالِحِ بْنِ الزَّهْدِ لِمُصَالِحٍ.

وَأَمَّا (لِعَصِي)، فأكثر ما يأتي في كتب الحديث ولفقه ونحوه بحذف ياء، وهي لغة، والمفصيح الصحيح: لعصي، يثبت الياء، وكذلك: شَدَادُ بْنُ الْهَادِي، وابنُ أَبِي السُّوْلي، فالمفصيح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الياء، ولا اغترار بوجوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها، والله أهدم ومن طُرف أحوال عبد الله بن عمرو بن لعصي أنه ليس بينه وبين أبيه في تولادة، لا إحدى عشرة سنة، وقيل: اثنتي عشرة سنة.

وَأَمَّا: (سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْقَمِيِّ)، فدلالة المثنى، منسوب إلى حده، وهو سعيد بن عمرو بن سهل ابن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، أبو عمرو الكوفي، وأما (هشام بن حُجْبِيرٍ)، فبضمحاء ويعدى جيم مفتوحة، وهشام بن مكِّي، وأما (شَيْبَرُ بْنُ كَعْبٍ)، فبضمحاء لمؤخدة وفتح معجمة، وأما (أبو عامر العقدي)، ففتح العين والفاء، منسوب إلى العقد، قبيلة معروفة من نجيلة، وقيل: من قيس، وهم من لَأَزْد، وذكر أبو الشيخ الإمام لحفظ<sup>(١)</sup> عن هرون بن سيمون قال: سَمِعُوا لِعَقْدٍ

(١) أبو شَيْخٍ عَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ حَبِيبٍ، مَحْدُثٌ مُصَالِحٌ، وَلَهُ سِتَّةٌ أَرْبَعٌ وَسِتُّونَ وَمِائَتَانِ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْهَقِيِّ وَالْعَقَدِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، مَاتَ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، نَظَرُ السَّيْرِ أَعْلَامُ السَّلَامَةِ (١٦٦، ٢٧٦).



حَدَّثَنَا رِزَّاحٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: جَاءَ بُشَيْرُ الْعَدَوِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْدُنُ لِحَدِيثِهِ وَلَا يَنْطَرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي! أَحَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْمَعُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارًا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانٍ، فَلَمَّا رَجَبَ النَّاسُ الصُّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ.

[٢٢] حَدَّثَنَا دَوْدُ بْنُ عَمْرٍو لَعْنَتِي: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا وَيُخْفِيَ عَنِّي، فَقَالَ: وَلَدَّ نَاصِحٌ، أَنَا أَخَذَرُكَ الْأُمُورَ اخْتِيارًا وَأَخْفِيَ عَنْهُ، قَالَ: فَدَعَا بِقَضَاءٍ عَنِّي، فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ، وَيُرِيهِ الشَّيْءَ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا قَضَى بِهَذَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلًّا.

لأنهم كانوا أهل بيت ثقاتاً، فُسِّمُوا عَقْدًا. وسمي أبي عامر عبد الله بن عمرو بن قيس البصري، قيل: إنه مولى للعقديين.

وأما (رياح) الذي يروي عنه لعقدي، فهو بفتح الراء وبالموحدة، وهو رباح بن أبي معروف، وقد قدَّمت في الفصول<sup>(١)</sup> أن كل ما في «لصحيحين» على هذه الصورة فربح بالموحدة، إلا زياد بن رباح<sup>(٢)</sup> أبو قيس الرزي عن أبي هريرة في أثر طاعة<sup>(٣)</sup>، فبالمنشأة، وقوله لبخاري بالوجهين<sup>(٤)</sup>.

وأما (نافع بن عمر) الراوي عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، فهو لقرشي الحمصي لمكي.

وأما (ابن أبي مُلَيْكَةَ)، فاسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، واسم أبي مُلَيْكَةَ رهبر بن عبد الله بن جده بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي المكي، أبو بكر، تولى لقضاء والأذان لابن الزبير ﷺ.

(١) انظر ص ٨٦ من هذا الجزء.

(٢) في (صحيح): رباح، وهو خطأ.

(٣) انظر لحديث ٧٣٩٨، وهو قوله ﷺ: «يُحَدِّثُ الْيَهُودَ بِالْأَعْمَالِ حَتَّى: تُدْجَلُوا...». ولزيد بن رباح عن أبي هريرة حديث آخر أيضاً في كتاب الإمامة برقم ٤٧٨٦ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ...».

(٤) ذكره بخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥١/٣) باسمه للموعدة.

- [٢٣] حَدَّثَنَا عَمْرُو الدَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَرُوسٍ قَالَ: أَبِي ابْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءٌ عَنِّي، فَمَحَاهُ إِلَّا قَدْرًا، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ لِدِرَاعِهِ.
- [٢٤] حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: لَمَّا أَخَذُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيِّ عليه السلام، قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا!
- [٢٥] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ - يَفْضِي ابْنُ عِيَّاشٍ - قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَصْدُقْ عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَمَّا قول مسلم: (حدثنا حسن بن علي الخلواني: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا ابن إدريس: عن الأعمش: عن أبي إسحاق)، فهو سندٌ كوفيٌّ كنهه إلا الخلواني.

وَأَمَّا (الأعمش) سليمان بن وهزَنَ أبو محمد لتبعي (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السَّيِّعِيَّ الشَّابْعِيَّ، فتقدَّم ذكرهما <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا (ابن إدريس) الراوي عن الأعمش، فهو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي، أبو محمد، المتفق على إمامته وجلالته وإتقائه وفضيلته ووزعه وعبد الله، روي عنه أنه قال لبيته حين مكث عند حضور موته: لا تبكي فقد ختمت القرآن في هذا لبيت أربعة آلاف ختمية. قال أحمد بن حنبل: كان ابن إدريس مسيحاً وخديراً <sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا (علي بن خُسرَم)، فمفتح الخاء وإسكان الشين المعجمتين وفتح الراء، وكية علي أبو الحسن، مَرْوَرِيٌّ، وهو ابن أخت بشر بن الحارث الحافي عليه السلام.

وَأَمَّا (أبو بكر بن عِيَّاش)، فهو لإمام المجمع على فصله، وحتلف في اسمه، فقد المحققون: الصحيح أنَّ اسمه كنيته لا اسم له غيرهما، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: زُؤنة، وقيل: مسلم، وقيل: خُشَامُش، وقيل: مُطَرَف، وقيل: حَمَّاد، وقيل: حبيب. روي عن ابنه إبراهيم قال قال لي أبي: إِنَّ أُمَّكَ سَمِيَتْ بِأَبْتِ فَاحْشَةَ فَطُتْ، وَبَنِي يَحْيَى الْقُرَّاءَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً

(١) انظر ص ١٠٤ و ١٣٠ من هذا الجزء.

(٢) الحسن ومعرفة الرجل: (١/٤٣٦).

كل يوم مرة. وروى عنه أنه قال لانه ' يا بني إياك أن تعصي الله في هذه العُرقة، فإني حتمت فيها اثني عشر ألف ختمة. وروى عنه أنه قال لبنته عند موته وقد بكيت: يا بنية لا تبكي، تخافين أن يعذبني الله تعالى وقد حتمت في هذه الرواية أربعة وعشرين ألف ختمة<sup>(١)</sup>.

هذا ما يتعلق بأسماء الباب، ولا ينبغي لمطالعها أن ينكر هذه الأحرف في أحول هؤلاء الذين تستر الرخصة بذكرهم مستطيلاً بها، فذلك من علامة عدم فلاحه، إن دام عليه، والله<sup>(٢)</sup> لموفق للطاعة بقضه ومنه.

وأما لغت الباب، فـ (الدَّجَلُون) جمع دَجَال، قال ثعلب<sup>(٣)</sup>: كل كذاب فهو دَجَال، وقيل: الدَّجَل: سَمُوءٌ، يقال: دَجَل فلان: إذا مَوَّء، ودَجَل الحق بطله: إذا عَطَّه، وحكى ابن فارس هذا الثاني عن ثعلب أيضاً<sup>(٤)</sup>.

قوله: (يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا) معناه: تقرأ شيئاً ليس بقرآن، فتقول: إنه قرآن، لتغتر به عوام الناس، فلا يغترون.

وقوله: (يُوشِكُ) هو بضم الياء وكسر الشين، معناه: يَقْرُب، ويستعمل أيضاً ماضياً، يقال: أوشكت كذا، أي: قَرُب، ولا يُقبل قول من أنكره من أهل اللغة، فقال: لم يستعمل ماضياً فإن هذا ماضي يعارضه إنبات غيره والسمع، وهما مقدمان على نفيه.

وأما قول ابن عباس رضي الله عنه: (فَمَنْ رَكِبَ النَّاسَ لَصُغْبٍ وَالذَّلُولِ)، وفي الرواية الأخرى: (ركبتم كل صعب وذلول، فهيهات)، فهو مثل حسن، وأصل لَصُغْبٍ والذَّلُولُ في الإبل، فالصعب الغسير المرغوب عنه، والذلول السهل الطيب، المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك اندس كل مسلك مما<sup>(٥)</sup> يُحْمَدُ وَيُذْمَرُ.

(١) في (نخ)، لله.

(٢) لعلب اسمه أحمد بن يحيى، أبو العباس، أحد الكوفيين في سحر ولغة. ولندسة مشين، وله اختلاف في مشينين ومعني لقرآن والاصحاح وغيرها، مات سنة إحدى وتسعين ومئتين. «لغة الوفا» (١/٣٩٦).

(٣) في (ح) دجج.

(٤) معجم اللغة ص ٣٤٧.

(٥) في (ح) ميب.

وقوله - (هيهات) أي تعدت استقامتكم، أو بُعد أن نبقى بحديثكم، و(هيهات) موضوعة لاستبعاد الشيء وليأس منه، قال الإمام أبو الحسن لوحدني<sup>(١)</sup> (هيهات) سم سمي به لفعل وهو (بُعد) في الخبر لا في الأمر، قال: ومعنى (هيهات): بُعد، وليس له اشتقاق لأنه<sup>(٢)</sup> بمنزلة لأصوات، قال: وفيه زيادة معنى ليست في (بُعد)، وهو أن المتكلم يُجبر عن اعتقاده استبعاد ذلك الذي يُحجر عن بعده، فكانه بمنزلة قوله: بُعد جدًا، وما أبعد، لا على أن يُعلم لمحطت مكان ذلك الشيء في التبعد، ومع (هيهات) زيادة على (بُعد)، وإن كنا نفسره به، ويقال: هيهات ما قلت، وهيهات بما قلت، وهيهات لك، وهيهات أنت.

قال الواحدي: وفي معنى (هيهات) ثلاثة أقوال: أحدها: أنه بمنزلة (بُعد)، كما ذكرناه أولاً، وهو قول أبي عبيد المرسي<sup>(٣)</sup> وغيره من حلق النحويين.

والثاني: بمنزلة (بعيد)، وهو قول الخليل<sup>(٤)</sup>.

والثالث: بمنزلة (لبُعد)، وهو قول الزجاج<sup>(٥)</sup> وابن الأنباري<sup>(٦)</sup>.

فالأول نجعله بمنزلة الفعل، والثاني بمنزلة الصفة، والثالث بمنزلة المصدر.

وفي (هيهات) ثلاث عشرة لغة ذكرهن لوحدني<sup>(٧)</sup> (هيهات) بفتح الهاء وكسرها وضمها، مع التنوين فيهن وبحدفها، فهذه ست لغات، و(اياهات) بألف بدل الهاء الأولى، وفيها ست الست أيضاً،

(١) أبو الحسن لوحدني هو محمد بن عبيد بن زياد البصري - كتب واحد عصره في التفسير، صنف التفسير ثلاثة أسبوعاً ولا تومئده ولا توجيرا وغيره مات سنة ثمان ومائتين وأربع مئة. انطبقت لمفسرين للسيوطي ص ٧٨

(٢) هي (خ): ولأنه

(٣) أبو علي المرسي سمى أبو الحسن بن أحمد بن عبد بن محمد، روى عنه في عدم العربية، له ٥ مجلدات ولا تذكره ولا تذكروا، وفيه على كتاب سبويه وغيره توفي بعدد سنة سبع ومائتين وثلاث مئة. البقية الموهبة: (٤٩٦/١).

(٤) في المعاني لقراء: (٢٣٥/٢) ونحوه: اسمه يحيى بن زائدة أبو زكريا، إمام العموية، له المعاني لقراء وغيره مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين عن سبع وستين سنة. البقية الموهبة: (٣٣٣/٢).

(٥) في المعاني لقراء وعموية: (١٢/٤ - ١٣). والراجح سمى أبو يحيى بن لسري بن سهل، أبو إسحاق، له المعاني لقراء والشرح أديت سبويه وغيره. جند سنة إحدى عشرة وثلاث مئة. البقية الموهبة: (١١١/١).

(٦) بن لادوي هو محمد بن شمس بن محمد، أبو بكر سحوي سعودي، له العرب لعبد ولا تذكروا وغيره ولد سنة إحدى ومائتين ومائتين ومائة سنة ثمان - وفي سبع وخمسين وثلاث مئة يهتدد. البقية الموهبة: (٢١٢/١).

والثلاثة عشرة - (أيها) بحذف لاء من غير تنوين. وزاد غير أبو حمزة (أيها) بهمزتين بدل الهمزة، والأفصح المستعمل من هذه اللغات ستمدلاً فاشياً: (هيها) بفتح الهاء بلا تنوين. قال الأزهري: وتفق أهل لغة على أن لاء (هيها) ليست أصلية، واختلفوا في الوقف عليها، فقل أبو عمرو والكسائي يوقفان بالهاء<sup>(١)</sup>، وقد ألفوا: بالهاء<sup>(٢)</sup>، وقد بسطت الكلام في (هيها) وتحقيق ما قيل فيها في «تهذيب الأسماء والمعاني»<sup>(٣)</sup>، وأشارت هـ إلى مقاصدها، والله أعلم. وأم قوله: (فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه)، فبفتح السال، أي: لا يستمع ولا يصغي، ومنه سُميت لأذن. وقوله: (إِنَّا كُنَّا مَرَّةً) أي: وقتاً، ويعني به قس ظهور الكذب.

وأم قول ابن أبي مليكة: (كتبْتُ إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويُخفي عني)، فقال: ولد ناصح، أنا اختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه. قال. فلما بقضاء عليّ ﷺ، فجعل يكتب منه أشياء، ويُمِرُّ بالشيء، يقول: والله ما قضى بهذا عليّ إلا أن يكون ضلّ، فهذا مما اختلف العلماء في ضبطه. فقال القاضي عياض رحمه الله: ضبطه هذين الحرفين، وهم: (وُخفي عني)، (وأخفي عنه)<sup>(٤)</sup> بالحاء المهملة فيهما عن جميع شيوخنا، إلا عن أبي محمد الحُشَني<sup>(٥)</sup> فبني قرأتهم عليه بالحاء المعجمة، قال: وكان أبو بكر<sup>(٦)</sup> يحكي لنا عن شيوخه لقاضي أبي الوليد الكِنَاني<sup>(٧)</sup> أن صوبه

(١) النظر في تهذيب اللغة، (٦/ ٢٥٦) وأبو عمرو هو ابن لعلاء كتب رقع فيه، وقد خُتِفَ في سنة إحدى وأربعين قولاً. أصحها رِثاء وهو مدني سحوي أحد لقرء سبعة، كان يمام أهل البصرة في قرءات وخمسة وخمسة وأربعين سنة أربع - وأقبل: تسع - وخمسين ومئة، النظر في البقية لأبو داود: (٢/ ٢٣١)

و الكسائي هو حمي بن حمزة بن عبد الله، أبو حمس. يمام لكوفي في سحر ولفظة، وأحد لقرء سبعة المشهورين. وسمي كسائي لأنه أكرم في كساءه. سبعة مدني لقرءا وعمره مائة سنة ثنتين وثلاثين ومئة وأربعة وأربعين سنة (٢/ ١٦٢).

(٢) مدني لقرآن: (٢/ ٢٣٥)

(٣) نظر في ٨٠٧ وما بعده.

(٤) في (خ) و(س) والكامل المعجم: (١/ ١٧١) ويخفي عني، وأخفي عنه بالحاء المعجمة

(٥) أبو محمد الحشني هو عبد الله بن محمد بن عبد الله، المعروف بـ «أبي جعفر» شيخ فقهاء وقتنا بشرق لأندلس، وأختصهم بمذهب توفي سنة ست وعشرين وخمسة مئة، ومولده سنة سبع وأربعين وأربع مئة. لا نسبة في شيوخ القاضي عياض، ص ١٥٣.

(٦) أبو بكر هو سليمان بن عيسى بن أحمد بن عاصم لأصماني عقبة لروية، أحد معتنقي لمذهب مالك، متبعي مروية توفي بطرطية سنة عشرين وخمسة مئة، ومولده سنة سبع وثلاثين «نسبة في شيوخ القاضي عياض» ص ٢٥٥

(٧) أبو حنيفة هو هشام بن أحمد كسائي، معروف بدوققي، فقيه مدني سنة وثمان مئة. توفي سنة تسع وثلاثين وأربع مئة، البقية لمالك في تاريخ رجال أهل الأندلس: ص ٤٨٥

بالمعجمة، قال القاضي عياض رحمه الله: ويظهر لي أن رواية الجماعة هي لَصَوْبٌ، وأن معنى (أخفي) أَلْقَص، من إخفاء الشَّوْب، وهو جُرْهُ، أي: أمست عني من حديث ولا تُكثِر عني، أو يكون الإخفاء الإلحاح والاستقصاء، ويكون (عني) بمعنى (عني)، أي استقص ما تُحدثني<sup>(١)</sup>. هذا كلام القاضي عياض رحمه الله.

وذكر صاحب «مطالع الأنوار» قول لقاضي ثم قال: وفي هذا نظر، قال: وعندني أنه بمعنى لمبالغة في لَبْرِهِ والنَّصِيحَةِ لَهُ، من قوله تعالى: ﴿كَانَ مِنْ حَقِّهَا﴾ أمرم ١٤٧، أي: أبلغ له وأستقصي في النصيحة له والأخيار، فيما أُلقي إليه من صحيح الآثار<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ الإسماعيلي أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله. هذا بالحاء المعجمة، أي: يكتنه عني أشياء ولا يكتبها، إذا كان عليه فيها، فقال، من الشَّيْعِ المختصه وأمر الفتن، فإنه إذا كتب ظهرت، وإذا حُوفِ فيها وحصر فيها قال وقيل، مع أنها ليست مما يدرم سأنه لامن أبي مُبَكَّة، وإن يره فهو ممكن بالمشفة دون المكتة، قال: وقوله: (ولد ناصح) مشعر بما ذكرته، وقوله: (أن اختر له وأخفي عنه) إخبار منه بجدته إلى ذلك. ثم حكى شيخ الرواية لتي ذكره القاضي عياض ورَّجَّعها، وقال: هذا تكلف ليست به رواية متصلة تضطر إلى قبوه<sup>(٣)</sup>. هذا كلام الشيخ أبي عمرو، وهذا الذي اختاره من لُحْدِ المعجمة هو الصَّحِيح، وهو الموحود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد، والله أعلم.

وأم قوله: (والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل)، معناه: ما يقضي بهذا إلا ضل<sup>(٤)</sup>، ولا يقضي به عني إلا أن يعرف أنه ضل، وقد علم أنه لم يضل، فيعلم أنه لم يقض به.

وقوله في الرواية الأخرى. (فمكاه إلا قَدَر، وأشار سفهاً بن عيمنة بذراعه) (فَدَر) منصوبٌ غير منوَّن، ومعناه: مكاه إلا قَدَر ذراع. ولظاهر أن هذا الكتاب كان درجاً<sup>(٥)</sup> مستطيلاً، والله أعلم.

وأم قوله: (فانلهم الله، أي علم أسدوا)، فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض وسبعة في عم

(١) إكمال المعجم: (١/٢٢١)

(٢) اصطلاح الأموار: (٢/٣٤٠ - ٣٤١).

(٣) مصبنة صحيح مسلم: ١٢١ - ١٢٢.

(٤) في (ن): ضلال.

(٥) التَّارِج - يفتح للثاء - ويسكون الواو - وتفتح في لوزق الذي يكتب فيه.

عليّ عليه السلام وحديثه، وتقولوه عنه من لاصيل، وأضافوه إليه من الروايات والآويل المستعنة  
ولمختلفة وخصوصه بالحق، فدم يتميز به هو صحيح عنه مما احتلقوه.

وأما قوله: (فَاتْلَهُمْ)، فقال القاضي عياض: معناه: لعنهم، وقيل: باعدهم، وقيل: قتلهم، قل:  
وهؤلاء ستوجبوا عنده ذلك لشدة ما أتوه كما فعله كثير منهم، ولا فلعنة المسم غير جائزة.

وأما قول المغيرة: (لم يكن يصدق على عليّ عليه السلام إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود)، فهكذا هو  
في الأصول: (إلا من أصحاب)، فيجوز في (من) وجهان. أحدهما: أنها بيان الجنس. ولثاني: أنها  
زائدة. وقوله: (يصدق) ضمه على وجهين: أحدهما: بفتح الياء وسكان الصاد وضمة الدال. ولثاني:  
بضم الياء وفتح الصاد والدال مشددة. و(لمغيرة) هذا هو بن مقسم الضبي، أبو هشام<sup>(١)</sup>، وقد تقدم  
أن لمغيرة بضم الميم وكسرها<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

أما أحكام الباب، فحاصله أنه لا يقبل رواية المجهول، وأنه يجب الاحتياط في أخذ الحديث، فلا  
يقبل إلا من أهله، وأنه لا ينبغي أن يروى عن الضعفاء، والله أعلم



(١) هي (ع): هاشم، وهو ضعفاً.

(٢) انظر ج ١١٦ من هذا الجزء.



٥ - [باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات،

وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب،

وأنه ليس من الغيبة المحرمة،

بل من الذنب عن الشريعة المحرمة]

[٢٦٦] حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَا قُضَيْلٌ، عَنْ هِشَامٍ. قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ  
قَالَ: إِنَّ هَذَا لِعِلْمٍ دِينَ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ.

[٢٧٧] حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ لُصْبَاحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّاءَ، عَنْ عَصِمِ الْأَخْوَلِ،  
عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَكَتَبَ وَقَعَتِ الْفِتْنَةَ قَالُوا: سَمِعُوا لَنَا  
رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.

باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات،

وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب،

وأنه ليس من الغيبة المحرمة،

بل من الذنب عن الشريعة المحرمة

قال مسلم رحمه الله: (حدثنا حسن بن الربيع قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب وهشام، عن  
محمد، وحدثنا قُضَيْلٌ عن هشام. وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عن هشام، عن ابن سيرين).

أم (هشام) أولاً، فمجهول معطوف على أيوب، وهو هشام بن عَمَّانَ الْقُرْدُوسِيُّ، بضم القاف  
(ومحمد) هو ابن سيرين. والقائل (وحدثنا قُضَيْلٌ) (وحدثنا مُحَمَّدٌ) هو حسن بن الربيع. وأم  
(قُضَيْلٌ)، فهو ابن عَصَمٍ، أبو عليٍّ الرَّاهِدِيُّ لَسِيدٌ لِحَبِيبٍ، رحمه الله.

وأم قوله: (ويُنظَرُ إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم)، فهذه مسألة قدمتها في أول الحصة، وبها  
المذهب فيها<sup>(١)</sup>.

[٢٨] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ سُيَمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: لَقِيتُ طَاوَساً فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي فَلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) هو<sup>(١)</sup> ابن وهبة، الإمام المشهور، حافظ أهل زمانه. وأم (الأوزاعي) فهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحيى، نضم لمثناة من تحت وكسر الميم، الشاميّ لدمشق، مات أهل الشام في زمانه بلا مدافعة ولا مخالفة، كان يسكن دمشق خارج باب لفرديس، ثم تحول إلى بيروت فسكنها مربطاً إلى أن مات بها، وقد انعقد الإجماع على بسمته وجلالته وعلو مرتبته وكما في فضيلته، وأقوي لسلف كثيرة مشهورة في ورعه وزهده وعبادته وقبامه بالحق وكثرة حديثه وفقهه وفصاحته وأتبعه الشئ، وإجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار له، وعتراتهم بمزيتهم ورويت من ظهر وجه أنه أثنى في سبعين ألف مسألة، وروى عن كبار التابعين، وروى عنه قدة والزهرى ويحيى بن أبي كثير وهم من التابعين، وليس هو من التابعين، وهذا من رواية الأكارب عن الأصاغر.

وختفوا في الأوزاع التي نسب إليها، فقل: بطن من جُمَيْر. وقيل: قرية كانت عند باب القراديس من دمشق. وفي: من أوزع القبال، أي: من فرقههم ويقاب مجتمعاً من قائل شئ. وقال أبو زرعة الدمشقي<sup>(٢)</sup>: كان اسم الأوزعي عبد العزيز، فسَمِيَ نفسه عبد الرحمن، وكان ينزل لأوزع فغلب ذلك عليه. وقال محمد بن سعد: الأوزع بطن من همدان، والأوزعي من أنفسهم، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (لَقِيتُ طَاوَساً فَقُلْتُ حَدِّثْنِي فَلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، فقال: إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ).

قوله: (كَيْتٌ وَكَيْتٌ) هما بفتح التاء وكسر هاء، لعتان بقصص لحوهري في «صحيحه» عن أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>. وقوله: (إِنْ كَانَ مَلِيًّا) يعني ثقةً ضابطاً متيقناً يؤثق بدينه ومعرفته، ويُعتمد عليه كما يُعتمد على معاملة النبيّ بالمال ثقةً بزمته.

(١) في (خ): وهو.

(٢) أبو زرعة هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن دمشق، محدث شام له تاريخ مفيد في مجلدات سنة إحدى وأربعين ومئتين. سير أعلام النبلاء، ٤/ ١٣١ (١٣).

(٣) طبقات لكبرى (٤٨٨/٧).

(٤) «صحيح» (كيت) وأبو عيسى هو مفضل بن عيسى بن علي بن بصير، وهو أول من صنف غريب صحيحه. لفتح في غريب نقران وغيره. وله ستة شئ عشرة ومئة، ومئة ستة وتسعين ومئتين. في نسخة (٢) (٢٩٤).

- [٢٩] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا مَرْوَدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيِّ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: قُلْتُ لِبُطَاوُسٍ: إِنَّ فُلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مِثْلًا فَخُذْ عَنْهُ.
- [٣٠] حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَذْرَكْتُ بِالْمَسْبِيَةِ مِثْلَهُمْ مَأْمُونًا، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ بَيْنَ أَهْلِهِ.

وأما قول مسلم: (وحدَّثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي)، فهذا الدارمي هو صاحب «المسند» المعروف، كنيته أبو محمد، السمرقندي، مسنوب إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مائة بن تميم، وكان أبو محمد لدارمي هذا أحد حُفَظ المسندين في زمانه، قرأ سنن كان يناديه في العصبية والحفظ، قال رجاء بن مزروعى<sup>(١)</sup>: ما أعلم أحدا أعلم بحديث رسول الله ﷺ من دارمي. وقد أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حامد بن الشرقي<sup>(٣)</sup>: إنه أخرجت خروسان من أئمة الحديث خمسة رجال: محمد بن يحيى<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن مسلمة، وعبد الله بن محمد الرحمن، والشمس بن الحجاج، وبرهيم بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>. وقال محمد بن عبد الله: غلبت الدارمي بالحفظ والورع. وقد لدارمي سنة إحدى وثلاثين ومائة، ومات سنة خمس وخمسين ومئتين، رحمه الله.

قال مسلم رحمه الله: (حدَّثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا الأصمعي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه).

أما (الجهضمي) فبفتح جيم وسكان لهاء وفتح الضاد المعجمة، قال الإمام الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني في كتابه «الأسناد»: هذه النسبة إلى الجهضمية، وهي مَحَنَة

- (١) رجاء بن مزروعى هو بن رافع، كنيته أبو محمد، السمرقندي، مات رحمه الله سنة تسع وأربعين ومئتين.
- (٢) في «الشرح والتعدين» (٩٩/٥): قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سأل أبي عنه، فقال: ثقة صدوق.
- (٣) أبو حامد بن الشرقي اسمه أحمد بن محمد بن الحسن البغدادي، صاحب «المصحيح» وتلميذ مسلم، كان يسكن بسجستان الشرقي بقرية بوزر (نسب إليه).
- (٤) محمد بن يحيى هو أبو عبد الله دهلي مولاهم، البغدادي، بالحفظ والورع، شجع للإسلام، وعلم أهل الشرق، وروى أهل الحديث بخروسان. مات في سنة ثمان وخمسين ومئتين. انظر سير أعلام النبلاء (٤/٢٢٣/١٢).
- (٥) برهيم بن أبي عاصم كنيته أبو إسحاق البغدادي، الحافظ لموجود شيخ ببغداد، وروى عنه في زمانه، توفي سنة خمس وتسعين ومئتين. انظر سير أعلام النبلاء (٤/٤٧/١٣).

بالبصرة، قال. وكان نصر بن عبيد هذا قاضي البصرة، وكان من العلماء المتقنين، وكان المستعين بالله بحث إليه ليُشحيصه للقضاء، فدعاه أمير البصرة لذلك، فقال: أرجع فأستخير الله تعالى. فرجع إلى بيته نصف النهار، فصلى ركعتين وقال: اللهم إن كن لي عندك خيرٌ فقبضني إليك. غنام، فأنبهوه فإذا هو ميت، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر سنة خمسين ومئتين<sup>(١)</sup>

وأما<sup>(٢)</sup> (الأصمعي) فهو الإمام المشهور، من كبار أئمة اللغة ولُمُكثَرين والمعتمدين منهم، واسمه عبد الملك بن قُريب - بقاف مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة - بن عبد الملك بن أضمع البصري، أبو سعيد، نُسب إلى جده، وكان الأصمعي من ثقات الرواة ومتقنيهم، وكان جامعاً للغة والغريب والنحو والأخبار والمُلح والنوادر. قال الشافعي رحمه الله: ما رأيت بذلك العسکر أصدق لهجة من الأصمعي. وقال الشافعي أيضاً: ما عُبِّرَ أحدٌ عن<sup>(٣)</sup> لعرب بأحسن من عبارة الأصمعي. وروينا عن الأصمعي قال: أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة.

وأما (أبو الزناد) بكسر الزاي، فاسمه<sup>(٤)</sup> عبد الله بن ذُكْوَان، كنيته أبو عبد الرحمن، وأما أبو الزناد فنُقِبَ له أن يكرمه واشتهر به، وهو قرشي مولاهم مدني. وكان الثوري يُسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. قال البخاري: أصبح أسنيد أبي هريرة: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وقال مصعب<sup>(٥)</sup>: كان أبو الزناد فقيهاً أهل المدينة.

وأما (ابن أبي الزناد)، فهو عبد الرحمن، ولأبي الزناد ثلاثة بنين يروون عنه: عبد الرحمن، وقاسم، وأبو القاسم.

وأما (مسعر) فبكر الميم، وهو بن كدام الهلالي العدمي الكوفي، أبو سلمة، المتفق على جلالته وحفظه وإتقانه.

(١) لأصحاب (٣/٤٣٥ وما بعده).

(٢) في (ج) غام

(٣) في (هـ) و(هـ) عن

(٤) في (ج) واسمه

(٥) مصعب هو بن عبد الله بن مصعب، أبو عبد الله قرشي الأمسي تميمي، من بني سعد، له النسب قرشي، توفي رحمه الله سنة ست وثلاثين ومئتين. ينظر المير أعلام النبلاء: (١/٣٠١).

[٣١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح) - وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ.

[٣٢] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادَ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لَا مَسَدٌ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ.

وقوله: (لا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ) معناه: لا يُقْبَلُ إِلَّا مِنَ الثَّقَاتِ.

وأما قول مسمر: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادَ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ)، ففيه لطيفة من لطائف الإسناد لغربية، وهو أنه إسناد خراساني كله، من شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر إلى آخره، فزني قدمت أن الإسناد من شيخنا أبي مسمر خراسانيون نيسابوريون<sup>(١)</sup>، وهؤلاء الثلاثة المذكورون<sup>(٢)</sup> - أعني محمداً وعبدان وابن المبارك - خراسانيون مروزيون، وهذا قل أن يتفق مثله في هذه الأزمان.

فأب (قَهْزَادُ) فنصف مضمومة ثم هاء ساكنة ثم زاي ثم ألف ثم دال معجمة، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبطه، وحكى صاحب «مطالع الأنوار» عن بعضهم أنه قلبه بضم الهاء وتشديد الزاي<sup>(٣)</sup>، وهو أعجمي فلا ينصرف. قد ابن مكيولا: مات محمد بن عبد الله بن قَهْزَادَ هذا يوم الأربعاء لعشر خمسون من شهر<sup>(٤)</sup>، سنة اثنين وستين ومئتين<sup>(٥)</sup>. فتمحصل من هذا أن مسلماً مات قبل شيخه هذا بحمسة أشهر ونصف، لما قدمه أول هذا الكتاب من تاريخ وفاة مسمر<sup>(٦)</sup>.

وأما (عبدان) فلفتح لعين، وهو لقب له، واسمه عبد الله بن عثمان بن جينة اعتكفي مولا لهم،

(١) نظره من ٢٥ من هذا الجزء.

(٢) في (نخ): اسنادكوريون.

(٣) المصنف لا يورد: (٢٣/٥).

(٤) لا إكمال. في دفع لا يرتد عن مؤلف والمختلف في الأسناد ولكن (١٠١/٧).

(٥) نظره من ٣١ من هذا الجزء.

وقال محمد بن عبد الله: حدثني العباس بن أبي رزمة قال: سمعتُ عبد الله يقول: بينت وبين القوم القوائم. يعني الإسناد.

أبو عبد الرحمن، المروزي، قال البحري في «تاريخه»: توفي عمه سنة إحدى - أو اثنتين - وعشرين ومئتين<sup>(١)</sup>.

وأما (بن مبارك) فهو السيد الجليل، جامع أنواع المحاسن، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنطلي مولاهم، سمع جماعات من تابعين، وروى عنه جماعات من كبار العلماء وشيوخه وأئمة عصره، كسفيان الثوري وفهيد بن عيسى وآخري، وقد أجمع لعلماء على جلالته وإمامته وكبر محله وعلو مرتبته، روى عن الحسن بن عيسى<sup>(٢)</sup> قال: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى ومخلد بن حسين ومحمد بن نضر فقالوا: تعدلوا حتى نعد خصال ابن المبارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم، والفقه، والأدب، والنحو، واللغة، والزهد، والشعر، والفصاحة، والورع، والإنصاف، وقية الملبس، والعبادة، والشدة في رأيه، وقدة الكلام فيما لا يعنيه، وقدة الخلاف على أصحابه. وقال العباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديث، والفقه، والعربية، وأيام الناس، وأشجاعة، والتجدة، والسخاء، وسجدة عند الفراق. وقال محمد بن سعد: صنف ابن المبارك كتباً كثيرة في أبواب العلم وعلومه، وأحواله معروفة مشهورة<sup>(٣)</sup>.

وأما (مرو) فغير مصروفة، وهي مدينة عظيمة بخراسان، وأما هات مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وقزوين، والله أعلم.

قوله: (عن العباس بن أبي رزمة: سمعت عبد الله يقول: بينت وبين القوم القوائم. يعني الإسناد).

أما (رزمة) هراء مكسورة ثم ري ساكنة ثم ميده ثم هاء. وأما (عبد الله) فهو ابن المبارك ومعنى هذا الكلام: إن جاء بسند صحيح قُبل حديثه، وإلا تركناه. فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم.

(١) تاريخ الكبير: (١٤٧/٥) وفيه سنة إحدى وعشرين ومئتين.

(٢) الحسن بن عيسى هو من مشايخ الإمام المحدث، أبو عبيد الله المروزي. مات سنة تسع وثلثين ومئتين. وقيل سنة أربعين بطريق آخر. سبأ: (٢٧/١٢).

(٣) المطبوعات الكبرى: (٣٧٢/٧).



وَقَالَ مُحَمَّدٌ - سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَيْسَى الطَّائِفِيَّ قَالَ: قُلْتُ لَعَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ «إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ، أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبِيكَ مَعَ صَلَاتِكَ، وَتَصُومَ لَهَا مَعَ صَوْمِكَ»؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ. فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزٌ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَغْثَاقُ الْمُطَيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ.

ثم إنه وقع في بعض الأصوب: عباس بن رزمة، وفي بعضها: العباس بن أبي رزمة، وكلاهما مشكوك، ولم يذكر البخاري في «تاريخه» وجماعة من أصحاب كتب أسماء الرجال لعباس بن رزمة، ولا العباس بن أبي رزمة، وإنما ذكروا عبد العزيز بن أبي رزمة أبا محمد المروزي، سمع عبد الله بن المبارك، ومات في المحرم سنة ست ومئتين، واسم أبي رزمة غروان، والله أعلم.

قوله: «أما إسحاق الطائفي» هو بفتح للام (قلت لأبي المبارك الحديث الذي جاء. «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبيك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك»؟ قال ابن المبارك: عمن هذا؟ قلت: من حديث شهاب بن خراش، قال ثقة، عمن؟ قلت: عن الحججاج بن دينار، قال: ثقة، عمن؟ قال قلت: قال رسول الله ﷺ، قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحججاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاويز تنقطع فيها أغثاق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف).

ومعنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بسند صحيح. وقوله: (مفاويز) جمع مفازة، وهي الأرض القفر بعيدة عن المدينة وعن الماء، التي يخاف الهلاك فيها، قيل: سُميت مفازة للتفوق سلامة سالكها، كما سُموا اللديع سليماً، وقيل: لأن من قطعها مر وسجا، وقيل: لأنها تُهدت صاحبها، يقال: قُوز الرجل: إذا هلك. ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا «استعاره حسنة» وذلك لأن الحججاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ ثلث، والتبعي والصحابي، ولهذا قال: بينهما مفاويز أي: تقاطع كثير.

وأما قوله: (ليس في الصدقة اختلاف)، فمعناه: أن هذا الحديث لا يحتج.



وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَرَّكِ يَقُولُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: دَعُوا حَدِيثَ عُمَرَو بْنِ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ لِسَلَفٍ.

والديه فليصدق عنهما، فإنَّ صدقة تصل إلى الميت ويستيعب بها بلا خلاف بين المسلمين، وهذا هو لصواب. وأمّا ما حكاه أقضى القضاة أبو الحسن الموددي لمصري الفقيه<sup>(١)</sup> الشافعي في كتابه «الحوي» عن بعض أصحاب الكلام من أن الميت لا يلحقه بعد موته ثواب<sup>(٢)</sup>، فهو مذهب باطل قطعاً، وخلفاً بين مخالف للصواب لكتاب السنة وإجماع الأمة، فلا يلتفت إليه ولا تعريض عليه.

وأمّ الصلاة والصوم، فمذهب الشافعي وجمهير العلماء أنه لا يصل ثوابهما إلى الميت إلا إذا كان الصوم واجباً على الميت فقصاه عنه وبه، أو من أذن له الولي، فإنَّ فيه قولين لشافعي أشهرهما عنه أنه لا يصح، وأصحهما عند محقق متأخري أصحابه أنه يصح، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

وأمّ قراءة القرآن، فالمشهور من مذهب لشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت، وقد بعض أصحابه: يصل ثوابها إلى الميت.

ومذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات، من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك، وفي «صحيح بخاري» في باب من مات وعليه نذر: أنَّ بن عمر أمر من مات أمه وعليه صلاة أن يصلي عنها<sup>(٤)</sup> وحكى صاحب «بحوي» عن عطاء بن أبي رباح وسعد بن رهاوية أنهما قد لا يجوز الصلاة عن الميت<sup>(٥)</sup>. ومال<sup>(٦)</sup> الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله ابن أبي عمير من أصحابه متأخري في كتابه «الانتصار»<sup>(٧)</sup> إلى اختيار هذا، وقد الإمام أبو محمد

(١) في (ج) ونبصري وبقية وأبو الحسن الموددي سمع علي بن محمد بن حبيب مات سنة خمسين وأربع مئة وقد بلغ سنّاً وثمانين سنة. «الطبقات الشافعية الكبرى»: (٢٦٧/٥)

(٢) «الحوي الكبير»: (٢٩٨/٨)

(٣) «نظر»: (١٦٩/٤ - ١٧٠).

(٤) بخاري معاً قبل الحديث: ٦٦٩٨.

(٥) «الحوي الكبير»: (٣١٣/١٥)

(٦) في (بخ) و(هر): وقد، وهو تصحيح.

(٧) سمع هذا الكتاب كاملاً كما في كشف عقرب (١، ١٧٤)، الانتصار لمذهب لشافعي توفي مؤلفه سنة خمس

وثمانين وخمسة مئة

[٣٣] وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرُ بْنُ النَّظَرِ بْنِ أَبِي النَّظَرِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بَهْيَةِ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَبِخْنَى بْنِ سَعِيدٍ ،

ابن عوي<sup>(١)</sup> من أصحاب في كتابه «التهديب»<sup>(٢)</sup> : لَا يَحْدُثُ أَنْ يُصْعَمَ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مُدٌّ مِنْ طَعْمٍ .

وكل هذه المذاهب ضعيفة ، وديلتهم القياس على الدعاء والصدقة والحج ، فمنها تصل لإجماع ، ودين الشافعي وموافقه قول الله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [الجمعة ٢٣١] . وقول النبي ﷺ : «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»<sup>(٣)</sup> واختلف أصحاب الشافعي في ركعتي الطواف في حج لأجير ، هل تعتمد عن الأجير أم عن مستأجر؟ والله أعلم .

وأما (خوش) المذكور ، فكسر الخاء المعجمة ، وقد تقدم في الفصول أنه ليس في «الصحيحين» حراش بالمهملة إلا والد رباعي<sup>(٤)</sup>

وأما قول مسلم : (حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرُ بْنُ النَّظَرِ بْنِ أَبِي النَّظَرِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بَهْيَةٍ) ، فهكذا وقع في الأصول (أبو بكر بن النَّظَرِ بْنِ أَبِي النَّظَرِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَرِ) . و(أبو النَّظَرِ) هذا هو جد أبي بكر هذا ، وأكثر ما يُستعمل أبو بكر بن أبي النَّظَرِ ، وسمُّ أبي النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، ولقب أبي النَّظَرِ : قيسر . وأبو بكر هذا لا اسم له إلا كنيته ، هذا هو المشهور ، وقال عبد الله بن أحمد الدُّورَقِيُّ<sup>(٥)</sup> : سمى أحمد قال يحافظ أبو القاسم بن عساكن : قيل : اسمه محمد .

(١) أبو محمد لمعوي سمى نحسين بن مسعود ، بسبق بمجيب سنة ، من مصنفاته شرح سنة وأهمها بيعه توفي رحمه الله سنة ست عشرة وخمس مئة . طبقات شافعية الكبرى ١ (٧٥/٧)

(٢) التهديب في المروغ هو تأليف محرر هادي مجرد عن الأدلة على ، حصص يعوي من حديق شعبة قصاصي محسن . ورد فيه ويقص ، ثم حصص شيخ الإمام حسين بن محمد بن زوي يهوي شافعي ، وسمي «التهديب» لاكتشاف ضوئه (٥١٧/١)

(٣) أخرجه مسلم ٢٢٢٣ ، وأحمد : ٨٨٤٤ من حديث أبي هريرة رضيه

(٤) نظر ص ٨٦ من هذا الجزء .

(٥) غي (خ) بن : وهو خطأ

(٦) غي (خ) ابن : وهو خطأ .

(٧) توفي عبد الله بن أحمد بن زيد هيم بن كثير لمعوي سنة ست وسبعين ومئتين .

فَقَالَ يَحْيَى الْقَاسِمُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مِثْلِ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا يُوْجَدُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ وَلَا فَرْجٌ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ. فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ: وَغَمٌّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا أَنْتَ ابْنُ زَيْدٍ هَدَى: إِنْ أَمِي بَكْرٍ وَغَمَر. قَالَ: يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَفَبِحَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخَذَ عَنْ غَيْرِ نَفْسٍ. قَالَ: فَسَكَتَ فَمَا أَجَبَهُ.

وأما (أبو عقيل) فبفتح العين. و(بُهيّة) بصم لباء الموحدة وفتح الهاء وتشديد الباء، وهي امرأة تروي عن عائشة أم المؤمنين عليها السلام، قيل: إنها سُمّيت بُهيّة، ذكره أبو عبد الله لُقسندي في «تقييد المجهل»<sup>(١)</sup>، وروى عن بُهيّة مولاها أبو عقيل المذكور، وسمه يحيى بن المثنى بن الضير لمديني، وقيل: نكوي، وقد ضعفه يحيى بن معين<sup>(٢)</sup> وعني بن المديني<sup>(٣)</sup> وعمر بن علي<sup>(٤)</sup> وعثمان بن سعيد الدبري<sup>(٥)</sup> وابن عمر والنسائي<sup>(٦)</sup>، ذكره هذا أخيه البغددي في «تاريخ بغداد»<sup>(٧)</sup> بأسناده عن هؤلاء.

فوز، قيل: لماذا كان هذا حاله فكيف روى له مسلم؟ فجوابه من وجهين:

أحمدهما : أنه سمى بثبت جرحه عنده مفسراً ، ولا يقبل الجرح إلا بمفسر .

والثاني. أنه لم يذكره أصلاً ومقصوداً، بل ذكره استشهاده لما قبله.

وأما قوله في الرواية لأوسى لمقسم بن عبيد الله: (لأنك ابن إمامي هُدى أبي بكر وعمر عليهما السلام) ، وفي الرواية لثبية: (وأنت ابن إمامي الهُدى، يعني عُمَرَ وابنَ عُمَرَ) ، فلا محالة بينهما ، فإنَّ لقاسم

(1982, 9) (1)

(٧) تفرقت كثير من بحوث في أبي عفيش هذه، وفي سؤالات من تجميعه له من ٤٨٧، وفي التاريخيه - روية انشرونييه  
من ٧٣٧، قال: ليس به بأس، وفي التاريخيه - روية ابن حجر: (٦٧/١) قال: حديثه ليس بالقوي. وفي التاريخيه - روية  
سوريه: (٨٥/٤) ليس حديثه بشيء.

(٣) في (ج) (ص ١٠١)، المجلد ١، تصحيحه عن: بن سديد لأبي عثمان، في أصول ابن أبي شيبة، ص ٧٧-٧٨.

(١) جمهور بن علي هو ابن بصر بن كبر. عن خط معجود ابي عبد الله ابو جعفر بصري الكلابي - وقد سمعته في دمشق ومكة: قد سمعته في دمشق ومكة. سنة ثمان مائة وخمسة عشر (١١٠٥/٢٧٠)

(5) عثمان بن سعيد هو ابن حماد بن سعيد الحافظ السابق، أبو سعيد خازمي مستجيب نداء صاحب المسند الكبير<sup>١</sup> والترمذي<sup>٢</sup>، رحمه الله تعالى له ستة تلاميذ وعلمه نقل لغيره أعلامه<sup>٣</sup> (١٣٩، ٣١٩).

(٦) في ١٩ أغسطس ١٩٨٠، في الاجتماع المشترك للجنة الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط والمنتدى الاقتصادي المتوسطي،

(172 17) (V)

[٣٤] وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْجَبْيُوثِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بَيْتَةِ أَنْ أَبْنَاءُ<sup>(١)</sup> لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْظُمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ، وَأَنْتَ ابْنُ صَاحِبِ الْهُدَى بَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ - تُسْأَلُ عَنْ أَمْرِ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ فَقَالَ: أَعْظُمُ مِنْ ذَلِكَ - وَاللَّهِ - عِنْدَ اللَّهِ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ. قَالَ: وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَرَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ.

[٣٥] وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَشُعْبَةَ وَمَالِكًا وَبْنَ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ، فَيَأْتِيَنِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ؟ قَالُوا: أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ يَثْبُتُ.

[٣٦] وَحَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضَرَ يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لَشَهْرِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَةِ النَّابِ، فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ. قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَقُولُ: أَخَذَنَاهُ أَلْسِنَةُ النَّاسِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ.

هذا هو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فهو ابنهم، وأم القاسم هي أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر لصديق، فأبو بكر جده الأعلى لأمه، وعمر جده الأعلى لأبيه، وابن عمر جده الحقيقي لأبيه، رضي الله عنهم أجمعين.

وأم قول سُفْيَانَ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: (أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ)، فقد يُقَالُ فِيهِ: هذه رواية عن مجهولين، وجوابه ما تقدم أن هذا ذكره متبعة و مستهداداً، والمتبعة ولا تشهد بذكرهم فيهم من لا يُجْتَنَبُ بِهِ عَلَى نَفَرِهِ، لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى مَا قَبْلَهُمَا لَا عَلَيْهِمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا فِي الْفَصُولِ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لَشَهْرِ) وهو قائم على أُسْكُفَةِ النَّابِ، فقال: إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَّكَوهُ. قال مسلم يقول: أحلته ألسنة الناس، تكلّموا فيه).

(١) هو لأصل أبيه، والنصب لأبيه، لأن المسؤول هو لقاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، كما يدل عليه سبق هذا الحديث ونسب قبته، ولو كانت أخته لكان المعنى أن أبناء عبد الله بن عمر هم الذين سألوا أباهم، وليس هذا هو الجواب، والله أعلم.

(٢) انظر ص ٥٥ من هذا المجموع ووقع في (خ): الفعل.

(٣) في (ج) حديث شهر.

أم (ابن عون) فهو الإمام لعجليس المجمع على جلالته وورعه، عبد الله بن عون بن أرطاب، أبو عون، لبصري<sup>(١)</sup>، كان يُسمّى سيد القراء، أي، العلماء، وأحواله ومواقفه أكثر من أن تُحصّر.

وقوله: (أُسْكُفَةُ الْيَابِ) هي لَعْنَةُ لُسْفَى لني ثوطأ، وهي بضمّ لهزمة والكاف وتشديد لاء.

وقوله: (تَرْكُوهُ) هو بالثون والزّي المفتوحتين، معناه: طعنوا، فيه وتكلموا بجرّحه، فكانه يقول: طعنوه بالنّيّزك، بفتح الثون وسكون النشدة من تحت وفتح الزّي، وهو رُمح قصير، وهذا لذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة، وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والعرب الهروي في «غريبه»<sup>(٢)</sup>، وحكى القاضي عياض عن كثيرين من رواة مسلم أنهم رَوَوْه. (تركوه) بالطاء والراء، وضَعْفُه القصي، وقال: الصحيح بالثون والزّي، قل: وهو الأشبه بسبق الكلام<sup>(٣)</sup>.

وقال غير القاضي: رواية التاء تصحيف، وتفسيرُ مسلم يَرُدُّه، ويدلُّ عليه أيضاً أن شهرّ ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم، فمن وثقه: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين<sup>(٤)</sup>، وآخرون، وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه! ووثقه. وقال أحمد بن عبد الله بن حنبل: هو تابعي ثقة. وقال ابن أبي خيثمة<sup>(٥)</sup> عن يحيى بن معين: هو ثقة. ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا، وقال أبو زواعة: لا بأس به<sup>(٦)</sup>. وقال الترمذي: قال محمد - يعني البخاري - : شهرّ حسن الحديث، وقوى أمره. وقال: إنما تكلم فيه بن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر<sup>(٧)</sup>. وقال يعقوب بن شيبة<sup>(٨)</sup>: شهر ثقة. وقال

(١) لمي (خ): البصري.

(٢) «العربيين في القرآن والحديث» (ترك) ووقع في (ص) و(هـ) غريبه وهروي هو أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي، الرا على أبي سمعان الخطيب وأبي منصور الأزهرى، وتوفي في سنة إحدى وأربع مئة، أبعية نو ص ١١/٣٧١.

(٣) الإكمال للمعم: ١١/١٣٤.

(٤) التاريخ بن معين - رواية، لدوري: ٤/٢٦٦.

(٥) بن أبي خيثمة سمع أحمد، صاحب «تاريخ الكبير» مات سنة ثمان ومئتين، سير أعلام النبلاء: ١١/٤٩٢.

(٦) «الضبط» لأبي زواعة لزي: ٣/٨٨٢.

(٧) «إجماع غرمدي» بإثر الحديث ٢٨٩٣.

(٨) يعقوب بن شيبة هو بن ثعلث من شعور، الحافظ الكبير العلامة ثقة، أبو يوسف بن موسى لبصري، صاحب

«نمسة» لكبير، لعديم شعير، مات رحمة الله سنة ثمان ومئتين، سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٧٦.

[٣٧] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أَعْتَدْ

بِهِ.

صالح بن محمد<sup>(١)</sup>: شهر روى عنه الناس من أهل الكوفة وأهل بصرية وأهل الشام، ولم يُؤفَّ منه على كذِّب، وكان رجلاً يَسُتُ، أي: يتعبد، لا أنه روى أحاديث لم يشارك فيها أحد. فهذا كلام هؤلاء لأئمة في الثناء عليه.

وأما ما ذكر من جرحه أنه أخذ خريصة<sup>(٢)</sup> من بيت سمال، فقد حمى العلماء، مُحققون على محمد صحيح، وقول أبي حاتم بن حبان أنه سرق من رقبته في الحج عتية<sup>(٣)</sup>، غير مقبول عند المحققين، بل أنكروه، والله أعلم.

وهو (شهر بن حوشب) بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو الجعد، الأشعري الشامي لحمصي، وقيل: الدمشقي.

وقوله: (أخذته أسنة لنس) جمع لنس على لغة من جمع النسا مذكراً، وأما من جمعه مؤنثاً لجمعه النسر، بضم النون، قاله بن قتيبة<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

قول مسلم رحمه الله: (حدثني حجاج بن الشاعر: حدثنا شَيْبَةُ) هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي، أبو محمد المنددي، كان أبوه يوسف شاعراً صاحب أدب، وحجاج هذا يوفق لحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي أبا محمد، والي سجن المشهور بالظلم وسفك الدماء، موافقه في سبه واسمه أبيه وكنيته ونسبه، ويُخلفه في جده وعصره وعدلته وحسن طريقته.

وأما (شَيْبَةُ) بفتح الشين المعجمة وسين الموحدين، وهو شَيْبَةُ ابن سَوَّار، أبو عمرو القزاري مولاهم المندلي، قيل: اسمه موزان، وشَيْبَةُ لقب.

(١) صاحب من محمد بن عمرو بن حبيب، لإمام الحفاظ الكبير، أبو علي الأسدي سعددي، صاحب جزيرة، دون بحري مائة سنة خمس ومئتين بعدد، وتوفي سنة ثلاث مئتين ومئتين، وله تسع وأربعون سنة، انظر أسرار اعلام مشاهير (١٤ ٢٣)

(٢) خريصة، وهو من آدم بن أبيه يُشْرَح (شَيْبَةُ) على ما فيه

(٣) عتية (عقبة) من آدم، وقد يفتن فيه لكذاب

(٤) في أدب مكاتب ص ٢٨٨



[٣٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادَ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُبَابٍ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: إِنَّ عَبْدَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ نَعَرَفَ حَالَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، فَتَرَى أَنَّ أَقْوَلَ لِلنَّاسِ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ قَالَ سُفْيَانٌ: بَلَى. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذَكَرَ فِيهِ عَنَّا، أَتَيْتُ عَلَيْهِ فِي يَدِي، وَأَقُولُ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ أَبِي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُبَابٍ: أَتَيْتُ إِلَى شُعْبَةَ فَقَالَ: هَذَا عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ فَاحْذَرُوهُ.

[٣٩] وَحَدَّثَنِي الْقُضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: سَأَلْتُ مُعْلَى الرَّازِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبْدٌ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ قَالَ: كُنْتُ عَلَى بَابِهِ وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ.

[٤٠] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَثَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ تَرَ لَصَالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ بْنُ أَبِي عَثَابٍ: فَتَبَيَّنْتُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ مَنْ نَعَرَفَ حَالَهُ)، فَهُوَ بِالنَّوْءِ الْمَشْدُودِ فَوْقَ، خُصَابًا، يَعْنِي أَنْتَ عَارِفٌ بِصِفَتِهِ. وَأَمَّا (الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ)، فَالْقَاتِلُ.

وَأَمَّا (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَثَابٍ)، فَلِإِلْعَانِ الْمَهْمَةِ وَأَمَّا قَوْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: (لَمْ تَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ)، وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: (لَمْ تَرَ)، ضَبْطُهُ فِي الْأَوَّلِ سَالُونٌ، وَفِي الثَّانِي بَالَتَاءُ مَشْدُودَةٌ فَوْقَ، وَمَعْنَاهُ مَا قُلْتُ مَسْمُومٌ: بِهِ يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَلَا يَتَعَمَّدُونَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِكَوْنِهِمْ لَا يُعْمَلُونَ صَدَقَةً أَهْلَ الْحَدِيثِ، فَيَقَعُ الْخَطَأُ فِي رُؤْيَاهُمْ وَلَا يَعْرِفُونَهُ، وَيُرَوِّونَ الْكَذِبَ وَلَا يَعْمَلُونَ أَنَّهُ كَذِبٌ. وَقَدْ قَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ مُخَالَفٌ لَهُ، هُوَ، عَمْدٌ كَانُوا أَوْ سَهْوًا وَغِلَطًا<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: (فَتَبَيَّنْتُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ)، فَالْقَطَّانُ مَجْرُورٌ صِفَةً لِيَحْيَى، وَلَيْسَ مَصْرُوبٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمُحَمَّدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



قَالَ مُسَيِّمٌ يَقُولُ: يَحْرِي الْكَذِبُ عَنِ لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَمَمُّدُونَ الْكَذِبَ.

[٤١] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبَةُ بْنُ هُوَيْسٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَجَعَلَ يُعَلِّي عَلَيَّ: حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، فَأَخَذَهُ الْبُؤْلُ فَقَدِمَ، فَطَرْتُ فِي الْكُرْسِيِّ، فَوَدَّ فِيهَا. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَنَسٍ، وَأَبَانُ عَنْ فُلَانٍ، فَتَرَكْتُهُ وَقُضْتُ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْخُلَوَائِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ .

قوله: (فأخذه لبول فقدم، فطرث في الكرسي، فإذا فيها: حديث أبي أنس)

أما قوله: (أخذه البول)، فمعناه: ضغطه وأزعجه وحتاج إلى إخراجِه.

وأما (الكرسي) بالهاء في آخره، فمعروفة، قال أبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup> في كتابه «صناعة الكتاب»: لكراسة معناه لكث<sup>(٢)</sup> لمصوم بعضها إلى بعض، والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض، مشتق من قولهم: رَسَمَ مَكْرَسٌ إِذَا أَلَصَقَ لِرِيحِ الشَّرَابِ بِهِ، قال: وقد الخليل: لكراسة مأخوذة من أكرس<sup>(٣)</sup> الفهم، وهو أن تبول في لموضع شيء بعد شيء فتستند<sup>(٤)</sup> وقد أفضى لقصة الموردي: أصل الكرسي العيس، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها عدم مكتوب: كُرْسِيٌّ<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

وأما (أبان) فيه وجهان لأهل العربية الضرف وعدمه، فمن لم يصرفه جعله فعلاً ماصياً، والهمزة زائدة فيكون أفعال، ومن صرفة جعل لهمزة أصلاً فيكون فعلاً، وصرفه هو التضمين، وهو الذي احتاره إمام محمد بن جعفر في كتابه «جمع اللغة»<sup>(٦)</sup>، والإمام أبو محمد بن السَّيِّدِ لِبَقِيَّةِ يُونُسَ.

قال مسلم رحمه الله: (وسمعتُ الحسن بن عليٍّ الخُلَوَائِيَّ يَقُولُ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ

(١) أبو جعفر الحسن بن أحمد بن محمد بن إسحاق بن يوسف بن مزيدي، يروي عن أبي الحسن، شيخ أبي بصير، وصف كتاباً كثيرة، منها العرب للقرآن، والمصنف لمؤلفه، حدث سنة ثمان وثلاث مئة، يهر شيخه لوهامة، (١/ ٣٦٢)

(٢) في (ص): بكثته

(٣) في (ن): أكرس، والكرسي: البحر والبول إذا تجمد بعضه على بعض، وجمع أكرس

(٤) المعنى لكثافة لأبي جعفر النحاس ص ١٣٣

(٥) التفسير الموردي ١/ ٣٢٥

(٦) محمد بن جعفر يكنى بأبي عبد الله، تسمى بحوي نقير يروي المعروف بنظر، كان يُعَدُّ عبد عزم سحو وبعده له من تصانيف كتاب لا جامع في سبعة وهو أكثر كتاب حسنه في هذا النوع توفي سنة ثلثي عشرة وأربع مئة نظر إليه ترواة على أيديها، (٣/ ٨٤)

هشام أبي لمقدم، حديث عمر بن عبد العزيز قال هشام: حدثني رجل يقال له: يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب، قال: قلت لعقدان: إنهم يقولون: هشام سمعه من محمد بن كعب، فقال: إنما يفتلي من قبل كعب، فقال: إنما يفتلي من قبل هذا الحديث، كذا يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد.

[٤٢] حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاد قال: سمعت عبد الله بن عثمان بن جبلة يقول: قلت لعبد الله بن المبارك: من هذا الرجل الذي رويت عنه حديث عبد الله بن عمرو: «يوم الفطر يوم الجوائز»؟ قال: سليمان بن الحجاج، نظر ما وضعت في يدك منه.

هشام أبي المقدم، حديث عمر بن عبد العزيز. قال هشام: حدثني رجل يقال له: يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب، قلت لعقدان: إنهم يقولون. هشام سمعه من محمد بن كعب، فقال: إنما يفتلي من قبل هذا الحديث، كذا يقول. حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد.

أما قوله: (حديث عمر)، فيجوز في إعرابه النصب والرفع، فالرفع على تقدير، هو حديث عمر، والنصب على وجهين: أحدهما: البطل من قوله: حديث هشام، والثاني: على تقدير: أهي، وقوله: (قال هشام: حدثني رجل) إلى آخره، هو بيان للحديث الذي رآه في كتاب عقدان. وأما (هشام) هذا فهو ابن زياد الأموي مولاهم لبصري، ضعفه الأئمة.

ثم هت قادمة ثبته عليها، ثم نُحِيلُ عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى، وهي: أن عقداً رحمه الله قال: (إنما يفتلي هشام - يعني إنما ضعفوه - من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد) وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً، لأنه ليس فيه تصريح بكذب، لا حتماً أنه سمعه من محمد ثم نسبته للحديث به عن يحيى عنه، ثم ذكر سمعه من محمد فرواه عنه، ولكن انضم إلى هذا قرائن وأمور فتضمت عند العلماء بهذا الفن الحقائق فيه المبررين من أهله العارفين بدقائق أحوال رواته أنه لم يسمعه من محمد، فحكموا بذلك لما قامت الدلائل الظاهرة عليهم بذلك، وسيأتي بعد هذا أشياء كثيرة من أقوال الأئمة في إخراج نحو هذا، وكلها يقال فيها ما قلناه هذا، والله أعلم.

قال مسلم: (حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاد قال سمعت عبد الله بن عثمان بن جبلة يقول: قلت لعبد الله بن المبارك: من هذا الرجل الذي رويت عنه حديث عبد الله بن عمرو «يوم الفطر يوم الجوائز»؟ قال: سليمان بن الحجاج، انظر ما وضعت في يدك منه.

قَالَ ابْنُ قَهْزَادَ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ -: رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ عَطِيْفٍ صَاحِبَ الدَّمِ قَدَرِ الدَّرْهِمِ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرْتَضِي جَالِسًا مَعَهُ، كُرَّةَ حَدِيثِهِ.

قَالَ ابْنُ قَهْزَادَ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - ابْنُ الْمُبَارَكِ -: رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ عَطِيْفٍ صَاحِبَ الدَّمِ قَدَرِ الدَّرْهِمِ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرْتَضِي جَالِسًا مَعَهُ، كُرَّةَ حَدِيثِهِ.

أَمَّا (قَهْزَادُ) فَتَقَدَّمَ ضَمُّهُ (١)، وَأَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ) فَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ، وَتَقَدَّمَ بِبَيَانِهِ (٢)، وَ(جَلَلَةُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَلَمْ يُوَحَّدْ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: «يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ»، فَهُوَ مَرْسُومٌ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَفْوَاهِ النَّاسِ وَنَادَتْ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، اغْدُوا إِلَى رَبِّ رَحِيمٍ، يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَأَقْبِلُوا جَوَائِزَكُمْ. فَلِذَا صَلُّوا الْعِيدَ نَادَى مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ، فَقَدْ غُفِرَتْ ذُنُوبُكُمْ كُلُّهَا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْجَوَائِزِ»، وَهَذَا أَحَدُ حَدِيثِ رَوِيَاهُ فِي كِتَابِ «الْمُسْتَقْصَى فِي فَضْلِ الْمَسْجِدِ الْأَنْصِيِّ» تَصْنِيفِ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ بِنِ عَسَاكِرِ الدَّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْجَوَائِزُ جَمْعُ جَائِزَةٍ، وَهِيَ الْعَطَاءُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (انْظُرُوا، وَضَعْتُ فِي يَدِكُ)، فَضَبْطُهُ بِفَتْحِ لَدَاءِ، مِنْ وَضَعْتُ، وَلَا يَمْتَنِعُ صَمْعُهَا، وَهُوَ مَدْحٌ وَلِئَامٌ عَلَى سَلِيمَانَ بْنِ حُجَّاجٍ.

وَأَمَّا (رَمْعَةً) فَهِيَ سَكَنُ الْمِيمِ وَفَتْحُهَا، وَأَمَّا (عَطِيْفٌ) فَبُعَيْنِ مَعْجَمَةٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ طَرَعُ مِهْمَةٍ مُفْتَوِّحَةٍ. هَذَا هُوَ الصُّوْبُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ أَكْثَرِ شَيْوخِهِ (٣) أَنَّهُمْ رَوَوْهُ: (عَطِيْفٌ) بِالضَدِّ الْمَعْجَمَةِ، قَدْ وَهِيَ خَطًا (٤). قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: هُوَ مَنَكَّرُ الْحَدِيثِ (٥).

(١) انظر من ١٥٠ من هذا الجزء.

(٢) انظر من ١٥٠ - ١٥١ من هذا الجزء.

(٣) في (ج) - شيوخهم.

(٤) إكمال المعجم - (١، ١٣٧).

(٥) التاريخ الكبير - (٣/ ٣٠٨).

[٤٣] حَدَّثَنِي ابْنُ قُهْزَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ لُمْبَارِكٍ قَالَ: بَقِيَّةُ صَدُوقِ اللَّسَانِ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَذْبَرَ.

[٤٤] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَّابًا.

[٤٥] حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ. وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَافِرِينَ.

وقوله: (صَحَابَةُ الدُّرِّهِمِ) يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه رُوْحُ هذا عن لُزْهَرِي عن أَبِي سَمَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ يرفعه: «تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدْرِ الدُّرِّهِمِ»، يعني من الدم، وهذا لحديث ذكره البخاري في «تاريخه»<sup>١</sup>. وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث، والله أعلم.

قوله: (أَسْتَحْيِي) هو بياض، ويجوز حذف إحدى، وسيأتي إن شاء الله تعالى تفسير حقيقة محبة في بابه من كتاب لإيمان<sup>٢</sup>. وقوله: (كُرَّةٌ حَدِيثُهُ) هو بضم لكاف ونصب الهاء، أي: كراهية له، والله أعلم. قوله: (ولكن يأخذ عمن أقبل وأذبر) يعني عن ثقات والضعفاء.

قوله: (عن الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ) أم (الهمداني) فهو سكن الميم وبالألف المهمل، وأم (الشَّعْبِيُّ) فبفتح الشَّيْس، واسمه عامر بن شراحيل، وقيل<sup>٣</sup> من شرحبيل والأول هو المشهور، منسوب إلى شغب بطن من همدان، وقد لست سنين حلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان للشَّعْبِيِّ مِمَّةٌ عَظِيمًا جَلِيلًا جامعًا للتفسير والحديث وفقه ولغزاه والعبادة، قال الحسن: كان للشَّعْبِيِّ والله كثير العلم، عظيم الجسم، قديم السن، من الإسلام بمكان.

وأم (الحارث الأعور)، فهو الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد. أبو رهير الكوفي، متفق على ضعفه.

قال مسدد رحمه الله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ مُفَضَّلٍ عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَافِرِينَ)

(١) تاريخ الكرام (٣/٣٠٨)، وأخرجه تعليبي في «الضعفاء» (٢/٥٦)، وابن حبان في «معجمه وحسن» (٣٤١)، وابن

عمري في «الكامل» (٤٧/٤٦).

(٢) ينظر ص ٣٥٣ من هذا الجزء.

- [٤٦] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُبِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَلَقَمَةُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ، فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنُ هَيِّنٌ، الْوَحْيُ أَشَدُّ.
- [٤٧] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ -: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْوَحْيُ فِي سَنَتَيْنِ. أَوْ قَالَ: الْوَحْيُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنُ فِي سَنَتَيْنِ.

### الشرح:

هذا إسناد كله كوفيون، فأم (بَرَاد) فبنياء موحددة مفتوحة ثم راء مشددة ثم ألف ثم دال مهملة، وهو عبد الله بن بَرَاد بن يوسف بن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري الكوفي. وأم (أبو أسامة) فأسمة فسمه حمداً ابن أسامة بن يزيد المقرشي مولاهم الكوفي، يحافظ الضابط المتقن لعابد. وأما (مُفَضِّل) فهو ابن مُهَنْهَل، أبو عبد الرحمن نسفي الكوفي، الحافظ الضابط لمتقن العابد. وأما (مغيرة) فهو بن وقسم، أبو هشام الطائي الكوفي، وتقدم أن ميم المغيرة تُضَمُّ وتُكسَرُ<sup>(١)</sup>.

وأما قوله: (أحمد الكافيين)، فبفتح التاء على الجمع، والضمير في قوله: (وهو يشهد) يعود على لشعبي، والنقل: (وهو يشهد) هو المغيرة، والله أعلم.

وأما قول الحارث: (تعلمت الوحي في سنتين، أو في ثلاث سنين)، وفي الرواية الأخرى: (القرآن هين، الوحي أشد)، فقد ذكره مسلم في ترجمة ما أنكر على الحارث وأخرج به، وأخذ عليه من قبيح مذهبه وعُتِرَ في التشيع وكذبه، قال القاضي عياض رحمه الله: وأرجو أن هذا من أخف أقواله لاحتماله الضووت، فقد نشره بعضهم بأن الوحي هين الكتابة ومعرفة لحظ، قاله الخطيب<sup>(٢)</sup>، يقال: أَوْحَى وَوَحَى: إِذَا كَتَبَ. وعلى هذا ليس على الحارث في هذا ذرٌّ<sup>(٣)</sup>، وعبد سرك في غيره، قال القاضي: ولكن لم يُعْرِفْ قُبْحُ مذهبه، وعُتِرَ في مذهب الشيعة ودعوهم الوصية إلى علي<sup>(٤)</sup>، وسر النبي ﷺ إليه من الوحي وعلم الغيب ما لم يُطْلِعْ غيره عليه بزعمهم، مبيء لظن

(١) نظر ص ١١٦ من هذا الجبر

(٢) في تاريخ الحديث: (١٢/٣)

(٣) سرك - ويسكن - التبعة

[٤٨] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ - وَهُوَ بْنُ يُونُسَ - : حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُعِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْحَارِثَ أَثَمَهُ.

[٤٩] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْرَةَ الزُّبَايْدِ قَالَ: سَمِعَ مَرْءَ الْهَمْدَانِيِّ مِنَ الْحَارِثِ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ بِالْبَابِ، قَالَ: فَدَخَلَ مَرْءُهُ، وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحْسَنُ الْحَارِثِ بِالشَّرِّ، فَذَهَبَ.

[٥٠] وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَحْيَى بْنُ مَهْدِيٍّ - : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُعِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهُمَا كَذِبَانِ.

بالحارث في هذا، فذهب به ذلك لمذهب، ولعل هذا لقتال فهم من الحارث معنى منكراً فيما أراده، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قوله: (حدثنا زائدة، عن منصور والمعيرة، عن إبراهيم)، فالمعيرة مجرور معطوف على منصور.

قوله: (وأحسن الحارث بالشَّرِّ) هكذا ضبطته من أصول محققة: (أحسن)، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها: (حسن) بغير ألف، وهما لغتان: حسن وأحسن، ولكن (أحسن) أفصح وأشهر، وبها جاء القرآن لتعزيز<sup>(٢)</sup>، قال الجوهري وآخرون: حسن وأحسن بمعنى علم وأيقن<sup>(٣)</sup>.

وأما قول الفقه: وأصحاب الأصول: الحاسنة وأحسن من الحمس، فهما يصحح على اللغة القديمة (حسن) بغير ألف، وكثير في حسن بغير ألف أن يكون بمعنى قتل.

قوله: (إياكم والمعيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم، فإنهما كذابان) أما (المعيرة بن سعيد)، فقد النسب في كتابه «كتاب الضعفاء»: هو كوفي دجال، أحرق بالتر زمن النخعي، ادعى النبوة. وأما (أبو عبد الرحيم)، فقيل: هو شقيق الضبي الكوفي القاص، وقيل: هو سمة بن عبد الرحمن النخعي، وكلاهما يكنى أب عبد الرحيم، وهما ضعيفان، وسيأتي ذكرهما قريباً أيضاً إن شاء الله تعالى.

(١) «كتاب المعجم»: (١/١٣٩).

(٢) وهو قول الله عز وجل: «فَلَمَّا أَكْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ الْكُفْرَ قَالَ إِنَّ إِلَهُكُمُ إِلَهُي إِلَهُكُمْ» [٥٧] عمران.

(٣) «المصباح»: (حسن).



[٥١] حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غُلَمَةٌ أَبْنَاءُ، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا: لَا تُحَدِّثُوا الْقُصَصَ عَنِّي أَبِي. الْأَخْوَصِ، وَإِنَّكُمْ وَشَقِيقًا، قَالَ: وَكَانَ شَقِيقُ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ.

قوله: (حدثنا أبو كامل الجعفری) هو بجيه مفتوحة ثم جاء ساكنة ثم دال مفتوحة مهملة، واسم أبي كامل قصير بن حسين - بالتصغير فيهما - ابن طحمة البصري، قال أبو سعد السمعاني: هو منسوب إلى جعفر، اسم رجل<sup>(١)</sup>.

قوله: (كما تأتي أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلمة أبناء)، كان يقول لا يجالسوا الأشخاص غير أبي الأخوص، وإناكم وشقيق، قال: وكان شقيق هذا يرى رأي الخوارج، وليس بأبي وائل) أم (أبو عبد الرحمن السلمي)، فبضم السين، واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة، بضم اللام وفتح الموحدة وكسر لمثناة المشددة وآخره هاء، الكوفي التابعي لجليل.

قوله: (غلمة) جمع غلام، وسم الغلام يقع على الصبي من حين يولد على اختلاف حالاته إلى أن يبلغ. وقوله: (أبناء) أي: شبية، قال القاضي عياض: معناه باليون، يقال: غلام يافع ويَقَعُ وَيَقَعَةٌ، يفتح الفاء فيهما: إذ شَبَّ وَبَلَغَ، أو كد يبلُغ. قال الثعالبي<sup>(٢)</sup>: إذ قارب البلوغ أو بلغه يقال له: يافع، وقد أيقع، وهو نادر<sup>(٣)</sup>. وقد أبو عبيد: أيقع الغلام: إذ شرف لاحتلام ولم يحتلم<sup>(٤)</sup> هذا آخر نقل القاضي<sup>(٥)</sup>، وكان الياقوع مأخوذاً من أيقع بفتح الياء. وهو رافع من الأرض، قال الجوهري: ويقال: غلمان أيقع ويقعة أيضاً<sup>(٦)</sup>.

وأما (لقصصه) بضم اللام، فجمع قصص، وهو الذي يقرأ القصص على الناس، قال أهل اللغة:

(١) لا أساس له (٢/٤١٦).

(٢) الثعالبي هو أبو منصور عبد الحميد بن محمد بن سعد بن، صاحب كتب كثيرة، منها: أئمة خيرة، ووفقه نسخة توفي سنة تسع وثمانين وأربع مئة. انظر النزهة لأبياته من ٢٦٥

(٣) نظر الفقه نسخة ص ٧٨.

(٤) انظر في شرح القرآن في الحديث ٥٠. (يفتح)

(٥) إكمال المعجم ١٦ ١٣٩ ١٤٠.

(٦) لا صحاحه (يفتح)



[٥٢] حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حَبِيراً يَقُولُ: لَقِيتُ حَابِرَ بْنَ يَزِيدَ الْحُفَيفِيَّ، فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ.

القُضَّةُ الْأَمْرُ وَالْخَيْرُ، وَقَدْ اقْتَصَصْتُ الْحَمِيَّةَ: إِذْ رَوَيْتُهُ عَنِ وَجْهِهِ، وَقَصَّ عَلَيْهِ الْخَبْرَ قُصْصاً يَفْتَحُ الْقَلْبَ، وَالْأَسْمُ أَيْضاً. لَقُصَصَ بِالْفَتْحِ. وَالْقُصَصُ بِكَسْرِ الْقَافِ، اسْمٌ جَمْعٌ لِلْقِصَّةِ.

وَأَمَّا (شَقِيقُ) الَّذِي نَهَى عَنْ مَجْلِسَتِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هُوَ شَقِيقُ سُفْيَانَ الْكُوفِيِّ الْقَصُّ، صَعْدَهُ لِنَسَائِي، كُنِيَّتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الَّذِي حَدَّثَ مِنْهُ إِبْرَاهِيمُ قَبْلَ هَذَا فِي لِكْتَابِ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ الَّذِي حَدَّثَ مِنْهُ إِبْرَاهِيمُ هُوَ سَلَمٌ<sup>(٢)</sup> بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَخْصِي، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي كِتَابِهِ عَنْ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ<sup>(٣)</sup>. وَقَوْلُ مُسْلِمٍ: (وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ)، بِعَنِي لَيْسَ هَذَا الَّذِي نَهَى عَنْ مَجْلِسَتِهِ بِشَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ أَبِي وَائِلٍ الْأَسَدِيِّ الْمَشْهُورِ، مَعْدُودٌ فِي كِبَرِ الْكُذَّابِينَ، «هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي وَرَحِمَهُ اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ) هُوَ يَفْتَحُ اسْمَيْنِ، لِلْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ لِسَانٍ لِمَهْمَةٍ، وَالْمُسْمُوعُ فِي كِتَابِ الْمُحَدَّثِينَ وَرَوَيْتُهُمْ غَسَّانُ غَيْرُ مُصْرُوفٍ، وَذَكَرَهُ ابْنُ فَرَسٍ فِي «الْمَجْمَعِ» وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ لُغَةِ فِي سَبِّ غَسَّانَ، وَفِي سَبِّ غَسَّانَ<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَتَرْكُ صَرْفِهِ، فَمَنْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ أَصْلًا صَرْفَهُ، وَمَنْ جَعَلَ زُلَّةً لَمْ يَضُرْفَهُ، وَأَبُو غَسَّانَ هَذَا هُوَ الْمُنْقَبِ بِ (زُنَيْجٍ) بِضَمِّ زَيْ وَبِالْجِيمِ.

قَوْلُهُ فِي جَدِّهِ الْحُفَيفِيَّ (كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ) هُوَ يَفْتَحُ الرَّا، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْفَتْحُ، وَأَمَّا رَجْعَةُ الْمَرْأَةِ الْمَطْلُوقَةِ، فَفِيهِ لَفْظَانِ: الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ<sup>(٦)</sup>. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَحُكْمِي فِي هَذِهِ الرَّجْعَةِ لَقِيَ كَانَ يُؤْمِنُ بِهَا جَابِرُ الْكُسْرِ أَيْضاً، وَمَعْنَى يَمَانِهِ بِالرَّجْعَةِ: هُوَ مَا تَقُولُهُ لِرَافِضَةِ وَتَعْتَقِدُهُ بِزَعْمِهِ، أَلْبَطِلُ أَنَّ عَلِيَّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي الشَّحَابِ، فَلَا يُخْرِجُ مَعَ مَنْ يُخْرِجُ مِنْ وَلَدِهِ حَتَّى يَمُوتَ مِنْ

(١) تَقْدِيمٌ قَرِيباً، وَهُوَ هَذَا مِمَّا سَمِعْتُ مِنْهُ: ٥٠.

(٢) فِي (ح) وَ(ص) وَ(هـ) وَ(ك) تَبْدِيلُ لِمَعْنَى: ١٤٢/١) سَمِعْتُ، وَمَا أَتَيْتُهُ هُوَ لَصُوبٌ، وَهُوَ يُؤْمِنُ لَكُنْ بِرَجُلٍ.

(٣) الْمَجْمُوعُ وَالْمُعْتَمِدُ: ٤/٢٦٤.

(٤) تَقِيَّةُ كِتَابِ الْمَعْلُومِ: ١٠٠/١٤٢.

(٥) مِمَّا سَمِعْتُ لَمَعَةً: ٢/٦٨٢، ٦٩٦.

(٦) تَهْلِيلُ الْمَعْنَى: ١/٢٣٧.

[٥٣] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ مَا أَحَدَّثَ.

[٥٤] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: كَانَ لِنَاسٍ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ انْتَهَمَ لِدَسِّ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكَهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِالرَّجْعَةِ.

[٥٥] وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأَشْوَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا الْبَخْرَاحَ بْنَ مَلِيحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُنْهَا.

[٥٦] وَحَدَّثَنِي خَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: إِنَّ عِنْدِي لَحَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ.

السماء: أن خرجوا معه<sup>(١)</sup>. وهذا نوع من أساطيلهم، وعظيم من جهالاتهم للاتفة بأذهابهم الشخصية وعقولهم لوهية.

قال مسلم رحمه الله تعالى: (حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) [هو سفين] ابن غُثَيْنَةَ الإمام المشهور. وأم (لحميدي) هو عبد الله بن زُبَيْر بن عيسى بن عبد الله بن زُبَيْر بن عبيد الله بن حميد، أبو بكر القرشي الأَسَدِيُّ الْمَكِّيُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحَمِيدِيُّ) هو بكسر الحاء المهملة، واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي، منسوب إلى جَدِّان، بطن من هَمْدَانَ.

وأم (البخراخ بن مَلِيح)، فبفتح الميم وكسر اللام، وهو والد وكيع، وهذا البخراخ ضعيف عند محدثين، ولكنه مذكور هنا في المتباعدات.

وقوله: (عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر) (أبو جعفر) هذا هو محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب، المعروف بـ"الباقر"، لأنه باقر العلم، أي شقّه وفتحها فعرف أصله وتمكّن فيه

(١) إكمال لمعناه: (١٤٣/٢)

(٢) في (ش) ويعظم

قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْخَمْسِينَ أَلْفًا  
 [٥٧] وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْمَشْكُورِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ  
 أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ الْجُعْفِيَّ يَقُولُ: عَمْرٍو خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.  
 [٥٨] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا  
 عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَمَنْ أَمَرَ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» [برس ٨١]  
 فَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ، قَدْ سُفِّيْتُ: وَكَذَبَ، فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ:  
 إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، فَلَا تَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ حَتَّى يُنَادِيَ مُنَادٍ  
 مِنَ السَّمَاءِ - يُرِيدُ عَلِيًّا أَنَّهُ يُنَادِي -! اخْرُجُوا مَعَ فَلَانٍ، يَقُولُ جَابِرٌ: قَدْ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ،  
 وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ.  
 [٥٩] وَحَدَّثَنِي سَنَمَةُ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بِخَوْرٍ مِنْ  
 ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا اسْتَحْجَلُ أَنْ أَذْكَرَ مِنْهَا شَيْئًا وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا.

قوله: (سمعت أبا الوليد يقول سمعت سلام بن أبي مطيع) اسم أبي الوليد هشام بن عبد لمث،  
 وهو لقب سفي. (وسلام) بتشديد اللام، واسم أبي مطيع سعد.  
 قوله: (إن الرافضة تقول، إن عليًا ﷺ في السحاب، فلا تخرج، إلى آخره، (مخرج) بالنون.  
 وسُمُوا (رافضة) من الرّفْص، وهو لثرك، قد الأصمعي وغيره: سُمُوا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن  
 علي فتركوه.

قال مسم رحمه الله: (وحدثنا سلمة حدثنا الحميدي حدثنا سفيان قال: سمعت جابرًا يُحَدِّثُ  
 بنحو من ثلاثين ألف حديث).

قال أبو علي الحسن بن الجني: سقط ذكر (سلمة بن شبيب) بين مسم والحميدي عند بن مهران،  
 ولصواب رواية الجلودي بإثباته، فإن مسلماً لم يلق الحميدي<sup>(١)</sup>. قال أبو عبد الله بن خلد<sup>(٢)</sup> - أحد

(١) تنقيح مجهول، (٣/٧٦٦)

(٢) أبو عبد الله بن خلد، اسمه محمد بن يحيى بن أحمد الشامي مرطبي - مكي - في قصده يشبهه ثم سرقة، وبها

عاشته سنة مائة وخمسة وأربع مئة، فيسير أعلام النبلاء: (١٧/٤٤٤)

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَسَانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو لِرَّيِّ قَالَ: سَأَلْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، فَقُلْتُ: الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، شِئْخٌ طَوِيلُ السُّكُوتِ، يُصِرُّ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ.

[٦٠] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمٍ الْمَسْنُونِ، وَذَكَرَ آخَرَ فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ.

[٦١] حَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ. قَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ لِي جَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضِيلِهِ، وَلَوْ شِئْتُ عِنْدِي عَلَى تَمَرَتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً.

رواة كتاب مسهم - سألت عبد الغني بن سعيد: هل روى مسهم عن الحُمَيْدِيِّ؟ فقال: لم أره إلا في هذا الموضع، وما أبعد ذلك، أو يكون سقط قبل الحُمَيْدِيِّ رجل.

قال القاضي عياض. وعند لعني، إنما رأى من مسهم نسخة ابن مهران، فلذلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودِي دخلت مصر. قال: وقد ذكر مسهم قبل هذا. حدثت سلمة. حدثت الحُمَيْدِيُّ، في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، وهو اضطوب هذا أيضاً، إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

قوله: (الحارث بن حَصِيرَةَ) هو بفتح الحاء وكسر الضاد المهملتين وأحره هاء، وهو أُرْدِيُّ كوفي. سمع زيد بن وهب. قاله البحاري<sup>(٢)</sup>.

قال: (حدثنا أحمد بن إبراهيم الدُّورَقِيُّ) هو بفتح الدال وإسكان الواو وفتح الراء وبالضاد، وحُتْلِفَ في معنى هله لنسبة، فقليل: كان أبوه ناسكاً، أي: عادياً، وكانوا في ذلك الزمان يُسَمُّونَ الناسكَ دُورَقًا، وهذا لقول سروي عن أحمد الدُّورَقِيِّ هذا، وهو من أشهر لأقواب، وقيل: هي نسبة إلى القلائس الطوال التي تُسَمَّى الدُّورَقِيَّة، وقيل: منسوب إلى دُورَقَ بلدة بفارس أو غيرها.

قوله: (ذكر أَيُّوبُ رجلاً فقال. لم يكن بمُسْتَقِيمٍ الْمَسْنُونِ، وذكر آخر فقال. هو يزيد في الرَّقْمِ) أَيُّوبُ هذا هو السُّخْتِيَانِيُّ، تقدّم ذكره أول الكتاب<sup>(٣)</sup>. وهذا لفظان كناية عن الكذب. وقول أَيُّوبَ في

(١) إكمال جمعاً (١/١٤٥)

(٢) في تاريخ الكبير: (٢/٢٦٧).

(٣) انظر من ١٠٥ من هذا الجزء

[٦٢] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَحَبِيبُ بْنُ الشَّامِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: قَالَ مَعْمَرٌ: مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَدَبَ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ - يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ - فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرِمَةَ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ.

[٦٣] حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَفَافُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى فَجَعَلَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ. قَالَ: وَحَدَّثْتُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونَ الْجَارِفِ.

عبد الكريم رحمه الله (كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة ثم قال. سمعت عكرمة) هذا القطع بكذبه وكونه غير ثقة بمثل هذه القصبة قد يُستشكل من حيث إنه يجوز أن يكون سمعه من عكرمة، ثم نسبها فسأل عنه، ثم ذكره فرواه، ولكن عُرف كذبه بقرائن، وقد قُدِّمت إيضاح هذا في أول هذا الباب<sup>(١)</sup>، ومن نص على ضعف عبد الكريم هذا سيدنا بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن عدي<sup>(٢)</sup>، وكذا عبد الكريم هذا من فضلاء فقهاء البصرة، والله أعلم.

قوله: (قدِم علينا أبو داود الأعْمى فجعل يقول: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ: كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، لَمَّا كَانَ إِذْ ذَاكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونَ الْجَارِفِ)، وفي الرواية الأخرى: (قَبِلَ الْجَارِفِ).

أما (أبو داود) هذا، فاسمه نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَصِيُّ الْأَعْمَى، سَفَّقَ عَلَى صَبْعِهِ، قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: هُوَ مَتْرُوكٌ. وَقَدْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ: لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَنَكْرُ الْحَدِيثِ. وَضَعَفَهُ آخَرُونَ.

وقوله. (ما سمع منهم) يعني لبراء وزيداً وغيرهما ممن زعم أنه روى عنه، فإنه زعم أنه رأى ثمانية عشر يدرياً كما صرح به في الرواية الأخرى في الكتاب.

(١) انظر ص ٢٦١ من هذا الجزء

(٢) انظر لمعرفة ترجمة لأحمد بن حسن، (٤٠١/١)، وانظر في طبقات الرجال لابن حدي، (٤١/٧)

(٣) انظر طبقاته لأبي زُرْعَةَ لروزي، (٨٣٢/٣).

وقوله: (يتكفّف للناس) معناه: يسألهم في كنهه أو يكفه، ووقع في بعض النسخ: (يتصقّف) بانطواء، وهو بمعنى يتكفّف، أي: يسأل في كنهه بطفيف، وهو بقليل، وذكر<sup>(١)</sup> ابن أبي حاتم في كتابه «المجرح والتعديل» وغيره: (يتصقّف)<sup>(٢)</sup>، ولعله مأخوذ من قولهم: ما تتصقّف به، أي: ما تتطلّخت.

وأما (طاعون الجدارف)، فسُمّي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس، وسُمّي الموت جدارفاً لاحترافه لناس، وسُمّي السيل جدارفاً لاجترافه ما على وجه الأرض، ولجرف: سقوف من فوق الأرض، وكشّح ما عليها.

وأما اطّاعون، فوباء معروف، وهو بئر وورم مؤلم جداً، يخرج مع ألب ويُسود ما حوله أو يخضر أو يحمرّ حمرة بنفسجية كثيرة، ويحصل معه شقّان القلب والنفية.

وأما زمن طاعون لجدارف، فقد اختلف فيه أقوال العلماء رحمهم الله اختلافاً شديداً متدين تباهياً بعيداً.

فمن ذلك ما قاله الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البرّ في أول «التمهيد» قال: مات أيوب السخيتي في سنة اثنين وثلاثين ومئة في طاعون الجارف<sup>(٣)</sup>. ونقل ابن قتيبة في «المعارف» عن الأصمعي أن طاعون الجارف كان في زمن بن الزبير سنة سبع وستين<sup>(٤)</sup>، وكذا قال أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف لمّا تني<sup>(٥)</sup> في كتاب «التعاري» أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين<sup>(٦)</sup> في سوال، وكذا ذكر الكلاباذي<sup>(٧)</sup> في كتابه في «رجال البخاري» معنى هذا، فإنه قال: ولما

(١) في (خ) وذكره.

(٢) «مجرح والتعديل» ٥ (٨ / ١٩٠)، وفيه ينسب ما قاله محققه صورته في (ك) بتطيف، وفي (م): يبدف، وفي «سند» بتكف، وهو الظاهر، لكن أئمة ما يقرّب شكك مما في لأصلين مع أنه أصل بمعنى

(٣) «تمهيد» ٥ (١ / ٣٤١).

(٤) «المعارف» ص ٦٠١ وفيه أن طاعون الجارف وقع سنة سبع وستين.

(٥) علي بن محمد بن حميد بن أبي سيف التمدني، لؤلؤه في د، وكان عجباً في معرفة سير وشعاره ولأنساب وأيام العرب، فصدّق في بقائه مات سنة أربع وعشرين وستين. «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٤١١)

(٦) وقع هذا في (ص) و(هـ) سنة سبع وستين، واستقرّ سورّي عن أبي الحسن لمّا لمي مره حري قريباً أن طاعون لجدارف هذا كان سنة سبع وستين، وكذا قال الذهبي في «سير» (١ / ٥٦)، وفي «تاريخ الإسلام» (٢ / ٦١٦)، وابن كثير في «البدء والهدية»، (١٧ / ١٢٦)، وابن العمدة في «المناقب» (١ / ٢٩٧)

(٧) الكلاباذي هو أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن سجاري بكتلاباذي، وكتلاباذية من سجاري ولد في

سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة، وتوفي سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة. «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٩٥)



أَيُّوبُ لِسُخْتِيَانِي سَنَةٌ سِتٌّ وَسِتِينَ، وَفِي قَوْلٍ: إِنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ الْجَارِفِ سَنَةً<sup>(١)</sup>. وَقَالَ لِقَاصِمِي عِيَّصِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: كَانَ الْجَارِفُ سَنَةً تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِئَةً<sup>(٢)</sup>. وَذَكَرَ لِحَافِطِ عَبْدِ الْعَنِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْرُوفٍ عَنْ يَحْيَى الْقَطَنِيِّ قَالَ: مَاتَ مُطَّرِفٌ بَعْدَ طَاعُونِ الْجَارِفِ، وَكَانَ طَاعُونُ الْجَارِفِ سَنَةً سَبْعَ وَثَمَانِينَ، وَذَكَرَ فِي تَرْجُمَةِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَأَنَّهُ وُلِدَ بَعْدَ الْجَارِفِ، وَمَاتَ سَنَةً سَبْعَ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً.

فَهَذِهِ أَقْوَالٌ مُتَعَارِضَةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ كُلَّ طَاعُونٍ مِنْ هَذِهِ تُسَمَّى جَارِفًا، لِأَنَّ مَعْنَى لِحَرْفٍ مَوْجُودٍ فِي جَمِيعِهِمْ، وَكَانَتْ طَّوَاعِينَ كَثِيرَةً. ذَكَرَ بَنُ قُتَيْبَةَ فِي «الْمَعَارِفِ» عَنْ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ أَوَّلَ طَاعُونٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ طَاعُونُ عَمَّوَسَ بِالْشَّامِ، فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِيهِ تُوْفِيَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَمَعْدُ بْنُ جَبَلٍ وَامْرَأَتُهُ وَابْنُهُ، ثُمَّ الْجَارِفُ فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ طَاعُونُ ثَقِيبَاتٍ، لِأَنَّهُ بَدَأَ فِي لَعْدَارِي وَالْجُورِيِّ بِالْبَصْرَةِ وَبِوَاسِطِ وَبِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ، وَكَانَ الْحِجَاجُ يَوْمَئِذٍ بِوَسِطٍ فِي وَلايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: طَاعُونُ الْأَشْرَافِ، يَعْنِي لِمَا مَاتَ فِيهِ مِنَ الْأَشْرَافِ، [ثُمَّ طَاعُونُ عَدِيٍّ بْنِ أَرْضَةَ سَنَةً مِئَةً، ثُمَّ طَاعُونُ غُرَابٍ سَنَةً سَبْعَ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً، وَغُرَابٌ رَجُلٌ]، ثُمَّ طَاعُونُ سَلَمٍ<sup>(٣)</sup> بَنُ قُتَيْبَةَ سَنَةً إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً فِي شَعْبَانَ وَشَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَقْعَمَ فِي شَوَّالٍ، وَفِيهِ مَاتَ أَيُّوبُ لِسُخْتِيَانِي، قَالَ: وَلَمْ يَقَعْ بِالْمَدِينَةِ وَلَا بِمَكَّةَ طَاعُونٌ قَطُّ، هَذَا مَا حَكَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ.

وَقَالَ أَبُو لِحَسَنِ الْمَدَائِنِيِّ: كَانَتْ الطَّوَاعِينَ الْمَشْهُورَةُ الْجَدُّمُ فِي الْإِسْلَامِ خَمْسَةً: طَاعُونُ شَيْبَرَوَيْهِ بِالْمَدَائِنِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَنَةِ سِتٍّ<sup>(٤)</sup> مِنْ الْهَجْرَةِ، ثُمَّ طَاعُونُ عَمَّوَسَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَكَانَ بِالْشَّامِ، مَاتَ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، ثُمَّ طَاعُونُ الْجَارِفِ فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَوَّالٍ سَنَةً تِسْعَ وَسِتِينَ، هَلَكَ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا، مَاتَ فِيهِ لَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةً وَثَمَانِينَ ابْنًا، وَيُقَالُ: ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ ابْنًا، وَمَاتَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَكْرَةَ أَرْبَعُونَ ابْنًا، ثُمَّ طَاعُونُ

(١) إرجاع صحيح البخاري: (٨٢/١)

(٢) إكمال المعجم: (١٤٦/١).

(٣) في (ج): سلم، وفي (زمن): (هـ): ميم، ولعلنا من «المعروف» من ٦٠٢ هـ وهو لهوابة

(٤) في (ج): ستة.



[٦٤] وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَابَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَقَالَ قَتَادَةُ: هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَدْرِفِ، لَا يَعْزُضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ.

الفتيات في شوال سنة سبع وثمانين، ثم كان طاعون في سنة إحدى وثلاثين ومئة في رجب، واشتد في شهر رمضان، فكان يُحصى في سبِّة الجريد<sup>(١)</sup> في كل يوم ألف جندزة أياً ما، ثم خف في شوال، وكان بالكوفة طاعون وهو الذي مات فيه المعيرة بن شعبة في سنة خمسين. هذا ما ذكره المعداني.

وكان طاعون عمّاس سنة ثمان مئة وعشرة، وقد أوزرعة لدمشقي: كان سنة سبع عشرة، أو<sup>(٢)</sup> ثمان عشرة<sup>(٣)</sup>. وعمّاس قرية بين الرّمة وبيت المقدس تُسبب لظاعون، ليهب لكونه بدأ فيها، وقيل: لأنه عمّ الناس وتواسوا فيه، ذكر القولين الحافظ عبد الغني في ترجمه أبي غبيصة بن الجراح<sup>(٤)</sup>، وهي عمّاس: بفتح العين والميم.

فهذا مختصر ما يتعلق بالظاعون، فإذا عُمِم ما قلوه في طاعون الجدراف، فإن قَتَادَةَ وَلَدَ سنة إحدى وستين، ومات سنة سبع عشرة ومئة على المشهور، وقيل: سنة ثمان عشرة، ويلزم من هذا بطلان ما فسره القاضي عياض رحمه الله صاعون الجدراف هذا، ويتعين أحد الظاعونين، إما سنة سبع وستين، فإن قَتَادَةَ كَانَ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَمِثْلُهُ بِضَيْطُهُ، وَإِذَا سنة سبع وثمانين وهو لأظهر إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وأما قوله: (لَا يَعْزُضُ لَشَيْءٍ مِنْ هَذَا)، فهو بفتح لاء وكسر لراء، ومعناه: لا يعتني بالحديث. وقوله: (مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ) أمر ديهذا الكلام بعد قول أبي داود الأعْمَى هذا وزعمه أنه لقي ثمانية عشر بَدْرِيًّا، فقال قَتَادَةُ: لِحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَكْرَمُ مِنْ أَبِي دَاوُدَ الْأَعْمَى، وَأَخْرَجْتُ وَأَقْدَمُ سَنًا، وَأَكْثَرُ

(١) سبِّة الجريد: سبِّة في البصرة.

(٢) هي (خ) - و.

(٣) التواريخ أبي زرعة لدمشقي: ص ١٧٧ - ١٧٨.

[٦٥] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنْ رَقَّةَ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ يَصُغُ أَحَدِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ، وَيُسَيِّتُ مِنْ أَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

اعتد به لحديث وملازمة أهله ولا جتهاد في الأخذ عن الصحابة، ومع هذا كله ما حدثنا واحد منهما عن بسري واحد، فكيف يزعم أبو داود الأعمى أنه لقي ثمانية عشر بدرًا، هذا بهتان عظيم وقوله: (سعد بن مالك) هو سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك بن أهيب. ويقال: وهيب.

وأما (المسيب) وسد سعيد، فصحابي مشهور ﷺ، وهو بفتح الباء، هذا هو المشهور، وحكي صاحب «مطالع الأنوار» عن علي بن لمديني أنه قال: أهل العراق يفتحون الباء، وأهل المدينة يكسرونها، قال: وحكي أن سعيداً كان يكره الفتح<sup>(١)</sup>.

وسعيد إمام التابعين وسيدهم ومقدمهم في الحديث والفقه وتعبير لرؤف ولورع والزهد وغير ذلك، وأحواله أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، وهو مدني، كنيته أبو محمد، والله أعلم.

قوله: (عن رَقَّةَ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ يَصُغُ أَحَدِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ) أما (رَقَّةَ) فعلى لفظ رَقبة الإنسان، وهو رقبة بن مسقلة، بفتح ميم وإسكان لسين المهملة وفتح القاف، ابن عبد الله العبدي الكوفي، أبو عبد الله، وكان عظيم لقدرة، جليل الشأن، رحمه الله.

وأما قوله: (كَلَامَ حَقٍّ)، فنصب (كلام)، وهو بدل من (أحاديث)، ومعناه: كلام صحيح المعنى، وحكمة من الحكم، ولكنه كذب، فنسبه إلى النبي ﷺ وليس هو من كلامه ﷺ.

وأما (أبو جعفر) هذا، فهو عبد الله بن يسور المدني، أبو جعفر الذي تقدم في أول الكتاب في الضعفاء ولو ضعيفين<sup>(٢)</sup>، قال لبخاري في «تاريخه»: هو عبد الله بن يسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب، أبو جعفر لقرشي الهاشمي. وذكر كلام رَقبة، هذا الكلام الذي هن<sup>(٣)</sup>.

ثم إنه وقع في الأصول هنا: (المدني) وفي بعضها: (المديني) بزيادة ياء، ولم أر في شيء منها هذا المدائني، ووقع في أول الكتاب المدني. فأما المدني والمديني فمسة إلى مدينة النبي ﷺ، ولقياس

(١) «مطالع الأنوار»: (٩٦/٤).

(٢) «مطالع الأنوار»: (١٠٦) من هذا الجزء.

(٣) «مطالع الأنوار»: (١٩٥/٤).

المسني بحذف الياء، ومن أثبتها فهو على الأصح. وروى أبو لفصل محمد بن طاهر المقدسي لإمام الحافظ في كتابه كتاب «الأنساب المتوفىة في لحظ المتعائلة في لَنَقَط والضبط» بمسندة عن الإمام أبي عبد الله البخاري أنه قال: اسميني يعني بالياء... هو الذي أقام بالمدينة وم يدرقه، والمسني لذي تحول عنده وكان منها<sup>(١)</sup>.

قال مسلم: (حدثنا الحسن بن مخلو اني قال حدثنا نعيم قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان: وحدثنا محمد بن يحيى قال حدثنا نُعَيْمُ بن حَمَّاد: حدثنا أبو داود الطيالسي) هكذا وقع في كثير من الأصول لمحققه قول أبي إسحاق، ولم يقع قوله في بعضه، وأبو إسحاق هذا صاحب مسلم، ورواية الكتاب عنه، فيكون قد سوي مسماً في هذا الحديث، وعلا فيه برجل.

وأم (أبو داود الطيالسي)، فاسمه سليمان بن داود<sup>(٢)</sup>، تقدّم بيانه<sup>(٣)</sup>

قوله: (قلت لعوف بن أبي جميلة: ر عمرو بن عُبيد حدثنا عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال «من عمر عبداً سلاحاً فليس مثلاً»، قال كذب والله عمرو، ولكنه أراد أن يحوّرها إلى قوله (الحديث).

### الشرح:

أم (عوف) تقدّم بيانه في أول لكتاب<sup>(٤)</sup>. وأم (عمرو بن عُبيد)، فهو القُدري المعتزلي الذي كان صاحباً للحسن البصري.

وقوله ﷺ: «مَن حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا» صحيحٌ مروى من طرق، وقد ذكره مسلم رحمه الله بعد هذا<sup>(٥)</sup>. ومعناه عند أهل العلم أنه ليس ممن اهتدى بهذين، وقتل بهنك وعمل وحسن صريقت، كما يقول الرجل لولده إذ لم يرض فعله: لست مني وهكذا لقول في كل الأحاديث لوردة بنحو هذا، كقوله ﷺ: «مَن عُثِلَ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٦)</sup> وأشباهه.

(١) لأنساب المتوفىة ص ١٢٧

(٢) في (ص) و(هـ): سليمان بن أبي داود، وهو خطأ.

(٣) ثم يرد لأبي داود الطيالسي ذكر فيه معنى.

(٤) انظر ص ١٠٥ من هذا الجزء.

(٥) أخرجه مسلم بن حبيب بن عمرو وسند بن الأكوخ وأبي موسى وأبي هريرة: ٢٨٠-٢٨٣

(٦) أخرجه مسلم: ٢٨٣، وأحمد: ٩٢٩٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[٦٦] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثْتُ نَعِيمَ بْنَ حَمَادٍ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثْتُ أَنُو دَاوُدَ الطَّلَيْسِيَّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كَذَبَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

[٦٧] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: قُتِبَ لِعُوفِ بْنِ أَبِي جُمَيْلَةَ: إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»، قَالَ: كَذَبَ رَجُلٌ رَجُلٌ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُورَها إِلَى قَوْلِهِ الْحَبِيثِ

[٦٨] وَحَدَّثْتُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ. قَالَ حَمَادُ: فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ، وَقَدْ بَكَرَ إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَلِكَ الرَّجُلَ - قَالَ حَمَادُ: سَمَّاهُ، يَغْنِي عَمْرُو - قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّهُ يَجِئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَابٍ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: إِنَّمَا نَفَرٌ - أَوْ: تَفَرَّقَ - مِنْ تِلْكَ الْغَرَابِ.

ومراد مسلم رحمه الله يدخل هذا الحديث هنا بيان أن عوفاً جرح عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ، وقال: كَذَبَ، وإنما كَذَبَ مع أن الحديث صحيح لكونه نسبته إلى الحسن، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعراقين بأحاديثه. فقال: كَذَبَ في نسبته إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا، أو لم يسمعه هذا من الحسن.

وقوله: (أراد أن يحورها إلى قوله حبيب) معناه: كَذَبَ بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الباطل لرديء، وهو الاعتزال. فبينهم يزعمون أن ارتكاب المعاصي يخرج صاحبه عن الإيمان ويخذه في الدور، ولا يُسمونه كفرًا، بل مسقطاً مخلدًا في النار، وسيأتي الرد عليهم بقواطع، لأدلة في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى.

وقولُ أَيُّوبَ - هو سُخْرِيَّيْ : (إنما نفرٌ - أو تفرَّقَ - من تلك الغرائب) معناه، إنما نهرب أو نحاف من هذه الغرائب التي يأتي بها عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ، مخافةً من كونها كذباً، فـ "الكنز" معناه

[٦٩] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ - يَغْنِي حَجَّاداً - قَالَ : قِيلَ لِأَيُّوبَ : إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : لَا يُجْلَدُ السَّكَرَانُ مِنَ النَّبِيِّ . فَقَالَ : كَذَبَ . أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : يُجْلَدُ السَّكَرَانُ مِنَ النَّبِيِّ .

[٧٠] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ : بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي أَبِي عَمْرُو ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمَئِذٍ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى لِحْدَيْهِ ؟

[٧١] وَحَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ .

[٧٢] حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً ، وَمَرْقُ كِتَابِي .

رسول الله ﷺ إن كنت أحديث، وإن كانت من الآراء ومذاهب فحذراً من الوقوع في لُبِّع، أي "اختلاف الجمهور".

قوله: (تَفَرَّقَ) بفتح الراء . وقوله: (تَفَرَّقَ) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ فِي أَحَدَاهُمَا .

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ) هو بضم الياء وإسكان الهمزة وكسر الدال، يعني قبل أن يصير مُتَبَدِّعاً قَدَرِيّاً .

قوله: (كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئاً ، وَمَرْقُ كِتَابِي)

(أبو شَيْبَةَ) هَلْ هُوَ حَدُّ أَوْلَادِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَهَم . أَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو شَيْبَةَ ضَعِيفٌ ، وَقَدْ قَدَّمْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ (٢) ، وَوَاسِطٌ مَصْرُوفٌ ، كَذَا شَجْعٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَهِيَ مِنْ بَنِي الْحَمَّاجِ بْنِ يَرْسَبٍ .

وقوله (ومَرْقُ كِتَابِي) هو بكسر الزاي، أمره بتمزيقه مخافة من سوغه إلى أبي شَيْبَةَ ، ووقوفه على ذكره له بعد يكرمه لئلا يناله منه أذى، أو يترتب على ذلك مفسدة.

(١) في (نص) و(هـ): أي في هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ١١٨ من هذا الجزء.

[٧٣] وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَانَ قَالَ: حَدَّثْتُ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ عَنْ ثَابِتٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ، وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ.

[٧٤] وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَمِلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: ائْتِ جَرِيرَ بْنَ حَارِثٍ فَقُلْ لَهُ: لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُرَوِّيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَرَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَ عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَكَمِ: أَصْلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ؟ فَقَالَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ: عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ، قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزُّنَى؟ قَالَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرَوَّى؟

قوله في صالح المرِّي: (كذب)، هو من نحو ما قدمناه في قوله: (لم نزل الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)، معناه ما قاله مسلم: يجري الكذب على ألسنتهم من غير تعمّد، وذلك لأنهم لا يعرفون صناعة هذا الفن، فيخبرون بكل ما سمعوه وفيه الكذب، فيكونون كذابين، فإن الكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، سهواً كان الإخبار أو عمداً كما قدمناه<sup>(١)</sup>، وكان صالح هذا من كبار لعقبات الزهاد الصالحين، وهو صالح بن بشير، بفتح الباء وكسر الشين، أبو بشر<sup>(٢)</sup> البصري القاص<sup>(٣)</sup>، وقيل له: المرِّي، لأن امرأة من بني مرة اعتنقه، وأبوه عربي، وأمه معتقة لأمراة المُرّة وكان صالح رحمه الله حسن الصوت بالقُرآن، وقد مات بعض من سمع قراءته، وكان شديد الخوف من الله تعالى، كثير البكاء، قال عفان بن مسلم<sup>(٤)</sup>: كان صالح إذا أخذ في قصصه كأنه رجل مدعور، يُفزعك أمره من حزنه وكثرة بكائه، كأنه تُكلى.

قوله: (عن مِقْسَمٍ) هو بكسر الميم وفتح الشين.

وقوله: (قُلْتُ لِلْحَكَمِ مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزُّنَى؟) قال يُصَلَّى عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: مَنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرَوَّى؟

(١) نصر ص ١٢٥ من هذا الجزء

(٢) في (بسر) و(بشر)، بشيرة وهو خطأ.

(٣) في (صن)، القاصي، وهو خطأ.

(٤) عفان بن مسلم هو بن عبد الله، انحط محله بمصر، أبو عثمان البصري لعقبات. ولد سنة أربع وثلاثين ومئة تحديداً

أو تقريباً له ومات سنة عشرين ومئتين. فمير أعلام النبلاء: (١٠/٢٤٢)



قَالَ: يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ.

[٧٥] وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْمُحَلَّوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ بِزِيدَ بْنَ هَارُونَ وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَقَالَ: حَلَفْتُ أَلَّا أُرْوِيَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْدُوجٍ، وَقَالَ: لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ تَكْرِ الْمُرْنِيِّ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكُذِبِ.

قَالَ الْمُحَلَّوَانِيُّ: سَمِعْتُ عِنْدَ الصَّمَدِ، وَذَكَرْتُ عِنْدَهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَنسَبَهُ إِلَى الْكُذِبِ.

قَالَ يَرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. فَقَالَ لِحَسَنِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ.

معنى هذا الكلام أن الحسن بن عمارة كذب فروى هذا الحديث عن الحكم عن يحيى عن علي، وإنما هو عن الحسن لبصري من قوله، وقد قدمنا<sup>(١)</sup> أن مثل هذا وإن كان يحتمل كونه جاء عن الحسن وعن علي، لكن الحفظ يعرفون كذب الكذابين بفرائض، وقد يعرفون ذلك بدلائل قطعية يعرفها أهل هذا الفن، فقولهم مقبول في كل هذا، والحسن بن عمارة متفق على ضعفه وتركه.

و(عمارة) بضم العين، و(يحيى بن الجزار) بالجمع والراي والراء آخره، قال صاحب «المطلع»: ليس في «الصحيحين» و«موطأ» غيره، ومن سواه خزاز وخزاز، بالخاء فيهما<sup>(٢)</sup>.

قال مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْمُحَلَّوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ بِزِيدَ بْنَ هَارُونَ وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَقَالَ: حَلَفْتُ أَلَّا أُرْوِيَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْدُوجٍ. قَالَ: لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ تَكْرِ الْمُرْنِيِّ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكُذِبِ).

أما (مخدوج) فميم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مضمومة مهملة ثم واء ثم جيم و(خالد) هذا واسطوي ضعيف، ضعفه أيضاً لسنن، وكسبته أبو رزح، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه وأب (زيد بن ميمون)، بصري، كسبه أبو عمر، ضعيف، قال البحري في «تاريخه»: تركوه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص ١٦١ من هذا الجزء

(٢) «المطلع الأول» ١٥ (٢/٢٠٨).

(٣) «التاريخ الكبير» - (٣/٣٧٠ - ٣٧١).



[٧٦] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبْدِ بْنِ مَنصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَقْدَرَةِ الَّذِي رَوَى لَنَا النَّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ؟ قَالَ لِي:

وَأَمَّا (بَكَرُ الثُّرَيِّ)، فَهُوَ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ، وَهُوَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لُمَزِي، بِالزَّيِّ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ لَهْصَرِيُّ التَّبَعِيُّ لَجَبِيلَ الْمَقِيَّةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ. وَأَمَّا (مُورِّقُ)، فَبُضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْوِوِ وَكَسْرُ الرَّاءِ لَمَشْدُودَةً، وَهُوَ مُورِّقُ بْنُ لَمُشْمَرَجٍ<sup>(١)</sup> بِضَمِّ الْمِيمِ الْأُولَى وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَبُضْمِ الْجِيمِ الْعِجْلِيِّ الْكَوْفِيِّ، أَبُو الْمُعْتَمِرِ، التَّبَعِيُّ، لَجَبِيلَ الْعَبْدِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكُذْبِ)، فَلَقَدْ نُسِبَ هُوَ الْخُلَوَانِيُّ، وَالسَّبَبُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَالْمُنْسُوبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَخْذُوجٍ وَزَيْدُ بْنُ مَيْمُونٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (خَلَفْتُ أَلَّا أُرَوِّي عَنْهُمَا)، ففَعَلَهُ نَصِيحَةً لِلْمُسْلِمِينَ وَمَبْلَعَةً فِي لَتْنِغِيرِ عَنْهُمَا، لِثَلَا يَعْتَرُ أَحَدُ بَهُمَا لِيُرَوِّي عَنْهُمَا لَكُذْبٍ، فَيَقَعُ فِي لَكُذْبٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَبِّمَا رَاجَ حَدِيثَهُمَا فَحَتَّجَ بِهِ. وَأَمَّا حَكْمُهُ بِكَذْبِ مَيْمُونٍ لَكُونِهِ حَدَّثَهُ بِالْحَدِيثِ عَنْ وَحْدَتِهِ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ عَنْ آخَرٍ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى مَا قَدْ مَنَعَ مِنْ انْضِمَامِ لِقَرْنٍ وَالِدَلَالِ عَلَى الْكُذْبِ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (حَدِيثُ الْعَقْدَرَةِ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هُوَ حَدِيثُ رَوْيَ زَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ هَذَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّ مَرَأَةً يُقَالُ لَهَا: الْخُلَوَاءُ، عَقْدَرَةٌ كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ، فَدَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ وَذَكَرَتْ خَبَرَهَا مَعَ زَوْجِهَا، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لَهَا فِي فَطْرِ لَزُوجٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ<sup>(٣)</sup>، ذَكَرَهُ بْنُ وَضَّاحٍ بِكَمَالِهِ<sup>(٤)</sup>، وَيُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْعَقْدَرَةَ هِيَ الْخُلَوَاءُ بَنَتْ ثَوْتًا.

(١) فِي (خ) الْمَشْرُجُ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) نَظَرْتُ ص ١٦١ مِنْ هَذَا الْمَجْلَدِ

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوَارِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ١٠٦ (٢٦٩، ٢٧٠). وَمَعْتَصِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ الْمَرَأَةَ جَاءَتْ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا أَرْبَعُ مَعْصِيٍّ بَرُوحِيَّ كُلِّ بَيْتِهِ حَتَّى كَأَنِّي لَأَعْرِضُ، فَأُخْبِرُ فِي سَعَادٍ رُوحِيَّ أَيْتَنِي بِذَلِكَ مَرْضَاةَ رَبِّي، فَيَحُولُ وَجْهِي عَنِّي، فَأَسْتَقْبِلُهُ لِمَرْضَى، وَلَا أَرَاهُ، لَا قَدْ أَلْقَيْتَنِي إِلَى أَنْ جَاءَ نَسِيٌّ ﷺ فَذَكَرَ بِهِ: «يَا هَبْنِي أَيْتَنِي مَرَأَةً تَسْمَعُنِي وَأُطِيعُنِي وَرَجَّتْ فَذَكَرْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بِي مِنْ لَأَحْرَ؟ فَقَالَ: أَيْمَنْ مِنْ مَرَأَةٍ تَرْفَعُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهِ مِنْ مَكَانٍ أَوْ تَضَعُهُ مِنْ مَكَانٍ تَرِيدُ بَدَلَتَ بِصَلَاحٍ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهَا، وَبِمَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ قَطُّ عَصِيٍّ». «يَنْظُرُ» تَرْبِيَةً لِلشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ (٢٠٣/٧)

(٤) فِي كِتَابِ «الْقَطْعِ» لَمْ يَكُنْ فِي الْكَمَالِ مَعْنَاهُ (١٥١) وَبِنْ وَضَّاحٍ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ بْنِ مَرْجٍ لَمَرْوَانِيٍّ، مَوْلَى صَاحِبِ الْأَنْبَسِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ خَلِّ بْنِ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ تَمِيمٍ وَهُوَ، وَتَوَهَّى سَهْلُ سَحَابٍ وَتَمِيمٍ، فَتَجَرَّ أَهْلَامُ الشَّيْخِ (٤٤٥/١٣)

اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيْتُ زَيْدَ بْنَ مَيْمُونٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، فَسَأَلَاهُ فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيَتُوبُ، أَلَيْسَ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ مِنْ ذَا قَبِيلَةٍ وَلَا كَثِيرٍ، إِنَّ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقِ أَنَسًا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فَبَلَغَتْ بَعْدَ أَنَّهُ يَرْوِي، فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ يُحَدِّثُ، فَتَرَكْنَاهُ.

[٧٧] حَدَّثَنَا حَسْرُ بْنُ الْحُلَوَائِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، قَالَ شَبَابَةُ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ الرُّوحَ عَرْضًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي يَتَّخِذُ كَوَّةً فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ.

قوله: (فَأَنَا لَقِيْتُ زَيْدَ بْنَ مَيْمُونٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ)، فعبد الرحمن مرفوع معطوف على الضمير في قوله: (لَقِيْتُ).

قوله: (وَأَنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ، فَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقِ أَنَسًا) هكذا وقع في الأصول: (فَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمَانِ)، ومعناه: (فَأَنْتُمْ تَعْلَمَانِ)، فيجوز أن تكون (لَا) رائدة، ويجوز أن يكون معناه: فَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمَانِ؟ ويكون استمهام تقرير، وخذفت همزة الاستفهام.

قوله: (سَمِعْتُ شَبَابَةَ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، قَالَ شَبَابَةُ وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ الرُّوحَ عَرْضًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ فَقَالَ: يَعْنِي يَتَّخِذُ كَوَّةً فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ).

### الشرح:

المراد بهذا المذكور بيان تصحيح عبد القدوس وعذوته، واختلال ضبطه، وحصول لزوم في إسناده ومثله.

فأما الإسناد، فإنه قال: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، بالعين المهملة والظف، وهو تصحيف طاهر وخطأ بين، وإنما هو عَقْلَةَ، بالعين المعجمة والظف، المقطوعتين.

وأما المتن، فقال: (الرُّوحُ) بفتح الراء، و(عَرْضًا) بالعين المهملة وسكون الراء، وهو تصحيف قبيح وخطأ صريح، وصوابه: الرُّوحُ، بصم للراء، و(عَرْضًا) بالعين المعجمة والظف، وهو تصحيف

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لِقَوِّ رِبْرِئٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هَلَالٍ بِأَيَّامٍ: مَا هَذِهِ الْعَيْنُ لِمَالِحَةٍ الَّتِي نَبَعْتُ قِبَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ.

[٧٨] وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخُثُوبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَقْدَنَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ: مَا بَلَغَنِي مِنَ الْحَسَنِ حَدِيثٌ إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ.

ومعناه . . . يعني أن تتحد المحدث الذي فيه الروح غرضاً، أي: هدفاً للرمي، فيرمى إليه بالشُّبُهات وشبهه، وسيأتي يوضح هذا الحديث ويبين فقهه في كتاب التصيد ولدباح إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا (شَكَاةُ) فَتَقَدَّمَ بَيِّنُ اسْمِهِ وَضَبْطُهُ<sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا (الْكُتُوبُ) فَيُفْتَحُ الْكَافُ عَلَى الْبُعَاةِ الْمَشْهُورَةِ، قَالَ صَاحِبُ «المصالح»: وَحُكِيَ فِيهَا النُّظْمُ<sup>(٣)</sup>. وَقَوْلُهُ: (لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ)، أَي: التَّسِيمُ

قَوْلُهُ: (قَالَ حَمَادٌ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هَلَالٍ. مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعْتُ قِبَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ).

أَم (مَهْدِيٌّ) هَذَا، فَمُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ، قَالَ التَّنَسُّطِيُّ: هُوَ مِصْرِيٌّ مَتْرُوكٌ<sup>(٤)</sup>. يَرْوِي عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ. وَقَوْلُهُ: (الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ) كُنْدِيَّةٌ عَنِ ضَعْفِهِ وَجَرَحَهُ. وَقَوْلُهُ: (قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ) كَأَنَّهُ وَافَقَهُ عَلَى جَرَحِهِ، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ كُنْيَةُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

قَوْلُهُ (سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ. مَا بَلَغَنِي مِنَ الْحَسَنِ حَدِيثٌ إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ)

أَم (أَبُو عَوَانَةَ)، فَاسْمُهُ الْمُرْتَضَى مِنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَ(أَبَانَ) يُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ، وَالْقُصْرُ أَجْوَدُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَبِي عَوَانَةَ وَأَبَانَ<sup>(٥)</sup>، وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ سَحْسَنِ بِكْرٍ مَا يُسَأَلُ عَنْهُ، وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ.

(١) نظر (٦/٢٤٤٩ - ٤٥٠).

(٢) انظر ص ١٥٨ من هذا الجزء.

(٣) المصطلح لأور، (٣/٣٩٢).

(٤) انظره والمتروكون، ص ٩٦.

(٥) انظر أبي عوانة ص ٥٧، وأبان ص ١٦٠ من هذا الجزء.

[٧٩] وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَحْمَةَ الرِّيَّاتِ مِنْ أَتَابِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَتَابٍ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، خُمُسَةً أَوْ سِتَّةً.

[٨٠] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنِي زَكَرِيَّا بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْقَرَارِيُّ: اكْتُتُبْ عَنْ بَقِيَّةِ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ

قوله. (إن حمزة الرِّيَّات رأى النبي ﷺ في المنام. فعرض عليه ما سمعه من أتاب، فما عرف منه إلا شيئاً يسيراً).

قال القاضي عياض رحمه الله: هذا ومثله استثناس وإنه ظاهر على ما تقرر من ضعف أتاب، لا أنه يُقصع بأمر لمنام، ولا أنه ثقل بسببه سنة ثبتت، ولا ثبتت به سنة لم تثبت، وهذا يجمع العمدة<sup>(١)</sup>.

هذا كلام القاضي، وكذا قاله غيره من أصحاب وغيرهم، فنقصوا الاتفاق على أنه لا يُغيَّر بسبب ما يرويه لئلا يقرر في الشرح، وليس هذا الذي ذكرناه مخالف لقوله ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى»<sup>(٢)</sup>، فإن معنى الحديث أن رؤيته صحيحة وبست من أضغاث الأحلام وتبليس الشيطان، ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به، لأنَّ حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق بما يسمعه الرائي، وقد اتفقوا على أن من شرط من يُقبل رويته وشهادته أن يكون متيقظاً لا معطلاً ولا سبواً الحفظ ولا كثير الغضب ولا مختل الضبط، ولئن لم يسر بهذه صفة، فلم يُقبل رويته لاختلاف ضبطه، هذا كله في منام يتعمق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به الأولية، أما إذا رأى النبي ﷺ يأمره بفعل ما هو مندوب إليه، أو ينهيه عن شيء منه، أو يرشده إلى فعل موصحة<sup>(٣)</sup>، فلا خلاف في استحباب العمل على وقفه، لأنَّ ذلك ليس حكماً بمجرد المنام، بل بما تقرر من أصل ذلك شيء، والله أعلم.

قوله: (حللنا الدارمي) قد تقدّم بيانه<sup>(٤)</sup> وأنه منسوب إلى دارم وأبو إسحاق القراري، فبفتح

(١) الإكباد المجلد ٩: (١٥٣/٩)

(٢) أخرجه البيهقي: ١١٠، وبنسب - ٥٩١٩، وأحمد: ٧١٦٨ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

(٣) في (ج): «صديقه»

(٤) انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء.

المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين، ولا عن غيرهم.

القاء، واسمه إبراهيم بن محمد بن لحارث<sup>(١)</sup> من أسماء بن حارثة، الكوفي، الإمام الجليل لمجمع عسى جلالة وثقله في العلم وفصيحته، والله أعلم.

قوله: (قال أبو إسحاق الفزاري: أكتب عن ثقة ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا غيرهم)

هذا الذي قاله أبو إسحاق الفزاري في إسماعيل خلافاً قول جمهور لأئمة، قال عدس<sup>(٢)</sup>: سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة، وكان أحب إلي أهل الشام من بقة<sup>(٣)</sup>. وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة، ولعراقيون يكرهون حديثه. وقال لبحاري: ما روى عن الشاميين أصح. وقال عمرو بن علي<sup>(٤)</sup>: إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح. وإذا حدث عن أهل المدينة مثل هشام بن غزوة ويحيى بن سعيد وشهيب بن أبي صالح، فليس بشيء. وقال يعقوب بن سفيان<sup>(٥)</sup>: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم. قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يُغرب عن ثقت مكيبين وامدنيين<sup>(٦)</sup>. وقال يحيى بن معين: إسماعيل ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فله كتابه ضاع بخطه في حفظه عنهم. وقال أبو حاتم: هو لئيم يكتتب حديثه، لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري<sup>(٧)</sup>. وقال الترمذي: قال أحمد: هو أصح من بقة، لبقة أحديث مناكير<sup>(٨)</sup>. وقوله أحمد بن أبي الحَوَري<sup>(٩)</sup>: قال لي وكيع: يروون عنك

(١) في (ص): حسن، وهو خطأ.

(٢) عدس هو بن محمد بن حاتم. أبو بعض مدوري، لازم يحيى بن معين ونخرج به. ونسبة عدس ولما بين ومئة، وتوفي سنة إحدى وسبعين ومئتين. سير أعلام النبلاء: (٥٢٢/١٣).

(٣) التاريخ بن معين - رواية مدوري: (٤١١/٤)، (٤٢٢).

(٤) هو أبو حفص الفلامي، وقد تقدمت ترجمته من ١٥٥ من هذا الجزء.

(٥) يعقوب بن سفيان هو نصري أبو يوسف الترمذي. من أهل مدينة كُت. وله في حدود عدة تسمين ومئة، وله التاريخ كبير جداً لمؤلفه. حدث رحمه الله بقية سنة سبع وسبعين ومئتين. نظر سير أعلام النبلاء: (١٨٠/١٣).

(٦) المعركة والتاريخ: (٤٢٣/٢ - ٤٢٤).

(٧) المعرج والتاريخ: (١٩٢/٢).

(٨) الترمذي بإثر الحديث ٢٢٥٣.

(٩) أحمد بن أبي الحَوَري سمى أبيه عندده بن ميمون لإمام حافظ بغداد، شيخ أهل الشام، أبو حسن، أصح من

كوفة توفي سنة ثمان مئة ومئتين ومئتين. نظر سير أعلام النبلاء: (١٢، ٨٥).

[٨١] وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: بَعَثَ الرَّجُلُ بَقِيَّةَ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى الْأَسَمِي وَيُسَمَّى الْكُنَى، كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوَحَاطِيِّ، فَتَطَرْنَا فَإِذَا هُوَ عِنْدَ الْقُدُوسِ.

عن إسماعيل بن عياش؟ فقلت: أفت الوليد ومروان مبرورين عنه، وأم الهيثم بن حذيفة ومحمد بن أبي إسحاق فلا. فقلت: وأي شيء الهيثم وابن أبي إسحاق إنما أصحاب ليد، لوبيد ومروان، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله: (وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال سمعت بعض أصحاب عبد الله قال قال ابن المبارك بعث الرجل بقیة لولا أنه یکنی لأسمی ویسمی الکئی، کان دهرًا یحدثنا عن أبي سعيد الوخاطي، فنظرنا فإذا هو عند القدوس).

### الشرح:

قوله: (سمعت بعض أصحاب عبد الله) هذا مجهول، ولا يصح الاحتجاج به، ولكن ذكره مسلم متبعة لا أصلاً، وقد تقدم في الكتاب نظير هذا، وقدمت وجه إدخاله هنا<sup>(١)</sup>

وأما قوله: (يكنى الأسمي ويسمى الكنى)، فقصده: أنه إذا روى عن إنسان معروف باسمه كذا ولم يسمه، وإذا روى عن معروف بكنيته سَمَّاه ولم يكنه، وهذا نوع من التباس، وهو قبيح مذموم، فإنه يلبس أمره على الناس ويؤهم أن ذلك الراوي ليس هو ذلك لضعيف، فيُخرجونه عن حاله المعروفة بالبحر المتيقن عليه وعلى تركه به إلى حالة الجهالة التي لا تؤثر عند جماعة من العلماء، بل يحتجوا لصحبه، وتقتضي<sup>(٢)</sup> توقف<sup>(٣)</sup> عن الحكم بصحته أو ضعفه عند الآخرين، وقد يعتصم المجهول فيحتاج به أو يوضح به غيره أو يستأنس به. وأصح هذا النوع أن يكنى لضعيف أو يسميه بكنية الثقة أو اسمه، لا اشتراكهم في ذلك وشهرة الثقة به، فيؤهم الاحتجاج به. وقد قدم حكم التيسير وبسطه في المصطلح المتقدم<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما (الوخاطي) فبضم الواو وتخفيف الهمزة ودلّ على المعجمة، وحكى صاحب «المطلع»

(١) انظر ص ٧٩ من هذا الجزء

(٢) في (ص): وتعني

(٣) في (ج): توقف

(٤) انظر ص ٧١ من هذا الجزء



[٨٢] وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمَيَّارِ يُفَصِّحُ يَقُولُهُ: كَذَّابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ: كَذَّابٌ.

[٨٣] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا بْنُ مَسْعُودٍ بِصُفْيَيْنَ، فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: أَتَرَاهُ يُبْعَثُ بَعْدَ الْمَوْتِ؟

وغيره فتح لو وأيضاً<sup>(١)</sup>، قال أبو عبيد لغساني: وخاصة بطن من حمير<sup>(٢)</sup>. وعبد القدوس هذا هو الشامي الذي تقدم تضعيفه وتصحيحه<sup>(٣)</sup>، وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي يفتح لكاف، أبو سعيد لشامي، فهو كلاعي وحاطي.

قول دارمي (سمعت أبا نعيم وذكر للمعالي بن عرفان فقال [قال]) حدثنا أبو وائل قال خرج علينا بن مسعود بصفيين، فقال أبو نعيم: أترأه يبعث بعد الموت؟

معنى هذا الكلام أنَّ المعالي كذب على أبي وائل في قوله هذا، لأنَّ بن مسعود ؓ توفي سنة ثنتين وثلاثين، وقيل: سنة ثلاث وثلاثين، والأول قول لأكثرين، وهذا قبل نقضاء خلافة عثمان ؓ بثلاث سنين، وصفيين كانت في خلافة علي ؓ بعد ذلك بسنتين، فلا يكون بن مسعود ؓ خرج عليهم بصفيين، إلا أن يكون بُعث بعد الموت، وقد عستم أنه لم يُبعث بعد الموت، وأبو وائل مع جلالة وكمال فصيلته وعلو مرتبته والاتفاق على صيانته لا يقول: خرج علينا، من لم يخرج عليهم هذا ما لا شك فيه، فتعين أن يكون لكذب من المعالي بن عرفان، مع ما عُرف من ضعفه.

وقوله (أترأه) هو بضم اشاء، ومعناه: أنظنه. وأما (صفيين) فبكسر لصاد والفاء المشددة ويعدها ياء في الأحوال لثلاث: لرفع والنصب والمجر. هذه هي اللغة المشهورة، وفيها لغة أخرى حكها أبو عمرو الزاهد عن ثعلب عن الفراء، وحكها صاحب «المطالع» وغيره من المتأخرين: صِفُون بالواو في حال لرفع<sup>(٤)</sup>، وهي موضع الوقعة بين أهل الشام ولعراق مع علي ومعوية ؓ.

(١) المطالع لأبو زر (٦/٢٧١)

(٢) التقييد المنهج (١/٤٩٥).

(٣) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء

(٤) ما بين معقولين من يسمون من أصحاب محمد

(٥) المصنف لأبو زر (٤/٣٢١)



[٨٤] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَحَدَّثَ زَحْلٌ عَنْ زَحْلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِقَسٍّ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَيْتَهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا عَدَّاهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَسٍّ.

[٨٥] وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُزْجِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى الثَّوَمَةِ، .....

وأما (عُروان) والذُّمُّعَلِيُّ، فبضم لعين المهملة وإسكان الراء وبالفاء، هذا هو المشهور، وحكي فيه كسرُ العين، وبالكسر ضبطه الحافظ أبو عمر العبدري. والمعنى هذا أسدي كوفي ضعيف، قال البخاري في «تاريخه»: هو متكر حديث<sup>(١)</sup>. وضعفه النسائي أيضاً<sup>(٢)</sup> وغيره.

وأم (أبو نعيم)، فهو القُضْر بن دُكَيْن، بضم المهملة، ودُكَيْن لقب، واسمه عمرو بن حماد بن زهير، وأبو نعيم كوفي من أجل أهل زبانه ومن أتقنهم رحمه الله.

قال مسلم رحمه الله: (وحدثني أبو جعفر الدَّارِمِيُّ) سم أبي جعفر هذا أحمد بن سعيد بن صخر السيبوري، كان ثقة عالماً ثبتاً متقناً، أحد حفاظ الحديث، وكان أكثر أيامه للرحلة<sup>(٣)</sup> في طلب الحديث.

قوله: (صالح مولى الثَّوَمَةِ) هو بناء مثنى من فوق ثم واو ساكنة ثم همزة مفتوحة، قال القاضي عياض: هذا صوابها، قال: وقد تُسهَّل فتُفتح الواو ويُنقل إليها حركة الهمزة. قال القاضي: ومن ضمَّ التاء وهمز الواو فقد أخطأ، وهي رواية أكثر المشايخ والرواة، وكما قيده أولاً قيده أصحاب المؤلف ولم يحتلف، وكذلك أتته على أهل المعرفة من شيوخنا، قال: والثَّوَمَةُ هذه هي بنت أمية بن خلف الجُمَحِيُّ، قاله البخاري<sup>(٤)</sup> وغيره، قال لؤقدي<sup>(٥)</sup>: وكانت مع أخت لها في بطن واحد، فلذلك

(١) «التاريخ الكبير»: (٣٩٥/٧).

(٢) «الضعفاء والمتروكون»: (٩٦/١).

(٣) في (ص) و(هـ): الرحلة.

(٤) «التاريخ الكبير»: (٢٩٢/٤).

(٥) لؤقدي هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن وقد لأسمي مولا هم سميبي، صاحب التصانيف والمعاري، أحد أوعية العلم على ضعفه المتفق عليه. وبعد لعشرين ومئة، ومات سنة سبع ومئتين. نظر أمير أعلامنا الشيخ محمد باقر

فَقَالَ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ، فَقُلْتُ: لَيْسَ بِثَقَّةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الْبَدِيِّ رَوَى

قَبِيلُ: الثَّوَمَةُ، وَهِيَ مَوْلَاةُ أَبِي صَالِحٍ مِنْ فَوْقُ<sup>(١)</sup>، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا اسْمُهُ ثُبَّانُ<sup>(٢)</sup>، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي.

ثُمَّ إِنَّ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ حَكَّمَ بِضَعْفِ صَالِحٍ مَوْلَى الثَّوَمَةِ، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِثَقَّةٍ. وَقَدْ خَلَفَهُ غَيْرُهُ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: صَالِحٌ هَذَا ثَقَّةٌ، فَقَبِيلُ: إِنَّ مَالِكًا تَرَكَ لِسْمَاعِلَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَدْرَكَهُ مَالِكٌ بَعْدَ كَثْرٍ وَخَرَفٍ، وَكَذَلِكَ أَثَرِيٌّ إِنَّمَا أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ خَرَفَ، فَسَمِعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ مُنْكَرَاتٍ، وَلَكِنْ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ فَهُوَ ثَبَّتَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا سَمِعُوا مِنْهُ قَدِيمًا، مِثْلَ ابْنِ أَبِي ذَلْبٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَزَيْدِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِمْ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَالِحٌ هَذَا ضَعِيفٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لِرَازِيٍّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ جَبَانَ: تَغَيَّرَ صَالِحٌ مَوْلَى الثَّوَمَةِ فِي سِتَّةِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةً، وَخَتَلَطَ حَدِيثَهُ الْأَخِيرُ بِحَدِيثِ الْقَدِيمِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ<sup>(٦)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (أَبُو الْحُوَيْرِثِ) الَّذِي قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ لَيْسَ بِثَقَّةٍ، فَهُوَ بَضْمُ الْحَاءِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ لِرَحْمَنِ بْنِ مَعْدُوَةَ بْنِ الْحُوَيْرِثِ لَأَنْصَارِيٍّ لِرَزْقِيِّ الْمَدَنِيِّ. قَالَ لِحَاكِمٍ أَبُو أَحْمَدَ: لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ عِنْدَهُمْ. وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَوْلَ مَالِكٍ: إِنَّهُ لَيْسَ بِثَقَّةٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ<sup>(٧)</sup>. وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ<sup>(٨)</sup> وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ، قَالَ: وَكَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ فِيهِ: أَبُو الْجَوَيْرِيَّةِ<sup>(٩)</sup>، وَحَكَى الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ وَهْمٌ.

وَأَمَّا (شُعْبَةُ)<sup>(٩)</sup> الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ هُوَ بِثَقَّةٍ، فَهُوَ شُعْبَةُ الْقُرَشِيُّ

(١) يعني أنها هي التي أعقبت. وقوله: (من فوق) ليس في (ص) و(هـ).

(٢) الإكساب بمعجم: (١٥٧/١).

(٣) نظر التاريخ ابن معين - روية الدوري: (١٧٦/٣).

(٤) التكامل في ضعفاء الرجال: (٨٨/٥).

(٥) المعجم والضعفاء: (٤١٨/٤).

(٦) المعجم لابن: (٣٦٦/١).

(٧) المعجم ومعرفة الرجال: رواية بيه عبد الله: (٣١١/٢).

(٨) التاريخ الكبير: (٣٥٠/٥).

(٩) شعبة هو ابن قيس.

عَنْ أَبِي أَبِي ذُئْبٍ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُ مَالِكَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْحُمْسَةِ، فَقَالَ: لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَبِيتُ اسْمُهُ، فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي.

ابن هشام المديني<sup>(١)</sup>، أبو عبد الله، وقيل: أبو يحيى، مولى ابن عباس، سمع ابن عباس رضي الله عنه، ضعفه كثير من مالت، وقال أحمد بن حنبل وابن معين: ليس به بأس<sup>(٢)</sup>، قد ابن غيبي: ولم أجده له حديثاً منكراً<sup>(٣)</sup>.

وأما (ابن أبي ذئب)، فهو لسيد الجليل محمد بن عبد الرحمن بن سفيان بن عمار بن أبي ذئب، واسمه هشام بن شعبة بن عبد الله القرشي العدوي، وهو منسوب إلى جدّ حده.

وأما (حرام بن عثمان)، الذي قال مالك: ليس هو بثقة، فهو يفتح الحاء وباءاً، قال البخاري: هو أصباري سُمي منكر الحديث<sup>(٤)</sup>. قال زبير بن عدي: كان يتشيع، روى عن ابن جابر بن عبد الله، وقال النسائي: هو مدني ضعيف.

قوله: (وسألته - يعني مالكاً - عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيت في كُتُبِي) هذا تصريح من مالك رحمه الله بأن من أذنبه في كتابه فهو ثقة، فمن وجدته في كتابه حكمت بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره.

وقد اختلف العلماء في روية تعدل عن مجهول، هل يكون تعديلاً له؟ فذهب بعضهم إلى أنه تعديل، وذهب الجمهور إلى أنه ليس بتعديل، وهذا هو الصواب، فإنه قد يروي عن غير الثقة لا للاحتجاج به، بل للاعتبار ولا استشهاد، أو لغير ذلك، أم إذا قدر مثل قول مالك أو نحوه، فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل، أم إذا قل: أحسنني الثقة، فإنه يكفي في التعديل عند من يوفق بقائل في المذهب وأساس جرح، على المختار، فأما من لا يوفق أو يجهل حله، فلا يكفي في التعديل.

(١) في (ج) - جدي وجدي، لمدني نسبة إلى مدينة حي رضي الله عنه، ونقيس: مدني، بفتح الهمزة، ومن شئنا فهو على الأصل، كما قلناه في نووي فيمد سبق من ١٧٥ من هذا المجلد.

(٢) للعمل ومعرفة لوجان لأحمد - روى عنه عبد الله - (٤٨٩/٢)، ولا يريخ بن معين - روى له لدوري - (٢٣٨/٣).

(٣) لا يكمن في ضعفه لوجان، (٣٩/٥).

(٤) تاريخ كبير: (١٠١/٣).

(٥) في (ج) - وفيه.

[٨٦] وَحَدَّثَنِي الْقَضِيُّ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، عَنْ شُرَحْبِيلِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ مُتَّهِمًا.

[٨٧] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَاقٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الصَّدِّاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لَوْ خُبِرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ، لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ.

[٨٨] وَحَدَّثَنِي الْقَضِيُّ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ رَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ -: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي.

في حقه، لأنه قد يكون فيه سبب جرح لا يراه لقتل جارحاً، ونحن نراه جارحاً، فإنَّ أسباب الجرح تخفى ويختلف فيها، وربما لو ذكر اسمه اطلعنا فيه على جرح.

قوله: (عن شُرَحْبِيلِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ مُتَّهِمًا) قد قدَّمنا<sup>(١)</sup> أنَّ شُرَحْبِيلَ اسْمٌ عَجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ، وَكَانَ شُرَحْبِيلُ هَذَا مِنْ أَتَمَةِ الْمَغْزِي، قَدْ سَفِيَنَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، لَمْ يَكُنْ أَحَدًا أَحَدَمَ مِنْهُ - لِمَعَاذِي، فَحَتَّجَ، وَكَانُوا يَحَافُونَ إِذَا جَاءَ إِلَى الرَّجُلِ يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْئًا فَلَمْ يُعْطَهُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَشْهَدْ أَبُوكَ دِرًّا، قَدْ غَيَّرَ «سَفِيَنٌ» كُنَّ شُرَحْبِيلُ مَوْلَى بِلَاصَارٍ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ، كُنِيَّتُهُ أَبُو سَعْدٍ، قَدْ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ شَيْخًا قَدِيمًا، رَوَى عَنْ رَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمَامَةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَقِيَ إِلَى آخِرِ لُزْمَنِ حَتَّى تَخْطُطَ وَاسْتَحْجَ حَاجَةً شَلِيدَةً، وَابْنُ يُحْتَجُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>

قوله: (ابْنُ قَهْزَاقٍ، عَنْ الطَّائِفَانِي) تقدَّم ضبطهما في باب الذي قبل هذا<sup>(٣)</sup>. قوله: (لَوْ خُبِرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ، لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ) هُوَ (مُحَرَّرٌ) بَضْمٌ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبَدَلُوهَا لِمَكْرُورَةِ الْأُولَى مَفْتُوحَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ<sup>(٤)</sup>.

قوله: (قَالَ رَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ -: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي) أَمَا (أُنَيْسَةُ) فَبُضْمٌ الْهَمْزَةِ وَفَتْحُ التَّوْنِ، وَاسْمُ أَبِي أُنَيْسَةَ رَيْدٌ، وَأَمَّا الْأَخُ الْمَذْكُورُ فَاسْمُهُ يَحْيَى، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الرَّوَاةِ الْآخَرَى، وَهُوَ حَزْرِيٌّ

(١) ثم يرد في «شُرَحْبِيلَ» ذكر قيم مضى.

(٢) «مصدره» «كبرى» (٣١١/٥)

(٣) «نظر قهزاق» ص ١٥١، ولصاحبي ص ١٥٢ من هذا الجزء.

(٤) «نظر ص ١٠٩ من هذا الجزء»

[٨٩] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي أُتَيْسَةَ كَذَّابًا.

[٩٠] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ، فَقَالَ: إِنَّ فَرْقَدًا لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ.

[٩١] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الشَّافِعِيَّ ذَكَرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيَّ، فَضَعَّفَهُ جَدًّا، فَقِيلَ لِيَحْيَى: أَضَعَفَ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ

بروي عن بزهرى وعمرو بن شعيب، وهو ضعيف، قال بخاري: ليس هو بذلك<sup>(١)</sup>. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث<sup>(٢)</sup>. وأما أخوه زيد ثقة جليل احتج به البخاري ومسلم، قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، فقيهاً، واية للعلم<sup>(٣)</sup>.

قوله: (حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي) حدثني عبد السلام الوابصي) أم (الدورقي) فتقدم بيده في وسط هذا الباب<sup>(٤)</sup>. وأما (الوابصي) فبكر لموحدة وبضاد لمهملة، وهو عبد لسلاء بن عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن بن وبصة بن مَعْبُد الأسدي، أبو الفصّل الرقي - بفتح اراء - قاضي لرقّة وحران وحلب، وقضى ببغدة.

قوله: (ذكر فرقّد عبد أيوب، فقال: ليس بصاحب حديث) هو (فرقّد) بفتح اراء واسكوب الزاء وفتح الدال، وهو فرقّد بن يعقوب السعفي - بفتح اسين ولاموحدة وبلحاء لمعجمة - مسوّد إلى سَنَحَة مصرة، أبو يعقوب تابعي لعابد، لا يحتاج بحديثه عند أهل الحديث، لكونه ليس صنعة كما قدمته في قوله: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في حديث<sup>(٥)</sup> وقال يحيى بن معين في رواية عنه ثقة<sup>(٦)</sup>.

قوله: (فضعّفه جدًّا) هو بكسر الجيم، وهو مصدر حَدَّ يَجِدُّ جَدًّا، ومعناه: ضعيفاً قليل

(١) التاريخ الكبير: (٨/ ٢٦٧).

(٢) الصغرى ولبتروكون: ص ١٠٩.

(٣) لطيفت الكبير: (٧/ ١٨١).

(٤) انظر ص ١٧٠ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٥٩ من هذا الجزء.

(٦) فضائل بن لحييد يحيى بن معين: ص ٣٠٩، وانرجح بن معين: ج ١ ص ١٩٠.

عَصَاءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ أَحَدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُمَيْرٍ.

[٩٢] حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ صَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى، وَصَعَّفَ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ دِيَّارٍ، قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَصَعَّفَ مُوسَى بْنُ دَهْقَانَ، وَعِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيُّ.

قوله: (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ صَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى، وَصَعَّفَ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ دِيَّارٍ، قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَصَعَّفَ مُوسَى بْنُ دَهْقَانَ وَعِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيُّ) (١).

### الشرح:

هكذا وقع في الأصول كلها: وَصَعَّفَ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بِإِثْبَاتِ لَفْظَةِ (بْنِ) بَيْنَ يَحْيَى وَمُوسَى، وَهُوَ غَطٌّ بِلَا شَكٍّ، وَالضُّوَابُ حَدُودُهَا. كَذَا قَالَهُ إِحْفَاضُ، مِنْهُمْ: أَبُو عَلِيٍّ لُقْطَانِيُّ الْجَبَّالِيُّ (٢)، وَجَمَاعَاتُ آخَرُونَ، وَالغَطُّ فِيهِ مِنْ رِوَاةِ كُتُبِ مُسْلِمٍ لَا مِنْ مُسْلِمٍ. وَيَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا، وَصَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى وَمُوسَى بْنَ دِيَّارٍ وَمُوسَى بْنُ دَهْقَانَ وَعِيسَى، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِمْ، وَأَقْوَالُ الْأَلْبَةِ فِي تَضَعِيفِهِمْ مَشْهُورَةٌ.

فَأَمَّا (حَكِيم) فَأَنَسِيُّ كُوفِيٍّ مُتَشَبِّعٌ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّزِّيُّ: هُوَ غَالٍ فِي التَّشَبُّعِ (٣). وَقِيلَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَلِشُعْبَةَ: سَمِ تَرَكْتُمْ حَدِيثَ حَكِيمٍ؟ قَالَا (٤): يَخَافُ ابْنَارَ. وَأَمَّا (عَبْدُ الْأَعْلَى)، فَهُوَ ابْنُ عَمْرِو التَّحْسِبِيِّ - بِالْمَثَلَةِ - الْكُوفِيُّ. وَأَمَّا (مُوسَى بْنُ دِيَّارٍ)، فَمَكِّيٌّ يَرْوِي عَنْ سَالِمٍ، قَالَه نُسَائِيُّ. وَأَمَّا (مُوسَى بْنُ دَهْقَانَ)، فَصُرِّيٌّ يَرْوِي عَنْ ابْنِ كَعْبٍ سَاحِلِيٍّ، وَالدَّهْقَانُ كَسْرٌ لِلدَّالِ. وَأَمَّا (عِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى)، فَهُوَ عِيسَى بْنُ مَيْسَرَةَ، أَبُو مُوسَى، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ، لِغُبَارِيِّ الْمَدَنِيِّ (٥)، أَصْلُهُ كُوفِيٌّ، يَقُولُ لَهُ: الْخَيْطُ وَالْخَصْدُ وَالْخَبْطُ، الْأَوَّلُ إِلَى الْخَيْطَةِ، وَالثَّانِي إِلَى الْخَيْطَةِ، وَالثَّلَاثُ إِلَى الْخَبْطِ،

(١) فِي (بَيْح) الْمَدَنِيِّ.

(٢) التَّحْيِيذُ لَهُمْ، (٣/٧٦٦).

(٣) الْحَجَرُ وَبَنِيهِ: (٣/٢٠٢).

(٤) فِي (بَيْح) لَمْ تَرَكْتُمْ. - قَالَ.

(٥) فِي (بَيْح) - أَسْمِي.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا قَدِمْتُ عَلَى جَرِيرٍ فَكُنْتُ عِلْمُهُ كُلُّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ، لَا تَكْتُبُ حَدِيثَ عُيَيْنَةَ بْنِ مُعْتَبٍ، وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدَ بْنِ سَالِمٍ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَشْبَهُ مَا ذَكَرْنَا - مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَهَمِي رِوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ - كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِمَايَةً لِمَنْ تَقَهَّرَ وَعَقَلَ مَذَاهِبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَيَتَو.

قال يحيى بن معين: كان حياطلاً، ثم ترك ذلك وصار حذواً، ثم ترك ذلك وصار يبيع الحديث<sup>(١)</sup>

قوله: (لا تكتب حديث عُيَيْنَةَ بْنِ مُعْتَبٍ وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدَ بْنِ سَالِمٍ) هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك، و(عُيَيْنَةُ) بضم العين، هذا هو الصحيح المشهور في كتب المؤتلف والمختلف وغيرها. وحكى صاحب «المصالح» عن بعض رواة البخاري أنه ضبطه بضم العين وفتحها<sup>(٢)</sup>. و(مُعْتَبٌ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر المنة فوق بعده موحدة. و(عُيَيْنَةُ) هذا ضبيئي كوفي كنيته أبو عبد الكريم. وأما (السري) فهندني بوسكان الميم، كوفي. وأما (محمد بن سالم)، فهندني كوفي أيضاً. فاستوى الثلاثة في كونهم كوفيين متروكين، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله في الأحاديث الضعيفة: (ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها) هكذا هو في الأصول المحققة من روية القراوي عن الفارسي عن الجلودي. وذكر القاصي عياض أنه هكذا<sup>(٣)</sup> هو في روية الفارسي عن الجلودي، وأنها الضواب، وأنه وقع في رويات شيوخهم عن الجلودي<sup>(٤)</sup> عن الروري<sup>(٥)</sup> عن الجلودي (وأقبح أو أكثرها) قال القاصي وهو متحمل مصنف<sup>(٦)</sup>

(١) تاريخ ابن معين - روية لثوري: (٣/ ٥٥٤).

(٢) «مطالع الأبرار» (٦٨/ ٥).

(٣) في «ج» هذا.

(٤) العلوي هو أبو العباس أحمد بن هجر بن أبي أسلم الأندلسي الدلاي. وقد في سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة، وصنفه الدلائل لثورة ولا يثبت ولعمرك، ووقع سنة ثمان وسعين وأربع مئة. نظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٦٧).

(٥) ثوري هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندر، لمحدث شيخ بحرم عشر من سنة تسع وأربع مئة. نظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٩٩).

(٦) «تكملة لمعجم» (١/ ١٦٢-١٦٣)، وقع فيه وهو «حمل مصنف» وهو تصحيحه وهو «مشاري لأثورة»



وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معانيب رُوَاة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتخيل أو تحريم، أو أمر أو نهْي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الرُّوي لها ليس ينعين المصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفته ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان أيما فعله ذلك، عَدَّ لِعَوَامِ المُسْلِمِينَ، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصَّحاح من رواية الثقات وأهل لقناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مفتح.

وهذا الذي قاله القاضي فيه نظر، ولا ينبغي أن يحكم بكونه صحيحاً، فون لهذه الرواية وجه في الجملة لمن تدبره.

قوله: (وأهل القناعة) هي بفتح القاف، أي: الذي يقنع بحديثهم لكتمان حفظهم وإتقانهم وعملهم.

قوله: (ولا مفتح) هو بفتح الميم والنون.

فرع في جملة من المسائل والقواعد تتعلق بهذا الباب:

إحداها: اعلم أن جرح الرواة جزء من واجب باتفاق، للضرورة الدَّعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من العيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم وأهل لورع منهم يفعلون ذلك، كما ذكر مسبق في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره، وقد ذكرت أم قصعة صالحة من كلامهم فيه في أول «شرح صحيح البخاري».

ثم على الجرح تقوى الله تعالى في ذلك، ولتثبت فيه، ولحذر من التساهل بغير «سديم الجرح» أو بنقص من لم يظهر نفسه، فون مفسدة الجرح عظيمة، فإنها غيبة مؤيدة مُبطلة لأحاديثه، مُسْقِطَة لسنَّة عن النبي ﷺ، ورواية لحكم من أحكام الدين.

ثم نم يجوز الجرح لعرف به مقبول القول فيه، أم إذا لم يكن جرح من أهل المعرفة، أو سم يكن ممن يقبل قوله فيه، فلا يجوز له الكلام في أحد، فون تكلمه كان شيئة محرمة. كما ذكره القاضي

وَلَا أُحِبُّ كَثِيرًا وَمَنْ يُعْرِجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفِ وَالْأَسَدِيدِ الْمَحْهُوْلَةِ، وَتَعْتَدُ بِرَوَايَتِهَا نَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رَوَايَتِهَا، وَإِلْتِنَادِ بِهَا، إِزْدَادُ التَّكْثِيرِ بِذَلِكَ عِنْدَ لَعَوَامٍ، وَلِأَنْ يُقَالَ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فَلَانٌ مِنَ الْحَبِيثِ، وَأَلْفٌ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَبَّكَ هَذَا الطَّرِيقَ، فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا، أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ.

عباس، وهو ظاهر. قال. وهذا كالشاهد، يجوز جرحه لأهل الجرح، ولو عدّه قائل بما جرح به، أدب وكن عيبة<sup>(١)</sup>.

الثانية: الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، وهو يشترط في الجرح وسعدل بعدد ما به خلاف العلماء<sup>(٢)</sup>، وصحيح أنه لا يشترط، بل يصير مجروحاً أو غدلاً بقول واحد، لأنه من باب الخبر، فيقبل فيه لواحد.

وهل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا؟ اختلفوا فيه:

فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه، لكونه قد يعدّه مجروحاً بما لا يجرح، لخفاء لأسباب، ولاختلاف العلماء فيها. وذهب القاضي أبو بكر بن بكير إلى أن آخرين إلى أنه لا يشترط. وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه، ويشترط من غيره.

وعلى مذهب من اشترط في الجرح لتفسير يقول: فائدة الجرح بمن جرح مطلقاً أن يتوقف عن الاحتجاج به إلى أن يُبحث عن ذلك الجرح ثم من وجد في «الصحيحين» ممن جرحه بعض مستدسين، يحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه منسباً بما يجرح.

ولو تعرض جرح وتعديل قُدِّم الجرح على المعتمد الذي قلّه المحققون والجماهير، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل، وقيل: إذا كان المعدلون أكثر قُدِّم التعديل، والصحيح لأول، لأن الجرح طبع على أمر خطي جهله المعدل.

(١) إكمال المعتمد: (١/١٦٩)

(٢) في (ص) و(ج): للمعتمد.

الثالثة: قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب أنَّ الشَّعْبِيَّ رَوَى عن الحارث لأعور، وشهد أنه كاذب. وعن غيره: حدثني فلان وكان متهما، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضُّعَفَاءِ والمُتْرَوِكِينَ. فقد يُقَالُ: لِمَ حَدَّثَ هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتجُّ بهم؟ ويُجَابُ عنه بأجوبة: أحدها: أنهم رَوَوْهَا لِيَعْرِفُوها وَلِيُثَبِّتُوا ضَعْفَهَا، لئلا يَنْتَبِسَ في وقت عليهم أو على غيرهم، أو بِتَشَكُّكُوا فِي صِحَّتِهَا.

الثاني: أنَّ الضَّعِيفَ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِيُعْتَبَرَ بِهِ أَوْ يُسْتَشْهَدَ كَمَا قَسَمَهُ فِي فِصْلِ الْمَتَابِعَاتِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْفَرَادَةِ.

الثالث: أنَّ رَوَايَاتِ الرَّوَايِ الضَّعِيفِ يَكُونُ فِيهَا اصْصَحِيحُ وَالضَّعِيفُ وَالْبَاطِلُ، فَيَكْتُمُونَهَا، ثُمَّ يُمِيزُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ بَعْضُ ذَلِكَ مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ سَهْلٌ عَلَيْهِمْ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ، وَبِهَذَا احْتَجَّ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ نَهَى عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْكَلْبِيِّ، فَقِيلَ لَهُ: أَنْتَ تَرَوِي عَنْهُ، فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ صَدَقَهُ مِنْ كَذِبِهِ.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث لترغيب وترهيب وفضائل لأعداء وإقصص، وأحاديث الزُّهْدِ ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلَّقُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ، وَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْحَدِيثِ يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمُ التَّسَاهُلُ فِيهِ وَرَوَايَةُ مَا سِوَى الْمَوْضُوعِ مِنْهُ وَالْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّ أَصْنَوَراً ذَلِكَ صَحِيحَةٌ مُقَرَّرَةٌ فِي الشَّرْعِ، مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِهِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّ الْأئِمَّةَ لَا يَرَوُونَ عَنِ الضُّعَفَاءِ شَيْئاً يَحْتَجُّونَ بِهِ عَلَى نَفَرَدِهِ فِي الْأَحْكَامِ، فَإِنَّ هَذَا شَيْءٌ لَا يَنْبَغِي لِمَامٍ مِنْ أئِمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَا مُحَقِّقٍ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه، فليس بصواب، بل قبيحٌ جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه سمَّ يَجْرُلُ لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهِ، فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِالضَّعِيفِ فِي الْأَحْكَامِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ ضَعْفَهُ لَمْ يَجْرُلْ لَهُ أَنْ يَهْتُمَّ عَلَى لِحَاجَتِهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ عَنْهُ بِالتَّفْتِيْشِ عَنْهُ إِنْ كَانَ عَرَفَ، أَوْ بِسُؤَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَرَفَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١) ينظر ص ٧١ من هذا الجزء.

المسألة الرابعة في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكيهم، وقد نُقِصَ القاضي عياض رحمه الله فقال: الكاذبون ضربان؛

أحدهما: ضُرِبَ غُرُغُوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهم أنواع؛

منهم من يضع عليه ما لم يقه أصلاً؛ إما ترافعاً<sup>(١)</sup>، وإستحفاً، كالزندق وأشباههم ممن لم يَرُجْ لسانه وقاراً، وإما حُسنة برعهم وتزيين<sup>(٢)</sup> كجهلة المتعبدين الذين وضعوا لأحاديث في الفضائل والزيغائب، وإما اغراباً وسُعة، كفسقة السحرة، وإما تعصباً واحتجاجاً، كدعاة المبتدعة ومتعصبين المذهب، وإما اتِّباعاً لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه، وطبِ عذر لهم فيما أتوه وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه لطبقات عند أهل الصنعة وعلم الرجال. ومنهم من لا يضع من الحديث، ولكن ربما وضع بغير الضعيف بسنداً صحيحاً مشهوراً.

ومنهم من يتسبب الأسانيد أو يزيد فيها، ويتعمد ذلك، إما للإغراب على غيره، وإما لرفع لجهالة عن نفسه.

ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع، ولقاء من لم يلق، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم. ومنهم من يعمد إلى كلام الصحابة وغيرهم، وحكم العرب ولحكماء، فيسببهم إلى الباطل<sup>(٣)</sup>. وهؤلاء كلهم كاذبون متروكو الحديث، وكذلك من جاسر بأحاديث ما لم يحققه ولم يضبطه، أو هو شاهد فيه فلا يحدث عن هؤلاء ولا<sup>(٤)</sup> يُقَسَم حدُّو به ولو لم يقع منهم ما جاور به إلا مرة واحدة، كشاهد الزور إذا تعمد ذلك سقطت شهادته.

وحُتِفَ هل يُقَسَم روايته في المستقبل إذ ظهرت توبته؟ قلت: المحذور الأظهر قبول توبته كغيره من أنواع الميسوق، وحجة من ردَّه أسد<sup>(٥)</sup> وإن حُسنت توبته، التعريض<sup>(٦)</sup> لعقوبة في هذا ككذب، والمداغة في نرجس<sup>(٧)</sup> عنه، كلف غار<sup>(٨)</sup>، «إن كذباً علي ليس ككذب علي أخيه»<sup>(٩)</sup>.

قال القاضي والضرب الثاني: من لا يستحبر شيئاً من هذا كله في الحديث، ولكنه يكذب في

(١) في «الكبرى» معلوم، وكلامه (١/١٥٣). ثم قد، يوافق، ويوافق في نسخة «هـ»: ثم عمداً، بلفظ كذا هو عندنا.

(٢) في (خ): وسع.

(٣) أخرجه البخاري ١٢٩١، ومسلم: ٩، وأحمد: ١٨١٤٠ من حديث سميرة بن شعبة رضي الله عنه.

حديث ساس، قد عُرف بذلك، فهذا أيضاً لا تُقبل رويته ولا شهادته، وتنفعه الثبوتية ويرجع إلى نقبوس.

فأما من يُدر منه لقين من الكذب ولم يُعرف به، فلا يُقطع بخرجه به، لاحتمال سدلط فيه ولوهم، وإن عترف بتعمد ذلك سحرة الواحدة ما لم يُضرب به مسيماً، فلا يُخرج بهذا، وإن كانت معصية، لندورها، ولأنها لا تُحقق بالكثير لمؤبدات، ولأن أكثر الناس قُتلوا يسمون من موافقت بعض الهنات.

وكذلك لا يُسقطها كونه فيما هو من باب التعريض أو لَعْنُو<sup>(١)</sup> في القول، إذ ليس بكذب في الحقيقة وإن كان في صورة الكذب، لأنه لا يدخل تحت حد الكذب، ولا يُريد المتكلم به الإخبار عن ظاهر لفظه، وقد قرأنا: «أما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه»<sup>(٢)</sup>، وقد قد إبراهيم بن خنيس عليه السلام: «هذه أختي»<sup>(٣)</sup>. هذا آخر كلام لقضي رحمه الله، وقد اتقن هذا لفصل رحمه الله ورضي الله عنه، والله أعلم.



(١) في (ج): وانسو

(٢) أخرجه مسلم: ٣٦٩٧، وأحمد: ٢٧٣٣٣ من حديث قاصدة سعد بن قيس عليه السلام

(٣) لإكمال التحليم: (١٥٣ - ١٥٦). وعظيم أخرجه صفاري مذهب بصيغة تحريم بإثر الحديث: ٥٢٩٨، ومسلم.

٦١٤٥. وأحمد ٩٢٤١ من حديث أبي هريرة عليه السلام مرفوعاً، أخرجه موقوف على أبي هريرة لبحاري ٣٣٥٨

## ٦ - [باب صحة الاحتجاج بالحديث المضعف]

إذا أمكن لقاء المضعفين، ولم يكن فيهم مدلس

## باب صحة الاحتجاج بالحديث المضعف

إذا أمكن لقاء المضعفين ولم يكن فيهم مدلس

حاصل الباب أن مسماً رحمه الله ذهب إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المضعف - وهو الذي فيه: (فلان عن فلان) - محمول على الانتصاب وسماعه إذا أمكن لقاء من أضيفت العنونة إليهم بعضهم بعضاً، يعني مع براءتهم من التشديد ونقل مسم عن بعض أهل عصره أنه قل: لا تقوم حجة به<sup>١</sup>، ولا يُحمل على الانتصاب حتى يثبت أنهما الثقب في عمرهم مرة فأكثراً، ولا يكفي إمكان تلاقيهما.

قال مسم: وهذا قول ساقط مخترع مستحدث، ثم يُساق قائله إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عيه، وإن القول به بدعة باطلة. وأصيب مسم رحمه الله في الساعة على قائله، واحتج مسلم بكلام مختصره: أن المضعف عند أهل العلم محمول على الانتصاب إذا ثبت لتلاقي مع احتمال الإرسال، وكل إذا أمكن لتلاقي. وهذا الذي صرح إليه مسم قد أنكره محققون، وقالوا: هذا الذي صرح إليه ضعيف، والذي رده هو لمختار صحيح سدي عيه أئمة هذا الفن<sup>٢</sup> علي بن المديني والبخاري وغيرهما.

وقد ورد جملة من المتأخرين على هذا، فاشترط القديسي<sup>٣</sup> أن يكون قد أدركه إدراكاً شديداً، وزد أبو صفير السمعاني<sup>٤</sup> الفقيه لشمسعي، فاشترط طوب الصفة بينهما، وزد أبو عمرو الدؤبي<sup>٥</sup> لمقرئ، فاشترط معرفته بالرواية عنه.

ودليل هذا المذهب لمختار الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقهما. أن المضعف عند

(١) في (ج) و(ص) 'به'.

(٢) قدسي هو إمام لحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المدائني الملقب، له فيمنع الموطأ والسنن مسند وغيرهما. ولد سنة أربع وعشرين وثلاث مائة وتوفي بمدينة القرو في سنة ثلاث وأربع مائة. انظر تفسير أخبار السلفاء:

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُتَّحِجِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلِهِ، لَوْ  
ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ قَسَائِدَهُ صَفْحًا، . . . . .

ثُبُوتِ التَّلَاقِي إِنَّمَا حُصِرَ عَلَى لَا تَتَّصِلُ، لِأَنَّ لَظَاهِرَ مَعْنَى لَمْ يَمْدُلْسْ أَنَّهُ لَا يُطَبَّقُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى  
السَّمْعِ، ثُمَّ لَا اسْتِقْرَاءَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ عَدَّتَهُمُ أَنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِيهِ سَمِعُوهُ، وَلَا لِمَدُلْسْ،  
وَلِهَذَا رَدَدْنَا رَوِيَةَ لِمَدُلْسْ، فَإِذَا ثَبَتَ التَّلَاقِي عَلَى الطَّرِيقِ الْإِتِّصَالِ، وَلَبَسَ مِنِّي عَلَى عَمَلِ الظَّنِّ،  
فَاكْتَسَبْتُ بِهِ، وَبِئْسَ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودًا فِيهِ إِذَا أَمُكِنَ التَّلَاقِي وَلَمْ يَثْبُتْ، فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِبُ عَلَى الظَّنِّ  
الْإِتِّصَالُ، فَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَيَصِيرُ كَالْمَجْهُولِ، فَإِنَّ رَوِيَّتَهُ مُرَدُّةٌ لَا لِلْقَطْعِ بِكَذِبِهِ أَوْ  
تَضَعُّفِهِ، بَلْ لِلشُّكِّ فِي حَالِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَذَا حُكْمُ الْمَعْنَعَنِ مِنْ غَيْرِ لِمَدُلْسْ، وَأَمَّا الْمَدُلْسُ فَتَقَدَّمَ بَيَانُ حُكْمِهِ فِي الْفَصْلِ لِسَابِقَةٍ<sup>(١)</sup>.  
هَذَا كُنْهُ تَفْرِيعٍ عَلَى مَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمَخْتَارِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ السُّنَدُ وَالْخُلْفُ مِنْ أَصْحَابِ  
الْحَدِيثِ وَفَقَهُ الْأَصُولِ أَنَّ الْمَعْنَعَنَ مَحْمُولٌ عَلَى لَا تَتَّصِلُ بِشَرْطِهِ الَّذِي قَدَّمْتَهُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِيهِ.  
وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْتِجُ بِالْمَعْنَعَنِ مُطْلَقًا، لِاحْتِمَالِ الْإِنْقِطَاعِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُرَدُّ  
بِجَمَاعِ لِسَنَفٍ، وَدَلِيلُهُمْ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ حُصُولِ غَيْبَةِ الظَّنِّ مَعَ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا حُكْمُ  
الْمَعْنَعَنِ.

أَمَّا إِذَا قِيلَ: «حَدَّثَنِي فَلَانٌ أَنَّ فَلَانًا قَالَ»، كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ كَذَا، أَوْ  
حَدَّثَ بِكَذَا، وَسَمِعُوهُ، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ (أَنَّ) كَذَلِكَ (عَنْ)، فَيَحْمَلُ عَلَى الْإِتِّصَالِ بِالشَّرْطِ الْمَتَقَدِّمِ.  
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ وَأَبُو بَكْرِ الْبُرْدِجِيُّ<sup>(٢)</sup>: لَا تَحْمِلُ (أَنَّ) عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَإِنْ كُنْتَ  
(عَنْ) لَا تَتَّصِلُ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَكَذَا (قَالَ) وَ(حَدَّثَ) وَ(ذَكَرَ) وَشَبَّهَهَا، فَكُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى لَا تَتَّصِلُ  
وَالسَّمْعِ.

قَوْلُهُ: (لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ) كَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: (ضَرَبْنَا) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ كُنْتَ لُغَةً قَلِيلَةً، قَالَ  
الزَّهْرِيُّ: يَقُولُ: ضَرَبْتُ عَنْ الْأَمْرِ، وَأَضْرَيْتُ عَنْهُ، بِمَعْنَى كَفَفْتُ وَأَعْرَضْتُ<sup>(٣)</sup>. وَالْمَشْهُورُ الَّذِي قَالَهُ

(١) انظر ص ٧٠ من هذا الجزء.

(٢) أبو بكر البردجي نسبة إلى برديج وهي نسبة ناقصة أدونيس. هو إمامنا الحافظ أحمد بن محمد بن رزق، من  
بغداد. وله بعد ثلاثين وعشرين أو ثمانين سنة إحدى وثلاث مئة يبعثه. انظر أعلام النبلاء ١٥٠ (١٤/١٢٢)

(٣) انظر التهذيب النسخة ١٥/١٢٢



لَكَانَ رَأْيًا مَيِّينًا، وَمَذْمُومًا صَحِيحًا، إِذَا الْإِعْرَاضُ عَنْ لِقَاؤِ الْمُطْرَحِ أُخْرَى لِإِمَانِيَّةٍ وَاجْتِمَاعٍ  
وَكَمْرٍ قَائِلِهِ، وَأَجْدَرُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ نَسْبِيًا لِلْجَهَالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَخَوُّفْنَا مِنْ شُرُوبِ  
لِعَوَاقِبِ، وَغَيْرِ الزَّوَالِ الْجَهْلَةِ بِمُخَدَّاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَافِهِمْ إِلَى غَيْفٍ خَطَأَ لِمُخْطِئِينَ،  
وَالْأَقْوَابِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْتُ الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيْقُ بِهَا مِنْ  
الرَّدِّ، أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ، وَأَخْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَرَعَمَ لِقَائِي الَّذِي افْتَسَحَ الْكَلَامَ عَلَى الْحِكْمَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوَيْتِهِ أَنْ كُلَّ  
إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَجَازٍ أَنْ  
يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوي عَنْ رَوَى عَنْهُ، قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهُ بِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْمَ  
لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا، وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنْ لِرَوَايَاتِ أَنَّهُمَا التَّفَقُّهُ، أَوْ تَشَافَهُمَا بِحَدِيثٍ، أَنْ  
الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا لِمَجِيئِهِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا  
مِنْ ذَهْرِهِمَا مَرَّةً قَصَادًا، أَوْ تَشَافَهُمَا بِلَحْدِيثٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَرَدَّ خَبَرٌ فِيهِ بَيِّنٌ اجْتِمَاعُهُمَا  
وَتَلَافِيهِمَا مَرَّةً مِنْ ذَهْرِهِمَا فَمَا فَوْقَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِنْدُ ذَلِكَ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ  
تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاوي عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ فِي نَفْلِهِ الْخَبَرِ عَنْ

الْأَكْثَرُونَ: أَضْرِبُ، بِالْأَفِّ، قَوْله: (لَكَانَ رَأْيًا مَيِّينًا) أَي: قَوِيًّا، وَقَوْلُهُ: (وَجَمَالٌ وَكَمْرٌ قَائِلُهُ) أَي:  
سَدِيقُهُ، وَالْخَامِسُ: السَّاقِطُ، وَهُوَ بِالْعَدَدِ لِمُعْجَمَةٍ.

قوله: (أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ) هو بلجيم، ولأنهم بالثبوت، ومعناه: أنفع للناس، هذا هو الضواب  
والصحيح، ووقع في كثير من الأصول: أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ، بِالشَّاءِ لِمَثَلَتِهِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مِنْ وَجْهِ،  
فَالْوَجْهَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَيَقْدَلُ فِي الْأَنَامِ أَيْضًا: الْأَنِيمَ، حَكَاهُ الرَّيْسِيُّ<sup>(١)</sup>، وَالْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

قوله: (وَسُوءَ رَوَيْتِهِ) يَفْتَحُ لِرَأْيِهِ وَكُسْرُ الْوَاوِ وَتَشْدِيدُ يَدِهِ، أَي: يُنْكِرُهُ، قَوْلُهُ (حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ  
الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا) هَكَذَا ضَمُّهُ، وَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ لَصَحِيحَةِ الْمُعْتَمَدَةِ (حَتَّى) بِالتَّاءِ الْمُشَاوَةِ  
مِنْ فَوْقِ ثَمَّ لِمَثَلَةٍ مِنْ تَحْتِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، حِينَ، بِبَاءِ ثَمَّ النُّونِ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ.

(١) الرَّيْسِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو بَكْرٍ الرَّيْسِيُّ السَّجَوِيَّةُ، كَانَ مِنْ وَاحِدِ عَشْرَةٍ فِي عِلْمِ الشُّعْرِ وَحَاطَظَ  
سَعَادَةَ، حَمَلَتْهُ الْعَشَقَةُ الْخَبِيرَةُ وَالْحَقِيقَاتُ الْخَبِيرَةُ، وَغَيْرُهُمَا، وَتَوَفَّى سَنَةَ تَمِيعَ وَسَبْعِينَ وَفَلَاكًا سَنَةً (٨٥١) (١٨٥٠)

رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ - وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفُ - حُجَّةٌ، وَكَانَ الْحَبَرُ عِنْدَهُ مُؤَقَّوفاً حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لَشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ، قُلْ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةِ مِثْلِ مَا وَرَدَ

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فِي الطَّعْنِ فِي الْأَسَائِدِ، قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ مُسْتَحْدَثٌ غَيْرُ مُسَبُّوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمٌ وَحَدِيثٌ، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ يَثِقُ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَبِيشاً، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ؛ لِكُونِهِمَا جَمِيعاً كَانَ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَرَفٍ فَقَدْ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهُمَا بِكَلَامٍ، فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً، فَأَمَّا - وَالْأَمْرُ مِنْهُمْ - عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا، حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا.

فَيَقْدَرُ لِمُخْتَرَعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقْدَلَتَهُ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ: قَدْ أُعْطِيَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لِلثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ ائْتِمَارٌ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدَ فَقُلْتَ:

قال مسلم: (فَيُقَالُ لِمُخْتَرَعِ هَذَا الْقَوْلِ: قَدْ أُعْطِيَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لِلثِّقَةِ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ ائْتِمَارٌ) هَذَا الَّذِي قَالَهُ مُسْلِمٌ تَبْيِيهِ عَلَى لِقَاعَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَبْنِي عَلَيْهَا مَعْظَمُ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، وَهِيَ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَيَنْبَغِي ائْتِمَارُ بِهِ وَالِاعْتِدَاءُ بِتَحْقِيقِهَا، وَقَدْ أَطْنَبَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي اِلْتِحَاجِ لَهَا وَإِبْضَاجِهَا، وَأَفْرَدَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ السُّنَنِ لِلتَّصْيِيفِ، وَاعْتَمَدَ بِهَا أُمَّةُ الْمُحَدِّثِينَ وَأَصُولُ الْفُقَهَاءِ، وَأَوَّلَ مَنْ بَلَّغَتْ تَصْيِيفُهَا فِيهَا: إِمَامُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَتْ أَدْلَتُهَا الْعَقِيَّةُ وَالْعَقِيَّةُ فِي كُتُبِ أَصُولِ الْفُقَهَاءِ.

ونذكر هنا طرماً في بيان خبر الواحد والمذاهب فيه مختصراً، قال العلماء: لخبر ضرورت: متواتر، وآحاد، والمتواتر ما نقله عدد لا يمكن مواطأتهم على الكذب عن مشهم، ويستوي طرفه والوسط، ويحبرون عن جسبي لا مظلون، ويحصل العلم بقولهم ثم لمختدر الذي عليه المحققون والاكثرون أن ذلك لا يصبط بعدد مخصوص، ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدانة. وفيه مذاهب أخرى ضعيفة وتفرعات معروفة مستقصاة في كتب الأصول.

وأما خبر الواحد، فهو ما لم يوجد فيه شروص المتواتر، سواء كان الراوي له واحد أو أكثر. وختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المجتهدين:

حَتَّى مَعْلَمَ أَهْلَهُمْ قَدْ كَانَ، لَتَقِيَ مَرَّةً قَصَّ عَدًّا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا. فَهَرُ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اسْتَرْطَنَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَنُمُ دَلِيلًا عَلَى مَا رَعَمْتَ.

فَإِنْ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِذْخَالِ الشَّرِيعَةِ فِي تَثْبِيهِ الْخَرِّ، صَوْلَبَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا. وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيهِمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَجُّ بِهِ، قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَلِكَ الدَّلِيلُ؟ قَالُوا: قَوْلُهُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُؤْيَا، لِأَخْتَارٍ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي عَنْهُمْ عَنْ الْآخِرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يَمِينُهُ، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَارُوا رِوَايَةَ

وَالْفُقَهَاءَ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ: أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ لِنَفْقَةِ حُجَّةٍ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ، يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِهِ، وَيُقِيدُ الْفَلَنُ وَلَا يُقِيدُ الْعِلْمُ، وَأَنَّ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِهِ عَرَفْنَاهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ.

وَذَهَبَتْ بِقَدَرِيَّةٍ وَالرُّافِضَةِ وَبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، ثُمَّ مَنِ مَنِ يَقُولُ: مَنَعَ مِنْ الْعَمَلِ بِهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَنَعَ دَلِيلُ الشَّرْعِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْعَقْلِ.

وَقَالَ الْجُنَائِيُّ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ: لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ ثَلَاثُونَ عَنْ اثْنَيْنِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ أَرْبَعَةٌ عَنْ أَرْبَعَةٍ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُوجِبُ الْعِلْمُ الظَّاهِرَ دُونَ الْبَاطِنِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَادِّثِينَ إِلَى أَنَّ الْآحَادَ الَّتِي فِي «صَحِيحِ لِسَخَارِيِّ» أَوْ «صَحِيحِ مُسْنَدِ» تُقِيدُ الْعَمَلُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْآحَادِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا الْقَوْلَ وَبَطَلْنَاهُ فِي الْمَقْصُولِ<sup>١١</sup>

وَهَذِهِ الْأَقَاوِيلُ كُلُّهَا سَوَاءٌ قَبُولُ الْحَمْمُورِيِّ بِطَرَفَةٍ، وَبَطْلُ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: لَا حُجَّةَ فِيهِ، طَاهِرٌ، فَسَمِعَ نَزَلَ كَتَبَ لِنَبِيِّ ﷺ وَأَحَدٍ رَسَلَهُ يُعْمَلُ بِهِ، وَيُزَمُّهُمْ النَّبِيُّ ﷺ الْعَمَلُ بِذَلِكَ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ الْخَلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَمِنْ بَعْضِهِمْ، وَلَمْ تَزَلْ لَخُفَاءَ لِرُشْدُونَ وَسَائِرِ انْصَحَابِهِ فَمِنْ بَعْضِهِمْ مَنْ لُسُفَ وَنُخِفَ عَلَى امْتِثَالِ خَيْرِ الْوَاحِدِ إِذْ أَخْبَرَهُمْ سَنَةً، وَقَضَّاهُمْ بِهِ، وَرَجَوْعِهِمْ إِلَيْهِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَضِ، وَنَقَصَهُمْ بِهِ مَا حَكَمُوا بِهِ عَنِ خِلَافِهِ، وَطَلَبَهُمْ خَيْرَ الْوَاحِدِ عِنْدَ عَدَمِ الْحُجَّةِ مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ، وَاسْتَحْجَجَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ، وَاقْتِيَادَ الْمُخَالَفِ لِلذَّلَّةِ. وَهَذَا كُلُّهُ مَعْرُوفٌ لَا شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَلِلْعَقْلِ لَا يُحِيلُ الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِوَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، فَوَجِبَ الْمُصِيرُ إِلَيْهِ.

الحديث ينتههم هكذا على الإرسال من غير سماع - والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة - ختجت - لما وصفت من العلة - إلى السحب عن سماع راوي كثر خبر عن راويه، فإذا أنا هجمت على سماعه منه لأدنى شيء، ثبت عندي بذلك جميع ما يروي عنه بعد، فإن عذب عني معرفة ذلك، أوقفت الخبر ولم يكن عندي موضع حجة، لإمكان الإرسال فيه.

فيقال له: فإن كانت العلة في تضعيف الخبر، وتركك الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه، لزمك ألا تثبت إسناداً معنعناً حتى ترى فيه لسمع من أوله إلى آخره؟ وذلك أن الحديث الزائد عني بإسناد هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، فيبين نعلم أن هشاماً قد سمع من أبيه، وأن أباه قد سمع من عائشة، كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي ﷺ، وقد يجوز

وأما من قال: **يوجب** عدم، فهو مكبر للجهل، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوقوع والكذب وغير ذلك يتعرق إليه؟ والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله حكاية عن مخالفه: (والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس **بحجة**) هذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب المحدثين، وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل. وقد قدمت في الفصول السابقة بين أحكام المرسل واضحة، وبسطها بسطاً شاملاً<sup>(١)</sup>، وإن كان لمطه مختصراً وجيزاً.

قوله: (فإن عذب عني **معرفة ذلك**، أوقفت الخبر) يدور: عذب لشيء عني، بفتح لزي، يعزب ويعزب بكسر لزي وضمها، لغتان فصيحتان، قرئ بهما في لسمع<sup>(٢)</sup>، ولضم أشهر وأكثر. ومعناه: ذهب. وقوله: (أوقفت الخبر) كذا هو في الأصول: (أوقفت) وهي لغة قليلة، والفصيح المشهور: (وقفت) بغير ألف.

(١) في (خ): بوجه

(٢) انظر ص ٦٤ من هذا الجزء

(٣) في (خ): عني

(٤) قرأ بكسري قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُ عَنْ رَبِّهِ﴾ - ميس ٢٦، وقوله ﴿لَا يَشْعُرُ عَنْ مَقَالِ ذَرِّهِ﴾ - ميس ٢٣ بكسر لزي.

والتي قول يضمها - انظر التيسير ص ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣

إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ فِي رَوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ، أَوْ: أَخْبَرَنِي، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرٌ أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا، وَلَا يُسْتَدْرَكُ إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ، وَكَمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمَكِّنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَتَاذٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعٍ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ نَحْوِ سَمَاعٍ كَثِيرًا، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ، فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضُ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْسِلَهُ عَنْهُ أَحْيَانًا، وَلَا يُسَمِّي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وَيَنْشَطُ أَحْيَانًا فَيُسَمِّي الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرَكَ الْإِرْسَالَ.

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ، مُسْتَفِيضٌ مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأُيُومَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَسَنَذْكُرُ مِنْ رَوَايَتِهِمْ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَيُّوبَ لَشَّخْزِيَانِي وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعًا وَابْنَ ثُمَيْرٍ وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُلْمِهِ وَلِحُرْمِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ.

قوله في ذكر هشام: (لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا) صبطناه (لما) بفتح اللام وتشديد الميم، و(مرسلاً) بفتح السين، ويجوز تخفيف (لما) وكسر سين (مرسلاً).

قوله: (وَيَنْشَطُ أَحْيَانًا) هو بفتح الياء ولشين، أي: يَخْفُضُ<sup>(١)</sup> في أوقات.

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها) كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُلْمِهِ وَلِحُرْمِهِ (حرمه) بضم الحاء وكسرها لغتان، ومعناه: لإحرامه، قال القاضي عياض: قِيْلَ: عَنْ شَيْخَيْهِمَا بِالرَّجْهِينِ، قَالَ: وَبِالضَّمِّ قِيْلَ: الْمُحْطَايُ<sup>(٢)</sup> وَالْهَزْوِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَحَقْلًا لِمُخْطَايِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي كَسْرِهِ، وَقِيْلَ: ثَابِتٌ<sup>(٤)</sup> بِكَسْرِ، وَحَكَى عَنْ الْمُحَدِّثِينَ انْقِصَامُ، وَخَطَأُهُمْ فِيهِ، وَقَالَ صَوَابُهُ الْكُسْرُ، كَمَا قَالَ: (رحمه)

(١) في (ع): يهفط

(٢) «عرب الحديث» (٢٤٥/٢)، ولم أجد من كلامه لاتي أو أصحاب حديث أحضروا في ضبطه بكسر

(٣) ثابت هو يرحم بن عبد الرحمن بن مطرف، أبو يعقوب شَرْقَسِيّ لأَسْلَسِيّ لَعْبِيّ، صاحب كتاب «للائل» في لغويها لم يذكره أبو عبيد، ولا ابن قتيبة، وفي سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة نظر «سير أعلام علماء» (١٤، ٥٦٢)

(٤) «كلمات لعلم» (١٧٢، ١)

فَرَوَى هَذِهِ الرَّوَايَةَ بِعَيْنِهَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَدَاوُدُ لَعَطَرٌ وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو أَسَمَةَ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لِنَبِيِّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ، فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي هذا الحديث استحباب التطيب عند الإحرام، وقد اختلف فيه لسلف والخلف، ومذهبنا فيه وكثيرين استحبابه، ومذهب مالك في آخرين كرهته، وسيأتي بسط المسألة في كتب صحيح إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

قوله في الرواية الأخرى: (عن عائشة رضي الله عنها): كان النبي ﷺ إذا اعتكف يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ، فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ) فيه جمل من العلم:

منها: أَنَّ أَعْضَاءَ احْتِضَ طَهْرَةٌ، وهذا مجمع عليه، ولا يصح ما حكي عن أبي يوسف من نجاسة يده.

وفيه: جواز ترجيل المعتكف شعره، ونظره إلى امرأته، ولمسها شيئاً منه بغير شهوة منه، وسننله أصحاب وغيرهم على أَنَّ الحائض لا تدخل لمسجد، وَأَنَّ الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، ولا يظهر فيه دلالة لواحد منهما، فإنه لا شك في كون هذا هو المحسوب، وليس في الحديث أكثر من هذا. فأما الاشتراط والتحريم في حقها، فليس فيه، لكن لذلك دلائل أخر مقرر في كتب العقيدة.

واحتجاج القاضي عياض رحمه الله به على أَنَّ قليل الملامسة لا ينقض الوضوء، ورد به على الشافعي<sup>(٢)</sup>. وهذا الاستدلال منه عجب، وأي دلالة فيه لهذا، وأين في هذا الحديث أَنَّ النبي ﷺ لمس بشرة عائشة وكان على طهارة ثم صلى بها؟ فقد لا يكون كان متوضئاً، ولو كان فما فيه أنه لم يجد طهارة، ولأنَّ الملموس لا ينتقض وضوءه على أحد قولي الشافعي، ولأنَّ لمس الشعر لا ينقض عند شافعي، كما نص في كتبه، وليس في الحديث أكثر من مسح الشعر، والله أعلم.

(١) انظر عند شرح الحديث ٢٨٢٤.

(٢) إكمال للمعتمد ١٠١ (١٧٣/٤).



وَرَوَى الرَّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَنٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: كَذَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ. فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقُبْلَةِ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: **أوروى الرهري وصالح بن أبي حسان** هكذا هو في الأصول ببلاط، وكذا ذكره القاضي عياض عن معظم الأصول ببلاطهم<sup>(١)</sup>. وذكر أبو عبيد القاسم أنه وجد في نسخة إرازي - أحد رواتهم -: **صالح بن كيسان** قال أبو عبيد وهو وهم، ولصواب **صالح بن أبي حسان**، وقد ذكر هذا الحديث النسائي وغيره من طريق ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن **صالح بن أبي حسان**، عن **أبي سلمة**<sup>(٢)</sup>.

قلت: قال الترمذي عن البخاري: **صالح بن أبي حسان ثقة**<sup>(٣)</sup>. وكذا وثقه غيره، وبما ذكرت هذا لأنه ربما شتبه ب**صالح بن حسان** أبي لحارث البصري المدني، ويهل. **الأنصاري**، وهو في طبقة **صالح بن أبي حسان** هذا، فهما يرويان جميعاً عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن**، ويروي عنهما جميعاً **ابن أبي ذئب**، ولكن **صالح بن حسان** متفق على ضعفه، وأقوالهم في ضعفه مشهورة، وقال **الخصيب** **أبو دي في الكفاية**: أجمع ثقات الحديث على ترك الاحتجاج ب**صالح بن حسان** هذا لسوء حفظه، وقلة ضبطه، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

قوله: **(فقال يحيى بن أبي كثير في هذا الخبر في القبلة: أخبرني أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته)** هذه سوية حتمت فيها أربعة من تابعين يروي بعضهم عن بعض: أولهم **يحيى بن أبي كثير**، وهذا من أطراف الظرف، وأغرب لطائف الإسناد، ولهذا نظائر قديمة في الكتب وغيره، سيما يك إن شاء الله تعالى ما نيسر منها، وقد جمعت حملة منها في أول شرح صحيح البخاري<sup>(٥)</sup>، وقد تقدّم التنبيه على هذا<sup>(٦)</sup>.

(١) الإكمال المصمم: ١/ ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) تهذيب المصنف: ٣/ ٧٦٧. وإسناده في **السنن الكبرى** للنسائي: ٣٤٤٧.

(٣) الترمذي بإثر الحديث: ٦٨٨٧.

(٤) الكفاية في علم التروية ص ١١٠.

(٥) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء.



وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ حَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْبُحَيْرِ<sup>(١)</sup>. فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ جَدِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا التَّخَوُّفُ فِي الرُّوَايَاتِ كَثِيرٌ يَكْتُرُ تَعَادُلُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةُ لَدَوِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَبِذَا كُنْتَ لَعَلَّةً عِنْدَ مَنْ وَضَعْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ - فِي فَسَادِ الْحَدِيثِ وَتَوْهِينِهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّوَايَ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئٌ - إِنْ كَانَ لِإِسْأَلٍ فِيهِ، لَزِمَهُ تَرْكُ الْاِحْتِجَاجِ - فِي قِيَادِ قَوْلِهِ - بِرَوَايَةٍ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ إِلَّا فِي نَفْسِ لَحَبَرِ اللَّيْلِ فِيهِ ذِكْرٌ لِسَمْعٍ، لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْأَخْبَارَ أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ ذَرَاتٌ يُرْسَلُونَ فِيهَا لِحَدِيثِ إِسْأَلٍ، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَارَاتٍ يَنْشَطُونَ فِيهَا فَيُسْنِدُونَ الْحَبَرَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا، وَيَلْصِقُونَ بِإِنْ صَعِدُوا، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَمَا

وهي هذا الاستدلال بطيئة أخرى: وهو أنه من رواية الأَكْبَرِ عن الأصَاغِرِ، فإنَّ أب سَلَمَةَ من كبار التابعين، وعمر بن عبد العزيز من أصَاغِرِهِمْ سَنًا وطَبَقُهُ، وإن كان من كبارهم عَدَمًا وَقَدْرًا وَوَبْنًا وَوَرَعًا وَزُهْدًا وَغَيْرَ ذَلِكَ.

واسم أبي سَمَةَ هذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، هذا هو المشهور، وقيل: اسمه سَمَاعِيٌّ، وقال عمرو<sup>(١)</sup> بن عَمِيٍّ: لا يُعْرَفُ اسْمُهُ، وقال أحمد بن حنبل: كُنِيَتْهُ هِيَ اسْمُهُ. حكى هذه الأقوال فيه لحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي. وأبو سَمَةَ هذا من أَجْلِ التابعين ومن أَفْقَهُهُمْ، وهو أحد الفقهاء السبعة على أحد الأقوال فيهم.

وأما (يحيى بن أبي كثير)، فتابعي صغير، كُنِيَتْهُ أَبُو نَصْرٍ، رأى أس بن مالك، وسمع الحسن بن يزيد، وكان جميل القدر. واسم أبي كثير صَالِحٌ، وقيل: يَسَارٌ<sup>(٢)</sup>، وقيل: شَيْطٌ، وقيل: دِينَارٌ. قوله: (لزمه ترك الاحتجاج<sup>(٣)</sup> في قياد قوله) هو بقائه مكسورة ثم ياء مثناة تحت، أي: مقتضاه.

(١) بعدها في (نسخة) لأهمية.

(٢) في (ج) عمرو، وهو خطأ، وعمرو بن عَمِيٍّ هو أبو حفص غفلاس، وقد تضمنت ترجمته من ١٥٥ من هذا الجزء.

(٣) في (ج) (نسخ) ولاه: سيار، وهو خطأ، ولعلته من كتب ترجم الرجال.

(٤) بعدها في (ج) به.

عِيْمَتْ أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ السَّفِّ مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ وَيَقَعِدُ صِحَّةَ الْأَسْبِيْدِ وَتَقْنَنُهَا مِثْلَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَبُخَيْرِ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَنِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَمَنْ تَعَدَّاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَتَشَاوُوا عَنْ مَوْضِعِ السَّمْعِ فِي الْأَسْبِيْدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ.

وَأَمَّا كَانَ تَقَعَّدُ مَنْ تَقَعَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ إِذَا كَانَ الرَّاوي مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيْسِ فِي الْحَدِيثِ وَشُهِرَ بِهِ، فَجَبْتِلِي يَسْحَرُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَتَقَعَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ، كَمَا تَنَزَّاعَ عَنْهُمْ عِدَّةٌ لِقَدْلِيْسٍ، فَمَا ابْتُغِيَ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدْلَسٍ عَلَى التَّوَجُّهِ الَّذِي رَسَمَ مِنْ حَكَمِنَا قَوْلَهُ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمِيَتْ وَلَمْ نُسَمَّ مِنَ الْأَيْمَةِ.

فَوْنُ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ - وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ - قَدْ رَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ، وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا دُخْرُ السَّمْعِ مِنْهُمَا، وَلَا حِفْظٌ فِي شَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهُ حُدَيْفَةَ

قوله : (إذا كان من عرف بالتدليس) قد قدمت بيان التدليس في المصطلح السابقة<sup>(١)</sup>، فلا حاجة إلى إعادته. قوله : (فما ابتغي ذلك من غير مدلس) هكذا وقع في أكثر الأصول : (فما ابتغي) بضم التاء وكسر السين على ما لم يسم فاعله، وفي بعضها : (ابتغى) بفتح التاء ولسين، وفي بعض الأصول لمحققته : (فمن ابتغى)، ولكن واحد وجه.

قوله : (فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأنصاري - وقد رأى النبي ﷺ - قد روى عن حذيفة، وعن أبي مسعود الأنصاري، وعن كل واحد منهما حديثاً يُسْنِدُهُ).

أما حديثه عن أبي مسعود الأنصاري، فهو حديث (بفقه الرجل على أهله)، وقد خرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما»<sup>(٢)</sup>. وأما حديثه عن حذيفة، فقوله : أحبرني النبي ﷺ بم هو كاش... لحديثنا، خرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وأما (أبو مسعود)، فاسمه عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيَّ، المعروف بالأنصاري، قال الجمهور : سكن بداراً

(١) في نسخة عن الصحيح مسلم : «فمن ابتغى».

(٢) انظر ص ٧٠ من هذا الجزء.

(٣) البخاري : ٥٥، ومسلم : ٢٣٢٢، وهو في المستدرج : ٧٢٣٤٧.

(٤) مسلم : ٧٧٦٤، وهو في المستدرج : ٢٣٢٨٦.

وَأَبَا مُسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ، وَلَا وَجَدْتُ ذَكَرَ رُؤَيْبِيَةَ إِنَاهُمَا فِي رِوَايَةِ بَعْضِيهَا، وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ مَضَى وَلَا مِمَّنْ أَذْرَكْنَا أَنَّهُ ظَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مُسْعُودٍ بِضَعْفٍ فِيهِمَا؛ بَلْ هُمَا وَمَا أَشَبَّهُهُمَا عِنْدَ مَنْ لَا قَبْدَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ صَحَّاحٍ لِأَسَيبِ بْنِ وَفَوَيْيَهَا، يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا، وَالْإِحْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ مُنَنِ وَثَّارٍ.

وَهِيَ فِي رِغَمِ مَنْ حَكَمْنَا قَوْلَهُ - مِنْ قَبْلُ - وَاهِيَّةٌ مُهَنْدَةٌ حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعَ الرَّاوي عَمَّنْ رَوَى، وَلَوْ ذَهَبَتْ نَعْدُ الْأَخْبَارِ الصَّحَّاحِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَهْنُ بِرِغَمِ هَذَا الْقَائِلِ وَتُخَصِّصُهَا، لَعَجَزْنَا عَنْ تَقْصِي ذِكْرِهَا وَإِخْصَائِهَا كُلِّهَا، وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْصِبَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا سَكَنَّا عَنْهُ مِنْهَا.

وَهَذَا أَبُو عُثْمَانَ التَّهْلُفِيُّ، وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ - وَهُمَا مِمَّنْ أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَصَحِبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ وَهُمْ جُرَّاءُ، وَنَقَلَا عَنْهُمْ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَمْرٍ وَذَوَيْهِمَا - قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَلَمْ نَسْمَعْ فِي رِوَايَةِ بَعْضِيهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أَيْيًّا، أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا.

ولم يشهد مع النبي ﷺ، وقدر لزهري ولعكهم ومحمد بن إسحاق البعير والبخاري<sup>(١)</sup> شهد.

وأما قوله: (وعن كل واحد)، فكذلك هو في الأصول: (وعن) بالوزن، والوجه حذفها فإنها تُغَيَّرُ لِمَعْنَى قوله: (وهي في رِغَمِ مَنْ حَكَمْنَا قَوْلَهُ وَاهِيَّةٌ) هو بفتح لُزَاي وكسرهما وصمها، ثلاث لغات مشهورة. ولو قدر: ضعيفة، بدل: واهية، كان أحسن، فإن هذا القائل لا يدعي أنها واهية شديدة الضعف متدنية فيه، كما هو معنى واهية، بل يقتصر على أنها ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

قوله: (وهذا أبو عثمان التَّهْلُفِيُّ، وَأَبُو رَافِعٍ الصَّائِغُ - وَهُمَا مِمَّنْ أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَصَحِبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَدْرِيِّينَ وَهُمْ جُرَّاءُ، وَنَقَلَا عَنْهُمْ<sup>(٢)</sup> الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَمْرٍ وَذَوَيْهِمَا - قَدْ أَسْنَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا)

(١) البخاري في باب تسمية من شئى من أهل يدره يؤثر الحديث ٤١٢٧

(٢) في (عن) و(ها) و(هو) و(صحيح مسلم) و(عن) بالوزن.

(٣) في (ع) و(عن): هتتم.

## الشرح:

أما (أبو عثمان النهدي)، فاسمه عبد الرحمن بن من، وتقدم بينه<sup>(١)</sup>، وأما (أبو رافع)، فاسمه نقيع مديني، قد ثبت<sup>(٢)</sup>، لثأ اعتق أبو رافع بكى، فقيل له ما يكيك؟ فقال كن في أجرا فذهب أحدهما.

وأما قوله: (أدرك سجدهية)، فمعناه: كان رحليين قبل بعثة رسول الله ﷺ ولجده هلياً ما قبل بعثة رسول الله ﷺ، شُموا بذلك لكثرة جهالاتهم.

وقوله (من البديريين هلم جرأ) قد القاضي عياض: ليس هذا موضع يستعمل (هلم جرأ) لأنها بما تستعمل فيما اتصل إلى زمان لمتكلم بها، وإنما أراد مسلم فمن بعدهم من الصحابة<sup>(٣)</sup>. وقوله: (جرأ) مؤن، قد صاحب «المطالع». قد ابن الأباري: معنى (هلم جرأ) يبررو ويهتو في سيره وتبثوا، وهو من الجرأ، وهو ترك النعم [ترعى] في سيره، فاستعمل فيما ذؤوم عليه من الأعمال قال بن لأباري: فانتصب (جرأ) على المصدر، أي: جروا [جرأ]، أو على الحد، أو على التمييز<sup>(٤)</sup>.

وقوله. (وذويها) فيه إضافة (ذي) إلى غير الأجناس، والمعروف عند أهل العربية أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى الأجناس، كـ (ذي مال)، وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافة أحرف منها إلى لمفردات، كم في حديث: «وتصل ذ رحمتك»<sup>(٥)</sup>، وكقولهم: ذو بزن، وذو نوس، وأشبهاها. قالوا: وهذا كله مقدر فيه لانفصال، فتقدير (ذي رحمتك). الذي له معك رحمة.

وأما حديث أبي عثمان عن أبيي فقوله: كان رجل لا أعلم أحداً أبعد بيت من المسجد منه. الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: «أعطاك الله ما احتسبت» خرجه مسلم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ص ١٣٠ من هذا الجزء.

(٢) ثبت هو بن اسم ثدي، أبو سجد وله في خلافة معاوية. وكان من أئمة نعم ورحم، وتوفي سنة بضع وعشرين ومئة.

(٣) إقبال المعجم: (١/١٨٢).

(٤) انصاع لأور (٢/١٠٧)، ولا زهر في معاني كلمات «أ» (١/٤١٥)، وما بين معقوفين منهما.

(٥) أخرجه مسلم ١١٦ من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وأخرجه بن عطاء. وتوصل لرحمة ليعاري ٥٩٨٣، وأحمد:

٢٣٥٣٨

(٦) مسلم ١٥١٦. وهو في مسند أحمد: ٢٦٢٦٤.

وَأَسْنَدُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ - وَهُوَ مِمَّنْ أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَكَانَ فِي رَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا -  
وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
خَبَرَيْنِ -

وأما حديث أبي رافع عنه فهو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَكَلَّفُ فِي لَعَشْرِ الْأَجْرِ، فَسَافِرَ عَامًا، فَمَتَى كَانَ  
الْعَامَ الْمُقْبِلَ عَتَكَفَ عَشْرِينَ يَوْمًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِمْ، وَرَوَاهُ جَمَاعَاتٌ مِنْ  
أَصْحَابِ الْمُسْنَدِ<sup>(١)</sup>

قوله: (وَأَسْنَدُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ  
الْأَنْصَارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَبَرَيْنِ).

أب (أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ)، فَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِثْبَاسَ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ<sup>(٢)</sup> وَأَمَّا (سَخْبَرَةُ)، فَيَسِينُ مَهْمَلَةً  
مُفْتَوِّحَةً ثُمَّ خَاءٌ مَعْجَمَةً سَاكِنَةً ثُمَّ مَوْحِدَةٌ مُفْتَوِّحَةٌ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الشَّيْبَانِيُّ، فَأَحَدُهُمَا حَدِيثٌ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ أَبْدَعَ  
بِي<sup>(٣)</sup>. وَالْآخَرُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنَدَاةٍ مَخْطُومَةٍ، فَقَالَ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِثْقَالٍ»<sup>(٤)</sup>  
أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

وَأَسْنَدُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَعَبْدُ بْنُ  
حَمِيدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»<sup>(٥)</sup>

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مَعْمَرٍ، فَأَحَدُهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْحَحُ مَنَاقِبَنَا فِي الصَّلَاةِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup>  
وَالْآخَرُ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ فِيهَا فِي الرُّكُوعِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّيْمِيُّ  
وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الشُّعْنِ وَالْمُسْنَدِ<sup>(٧)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَبُو دَاوُدَ ٢٤٦٣، وَالتَّيْمِيُّ فِي الْكُفْرِ ٥، ٣٣٣٠، وَابْنُ مَاجَةَ ١٧٧٠، وَأَبُو دَاوُدَ لَطِيفِي ٥٥٥، وَاحْمَدُ  
٢١٢٧٧، وَابْنُ دَعْبَةَ صَحِيحٌ.

(٢) لَمْ يَرُدَّ مَسْعُودٌ بِنِ إِثْبَاسَ هَذَا ذِكْرَ قِيَامِهِ

(٣) مُسْنَدُ ٤٨٩٩، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» ٢٢٣٣٩ وَمَعْنَى أَبْدَعَ بِي، أَيَّ هَكَذَا دَعَانِي، وَهُوَ مُرَكَّبٌ

(٤) مُسْنَدُ ٤٨٩٧، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» ١٧٠٩٤.

(٥) ابْنُ مَاجَةَ ٣٧٤٦، وَأَبُو مَحْمَدٍ نَكْشِي فِي «الْمُسْتَحَبِّ مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدَ» ٢٣٥، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ حَمَدَ» ٢٢٣٦١.

وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٦) مُسْنَدُ ٩٧٢، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» ١٧١٠٧.

(٧) أَبُو دَاوُدَ ٨٥٥، وَالتِّرْمِذِيُّ ٢٦٤، وَابْنُ مَاجَةَ ٨٧٠، وَاحْمَدُ ١٧٠٧٣، وَهُوَ صَحِيحٌ

وَأَسْنَدُ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وُلِدَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَسْنَدُ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ - وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ.

وَأَسْنَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى - وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَصَحَّبَ عَلَيْهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

قال مسلم رحمه الله: (وَأَسْنَدُ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) هو قولها لما مات أبو سلمة، قُتِلَ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضٍ غُرَبَاءَ، لِأَبِيهِ بَكَى يُتَحَدَّثُ عَنْهُ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَاسْمُ أُمِّ سَلَمَةَ هَذِهِ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةٍ - وَاسْمُهَا حَذِيفَةُ، وَقِيلَ: سُهَيْلُ بْنُ الْمُغِيرَةِ - لِمَغْزُومَةٍ، تَرُوجُّهُ النَّبِيُّ ﷺ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَقِيلَ: اسْمُهَا زَمْلَةُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

قوله: (وَأَسْنَدُ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ) هي حديث: «إِنَّ الْإِيمَانَ هَهْنَا، وَإِنَّ النِّسْوَةَ وَفَلَكَةَ الْقُلُوبِ فِي الْفُتَادَيْنِ»<sup>(٢)</sup> وحديث: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ»<sup>(٣)</sup> وحديث: لَا أَكْدُ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوَّلُ بِنَا فُلَانٍ<sup>(٤)</sup>. أَخْرَجَهَا كُتُبُ ابْنِ خَرِيقٍ وَمُسْنَدُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا». وَاسْمُ أَبِي حَازِمٍ عَبْدُ عَوْفٍ، وَقِيلَ: عَوْفُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ الْبَجَلِيُّ، صَحَابِيُّ.

قوله: (وَأَسْنَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) هو قوله: أَمْرٌ أَوْ طَلْعَةٌ أَمَّ سَلِيمٍ: صَنَعِي طَعْمًا لِلنَّبِيِّ ﷺ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْمُ أَبِي لَيْلَى وَبَيَّنَّ لاختلاف فيه، وَبَيَّنَّ ابْنَهُ وَبَنِي بَنِي<sup>(٦)</sup>.

(١) مسند: ٢١٣٤. وهو في المسند أحمد: ٢٦٤٧٢.

(٢) البخاري: ٣٣٠٢، ومسلم: ١٨١. وهو في المسند أحمد: ١٧٠٦٦. وحدثين جمع قدَّس، وهذا قول أهل الحديث ولا يصح في جمهور أهل السنة، وهو من عهد وهو بصوت شديد، فهم لم يسمعوا أصواتهم في بيته وخمسهم وعشرونهم ونحو ذلك.

(٣) البخاري: ٢١٤٩، ومسلم: ٢٢١٤. وهو في المسند أحمد: ١٧٦٠١.

(٤) بخاري: ٩٠. ومسلم: ١٠٤٤. وهو في المسند أحمد: ١٧٠٦٥.

(٥) مسلم: ٥٣١٩.

(٦) أنظر من ١١٧ من هذا الجزء.



وَأَسْنَدَ رُبُعِيٌّ بْنُ جَرَّاشٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثِي، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَقَدْ سَمِعَ رُبُعِيٌّ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى عَنْهُ. وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

قوله: (وَأَسْنَدَ رُبُعِيٌّ بْنُ جَرَّاشٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثِي، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) أم حديثه عن عمران، فأحدهما في إسلام حصين وروى عمران، وفيه قوله: 'كان عبد لمطرب خير' فمؤث مث روه عبد بن حميد في 'مسند'، و'شأنني' في كتابه 'عمل اليوم والليلة' بإسناديهما لمصحيحين<sup>(١)</sup>. ولحديث الآخر: حديث: 'لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله'. روه النسائي في 'سننه'<sup>(٢)</sup>.

وأما حديثه عن أبي بكر، فهو 'إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح، فهما على جُوف جهنم'، أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأشار إليه البخاري<sup>(٤)</sup>.

واسم (أبي بكر) نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كَنْدَةَ - بفتح الكاف واللام - الثقفى. كُنِيَ بِأَبِي بَكْرَةَ لَأَنَّهُ تَدُلُّ مِنْ حِصْنِ الطَّنَافِ إِلَى رَمْلِ اللَّهِ ﷻ بِبَكْرَةَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ مِمَّنْ اعْتَزَلَ يَوْمَ الْجَمَلِ، فَهُوَ يَقْتَرِفُ مَعَ أَحَدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ. وَأَمَّا (رُبُعِيٌّ) بِكسر الراء، و(جَرَّاشٍ) بِحاء المهملة، فتقدم بينهما<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) أم حديثه فهو حديث. 'مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ بَالَهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، فَلْيُخْشِ إِلَى جَارِهِ'. أخرجه مسلم في كتاب الإيمان هكذا من رواية نافع بن جبير<sup>(٦)</sup>، وقد أخرجه البخاري ومسلم أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري<sup>(٧)</sup>.

وَأَمَّا (أَبُو شَرِيحٍ)، فاسمه خُوَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ خُوَيْلِدٍ، وَقِيلَ: هَانِئُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: كَعْبٌ، وَيُقَالُ فِيهِ: أَبُو شَرِيحٍ الْخَزَاعِيُّ وَاسَعْدَوِيُّ وَكَثْفِيُّ.

(١) سنن أبي بكر: ١١٧٦٤. وأخرجه أبو محمد: كشفي في 'المستحب من مسند عبد بن حميد': ٤٧٦.

(٢) نسائي في 'الكبرى': ٨٠٩٤.

(٣) مسلم: ٧٢٥٥ وهو في 'مسند أحمد': ٢٠٤٢٤.

(٤) البخاري: محقق: صيغة الجرم يكثر حديثه: ٧٠٨٣.

(٥) انظر من ١٢٠ من هذا الجزء.

(٦) مسلم: ١٧٦. وهو في 'مسند أحمد': ٢٧١٥٩.

(٧) البخاري: ٦٠١٩، مسلم: ٣٥١٣ وهو في 'مسند أحمد': ١٦٣٧٤.



وَأَسَدُ الثُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.  
وَأَسَدُ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَجِيمِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

قوله. (وَأَسَدُ الثُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أم  
لحديث لأرب: «فَمَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»<sup>(١)</sup>. ولشامي:  
«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّائِبُ فِي ظِلِّهَا»<sup>(٢)</sup> أخرجهم مع البخاري ومسلم. والذليل: «إِنَّ أَذْنِي  
أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مِّنْ صُرَفِ اللَّهِ وَجْهَهُ» حديث أخرجه مسلم<sup>٣</sup>

وأما (أبو سعيد الخُدري)، فاسمه سعد بن مالك بن سنان، مسوب إلى خُدرة بن عوف بن الحارث  
بن الحررج توفي أبو سعيد بسدنة سنة أربع وستين، وقيل: سنة أربع وسبعين، وهو من أربع  
وسبعين سنة.

وأما (أبو عِيَّاش) والد الثُّعْمَانِ، فالتَّشِينُ المعجمة، واسمه زيد بن الصُّدَمَتِ، وقيل: زيد بن  
الثُّعْمَانِ، وقيل: عُبَيْدُ بْنُ مَعْدِيَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وقيل: عُبَيْدُ الرَّحْمَنِ.

قوله: (وَأَسَدُ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَجِيمِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) هو حديث: «الَّذِينَ  
التَّصَبَّحُوا»<sup>(٤)</sup>.

وأما (تَجِيمُ الدَّارِيِّ)، فكذا هو في مسلم، واختلف فيه رواية «لموطأ»، ففي رواية يحيى وابن  
بُكَير<sup>(٥)</sup> وغيرهم (لُدَيْرِي) بـياء، وفي رواية القُتَيْبِيِّ وابنِ أَقَامِ<sup>(٦)</sup> وأكثَرُهُمْ (لُدَارِي) بـآلف.  
واختلف لعلاء في أنه لَامٌ تُسَبَّ؟ فقال لجمهور: يس جد من أجداده، وهو لُدَارِ بْنِ<sup>٧</sup> هانئ، فإنه

(١) أخرجه البخاري ٢٨٤١، ومسلم: ٢٧١٣. وهو في «مسند أحمد»: ١١٧٩١.

(٢) أخرجه البخاري: ٦٨٥٣، ومسلم: ٧١٣٩.

(٣) مسلم: ٤٦٤. وهو في «مسند أحمد»: ١١٤١٦.

(٤) أخرجه مسلم: ١٩٦، وأحمد: ١٦٩٤١.

(٥) في (ج) يحيى بن بكير لم يحيى هو بن يحيى. أبو محمد شيخي لأسلمي، صاحب بروية مشهورة، مات سنة أربع  
وثلاثين ومئتين. وابن بكير هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بنيسابوري. أبو رزيرة، مات سنة ست وعشرين  
ومئتين.

(٦) لقبي هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعدة بن قيس حارثي قعبي مات سنة إحدى وعشرين ومئتين. ابن قاسم  
هو أبو عبيد لله عبد الرحمن بن قاسم بن خلاد بصري، توفي سنة إحدى وتسعين بعد ليلة.

(٧) في (ج) «الدوناني»، وهو تصحيح.

وَأَسْنَدُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.  
وَأَسْنَدُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثٌ.

تميم بن أوس بن عازجة بن سؤد<sup>(١)</sup>، يضمن السنين، ابن جديمة، يفتح الجيم وكسر الدال المعجمة ابن  
دراع بن عدي بن الدر بن هاني بن حبيب بن ثمارة بن لخم، وهو مالك بن عدي

وأم من قال: (الديري)، فهو نسبة إلى دير كن تميم فيه قبل الإسلام، وكان بصرياً، هكذا روه  
أبو الحسين لوري<sup>(٢)</sup> في كتابه «مقاب الشافعي» بإسناده الصحيح عن شافعي أنه قال في التبيين ما  
ذكرناه، وعلى هذا أكثر العلماء.

ومنهم من قال: (الداري) بالألف، إلى دارين، وهو مكان عند البحرين، وهو محط السفن كن  
يجب إليه العطر من الهند، ولذلك قيل للعطر: داري. ومنهم من جعله بليء نسبة إلى قبيلة أيضاً،  
وهو بعيد شاذ حكاه والدي قبله صاحب «المصالح»، قال: وصوب بعضهم دي<sup>(٣)</sup>، قت  
وكلاهما صوب، فنسب إلى القبيلة بالألف، وإلى الدير بليء، لاجتماع الوصفين فيه. قال صاحب  
«المصالح»: وليس في «الصحيحين» و«الموطأ» داري ولا دي<sup>(٤)</sup> (لا تميم)<sup>(٥)</sup>. وكنية تميم أبو رقية، أسلم  
سنة تسع، وكاد بالمدينة ثم انتقل إلى الشام فزل بيت المقدس، وقد روى عنه النبي ﷺ قصة  
الجناسة، وهذه متقبة شريفة لميم، ويدخل في رواية الأكر عن الأصغر، والله أعلم.

قوله: (وأسند سليمان بن يسار، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ حديثاً) هو حديث لمعقنة،  
أخرجه مسلم<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وأسند حميد بن عبد الرحمن الجميري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أحاديث) من هذه  
الأحاديث:

«أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ» أخرجه

(١) في (ص): سؤد، براء، وهو خطأ

(٢) أبو الحسين لوري، هو محمد بن عبد الله، توفى دمشق، توفي سنة أربع وخمسين وأربع مئة.

(٣) «مصالح لأنور»، (٢/ ٦٦)

(٤) النظر «مطالع لأنور»، (٢/ ٦٧).

(٥) مسلم: ٣٩٤٥. وهو في «مبني أحمد»: ١٥٨٧٣.

فَكَرُّ هَؤُلَاءِ الثَّابِعِينَ الَّذِينَ نَصَبَتْ رَوَايَتُهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعَتْهُمْ، لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عِلْمُهُ مِنْهُمْ فِي رَوَايَةِ بَعْضِهَا، وَلَا أَنَّهُمْ لَقَوْهُمْ فِي نَفْسِ خَيْرٍ بَعْضِهِ، وَهِيَ أَسَانِيدُ عِنْدَ ذَوِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ وَالرَّوَايَاتِ مِنْ صَحَابِ الْأَسَانِيدِ، لَا نَعْلَمُهُمْ وَهَنُوا بِهَا شَيْئاً قَطُّ، وَلَا التَّمَسُّوا فِيهَا سَمَاعَ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، إِذَ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمَكِّنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرُ مُشْتَكِرٍ، لِيَكُونَهُمْ جَمِيعاً كَانُوا فِي الْغَضْرِ الَّتِي اتَّفَقُوا فِيهِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَخَذَهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْتَاهُ فِي تَوْهِيهِ الْحَدِيثِ بِإِلْعَالِ الْبَيِّنَةِ وَصَفَ أَقْلَ مِنْ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ وَيُذَكَّرَ، إِذْ كَانَ قَوْلًا مُحَدَّثًا، وَكَلَامًا خَلْفَ لَهْ يَقُلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفًا، وَيُسْتَنْكَرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلْفًا، فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي رَدِّهِ بِأَكْثَرِ مِمَّا شَرَحْنَا، إِذْ كَانَ قَدَرُ الْمَقَالَةِ وَقَدَرُ الْقَدَرِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ، وَاللَّهُ لِمُسْتَعَانٍ عَلَى دَفْعِ مَا خَلَفَ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.

مسلم منفرداً به عن البخاري<sup>(١)</sup>، قال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ فِي آخِرِ مَسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ «لِجَمْعِ بَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ»: لَيْسَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحِ» غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

وهذا الَّذِي قَالَهُ الْحُمَيْدِيُّ صَحِيحٌ، وَرَبَّمَا اشْتَبَهَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيُّ هَذَا بِحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ الرَّوِّيَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا، وَقَدْ رَوَى لَهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً، فَقَدْ يَقِفُ مَنْ لَا حَبْرَةَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا<sup>(٣)</sup> فَيُشْكِرُ قَوْلَ الْحُمَيْدِيِّ تَوْهُمًا مِنْهُ أَنَّ حُمَيْدًا هَذَا هُوَ ذَاكَ، وَهَذَا خَطَأٌ صَرِيحٌ وَجَهٌ قَبِيحٌ، وَلَيْسَ لِلْحُمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا فِي الْكُتُبِ اثْنَاثَلَاثَةِ الْبَيِّنَةِ هِيَ تِسْعُ أَصْبُورِ الْإِسْلَامِ الْحَمْسَةِ - أَهْنِي مَسْنَدَ أَبِي دَاوُدَ وَتِرْمِذِيَّ وَالسَّائِفِيَّ - غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ (كَلَامًا خَلْفًا) بِمَسْكَنٍ لِلَّامِ، وَهُوَ الْمَقْدُودُ الْعَسَدُ، قَوْلُهُ (وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ) هُوَ بَضْعُ اللَّامِ وَبِشَاكِلِ الْكَافِ، أَيْ: لَا تَكُلْ وَاللَّهُ أَعْمَمُ بِالنُّصُوبِ، وَلَهُ تَحْمِيدُ وَالنَّعْمَةُ وَالْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ، وَبِهِ نَتَوَفَّقُ وَالْعِظْمَةُ.

(١) مسند ٢٧٥٥ وهو من مسند أحمد ٨٥٣٤

(٢) ليجمع بين الصحيحين ٢٧٧٣

(٣) في (هـ)، موهبة، وهو خطأ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١ - [ كتاب الإيمان ]

١ - [باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان،

ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى،

وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الإيمان

باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان،

ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى،

وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه

أهم ما يذكر في لباب اختلاف العلماء في الإيمان والإسلام، وعمومهم وخصوصهم، وأن الإيمان يزيد وينقص أم لا، وأن الأعداء من الإيمان أم لا، وقد أكثر العلماء رحمهم الله من متقدمين والمتأخرين القول في كل ما ذكره، وأن اقتصر على نقل أطراف من متفرقات كلامهم يحضر منها مقصود ما ذكرته مع زيادات كثيرة.

قال الإمام أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه لأديب لدواعي لمحقق رحمه الله في كتابه «معالم السنن» ما أكثر ما يعلط لدس في هذه المسألة، فأما الزهري فقال: «إسلام نكمة، وإيمان لعمل». واحتج بالآية، يعني قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تُقْبَلُ لَهُمْ سَاعَتَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ فَأُولَٰئِكَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الحجرات ١٤] وذهب غير السلف إلى أن

والإيمان شيء واحد، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا كَثُورًا مِّنْ كَانَ فِيهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) قَوْلًا فِي عِبَرَتِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ [الطبراني: ٣٥-٣٦].

قال الخطابي: وقد تكلم في هذا الباب رجالان من كُتّاب أهل العلم، وصار كل واحد منهما إلى قول من هذين، ورد الأخير منهما على المتقدم، وصنف عليه كتاباً يبلغ عدد أوردته المتيين.

قال الخطابي: وأصحح من ذلك أن يُقيد الكلام في هذا ولا يُطلق، وذلك أن لاسم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمناً في بعضها، ولمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن، وإذا حملت الأمر على هذا، استقام لك تأويل آيات وعادل بقول فيها، ولم يختلف شيء منها. وأصل الإيمان التصديق، وأصل الإسلام الاستسلام، والالتقيده، فقد يكون المرء مستسماً في الظاهر، غير متقد في الباطن، وقد يكون صادقاً في الباطن، غير متقد في الظاهر.

وقال الخطابي أيضاً في قوله ﷺ: «الإيمان يضع وسبعون شعبة» (٢): في هذا الحديث بيان أن لإيمان الشرحي سماً لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أدنى وأعلى وأقرب وأبعد، وزيادة ونقصان، والاسم يتعمق بعضها كما يتعمق بعضها، والحقيقة تقتضي جميع شعبه، وتستوفي حملة أجزائه، كالتصلاة الشرعية بها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها [كما يتعمق بعضها]، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها، ويدل عليه قوله ﷺ: «الحياة شعبة من الإيمان» (٣)، وفيه إثبات التفاضل في الإيمان، وتبين لمؤمنين في درجاته. هذا آخر كلام الخطابي (٤).

وقال الإمام أبو محمد العسيري بن مسعود البغوي في حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإيمان والإسلام وجوبه، قال: جعل النبي ﷺ الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان سماً لما نظر من الاعتقاد، وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان، ولتصديق بالقلب ليس من

(١) المعجم السنن (٤/ ٧٣ ٧٤)

(٢) أخرجه مسلم: ١٥٢، وأحمد: ٩٣٦١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه البخاري: ٩، مسلم: الإيمان يضع وسبعون شعبة.

(٣) أخرجه البخاري: ٩، ومسلم: ١٥٢، وأحمد: ٩٣٦١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) المعجم السنن (٤/ ٧٣/ ٧٤)، وابن عثيمين: ١٠٠.

لإسلام، بل ذلك تفصيلٌ لحملته هي كلها شيء واحد، وجمعتها لدين، ولذلك قال ﷺ: «فلت جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»<sup>(١)</sup>، والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً، يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [العنكبوت: ١٨]، و﴿وَرُصِدْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينَكَ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ مِنَ الْآخِرِينَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٨٥]، فأخبر سبحانه وتعالى أن الدين الذي رغبه وقبله من عباده هو لإسلام، ولا يكون الدين في محل لقبول والرضا، لا بانضمام التصديق إلى العمل، هذا آخر كلام لبغوي<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي لأصحابه في الشافعي في كتابه «التحرير في شرح صحيح مسلم»: «لإيمان في اللغة هو التصديق، فون عنى به ذلك فلا يزيد ولا ينقص، لأن التصديق ليس شيئاً يتجزأ حتى يُتصور كماله مرة ونقصه أخرى، ولإيمان في لسان الشرع لتصديق بالقبول والعمل بالأركان، وإذا فُسر بهذا تعرّق فيه الزيادة والنقص، وهو مذهب أهل السنة. قال: فالخلاف في هذا على التحقيق إنما هو في أن المصدق بقلبه، إذا لم يجمع إلى تصديقه العمل بواجب الإيمان، من يُسمّى مؤمناً مصقاً أم لا؟ والمختار عنده أن لا يُسمّى به، قال رسول الله ﷺ: «لا يزنني الزاني حين يزني وهو مؤمن»<sup>(٣)</sup>، لأنه لم يعمل بموجب الإيمان فيستحق هذا الإطلاق. هذا آخر كلام صاحب «التحرير».

وقال الإمام أبو الحسن علي بن خنّس بن نّقال المالكي المغربي<sup>(٤)</sup> في «شرح صحيح البخاري»: «مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولحجة على زيادته ونقصانه ما أورده البخاري من آيات، يعني قوله تعالى: ﴿يَزِدْكَ دِينًا وَبِمَنَّا نَعْبُدُكَ﴾ [فتح: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَرِزْقُهُمْ هُدًى﴾ [نجم: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا زَكَاةً وَسَبَّحُوا هَمْدَ اللَّهِ﴾ [محمد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا هُدًى﴾ [النمل: ٣١]،

(١) أخرجه مسلم: ٩٣، وأحمد: ٣٦٧ من حديث جبريل عليه السلام.

(٢) شرح لمعة: ١٠/١٦ - ١٦.

(٣) أخرجه بخاري: ٢٤٧٥، ومسلم: ٢٠٢، وأحمد: ٧٣١٨ من حديث أبي هريرة عليه السلام. وأخرجه البخاري أيضاً: ٦٧٨٢ من حديث ابن عباس عليه السلام.

(٤) كان من مصادم من كان لمالكية، توفي سنة ثمان وأربع مئة. انظر سير أعلام النبلاء: (١٨، ٤٧).





لتوحيد، لا يستحقُّ اسم مؤمن، فكذلك إذ أقربُ بالله تعالى وبرحمته صمدٌ لله وسلامه عليهم أجمعين، ولم يعمل بالفرائض، لا يُسمى مؤمناً بالإحلاق، وإن كان في كلام العرب يُسمى مؤمناً بالتصديق، فذلك غيرُ مستحقٍّ في كلام الله تعالى، لقوله عز وجل: ﴿لَمَّا لَمْ يَمُوتِ الْإِنْسَانُ دُكِّرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُ وَدُكِّرَتْ عَيْنُهُ، بَيَّنَّ زِدَّتْهُمْ بَيِّنَاتًا وَعَلَى رُءُوسِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١٠٠﴾ أَلَيْسَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُعْمَلُونَ ﴿١٠١﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأعراف ١٠٠-١٠١]، فأخبرنا سبحانه وتعالى أنَّ لمؤمن من كانت هذه صفته<sup>(١)</sup>.

وقال ابن بطال في باب من قال: لإيمان هو العمل: فإن قيل: قد قدمتم أنَّ الإيمان هو التصديق. قيل: التصديق هو أول منازل الإيمان، ويُوجب لمصدق الدخول فيه، ولا يُوجب له استكمال منزله، ولا يُسمى مؤمناً مطلقاً، هذا مذهب جماعة أهل السنة أنَّ الإيمان قول وعمل قال أبو غنيد<sup>(٢)</sup>: وهو قول مالك والثوري والأوزاعي ومن بعدهم من أرباب الحنن والسنة، الذين كانوا مصابيح لهدى وأئمة الدين، من أهل الحجاز والعراق والشام وغيرهم، رحمهم الله.

قال ابن بطال: وهذا المعنى أراد البخاري رحمه الله إثباته في كتاب الإيمان، وعليه بؤب أبوبه كلها، فقال: باب أمور الإيمان، و: باب لصلاة من الإيمان، و: باب الزكاة من الإيمان، و: باب لجهاد من الإيمان، وسائر أبوابه، وإنما أراد الرَّد على المُرجئة في قولهم: إنَّ الإيمان قول بلا عمل، وتبيين غصصهم وسوء اعتقادهم، ومخالفتهم لكتاب وسنة ومذاهب الأئمة.

ثم قال ابن بطال في باب آخر: قال السُّهْلِيُّ<sup>(٣)</sup>: لإسلام على الحقيقة هو الإيمان الذي هو عقد القلب المُصدق لإقرار لسان، الذي لا ينفع عند الله تعالى غيره. وقالت لكرامة وبعض المُرجئة: الإيمان هو إقرار باللسان دون عقد القلب. ومن أقوى ما يُردُّ به عليهم جماع الأمة على كفر المُدَّعِين وإن كانوا قد أظهروا لشهادتين. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَعْمَى وَلَا تَقُمْ عَلَى

(١) الشرح صحيح البخاري لابن بطال: (١/٥٦، ٥٨).

(٢) في (ج) عيمة، ومشت من (ص) و(هـ)، وهو لموفق في شرح صحيح البخاري لابن بطال، (١/٧٨-٧٩).

والمكلام منه، وقوله أبي حنيفة في كتاب الإيمان له: ٦٦-٦٧.

(٣) المهلب هو بن أحمد بن أبي صفرة، الأسدي الأسدي، مصنف شرح صحيح بخاري، توفي سنة خمس وثلاثين وأربع.

مئة، يظهر اسم الأئمة لسلامة: (١٧، ٥٧٩).

قَرَّبُوا إِلَيْهِمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزَهَّقَ نَفْسَهُمْ وَهُمْ كَفِرُونَ﴾ [النوبة ٨٤-٨٥]. هذا خبر كلام ابن بطلال<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: قوله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً» والإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». قد: هذا بين لأصل الإيمان وهو تصديق الله، وبين لأصل الإسلام وهو الاستسلام والانقياد لظهوره، وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة والزكاة والصوم والحج، لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيمة به يتم استسلامه، وتركه له يشعر بالاحلال قيد انقياده أو احتلاله.

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما في هذه الأحاديث، وسائر الطاعات، لكونها ثمرات لتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، ومقويات وثمرات وحفاظ له، وبهذا تفسر ﷺ الإيمان في حديث وفد القيس بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وإعطاء الخمس من المغنم<sup>(٢)</sup>. ولهذا لا يقع اسم لمؤمن المطلق على من ركب كبيرة أو ترك فريضة، لأن اسم الشيء مطلقاً يقع على الكمال منه، ولا يستعمل في النقص ظاهراً، ولا بقيد، ولذلك جاز إطلاق بفيه عنه في قوله ﷺ: «لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»<sup>(٣)</sup>.

واسم الإسلام يتناول أيضاً ما هو أصل لإيمان، وهو لتصديق لباطن، ويتناول أصل الطاعات<sup>(٤)</sup>، فإن ذلك كله استسلام قد: فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن<sup>(٥)</sup>، قال: فهذا تحقيق وافٍ بالتوفيق بين متفرقات

(١) شرح صحيح بخاري (١/ ٨٠-٨١) وباب الذي ذكره ابن بطلال هذا كلام هو باب لم يكن إسلامه على حقيقة، وكان على الإسلام أو الخوف من قتل.

(٢) أخرج حديث وفد عبد القيس البخاري: ٥٢٣، ومسلم: ١١٥، وأحمد: ٢٠٢٠ من حديث ابن عباس ﷺ.

(٣) أخرجه بخاري ٢٤٧٥، ومسلم: ٢٠٢، وأحمد: ٧٣١٨ من حديث أبي هريرة ﷺ، وأخرجه البخاري أيضاً: ٦٧٨٢.

من حديث ابن عباس ﷺ.

(٤) في حديث صحيح مسلم: «الإسلام لله عز وجل: ويتناول سائر الطاعات».

نصوص لكتب والسنة لو ردة في الإيمان و الإسلام التي طالما عيط فيها المختصون. وما حققناه من ذلك موقف لمذهب حماد بن عيسى لعلماء من أهل الحديث وغيرهم. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح.

فإذا تقرر ما ذكرناه من مذاهب السلف وأئمة الحلف، فهي متطابقة على كون الإيمان يزيد وينقص، وهذا مذهب السلف والمحدثين وجماعة من المتكلمين.

وأنكر أكثر المتكلمين زيادته ونقصه، وقالوا: متى قبل الزيادة كان شك وكفرًا، قال المحققون من أصحاب المتكلمين: نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمرته - وهي الأعمال - ونقصها، قالوا: وفي هذا توفيق بين طوهر الخصوص التي جاءت بالزيادة وأقوي السلف، وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه لمتكلمون.

وهذا الذي قلناه هؤلاء وإن كان طاهرًا حسنًا، فلا يظهر - والله أعلم - أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتطهير الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعثرهم الشبهة، ولا يتزعزل إيمانهم بعدرض، بل لا تزال قلوبهم منسجمة بيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة ومن قلوبهم ونحوهم فليس كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يتشكك عقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يساويه تصديق أحد الناس، ولهذا قال البخاري في «صحيحه»: قال بن أبي مبيكة<sup>(١)</sup>: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: بني على إيمان جبريل وميكائيل<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

وأم، طلاق اسم الإيمان على الأعمال، فمتفق عليه عند أهل الحق، ودلائله في الكتب والسنة أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تُشهر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَلَّهِ لِيُفْسِدَ إِيْسَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أجمعوا أن المراد صلاتكم. وأم، لأحديتك فستمر بك في هذا الكتب منها جمل مستكشرات، والله أعلم.

(١) بن أبي مبيكة عنه عبد الله بن عبد الله بن أبي مبيكة، الإمام لحجه حافظ بن بكر وأبو محمد القرشي شامي حكى

حدثنا سنة عشرة وخمسة مئور أعلام ببلاحة: (٥) (٨٨)

(٢) البخاري قبل الحديث: ٤٨

واتفق أهل السنة من محدثين وبعقاء واستكلمين على أنَّ لمؤمن الذي يُحكَّم بأنه من أهل القبلة ولا يُخلَّد في النار، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام عقداً حازماً خالياً من الشكوك، وطقَّ بالشهادتين، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً، إلا إذا عجز عن الإطلاق لخجل في سببه، أو بعدم التمسك منه لمعالجة المنيّة، أو غير ذلك، فإنه يكون مؤمناً.

أما إذا أتى بالشهادتين، فلا يشترط معهما أن يقول: وأنا بريء من كل دين خالف للإسلام، إلا إذا كان من الكفر لذين يعتقدون احتصاص رسالة نبينا ﷺ إلى العرب، فإنه لا يُحكَّم بسلامه إلا بأن يتبرأ، ومن أصححت أصحاب الشافعي رحمه الله من شرط أن يتبرأ مطلقاً، وليس بشيء.

أما إذا اقتصر على قوله: لا إله إلا الله، ولم يقل محمداً رسول الله، فلمشهور من مذهب ومذهب العلماء أنه لا يكون مسلماً، ومن أصحاب من قال: يكون مسلماً، ويُضالَّت بالشهادة لأخرى، فون أبي جعفر مرتد، ويُحتج لهذا القول بقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم»<sup>(١)</sup>، وهذا محمولٌ عند الجمهور على قول الشهادتين، واستغنى بذكر أحدهما عن الأخرى لارتباطهما وشهرتهما، والله أعلم.

أما إذا أقرَّ بوجوب الصلاة أو الصوم أو غيرهما من أركان الإسلام، وهو على خلاف مته التي كان عليها، فهل يجعل بذلك مسلماً؟ فيه وجهان لأصحابنا، فمن جعله مسلماً قال: كلُّ ما يكفر لمسلم بإنكاره يصير لكافر بالإقرار به مسلماً.

أما إذا أقرَّ بالشهادتين بالترجمة، وهو يُحسن العربية، فهل يُجعل بذلك مسلماً؟ فيه وجهان لأصحابنا، الصحيح منهم أنه يصير مسلماً لوجود الإقرار، وهذا لوجه هو الحق، ولا يطهر للأخر وجه، وقد بينت ذلك مستقصى في «شرح لمذهب»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

واختلف العلماء من السلف وغيرهم في إطلاق لإنسان قوله: أنا مؤمن. فقلت طائفة لا يقول: أنا مؤمن، مقتصرأ عليه، بل يقول: أنا مؤمن إن شاء الله وحكى هذا لمدبب بعض أصحابنا عن أكثر أصحاب المتكلمين، وذهب آخرون إلى حواز الإطلاق، وأنه لا يقول: إن شاء الله، وهذا هو المختار

(١) أخرجه البخاري، ١٣٩٩، ومسلم: ١٢٤، وأحمد: ١٢٤ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) المجموع شرح لمذهب: (٣/٣٠١).

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَعُولُ اللَّهُ نَبْتَدِي، وَإِيَّاهُ نَسْتَكْفِي، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

[٩٣] ١ - (٨) حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَثْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْفَرِيُّ حَاجِّينَ أَوْ مُعْتَمِرِينَ

وقول أهل التحقيق، وذهب لأوزاعي وغيره إلى حوز الأمرين، ولكن صحيح باعتبار مختلفه، فمن أطلق نظر إلى الحال، وأحكم الإيمان جدية عليه في الحال، ومن قال: إن شاء الله، فقد لوا فيه: هو ما للتبرؤ، وإما لا اعتبار العاقبة وما قدر الله تعالى، فلا يدرى أيثبت على الإيمان، أم يصرف عنه. والقول بالتخيير حسن صحيح، نظر إلى ما أخذ القولين لأوليين، ورفعاً لحقيقة الخلاف.

وأما الكافر ففيه خلاف قريب لأصحابنا، منهم من قال: يقول: هو كافر، ولا يقول: إن شاء الله، ومنهم من قال: هو في التقييد كالمسلم على ما تقدم، فيقال على قول للتقييد: هو كافر إن شاء الله، نظراً إلى الخاتمة وأنها مجهولة، وهذا قول ختاره بعض المحققين، والله أعلم.

وعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنوب، ولا يكفر أهل الأهواء وبسبب، وأن من خمد ما يعدم من دين الإسلام ضرورة، حكم برؤيته وكفره، لا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ بادية بعيدة، وسواه ممن يخفى عليه، فيعرف ذلك، فإن ستمر حكم بكفره، وكذا حكم من استحل الزنى أو الخمر أو قتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة.

فهذه جمل من المسائل المتعلقة بالإيمان، قدمتها في صدر كتاب تمهيداً، لكونها مما يكسر الاحتياج إليه، ولكثرة تكررها وترددها في الأحاديث. فقدّمته لأحبل عبيها إذا مررت بها فيستخرج عنيها، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والثناء، ربه لتوفيق ولعصمة.

قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج (حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع، عن كَثْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِيِّ) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ.

## الشرح:

اعلم أن مسماً رحمه الله سلك في هذا الكتاب طريقةً في الإلتفات والاحتياط والتدقيق والتحقيق، مع الاختصار البليغ والإيجاز لندم في نهاية من الحُسن، مصرحةً بغرارة عمومته وِدَّة نظره وجدِّقه، وذلك يطهر في الإسناد تارةً، وفي المتن تارةً، وفيهما تارةً، فينبغي للدُّر في كتابه أن ينتبه بما ذكرته، فإنه يجد عجائب من الثَّقَاتِ ولَدَقَاتِ تَقَرُّ بِأَحَادٍ أَفْرَدَهَا عَيْنُهُ، وَيُشْرِحُ لَهَا صَدْرُهُ، وَتُسَمِّعُهُ لَلِاسْتِغْلَالِ بِهَذَا الْعَمَلِ.

واعلم أنه لا يعرف أحدٌ شارك مسلماً في هذه الثَّقَاتِ لتي يُشِيرُ إِلَيْهَا مِنْ دَقَائِقِ عَمَلِ الْإِسْنَادِ، وَكِتَابِ الْبَحَارِ، وَإِنْ كَانَ أَصَحُّ وَأَجَزُّ وَأَكْثَرُ فَوَائِدَ فِي الْأَحْكَامِ وَالْمَعْنَى، فَكِتَابُ مَسْمٍ يَمْتَازُ بِزَوَائِدَ مِنْ صُنْعَةِ الْإِسْنَادِ، وَسَتَرَى مِمَّا أَنْبَأَهُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْشُرُحُ لَهُ صَدْرُكَ، وَيُزَادُ بِهِ الْكِتَابُ وَمَصْنُفُهُ فِي قَلْبِكَ جَلَالَةً بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فإذا تقرر ما قلته، ففي هذه الأحرف التي ذكرها من الإسناد أنواعٌ مما ذكرته، فمن ذلك أنه قال أولاً: (حدثني أبو خيثمة)، ثم قال في الطريق الآخر: (حدثني عبيد الله بن معاذ)، ففرق بين (حدثني) و(حدث)، وهذا تنبيه على القاعدة المعروفة عند أهل الصنعة، وهي أنه يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: (حدثني)، وفيما سمعه مع غيره من لفظ الشيخ: (حدثنا)، وفيما قرأه وحده عن الشيخ: (أخبرني)، وفيما قرئ بحضرته في جمعة على لشيخ: (أخبرنا)، وهذا اصطلاح معروف عندهم، وهو مستحبٌ عندهم، ولو تركه وأبدل حرفاً من ذلك بأخر صحَّ السَّمْعُ، ولكن ترك الأولي، والله أعلم.

ومن ذلك أنه قال في الطريق الأول: (حدثني وكيع)، عن كُثَيْبٍ، عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عن يحيى بن عَمْرٍو، ثم في الطريق الثاني أعدد الرواية عن كُثَيْبٍ، عن ابن بُرَيْدَةَ، عن يحيى، فقد يقال: هذا تطويل لا يليق بترقن مسند وختصاره، فكان ينبغي أن يعف بالطريق الأول على وكيع، ويجتمع معاذ ووكيع في الرواية عن كُثَيْبٍ عن ابن بُرَيْدَةَ.

وهذا لا اعتراض فاسد، لا يصدر، لا من شديد لجهالة بهذا الفن، فإنَّ مسماً رحمه الله يسلك الاختصار، لكن بحيث لا يحصل خلل، ولا يفتوت به مقصود، وهذا الموضع يحصل في الاختصار فيه حلل، ويقتوت به مقصود، وذلك لأنَّ وكيعاً قال: (عن كُثَيْبٍ)، ومعاذ قال: (عن كُثَيْبٍ).

عُلم بما قدمناه في باب سمعن<sup>(١)</sup> أنَّ العلماء اختلفوا في الاحتجاج بالمعنعن، ولم يختلفوا في لمتصل؛ (حدث)، فأتى مسلم بالرويتين كما سمعنا، ليعرف المتفق عليه من المختلف فيه، وليكون راوياً باللفظ الذي سمعه، ولهذا يظنُّ في مسلم ستراف مع التنبيه عليه، إن شاء الله تعالى، وإن كان مثل هذا ظاهراً لمن له أدنى عتد بهذا الفن، لا أني أنبه عليه لغيرهم، ولععضهم ممن قد يغفل، ولكلهم من جهة أخرى، وهو أنه يسقط عنهم النظر وتحرير عبارة عن مقصود.

وهو مقصود آخر، وهو أنَّ في رواية وكيع قال: (عن عبد الله بن بُريدة)، وفي رواية معاذ قال: (عن ابن بُريدة)، فلو أتى بأحد السلفين حصل خلل، فونه إن قال: ابن بُريدة، لم ندر ما سمعه، وهل هو عبد الله هذا، أو أخوه سليمان بن بُريدة، وإن قال: عبد الله بن بُريدة، كان كاذباً على معاذ، فونه ليس في روايته: (عبد الله)، والله أعلم.

وأما قوله في الرواية الأولى: (عن يحيى بن يَعْمَر). فلا يظهر لذكره أولاً فائدة، وعدة مسلم وغيره في مثل هذا ألا يذكروا يحيى بن يَعْمَر، لأنَّ الطريقين اجتماعاً في ابن بُريدة، ولفظهما عنه بصيغة واحدة، لا أني رأيت في بعض النسخ في الطريق الأولى: (عن يحيى) فحسب، ليس فيها: (بن يَعْمَر)، فون صحَّ هذا فهو مزيل للإتكان لذي ذكره، فونه يكون فيه فائدة كما قرَّره في (بن بُريدة)، والله أعلم.

ومن ذلك قوله: (وحدثنا عبيد الله بن معاذ، وهذا حديثه)، فهذه عادة لمسلم رحمه الله قد أكثر منها، وقد استعملها غيره قليلاً، وهي مصرحة بما ذكرته من تحقيقه وورعه وحتيحه، ومقصوده أنَّ الرويين اتفقا في المعنى واختلف في بعض الألفاظ، وهذا لفظ فلان، والآخر بمعناه، والله أعلم.

وأما قوله: (ح) بعد: يحيى بن يَعْمَر في الرواية الأولى، فهي حاء التحويل من إسناد إلى إسناد، فيقول القارئ إذ انتهى إليها: (ح) قال. وحدثنا فلان) هذا هو المختار، وقد قُسمت في لفصول لسابقة بينهم والمخالف فيها<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

فهذا ما حضرني في لحال من التنبيه على دقائق هذا الإسناد، وهو تنبيه على ما سواه، وأرجو أن

(١) نظر ص ٦٨ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٨٩ من هذا الجزء.



يُنْقَضُ به لم عده، ولا ينبغي للنظر في هذا لشرح أن يسأم من شيء من ذلك يحده مبسوطاً واضحاً،  
فإنني إنما أقصد بذلك - إن شاء الله الكريم - الإيضاح والتيسير والنصيحة لمعالجه، وعائته وإغائه عن  
مراجعة غيره في بيانه، وهذا مقصود الشروح، فمن استنطال شيئاً من هذا وشبهه فهو بعيد من الإتيان،  
مبني على الفلاح في هذا الشأن، فليعزّر نفسه لسوء حاله، وليرجع عما رنكه من قبيح فعله، ولا يسعى  
لطلب التحقيق وتنقيح الإتيان والتدقيق أن ينتهي إلى كراهة أو سامة ذوي السلطة، وأصحاب  
الغباوة والمهانة والعلالة، بل يفرح بما يجده من العلم مبسوطاً، وما يُصديقه من القواعد والمشكلات  
وضحاً مبسوطاً، ويحمد الله الكريم على تيسيره، ويدعو لجمعه اشاعي في تنقيحه وإيضاحه وتقديره.  
ونقد الله الكريم لمعالي الأمور، وجنّب بفضله جميع أنواع الشرور، وجمع بينا وبين أحببت في دار  
المجور<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما ضبط أسماء المذكورين في هذا الإسناد، فـ (خَيْثَمَة) بفتح المعجمة وإسكان اسمئانة نحت  
وبعده مثلثة وأما (كُهْمَسٌ)، فبفتح لكاف وإسكان الهاء وفتح لميم وبالنسبة المهمة، وهو كُهْمَس  
ابن الحسن، أبو الحسن التميمي البصري.

وأما (يَحْيَى بن يَمْرُ)، فبفتح لميم، ويقال بضمتها، وهو غير مصروف لوزن الفعل، كنية يحيى بن  
يَمْرُ: أبو سليمان، ويقال: أبو سعيد، ويقال: أبو قبي، البصري ثم التروزي قاضيه، من بني عوف  
ابن بكر بن أسد، قال لحاكم أبو عبد الله في «تاريخ سمرقند»: يحيى بن يَمْرُ فقيه أديب نحوي مُبَرِّز،  
أخذ النحو عن أبي الأسود، فذه حاجاج إلى خرسان، فقبه قتيبة بن مسلم وولاه قضاء خراسان.

وأما (مَعْدُ الْجُهَنِيُّ)، فقل أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني التميمي التروزي  
في كتاب «الأنساب»: لجُهني بضم الجيم نسبة إلى جُهينة قبيلة من قُضاعة، وسمه زيد بن ليث بن سُوْد  
بن أسلم بن الحاف بن قُضاعة، نزلت لكوفة، وبها مَحَلَّة تُنسب إليهم، وبقيتهم نزلت<sup>(٢)</sup> سصرة،  
قال: من نزل جُهينة فُسب إليهم: معبد بن خالد الجُهني، كان يجلس لحسن البصري، وهو أول من

(١) في (ص) و(م) قُبَيْرُ

(٢) يَمْرُ: هو التروزي وزناً ومعنى

(٣) في «الأنساب»: (٣/٣٩٩) وبعضهم نزل

تَكُنَّ فِي الْبَصْرَةِ بِالْقَدَرِ، فَسَدَّ أَهْلُ الْبَصْرَةِ بَعْدَهُ مَسْلَكَهُ لَمْ رَأَوْا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ يَسِيدٍ يَنْتَحِلُهُ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ ابْنَ يَوْسُفَ صَبْرًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْبُودٌ بِنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُيَيْنَةَ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ السَّمْعَانِيِّ.

وَأَمَّا (الْبَصْرَةُ)، فَهِيَ يَفْتَحُ الْبَاءُ وَضَمُّهَا، وَكَسْرُهَا، ثَلَاثُ لُغَاتٍ حَكَاهَا الْأَزْهَرِيُّ<sup>(١)</sup>، وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ، وَيُقَالُ لَهَا: الْبُصَيْرَةُ، بِالتَّصْغِيرِ، قَدْ صَحَّبَ «الْمَطْلَعُ»: وَيُقَالُ لَهَا: تُذَمَّرُ، وَيُقَالُ لَهَا: الْمُؤْتَمِكَةُ، لِأَنَّهَا تَتَفَكَّتُ بِأَهْلِهَا<sup>(٢)</sup> فِي أَوَّلِ لِسَانِهَا، وَلِئْسَبَ إِلَيْهَا: بَصْرِيٌّ، يَفْتَحُ الْبَاءُ وَكَسْرُهَا، وَجِهَانُ مَشْهُورَانِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ السَّمْعَانِيُّ: يُقَالُ: الْبَصْرَةُ قُبَّةُ الْإِسْلَامِ وَخَزَانَةُ الْعَرَبِ، مَنَاهَا عُتْبَةُ بْنُ عَزْوَانَ فِي خِلَافَةِ عَمْرِو بْنِ لُحْطَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَنَاهَا سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَسَكَنَهَا النَّاسُ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَلَمْ يُعْبَدْ الْعُتْبَةُ قَطُّ عِسى أَرْضُهَا. هَكَذَا كَانَ يَقُولُ لِي أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَعْوِيَةَ الْوَاعِظُ بِالْبَصْرَةِ<sup>(٤)</sup>.

قَدْ أَصْحَابَتْ: وَبُصْرَةُ دَاخِلَةٌ فِي أَرْضِ سَوَادِ الْعَرَقِ وَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ)، فَمَعْنَاهُ: أَوَّلُ مَنْ قَدْ بَنَى الْقَدْرَ، هَذَا دَعَا الْخُلَافَةَ<sup>(٥)</sup> الصُّوَابِ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ، وَيُقَالُ: الْقَدْرُ وَالْقَدَرُ، يَفْتَحُ الدَّالُ وَسُكُونُهَا، لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَحَكَاهُمَا بْنُ قَتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ<sup>(٦)</sup>، وَفِيهِمَا غَيْرُهُ.

وَعَدِمَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ اثْبَاتُ الْقَدَرِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ تَدَارَكَ وَتَعَالَى قَدْرَ الْأَشْيَاءِ فِي سِقْدَمِ، وَغَيْرِهِ سَبْحَانَهُ أَنَّهُ مُسْتَقْعٌ فِي أَوَّلَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَنِ صِفَاتٍ مَحْصُوصَةٍ، فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّرَهَا سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَأَنْكَرْتُ لِقَدْرِيَّةَ هَذَا، وَزَعَمْتُ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ لَمْ يُقَدِّرْهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا، وَأَنَّهُ مُسْتَأْنَفَةُ الْعِلْمِ، أَيُّ: إِنَّمَا يَعْلَمُهَا سَبْحَانَهُ بَعْدَ وَقُوعِهَا، وَكَتَبُوا عَلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَجَلَّ عَنْ

(١) فِي التَّهْذِيبِ، مِثْلُهُ: (١٢٥/١٢).

(٢) أَيُّ: انْقِطَعَتْ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهَا: الْمَدِينَةُ فِي قَلْبِهَا، اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى قَوْمِ لُؤْلُؤٍ.

(٣) «مَطْلَعُ الْأَنْوَارِ»: (٥٨٧/١).

(٤) الْأَسَاطِيرُ: (٢٥٣/٢).

(٥) فِي (ج): وَخِلَافَهُ.

(٦) «تَرْغِيبٌ بِمَحْدُوثٍ»: (٢٥٤/٦).

أفوه لهم لبصلة عذو كبيراً. وسميت هذه الفرقة قدرية، لأنكارهم لقدرة، قال أصحاب المقلات من المتكلمين: وقد فرضت بقدرية القائلون بهذا قول الشيع الساطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات لقدرة، ولكن تقول: لا خير من الله، والشر من غيره، تعالى الله عن قولهم.

وقد حكى أبو محمد بن قتيبة في كتابه «الغريب الحديث»، وأبو المعالي إمام الحرمين في كتابه «الإرشاد في أصول الدين» أن بعض القدرية قال: ليس بقدرية، بل أنتم لقدرية، لا تعتقدكم إثبات القدر. قال بن قتيبة والإمام: وهذا تمويه من هؤلاء الجهلة وبهتة وتوهم، فإن أهل الحق يفوضون أمورهم إلى الله سبحانه، ويضيفون القدر والأفعال إلى الله تعالى، وهؤلاء الجهلة يضيفونه إلى أنفسهم، ومُدَّعي الشيء لنفسه ومضيفه إليها أولى بأن يُنسب إليه ممن يعتقد له غيره وينفيه عن نفسه. قال الإمام: وقد قال رسول الله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة»، شبههم بهم لتقسيمهم لخير وشر في حكم الإرادة كما قسّمت المجوس، فصرفت الخير إلى يزدن، والشر إلى أهرمن، ولا خفاء باختصاص هذا الحديث بالقدرية<sup>(١)</sup>، هذا كلام الإمام وابن قتيبة.

وحديث: «القدرية مجوس هذه الأمة» رواه أبو حازم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود في «سننه»، ولحاكم أبو عبد الله في «مستدرک على الصحيحين»<sup>(٢)</sup>، وقال: صحيح على شرط الشيخين بن صحيح سماع أبي حازم من ابن عمر.

قال الحنصلي: إن جعلهم ﷺ مجوساً، لمضادة مذهبهم لمجوس في قولهم بالأصين، لنور والظلمة، يزعمون أن الخير من بعض النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا تنويعاً، وكذلك قدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل، والشر إلى غيره، والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر جميعاً، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مصافان إليه سبحانه وتعالى خالق وإيجاداً، وإلى القائلين لهما من عباده فعلاً واكتساباً، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) «الغريب الحديث» (١/ ٢٥٥). والإرشاد في أصول الدين، ص ٢٥٦. وقد طبع هذا الكتاب في مكتبة الحنصلي بدمشق. والإرشاد إلى قواعد الأصول، لا اعتداه.

(٢) أبو داود: ٤٦٩١، وحاكم: ٢٨٦. وهو في «مستدرک أحسن»: ٥٥٨٤ من غير طريق أبي حازم.

(٣) «الفتاوى» (٧٧/ ٤).

فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدِ، فَكَتَبْتُمُوهُ أَنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، .....

قد الخطابي: وقد يحسب كثير من الناس أنَّ معنى القصد والقدر إيجابُ الله تعالى لعبده وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه: الإيجابُ عن تقدُّمِ عدمِ الله سبحانه وتعالى بما يكون من أكساب العباد، وصدورهم عن تقدير منه وتخليقٍ لهما، خيرها وشرها. قال: وبقدر سمعنا صدر مُقدَّراً عن فعل القادر، يقل: قدرْتُ الشيءَ وقدرته بالتخفيف والتثقيب، بمعنى واحد، والقصد في هذا معناه: الخلق، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاهُمْ سَبْعَ سَوَاقٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خلقهن<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد تظاهرت الأدلة لقطعيات من الكتب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وقد أكثر لعلماء من التصنيف فيه، ومن أحسن المصنفات فيه وأكثرها فوائد كتاب الحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي<sup>(٢)</sup>، وقد قرَّر أئمتنا من المتكلمين ذلك أحسن تقرير بدلائلهم القطعية السمعية والعقنية، والله أعلم.

قوله (فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) هو بضم أو او وكسر الفاء لمشددة، قال صاحب «التحرير»: معناه: جُوعٍ وَفَّقًا لَكَ، وهو من الموافقة التي هي كالاتحاد، يقل: أَتَدْرِي يُفَفِّقُ لِهَذَا وَيُعَاقِدُ، أي: حين أهل، لا قبله ولا بعده، وهي لفظة تدلُّ على صدق الاجتماع والاتحاد، وفي «مسند أبي يعنى لمؤيد صلي»: (فوافق لنا)<sup>(٣)</sup> بزيادة ألف، والموافقة: المصادقة.

قوله: (فَاكْتَفَيْتُمُوهُ أَنَا وَصَاحِبِي) يعني: صرنا في ناحيته<sup>(٤)</sup>، ثم فسره فقال: (أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله)، وكنت لطائر جناحه، وفي هذا تنبيه على أدب الجماعة في مشيهم مع ضلعهم، وهو أنهم يكتفون به ويحفظون به.

(١) «إعالم المسن»، (٤/ ٨١)، (٨٢).

(٢) وسماه «لقدرة والقدر»، وقد طبعته مكتبة عبيد بن جرة، وأحمد شحاتي محمد بن عبد الله بن عامر.

(٣) لم ألق على هذه الرواية فيه، وأخرجها ابن مائة عي «إيمان»: A.

(٤) أي: (نحو): ناحيته.

فَطَنَنْتُ أَنْ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ. فَقُلْتُ: أَمَا عَبَبَ الرَّحْمَنُ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَكَ نَاسٌ  
يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ. وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ وَأَتَمُّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَشْرَ  
أَنْفَ، .....

قوله: (فَطَنَنْتُ أَنْ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ) معناه: يسكت ويقوضه أي لإداعي وجرائي ونسطة  
لسنني، فقد جاء عنه في رواية: لَأَنِّي كُنْتُ أَبْسُطُ لِسَانًا<sup>(١)</sup>.

قوله: (ظَهَرَ قَبْلَكَ نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ) هو بتقديم القاف على باء، ومعناه: يطلبوه  
ويتتبعونه، هذا هو المشهور، وقيل: معناه: يجتمعونه، وروى بعض شيوخ المغاربة من طريق بن  
مهاان: (يَتَفَقَّرُونَ) بتقديم لاء<sup>(٢)</sup>، وهو صحيح أيضاً، معناه: يسحثون عن غامضه، ويستخرجون  
خفيه. وروي في غير مسلم: (يَتَفَقَّرُونَ) بتقديم القاف وحذف لاء<sup>(٣)</sup>، وهو صحيح أيضاً، ومعناه  
أيضاً: يتتبعون.

قاف القاضي عياض: ورأيت بعضهم قال: (يَتَفَقَّرُونَ) بالعين، ومشره بأنهم يصلبون فقره، أي:  
غامضه وحفيه، ومنه: تَفَقَّرَ في كلامه: د جاء بالغريب منه<sup>(٤)</sup>، وفي رواية أبي يعلى لمؤصلي:  
(يَتَفَقَّهُونَ) بزيادة لاء<sup>(٥)</sup>، وهو ظاهر.

قوله: (وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ) هذا الكلام من كلام بعض الرؤة للذين دون يحيى بن يغمتر، وبظاهر أنه  
من ابن بُرَيْدَةَ الرَّائِي عن يحيى بن يغمتر، يعني: وذكر ابن يغمتر من حال هؤلاء، ووصفهم بالقضية  
والعلم<sup>(٦)</sup> والاجتهاد في تحصيله ولاعتناء به.

قوله: (يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفَ) هو بضم الهمزة و لثون، أي: مستأنف لم يسبق به قدر  
ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه كما قدأنا حكايته عن مذهبهم لباطل، وهذا لقول قوب  
غلاتهم، وليس قول جميع القادرية، وكذب قاله وحسن وافترى، عافانا الله وسائر المسلمين.

(١) أخرجه، بن مسدد في «الأيصال» ١١٠، وثلاثيني في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١١٣٧، وسيفي في  
«الفضة ونفسه» ١٨٦.

(٢) أخرجه عنه رواية أبو دود ٤٦٩٥ (نسخة محيي الدين عبد الحميد).

(٣) ثم ألق على هذه الرواية.

(٤) «إكمال المعجم» ١٩٨/١.

(٥) ثم ألق على هذه الرواية.

(٦) في (ص) و(هـ) في المعجم.

قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أَوْلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يَرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّقَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ وَدَّ أَحَدًا،

قوله: (قال - يعني ابن عمر - : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم برأء مني، والذي يخلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، هذا الذي قاله ابن عمر رضي الله عنهما ظاهر في تكفيره القدرية، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا في القدرية الأولى الذين نفوا تقدم علم الله تعالى بالكائنات، قال: والقاتل بهذا كافراً بلا خلاف، وهؤلاء الذين ينكرون القدر هم الفلاسفة في الحقيقة<sup>(١)</sup>.

قال غيره. ويجوز أنه لم يرد بهذا الكلام لتكفير المخرج من الملة، فيكون من قبيل كفر النعم، إلا أن قوله: (ما قبل الله منه) ظاهر في التكفير، فلو رباط الأعمال إنما يكون بالكفر، إلا أنه يجوز أن يقال في المسلم: لا يقبل عمله لمعصيته وإن كان صحيحاً، كما أن الصلاة في الدار لمعصية صحيحة غير موحجة إلى القضاء عند حماهير العلماء، بل يجمع السلف، وهي غير مقبولة، ولا ثواب فيها على المختار عند أصحابنا، والله أعلم.

قوله: (فأنفقه) يعني في سبيل الله تعالى، أي: في طاعته كما جاء في رواية أخرى، قال نفطويه<sup>(٢)</sup>: سُمِّيَ الذَّهَبُ ذَهَباً لِأَنَّهُ يَذْهَبُ وَلَا يَبْقَى.

قوله: (لا يرى عليه أثر السقَر) صبغناه بالياء لمثناة من تحت المضمومة، وكذلك صبغناه في «لجمع بين الصحيحين»<sup>(٣)</sup> وغيره، وصبغه يحافظ أبو حازم القندوبس<sup>(٤)</sup> هما: (نرى) بالموون اسمتوحة، وكذا هو في «مسند أبي يعلى الموصلي»<sup>(٥)</sup>، وكلاهما صحيح.

(١) «كمات معلية»: (٢٠٢، ١)

(٢) نفطويه هو: إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سميح بن عتيكي لأردني سوسي، صنف «معرف القرآن» واشتغل في لحدوه وغيرهما مائة سنة أربع وأربعين ومئتين، ومات سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة، أبعية الودعة، (١) (٢٢٨)

(٣) للمعيني برقم: ٨٢.

(٤) في (ح) المبردي، وفي (ص) (وهو)، معدوي، وكلاهما خطأ، وأبو حازم ثعلبوني - نسبة إلى جد أمه عبدويه - سمي عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبدويه، وقد تقدم ترجمته ص ٣٥ من هذا الجزء.

(٥) أبو يعلى ٢٤٢ مختصراً مقتضباً حتى ذكر لإبى، وليس فيه أول الحديث ولا لفظ المذكور.

حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ».....

قوله: (ووضع كفَّيه على فخذه) معناه: أنَّ الرُّجُلَ الدَّاخِلَ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ نَفْسَهُ، وَجَلَسَ عَلَى هَيْئَةٍ لِمُعَلِّمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. وَالْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ» إلى آخره، هذا قد تقدَّم بيانه وبيضاؤه بما يُغني عن إعادته<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فمحمدا له يسأله ويصدق) سبب تعجبهم أنَّ هذا خلاف عادة السَّائِلِ الْجَاهِلِ، نَمَا هَذَا كَلَامٌ خَبِيرٌ بِالمَسْئُولِ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَنْ يَعْلَمُ هَذَا غَيْرُ نَبِيِّ ﷺ.

قوله ﷺ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ» هذا من جوامع الكُتُبِ الَّتِي أَوْتِيَهَا ﷺ، لِأَنَّا لَوْ تَدَرَّجْنَا أَنَّ أَحَدًا قَامَ فِي عِبَادَةِ وَهُوَ يُعَايِنُ رَبَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، مِنَ الْمَحْصُوعِ وَالْمُخْشُوعِ وَحُسْنِ السُّنَنِ، وَاجْتِمَاعِهِ بِظَاهِرِهِ وَبِطَنِهِ عَلَى لَاعْتِدَاءِ بِتَمِيمِهَا عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِهِ، إِلَّا أَتَى بِهِ، فَقَالَ ﷺ: اعْبُدِ اللَّهَ تَعَالَى فِي حَمِيصِ أَحْوَالِكَ كَعِبَادَتِكَ فِي حَالِ الْعِيَانِ

(١) قد مرَّ حَجَرٌ فِي «الْمُعْتَمِدِ»: (١١٦) فِي رَوِيهِ بِسَيِّمَاتِ التَّحْقِيقِ ثُمَّ وَجَّعَ يَدَهُ عَلَى رُكْبَتَيْ حَبِي ﷺ - وَكَانَ فِي حَدِيثِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِي عَمْرٍو لِأَشْعَرِي ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رُكْبَتَيْ نَبِيِّ ﷺ، فَأَدْبَتَ هَذِهِ رَوِيَهُ أَنْ لُغْمِيرٌ فِي قَوْلِهِ، عَلَى مَعْنِيهِ بَعْدَ عَمَلِ لَتْمِي ﷺ، وَهُوَ حَرَمٌ لِعَمَلِي وَرَسْمٌ عَنِ سَيِّمِي لِهَذِهِ أَرْوَاهُ، وَرَجَحَهُ طَلِيبِي بِهَذَا لِأَنَّهُ سَبَقَ الْكَلَامُ حَلَالًا لِمَا جُوزَ بِهِ سُتُورِي وَرَفَعَهُ لِنُتُورِشْتِي، لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ حَسَنُ كَهَيْئَةِ الْمُتَعَلِّمِ بِيْنِ يَدَيْهِ مَنْ يَعْلَمُ بِهِ، وَهُوَ رَدٌّ كَدُّ طَعْرًا مِنْ لَمِيقٍ، لَكِنْ وَضَعَهُ يَدَيْهِ عَلَى مَعْدِنِ نَبِيِّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ الْإِسْعَادِ لَهُ، وَهُوَ إِشْدَادُهُ لِمَا يَنْبَغِي مَسْئُولٌ مَنْ لَتَوَضَّعَ وَتَضَعُ هِمَا يَبْسُورُ مِنْ جَمْعِهِ الْمُسْتَلِ، وَبِالظَّاهِرِ أَنَّهُ أَنْ يَلْتَمِصَ الْمِصَالَةَ فِي تَعَمُّبَةِ أَمْرِهِ يُقَوِّزُ لُظْمَ بَابِهِ مِنْ جِهَةِ الْأَعْرَابِ، وَبِهَذَا تَحْطِئُ النَّاسُ حَتَّى تَنْهَى إِلَى نَبِيِّ ﷺ، وَبِهَذَا سَفَرَتِ الصَّحَابَةُ صِسْعَهُ، وَلِأَنَّهُ نَسِيَ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ، وَجَدَ مَا شَاءَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَلْفَ حَفَرٍ

(٢) انظر من ٢١٩ وما بعده من هذا الجزء.



قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا، .....»

فَوْنُ التَّمَيُّزِ المذكور في حال الإيمان إنما كان لعلم العبد بظلال الله سبحانه وتعالى عليه، فلا يُفِيدُ العبد على تقصير في هذا الحد، للاطلاع عليه، وهذا المعنى موجود مع عده رؤية العبد، فينبغي أن يُعْمَلَ بمقتضاه، فمقصود الكلام الحديث على الإخلاص في العبدية، ومراقبة لعبد ربه تبارك وتعالى في تمام الخشوع والخضوع وغير ذلك، وقد ندب أهل الحديث إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من تبسه بشيء من لنقائص، احتراماً لهم واستحياء منهم، فكيف بمن لا يزال الله تعالى مطلعاً عليه في سره وعلايته؟

قال القاضي عياض رحمه الله: وهذا الحديث قد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة، من عقود الإيمان، وأعمال الجوارح، وإخلاص السرائر، والتحفظ من أدت الأعمال، حتى إن عموم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه. قال: وعلى هذا الحديث وأقسامه الثلاثة ألف كتب لدي سنيده بـ «لمقاصد الحسن فيم يلزم للإنسان»، إذ لا يشدُّ شيء من الوجبات والسُنن والرغائب والمحظورات والمكروهات من أقسامه الثلاثة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» فيه أنه ينبغي للعالم ولمفتي وغيرهما إذا سئل عما لا يعلم أن يقول: لا أعلم، وأن ذلك لا يَنْقُصُهُ، بل يُسْتَدَلُّ به على ورعه وتقواه ووفور علمه، وقد بسطت هذا بدلائله وشواهده وما يتعلق به في مقدمة «شرح المذهب»<sup>(٢)</sup> المشتملة على أنواع من الخير، لا بدَّ لطالب العلم من معرفة مثنها، ودائمة النظر فيه، والله أعلم.

قوله: «فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا» هو بفتح الهمزة، ولأمانة والأمار، بـإثبات لهاء وحذفها، هي العلامة.

قوله ﷺ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا»، وفي الرواية الأخرى: «ربها» على التذكير، وفي الأخرى: «بعلها» وقال: يعني السرائر. ومعنى «ربها» و«ربتها»: سيدها ومالكها، وسيدتها ومالكتها، قال لأكثرهم من

(١) لاكتب المصنف (١/ ٢٠٤ - ٢٠٥)

(٢) مطر (١/ ٣٤)

لعدماء: هو بخلاف عن كثرة لستراي وأولاده<sup>(١)</sup>، فإن ولدها من سيدها بمنزلة سيدها، لأن ما من لإنسان صائر إلى ولده، وقد يتصرف فيه في الحال تصرف المالكين، إما بتصريح أبيه له بالإد، وما بما تعلمه بقينة الحال، أو بحرف الاستعمال.

وقيل: معناه أن الإمام يلدن سمرك، فتكون أمه من جملة رعيته، وهو سيدها وسيدها غيرها من رعيته، وهذا قول إبراهيم الحنفي<sup>(٢)</sup>.

وقيل: معناه أنه نفد أحوال ليس فيكثر بيع أمهات الأولاد في آخر لزوم، فيكثر ترددها في أيدي المشتريين حتى يشتريها بنه ولا يدري، ويحتول على هذا القول ألا يختص هذا بأمهات الأولاد، فإنه متصور في غيرهن، فإن الأمة تلد ولدا حرا من غير سيدها بشبهة، أو ولدا رقيقا بكناح أو بزنى، ثم تباع الأمة في العورتين بيعا صحيحا، وتداول في الأيدي حتى يشتريه ولده، وهذا أكثر وأعم من تقديره في أمهات الأولاد وقيل في معناه غير ما ذكرنا، ولكنها أقوال ضعيفة جدا، أو فاسدة فتركتها.

وأما «عليها»، فالصحيح في معناه أن المعلن هو لمالك وليد، فيكون بمعنى «ربها» على ما ذكرناه. قال أهل اللغة: «تعلن لشيء ربه ومالكه». وقال ابن عباس والمفسرون في قول الله تعالى: «الذَّكَوْنَ بَعْلًا» المصوات ١٧٥ أي: رب<sup>(٣)</sup>. وقيل: المراد بالبيع في حديث الزوج، ومعناه نحو ما تقدم أنه يكثر بيع لستراي حتى يتزوج الإنسان أمه وهو لا يدري، وهذا أيضا معنى صحيح، إلا أن لأور أضره، لأنه إذا أمكن حمل لزوجتين في القضية الواحدة على معنى واحد، كان أولى، والله أعلم.

وعلم أن هذا الحديث ليس فيه دليل على إباحة بيع أمهات الأولاد، ولا منع بيعهن، وقد استدلل

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/١٢٢) معناه حتى قول جعفر: قد التوي وغيره به فوس لأكثرين، قلت: لكن في كونه لمرء نظر، لأن ستيلاء «أم» كان موجودا حين ستيلاء، واستيلاء على بلاد لشرط وسبي ذريتهم واتخاذهم سرري وقع أكثره في صدر الإسلام، وسبق لكلاء يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع منه سبق عرب قيام السادة.

(٢) إبراهيم الحنفي هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي الحنفي. صنف «غريب الحديث» وكتبها كثيرة. مات رحمه الله سنة خمس وخمسين ومئتين. أسير أعلام النبلاء ٤ (١٣/١٣٥٦).

(٣) أخرجه الطبري: (١٩/١٦٢).

وَأَنْ تَرَى الْحُفَّةَ الْعُرَاءَ، الْعَالَةَ، رِعَاءَ الشَّاةِ، يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُئْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَمَقَ، فَلَبِثَ<sup>(٥)</sup> مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ، أَتَذَرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْنَمُ، قَالَ:

إِمَامَانِ مِنْ كِبَرِ الْعُلَمَاءِ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، فَاسْتَدَلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَالْآخَرُ عَلَى لَمْعٍ، وَذَلِكَ عَجَبٌ مِنْهُمَا، وَقَدْ أُنْكَرَ عَلَيْهِمَا، فَهِنَّ لَيْسَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ ﷺ بِكَوْنِهِ مِنْ عِلَامَاتِ لِسْعَةٍ يَكُونُ مُحَرَّمًا أَوْ مَذْمُومًا، فَإِنْ تَطَاوَلَ الرِّعَاءُ فِي الْبُئْيَانِ، وَفُشِّقَ الْمَالُ، وَكَوْنُ خَمْسِينَ مَرَّةً لِهَرَقٍ قِيمٌ وَاحِدٌ، لَيْسَ بِحَرَامٍ بَلَا شَكٍّ، وَتَمَّ هَذِهِ عِلَامَاتُ، وَالْعِلَامَةُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ تَكُونُ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالْمَحْبُوحِ وَالْمَحْرُومِ، وَلَوْ جَبَّ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «وَأَنْ تَرَى الْحُفَّةَ الْعُرَاءَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاةِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُئْيَانِ» أَمَّا «الْعَالَةُ» فَهِيَ الْفُقَرَاءُ، وَالْعَائِلُ الْفَقِيرُ، وَالْحَيْئَةُ الْفَقْرُ، وَعَالٌ لِرَجُلٍ يُعِيلُ عَيْلَتَهُ، أَيُّ: افْتَقَرَ، وَ(لِرُءَاهُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَبِلَمْدٍ، وَيَقَالُ فِيهِمْ: رِعَاءُ، بِضَمِّ الرَّاءِ وَزِيَادَةِ الْهَاءِ بِلَا مَدٍّ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ أَهْلَ الْبَدْيَةِ وَأَشْبَهُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْفَقَاةِ تُبَسِّطُ لَهُمُ الدُّنْيَا حَتَّى يَتَبَهَّرُوا<sup>(٦)</sup> فِي الْبُئْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَلَبِثَ مَلِيًّا) هَكَذَا ضَمَعَتْهُ: (لَبِثَ)، آخِرُهُ ثَمَّةٌ مَثْلُثَةٌ مِنْ غَيْرِ ثَمَّةٍ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ الْمُحَقَّقَةِ. (لَبِثَ) زِيَادَةُ ثَمَّةٍ الْمُتَكَلَّمُ، وَكَلَامُهُمْ صَحِيحٌ. وَأَمَّا (مَلِيًّا) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، فَمَعْنَاهُ: وَقْتُ طَوِيلًا، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ ثَلَاثِ<sup>(٧)</sup>، وَفِي «شرح السنه» لِمَبْغُوثٍ: بَعْدَ ثَلَاثِهِ<sup>(٨)</sup>، وَظَاهِرُهُ هَلْ أَنَّهُ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيِّنٍ، وَفِي ظَاهِرِ هَذَا مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ هَذَا: ثُمَّ أَذْبَرَ لِرَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُدُّوا عَلَيَّ الرِّجْلَ»، فَأَخَذُوهُ لِيَرُدُّوهُ، فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا جَبْرِيلُ»، فَيَحْتَمِلُ لِمَجْمَعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَحْضُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ فِي الْحَالِ، بَلْ كَانَ قَدْ قَامَ مِنَ الْمَجْلِسِ، فَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَاضِرِينَ فِي الْحَالِ، وَأَخْبَرَ عُمَرَ بَعْدَ ثَلَاثِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا، وَقَدْ اخْتَارَ الْبَاقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) فِي سَمْعَتِهِ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: فَلَبِثَتْ.

(٦) فِي (ص) وَ(هـ) يَتَبَهَّرُونَ.

(٧) أَبُو دَاوُدَ: ٤٦٩٥ هـ وَالتِّرْمِذِيُّ: ٢٧٩٤ هـ وَهُوَ فِي «مَسْنَدِ أَحْمَدَ»: ٢٦٧.

(٨) الشَّرْحُ لِسَنَةِ ٢.

«قَالَ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» . [احمد ١٩٩، مسند، ٣٦٧] .

[٢٩٤] - (\*\*\* ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَخْزُومٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرٍ قَالَ: لَمَّا تَكَلَّمَ نَبِيُّكُمْ تَكَلَّمَ بِهِ فِي شَأْنِ الْقَدَرِ، أَنْكَرْنَا ذَلِكَ، قَالَ: فَحَجَجْتُ أَنْ وَحْيُهُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ حُجَّةً، وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ كُثَيْبٍ وَسَنَادِهِ، وَفِيهِ بَعْضُ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ أُخْرِفَ . ص ٩٣ .

قوله ﷺ: «جبريل» «أتاكم يعلمكم دينكم» فيه أن الأئمة ولإمامنا تسبى كلها ديناً وعم أن هذا الحديث يجمع أنوعاً من العلوم والمعارف والآداب والأطراف، بل هو أصل الإسلام كما حكيناه عن انقاضي عياض، وقد تقدّم في ضمن الكلام فيه جمل من فوائده ومما لم نذكره من فوائده

أنّ فيه أنه ينبغي لمن حضر مجلس لعالم، إذا علم بأهل المجلس حاجة إلى مسألة لا يسألون عنه، أن يسأل هو عنه، لحصول الجواب للجميع. وفيه أنه ينبغي للعالم أن يرفق بالسائل ويؤدبه منه، ويتمكن من سؤاله غير هائب ولا منقبض، وأنه ينبغي للسائل أن يرفق في سؤاله، والله أعلم.

قوله: (حدثني محمد بن عبيد الغُبَرِيُّ وأبو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وأحمد بن عُبَيْدَةَ) أم (الغُبَرِيُّ) فبضم لغين المسجمة وفتح الموحدة، وقد تقدّم بيانه وأيضاً في أول مقدمة لكتاب<sup>(١)</sup>. و(الجَحْدَرِيُّ) اسمه تفضيل بن حُسين، وهو مفتاح الجيم وبعدها حاء ساكنة، وتقدّم أيضاً بيانه في المقدمة<sup>(٢)</sup>. و(عُبَيْدَةَ) بإسكان الباء، وقد تقدّم في الفصول بين عُبَيْدَةَ وَهَبَةَ<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الإسناد: (قَطَرُ الْوَرَّاقِ) وهو مطر بن طهمان، أبو رجاء الحُوسَنِيُّ، سكن لبصرة، كان يكتب لمصاحف قليل له: الْوَرَّاقِ.

قوله: (فَحَجَجْنَا حُجَّةً) هي بكسر الحاء وفتحها، لغتان. فكسر هو لمسموع من العرب، والفتح هو القياس، كالتضرية وشبهها، كذا قاله أهل اللغة.

(١) وقع في ثمن فوائده جبريل

(٢) نظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

(٣) نظر ص ١٦٦ من هذا الجزء.

(٤) نظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

[٩٥] ٣- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: لَقِينَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَذَكَرْنَا الْقَدْرَ وَمَا يَقُولُونَ فِيهِ، فَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثَ كُنْحُو حَدِيثِهِمْ عَنْ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِيهِ شَيْءٌ مِنْ رِبَاذَةٍ، وَقَدْ نَقَصَ مِنْهُ شَيْئًا. [أحمد ١١٨٤].

[٩٦] ٤- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِرِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا لُؤْلُؤُ بْنُ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ. [نظر ٩٣].

[٩٧] ٥- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْبَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَنَّهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

قوله: (عثمان بن غياث) هو بالغين لمعجمة، و(حجاج بن الشاهر) هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي، أبو محمد البغددي، وقد تقدّم في أوائل الكتاب<sup>(١)</sup> بيانه واتفاقه مع الحجاج بن يوسف الوالي الظالم المعروف وافتراقه. وفي الإسناد (يونس) وقد تقدّم فيه ست لغات: ضمّ اللون وكسرها وفتحها مع الهمزة فيهن وتركه<sup>(٢)</sup>.

وفي الإسناد الآخر: (أبو بكر بن أبي شيبَةَ)، و(إسماعيل بن عُثَيْبَةَ) وهو إسماعيل بن إبراهيم في الطريق الأخرى. وقد تقدّم بيانه<sup>(٣)</sup> وبيان حال أبي بكر بن أبي شيبَةَ، وحاب أخيه عثمان، وأبيهما محمد، وجدّهم أبي شيبَةَ إبراهيم، وأخيهم القاسم، وأن اسم أبي بكر عبد الله<sup>(٤)</sup>، والله أعلم

وفي هذا الإسناد: (أبو حَيَّانَ، عن أبي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ بن عبد الله البجلي) فـ (أبو حَيَّانَ) بالمشددة، واسمه يحيى بن سعيد بن حَيَّانَ لثيمِي، تيم لرباب، لكوفي. وأم (أبو زُرْعَةَ)، واسمه هريم، وقيل: عمرو بن عمرو، وقيل: عبيد الله، وقيل: عبد الرحمن.

قوله: (كان رسول الله ﷺ يَوْمًا بَارِزًا) أي. ضاهراً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾

(١) انظر ص ١٥٨ من هذا الجزء

(٢) انظر ص ١٣٩ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ١١٨ من هذا الجزء

مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَلِقَائِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ». قَالَ.  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ

[١٤٧]، ﴿وَسِرُّهُ لَدَىٰ خَيْبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٧١]، ﴿وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ﴾ [شورى: ١٩١]، ﴿وَلَمْ يَسْأَلْهُ لِحَالَتِهِ﴾  
[البقرة: ٢٥٠].

قوله ﷺ «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَلِقَائِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ» هو بكسر الخاء، وحُثِفَ في المراءى بجمع  
بين الإيمان ببقاء الله تعالى والبعث، فقيل: اللِّقاء يحصل بالانتقال إلى دار الجزاء، والبعث بعده عند  
قيام الساعة، وقيل: اللِّقاء ما يكون بعد بعث عبد الحساب، ثم ليس المراد باللقاء رؤية الله تعالى،  
فإنَّ أحداً لا يقع لنفسه برؤية الله تعالى، لأنَّ الرؤية مختصة بالمؤمنين، ولا يدري الإنسان بماد يَختم  
له. وأم وصف بعث بالآخر، فقيل: هو مبالغة في البيان والإيضاح، وذلك لشدة لاهتمام به،  
وقيل: سببه أنَّ خروج الإنسان إلى الدُّنْيَا بعث من لأرحم، وخروجه من القبر للحشر بعث من  
الأرض، فقيد البعث بالآخر ليتميز، والله أعلم.

قوله ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ» إلى آخره أم العبادة فهي لُطْفَةٌ  
مع خُصُوع، فيحتمل أن يكون المراد بالعبادة هنا معرفة الله تعالى وإقرار بربوبيته، فعلى هذا يكون  
عطف الصَّلَاةِ والصُّومِ والزَّكَاةِ عليها لإدخالها في الإسلام، فهذا لم تكن دخلت في العبادة، وعلى هذا  
نسب اقتصر على هذه الثلاث لكونها من أركان الإسلام وأظهر شعائره، والتي ملحق بها، ويحصل أن  
يكون مراد بالعبادة اللطافة مطلقاً، فيدخل جميع وطائف الإسلام فيها، فعلى هذا يكون عطف الصَّلَاةِ  
وغيرها من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على شرفه ومزجته، كقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ أَحَدٌ مِنَ الْيَتِيمِ  
يَتَنَفَّسُ مِنْ يَدَيْكَ وَيَكُنُّ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الرحمن: ١٧] ونظائره<sup>(١)</sup>.

وأم قوله ﷺ: «لَا تُشْرِكْ بِهِ» فونم ذكره بعد العبادة، لأنَّ لكفار كانوا يعبدونه سبحانه وتعالى في  
الشُّورَةِ، ويعبدون<sup>(٢)</sup> معه أوثاناً يرغمون أهل شركه، فعلى هذا، والله أعلم

(١) قال ابن حجر في فتح الباري ١/ ١١٩، أم لأحسن أول معبد لأن سمرقة من معتقدات لايمان، وأم للإسلام  
فهو أعظم قولية وبديهة، وقد عر في حديث عمر بن الخطاب أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فعلى معنى  
أن المراد بالعبادة في حديث الباب العطف بالشهادتين، وبهذا تبين دفع الاحتجاج الثاني. ولما هو الذي يوجب عبادة خارج  
أن يربط به، بقوله: «لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئاً» ولم يمتنع إليه في رواية هو لا يستلزم بها، قلت

(٢) في (ج) لله يعبدون



الْمَكْتُوبَةِ، وَتُؤَدَّى الرِّكَاءَةُ الْمَفْرُوضَةُ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأَحْذَرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةَ

قوله ﷺ: «وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي لِرِكَاءِ الْمَفْرُوضَةِ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ» أما تقييد الصلاة بالمكتوبة، فلقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [سورة النبا: ١١٣]، وقد جاء في أحاديث وصفها بالمكتوبة، كقوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»<sup>(١)</sup>، وأفضل لصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل<sup>(٢)</sup>، و«خمس صلوات كتبهن الله»<sup>(٣)</sup>.

وأما تقييد الرِّكَاءَةِ بالمفروضة، وهي لمقدرة، فقليل: احتراز من رِّكَاءَةِ المعجزة قبل دخول، فإنها رِكَاءَةٌ وليست مفروضة<sup>(٤)</sup>، وقيل: إنما فرق بين لصلاة ولرِّكَاءَةٍ في التقييد، لكرهه تكرير اللفظ الواحد، ويحتمل أن يكون تقييد لرِّكَاءَةٍ بالمفروضة، للاحتراز عن صدقة لتطوع، فإنها زكاة لغوية.

وأما معنى إقامة للصلاة، فقليل فيه قولان: أحدهما: أنه إدامتها ولمحافظتها عليها. والثاني: إتمامها على وجهه. قال أبو عبيد القاسم: والاول أشبه. قلت: وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «اعتدلوا في الضُّعُوفِ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفِّ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ»<sup>(٥)</sup>، معناه والله أعلم: من إقامتها لمأمور بها في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وهذا يرجع القول الثاني، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، ففيه حجة لمذهب الجماهير - وهو المختار لصواب - أنه لا كراهة في قول: رمضان، من غير تقييد بالشهر، خلافاً لمن كرهه، وستأتي المسألة في كتاب الضميمة إن شاء الله تعالى موضحةً بدلائلها وشواهدا<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ: «سَأَحْذَرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا» هي بفتح لهمازة، وحذف شرط، بفتح الشين والراء،

(١) أخرجه مسلم: ١٦٤٤، وأحمد: ٩٨٧٣ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم: ٢٧٥٥، وأحمد: ٨٥٣٤ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه أبو داود: ١٤٢١، والبيهقي: ٤٦١، وابن ماجه: ١٤١١، وأحمد: ٢٢٦٩٣ من حديث عدي بن ثابت ﷺ،

وهو حديث صحيح.

(٤) أي (ج): وليس مفروضة، وهي (ج): وليست مفروضة.

(٥) أخرجه البخاري: ٢٧٣، ومسلم: ٩٧٥، وأحمد: ١٤٨١٣ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٦) نظير (٨٤/٨) - (٨٥).



رَبِّهَا فَذَٰكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا كَانَتْ الْمُرَاةُ الْحَقَاءُ رُؤُوسَ النَّاسِ فَذَٰكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِجَاءُ الْبَنَمِ فِي الْبُتْيَانِ فَذَٰكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَلَا **﴿١﴾**: «إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرِيدُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَعْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَعْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» **﴿٢﴾** [البقرة: ٢١٠]، قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ **﴿٣﴾**: «رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ»، فَأَتَدُّوا لِيَرُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ **﴿٤﴾**: «هَٰذَا جَبْرِيلُ جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ» [احمد: ٩٥٠١، ومسنود: ٥٠].

[٩٨] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ

وَالْأَشْرَاطُ الْعَلَامَاتُ، وَقِيلَ: مَقْدَمَاتُهَا، وَقِيلَ: صَغُرَ أَمُورُهَا قَبْلَ <sup>(١)</sup> تَمَامِهَا <sup>(٢)</sup>، وَكُلُّهُ مُتَقَرِّبٌ.

قَوْلُهُ **﴿١﴾**: «وَإِذَا تَطَاوَلَ رِجَاءُ الْبَنَمِ» هُوَ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَاسْكَانِ لِهَاءِ، وَهِيَ الصُّغَارُ مِنْ أَوْلَادِ الْغَنَمِ: لُضَانٍ وَالْمَعَزُ جَمِيعًا، وَقِيلَ: أَوْلَادُ لُضَانٍ خَاصَّةً، وَتَقْصُرُ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ فِي «صِحْحِهِ» <sup>(٣)</sup>، وَالْوَحْدَةُ بَنَمَةٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَهِيَ تَقَعُ عَلَى الْمَذَكِرِ وَالْمُنْثَى، وَالسَّخَالُ: أَوْلَادُ الْجَعَزَى، قَالَ: إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا قُلْتَ: يَهُمُ وَبَنَمٌ أَيْضًا. وَقِيلَ: إِنَّ الْبَنَمَ يَخْمَلُ بِأَوْلَادِ الْمَعَزِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْقَاصِي عِيَاضُ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ يَخْتَصُّ بِالْمَعَزِ، وَأَصْلُهُ كُلُّ مَا سَنَبَهُمْ عَنْ لِكَلَامٍ <sup>(٤)</sup>، وَمِنْهُ الْبَهِيمَةُ <sup>(٥)</sup>. وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبَخْرِيِّ: «رُحَاةُ الْإِبِلِ الْبَنَمُ» <sup>(٦)</sup> بِضَمِّ الْبَاءِ، وَقَالَ الْقَاصِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِمَتْحَمَاءَ وَلَا وَجْهَ لَهُ مَعَ ذِكْرِ الْإِبِلِ، قَالَ: وَرَوَيْتُهُ بَرَفِ الْمِيمِ وَجَرَّهَ، فَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ صِفَةً لِلرُّعَاءِ، أَيْ: أَنَّهُمْ سُودٌ، وَقِيلَ: لَا شَيْءَ لَهُمْ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ جَمْعُ تَهِيمٍ، وَهُوَ لِمُجْهُولٍ لَدِي لَا يُعْرَفُ، وَمِنْهُ: أَبَنَمٌ الْأَمْرُ <sup>(٧)</sup>. وَمَنْ جَرَّ الْمِيمَ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْإِبِلِ، أَيْ: السُّودَ لِرُدَاءَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٨)</sup>.

(١) فِي (خ): وَقِيلَ

(٢) كَذَا فِي (خ) وَ(ح) وَ(ه) تَمَامُهَا، وَبَعْدَ مَصَوَّبٍ قِيَامُهَا، فِي كِتَابِ «الْمُهَيْدَةِ فِي غَرِيبِ تَحْدِيثِ» (شُرَاهُ)، وَغَيْرُهُ

أَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بِتَكْرَرِ النَّاسِ مِنْ صَغُرَ أَمُورُهَا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ

(٣) «صِحْحُ» (بَنَمٌ)

(٤) أَيْ: تَخْتَصُّ بِمَنْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ

(٥) «كَبَرُ» بِمَعْنَى (٢٠٩/١)

(٦) بَخْرِيُّ ٥٠

(٧) «أَحْكَامُ التَّحْدِيثِ» (٥٢/١)

(٨) «أَحْكَامُ التَّحْدِيثِ» (٢٧٠ - ٢٧١)، وَ«مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» (١٠٣/١) (يَوْمُ)

التَّيَمُّنِي بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، عَيْرَ أَنْ فِي رَوَايَتِهِ: «إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ بَعْلَهَا»؛ يَعْنِي السَّرَارِيَّ. [نسخ ٩٧].

[٩٩] ٧- (١٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ بْنُ الْقَعْقَاعِ -، عَنْ أَبِي رَزَعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلُونِي»، فَهَابُوهُ أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَجَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكِتَابِهِ، وَلِقَائِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَخْشَى اللَّهَ تَعَالَى كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُورُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأَحَدُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ تَلِدُ

قوله: (يعني السَّرَارِيَّ) هو بتشديد الـياء، ويجوز تخفيفها، لغتان معروفتان، الواحدة سُريّة بالتشديد لا غير، قال ابن السكيت في «إصلاح المنطق»: كلُّ ما كان واحدهً مشدداً من هذا النوع، جاز في جمعه التشديد والتخفيف<sup>(١)</sup>. والسُّريّة: الجارية المتخذة لوطء، مأخوذة من السَّرَّ، وهو نكاح. قال الأزهري: السُّريّة فُعْلِيَّةٌ، من السَّرَّ، وهو لنكاح، قال: وكان أبو الهيثم<sup>(٢)</sup> يقول: لسُرُّ السُّرور، فقبل لها: سُريّة، لأنها سُرور مالمكها، قال الأزهري: وهذا القول أحسن، ولأول أكثر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (عن عمارة، وهو ابن القَعْقَاعِ) فـ(عمارَة) بالضم، و(لقعقاع) بفتح لاد الألف الأولى. وقوله: (وهو بن) قد قدمت بيان فائدته في لفصول وفي لمقدمة<sup>(٤)</sup>، وأنه لم يقع في الرواية نسبه، فأراد بيانه بحيث لا يثبت في الرواية على ما سمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: «سَلُونِي» هذا ليس بمخالف للمنهى عن سؤاله، فإِنَّ هَذَا لِمَا مَوْزَّعٌ بِهِ هُوَ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَلُّوا أَعْدَاءَ الزُّكْرِ﴾ [النحر ١٢].

(١) إصلاح المنطق (١/١٧٨)

(٢) أبو الهيثم برري، كان مائلاً نحوياً، وتصدر بالري للإدانة، ومات سنة ست وسبعين ومئتين. البعية الوعده (٢/٣٢٩)

(٣) انظر التهذيب لغة (١٢/٢٠٣).

(٤) انظر ص ٥١، ٨٣، ١٢١ من هذه الجزء.

رَبَّهَا فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتَ الْحَقَاةَ الْمُرَاةَ الضَّمَّ الْبُكْمَ، مَلُوكَ الْأَرْضِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتَ رِعَاءَ الْبَهْمِ يَنْتَظِرُونَ فِي الْبَنِيَانِ فَذَاكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [نساء: ٣١]، قَالَ: ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُدُّوهُ عَلَيَّ»، فَلْتَمِسَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا». [طبر ٢٩٧].

قوله ﷺ: «وَإِذَا رَأَيْتَ الْحَقَاةَ الْمُرَاةَ الضَّمَّ الْبُكْمَ، مَلُوكَ الْأَرْضِ، فَلْتَمِسْ مِنْ أَشْرَاطِهَا» المراد بهم الجهلة السفلة الرُعْدُ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ضُمَّنَّكُمْ عَنْهُمْ﴾ [سفر ١٨]، أي: تَمَسَّ يَنْتَفِعُوا بجوارحهم هذه، فكانهم عديموه، هذا هو الصحيح في معنى الحديث، والله أعلم  
قوله ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا» ضبضناه على وجهين. أحدهما: «تَعْلَمُوا» بفتح التاء والعين وتشديد اللام، أي: تتعلموا. والثاني: «تَعْلَمُوا» بإسكان العين، وهم صحيحان، والله أعلم.



## ٢ - [باب بيان الصلوات

التي هي أحد أركان الإسلام]

[١٠٠] ٨ - (١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ حَمِيلٍ بْنِ طَرِيفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُثَيْدٍ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ، تَسْمَعُ ذَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا

## باب بيان الصلوات

التي هي أحد أركان الإسلام

فيه (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ) اخْتُصِفَ فِيهِ، فَقِيلَ: قُتَيْبَةُ اسْمُهُ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ لَقَبُهُ، وَاسْمُهُ عَلِيٌّ، قَدِمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ<sup>(١)</sup>، وَقِيلَ: اسْمُهُ يَحْيَى، قَالَه ابْنُ عَرَبٍ<sup>(٢)</sup>. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (الثَّقَفِيُّ)، فَهُوَ مَوْلَاهُمْ، قِيلَ: إِنَّ جَدَّهُ جَمِيلًا كَانَ مَوْلَى لِحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ الثَّقَفِيِّ. وَفِيهِ: (أَبُو سَهْلٍ مِنْ أَبِيهِ) اسْمُ أَبِي سَهْلٍ نَاعِمُ بْنُ مَالِكٍ، أَيْ عَامِرُ الْأَصْبَحِيِّ، وَنَفَعَ عُمُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ لِإِمَامِهِ، وَهُوَ تَبِعِيٌّ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ.

قَوْلُهُ: (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ) هُوَ بَرَفٌ (ثَائِرٌ) صِفَةُ لُ (رَجُلٍ)، وَقِيلَ: يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ. وَمَعْنَى (ثَائِرُ الرَّأْسِ): قَدِمَ شَعْرُهُ مُتَنَفِّسُهُ

قَوْلُهُ: (تَسْمَعُ ذَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ) رَوَى: (تَسْمَعُ) وَ(نَفْقَهُ) بِالثَّوْنِ مَفْتُوحَةً فِيهِمَا، وَرَوَى بِأَلِفٍ مَمْدُودَةٍ مِنْ تَحْتِ الْمَضْمُومَةِ فِيهِمَا<sup>(٣)</sup>، وَالأَوَّلُ هُوَ الْأَشْهُرُ الْأَكْثَرُ الْأَعْرَفُ وَأَمَّا (ذَوِيَّ صَوْتِهِ)، فَهُوَ يُغْدُو فِي الْهَوَاءِ، وَمَعْنَاهُ: شِدَّةُ صَوْتٍ لَا يُفْهَمُ، وَهُوَ يَفْتَحُ لَدَلًا وَكَسْرًا الْوَاوَ وَتَشْدِيدَ الْيَاءِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَحَكَى صَاحِبُ «الْمَطَالَعِ» فِيهِ غُصَمٌ لَذَالِ أَيْضًا<sup>(٤)</sup>.

(١) فِي دَاسِمِي مَشَاحِبِ بَهَارِيٍّ ص ٦٦، وَفِيهِ أَيْ سَمِعَ يَحْيَى، بَلَى وَاسْمُهُ عَلِيٌّ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ، مَخْرُوجٌ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، لِإِمَامٍ لِحَافِظِ مَحَدَثِ الْإِسْلَامِ وَبِمَا عَشَرَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ مِنْ تَصَانِيفِهِ كَتَبَ «الْإِيمَانَ»، وَكَتَبَ «التَّوْحِيدَ» وَغَيْرَهُمَا هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ مَطَرُ أَمِيرِ أَعْلَانِ «بَلَاء» (٢٨/١٧)

(٢) فِي الْمَنْ وَثَقَ عَنْهُمْ بَهَارِيٍّ فِي «التَّصْحِيحِ» ص ٢٢٤

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٤٦،

(٤) «الْمَطَالَعِ» الْأَوَّلُ: (٢/٥٦).

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ صَلَوَاتٌ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، فَقَالَ هَذَا عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ»، فَقَالَ: هَذَا عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ»، وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكَّةَ، فَقَالَ: هَذَا عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ»، قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ عَلَيَّ هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، (إسناده: ١٢٩٠، والبخاري، ٤٦).

قوله: (هل عليّ غيرها؟ قال: «لا إِلَّا أَنْ تَطُوعَ») المشهورُ فيه «تَطُوعَ» بتشديد الطاء على دغيم إحدى اللذين في لطاء، وقد روى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: هو محتملٌ للتشديد، ولتحفيف على الحذف<sup>(١)</sup>. قال أصحابنا وغيرهم من علماء: قوله ﷺ: «لَا أَنْ تَطُوعَ» استثناءٌ مقطوع، ومعهده: سَكَن يُسْتَحَبُّ لَكَ أَنْ تَطُوعَ، وجعله بعض العلماء استثناءً متصلاً، واستدلُّوا به على أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ نَفَلَ أَوْ صُومَ نَفَرَ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَمَامُهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِاتِّمَامِهِ وَلَا يَجِبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فأذْبَرَ الرَّجُلُ وهو يقول: وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ عَلَيَّ هَذَا وَلَا أَنْقُصُ، فقال رسول الله ﷺ «أفْلَحَ إِنْ صَدَقَ») قيل: هذا لفلاح راجع إلى قوله: (لَا أَنْقُصُ) خاصّةً، والأظهر أنه عائِدٌ إلى المجموع، بمعنى أنه إذا لم يَرِدْ وَلَمْ يَنْقُصْ كَانَ مُفْلِحاً، لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ، وَمَنْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ فَهُوَ مُفْلِحٌ، وَلَيْسَ فِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِرَيْدٍ لَا يَكُونُ مُفْلِحاً، لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُعْرَفُ بِالصُّورَةِ، لَمَّا إِذْ أَفْلَحَ بِالْوَاجِبِ، فَلَأَنَّ يُفْلِحَ بِالْوَاجِبِ وَلِلمندوبِ أُولَى.

فإن قيل: كيف قال: (لَا أُرِيدُ عَلَيَّ هَذَا)، وليس في هذا الحديث جميعُ الواجبات، ولا منهيّاتُ الشرعية، ولا السُّنَنِ للمندوبِ؟

فالجواب: أنه جاء في رواية البخاريّ في آخر هذا الحديث زيادةٌ تُوضِّحُ المقصودَ، قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فأذْبَرَ الرَّجُلُ وهو يقول: وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ شَيْئاً<sup>(٢)</sup>، فعلى عموم قوله: (بشرائع الإسلام)، وقوله: (مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ) يزول الإشكال في الفرائض.

(١) فضيلة صحيح مسلم، ص ١٣٧.

(٢) البخاري، ١٨٩١.

[١٠١] ٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلِّحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَّقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَّقَ». [رحماني ٨٩١] [ونظر ١٠٠].

فأم النوافل، فقيل: يَحْتَمِلُ<sup>(١)</sup> أن هذا كان قبل شرعها، وقيل: يَحْتَمِلُ أنه أراد: لا أريد في لفرض بتعبير صفته، كأنه يقول: لا أصلي الظهر حمساً، وهذا تأويل ضعيف، ويَحْتَمِلُ أنه أراد أنه لا يصلي السابعة مع أنه لا يُجَلُّ بشيء من الفرائض، وهذا مُبْطِلٌ بلا شك، وإن كنت مواظبته على ترك سنن مدمومة، وتروذ به الشهادة، إلا أنه ليس بعاصٍ، بل هو مُفْضَحٌ ذِج، والله أعلم.

واعلم أنه لم يأت في هذا الحديث ذكرٌ لحج، ولا جاء ذكره في حديث جبريل من رواية أبي هريرة، وكذا غير هذا من هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها لَصُومٌ، ولم يذكر في بعضها الرُّكُوعُ، وذكر في بعضها صلاةً لِرَّحِمٍ، وفي بعضها أداءُ الخُمُسِ، ولم يقع في بعضها ذكرُ الإيمان، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان ونقصاً، وإثباتاً وحذفاً.

وقد أجاب القاضي عياض وغيره عنها بجواب لخصه الشيخ أبو عمرو بـ الصَّلاح وهَذَبه، فقد: ليس هذا باختلاف صادرٍ من رسول الله ﷺ، بل هو من تفاوت الرؤية في الحفظ واللبس، فمنهم من قصّر لـ تقتصر على ما حفظه فأداه ولم يشرع له ما زاده غيره بنفي ولا إثبات، ومن كان مقتصره على ذات يُشعر بأنه النكر، فقد بان ما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل، وأن مقتصره عليه كان لقصور حفظه عن تمامه، ألا ترى حديث النعمان بن قوئل الأتي قريباً<sup>(٢)</sup> اختلفت الروايات في خصاله بالزيادة والنقصان مع أن راوي الجميع رُو واحد - وهو جابر بن عبد الله - في قضية واحدة، ثم إن ذلك لا يمنع من مرد الجميع في التصحيح، لما عُرف في مسألة زيادة الثقة من أنَّ مقبها<sup>(٣)</sup>. هذا آخر كلام الشيخ، وهو تقرير حسن، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَّقَ» هذا مما حَرَّتْ عَدَّتُهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ الْجَوَابِ عَنْهُ، مع قوله ﷺ:

(١) في (ج)، فمحذور

(٢) مسلم ١٠٨ ١١٠

(٣) أصحابة صحيح مسلم من ١٣٨ - ١٣٩

«من كان حالماً فليحلف بالله»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم»<sup>(٢)</sup>، وجوابه أن قوله ﷺ: «أفلاح وأبيه»، ليس هو حلفاً، إنما هي كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحبيب، ونشبهت إسماء ورد فيمن قصد حقيقة الحلف، لم فيه من إعطام المحلوف به ومضاهاته به لله سبحانه وتعالى، فهذا هو الجواب لمريض. وقيل: يحتل أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بنور الله تعالى، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أن الصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام التي أطلقت في باقي الأحاديث، هي السنوات الخمس، وأنها في كل يوم وليمة على كل مكثف بها. وقولنا: (بها) احتراز من الحائض والنفساء، فإنها مكثفة بأحكام الشرع إلا لصلاة وما ألحق به مما هو مقرر في كتب الفقه وفيه أن وجوب صلاة الليل منسوخ في حق الأمة، وهو مجمع عليه، وحذف قولنا شافعي رحمه الله في نسحه في حق رسول الله ﷺ، والأصح نسحه. وفيه أن صلاة الوتر ليست بواجبة، وأن صلاة العيد أيضاً ليست بواجبة، وهذا مذهب جماهير، وذهب أبو حنيفة رحمه الله وحاشا إلى وجوب الوتر، وذهب أبو سعيد الإصطخري<sup>(٣)</sup> من أصحاب الشافعي إلى أن صلاة العيد فرض كفاية. وفيه أنه لا يجب صوم عشوراء ولا غير سوى رمضان، وهذا مجمع عليه. واختلف العلماء هل كان صوم عاشوراء واجباً قبل إيجاب رمضان، أم كان الأمر به ندباً؟ وهم وجهان لأصحاب الشافعي. أظهرهما: لم يكن واجباً، والثاني: كان واجباً، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أجمعين. وفيه أنه ليس في لعمال حق سوى الزكاة على من تلت بصائاً. وفيه غير ذلك، والله أعلم.



(١) أخرجه البيهقي: ٢٦٧٩، ومسلم: ٤٢٥٧، وأحمد: ٤٥٩٣ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البيهقي: ٦٦٤٧، ومسلم: ٤٢٥٤، وأحمد: ٩١٢ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) أبو سعيد الإصطخري هو الحسين بن أحمد بن يزيد بن عيسى، تقيه لعراق، الإمام جليل، وبه سنة أربع وأربعين ومئتين، وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة. نشر الطبقات النبوية الكبرى: (٣/ ٢٣٠).



## ٣ - [باب السؤال عن أركان الإسلام]

[١٠٢] ١٠ - (١٢) حَدَّثَنِي قُتَيْبُ بْنُ مَحْمُودٍ عَنْ بُكَيْرِ النَّاقِدِ. حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعَيَّرَةِ. عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَدْرِي رَسُوْلُكَ قَرَعَمَ لَكَ أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ».

## باب السؤال عن أركان الإسلام

فيه حديث أنس رضي الله عنه قال: (نهيت أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَدْرِي رَسُوْلُكَ قَرَعَمَ لَكَ أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ» إلى آخر الحديث.

قوله: (نهيت أن نسأل) يعني سؤال ما لا ضرورة إليه كما قدمنا بيانه قريب في الحديث الآخر: «سلوني»، أي: همّا نعتدّ جواباً إليه.

وقوله: (الرجل من أهل البادية) يعني من لم يكن بلغه نهْي عن السؤال. وقوله: (العقل) لكونه أعرف بكيفية سؤال وآدابها، ولهمم منه، وحسن لمراجعة، فإن هذه أسباب عظم لا تنفع بالجواب، ولأن أهل البادية هم لأغراب وتعلّب فيهم الجهل والجفاء، ولهذا جاء في الحديث: «لَمَنْ بَدَأَ جَفَاءً<sup>(١)</sup>، وَالْبَادِيَةُ وَالْبَذْرُ بِمَعْنَى، وَهُوَ مَا عَدَا الْحَاضِرَةَ وَالْعُمُرَانَ، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهَا بَذْرِيٌّ، وَلِلْبَادِيَةِ الْإِقَامَةُ بِالْبَادِيَةِ، وَهِيَ بِكَسْرِ الْبَاءِ عِنْدَ حَمُورِ أَهْلِ الْبَلْفَةِ، وَقَدْ أَبُو رَيْدٍ<sup>(٢)</sup>، هِيَ بَفَتْحِ الْبَاءِ، قَالَ ثَعْلَبٌ: لَا أَعْرِفُ الْبَدَاةَ بِالْفَتْحِ إِلَّا عَنْ أَبِي زَيْدٍ.

(١) أخرجه أحمد ٨٨٣٦، وأبو داود ٩٧٤٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو حديث ضعيف لأضطراب إسناده. وأخرجه بلفظ: «مَنْ سَأَلَ بَادِيَةَ جَدٍّ أَوْ دَوْدَ: ٢٨٥٩، وشرطي ٢٤١٦، وبيهقي ٤٣٠٩، وأحمد ٣٣٦٢ من حديث من عدا من

عدا من

(٢) أبو زيد هو سعيد بن أسود من ثقات من بشر الأندلس، (ممن مشهور كان يمدح سحرًا) صاحب تصانيف أدبية وسجوية. ومن تصانيفه ثلثات مقروءة وغيره. توفي سنة خمس عشرة ومئتين عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة «بعية بوعاقبة: (١/ ٥٨٢).

قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ، قَالَ: «الله». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: «الله». قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ، قَالَ: «الله». قَالَ: فَيَا لَيْذِي خَلَقَ السَّمَاءَ، وَخَلَقَ الْأَرْضَ، .....

قوله: (فَقَالَ، يَا مُحَمَّدٌ) قال العلماء: لعل هذا كان قبل لنهي عن محادثته ﷺ باسمه قبل نزول قول الله عز وجل: «لَا تَقْعَبُوا دُعَاءَ الرُّسُلِ يَتَعَفَّكُمْ كَذُّهُمْ أَنْ تَفْصَحَ أَسْمَارُكُمْ» ٢٦٣ على أحد التفسيرين، أي: لا تقولوا: يا محمد، بل: يا رسول الله، يا سي الله. ويحتمل أن يكون بعد نزول الآية، ولم تبلغ الآية هذا القائل.

وقوله: (رَعِمَ رَسُولُكَ أَمْ لَمْ تَزْعَمْ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ «صَدَقَ») بقوله: (رَعِمَ) و(تَزْعَمْ) مع تصديق رسول الله ﷺ بيده، دليل على أن زعم ليس مخصوصاً بالكذب والقول المشكوك فيه، بل يكون أيضاً في القبول المحقق والصدق الذي لا شك فيه، وقد جاء من هذا كثير في الأحاديث، وعن لسي ﷺ قال: «زعم جبريل كذا»، وقد كثر سبويه وهو مدم العربية في كتابه الذي هو إمام كتب العربية من قوله: زعم الخليل، زعم أبو الخطاب<sup>(١)</sup>، يريد بذلك القول المحقق، وقد نقل ذلك جمادات سن أهل اللغة وغيرهم، ونقله أبو عمر لُرْهُد في «شرح نصيب» عن شيخه أبي العباس ثعلب، عن العلماء بالغة من الكوفيين والبصريين، والله أعلم.

ثم علم أن هذا لرجل الذي جاء من أهل البادية اسمه ضيم بن ثعبنة، بكسر الظاء المعجمة، كذا جاء مسمى في رواية البخاري وغيره<sup>(٢)</sup>.

قوله: (قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ «الله تعالى» قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ «الله» قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ «الله» قَالَ: فَيَا لَيْذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْأَرْضَ، .....

(١) أخرج أبو داود لعبد الله بن أبي عاصم في «الأحد ومثمي»، ١٨٧٢ عن أبي قلادة قال: قام رجل فعاد رسول الله ﷺ وأرأيت أن تقب في سبيل الله، أين أنا؟ فقال: «لأن قتلت في سبيل الله صديقاً محبباً مقبلاً خير مني»، فأبى في الجنة ثم سكنت وزفقت أنه يترك عليه، ثم قال: «أين أبرج؟» فقال: «هنا أنت»، قال: «إلا أن يكون عليه دين فإنه مأنود به»، كذلك زعم جبريل ﷺ.

(٢) أبو محمد هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأحمشي الأكبر، أحد لأحفاد ثلاثة مشهورين كان يماً في بحرية قديماً أخذ عنه سبويه و«الكشاف»، «البيان الوعظي»: (٧٤/٢).

(٣) البخاري، ٦٣، وأحمد، ١٢٧١٩.

وَتَصَبَّ هَذِهِ الْجِبَالُ، اللَّهُ أَرْسَلْتُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلْتُكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلْتُكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ النَّبِيِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، قَالَ: وَالَّذِي بَعَثْتَ بِالْحَقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ، فَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ: «لَيْتَ صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ». [أحمد: ١٧٤٥٧، رواه البخاري: ٤٦٣].

ويصعب هذه الجبال، الله أرسلت؟ قال: «نعم». قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، قال: «صدق». قال: فبالذي أرسلتك، الله أمرك بهذا؟ قال: «نعم».

هذه جملة تدل على أنواع من لعدم، قال صاحب «التحرير»: هذا من حسن سؤال هذا الرجل وملاحظة سياقته وترتيبه، فإنه سأل أولاً عن صانع المخلوقات جل جلاله من هو، ثم أقسم عليه به أن يصدق في كونه رسولاً للصانع، ثم لما وقف على رسالته وعيها أقسم عليه بحق مربيته، وهذا ترتيب يقتضي عقل رصين. ثم إن هذه الأيمان جرت للتأكيد وتقدير الأمر لا لافتقاره إليها، كما أقسم الله تعالى على أشياء كثيرة، هذا كلام صاحب «التحرير».

قال القاضي عياض: والظاهر أن هذا الرجل لم يأت إلا بعد إسلامه، وإنما جاء مستثبتاً ومُشافهاً لنبي ﷺ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الحديث جمل من لعلم غير ما تقدم منه، أن لصلوات الخمس متكررة في كل يوم وليلة، وهو معنى قوله: (في يوم وليلة)، وأن صوم شهر رمضان يجب في كل سنة.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وفيه دلالة لصحة ما ذهب إليه أئمة العلماء من أن علوم المقتدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد عتق الحق جزماً من غير شك وتزلزل، بخلاف لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وذلك أنه ﷺ قرر صماماً على ما اعتمد عليه في تعرف رسالته وصدقته ﷺ من

(١) إكمال المعجم (١/٢٢٠).

[١٠٣] ١١- (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَنْدِيُّ حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُهَيِّئُ فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ ٠٠٠، وَنَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ. [الاسد: ١٣٠٦٩]

مباينته] ومحرّد خبره إياه بذلك، ولم يُكرّ عليه ذلك، ولا قد. يجب عليك معرفة ذلك بالنظر في معجزاتي، والاستدلال بالأدلة القطعية<sup>(١)</sup>. هذا كلام الشيخ. وفي هذا الحديث العمل بخبر الواحد، وفيه غير ذلك، والله أعلم.



(١) الصياغة الصحيحة مسماة ص ١٤٧، وما بين معنويين منه

## ٤ - [باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة،

## وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة]

[١٠٤] ١٢ - (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ . . . . .

## باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة،

وأن من تمسك به<sup>(١)</sup> دخل الجنة

فيه حديث أبي أيوب وأبي هريرة وجابر. أم حديث أبي أيوب وأبي هريرة، فرواهما أيضاً البخاري، وأما حديث جابر فأنفرد به مسلم.

أم الفاظ الباب، فـ (أبو أيوب) سمع خالد بن زيد الأنصاري، و(أبو هريرة) عبد الرحمن بن صخر عن الأصح من نحو ثلاثين قولاً، وقد تقدم بيانه بزيادت في مقدمة الكتاب<sup>(٢)</sup>.

قول مسلم رحمه الله: (حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ قال: حدثنا أبي قال: حدثنا عمرو بن عثمان قال: حدثنا موسى بن طلحة قال: حدثني أبو أيوب)، وفي الطريق الآخر. (حدثني محمد بن حاتم وعبد الرحمن بن يَشْرِقٍ قالا: حدثنا بهز قال: حدثنا شعبة: حدثنا محمد بن عثمان بن عبد الله بن مَرْثَبٍ وأبو عثمان أنهما سمعا موسى بن طلحة).

هكذا هو في جميع لأصول، في الطريق الأول: عمرو بن عثمان، وفي الثاني: محمد بن عثمان، واتفقوا على أن الثاني وهم وغلط من شعبة، وأن صوابه: عمرو بن عثمان، كما في الطريق الأول، قال الكلابي وجماعته لا يحضرون من أهل هذا الشأن هذا وهم من شعبة، فإنه كان يسميه محمداً، وإنما هو عمرو، وكذا وقع على الوهم من رواية شعبة في كتاب لركة من لبخاري<sup>(٣)</sup>، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(ومَرْثَبٍ) يفتح الميم والهاء ويسكن اللام بينهما.

(١) هي (هـ) و(هـ): وأن من تمسك بما أمر به

(٢) نظر من ١٢٢ - ١٢٣ من هذا الجزء

(٣) بخاري ١٣٩٦.

(٤) أرجو تصحيح لبخاري: ٥٤٦/٢

أَنْ أَعْرَابِيٍّ عَزَّزَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَذَ بِحِطَامِ نَاقَتِهِ - أَوْ: بِرِجْلِهَا - ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَوْ: يَا مُحَمَّدٌ - أَخْبِرْنِي بِمَا يُقَرِّبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَا يُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ نَظَرَ فِي أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ وَفَّقُ، أَوْ: لَقَدْ هَدَيْتُ»، قَالَ: «كَيْفَ قُلْتُ؟» قَالَ: فَأَعَادَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ،.....»

قوله: (أَنْ أَعْرَابِيًّا) هو مفتوح الهمزة، وهو المَدَوِيُّ، أي: الذي يسكن بسبيل، وقد تقدم قريباً بيانها<sup>(١)</sup>.

وقوله: (فَأَخَذَ بِحِطَامِ نَاقَتِهِ أَوْ بِرِجْلِهَا) هم بكسر الحاء والزي، قال الهروي في «الغريبين»<sup>(٢)</sup> قال الأزهرى: الحِطَام هو الذي يُخْطَم به البعير، وهو أن يؤخذ حبل من ليف أو شعر أو كتان، فيجعل في أحد طرفيه خنقة يُسَكَّت فيها<sup>(٣)</sup> الطرف الآخر حتى يصير كالحنقة، ثم يُقَدَّد البعير، ثم يُشْنَى على مَخْطَمه، فرداً ضيقاً من الأدم فهو جَرِير، وأما الذي يُجعل في الأنف دقيقاً فهو الزَّمَم. هذا كلام الهروي عن الأزهرى<sup>(٤)</sup> وقال صاحب «المطالع» الزَّمَام سُلْبٌ مَا تُشَدُّ بِهِ رُؤُوسُهُ مِنْ حَبَلٍ وَسَيْرٍ وَنَحْوِهِ لِنَقَادِهِ، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

قوله ﷺ: «لَقَدْ وَفَّقَ هَذَا» قال أصحاب المتكلمون: التوفيق: حَقُّ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ، وَلِجِدْلَانِ: خَلْقُ قُدْرَةِ الْمُعَصِيَةِ.

قوله ﷺ: «تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» قد تقدم بيان حكمة الجمع بين هذين اللفظين، وتقدم بيان المراد ب إقامة الصلاة، وسبب تسميتها مكتوبة، وتسمية الزكاة مفروضة<sup>(٦)</sup>، وبيان قوله: (لَا أَزِيدُ وَلَا أَنْقُصُ)<sup>(٧)</sup>، وبيان اسم زرعة الراوي عن أبي هريرة أنه هَرِمٌ، وقيل: عَمْرُو، وقيل: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقيل: حَبِيدُ اللَّهِ<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر ص ٢٥١ من هذا الجزء.

(٢) هي (بخ) حيه.

(٣) «الغريبين»: (حطام)، وانظر التمهيد للغة: (١١٦/٧).

(٤) «مصباح لأبواب»: (٢٣٢/٣).

(٥) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء.

(٦) انظر ص ٢٤٨ من هذا الجزء.

(٧) انظر ص ٢٤١ من هذا الجزء.

وَتَصِلُ الرَّجِمَ، دَعِ النَّاقَةَ. [أحمد: ٣٣٥٣٨] (رواه: ١٠٥).

[١٠٥] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسْرِ قَدَا: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَأَبُوهُ عُثْمَانُ أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. [أحمد: ٢٣٥٥٠] وسمي: ٥٩٨٣.

[١٠٦] ١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ذُلِّي عَلَى عَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُذِيلُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَبْعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ ذَا رَحِمِكَ»، فَلَمْ أَذْبَرْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِهِ»، [الترمذ: ١٠٥].

قوله ﷺ: «وَتَصِلُ الرَّجِمَ» أي: تحسن إلى أقربك ذوي رحمتك بما تيسر على حسب حالت وحالهم، من إلفاق أو سلام أو ريرة أو ضاعتهم، أو غير ذلك. وفي الرواية لأخرى: «وَتَصِلُ ذَا رَحِمِكَ»، وقد تقدم بين جواز إضافة (ذي) إلى لفردات في آخر المقدمة<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «دَعِ النَّاقَةَ» إنما ناله لأنه كان مسيكًا بخطأها أو زمامها ليتمكن من سؤاله بلا مشقة، فلما حصل جوابه قل: «ادعها».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) قد تقدم بين سميهما في مقدمة الكتاب<sup>(٢)</sup>، و(أبو الأحوص) سلام بالعشيد، ابن سميم، و(أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي.

قوله ﷺ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» كذا هو في معظه الأصول المحققة، وكذا ضبطه: «أُمِرَ» بضم الهمزة وكسر الميم، و«به» بياء موحدة مكسورة، مسي بها لم يسلم فاعله، وضبطه الحافظ

(١) انظر من ٢١٢ من هذا الجزء.

(٢) انظر من ١٣١ من هذا الجزء. وأبو الأحوص لم تقدم سمى عرف بن ماسح بجسمي لكوفي، وهو غير المذكور هنا، ومن

هنا: نسخة، شذاهم بن سميم، انصفي: كما قام المصنف



[١٠٧] ١٥ - (١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ. حَدَّثَنَا وَهَبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَصْرَابَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلِّي عَلَى عَمَلٍ إِذْ عَمَلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَرِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا أَبَدًا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، [أحمد: ٨٥١٥، والبخاري: ١٣٩٧،

[١٠٨] ١٦ - (١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: .....

أبو عمر القندري: «أمرته»<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة وبلدة المشاة من فوق لثي هي ضمير المتكلم، وكلامه صحيح، والله أعلم.

وأم ذكره ﷺ صفة أرحم في هذا الحديث، وذكر الأوعية في حديث وفد عبد قيس<sup>(٢)</sup>، وغير ذلك في غيره، فقل لقاضي عياص وغيره: ذلك بحسب ما يحضر السائل ويعنيه، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وأم قوله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، فلظاهر منه أن النبي ﷺ عليه أنه يؤلفي ما التزم، وأنه يدوم على ذلك ويدخل الجنة.

وأم قول مسلم في حديث جابر: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ)، فهذا سند كنه<sup>(٤)</sup> كوفيون إلا جابر وأبو سفيان، فإن جابر مدني، وأبو سفيان واسطي، ويقال: مكِّي. وقد تقدم أن اسم أبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد ابن مريم، ومريم هو أبو شيبة<sup>(٥)</sup> وأم (أبو كريب)، فاسمه محمد بن العلاء الهشاماني، بإمكان

(١) أخرج هذه برواية الألباني في «شرح أصحبه اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ٩١٩) ١٥٥٥، ولبهفي في الشعب الإيماني ٣٠٢٨.

(٢) أخرج حديث وفد عبد قيس البخاري ٥٢٣، ومسلم ١١٥، وأحمد ٢٠٢٠ من حديث بن عباس ﷺ.

(٣) إكمال المعجم: (١/ ٢١٨).

(٤) في (ص): كلهم.

(٥) انظر ص ١٦٨ من هذا الجزء.

أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الثَّعْمَانُ بْنُ قَوْقِلٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، أَأَدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ». [الجم ١٢٣٩٤].

[١٠٩] ١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُوَيْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ الثَّعْمَانُ بْنُ قَوْقِلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِمِثْلِهِ، وَزَادَا فِيهِ: وَلَمْ أَرِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا. [الجم ١٠٨٠].

[١١٠] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا

الميم وبالدن المهمة، و(أبو معاوية) محمد بن حازم، بالخاء المعجمة، و(الأعمش) سليمان بن وهبان أبو محمد، و(أبو سفيان) طهارة بن نافع القرشي مولاهم، وقد تقدّم أن في سين سفيان ثلاث لغات: تضم والكسر والفتح<sup>(١)</sup>.

وقول لأعمش: (عن أبي سفيان) مع أن الأعمش مدلس، والمدلس إذا قل: (عن) لا يحتج به إلا أن ثبت سماعه من جهة أخرى، وقد قدّمنا في لفصول وفي شرح المقدمة أن ما كان في «الصحيحين» عن المدلسين بـ (عن) فمحمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله: (أَتَى الثَّعْمَانُ بْنُ قَوْقِلٍ النَّبِيَّ ﷺ). فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، أَأَدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «نَعَمْ».

أما (قَوْقِلٌ)، فبفتحين مفتوحتين بينهما واو ساكنة وآخره لام. وأم قوله: (وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ)، فقال الشيخ أبو عمرو بن لُصْلَاح رحمه الله تعالى: الظاهر أنه أراد به أمرين: أن يعتقد حراماً، وألا يفعله، بخلاف تحليل الحلال فإنه يكفي فيه مجرد اعتقاده حلالاً<sup>(٣)</sup>.

قوله: (عن الْأَعْمَشِ، عن أَبِي صَالِحٍ) تقدّم في أوائل مقدمة الكتاب أن اسم أبي صالح دكوك<sup>(٤)</sup>.

قول الحسن بن أَغْيَنَ: (حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عن أَبِي الزُّبَيْرِ) أما (أَغْيَنُ)، فهو بفتح

(١) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٧٠ و ١٢٩ - ١٣٠ من هذا الجزء.

(٣) السبيلة صحيح ج ١ ص ١٤٤.

(٤) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

صَلَّيْتُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

[أحمد ٢١٤٧٤٧]

الهمزة واللعين المهملة وآخره موثّق، وهو الحسن بن محمد بن أعين القرشي مولاهم، أبو علي الخراساني، ولأعين من في عينيه سعة. وأم (مُعْقِل)، لفتح الميم وسكان العين المهملة وكسر القاف. وأم (أبو الربيع)، فهو محمد بن مسلم بن تدرس، بمشة فوق مفتوحة ثم دل مهملة ساكنة ثم راء مضمومة ثم سين مهملة. وقوله: (وهو ابن عبيد الله) قد تقدّم مرّات بين فائدته<sup>(١)</sup>، وهو أنه لم يقع في الرواية لفظ: (ابن عبيد الله)، فأراد بيضاه بحيث لا يزيد في الرواية



## ٥ - [بَابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ،

### وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ]

[١١١] ١٩ - (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي سَلِيمَانَ بْنَ خَيَّانَ الْأَحْمَرَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُؤَخَّذَ اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ»، فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ؟ قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [نظر ١١٢].

[١١٢] ٢٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ السُّلَمِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ». [نظر ١١٢].

## بَابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ

### وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي سَلِيمَانَ بْنَ خَيَّانَ الْأَحْمَرَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُؤَخَّذَ اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجِّ»، فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ؟ قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».

[١١٣] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُئِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ». [أحد ١٠١٥ وأحد ١١٤]

[١١٤] ٢٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ يُحَدِّثُ طَاوُسًا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَلَا تَغُرُّو؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بُئِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ». [أحد ٦٣٠١ وسحب ٨]

وفي الرواية الثالثة: «بُئِيَ الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان».

وفي الرواية الرابعة: (أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تغرُّو؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الإسلام بُئِيَ على خمسة: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت»).

### الشرح:

أما الإسناد الأول لمذكور هـ، فكله كوفيون، لا عبد الله بن عمر ﷺ، فإنه مكِّيٌّ مدنيٌّ. وأما (الهمداني)، فبمسكن الميم وبالدال المهملة، وضبط هذا للاحتياط وكمال الإيضاح، وإلا فهو مشهور معروف، وأيضاً فقد قدّمت في آخر الفصول أن جميع ما في «الصحاحين»، فهو همدانيٌّ، وبالمسكن والمهملة<sup>(١)</sup>. وأما (حيّان) فبالثناة، وتقدّم أيضاً في لمصوب بين ضبط هذه الصورة<sup>(٢)</sup> وأما (أبو مالك الأشجعي)، فهو سعد بن طارق المسمّى في لرواية الثنية، وأبوه صحابيٌّ.

وأما ضبط ألفاظ المتن، فوقع في الأصول: «بُئِيَ الإسلام على خمسة» في الطريق الأول والرابع بالهاء فيهما، وفي الثاني والثالث «خمس» بلا هاء، وفي بعض الأصول لمعتمدة في أربع بلا هاء،

(١) انظر ص ٨٩ من هذا الجزء

(٢) انظر ص ٨٦ من هذا الجزء

وكلاهما صحيح. وللمراد برواية لهاء: خمسة أركان، أو أشياء، أو نحو ذلك، وبرواية حذف الهاء: خمس شخصيات، أو دعائم، أو قواعد، أو نحو ذلك، والله أعلم.

وأما تقديم الحجج وتأخيرها، ففي الرواية الأولى والرابعة تقديم الضيم، وفي الثانية والثالثة تقديم الحجج، ثم اختلف العلماء في إنكار ابن عمر عن لرجل الذي قدم حجج، مع أن ابن عمر روى كذلك كما وقع في لصريقين المذكورين، فالأظهر - والله أعلم - أنه يحتمل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحجج، ومرة بتقديم الصوم، فرواه أيضاً على الوجهين في وقتين<sup>(١)</sup>، فلما ردّ عليه لرجل وقدم الحجج، قال بن عمر: لا تردّ عليّ ما لا أعلم لك به، ولا تعترض بما لا تعرفه، ولا تقدح فيما لا تتحققه، بل هو بتقديم الصوم، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ، وليس في هذا نفى لسماعه على الوجه الآخر، ويحتمل أن بن عمر كان سمعه مرتين بالوجهين كما ذكرنا، ثم لم ردّ عليه الرجل نسي الوجه الذي ردّاه فأنكره، فهذان لاحتمالان هما المختاران في هذا.

وقد نصح أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: محافظة ابن عمر ﷺ على ما سمعه من رسول الله ﷺ، ونهيه عن عكسه، نصيح حجة لكون الواو تقتضي الترتيب، وهو مذهب كثير من الفقهاء لشافعيين وشذوذ من لثوريين، ومن قال: لا تقتضي الترتيب، وهو المختار وقول الجمهور، فله أن يقول: لم يكن ديث لكونها تقتضي الترتيب، بل لأن فرض صوم رمضان نزل في السنة الثانية من الهجرة، ونزلت فريضة الحج سنة ست، وقيل: سنة تسع، بالثناء المشقة فوق، ومن حق الأول أن يقدم في الذكر على الثاني، فمحافظة ابن عمر ﷺ لهذا. وأما رواية تقديم الحجج فكأنه وقع ممن كان يرى الرواية بالمعنى، ويرى أن تأخير الأول أو لأهم في الذكر شذوذ في السناد، فتصرف فيه بالتقديم والتأخير لذلك، مع كونه لم يسمع نهى ابن عمر عن ذلك، فافهم ذلك فإنه من المشكك الذي لم أرهم يثنونه<sup>(٢)</sup>. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح.

وهذا الذي قاله ضعيف من وجهين:

(١) قال بن حجر في فتنه على مقدمة بن صلاح: (٧٩٩/٢) متفقاً بسووي في كلامه هذا لا شك في أن مثل هذا بعيد جداً، فإنه لو سمعه على وجهين لم ينكر على من قد أحسنه إلا أن يكون مستنداً بما أسند النبي ﷺ قاله على وجه ثلثي أنكره، ولظهور القرى أن أسند رواية هذه الطريق التي قدم فيها الحجج على الصوم روى بالتمنى فقدم وأخره ولم يبينه نهى بن عمر ﷺ عن ذلك محافظة على كيفية ما سمعه من النبي ﷺ.

(٢) لطبائفة صحيح مسنداً من ١٤٥ - ١٤٦.

أحدهما: أنَّ الروايتين قد ثبتت في «الصحيح»، وهما صحيحتان في المعنى لا تدعي مسهما كما قدمت بيحاحه، فلا يجوز إبطال إحداهما.

لثاني: أنَّ نتج باب احتمال التقديم والتأخير في مثل هذا قدح في الرواة والرويات، فإنه لو فتح ذلك لم ينقل لنا وثوق بشيء من الروايات إلا لقليل، ولا يخفى بطلان هذا وما يترب عليه من المفساد وتعلق من يتعلق به ممن في قلبه مرض، والله أعلم.

ثم عمن أنه وقع في رواية أبي عروبة الإستقرائي في كتبه «المختار على صحيح مسلم وشرحه» عكس ما وقع في مسلم من قول الرجل لابن عمر: قدّم حجج، فوقع فيه أنَّ بن عمر قال لرجل: اجعل صبيم ومصدق آخرهم كما سمعت من في رسول الله ﷺ. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح لا يقدّر هذه الرواية ما رواه مسلم<sup>(١)</sup>. قلت: وهذا محتمل أيضاً صحته، ويكون قد جرّت القضية مرتين لرجلين، والله أعلم.

وأما اقتضاره في الرواية لرابعة على إحدى<sup>(٢)</sup> الشهادتين، فهو إما تقصير من الراوي في حذف الشهادة الأخرى التي أثبتت غيره من الحفظ، وإما أن يكون وقعت الرواية من أصلها هكذا، ويكون من الحذف للاكتفاء بأحد القريسين وذلك على الآخر المحذوف، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «على أن يؤخذ الله» هو يضم الياء لمشة من تحت وفتح الحاء، مبني لما لم يُسم فاعله. أم اسم الرجل الذي رده عليه ابن عمر تقديم الحجج، فهو يريد بن بشر الشكسكي، ذكره لحفظ أبو بكر الخطيب البغدادي في كتبه «الأسماء لمبهمات»<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: (الا تغزو)، فهو بالتاء مثنى من فوق لخطاب، ويجوز أن تُكتب (تغزو) بالالف ويجزوها، بالأول قول الكتاب المتقدمين، وبالثاني قول بعض المتأخرين، وهو لأصح، حكاهما ابن قتيبة في «أدب الكاتب»<sup>(٤)</sup>. وأما جواب ابن عمر له بحديث: «بني الإسلام على خمس»، فالظاهر أنَّ معناه: ليس لغزو بلازم على الأعداء، وإنَّ الإسلام بُني على خمس، ليس الغزو منها، والله أعلم. ثم إنَّ هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين، وعينه عثمادة، وقد جمع أركانه، والله أعلم.

(١) «صبيبة صحيح مسلم» ص ١٤٥

(٢) في (خ): أحد

(٣) نظر (٥) ٣٣٦-٣٣٧ وفيه أن بن عمر قدم حجج على لصبيم، وأن هذا الرجل قدم صبيم، عكس ما وقع في

أصحح مسلم، هـ.

(٤) نظر ص ٢٢٥-٢٢٦



٦ - [باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ، وشرائع الدين،

والدُّعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه]

[١١٥] ٢٣ - (١٧) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ

باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين،

والدُّعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه

هذا، لبب فيه حديث ابن عباس، وحديث أبي سعيد الخدري. فأما حديث ابن عباس ففي البخاري أيضاً، وأما حديث أبي سعيد ففي مسلم خاصة.

قوله في الرواية الأولى: (حماد بن زيد، عن أبي جمرة قال سمعت ابن عباس)، وقوله في الرواية الثانية: (أخبرنا عبد بن عباد، عن أبي جمرة، عن ابن عباس) قد يتوهم من لا يعاني هذا، نفر أن هذا تصريح لا حاجة إليه، وأنه خلاف عادته وعادة الحفاظ، فإن عدتهم في مثل هذا أن يقولوا: عن حماد وعباد، عن أبي جمرة، عن ابن عباس. وهذا لتوهم يدل على شدة غبوة صاحبه، وعدم مؤنته لشيء من هذا الفن، فإن ذلك إما يفعلونه فيما سوى لفظ الرواية، وهذا يختلف لفظهم، ففي رواية حماد عن أبي جمرة: (سمعت ابن عباس)، وفي رواية عباد عن أبي جمرة: (عن ابن عباس)، وهذا التنبيه الذي ذكرته ينبغي أن يفتن لمنه، وقد نبهت على مثله بأبسط من هذه العبارة في الحديث الأول من كتاب الإيمان<sup>(١)</sup>، ونبهت عليه في الفصول<sup>(٢)</sup>، وسأبني على مواضع منه أيضاً مفرقة في مواضع من لكتاب إن شاء الله تعالى، والمقصود أن تعرف هذه الدققة، ويتيقظ الطالب لما جاء منها فيعرفه وإن لم أنص عليه تكالاً على فهمه ما تكرر التنبيه به، ويستدل أيضاً بذلك على عظيم إتقان مسند رحمه الله وجلالته وورعه ودقة نظره وحذقه، والله أعلم.

(١) انظر ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) انظر ص ٧١ من هذا الجزء.

أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ وَقَدْ عَبَّدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا:

وَأَمَّا (أَبُو جَمْرَةَ) هَذَا، فَهُوَ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ، وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عَصَمٍ، وَقِيلَ: بْنُ عَصَمٍ، لِقَبِيلِهِ، بِصَمِّ الضَّادِ لِمَعْنَى: الْمَصْرِيِّ، قَالَ صَدِّيقُ الْحَقِّ «مَطَالِغُ»: أَيْسَ هِيَ «الصَّحْبَجِينَ» وَ«أَحْوَصَا» أَبُو جَمْرَةَ وَلَا جَمْرَةَ بِالْجِيمِ وَلَا هُوَ<sup>(١)</sup>

قَدْ دَكَرَ لِحَاكِمُهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ شَيْخُ لِحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ «الْأَسْمَاءُ وَالنِّسَبُ» أَبَا جَمْرَةَ هَذَا فِي الْأَفْرَادِ، فَنَيسَ عِنْدَهُ فِي لِمَحْدُثِينَ مِنْ يُكْنَى أَبُو جَمْرَةَ بِالْجِيمِ سِوَاهُ. وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا أَبُو حَمْزَةَ بِالسَّادِ وَالزَّيِّ، وَاسْمُهُ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي عَصَاءٍ الْقَصْبِيِّ، يَبْنِي الْقَصْبَاءَ الْوَاسِطِيَّةَ لَثَقَةَ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا وَاحِدًا وَفِيهِ ذِكْرُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَإِسْرَافِلَ لِنَبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَأَخَّرَ وَهَذَا رُوِيَ، رَوَاهُ مَسْمُومٌ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٢)</sup>.

وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو فِي الصَّلَاحِ فِي كِتَابِهِ «أَعْلُوهُ لِحَدِيثٍ»، وَالْقِطْعَةُ الَّتِي شَرَحَهَا فِي أَوَّلِ مَسْمُومٍ عَنْ بَعْضِ الْحَفَظِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ رَوَى عَنْ سَبْعَةِ رِجَالٍ يَرْوُونَهُ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، كُلُّهُمْ يَقُولُ لَهُ: أَبُو حَمْزَةَ بِالسَّادِ وَالزَّيِّ، لَا أَبُو جَمْرَةَ بِالسَّادِ وَالرَّاءِ، قَالَ: وَانْفَرَقَ بَيْنَهُمْ يُدْرِكُ بَأَنَّ شُعْبَةَ إِذَا أَطْلَقَ وَقَالَ: عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهُوَ بِالْجِيمِ، وَهُوَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِ مَنْ هُوَ بِالْجِيمِ وَالزَّيِّ فَهُوَ يَذْكُرُ سَمَهُ أَوْ نَسَبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (قَدِمَ وَقَدْ عَبَّدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ صَاحِبُ «التَّحْقِيرِ»: أَوْفَدَ الْجَمْعَةَ الْمُخْتَارَةَ مِنَ الْقَوْمِ لِيَتَقَدَّمُوهُمْ فِي لُغْنِي الْعُطَمَاءِ، وَالْمَصِيرِ إِلَيْهِمْ فِي الْمُهِمَّاتِ، وَاحْدَهُمُ وَفَدَ، قَالَ: وَقَدْ عَبَّدَ الْقَيْسَ هَؤُلَاءُ تَقَدَّمُوا قَدَّالَ عَبْدِ الْقَيْسِ لِمُهَاخَرَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَاكِبًا: الْأَشْجَعُ الْقَصْرِيُّ رَأْسُهُمْ، وَمُزَيْدَةُ بْنُ مَالِكِ الْمَحْدَرِيِّ، وَغُبَيْدَةُ بْنُ هَمَّامٍ الْمَحَارِبِيُّ، وَخُبَارُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمُرِّي، وَغَمْرُو بْنُ مَرْجُومٍ<sup>(٤)</sup> الْقَصْرِيُّ، وَالْحَارِثُ بْنُ شُعَيْبٍ الْقَصْرِيُّ، وَالْحَارِثُ بْنُ جَدَلْبٍ مِّنْ بَنِي هَدَاشٍ، وَلَمْ نَعْنُرْ بَعْدَ طَوْلِ التَّنْبِيْهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ.

(١) «مَطَالِغُ الْأَنْوَارِ»: (٢/٢٩٨).

(٢) «مَسْمُومٌ»: ٦٦٨ - وَهُوَ فِي «مَسْنَدِ أَحْمَدَ»: ٢٦٥٠.

(٣) «أَعْلُوهُ لِحَدِيثٍ»: ص ٣٦٣، وَتَفْصِيلُهُ فِي «مَسْمُومٍ» ص ١٤٨.

(٤) فِي (ع) وَ(س): الْمَرْحُومُ بِالْحَالَةِ وَهُوَ خَطَا.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا - هَذَا الْحَيِّ - مِنْ رِبِيعَةٍ، .....

قال: وكان سبب ولودهم أنَّ مُنْقِذَ بْنَ حَيَّانَ أَحَدَ بَنِي غَنَمِ بْنِ وَدِيعَةَ - كان متحدره إلى يَثْرِبَ في الجاهلية، فمَشَّخَصَ إلى يَثْرِبَ<sup>(١)</sup> بملاحقته وتمر من هَجَرَ بعد هجرة النبي ﷺ إليه، فبين مُنْقِذٌ قَاعِدٌ<sup>(٢)</sup> له امرئ به النبي ﷺ، فنهض مُنْقِذٌ إليه، فقال النبي ﷺ: «أَمُنْقِذُ بْنُ حَيَّانَ، كيف جميع هيتك وقومك؟» ثم سألته عن أشرفهم، رجل رجل، يُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فأسلم مُنْقِذٌ، وتعلَّم سورة الفاتحة، وقرأُ بآئِيزِ رَبِّكَ ﷺ، ثم رحل قبل هَجَرَ، فكتب النبي ﷺ معه إلى جماعة عبد لقيس كِتَابًا، فذهب به وكتبه أيمًا، ثم اطلعت عليه امرأته وهي بنت المنذر بن عائد - بالذلل المعجمة - بن الحارث، والمنذر هو الأشج، سمَّاه رسول الله ﷺ به لأثر كان في وجهه.

وكان مُنْقِذٌ يصلي ويقرأ، فنكرت امرأته ذلك فذكرته لأبيها المنذر، فقالت: أنكرتُ بعبي منذ قديم من يثرب أنه يغسل أطرافه ويستقبل الجهة - تعني القبلة - فيحني ظهره مرة ويضع جبينه مرة، ذلك كيده منذ قديم، فتلاقيا فتجارب ذلك، فوقع الإسلام في قلبه، ثم دار الأشج إلى قومه عَصْرٍ ومُحَارِبٍ بكتاب رسول الله ﷺ فقرأ عليهم، فوقع الإسلام في قلوبهم، وأجمعوا على السير إلى رسول الله ﷺ، فسار الوفد، فسَمَّ دَنُوا من المدينة قل النبي ﷺ لجسائه: «أناكم وفد عبد القيس، خير أهل المشرق، وفيهم الأشج العصري، غير ناكثين ولا مُبْدِلِينَ ولا مُرْتَابِينَ، إذ لم يُسلم قوم حتى وقروا».

قال: وقولهم: (إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبِيعَةٍ)، لأنه عبد لقيس بن أفضى، يعني مفتاح الهمة وبالفاء والصاد المهملة مفتوحة، ابن دُعُومٍ بن حديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، وكانوا ينزلون البحرين، لَحَظَ واعتابها، وسُرة لقطيف، والسفر، والظُّهْرَانِ إلى الرَّمْلِ إلى الأجرع، ما بين هَجَرَ إلى قَصْرِ، وَيَثْرِبَةَ، ثم لجُزُوفَ ولُعْيُونَ ولأُخْسَاءَ، إلى حدٍّ أصرف الدُّهْنِ وسائر بلادها، هذا ما ذكره صاحب «التحريض».

قولهم: (إِنَّا<sup>(٣)</sup> هَذَا الْحَيَّ)، في (الحي) منصوبٌ على التخصيص، قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّبَّاح: لذي نخدره نصب (الحي) على التخصيص، ويكون الخبر في قولهم: (من ربيعة)، ومعناه: إن<sup>(٤)</sup> هذ

(١) أي ذهب إليه.

(٢) أي قاعدًا رذا.

(٣) أي (ج) و(هـ): أي، وهو خطأ.

(٤) أي (ج) إليه وهو خطأ.

وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَتْ كُفَّارُ مُصَرٍّ، فَلَا تَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرَّنْ بِأَمْرِ نَعْمُنْ

أَحْيَ حَيٍّ مِنْ رُبْعَةٍ، وَقَدْ جَاءَ بَعْدَ هَذَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى إِنَّ حَيٍّ مِنْ رُبْعَةٍ<sup>(١)</sup>. وَأَمَّا مَعْنَى (الْحَيِّ)، فَقَالَ صَاحِبُ «الْمَطْلَعِ»: الْحَيُّ اسْمُ لِمَنْزِلِ الْقَبِيلَةِ، ثُمَّ سُمِّيَتْ الْقَبِيلَةُ بِهِ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَحْيَا بَعْضُ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُمْ: (وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُصَرٍّ) سَبَبُهُ أَنَّ كُفَّارَ مُصَرٍّ كَانُوا مِنْهُمْ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ، فَلَا يُمْكِنُهُمْ لِرُصُولِ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَّا عَلَيْهِمْ

قَوْلُهُمْ: (وَلَا تَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ) مَعْنَى (تَخْلُصُ): نَصْرٌ، وَمَعْنَى كَلَامِهِمْ: إِنَّا لَا نَقِيرُ عَلَى الرُّصُولِ إِلَيْكَ خَوْفًا مِنْ أَعْدَائِكَ الْكُفَّارِ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَيَنْهَمُ لَا يَتَعَرَّضُونَ لَنَا، كَمَا كُنْتَ عَادَةُ الْعَرَبِ مِنْ تَعْظِيمِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَامْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْقَتْلِ فِيهَا.

وَقَوْلُهُمْ: (شَهْرُ الْحَرَامِ) كَذَلِكَ هُوَ فِي الْأَصُولِ كُنْهِ بِإِضَافَةِ شَهْرِ إِلَى الْحَرَامِ، وَفِي رِوَايَةِ الْآخَرَى: (أَشْهُرُ الْحُرُمِ)، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَأَنَّهُمْ فِي نَظَائِرِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَسْجِدُ الْجَمْعِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَصْبِيحُ الْقُرْآنُ﴾ مَعْمُورٌ ١٤، ﴿وَلَا تَأْخُذُ الْآخِرَةُ﴾ يَوْمَ ١٥، فَعِنَى مَذْهَبُ لُحُوبِيَّينَ الْكُوفِيِّينَ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَهُوَ جَائِزٌ عَنْهُمْ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ لَا تَجُوزُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ، وَلَكِنْ هَذَا كُلُّهُ عَنْهُمْ عَلَى حَذْفِ فِي الْكَلَامِ بَدْعُهُمْ بِهِ، فَتَقْدِيرُهُ: شَهْرُ الْوَقْتِ الْحَرَامِ، وَأَشْهُرُ الْأَوْقَاتِ الْحُرُمِ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ لِحَاجَةِ، وَدَرْ لِحَيَاةِ الْآخِرَةِ، وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْعَرَبِيِّ، وَبِحُذْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُمْ: (شَهْرُ الْحَرَامِ) الْمُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ حُرُمٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْعَرِيزُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ الْآخَرَى بَعْدَ هَذِهِ: (إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُرُمِ)، وَالْأَشْهُرُ الْحَرُمُ هِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ هِيَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ بِإِجْمَاعِ لِعَمَاءٍ مِنْ أَصْحَابِ الْفُسُونِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَى لِمُسْتَحْسِنٍ فِي كَيْفِيَةِ عَدِّهِ عَلَى<sup>(٣)</sup> قَوْلَيْنِ، حَكَاهُمَا الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ التُّحَسُّنُ فِي كِتَابِهِ «صِنَاعَةُ الْكُتَّابِ»، قَالَ: ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يُقَالُ: الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، قَالَ: وَالْكَتَّابُ يَمِيدُونَ بِإِي هَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّهُمْ يَهْتَمُّونَ مِنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، قَالُوا: وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ

(١) لاصحاح صحيح مسلم ٤ ص ١٤٨ - ١٤٩

(٢) «الطَّلَعُ لِأَنَّهُ»: (٢/٢٧٦)

(٣) فِي (بَحْ) نَحْيٍ

بِهِ، وَتَذَعُوا إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَهُ، قَالَ: «أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ. الْإِيمَانُ بِاللَّهِ» ثُمَّ فُسِّرَ هَا لَهُمْ فَقَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ.....

يقولون: ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم ورجب، وقوم ينكرون هذا ويقولون: جادوا بهنّ من ستين، قل أبو جعفر: وهذا غلط بين وجهين بالثقة، لأنه قد عُلِمَ المراد، وأنّ المقصود ذكره، وأنه في كلّ سنة، فكيف يتوقّفه أهل من ستين؟ قال: والأولى والاختيار ما قاله أهل المدينة، لأنّ لأخبار قد تظاهرت عن رسول الله ﷺ كعب قلوا من رواية بن عمر وأبي هريرة وأبي بكرة رضي الله عنهم، قل: وهذا أيضاً قول أكثر أهل التأويل.

قال لئدس: وأدحت الألف واللام في المحرّم دون غيره من الشهور، قال: وجاء من لثهور ثلاثة مضطت: شهر رمضان وشهر ربيع، يعني ولبقي غير مضطت، وسُمّي الشهر شهراً لثهورته وظهوره، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ. الْإِيمَانُ بِاللَّهِ» ثم فسرها لهم فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدّوا خمس ما غنمتم». وفي رواية: «شهادة أن لا إله إلا الله» وعقد وحدة.

وفي الصريق الأخرى قل: (وامرهم بأربع، ونههم عن أربع، قال: أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: «وهل تدرون ما الإيمان بالله؟» قالوا: الله ورسوله أصم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدّوا خمساً من المعتم).

وفي الرواية الأخرى: قال: «أمركم بأربع، وأنهدكم عن أربع، اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وأنجموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وأعطوا الخمس من الغنائم».

هذه ألفاظه هن، وقد ذكر البخاري هذه الحديث في مواضع كثيرة من «صحيحه»، وقد فيه في

(١) في (ج) نكر، وهو خطأ وحديث أبي بكره رضي الله عنه أخرجه البخاري ٣١٩٧، ومسلم ٤٣٨٣، وأحمد: ٢٠٣٨٦ بلفظ: «من لم يؤمن قد كُفِرَ به يوم خلق الله السموات والأرض» نسخة ث عشر شهراً، منها أربعة حرم ثلاثة متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم ورجب مصر ٥ وأما حديث بن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم فلم أوف عبيد

عضب - «شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، ذكره في باب إحازة خبر الواحد<sup>(١)</sup>، وذكره في باب بعد باب نسبة اليمن إلى إسماعيل<sup>(٢)</sup>، في آخر ذكر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وقال فيه: «أمركم بأربع، وانهاكم عن أربع: الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، بزيادة واو<sup>(٣)</sup>». وكذلك قال فيه في أول كتاب تزكية<sup>(٤)</sup>: «الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله»، بزيادة و و أيضا، ولم يذكر فيها الصيام<sup>(٥)</sup> وذكر في باب حديث وقد عده القيس: «الإيمان بالله، شهادة أن لا إله إلا الله»<sup>(٦)</sup>.

فهذه ألفاظ هذه القطعة في «الصحيحين»، وهذه الألفاظ بعد من المشكل، وليست مُشككة عند أصحاب التحقيق، والإشكال في كونه<sup>(٧)</sup> قال: «أمركم بأربع»، ولمذكور في أكثر الرويات خمس. واختلف لعدم في الجواب عن هذا على أقول: أظهرها ما قاله لإمام بن بقدر رحمه الله تعالى في «شرح صحيح البخاري»، قال: أمرهم بالأربع التي وعدهم، ثم زداهم خامسة، يعني أدة الخمس، لأنهم كانوا مجاورين لكفر مُضَرَّ، فكانوا أهل جهد وغنائم<sup>(٨)</sup>.

وذكر الشيخ أبو عمرو بن لُصْلَاح نحو هذا فقال: قوله: (أمرهم بالإيمان بالله)، إعادة لذكر الأربع ووصف<sup>(٩)</sup> لها بأنها إيمان، ثم فسرها بالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم، فهذا موافق حديث: «بني الإسلام على خمس»<sup>(١٠)</sup>، وتفسير الإسلام بخمس في حديث جبريل<sup>(١١)</sup>، وقد سبق أن ما يُسمى إسلاماً يُسمى إيماءً، وأنَّ للإسلام والإيمان مجتمعين ويفترقان<sup>(١٢)</sup>، وقد قيل: إنما لم يذكر الحج في هذا الحديث لكونه لم يكن نزل فرضه.

(١) البخاري ٧٢٦٦، في كتاب أخبار الواحد، باب وصية النبي ﷺ وفود العرب أن يسموا من وراءهم، وهو في المسند أحمد: ٢٠٧٠.

(٢) البخاري ٣٥١٠، ولكن بسور و وفي جميع روايات البخاري، وهي كذلك في نسخة بن حجر ولعيني، وسه يتكلم عن ذلك بشيء.

(٣) البخاري ١٣٩٨.

(٤) البخاري ٤٣٦٨.

(٥) شرح صحيح البخاري: (١/ ١١٨ - ١١٩).

(٦) في (ص) و(هـ): أمركم بأربع ووصفه.

(٧) أخرجه البخاري: (١/ ١١٨) وصحة: ١١١، وأحمد: ٦١١٥ من حديث بن عمر.

(٨) انظر في ٢٢٠ ٢٢١ من هذا مجرى.

وَأَنهَآ كُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالتَّقِيرِ، وَالْمُقِيرِ، زَادَ خَلْفَ فِي رَوَايَتِهِ. «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَعَقْدٌ وَاحِدَةٌ. انكر ٥١٧٨، السجزي ٥٢٣ و ١٣٩٨، روي ١١٦

وأم قوله ﷺ: «وَأَنْ تُؤْذُوا خُمْسًا مِنَ الْمَغْنَمِ» فليس عطفًا على قوله: «شهادة أن لا إله إلا الله»، فإنه يزم منه أن يكون الأربع خمسًا، وإسم هو عطف على قوله: (بأربع) فيكون مضافًا إلى الأربع لا واحدًا منها، وإن كان واحدًا من مطلق شعب الإيمان.

ق: وأم عدم ذكر الصوم في الرواية الأولى فهو إغفال من الراوي، وليس من الاختلاف لصادر من رسول الله ﷺ، بل من اختلاف الرواة الصادر من تفوتهم في ضبط والحفظ على ما تقدم بيانه، فافهم ذلك وتدبره تجده إن شاء الله تعالى مما هذان الله سبحانه وتعالى أحده من المقدم. هذا آخر كلام لشيخ أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

وقيل في معناه غير ما قالاه مما ليس بظاهر فتركناه، والله أعلم.

وأم قول الشيخ: أن ترك الصوم في بعض الروايات إغفال من الراوي، فكذا قاله لقاضي عياض وغيره<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر لا شك فيه، قال لقاضي عياض: وكنت وفدة عبد القيس عام الفتح قبل خروج النبي ﷺ إلى مكة، ونزلت فريضة الحج ستة تسع<sup>(٣)</sup> بعدها على لأشهر، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

وأم قوله ﷺ: «وَأَنْ تُؤْذُوا خُمْسًا مِنَ الْغَنَائِمِ» ففيه إيجاب الخمس من<sup>(٥)</sup> الغنائم وإن لم يكن الإمام في سرية الغزاة، وفي هذا تفصيل وفروع سننبه عليها في بابها إن وصلناه، إن شاء الله تعالى. ويقال: خمس بضم الميم ويسكنها، وكذلك ثلث ولربع ولشئس والشيء ولثمان والتسع والعشر. بضم ذنيتها ويسكن، والله أعلم.

وأم قوله ﷺ: «وَأَنهَآ كُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالتَّقِيرِ، وَالْمُقِيرِ»، وفي رواية: «الْمُرْقَتِ» بدل «المقير»، فبسطه ثم نتكلم على معناه إن شاء الله تعالى، فـ «الدُّبَّاءُ» بضم الدال وبلمد، وهو القرع اليابس، أي: الوعد منه، وأم «الحنتم»، فبهاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم ناء مثناة من فوق

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) إكمال المعجم: (١/٢٢٩)

(٣) في (نخ). سبع، وهو خطأ

(٤) إكمال المعجم: (١/٢٢٩).

(٥) في (نخ) غير.



مفتوحة ثم ميم، الواو حصة حَتْمَة، وأم «المُقِير» فبالواو المشوكة والقاف وأم «المُقِير» فبفتح القاف والياء.

فأم «اللدباء» فقد ذكرناه.

وأم «الْحَنْتَم» فاحْتَلَفَ فيها، فأَصَحُّ لأقرب وأقربها أنها جرار حُضْر، وهذا التفسير ثبت في كتاب الأشربة من «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو قول عبد الله بن مغفل الصحابي، وبه قال لأكثرهم أو كثيرون من أهل اللغة وغريب الحديث والمحدثين وفقهاء.

والثاني: أنها جرار كُتْ، قاله عبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وأبو سمية.

والثالث: أنها جرار يُؤتى بها من مصر مُقِيرَتِ الأجواف، روي ذلك عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ونحوه عن بن أبي ليلي، وزاد: أنها حُتْر.

والرابع: عن عائشة رضي الله عنها، جرار حُمْر، أعانها في جنوبها، يُجسب فيها الخمر من مصر.

والخامس: عن ابن أبي ليلي أيضاً: أفوها في جنوبها، يُجسب فيها الخمر من الطائف، وكان ناس يتتبعون فيها يضاهون به الخمر.

والسادس: عن عطاء: جرار كانت تعمل من طين وشعر وقم.

وأم «المُقِير»، فقد جاء في تفسيره في لروية الأخيرة أنه يجذع يُنْقَر وسطه. وأم «المُقِير»، فهو المُرْقَت، وهو المظلي بقدر وهو الرُقْط، وقيل: الرُقْط نوع من القار، والصحيح لأوب، فقد صَحَّ عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: المُرْقَت هو المُقِير <sup>(١)</sup>.

وأم معنى النهي عن هذه الأربع، فهو أنه نهى عن الانتباه فيها، وهو أن يجعل في الماء حباً من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا ويشرب، وإنما حُصِتْ هذه بالنهي لأنه يُسرع إليه الإسكار فيها فيصير حراماً نجساً، وتبطل مالهته، فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال، ولأنه ربما شربه بعد إسكاره من لم يطلع عليه، ولم ينه عن الانتباه في أسقية لأدم، بل أذن فيها لأنها لرققتها لا يخفى فيها المسكر، بل إذا

(١) مسند، ٥١٦٩.

(٢) أخرجه مسند، ٥١٩٩، وأحمد، ٥١٩١.

(٣) في (ج) خطل.

[١١٦] ٢٤ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَشْيِ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْقَاضِي مُتْقَارِيَّةٌ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُذْرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ،

صار مُسْكِرًا شَقِيحًا غَلِيًّا. ثُمَّ إِنَّ هَذَا النَّهْيَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِحَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ لِسِيَّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِتْبَازِ إِلَّا فِي الْأَسْقِيَةِ، فَاتَّبِعُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(١)</sup>، هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ مَنْسُوخًا هُوَ مَذْهَبٌ وَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ الْخَصَائِيُّ: لِقَوْلِهِ بِالنَّسْخِ هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوِيلِ قَالَ: وَقَالَ قَوْمٌ: التَّحْرِيمُ بَاقٍ، وَكَرِهُوا لَا يُتَبَدَّلُ فِي هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ، ذَهَبَ إِلَيْهِ مَاتُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَهُوَ أَصَحُّ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عُذْرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هَذَا مِنْ احْتِطَاطِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ عُذْرًا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَلَكِنْ أَبُو بَكْرٍ ذَكَرَهُ بِلِقَائِهِ، وَالْآخَرَانِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْهُ: (عَنْ شُعْبَةَ)، وَقَالَ الْآخَرَانِ عَنْهُ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، فَحَصَلَتْ مُخَالَفَةٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَبِهَذَا نَبَّهَ عَلَيْهِ مَسْنَمُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَقْدَمَةِ أَنَّ دَلَّ (عُذْرٌ) مَفْتُوحَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَأَنَّ لَجَوْهَرِيٍّ حَكَى ضَمًّا أَيْضًا، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ سَبَبِ تَلْقِيهِ بِعُذْرٍ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: (كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ)<sup>(٤)</sup> هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، وَتَقْدِيرُهُ: بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَحُذِفَ لَفْظُهُ (بَيْنَهُ) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، كَمَا جَاءَ فِي لِبْعَاوِيٍّ<sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِ، بِحَذْفِ (يَدَيِ)، فَتَكُونُ يَدَيِ عِبَارَةً عَنْ لُجْمَلَةٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِرُ الْآلَمَ مَا قَدَّمْتُمْ بِآدَامِهِمْ﴾ [سج: ٢٤٠]، أَيْ: قَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَعْنَى (الترجمة) فَهُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ لُغَةٍ بِلُغَةٍ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهُ كَادَ يَتَكَلَّمُ بِالْفَارْسِيَةِ، فَكَانَ يُتْرَجَمُ لِابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ يَتَكَلَّمُ بِهَا، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَعِنْدِي أَنَّهُ كَانَ يُنَبِّغُ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) حَسْبَمَ: ٥٢٠٧. وَهُوَ فِي الْمُسْنَدِ أَحْمَدَ: ٢٣٠١٦ بِشَوَاهِدٍ.

(٢) مُعْتَمَدٌ لِسِيٍّ: (١٣٤ - ١٤).

(٣) انْظُرْ ص: ١٢٠ مِنْ هَذِهِ الْجُزْءِ.

(٤) فِي (عَدٍّ) وَ(ص)، بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ.

(٥) سَجَارِي: ٨٧.

فَأْتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ، فَقَالَ: إِنْ رَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ أُنُوءًا، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ الْوَفْدُ؟ أَوْ مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رَيْبَعَةٌ، قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ: بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا النَّدَامَى»، .....

إلى من خفي عليه من الناس، ثم سرحهم سمع من سماعه فأسمعهم، وإما لاحتصار منع من فهمه فأفهمهم، أو نحو ذلك، قال: وطلاقة لفظ لسان يشعر بهذا، قال: وبيست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة بلغة أخرى، فقد أصبقوا على قولهم، (باب كذا) اسم الترجمة لكونه يُعَبَّرُ عما يذكره بعده. هذا كلام شيخ<sup>(١)</sup>، والمظهر أن معناه أنه يفهمهم عنه ويفهمهم عنهم، والله أعلم.

قوله: (فَأْتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ) أم (الجر)، فبفتح الجيم، وهو اسم جمع، سواحدة جرّة، ويجمع أيضاً على جرار، وهو هذا الفخار المعروف. وفي هذا دليل على جواز استفتاء لمرأة الرجل الأجانب، وسماعها صوتهم وسماعهم صوتها للحاجة.

وفي قوله: (إِنْ رَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ) إلى آخره، دليل على أن مذهب ابن عباس رضي الله عنهما أن النهي عن الانتباز في هذه الآية ليس بمنسوخ، بل حكمه باق، وقد تقدم بيان الخلاف فيه.

قوله ﷺ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ» منصوب على المصدر، استعملته العرب وأكثر منه، تريد به البرّ وحسن اللقاء، ومعناه: جددت رُحْبًا وسعة.

قوله ﷺ: «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا النَّدَامَى» هكذا هو في الأصول: «النَّدَامَى» بالألف واللام، و«خزاي» بضمهم، ورؤي في غير هذا الموضع بالألف واللام فيهما<sup>(٢)</sup>، ورؤي بوسق صهف فيهما<sup>(٣)</sup>، والرواية فيه «غير» منصوب للرّاء على الحال، وأشار صاحب «التحريض» إلى أنه يروى أيضاً بكسر الرّاء على لغة بلقوم، والمعروف الأول، ويدل عليه ما جاء في رواية البحري: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ الَّذِينَ جَاؤُوا غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٥٢

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي ٢٨٧٠، وابن أبي عمير في «الأحاد» و«المثني» ١٦١٦، و«طريق» في «الكبير» ١٢٩٤٩.

(٣) أخرجه البيهقي: ٥١، وأحمد: ٢٠٩٠.

(٤) «بحاري» ٦١٧٦، ينفذ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ» - ٤٠.

قَالَ: فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شِقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارٍ

أما (الحراب)، فجمع خُزْبٍ، كخيران وخياري، وسُكْران وسُكاري، والخزيان: المستحيي، وقيل: الليلُ المُهان.

وأما (النَّدَامَى)، فقيل إنه جمع ندمان بمعنى نادم، وهي لغة في نادم، حكاه القُرَاز صاحب «جامع اللغة»، ولجوهرِي في «صاحبه»<sup>(١)</sup>، وعلى هذا هو على بابه، وقيل: هو جمع نادم، يتبعاً للخزي، وكان الأصل: ندمين، فأتبع لخزايًا تحسناً للكلام، وهذا<sup>(٢)</sup> لإتباع كثير في كلام لعرب، وهو من فصيحته، ومنه قول السبي<sup>(٣)</sup>: «أرجعن مازوراتٍ غيرَ مأجورات»<sup>(٤)</sup>، أتبع مازورات لمأجورات، ولو أفرد ولم يضم إليه مأجورات لقل: موزورات، كذا قاله الفراء وجمادات، قلوا: ومنه قول العرب: إني لأتبعه بالغداي والغداي، جمعوا الغداة على غداي إتبعاً لعشيد، وهو أفردت لم يَجُزْ إلا غداوات.

وأما معناه، فالمقصود أنه لم يكن منكم تأخر عن الإسلام ولا عُدَّة، ولا أصدبكم إسر ولا سبَّة، ولا ما أشبه ذلك مما تُستحيون بسببه، أو تَلُولُون، أو تُهَنُون، أو تَدُمُون، والله أعلم.

قوله: (فقالوا: يا رسول الله، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شِقَّةٍ بَعِيدَةٍ) (الشِّقَّةُ) بضم الشين وكسر هاء، لغتان مشهورتان، أشهرهما وأفصحهما الضم، وهي التي جاء بها القرآن العزيز<sup>(٥)</sup>، قال الإمام أبو إسحاق ثعلبي<sup>(٦)</sup>: «وقرأ عبيد بن غمير بكسر الشين وهي لغة قيس، والشِّقَّةُ: السفر البعيد»<sup>(٧)</sup>، كذا قاله ابن السكيت وابن قتيبة<sup>(٨)</sup> وقُطْرُبُ<sup>(٩)</sup> وغيرهم، قيل: سُمِّيت شِقَّةً لأنها تُشَقُّ على الإنسان، وقيل: هي

(١) «الصحيح»: (ندم).

(٢) في (غ): وهو.

(٣) أخرجه ابن مسية: ١٥٧٨، وبسند ضعيف.

(٤) يعني قوله تعالى: «وَلَا تَكُنْ مِنْهُمْ أَلْفَافَةً»<sup>(٥)</sup> ٤٧.

(٥) أبو إسحاق ثعلبي سمعه أحمد بن محمد بن إبراهيم جيسوري، صاحب تفسير لمشهور، ولاعراس في قصص الأنبياء، كان أرواحاً منه في علم بقرآن، صاماً بارعاً في لغة، حافظاً موثقاً، مات سنة سبع وعشرين وأربع مئة.

أصناف بمسرى، بسويهي ص ٢٨.

(٦) «تفسير الثعلبي» ٥/٥٠٠.

(٧) «إصلاح، لمقفلة» ص ١١٥، «المغريب القرآن» لابن قتيبة ص ١٨٧، «الأدب الكاتب» له أيضاً ص ٥٤٠.

(٨) قطرب هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي، «الأزهر البيهقي» وكان مدحج به، قد شرح آة على أنه عدل ما لا

مُضَرٍّ، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَنَّكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلِ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَكَ،  
تَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، قَالَ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَخِدَّةِ،  
وَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا  
خُمْسًا مِنَ الْمَغْنَمِ» وَنَهَاَهُمْ عَنِ الذُّبَابِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقِطِ قَالَ شُعْبَةُ: وَرُبَّمَا قَالَ: «الْمَقْبِيرِ»،  
قَالَ شُعْبَةُ: وَرُبَّمَا قَالَ: «الْمَقْبِيرِ»، وَقَالَ: «احْفَظُوا وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَائِكُمْ»، وَقَالَ أَبُو نَكْرٍ  
فِي رَوَيْتِهِ: «مَنْ وَرَاءَكُمْ»، وَلَيْسَ فِي رَوَايَتِهِ: الْمَقْبِيرِ، (أحمد: ٢٠٢٠، وسنن أبي داود: ٨٧).

[١١٧] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ  
الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ

المسافة، وقيل: الغاية التي يخرج الإنسان إليها، فعسى القول الأول يكون قولهم: (بعيدة) مبالغة في  
بُعدها، والله أعلم.

قوله: (فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلِ) هو بتسوين أمر، قال الخطابي وغيره: هو البين الواضح الذي ينفصل به  
المراد ولا يُشْكِلُ<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «(وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَائِكُمْ)» وقال أبو بكر في رويته: «مَنْ وَرَاءَكُمْ» هكذا ضبطناه وكذا هو  
في الأصوب، الأول بكسر الميم، والثاني بفتحها، وهما يرجعان إلى معنى واحد.

قوله: (وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ) هو بفتح الجيم وضاد المعجمة وسكان الهاء بينهما، وقد  
تقدم بيانه في شرح المقدمة<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(قَالَا جَمِيعًا)» لفظة (جميعًا) منصوبة على الحال، ومساء: اتفق واجتمع على التحديث بما  
يلذكروه، إما مجتمعين في وقت واحد، وإما في وقتين، ومن اعتقد أنه لا بد أن يكون ذلك في وقت  
واحد فقد غلط غلطاً شديداً

مطرب لى - و قطرب رواية لادب - فمقب به ، وله من التصانيف الإعراب لقرآن ولامجدد العروانة وغيرهما توفي سنة ست

بمئتين - انظر البنية بوحدة ، ١٠ (٢٤٢)

(١) - أعلام الحديث: ١٥/٥٣

(٢) - انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء

ابن عباس، عن النبي ﷺ بهذا الحديث، نحو حديث شعبة، وقال: «أنهاكم عما يُنبذ في الدُّبَاءِ وَالتَّقْيِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ»، وَرَدَّ ابْنُ عُصْبٍ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَشْجِ - أَشْجِ عَبْدِ الْقَيْسِ - «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْجِلْمُ وَالْأَنَاءُ».

[بيهقي: ٤٣٦٨] [واظفر: ١١٦].

قوله: (وقال رسول الله ﷺ للأشج أشج عبد القيس: «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ. الْجِلْمُ وَالْأَنَاءُ»)، أما (الأشج) فاسمه لمنذر بن عائذ - بالذال المعجمة - الغصري - بفتح العين والصاد المهملتين - هذا هو الصحيح لمشهور الذي قلناه ابن عبد اسر<sup>(١)</sup> ولاكثرون أو الكثيرون. وقال ابن الكلب<sup>(٢)</sup>: «سمه المنذر بن اسحارث بن زياد بن عَصْر بن عوف<sup>(٣)</sup>»، وقيل: اسمه المنذر بن عمرو، وقيل: المنذر بن عبید، وقيل: اسمه عائذ بن المنذر، وقيل: عبد الله بن عوف.

وأما «الجلْم» فهو العقل، وأما «الأناة» فهي لتثبت وترك العجلة، وهي مقصورة. وسبب قول النبي ﷺ ذلك له ما جاء في حديث الولد أنهم لما وصلوا المدينة، بادروا إلى انبي ﷺ، وأقام الأشج عند رحلتهم فجمعها وعقل نافته وليس أحسن<sup>(٤)</sup> ثيابه، ثم أقبل إلى نبي ﷺ، فقربه النبي ﷺ وأجلسه إلى جنبه، ثم قال لهم لنبي ﷺ: «أتبايعون على أنفسكم وقومكم؟» فقال لقوم: نعم، فقال الأشج: يا رسول الله، إنك لم تؤول لرجل عن شيء أشد عليه من دينه، بايعك على أنفسنا، وتربل إليهم من يدعوهم، فمن اتبعك من ما، ومن أبى قتلنا، قال: «صدقْتَ، إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ» الحديث<sup>(٥)</sup>.

قال القاضي عياض: فالأناة ترئصه حتى نظر في مصالحه ولم يعجل، والجلْم هذا القول الذي قلناه. لدائ على صحة عقده وخوذة نظره للعواقب<sup>(٦)</sup>. قُتِلَ: ولا يخفى هذا ما جاء في «مسند أبي يعقوب» وغيره أنه لما قال رسول الله ﷺ للأشج: «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ» الحديث، قال:

(١) في «الاستيعاب»: (٤/١٤٤٨).

(٢) ابن الكلبي اسمه أبو أسير هشام بن أخبيري لأبهر محمد بن سائب الكوفي، لعلامة لأخبري نسبة، الشيعي.

(٣) أحد المتروكين كآبيه. له «الجهرة في نسب» وغيره، وموفي سنة أربع ومئتين. نظر «سير علام النبلاء»: (١٠/١٠١) وقع سم الأشج في «نسب سعد واليهن الكبير» لأبي الكشي (١/١٠٥) المنذر بن عائذ بن اسحارث بن عمرو بن زياد.

ابن عَصْر.

(٤) في (ج). حسن.

(٥) ثم أضاف عليه بهاء، بلعظ.

(٦) «إكمال المعجم»: (١/٢٣٤).

[١١٨] ٢٦ - (١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْ لَقِيَ الْوَفْدَ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَذَكَرَ قَتَادَةُ أَبَا نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّ أَنَسًا مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا حَيٌّ مِنْ رِبْعَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ،

يا رسول الله، كنا في أم حدث؟ قال: «هل قديم»، قال: قلت: الحمد لله الذي جَبَّني على خُلُقَيْنِ يَحِبُّهُمُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من عبد القيس، قال سعيد: وذكر قتادة أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري) معنى هذا الكلام أن قتادة حدث بهذا الحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، كما جاء مبيناً في الرواية التي بعد هذا من رواية ابن أبي حدي.

وأب (أبو عروبة) بفتح العين، فاسمه مهران، وهكذا يقوله أهل الحديث وغيرهم: عروبة بن غير ألف ولام، وقال ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب»، في باب ما يُغَيَّرُ من أسماء الناس: هو ابن أبي لعروبة بالالف واللام<sup>(٢)</sup>، يعني أن قولهم: (عروبة) لحن. وذكره ابن قتيبة في كتابه «المعارف» كما ذكره غيره، فقال: سعيد بن أبي عروبة، يُكْنَى أبا نُضْرَةَ، لا عَرَبَ لَهُ، يَهْدَى: إنه لم يَمَسَّ امرأة قط، واختلط في آخر عمره<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي قلناه من اختلاطه، كذا قاله غيره، واختلاطه مشهور، قال يحيى بن معين: خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن، سنة ثنتين وأربعين، يعني ومئة. ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، ويزيد بن هرون صحيح السمع منه بواسط، وأثبت الناس سمعاً منه عبدة بن سليمان<sup>(٤)</sup>.

قلت: وقد مات سعيد بن أبي عروبة سنة ست وخمسين ومئة، وقيل: سنة سبع وخمسين. وقد تقرّر

(١) أبو يعنى: ٦٨٤٨. وهو في المتن تكرياً لثلاثين. ٧٦٩٩. ومسنده أحسن: ١٧٨٢٨.

(٢) لأدب الكاتب: ص ٤٢٦.

(٣) المعارف: ص ٥١٨.

(٤) عبدة بن سليمان هو كلابي، أبو محمد الكوفي، مات سنة سبع وثلاثين ومئة.



وَلَا تَقْبِرُوا عَلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَرَمِ، فَمَرْنَا بِأَمْرِ نَأْمُرُ بِهِ مِنْ وَرَاءِنَا. وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ إِذَا نَحْنُ أَخَذْنَا بِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ، وَصُومُوا رَمَضَانَ، وَأَعْطُوا الْحُمْسَ مِنَ الْغَنَائِمِ. وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَتَمِ، وَالْمُرْقَةِ، وَالنَّقِيرِ»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا عَلِمْتُكَ بِالنَّقِيرِ؟ قَالَ: «الْبَلَى، جَذْعٌ تَنْقُرُونَهُ فَتَقْدِرُونَ فِيهِ مِنَ الشَّطِيعَةِ» - قَالَ سَعِيدٌ: أَوْ قَالَ: مِنَ التَّمْرِ -

من لقعدة التي قدمها أن من علم أنه روى عن لمختلف في حدس سلامته، فليسا روايته واحتججا به، ومن روى في حدس الاحتياط، أو شككت فيه، به محتج برويته، وقدّمنا أيضاً أن من كد من المختصين محتج به في «الصحيحين»، فهو محمول على أنه ثبت أحد ذلك عنه قبل الاختلاف، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وأم (أبو نضرة) بفتح النون وإسكان الضاد المعجمة، فاسمه لمنذر بن مالك بن قطعة، بكسر القاف وإسكان الضاد، لعوفي، بفتح لعين والواو وبالقف، هذا هو المشهور لذي قاله الجمهور. وحكى صاحب «مطالع» أن بعضهم سكن لو ومن لعوفي، ولقوة بطر من عبد القيس، وهو بصري، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وأم (أبو سعيد الخدري)، فاسمه سعد بن مالك بن سنان، منسوب إلى بني خندرة، وكان أبوه مالك صحابياً أيضاً قتل يوم أحد شهيداً.

قوله ﷺ: «تَقْدِرُونَ فِيهِ مِنَ الشَّطِيعَةِ» أم (تَقْدِرُونَ)، فهو بناء مثناة فوق مفتوحة ثم قاف ساكنة ثم ذال معجمة مكسورة<sup>(٣)</sup> ثم فاء ثم واو ثم نون، كذا وقع في الأصول كلها في هذا الموضع لأور، ومعه: تَلْقُونَ فِيهِ وَتَرْمُونَ.

وأم قوله في الرواية الأخرى، وهي رواية محمد بن المشي وبين شد عن أبي عدي: «وَتَلْقُونَ فِيهِ مِنَ الشَّطِيعَةِ»، فليست فيها قاف، وروي بالذال المعجمة وبالمهملة، وهم لغتان فصيحتان، وكلاهما بفتح الدال، وهو من ذال يذيف بالمعجمة، كذا يبيع، ودال يذوف بالمهملة، كذا يقول،

(١) انظر ص ٧٢ من هذا الجزء

(٢) «مطالع لأور» - (١١٩/٥).

(٣) غي (خ) - ساكنة، وهو خطأ

ثُمَّ تَصُبُّونَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، حَتَّى إِذَا سَكَنَ عَلَيَانَهُ شَرِبْتُمُوهُ، حَتَّى إِنْ أَحَدَكُمْ - أَوْ - إِنْ أَحَدَهُمْ - لَيَضْرِبُ ابْنَ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ»، قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ كَذَلِكَ، قَالَ: وَكُنْتُ أَخْبَرُهَا حَيَّةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: فَيَقِيمُ شَرِبَتْ بِأَيِّ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: «فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي ثَلَاثٌ عَلَى أَفْوَاهِهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَرَصْنَا كَثِيرَةَ الْجِرْدَانِ - وَلَا نَبْقَى بِهَا

ورحماء، الدال أشهر في اللغة. وضبطه بعض رواة مسلم بضمة استه على رواية المهملة، وعلى رواية معجمة أيضاً جعله من أدف، والمعروف فتحها من داف وذف، ومعه على لأوجه كلها. خلط، والله أعلم.

وأما «القصيدة»، فصم القاف وفتح الطاء وبالمهملة، وهو نوع من التمر صغار يقرب منه: الشَّهِير، بانثيين المعجمة والمهملة، وبضمهما وبكسرهما.

قوله ﷺ: «حَتَّى إِنْ أَحَدَكُمْ - أَوْ - إِنْ أَحَدَهُمْ - لَيَضْرِبُ ابْنَ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ» معناه: إذا شرب هذا شراب سكر فلم يبق له عقل، وهج به الشر، فيضرب ابن عمه الذي هو عمه من أحب أحببه، وهذه مفسدة عظيمة ونبه به على ما سواه من لمفسد. وقوله: «أَحَدَكُمْ، أَوْ أَحَدَهُمْ» شك من الراوي، والله أعلم.

قوله: (وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ) اسم هذا الرجل بينهم، وكانت الجراحة في ساقه.

قوله ﷺ: «فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي ثَلَاثٌ عَلَى أَفْوَاهِهَا» أما «لَأَدَمِ»، فبفتح الهمزة والدال، جمع آدم، وهو الجلد الذي تم دباغه. وأما «ثَلَاثٌ»، فبضم المشاء من تحت وتخفيف اللام وآخره ثاء مثناة، كذا ضبطه وكذا هو في أكثر الأصول، وفي أصل الحافظ أبي عمر العنبري: «ثَلَاثٌ» بالمشدة فوق، وكلاهما صحيح، فمعنى الأول: ثلث المحيط على أفواههم وتربيه به، ومعنى الثاني: ثلث لأسقية على أفواهها<sup>(١)</sup>، كما يقال: ضربته على رأسه.

قوله: (وَأَرَصْنَا كَثِيرَةَ الْجِرْدَانِ) كذا ضبطه: (كثيرة) بدهاء في آخره، ووقع في كثير من الأصول (كثير) بغير هاء، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: صح في أصوات: (كثير) من غير تاء التانيث،

(١) في (ص): ثلاث وأداه.

(٢) أي أن قوله: «على أفواهها» يكون بدل بعض من لأسقية، كما تقول: ضربته على رأسه. نظر لصيانة صحيح مسلم.

أَشَقِيَّةُ الْأَدَمَ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ» قَالَ: وَقَدْ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ لِأَشْعَثِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْأَكْنَأَةُ». [أحمد: ١١١٧٥].

[١١٩] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُو أَبِي عَرِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى وَاحِدٌ لَقِيَ ذَلِكَ لَوْفَدَ، وَذَكَرَ أَبَا نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِبِشْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ، غَبَرَ أَنْ فِيهِ: «وَتَذْيِفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْمَاءِ، أَوْ التَّمْرِ وَالْمَاءِ»، وَلَمْ يَقُلْ: قَالَ سَعِيدٌ، أَوْ قَالَ: «مِنْ التَّمْرِ». [مر: ١١٨].

[١٢٠] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

والتقدير فيه على هذا. أرضنا مكان كثير الجردان، ومن يضره قول الله عز وجل: «لِإِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرْيَةً يَكُنِ الْآخِثِينَ»<sup>(١)</sup> [٧١ مراف: ٥٦].

وأم (الجردان)، فبكسر الجيم وإسكان لراء وبالذال المعجمة، جمع جرد، بضم الجيم وفتح لراء، كقفر ويزفران، وضرد ويزردان<sup>(٢)</sup>، والجرد نوع من الفار، كذا قاله لجوهري<sup>(٣)</sup> وغيره. وقال لؤيبي في «مختصر العين»: هو لذكر من الفار، وأطلق جمعة من شرح الحديث أنه الفار. قوله ﷺ: «وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ» هكذا هو في لاصور مكرر ثلاث مرات.

قوله: (قَالَ). حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِيٍّ هو محمد بن إبراهيم، وإبراهيم هو أبو<sup>(٤)</sup> عدي.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) أم (أبو عاصم)، فليصحبك بن مخنف الثيب، وأم (بن جريج)، فهو عبد المثلث بن عبد العزيز بن جريج.

(١) المدينة صحيح مسلم، ص ١٥٧.

(٢) شعر طر كالعصير أجور، وتصغيره حاء، بصيغته، أي أب عمير، فعل التعير. ولصرد طر صرح مرأس، بصيغة تصغير.

(٣) الصحاح (جرد).

(٤) في (شرح): بن.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا ، أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ وَقَدْ عَدِدَ الْفَيْسِ

قوله : (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا ، أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ)

هذا الإسناد معدود في المشكلات ، وقد اضطربت فيه أقوال الأئمة ، وأخطأ فيه جماعات من كبار الحفاظ ، والضوابط فيه ما حققه وحرره وسعده وأوضحه الإمام الحافظ أبو موسى الأصبهاني<sup>(١)</sup> ، في الجزء الذي جمعه فيه ، وما أحسنه وأجوده ، وقد سخصه لشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، فقال : هذا الإسناد إحدى المعصلات ، ولإعصاله وقع فيه تعبيرات من حسنة وأهمية ، فمن ذلك رواية أبي نعيم الأصبهاني في «مستخرجه على كتاب مسلم» بوساده : (أخبرني أبو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ)<sup>(٢)</sup> ، وهذا يترجم منه أن يكون أبو قُرَّةَ هو الذي أخبر أن نَصْرَةَ وَحَسَنًا عن أبي سعيد ، ويؤكد أبو قُرَّةَ هو الذي سمع من أبي سعيد ، وذلك يُستدل به لا شك .

ومن ذلك أَنَّ أبا عليَّ المَسْنَدِيَّ صاحب «تقييد المهمل» ردَّ رواية مسلم هذه ، وقدمه في ذلك صاحب «المعلم»<sup>(٣)</sup> ، ومن شأنه تقليده فيما يذكره من عدم الأسانيد ، وصوبهم في ذلك القاضي عياض<sup>(٤)</sup> ، فقال أبو عليٍّ : لَصَوَابُ فِي الْإِسْنَادِ : (عن ابن جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ وَحَسَنًا أَخْبَرَاهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ) ، وذكر أنه إنما قال : أخبره ، ولم يقل : أخبرهما ، لأنه ردَّ التفسير إلى أبي نَصْرَةَ وحده ، وأسقط لحسن موضع الإسناد ، فإنه لم يسمع من أبي سعيد ولم يلقه ، وذكر أنه بهذا اللفظ الذي ذكره مسلم<sup>(٥)</sup> أخرجه أبو عليٍّ بنُ الشَّكْنِ في «مصنفه» بوساده ، قال : وأخبر أنَّ هذا من [صلاح ابن

(١) أبو موسى الأصبهاني سنده محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن عيسى الشافعي صاحب «التصنيف» له كتاب «العوالات» ، وأدين معرفة صحابة وغيرهم توفي سنة إحدى وثلاثين وخمسين هـ ، و«سير أعلام النبلاء» : (١٥٩/٢١)

(٢) وقع هذا الحديث في «المسند لمستنخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم يرفعه ١٠٩ ، من أربع طرق - لطريق لأبْنِ وَثَّابٍ كَطَرِيقِ مُسْلِمٍ ، أخبرني أبو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا أَخْبَرَهُمَا ، وأما طريق ثاني فهو أخبرني أبو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ أَخْبَرَهُ حَدَّثَ حَسَنًا أَخْبَرَهُمَا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ ، وطريق ثالث هو أخبرني أبو قُرَّةَ أَنَّ أَبَا نَصْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ ، وطريق رابع هو أخبرني أبو قُرَّةَ أَنَّ

نَصْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ

(٣) وهو المدري ، انظر «المعلم» : (٢٨٦/١ - ٢٨٧)

(٤) في «إكمال صحيح» : (٢٣٧/١ - ٢٣٨)

(٥) كذا وقع في (ح) و(س) و(ط) و(ز) بزيادة لفظه «مسند» ، وكلام أبي عليٍّ تعدي هذا بغيره بوسطة

المشكور، وذكر القسني أيضاً أنه رواه كذلك أبو بكر البرزاني في «مسند الكبير» بإسناده<sup>(١)</sup>، وخشني عنه وعن عبد الغني بن سعيد الحافظ أنهما ذكرا أن حسناً هذا هو الحسن البصري.

وليس الأمر في ذلك على ما ذكروه، بل ما أورده مسلم في هذا الإسناد هو لصواب، وكما أورده رواه أحمد بن حنبل عن روح بن عبادة عن ابن جريج<sup>(٢)</sup>، وقد انتصر له الحافظ أبو موسى لأصبهاني رحمه الله، وألف في ذلك كتاباً لطيفاً تبجح فيه بوجدته وإصابته مع وهم غير واحد فيه، فذكر أن حسناً هذا هو الحسن بن مسلم بن يثاق لذي روى عنه ابن جريج غير هذا الحديث، وأن معنى هذا الكلام أن أبا نضرة أخبر بهذا الحديث أبا قزعة وحسن بن مسلم كليهما، ثم أكد ذلك بأن أحمد فقل: أخبرهما أن أبا سعيد أخبره، يعني أخبر أبو سعيد أبا نضرة وهذا كما نقول: إن زيد جاءني وعمراً جاءني فقلنا كذا وكذا، وهذا من فصيح الكلام، واحتج على أن حسناً فيه هو لحسن بن مسلم بن يثاق بأن<sup>(٣)</sup> سمة بن شبيب، وهو ثقة، رواه عن عبد الرزاق عن<sup>(٤)</sup> ابن جريج قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره وحسن بن مسلم، أخبرهما أن أبا سعيد أخبره... الحديث<sup>(٥)</sup>. رواه<sup>(٦)</sup> أبو الشيخ<sup>(٧)</sup> لحافظ في كتابه «مخرج على صحيح مسلم».

وقد أسقط أبو مسعود الدمشقي وغيره ذكر (حسن) من الإسناد، لأنه مع إشكاله لا مدخل له في الرواية، وذكر الحافظ أبو موسى ما حكاه أبو علي القسني وبين بطلانه وبطلان رواية من غير الضمير

= بن صلاح في تصحيح مسنده ص ١٥٩، وليست عنده هذه نسخة، وهو لصواب، لأن إسناد ابن يسار - حيث نقله أبو عبي بن عيسى في «تقريبه لمسنده» (٧٧٢/٣)، ولما ذكره في «تقريبه» - ليس كإسناد مسلم، بل هو كإسناد أبي صويه أبو عبي بن عيسى: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبرني وحسناً أخبره أن أبا سعيد أخبره

(١) البرزاني (١٨/٨٢) (١٨/٨٢) من طريق أبي قزعة قال: حدثني أبو نضرة وحسن بن علي عن أبي سعيد البصري

(٢) أحمد ١١٥٤٤

(٣) أبي (حسن) و(هـ): بن - بدل: يثاق، وهو خطأ.

(٤) وقع في تصحيح مسنده ص ١٦٠: وهو، وهو خطأ.

(٥) عبد الرزاق: ١٦٩٢٩، ووقع فيه: «وحسناً» بدلاً من «حسن بن مسلم»

(٦) أبي (حسن) و(هـ): يثاق

(٧) أبو الشيخ سمة أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان، لإمام الحافظ صدوق، محدث أصبهان، ولد سنة أربع

ومئتين ومئتين، وله من تصانيف «السنن» و«العتبة» و«السنن» في عدة مجلدات، وغيرها توفي رحمه الله سنة تسع

وستين وثلاث مئة. نظروا سير أعلام النبلاء: (٢٧٦/١٦)

لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاءَكَ، مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْيَاءِ؟ فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاءَكَ، أَوْ تَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْحِجْلُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ، وَلَا فِي الدُّبَاءِ، وَلَا فِي الْحَنْتَمَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى» [١].

في قوله: أخبرهم، وغير ذلك من التغيرات، وقد أجاد وأحسن ﷺ. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله<sup>(١)</sup>، وفي هذا القدر الذي ذكره أبغ كفاية وإن كان الحافظ أبو موسى قد أطنب في بسطه وإيضاحه بأسانيده واستشهاده، فلا ضرورة إلى زيادة على هذا القدر، والله أعلم.

وأما (أبو قزعة) المذكور، فاسمه شويد بن حجير، بعاء مهمل مضمومة ثم جيم مفتوحة وآخره راء، وهو ياهني بصري، انفرد مسلم بالرواية له دون لبخري، وقزعة بفتح القاف وبفتح الراء وإسكانها، ولم يذكر أبو علي الغساني في «تقييد المهمل» سوى الفتح<sup>(٢)</sup>، وحكى القاضي عياض في الفتح وإسكان<sup>(٣)</sup>، ووجد بخط ابن الأسيدي بإسكان، وذكر ابن مكّي<sup>(٤)</sup> في كتابه «فيما يلحق فيه» أن الإسكان هو الصواب، والله أعلم.

قولهم: (جعلنا الله فداءك) هو بكسر الفاء وبالمدة، ومعناه: يقيث المكاره.

قوله ﷺ: «وعليكم بالموكى» هو بضم الميم وإسكان الواو، مقصور غير مهموز، ومعناه: انبلوا في السقاء لذيق<sup>(٥)</sup> الذي يؤكى - أي<sup>(٦)</sup>: يربط - فوه بالوكاء، وهو الحيط الذي يربط به، والله أعلم. هذا ما يتعلق بالفظة هذا الحديث.

وأما أحكامه ومعانيه فقد اندرج جمل منها فيما ذكرته، وأنا أشير إليها مختصرة ملخصة مرتبة، ففي هذا الحديث وفادة الرؤساء والأشراف إلى الأئمة عند الأمور المهمة. وفيه تقديم الاعتدال بين يدي المسألة. وفيه بيان مهمات لإسلام وأركانها سوى الحج. وقد قدمنا أنه لم يكن فرض، وفيه استعانة بعالم في تفهيم لحاضرين وفهم عنهم ببعض أصحابه كما فعله ابن عباس، وقد يستدل به على أنه

(١) «معيانة صحيح مسلم» ص ١٥٨ - ١٦١.

(٢) «تقييد مهمل» (٢/٤١٩ - ٤٢٠).

(٣) «إكمال المعلم» (١/٧٣٨).

(٤) ابن مكّي هو عمر بن حنبل بن مكّي لصقني، الإمام الغوي بمحدث، من تصانيفه «التقييد لبسان» دل على غرارة علمه وكثرة حفظه. توفي رحمه الله سنة إحدى وخمسين هـ. النظر في «معيمة الوعاء» (٢/٢١٨).

(٥) في (ط): الرقيق.

(٦) في (ج): أن.



يَكْفِي فِي الْمَرْجَمَةِ فِي الْفَتْوَى وَالْخَبَرِ قَوْلُ وَاحِدٍ وَفِيهِ سِتْحَابُ قَوْلِ لِرَجُلٍ لِرُؤُوسِهِ وَلِقَادِمِينَ عَلَيْهِ مَرَجَبًا، وَنَحْوَهُ، وَالتَّوَدُّعِيهِمْ إِنْ سَأَلَ وَسَطًا.

وَفِيهِ حَوَازِ الشَّدَاءِ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي رُجُوعِهِ إِذْ لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ بِعَجَابٍ وَنَحْوِهِ، وَأَمَّا اسْتِعْجَابُهُ فَيُخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ.

وَأَمَّا لِنَهْيٍ عَنِ الْمَدْحِ فِي لُوحِهِ، فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ لَفْتَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَقَدْ مَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْوَجْهِ، فَقَالَ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ: «لَسْتُ مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>. وَقَالَ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ، إِنَّ أَمَنَ النَّاسَ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أَمْنِي خَلِيلًا لَا تَخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ لَهُ: «وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ»<sup>(٣)</sup>، أَيْ: مِنَ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ. وَقَالَ ﷺ: «أَقْلَنَ لَهُ وَيُشْرَهُ بِالْجَنَّةِ»<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ ﷺ: «إِثْبَتْ أَحَدُ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»<sup>(٥)</sup>. وَقَالَ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ وَرَأَيْتُ قَصْرًا فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِعِمْرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَلَاكُرْتُ غَيْرَتِكَ»، فَقَالَ عِمْرٌ: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْبَيْكَ أَغَارًا؟<sup>(٦)</sup>. وَقَالَ لَهُ: «مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَبُجَا إِلَّا سَلَكَ فَبُجَا غَيْرَ فَبُجَا»<sup>(٧)</sup>. وَقَالَ ﷺ: «الْفَنَعُ لِعُثْمَانَ وَبُشْرَهُ بِالْجَنَّةِ»<sup>(٨)</sup>. وَقَالَ لِعَلِيٍّ ﷺ: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»<sup>(٩)</sup>، وَفِي لِحَدِيثٍ لِأَخْرَ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟»<sup>(١٠)</sup>. وَقَالَ ﷺ لِجَلَالِ ﷺ: «سَمِعْتُ ذَكََّ»<sup>(١١)</sup> نَعْلِكَ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(١٢)</sup>. وَقَالَ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٦٠٦٢، وَأَحْمَدُ ٦٣٤٠، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤٦٦، وَمُسْنَدُ ٦١٧٠، وَأَحْمَدُ ١١١٣٤، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١٨٩٧، وَمُسْنَدُ ٢٣٧١، وَأَحْمَدُ ٧٦٣٣، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣٦٧٤، وَمُسْنَدُ ٦٢١٤، وَأَحْمَدُ ١٩٥٠٩، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣٦٧٥، وَأَحْمَدُ ١٢١٠٦، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أَخْرَجَهُ لِحَدْرِي ٥٢٢٦، وَمُسْلِمٌ ٦١٩٨، وَأَحْمَدُ ١٤٣٢١، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) أَخْرَجَهُ لِحَدْرِي ٣٢٩٤، وَمُسْلِمٌ ٦٢٠٢، وَأَحْمَدُ ١٤٧٢، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٨) أَخْرَجَهُ لِحَدْرِي ٣٦٩٣، وَمُسْنَدُ ٦٢١٢، وَأَحْمَدُ ١٩٦٤٣، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) أَخْرَجَهُ لِحَدْرِي ٢٦٩٩، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٠) أَخْرَجَهُ لِحَدْرِي ٣٧١٦، وَمُسْنَدُ ٦٢١٨، وَأَحْمَدُ ١٥٠٥، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١١) فِي (هـ) وَ(و)، دَقَّ، بِالتَّخْفِيفِ.

(١٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١١٤٩، وَمُسْنَدُ ٦٣٢٤، وَأَحْمَدُ ٨٤٠٣، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



سَلَام: «أنت على الإسلام حتى تموت»<sup>(١)</sup>. وقال للأنصاري: «صبرك الله عز وجل» - أو: عجب - من  
فعلالكما<sup>(٢)</sup>. وقال للأنصار: «أنتم من أحب الناس إلي»<sup>(٣)</sup>. ونعذر هذا كثيرة من مدحه ﷺ في  
لوجه وأما مدح الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء والأئمة الذين يقتدى بهم ﷺ أجمعين،  
فأكثر من أن تحصر، والله أعلم.

وفي حديث الباب من فوائد أنه لا غنى على طلب العلم والمستفتي إذا قال للعلم: أوضح لي  
الجواب، ونحو هذه العبارة. وفيه أنه لا بأس بقول: رمضان، من غير ذكر الشهر. وفيه جواز مرجعة  
العلم على سبيل الاسترشاد والاعتذار، ليتلطف له في جواب لا يشق عليه. وفيه تأكيد الكلام  
وتفخيئه، ليُعظم وقع في النفس. وفيه جواز قول الإنسان لمسلم: جعني الله فداك.  
فهذه أطراف مما يتعلق بهذا الحديث، وهي وإن كانت طويلة، فهي مختصرة بالنسبة إلى طاسي  
التحقيق، والله أعلم، وله الحمد.



(١) أخرجه البيهقي: ٣٨١٣، ومسلم: ٦٣٨١، وأحمد: ٢٣/٨٧ من حديث عبد الله بن سلام ﷺ

(٢) أخرجه البيهقي: ٣٧٩٨، ومسلم: ٥٣٥٩ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه البيهقي: ٣٧٨٥، ومسلم: ٤٤١٧، وأحمد: ١٢٧٩٧ من حديث أنس بن مالك ﷺ

## ٧ - [باب الدعاء إلى الشهادة،

### وشرائع الإسلام]

[١٢١] ٢٩ - (١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: رُبَّمَا قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاذًا - قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: .....

## باب الدعاء إلى الشهادة

### وشرائع الإسلام<sup>(١)</sup>

فيه بحث معاذ إلى اليمن، وهو متفق عليه في «المصحيحين».

قوله: (عن أبي معبد، عن ابن عباس، عن معاذ، قال أبو بكر: رُبَّمَا قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ مُعَاذًا قَالَ).

هذا الذي فعده مسند رحمته الله نهية التحقيق والاحتياط وسدقيق، فمنْ لرواية لأولى قال فيها: (عن معاذ)، والثانية: (أَنَّ مُعَاذًا)، وبسبب (أَنَّ) و(عن) فرق، فمنْ الجمهير قالوا: (أَنَّ) كـ (عن)، فيحتمل على الاتصال، وقد جمعة لا تلتحق (أَنَّ) بـ (عن)، بل تحتمل أَنَّ على الانقطاع ويكون مرسلًا، ولكنه هنا يكون مرسل صحيح، له حكم لمتصل على المشهور من مذاهب العلماء، وفيه قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني<sup>(٢)</sup> الذي قدمه في الفصول أنه لا يحتج به<sup>(٣)</sup>، فاحتاط مسند رحمته الله وبين اللقطين، والله أعلم.

وأما (أبو معبد)، فاسمه نوفل، بالثون والفاء والمعال المعجمة، وهو مولى ابن عباس، قال عمرو بن دينار: كان من أصدق موالي ابن عباس.

(١) في (ج) و(ص): وشرائع الإسلام.

(٢) في (ج): الإسفراييني، وهو خطأ.

(٣) انظر من ٤٤ من هذا الجزء.

«إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَنُفَّذُ فِي أَفْقَارِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِنَّكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» (١).

١- ٤٠٧١، والبخاري: ١٤٩٦، ٢٤٤٨ مختصر، ٢٠٢٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

قوله ﷺ «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَنُفَّذُ فِي أَفْقَارِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِنَّكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

أما (الكرائم)، فجمع كريمة، قال صاحب «المطلع»: هي جمعة لكامل ممكن في حقها، من عزرة لبس وجسد سرور، أو كثرة لحم أو صوف<sup>(٢)</sup>. وهكذا الرواية: «فيك وكرائم» بلو وفي قوله: «وكرائم»، قال ابن قتيبة: ولا يجوز: «فيك كرائم»، بحذفها<sup>(٣)</sup>. ومعنى «ليس بينها وبين الله حجاب» أي: أنها مسموعة لا تُرد.

وفي هذا الحديث قول حر الواحد ووجوب العمل به. وفيه أن نوتر ليس بواجب، لأن بحث معد إلى اليمن كن قبل وفاة النبي ﷺ بقليل بعد الأمر بلوتر والعمل به. وفيه أن لسنة أن الكفار يذنون إلى التوحيد قبل انقضاء. وفيه أنه لا يحكم بسلامة إلا بالتصديق بالشهادتين، وهذا مذهب أهل السنة كما قدمنا بيانه في أول كتاب الإيمان<sup>(٤)</sup>. وفيه أن صلوات خمس تجب في كل يوم وليمة

وفيه بيان عظم تحريم الطمس، وأن الإدم ينهي أن يعطى ولأته، ويأمرهم بتقوى الله تعالى، وتسلع في نهيه عن الضلوع، ويعرفهم قبح عقبة. وفيه أنه يحرم على سعي أخذ كرائم المال في الزكاة<sup>(٥)</sup>، بل

(١) في (ط): فإنها.

(٢) المصنف لأور: (٣/٣٥٣)

(٣) نظير لأدب للكتاب: ٤١٨، ٤١٩. في باب ما يُعدى بحرمة صفة أو بغيره، ولعدمه لا تعديه، أو لا يمدى لعدمه تعديه. قال فيه: «يقولون: «فيك وأن نفس كذا» ولا يقال: «فيك أن نفس» بلا و.

(٤) نظير ص: ٢٢٦ من هذا الجزء

(٥) في (ص) و(ط) و(ع): في أدب الزكاة

[١٢٢] ٣٠- (٥٥٥) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

يَاحْدَ، لَوْسَطَ، وَنَحَرَمَ عَلَى رَبِّ لِمَالٍ إِخْرَاجُ شَرِّ الْمَالِ. وَفِيهِ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تُدْفَعُ إِلَى كَافِرٍ، وَلَا تُدْفَعُ أَيْضًا إِلَى غَنِيٍِّّ مِنْ تَصْيِبِ الْفُقَرَاءِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِحُطَائِيٍّ وَسَائِرُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ نَقْدُهَا عَنْ بِلَدِ الْمَالِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَقَرُّهُ فِي فُقَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup> وَهَذَا لَا اسْتِدْلَالَ لَيْسَ بِظَاهِرٍ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «فُقَرَائِهِمْ» مُحْتَمِلٌ لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلِفُقَرَاءِ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَدَةِ وَلِدَحِيَّةٍ، وَهَذَا لَا حَتْمًا أَظْهَرَ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ بِمُخَاطَبٍ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَتَحْرِيمِ الرِّبَا وَنَحْوِهِ، لَكُونِهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِلذِّكْرِ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُطِيعُوا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا لَا اسْتِدْلَالَ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْمُرَادَ: أَعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ مُطَاعُونَ بِالصُّلُوحِ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا، وَالْمَطْلَبُ فِي الدُّنْيَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَلَّا يَكُونُوا مُخَاطَبِينَ بِهِ<sup>(٢)</sup> يُزَادُ فِي عَذَابِهِمْ بِسَبَبِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَلَئِنْ رُبَّ ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَدَأَ بِأَلَهُمْ فَالْأَمْرُ، أَلَّا تَرَاهُ بَدَأَ ﷺ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الزَّكَاةِ؟ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدُهُمْ يَصِيرُ مَكْتَفٍ بِصَلَاةٍ دُونَ الزَّكَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ لِمُخْتَارِ أَنَّ الْكَافِرَ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَلَمَنْعِهِ عَنْهُ، هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ وَالْأَكْثَرِينَ، وَقِيلَ: لَيْسُوا مُخَاطَبِينَ بِهِ، وَقِيلَ: مُخَاطَبُونَ بِالْمَنْهَى دُونَ الْمَأْمُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ لُصْلَاحَ: هَذَا الَّذِي وَقَعَ فِي حَدِيثٍ مَعْدُودٍ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ دُعَائِهِمْ لِلْإِسْلَامِ دُونَ بَعْضٍ هُوَ مِنْ تَقْصِيرِ الرَّوَاةِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِيهِ سَبْقَ مَنْ نَظَرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ فِي الرَّوَاةِ الثَّانِيَةِ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْعَدَنِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، سَكَنَ مَكَّةَ. وَفِيهَا (عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ) هُوَ الْإِمَامُ سَمْعُونُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، يُكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ، قِيلَ: سَمِعَهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ. وَفِيهَا (أَبُو عَاصِمٍ) هُوَ النَّبِيُّ الْقُسَيْطِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ.

(١) التَّحْلِيلُ لِابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (٤٧٣/١)

(٢) فِي (٢٤) بَيِّنًا

(٣) أَحْسَنُ صَحِيحٍ مُصَنَّفٍ ص ١٦٣

(٤) فِي (ج) عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ حَقٌّ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْغِيٍّ، عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا»، بِمِثْلِ حَدِيثٍ وَكَيْفٍ. [محدثون: ١٣٩٥، يونيو ٢١، ٢].

[١٢٣] ٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْغِيٍّ، عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ،

قوله: (عن ابن عباس) ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا) هذا اللفظ يقتضي أَنَّ الحديث من مسند ابن عباس، وكذلك الرواية التي بعده، وأم الأولى فمن مسند معاذ، ووجه الجمع بينهم أن يكون ابن عباس سمع الحديث من معاذ، فهو تارة عنه متصلًا، وتارة أرسله فلم يذكر معاذًا، وكلاهما صحيح كما قدمته أن مرسل الصحابي إذا لم يُعرف المحذوف يكون حجة<sup>(١)</sup>، فكيف وقد عرفته في هذا الحديث أنه معاذ؟ ويحتمل أن ابن عباس سمعه من معاذ وحضر لقصة، فتارة روى بها واسطة لحضوره إيها، وتارة روى عن معاذ، إم لنسيانه المحضور، وإم لمعنى آخر، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ) ما (بَسْطَامٌ)، فبكسر الباء الموحدة، هذا هو المشهور، وحكى صاحب «المطالع» أيضًا فتحه<sup>(٢)</sup>، واختلف في صرفه، فهم من صرفه، ومهم من لم يصرفه. قال لشيخ أبو عمرو بن الصلاح: بَسْطَامٌ عجمي لا ينصرف، قال بن دُرَيْدٍ: ليس من كلام العرب<sup>(٣)</sup>، قال ووجدته في كتاب ابن الجَوَلِيْقِيِّ في «مُعَرَّبٍ»<sup>(٤)</sup> مصروفًا، وهو بعيد، هذا كلام الشيخ<sup>(٥)</sup>.

وقال الجوهرِيُّ في «المصباح»: بَسْطَامٌ ليس من أسماء العرب، وإنما سَمَّى قَيْسٌ بن مسعود ابنه بِسْطَامًا بألفهم ملك من ملوك فارس، كما سَمَّوْا: قَابُوسَ، فعربوه بكسر الباء، والله أعلم<sup>(٦)</sup>.

وَأَم (الْعَيْشِيُّ)، فبشيرة المعجمة، وهو منسوب إلى بني عَيْشٍ بن مسك بن تميم الله بن ثعلبة، وكان أصداه العيشي، ولكنهم خففوه. قال لحدكم أبو عبد الله والخطيب أبو بكر بغدادِيٌّ: (الْعَيْشِيُّونَ)

(١) نظر من ٦٤ من هذا الجزء.

(٢) «مطالع لأورد»: ٣٨٣/١.

(٣) «جمهرة نادرة»: (١٢٤/٢).

(٤) «معرَّب» من لكلام الأعجمي على حروف معجم» ص ١٠٤ - ١٠٥. والجَوَلِيْقِيُّ منه مؤلف من أحمد بن محمد بن نجس بن الحنف، أبو منصور لثوي معوي، كان يما في سور لأدب، صنف شرح أدب الكتاب، وهو عرب من كلام المعجم وغيره. «عند سنة خمس وعشرين وأربع مئة» بغية الوعاة: (٢/٣٠٨).

(٥) «صحيح مسلم» ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٦) «المصباح»: (معجم).

فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ﷻ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَواتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَنُودِيَ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ». - بحري ١٤٥٨، ونظر ١٧١، ٥.

بالسُّنن المعجمة بصريون، و(لَقَبْسِيون) بالباء الموحدة والسُّنن المهمة كوفيون، و(العَسِيون) بالنون والسُّنن المهمة شاميون<sup>(١)</sup>، وهذا الذي قلناه هو الغلب، والله أعلم.

قوله ﷻ: «فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم» إلى آخره. قال القاضي عياض: هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين الله تعالى، وهو مذهب خُذَّاق المتكلمين في اليهود والنصارى أنهم غير عارفين الله تعالى وإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته، لدلالة السَّمع عندهم على هذا، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذب رسولا.

قال لقاضي رحمه الله: ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود، أو أحرار<sup>(٢)</sup> عليه البداء<sup>(٣)</sup>، أو أضاف<sup>(٤)</sup> إليه لود منهم، أو أضاف<sup>(٥)</sup> إليه لصاحبه والولد وأجاز الحول عليه والانتقال ولا مزاج من البصاري، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعبد في خلقه من المجوس وثنوية<sup>(٦)</sup>، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله وإن سَمَّوه به، إذ ليس موصوفاً بصفات إلالة الواجبة له، فبذن ما عرفوا الله سبحانه، فتحقق هذه سكتة واعتمد عليها، وقد رأيت معناها لمتقدمي أشيختي، وبها قطع الكلام<sup>(٧)</sup> أبو عمران النيسبي<sup>(٨)</sup> بين عامة أهل القيروان عند تدرُّعهم في هذه لمسألة. هذا آخر كلام لقاضي رحمه الله. قوله ﷻ في الرواية الأخيرة: «فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاةً تؤخذ من أموالهم» قد يُستدل بلفظة: «من أموالهم» على أنه إذا امتنع من دفع الزكاة، أخذت من ماله بغير اختياره، وهذا لحكم لا خلاف فيه، ولكن هل تبرأ ذمته ويُعجزه ذلك في لبطن؟ فيه وجهان لأصحابنا، والله أعلم.

(١) لمعرفة علوم الحديث، بحاكم ص ٢٢١، ولم أفت على كلام الخطيب ليخذه دي فيما بين يدي من كتب

(٢) في (ط) والإكمال لمعجم<sup>(١)</sup> (٢٣٨/١) وأحجار.

(٣) بداء مستصوب شيء غنم بعد أن لم يُسَم، وحدث على أنه عز وجل غير جائز<sup>(٢)</sup> للبهية في طريق الحديث (نور)

(٤) في (خ) و(د) والإكمال لمعجم<sup>(٣)</sup>: وأضاف

(٥) في (ط): وأضاف

(٦) ثنوية موقفة من مجوس يقول إن لعالم صاعين أحدهما: لنور يكون منه لخيرات ومساويع، وآخر ظلمة يكثر منه شرور ومفرد

(٧) في (ط): الإجم

(٨) في (ج) و(هـ)، للنيسبي، وهو خطأ. وأبو عمران النيسبي سَمَّه موسى بن عيسى بن أبي حاج نخع وهو سم أبي حاج بن مري نخعوهي نيسبي بن مكي توفي سنة ثلاثين وأربع مئة. المبرور لعلام لملاء<sup>(١)</sup> (٥٤٥، ١٧)

٨ - [باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله،

محفظ رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة،

ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ،

وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحققها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى،

وقتل من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام،

واهتمام الإمام بشعائر الإسلام]

[١٢٤] - ٣٢ - (٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ نَفْسَهُ وَمَالَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَجَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا لَكُنْتُ بِؤُودُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ

باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ويقيموا

الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ،

وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحققها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى

وقتل من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام،

واهتمام الإمام بشعائر الإسلام

أما أسماء الرواة، ففيه (عقيل، ص الزهري)، هو بضم العين، وتقدم في الفصول بيانه<sup>(١)</sup>. وفيه



الْحَقُّ . [أحمد ١١٧، وأبو داود ٧٢٨٤، ٧٢٨٥] .  
 الْحَقُّب: فَوَالله مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ الله ﷻ قَدْ شَرَحَ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ

[١٢٥] ٣٣ - (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو لَطَايِرٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْإِسْرَائِيلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ». [أحمد ٨١٦٣، وسنن أبي داود ٢٩٤٦] .

[١٢٦] ٣٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ النَّصَّيْ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ - عَنِ الْعَلَاءِ (ح) . وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ». [مسند ١٢٤] .

[١٢٧] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ. وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(يونس) وقد تقدّم بيانه، وأنّ فيه ستة أوجه: ضمّ النون وكسرها وفتحها. مع الهمز وتركه<sup>(١)</sup>. وفيه (سعيد بن المسيّب)، وقد قدّم أنّ المسيّب يفتح الباء على المشهور، وقيل بكسرها<sup>(٢)</sup>. وفيه (أحمد بن حنبل) ييسكن الباء. وفيه (أمية بن بسطام) وقدّم بيانه في الباب قبله.

وفيه (حفص بن غياث)، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر. وعن أبي صالح، عن أبي هريرة) فقولوه: (وعن أبي صالح) يعني رواه الأعمش أيضاً عن أبي صالح. وقد تقدّم أنّ اسم (أبي هريرة) عند الرحمن بن صخر على الأصحّ من نحو ثلاثين قولاً<sup>(٣)</sup>، وأنّ اسم (أبي صالح) ذكره

(١) نظر من ١٣١ من هذا الجزء.

(٢) نظر من ١٧٥ من هذا الجزء.

(٣) نظر من ١٢٢ من هذا الجزء.

«أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح) . [أحمد ٢٨٩٠٢]

انظر ١٢٨ و ١٢٩ .

[١١٨] وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَسْمَأَ أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِ بِمُصْطَفِرٍ» [بخاري ٢١-٢٢] . [أحمد ١٤٧٠٩]

[١٢٩] ٣٦- (٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَّعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» . [بخاري ٢٥]

السَّمْنَانُ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ سَمَ (أبي سفيان) طسحة بن نافع<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ اسْمَ (الأعمش) سليمان بن مهران<sup>(٣)</sup>.  
وَأَمَّا (عِيَاثُ)، فَبِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَآخِرُهُ مَثْلَةٌ.

وفيه (أبو الزبير)، وقد تقدم في كتب الإيمان أن اسمه محمد بن مسلم بن ثعلبة، بفتح المثة فوق<sup>(٤)</sup>. وفيه (أبو غسان لمسمعي) مالك بن عبد الواحد، هو بكسر الميم لأولى وفتح الثانية وإسكان استين المهملة بينهما، منسوب إلى مسمع بن ربيعة، وتقدم بيد صرف عبد وعدمو، وأنه يجوز الوجهين فيه<sup>(٥)</sup>. وفيه (واقدس محمد)، وهو بالقاف، وقد تقدم في الفصول أنه ليس في «الصحيحين» واقدس بالقاء، بل كله بالقاف<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٢٥٩ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٢٥٩ من هذا الجزء.

(٤) انظر ص ٢٦١ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٦٢ من هذا الجزء.

(٦) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

[١٣٠] ٣٧ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبِي أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَغُزِيَانِ الْقَزَائِيَّ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَجَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ». [أحمد ١٧٢١٣].

[١٣١] ٣٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ج). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَحَدَّ اللَّهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ. [أحمد ١٥٨٧٥].

وفيه (أبو خالد الأحمر)، و(أبو مالك عن أبيه)، فأبو مالك اسمه سعد بن طارق، وطارق صحابي، وقد تقدم ذكرهم في باب أركان الإسلام، وتقدم فيه أيضاً أن أب خالد اسمه سليمان بن حيان، بالمثناة<sup>(١)</sup>.

وفيه: (عبد العزيز الدراوزي) وهو بفتح الدال المهملة وبعدده راء ثم ألف ثم و ومفتوحة ثم راء أخرى ساكنة ثم دال أخرى ثم ياء النسب، واختلف في رجه نسبه، فالأصح الذي قاله المحققون أنه<sup>(٢)</sup> نسبة إلى ذر أجرد، بفتح الدال لأولى وبعدها راء ثم ألف ثم ياء موحدة مفتوحة ثم جيم مكسورة ثم راء ساكنة ثم دل، فهذا قول جماعات من أهل العربية واللغة، منهم الأصمعي وأبو حاتم سنجيني، وقده من محدثين أبو عبد الله البخاري لإمام، وأبو حاتم بن حبان البستي<sup>(٣)</sup>، وأبو نصر الكلابذي<sup>(٤)</sup> وغيرهم، قالوا: وهو من شواذ النسب، قال أبو حاتم: وأصله ذراي أو جزدي، وذراي أجرد، قالوا: وذر أجرد مدينة بفارس، قال لبخاري والكلابي<sup>(٥)</sup>: كن جد عبد العزيز هذا سه، وقال بستني: كان أبوه منه.

وقال ابن قتيبة وجماعة من أهل الحديث: هو مسروب إلى ذر أزد، ثم قيل: ذر ورد هي ذر أجرد.

(١) انظر من ٢٦١ - ٢٦٢ من هذا الجزء.

(٢) في (ج): أنها.

(٣) انظر لكتبة لبخاري (٦/ ٢٥)، واهتمام علماء العصر من ٢٢٥، ووقع فيهم در مجردة زيادة ألف بعد

سب ووقع في الثقافة لاس حب (٧/ ١١٦)، در مجردة كما تصصف هذا، وكلا لوجهين يثبت فيه على ما في

كتاب (الأسانيد) لمصنفه. (٢٦٩/ ٥، ٣٢٧)

(٤) في (ج) مسروب لبخاري: (٢/ ٨٦١) وفيه: در مجردة، بالذال بدل الدال لأولى.



والمسجد الثالث الشرقي كان

أيام لا منبر في المس<sup>(١)</sup> نعرفه

وكان هؤلاء لمتسكون بسيفهم من الأزد محصورين بخوائى إلى أن فتح الله تعالى على المسلمين  
اليمامة، فقتل بعضهم - وهو رجل من بني أبي بكر بن كلاب، يستشهد أبو بكر الصديق عليه السلام :

ألا أبلغ أبا بكر رسولاً

فهل لكم إلى قوم كرم

كان<sup>(٢)</sup> دمهم في كل فج

تركت على الرحمن يا

واصنف الآخر: هم الذين فرّقوا بين الصلاة والزكاة، فأفروا بالصلاة وأنكروا فرض الزكاة

ووجب أدائها إلى الإمام، وهؤلاء على حقيقة أهل بغى، وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمان  
خصوصاً لدخولهم في غمار أهل لردة، فأصيف لاسم في الجملة إلى لردة، وكانت أعظم الأمرين  
وأهمهم، وأرخ مبدأ قتال أهل البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام، ذكنا منفردين في زمانه لم  
يختلطوا بأهل الشرك.

وقد كان في ضمن هؤلاء المدعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولا يسمعها، إلا أن رؤساءهم  
صدّوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك، كبني يزروع، فإنهم كانوا قد جمعوا صداقاتهم  
وأردوا أن يبعثوا به إلى أبي بكر عليه السلام، فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرّقهم بينهم، وفي أمر هؤلاء  
عرض لحلاف وقعت الشبهة لعمر عليه السلام، فرجع أبا بكر وناظره وحشّ عليه بقول النبي صلى الله عليه وآله: «أمرت

(١) نُسب - ثنية مبر، وثمة ثمة ليتزل لبيت، أو لأن حدة شعرة ثنية لو حد، كفوقهم خبيث، وما أشبهه، أو أي دمبر  
لجمعة ومنبر العيد، وكان لهم يرمكة، ابهجة لمحدون وبعية لأماثل، لعدم في الحرضي: (٣٨٥/١)

(٢) في معجم المستوفى: (٤٣٨/١) والكلام منه في الأرض، ووقع في (ط)، للندس.

(٣) في (خ): «كان» وبه يتكرر لزّن

(٤) كف هو في (ج) و(ص) و(ط) و(هـ) والمعالم لسن، تغشي، وفي ابهجة لمحدون وبعية لأماثل، يغشي، مدعين، من  
لغث، وهو داه يصيب بعين فيذهب البصر بالليل، وأراد أن يداه لكثرة وشدة حميتها لذهب نور بصر ويعيشه  
ولما قل ذلك مبدعة

أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد حصم نفسه وماله، وكان هذا من عمر عليه السلام تعلّقاً بظاهر الكلام قبل أن يطر في آخره ويتأمّل شرائعه، فقال له أبو بكر رضي الله عنه: إن الزكاة حقّ أصاب - يريد<sup>(١)</sup> أن القضية قد تضمّت عصمة دم ومالٍ معلقة بإبقاء شرائطها، ولحكم المصنّف بشرطين لا يخصّ بأحدهما ولا آخر معدوم، ثم قيسه بالصلاة ورزّ الزكاة إليهما، فكان في ذلك من قوله دليلٌ على أن قتل الممتنع من الصلاة كان إجماعاً من الصحابة، ولديك<sup>(٢)</sup> ردّ سمخلت فيه إلى لمتفق عليه، فاجتمع في هذه القضية لاحتجاج من عمر بالعموم، ومن أبي بكر بالقياس، ودلّ ذلك على أن عموم يخصّ بالقياس، وأن جميع ما تضمّنه لخطب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراقى فيه ومعتبر صحته به، فثبت استقرار عند عمر عليه السلام صحة رأي أبي بكر رضي الله عنه، وبأن له صوابه، تبعه على قتال القوم، وهو معنى قوله: (فقد رأيته الله قد شرح صدر أبي بكر بقتل، عرفت أنه الحق) يشير إلى انشراح صدره بالحجّة التي أدلى بها، والبرهان الذي أقامه نصّ ودلالة.

وقد زعم زعمون من رافضة أن أبو بكر رضي الله عنه أول من سبى لمسلمين<sup>(٣)</sup>، وأن القوم كانوا متأولين في منع الصدقة، وكانوا يرغمون أن لخطب في قوه تعالى: ﴿تَحْذَرُ مِنْ أَتَوَلَّيْتُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَوْتَكُمْ سَكَتٌ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ﴾ [نوبة ١٠٢]، خطاب خاص في مواجهة لنبيّ عليه السلام دون غيره، وأنه مفيد بشرائط لا توجد فيمن سواه، وذلك أنه ليس لأحد من لتطهير والتزكية والصلاة على لمتصدّق ما لنبيّ عليه السلام، ومثل هذه الشبهة إذ وجد كان من يُعذر فيه أمثالهم، ويُرقع به السيف صهم، وزعموا أن قتالهم كان عسفاً.

قل الخطابي. وهؤلاء الذين زعموا ذكره قرأ لا خلاق لهم في الدين، وربما رأس ماله البهت والتكديس والوقعة في السيف، وقد بين أن أهل الردّة كانوا أصدف، منهم من رتد عن لمة ودعا إلى نوة مُسليمة وغيره، ومنهم من ترك الصلاة ولزكاة وأنكر الشرائع كلّها، وهؤلاء هم الذين سمّاهم الصحابة كفاراً، ولذلك رأى أبو بكر رضي الله عنه سبى در ربهم، وساعده على ذلك أكثر لصحابه،

(١) في (هـ): يعني.

(٢) في (ص) والمعدوم نسبه (طبعة مؤسسة رسالة لثبوت)، (١ ٤٤٠) وكلث، ولست من (خ) و(هـ) وهو محرف في لمدلّم لسنه (طبعة راقب لطباع): (٢ ٥٠٢)

(٣) في المعالم السني: أول من سبى المسلمين كفاراً



و ستولد علي بن أبي طالب (عليه السلام) جارية من سبي بني حنيفة، فولدت له محمداً الذي يدهى ابن الحنفية، ثم لم ينقص عصر الصحابة حتى أجمعوا على أن المرتد لا يُسي.

فَأَمَّا مَا نَعْبُدُهُ مِنَ الرُّكَّةِ مِنْهُمْ الْحَقِيقُونَ عَلَى أَصْلِ الدِّينِ، فَمِنْهُمْ أَمْرٌ بَعْضِي، وَلَمْ يُسْمَوْا عَلَى الْإِنْفِرَادِ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> كَقَدْرٍ، وَإِنْ كَانَتِ الرُّدَّةُ قَدْ أَصِيفَتْ إِلَيْهِمْ لِمَشَارَكَتِهِمُ الْمُرْتَدِّينَ فِي مَعَ بَعْضٍ مَا مَعْرُوفٍ مِنْ حَقِّقِ الدِّينِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرُّدَّةَ اسْمٌ لِعَوِيٍّ، وَكُلٌّ مِنْ أَنْصَرَفَ عَنْ أَمْرٍ كَانَ مُقْبِلًا عَلَيْهِ فَقَدْ رَتَدَ عَنْهُ، وَقَدْ وَجَدَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ أَنْصَرَفَتْ عَنْ بَدْعَةٍ وَمَنْعَ لِحَقٍّ، وَانْقَطَعَ عَنْهُمْ اسْمُ الْفُتَاءِ وَلَمَدَحَ بِالْأُذَيْنِ، وَغَبِيقَ بِهِمُ الْأَسْمِ الْقَبِيحِ لِمَشَارَكَتِهِمُ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا ارْتَدَّاهُمْ حَقًّا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة ١٠٣)، وَمَا أَدْعَاؤُهُ مِنْ كَوْنٍ لِمَخْطَبٍ خَاصًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمِنْ مَخْطَبِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

خطب عام، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية [سورة النساء: ١٠٦]، وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُنْزُوا لَكُمْ سُبُلَ الْغِنَى﴾ [البقرة: ٢١٨].

وخطاب خاص للنبي ﷺ لا يشركه فيه غيره، وهو ما أبين به عن غيره بسمية التخصيص وقطع  
لتشريفه، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ يُنَزِّلَ مَاءً دَافِقًا﴾ [الأنعام: ٩٩]، وكقوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لِّلْكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وخصب مواجبة للنبي ﷺ، وهو وجميع أمته في المرد به سواء، كقوله تعالى: [﴿أَفِرُّكَ أَصَوَّةً يَدُلُّكَ أَشْيَئِينَ﴾ (الإسراء: ١٧٨)، وكقوله تعالى: [﴿إِنَّا قَرَأْنَا الْقُرْآنَ فَلَأَسْمِعَنَّ يَأْمُرُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (الاحزاب: ٤٨)، وكقوله تعالى: [﴿وَرَدَّ كُنْتُ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٢٠)]، ونحو ذلك من خطاب لمواجبة، فكل ذلك غير محتص برسول الله ﷺ، بل تشريكة<sup>(٣)</sup> فيه لأمة، فكذا قوله تعالى: [﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة: ١٠٣)، فعلى القادهم بعده ﷺ بأمر الأمة أن يخذلوا حدوه في أخذها منهم، وربما لفائدة في مواجبة النبي ﷺ بالخطب أنه هو لداعي إلى الله تعالى وللمبشور عنه معنى ما أورد، فقدم اسمه في الخطاب ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين على حسب ما يهتجه ويؤمنه لهم، وعلى هذا المعنى قوله

(١) **قوله** قلنا لهم **الحيث** (في حقيقته) **والغيب الصريح** : غيبهم

(۶) قس (۷): یسار و نـ



تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَعْتُمْ إِلَى الْقُدُسِ فَطَيِّبُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [طلاق ٤١]، فامتتح الخطاب بالنبوة باسمه خصوصاً، ثم خذ طيبه وسائر أمته بالحكم عمومياً، وربما كان الخطاب له مواجهة ولمرؤ غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَبِمَا أَتَيْنَا لِيَلْبِسَ إِلَيْنَا الْكِبْرَ يَقْرَءُونَ الْحِكْمَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [سورة قلم ١٧٩]، ولا يجوز أن يكون ﴿قَدْ شَأْنٌ فَعَلْتُ فِي شَيْءٍ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ﴾.

فأما التطهير والتزكية والدعاء من الإثم لصاحب الصدقة، يؤن الفاعل فيها<sup>(١)</sup> قد يدل ذلك كله بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ فيها، وكل ثواب موعود على عمل بر كان في زمنه ﷺ، فإنه باق غير منقطع، ويستحب للإمام وعلماء الصدقة أن يدعوا للمتصدق بالتمتع والبركة في ماله، ويؤجى أن يستجيب الله تعالى ذلك ولا يخيب مآله.

فإن قيل: كيف تأولت أمر الصدقة التي منعت الزكاة على الوجه الذي ذهبت إليه، وجعلتهم أهل بغي؟ وهل إذ أنكرت طائفة من المسلمين في زمان فرض الزكاة، وامتنعوا من أدائها، يكون حكمهم حكم أهل البغي؟

قلنا: لا، فإن من أنكر فرض زكاة في هذه الأزمان كان كافراً بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنهم إنما عذروا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان: منها: قرب العهد بزمان لشريعة الذي كان يقع فيه تدبير لأحكام بالسح

ومنها: أن القوم كانوا جهلاً بأمور الدين، وكان عهدهم بالإسلام قريباً، فدخلتهم شبهة فعذروا، فأما اليوم وقد شاع دين الإسلام، واستفاض في المسلمين علم وجوب الزكاة حتى عرفها الخاص والعام، واشترك فيه العالم والجاهل، فلا يُعذر أحد بتأويل يتأوله في إنكارها، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت<sup>(٢)</sup> الأمة عليه من أمور الدين إذا كان عدمه مستشراً، كالتصويت الخمس، وصوم شهر رمضان، والاغتسل من سجدة، وتحريم الزنى والخمر، ونكاح ذوات المحارم، ونحوه من الأحكام، إلا أن يكون رجلاً حديث عهد بالإسلام ولا يعرف حدوده، فإنه إذا أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه، فأما ما كان الإجماع فيه معموماً

(١) في مقدمتين لها

(٢) في (ج): جماعت

من طريق علم الحاصصة، كتحریم نكاح امرأة علي عمتها وخلتها، وأنَّ لقاتل عمداً لا يرث، وأنَّ للجدَّة السُّدُسَ، وما أشبه ذلك من الأحكام، فإنَّ من أنكرها لا يكفر، بل يُعَذَّر فيها لعمدة استفادة عمدها في العامة.

قال لخطابي: وإنما عرَّضت الشبهة من تأوُّله على لوجه الذي حكيناه عنه، لكثرة ما دخله من الحذف في رواية أبي هريرة، وذلك لأنَّ القصد به لم يكن سيق لحديث على وجهه، وذُكِرَ لقصة في كيفية الرُّدة منهم، وبما قصد به حكاية ما جرى بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وما تدارعه في استباحة قتلهم، ويُشبه أن يكون أبو هريرة إنما لم يُعْرَ بِذكر جميع القصة اعتماداً على معرفة المخاطبين به إذ كانوا قد علموا كيفية القصة، ويُبيِّن لك أنَّ حديث أبي هريرة مختصر، أنَّ عبد الله بن عمر وأنساً رضي الله عنهما رويهم بزيادة لم يذكرها أبو هريرة، ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»<sup>(١)</sup>، وفي رواية أنس: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن ياكلوا ذبيحتنا، وأن يُصلُّوا صلاتنا. فإذا فعلوا ذلك حرَّمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم. هذا آخر كلام الخطابي رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد ثبت في الطريق الثالث المذكور في الكتاب من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قل: «أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهم لم يحفظا عن رسول الله ﷺ ما رواه ابن عمر وأنس وأبو هريرة، وكان هؤلاء الثلاثة سمعوا هذه الزيدت<sup>(٤)</sup> انهي في روايتهم في مجلس آخر،

(١) أخرجه البخاري: ٢٤، ومسلم: ١٢٩.

(٢) أخرجه البخاري: ٣٩٢، وأحمد: ١٣٠٥٦.

(٣) إسناده مستقيم: (١/٣٨ - ٤٤٤).

(٤) في (ش) و(هـ) - لزيادة.

فإن عمر رضي الله عنه لو سمع ذلك لما خاف ولما كان احتج بالحديث، فإنه بهذه الريادة حجة عليه، ولو سمع أبو بكر هذه الزيادة لاحتج بها ولما احتج بالقياس والعموم، والله أعلم.  
قوله عليه السلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله».

قال الخطابي: معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب، لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، ثم يقتلون، ولا يُرفع عنهم السيف، قال: ومعنى «وحسابه على الله»، أي: فيما يستسرون به ويخفونه دون ما يخلون به في الظاهر من الأحكام لوجبة، قال: ففيه أن من أظهر الإسلام وأسر الكفر يُقبل إسلامه في الظاهر، وهذا قول أكثر العلماء. وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لا تُقبل، ويحكي ذلك أيضاً عن الإمام أحمد بن حنبل. هذا كلام الخطابي<sup>(١)</sup>.

وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وأوضحه، فقال: اختص عصمة المال والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بهذا مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يؤحد، وهم كانوا أول من دُعي إلى الإسلام وقتل عليه، فأما غيرهم ممن يُقر بالتوحيد فلا يُكتفى في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره وهي من اعتقده، فذلك جاء في الحديث الآخر: «وأنى رسول الله، وقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة». هذا كلام القاضي<sup>(٢)</sup>.

قلت. ولا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، كما جاء في الرواية الأخرى لأبي هريرة رضي الله عنه، وهي مذكورة في الكتاب: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به»، والله أعلم.

قلت. تختلف أصحاب في قبول توبة الزنديق، وهو الذي يُنكر أشعر جملة، فذكروا<sup>(٣)</sup> فيه خمسة أوجه لأصحاب:

أصحها ولا صوب منها: قبوله مطلقاً، للأحاديث الصحيحة المطلقة.

والثاني: لا تُقبل ويتحتم قتله، لكنه إن صدق في توبته نعمة ذلك في الدار الآخرة، فكان من أهل الجنة.

(١) المعجم لأبي: (١/٤٤٥).

(٢) إكمال المعجم: (١/٢٨٦).

(٣) في (ج): فذكر.

والثالث: إن ذنب مرة واحدة قُبِلت توبته، فإن تكرر ذلك منه لم يُقبل.

والرابع: إن أسلم ابتداءً من غير طلب قبل منه، وإن كان تحت السيف فلا.

والخامس: إن كان ذنباً إلى الضلال لم يقبل منه، وإلا قبل منه، والله أعلم.

قوله عليه السلام: (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) ضبطه سوجهين: (فرق) و(فرق) بتشديد الراء وتخفيفها، ومعناه: من أطاع في الصلاة وجحد الزكاة أو منعه. وفيه حواز لخيف وإن كان في غير مجلس الحكم، وأنه ليس مكروهاً إذا كان لحاجة من تفحيم أمر ونحوه.

قوله: (والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه) هكذا في مسند: (عقلاً)، وكذا في بعض روايات البخاري<sup>(١)</sup>، وفي بعضها: (عند)<sup>(٢)</sup>، بفتح العين وبلنون، وهي الأثى من ولد لغز، وكلاهما صحيح، وهو محمول على أنه كرر الكلام مرتين، فدل في مرة (عقلاً)، وفي الأخرى: (عنداً)، فزوي عنه اللفظان<sup>(٣)</sup>.

فأما رواية (العند) فهي محمولة على ما إذا كانت بغنم صغراً كلها، بأن ماتت أمّتها في بعض الخول، فدل حول الأمّات<sup>(٤)</sup> زجى السحار الصغار بحول الأمّات، سواء بقي من الأمّات شيء أم<sup>(٥)</sup> لا، هذا هو الصحيح المشهور. وقد أبو القاسم الأنمطي<sup>(٦)</sup> من أصحابه: لا يُزكى الأولاد بحول الأمّات إلا أن يبقى من الأمّات نصب. وقال بعض أصحابه: إلا أن يبقى من الأمّات شيء. ويُتصوّر ذلك<sup>(٧)</sup> فيما إذا مات معظم لكبر وحدثت صغراً، فحال حول الكبار على بقيتها وعلى لصغره والله أعلم.

(١) البخاري: ٧٢٨٤ - ٧٢٨٥.

(٢) البخاري: ١٣٩٩ - ١٤٠١. وهو في المسند أحمد: ١١٧.

(٣) دل في حجر في الفتح باري: (٢٧٨/١٢) متفقاً سوى في هذا وهو بعد مع بعد مخرج بقصة.

(٤) كما وقعت هذه بقصة عند الأمّات، وتكرروا في كلام النووي مرات عدة، مرة ذكرها كما هذا، ومرة سقط. وأمّات،

وكلاهما صحيح.

(٥) في (ن) - أو.

(٦) أبو القاسم الأنمطي هو عثمان بن سعة بن بشر، صاحب لمي والرسخ، وهو يدي مشهور به كتب تشافعي بحداد.

ومات رحمه الله سنة ثمان وثلاثين ومئتين. نظر اصلات شافعية لكبرى: (٢/٣٠١).

(٧) وهو في (ن) و(ط): أيضاً.

وأما (هـ) : (عقلاً) ، فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً فيها ، فذهب جماعة منهم إلى أنَّ المراد بالعقل زكاة عدم ، وهو معروف في اللغة بذلك ، وهذا قول الكسائي والمُضَرِّبِ بْنِ شُمَيْلٍ<sup>(١)</sup> وأبي عبيد<sup>(٢)</sup> ولميرد<sup>(٣)</sup> وغيرهم من أهل اللغة ، وهو قول جماعة من الفقهاء ، واحتج هؤلاء على أنَّ العقل يُطلق على زكاة عدم بقول عمرو بن العلاء ،

سمي عقلاً فلم يترك سبباً<sup>(٤)</sup> فكيف لو قد سمى عمرو وعقاليين

أراد مئة عقل ، فنصبه على الظرف ، وعمرو هذا الساعي هو عمرو بن عُتْبَةَ بن أبي سفيان ، ولأه عنه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه صدقت كُتِبَ ، فقال فيه قائلهم ذلك

قلوا : ولأنَّ العقل الذي هو الحبل الذي يُعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة ، فلا يجوز القتل عليه ، فلا يصح حمل الحديث عليه .

وذهب كثير من المحققين إلى أنَّ المراد بعقل الحمل الذي يُعقل به البعير ، وهذا نقول نُحكي عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما ، وهو اختيار صاحب «التحريض» وجماعة من خُذَّاق المتأخرين ، قال صاحب «التحريض» : قول من قال : المراد صدقة عدم ، تعسف وذهب عن طريقة العرب ، لأنَّ لكلام خرج مخرج التفسير والتفصيل والتشديد والمبالغة ، فيقتضي قلة ما عُلِّق به لقتل وحرقته ، وإذا حُمِلَ على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى ، قال : ولست أشبه هذا ، لا تعسف من قل في قوله ﷺ : «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده»<sup>(٥)</sup> أنَّ المراد به (البيضة) بيضة الحديد التي يُنْطَى بها الرأس في الحرب ، وبـ (الحبل) لواحد من حبل السمينة ، وكلُّ واحد من هذين ينبغي ذنابه كثيرة ،

(١) البقر بن شميل بن خزيمة البصري الأصل ، أبو الحسن أحد عن الحسين والعرب ، وأقام بالبادية أربعين سنة ، وصفه الهروي ، لمحدثه : حدثت مئة ثلاث - وقيل : أربع - ومثليين ، بغية الرواة : (٢/ ٣١٦)

(٢) في غريب الحديث : (٣/ ٢١٠) . يروى في (ص) و(هـ) : عبيدة

(٣) قال لميرد في «الكامل» ، (٢/ ٢١) قوله (هو معروف عقلاً لجهنتهم عبيد) على خلاف ما تأوله لعدم ، ويقول لعدم وجه قد يجوز ، فأد صحیح ، فإن لمصدق ، إذا أحد من لصقة ما فيها ، ولم يأخذ فيها قيل : أحد عقلاً ، وإذا أخذ من قيل : أحد منذراً ، والذي نقوله لعدم تأويله لو معنوي ما يسوي عقلاً فضلاً عن عبيد ، وهذا وجه ، ولأول هو صحيح ، لأنه ليس عليهم عقاب يخص به سعيه فيمنعه ، ولكن مجازة في قول عدمه ذكره .

(٤) المبدأ - الشعر والوبر .

(٥) أخرجه البخاري : ٦٧٨٣ ، ومسلم : ٤٤٠٨ ، وأحمد : ٧٤٣٦ عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال بعض المحققين: إن هذا التأويل لا يجوز عند من يعرف لغة ومخرج كلام العرب، لأن هذا ليس موضع تكثير لم يسرقه، فيصرف إلى بضعة تساوي دنانير، وجب لا يقدر السارق على حمله، وليس من عادة العرب ولا المعجم أن يقولوا: قُبِحَ لله فلاناً عَرَضَ نفسه لمضرب في عقد حوهر، وتعرض لعقوبة القتل في جرب مسك، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال: لعنة الله، تعرض لقطع اليد في حبس رنك، أو في كُتَبه شعر، وكل ما كان من هذا أحقر كذا أبلغ، فالصحيح هنا أنه أراد به العقول الذي يعقل به البعير، ولم يُرد عينه، وإنما أراد قدر قيمته، والدليل على هذا أن المرد به المبالغة، ولهذا قال في الرواية الأخرى: (عُتِقَ)، وفي بعضها: (لو منعوني جَذِيًّا أَذَوْهُ<sup>(١)</sup>)، والأدوية صعيد القنق والذئق. هذا آخر كلام صاحب «التحرير»، وهذا الذي اختاره هو لصحيح الذي لا ينبغي غيره.

وعلى هذا اختلفوا في المراد بـ (منعوني عقلاً)، فقيل: قدر قيمته، وهو ظاهر متصور في زكاة الذهب والفضة والمفشرات والمعدن والركاز<sup>(٢)</sup> وزكاة الفطر، وفي لموشي أيضاً في بعض أحوالها، كما إذا وجب عليه سبب فلم يكن عنده ونزل إلى سبب دونه، واختار أن يرد عشرين درهماً فتمنع من العشرين قيمة عقد، وكما إذا كانت عنده سبخلاً وفيه سبخلة فمنعه وهي تساوي عقلاً، وبطائر من ذكرته كثيرة معروفة في كتب الفقه، وإنما ذكرت هذه الصور تنبيهاً بها على غيرها، وعلى أنه متصور ليس بصعب، فلاني رأيت كثيرين ممن لم يُعَدِ<sup>(٣)</sup>، لفقه يستصعب تصوُّره، حتى حمى بعضهم - وربما وافقه بعض المتقدمين - على أن ذلك للمبالغة وأنه ليس متصور، وهذا غلط قبيح وجهل صريح.

وحكى الخطابي عن بعض العلماء أن معناه: منعوني زكاة العقول إذا كان من عروض التجارة<sup>(٤)</sup>. وهذا تأويل صحيح أيضاً.

ويجوز أن يراد: منعوني عقلاً، أي: منعوني سبب نفسه، على مذهب من يجوز لقيمة، ويتصور على مذهب لشافعي على أحد أقواله، فإن لشافعي رحمه الله في لو جب في عروض التجارة ثلاثة أقوال: أحدها: يتعين أن يأخذ منها عَرَضاً، حلاً أو غيره، كما يأخذ من لماشية من جسمها.

(١) لم أقف على هذه الرواية

(٢) غي (ص): والزكاة

(٣) غي (ح): يعني.

(٤) معالم المسير: ١/٤٤٧.

والثاني. أنه لا يأخذ إلا درهم أو دينار، رُبْعُ عَشْرَ قِيَمَتِهِ، كالذهب والفضة. والثالث: يَتَحَيَّرُ بَيْنَ غَرَضٍ وَنَقْدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وحكى الخطابي عن بعض أهل العلم أَنَّ الْعَقْدَ يُوْجَدُ مَعَ الْفَرِيضَةِ، لِأَنَّ عَلَى صَاحِبِهَا تَسْيِيمَهَا، وَنَمَّا يَقَعُ قَبْضُهَا التَّمَرُّ بِرَدِّهَا<sup>(١)</sup>. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ ابْنُ عَائِشَةَ<sup>(٢)</sup> كَانَ مِنْ عَادَةِ الْمُصَدِّقِ إِذَا أَحْذَ الصَّدَقَةَ أَنْ يَحْضُدَ إِلَى قَرْنٍ - وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَدَمَ وَالرَّأْسَ، وَهُوَ حَبِيرٌ - فَيَقْرُنُ بِهِ يَمِيْنَهُ، بَعِيرِيْنِ، أَيْ: يَشُدُّ فِي أَحَدِ قَهْمَا، لِكُلِّ تَشْرُدِ الْإِبِلِ.

وقد أبو غبيد: وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسنم عن الصدقة، فكان يأخذ مع كل فريضة عَقْدَهُمَا وَقِرَانَهُمَا، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْخُذُ مَعَ كُلِّ فَرِيضَةٍ عَقْدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ شَرَحَ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْقَتَاتِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ) مَعْنَى (رَأَيْتُ) عَلِمْتُ وَأَيَّضْتُ، وَمَعْنَى (شَرَحَ) فَتَحَ وَوَسَّعَ وَلَيَّنَّ، وَمَعْنَى: عَلِمْتُ أَنَّهُ جَازِمٌ بِالْقَتْلِ لِمَا أَلْفَى اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي قَلْبِهِ مِنَ الظُّلُمَاتِ لِلذَّكَاءِ وَاسْتِصْوَابِهِ قُلْتُ.

ومعنى قوله: (عَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ) أَيْ: بِمَا أَظْهَرَ مِنَ الدَّلِيلِ وَأَقَامَهُ مِنَ الْحُجَّةِ، فَعَرَفْتُ بِذَلِكَ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ، لَا أَنَّ<sup>(٤)</sup> عُمَرَ قَدْ أَبْكَرَ، فَإِنَّ الْمَجْتَهِدَ لَا يُقَدُّ لِمَجْتَهِدٍ، وَقَدْ رَعِمْتُ الرَّافِضَةَ أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا وَافَقَ أَبَ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَقْلِيدًا، وَيَتَوَّاهُ عَلَى مَذْهَبِهِمُ الْفَاسِدِ فِي وَجْهِ عَصْمَةِ الْأُئِمَّةِ، وَهَذِهِ جَهَالَةٌ ظَاهِرَةٌ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «أَقَاتِلِ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ» فِيهِ بَيَانٌ مَخْتَصَرٌ فِي لَرَوَايَةِ الْآخَرِ، مِنَ الْاِقْتِصَادِ عَلَى قَوْلِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده حسن (٤٤٦/١)

(٢) فِي (ج) وَ(د) مِنْ أَبِي عَائِشَةَ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَابْنُ عَائِشَةَ هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلَفٍ بَقَرَشِي سَمِيَنِي الْبَصْرِي الْأَحْمَرِي، وَيَعْرِفُ بِابْنِ عَائِشَةَ، وَيَسَمِّيَنِي مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ شَيْخُ أَعْلَامٍ بِسَلَامَةٍ (٥٦٤/١٠)

(٣) «عَرِبْتُ مُعَدِّثًا» (٣١٠/٣)

(٤) فِي (ج): «لَا»، وَهُوَ خَطَأٌ

(٥) يَنْقُصُ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ مِنْ هَذَا لُجْزًا.



وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه، كفاه ذلك وهو مؤمن من الموحدين، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها، خلافاً لمن أوجب ذلك وجمعه شرطاً في كونه من أهل القبلة، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به، وهذا المذهب هو قول كثير من المعترلة وبعض أصحاب المتكلمين، وهو خطأ ظاهر، فإن لم يرد انتصديق الجازم وقد حصل، ولأن النبي ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ﷺ ولم يشترط المعرفة بالدليل، وقد تظاهرت بهذا أحاديث في الصحيح<sup>(١)</sup> يحصر بمجموعها التواتر بأصلها وتعلم القطعي، وقد تقدم ذكر هذه القاعدة في أول كتاب الإيمان، والله أعلم.

قوله: (ثم قرأ ﴿وَدَكِّرْ يَمَّا أَنْتَ مُدْعِكُمْ﴾ ﷻ لَتَّ عَلَيْهِمُ الْمُسَيِّرُ) [الغاشية ٢١-٢٢]. قال المفسرون: معناه: إنما أنت وعظ، ولم يكن ﷻ أمر بذكر ذلك إلا بالتذكير، ثم أمر بعد بالقتال، والمسيطر المسلط، وقيل: الجبار، وقيل: الرب، والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث بطرقه مشتمل على أنواع من العلوم، وجميل من اقواعد، وأنا أشير إلى أطراف منها مختصرة:

ففيه أدل دليل على شجاعة أبي بكر الصديق ﷺ، وتقدم في الشجاعة والعدم على غيره، فإنه ثبت للقتال في هذا الوطن العظيم الذي هو أكبر نعمة أنعم الله تعالى بها على المسلمين بعد رسول الله ﷺ، واستنبط ﷺ من العزم بدقيق نظره ورصانة بكمه ما لم يشركه في الابتداء به غيره، فهذا وغيره مما أكرمه الله تعالى به أجمع أهل الحق على أنه أفضل أمه رسول الله ﷺ، وقد صنف العلماء في دلائل رجحانه أشياء كثيرة مشهورة في الأصول وغيرها، ومن أحسنها كتاب الفضائل الصالحة للإمام أبي المظفر منصور بن محمد الشَّافعي.

وفيه جواز مرجعة الأئمة والكبار ومنظرتهم لإظهار الحق. وفيه أن الإيمان شرطه الإقرار بالشهادتين مع اعتقادهم واعتقاد جميع ما أتى به رسول الله ﷺ، وقد جمع ذلك ﷺ بقوله: «أما من الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به».

(١) علي (ص) و(هـ): الصحيحين

وفيه وجوب الجهاد . وفيه صيانة مالي من أتى بكلمة التوحيد، ونفسه ولو كان عند سيف . وفيه أن الأحكام تُجرى على الظاهر، والله تعالى يتولى أسرته . وفيه جواز القياس والعمل به . وفيه وجوب قتل منعي الصلاة أو الزكاة أو غيرهم من واجبات الإسلام، قليلاً كان أو كثيراً، لقوله : (لو منعوني عباً أو عيلاً) . وفيه جواز التمسك بالعموم، لقوله : (فإن الزكاة حق المال) . وفيه وجوب قتل أهل البغي . وفيه وجوب الزكاة في السخف تبعاً لأهله . وفيه اجتهاد الأئمة في نوازل وردها إلى الأصول، ومسايرة أهل العلم فيها، ورجوع من ظهر به الحق إلى قول صاحبه . وفيه ترك تخطئة المجتهدين المختلفين في الفروع بعضهم بعضاً . وفيه أن الإجماع لا ينعقد إذا خالف من أهل الحل والعقد واحداً، وهذا هو الصحيح المشهور، وخالف فيه بعض أصحاب الأصول . وفيه قبول توبة المرتد، وقد قُدمت الخلاف فيه وضحاً<sup>(١)</sup>، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والنعمة والفصل والجنة، وبه التوفيق والعصمة .



## ٩ - [باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشترع في

التَّرع - وهو الغرغرة - ونسخ جواز الاستغفار للمشرِكين،  
والدليل على أن من مات على الشرك، فهو في أصحاب الجحيم،

ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل]

[١٣٢] ٣٩ - (٢٤) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِي: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: .....

## باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشترع في التَّرع

- وهو الغرغرة - ونسخ جواز الاستغفار للمشرِكين،

والدليل على أن من مات على الشرك، فهو من أصحاب الجحيم،

ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل

فيه حديث وفاة أبي طالب، وهو حديث اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في "صحيحيهما" من روية سعيد بن المسيَّب، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، ولم يرووه عن المسيَّب إلا بنو سعيد، كذا قاله الحفاظ، وفي هذا ردُّ على الحاكم أبي عبد الله بن لُتَيْع الحفاظ رحمه الله في قوله: لم يُخرَج البخاري ولا مسلم عن أحد ممن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد<sup>(١)</sup>، ولعمري أراد من غير لُتَيْع، والله أعلم.

أم أسماء روية الباب، ففيه (حَزْمَةُ التَّحِيْبِي)، وقد تقدَّم بيانه في المقدمة، وأنَّ الأشهر فيه صمَّ تمام، ويقال بفتحها، وحتاره بعضهم<sup>(٢)</sup>. وتقدَّمت المُغَات السُّتِّي في (يونس) فيها<sup>(٣)</sup>، وتقدَّم فيها الخلاف في فتح الياء من (المسيَّب) واليد سعيد هـ خاصة وكسرها، وأنَّ لأشهر المُتَح<sup>(٤)</sup> وسمَّ (أبي طالب) عبدُ مَنَاف، واسم (أبي جهل) هُجْر بن هُثَم.

وفيه (صالح)، عن الزُّهري. عن ابن المسيَّب هو صالح بن كُثَيْب، وكان أكرم سَنَّا من الزُّهري،

(١) المدخل في كتاب (الكبائر) ص ٣٨.

(٢) انظر ص ١٣٥ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ١٣١ من هذا الجزء.

(٤) انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء.

لَمْ حَضَرَتْ أَبَ طَالِبٍ، لَوْ فَاةٌ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَحَّدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَمَّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَ طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مَلَةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قُلِمَ يَزَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ، ..... .

وبتدأ بالتعلم من الزهري ولصالح نسعون<sup>(١)</sup> سنة، مات بعد الأربعين ومئة. واجتمع في الإسناد طرفتان: أحدهما: رواية الأَكْبَرِ عن الأصاغر، والآخرى: ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض.

وفيه (أبو حازم، عن أبي هريرة)، وقد تقدم أن أب حازم لروى عن أبي هريرة اسمه سلمان مولى عزة<sup>(٢)</sup>، وأما (أبو حازم، عن سهل بن سعد)، فاسمعه سلمة بن دينار.

وأما قوله: (لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ ابِوفاة)، فالمراد قُرِبت وفاته وحضرت دلائلها، وذلك قبل المعاينة والتزعم، ولو كان في حال المعاينة والتزعم لَمَّا نَفَعَهُ الْإِيمَانُ، لقول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتْ الْكُتُوبُ يُنْفَعُونَ﴾ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّاتِ حَتَّى إِذَا حَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ [سورة ١٨]، ويدل على أنه قبل المعاينة معاورته للنبي ﷺ ومع كفار قريش.

قال القاضي عياض: وقد رأيت بعض المتكلمين على الحديث جعل الحضور هنا على حقيقة الاحتضار، وأن النبي ﷺ رجا بقوله ذلك حينئذ أن تدله لرحمة بركته ﷺ، قال القاضي: وليس هذا بصحيح لَمَّا قَدَّمَ<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: (قُلِمَ يَزَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ)، فهكذا وقع في جميع الأصول (ويُعِيدُ لَهُ) يعني أب طالب، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع الأصول والشيوخ، قال: وفي نسخة: (ويُعِيدُ لَهُ) على لثنية لأبي جهل وابن أبي أُمَيَّةَ، قال القاضي: وهذا أشبه<sup>(٤)</sup> وقوله: (يَغْرِضُهَا) بفتح الياء وكسر الزايم.

(١) هي (خ) سمعوا، وهو خطأ، وهذا الكلام قد نقل عن بعضهم أنه قال: قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٩٩/٢) في ترجمة صالح هذا: قال المعاذي: تلميذ للزهري وثبت عنه معجم وهو أبي تسعين سنة، يشأ بذلك معجم وهو ابن سبعين سنة، قال ابن حجر هذه مجازة فيجوز وأما ما وجدته في نسخة سي يظهر لي أنه ما أكمل لتسعين

(٢) لم يرد لأبي حازم هذا ذكره في ماضي

(٣) الإكمال معجم: (٢٥١/١)

(٤) الإكمال معجم: (٢٥٢/١)

حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْ وَاللَّهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْتَ هُنَا»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا كَاكَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [سورة ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ: .. . . . . .

وأما قوله: (قال أبو طالب آخر ما كلمهم به: هو على ملة عبد المطلب)، فهذا من أحسن الآداب والتصرفات، وهو أن من حكى قول غيره القبيح أتى به بضمير الغيبة، لتبجح صورة لفضله الواقع.

وأما قوله ﷺ: «أَمْ وَاللَّهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ»، فهكذا ضبطناه: «أَمْ» من غير ألف بعد الميم، وفي كثير من الأصول أو أكثره: «أَمْ وَاللَّهِ» بألف بعد الميم، وكلاهما صحيح. قل لإمام أبو السعادات هبة الله ابن عيسى بن محمد العلوي الحسني، المعروف بـ «الشيخري»<sup>(١)</sup> في كتابه «الأهالي»: (م) لمزيدة لتوكيد رغبوها مع همزة لاستفهام، واستعملوا مجموعهما على وجهين: أحدهما: أن يُراد به<sup>(٢)</sup> معنى حقاً في قولهم: أَمْ وَاللَّهِ لَا فَعِلْ.

والآخر: أن يكون افتتاحاً للكلام بمنزلة: أَلَا، كقولك: أَمْ إِنَّ زَيْدًا مَعْلُوقٌ، وأكثر ما تُحذف ألفها إذ وقع بعدهم بقسم، ليدلوا على شدة اتصال لثاني بالأول، لأنَّ للكلمة إذ بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها، فقدم بحذف ألف (م) افتقارهم إلى الاتصال بالهمزة، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وفيه جوار الخيف من غير استحلاف، وكان لحلف من تركيد العزم على الاستغفار، وتطيساً لنفس أبي طالب، وكانت وفاة أبي طالب بحكة قبل الهجرة بقليل. قل ابن فارس: مات أبو طالب ولرسول الله ﷺ تسع وأربعون سنة وثمانية أشهر وأحد عشر يوماً، وتوفيت خديجة أم المؤمنين ﷺ بعد موت أبي طالب بثلاثة أيام<sup>(٤)</sup>.

وأما قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَاكَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة ١١٣] فقال المفسرون وأهل المعاني: معناه ما ينبغي لهم، قالوا: وهو نهي، ولما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [سورة ١١٣]، والله أعلم.

(١) كتاب ابن الشيخري أواخر زمانه ورد اسمه في علم العربية ومعرفته لعمدة وأشهر لعرب، صنف «الأمي» وما يقع لعمدة واختلاف معناه وغيرها، مات سنة ثنتين وأربعين وخمسين مثلاً. انظر هبة الله: «الفتوح» (٢/ ٣٢٤).

(٢) في (م): بهم.

(٣) «الأمي» (٢/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٤) من قوله: وأما قوله ﷺ: «أَمْ وَاللَّهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ» - إلى قوله: بعد موت أبي طالب بثلاثة أيام، وقع في (خ) قبل قوله المتقدم: وأما قوله (بعد حضرت أبي طالبية الوفاة) وسقطت من (ص) و(هـ) وهو لم يوافق.

فَقَدْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (الفصل ٥٦، ر. سجدي: ١٧٧٧) [وغير ١٣٣].

[١٣٣] ٤٠ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْمُحَلَّبِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ صَالِحٍ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَتَيْنِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: وَيَعُودُنِي فِي ذَلِكَ لِمَقَالَةٍ، وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ مَكَانَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ: فَلَمْ يَزَلْ يَبْكُ، [أحمد ٣٣٧٧٤، ولفظي ١٣٦٠، ١٦٧٥].

[١٣٤] ٤١ - (٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ عِنْدَ الْمَوْتِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾، [آية [نقص ٥٦] - [غير ١٣٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَسَيُكِنُّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (الفصل ٥٦)، فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَا يَقُولُ أَجْمَعُهُمْ عَلَى هَذَا التَّرْجُوحِ<sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِ، وَهِيَ عَاقِلَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَهْدِي وَلَا يُفْسِدُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ لِقَرَاءٍ وَغَيْرِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْنَاهُ مَنْ أَحْبَبْتَهُ لِقَرَابَتِهِ. وَالثَّانِي: مَنْ أَحْبَبْتَ أَنْ يَهْتَدِيَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُمْ: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ أَي: بِمَنْ قُدِّرَ لَهُ الْهُدَى<sup>(٣)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي مُعْجَمِي تَهْرَاقِدٍ لِأَبِي إِسْحَاقَ (١٤٩/٤)

(٢) التَّعَالَى، لِقُرْآنِهِ: (٣٠٧/٢)

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي التَّحْقِيقِ: (٢٨٦/١٨)، وَابْنُ بَعَّةٍ فِي الْإِبَاطَةِ لِكُرْدِي: (١٧٣٦) عَنْ مُجَاهِدٍ

[١٣٥] ٤٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا  
 يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَزِيمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ:  
 «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ نَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: لَوْلَا أَنْ تُعَيِّرَنِي قُرَيْشٌ، يَقُولُونَ إِنَّمَا  
 حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ لَجَرَعُ، لَأَقْرَرْتُ بِهَا عَيْنَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَكُمْ لَا تَهْدَى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ  
 يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفصل: ٥٦]، [المعجم: ١٠٠٠٠٠].

أم قوله: (يقولون: إنما حمّله على ذلك الجرع، لأقررت بها عينك)، فهكذا هو في جميع الأصول  
 وجميع روايات المحدثين في مسلم وغيره: (الجرع) بالجريم والزاوي، وكذا نقله القاضي عياض<sup>(١)</sup>  
 وغيره عن جميع روايات المحدثين وأصحاب الأخبار، أي: التوريج والسير، وذهب جمادات من  
 أهل اللغة إلى أنه (الخرع) بالخذ المعجمة ولزاء المفتوحين أيضاً، وممن نصر عليه كذلك الهروي في  
 «لغريبين»<sup>(٢)</sup>، ونقله الخطابي عن ثعلب مختاراً له، وقوله أيضاً شمر<sup>(٣)</sup>، ومن المتأخرين أبو القاسم  
 الرمخشري<sup>(٤)</sup>، قال القاضي عياض: ونبّهنا غير واحد من شيوخنا على أنه الصوب، قلوا: والخرع  
 هو لضعف والخور، قل الأرمزي: وقيل: الخرع لدّش، قال شمر: كل رّخو ضعيف خريع وخرع،  
 قل: والخرع لدّش<sup>(٥)</sup>، قل: ومنه قول أبي طالب، والله أعلم<sup>(٦)</sup>.

وأم قوله: (لأقررت بها عينك)، فأحسن ما يقال فيه ما قاله أبو العباس ثعلب، قل: معنى أقر الله  
 عينه، أي: بلغه الله أمنيته حتى ترضى نفسه وتقر عينه فلا تستشرف لشيء. وقال الأصمعي: معناه  
 أبرد الله دمعته، لأن دمة الفرح باردة، وقيل: معناه أراه الله ما يشاء، والله أعلم بالصواب وله  
 الحمد.



(١) في الأصول، معجم، (١/٢٥١).

(٢) الفهرست (٢/٥٤٦).

(٣) شهر هو بن حمدويه الهروي، أبو عمرو سعوي الأديب، رجل يروي عن عوف، وكتب حديثاً، ولف كتاباً كثيراً في سنة  
 تبدأ بحرف جيم، وله «غريب الحديث» وفي سنة حسن وحسين ومثليين طبعها لعدة (٢/٤٤).

(٤) في «الفتح في غريب الحديث» والأثر: (١/٣٦٥).

(٥) بصرى تهذيب نسخة: (١/١٤).

(٦) في «المعجم»: (١/٢٥١).



## ١٠ - [باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً]

### باب الدليل على أن من مات على التوحيد، دخل الجنة قطعاً

هذا الباب فيه أحاديث كثيرة، وتنتهي بس حديث لعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً».

واعلم أن مذهب أهل السنة وما عيه أهل الحق من السلف ولحق أن من مات موثقاً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سحاً من المعاصي، كالصغير، والمجنون، الذي<sup>(١)</sup> تصل جنونه بالبلوغ، ولتلب توبة صحيحة من لشرك أو غيره من المعاصي إذ به يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يشك بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة، ولا يدخلون النار أصلاً، لكنهم يردونها، على الخلاف المعروف في الورد، والصحيح أن مراد به المروء على الصراط، وهو منصوب على ظهر جهنم، عادتنا لله منها ومن سائر المكروه.

وأما من كانت له معصية كبيرة، ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله تعالى، فرب شاء عفو عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم لأور، ورب شاء عذبه القدر الذي يريد سبحانه وتعالى ثم يدخله الجنة، فلا يدخل في النار أحد مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال الخير ما عمل.

هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة. وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وجماع من يعتد به على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تُخص العلم القطعي فإذا تقررت هذه القاعدة شمل عليها جميع ما ورد من أحاديث باب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة لها، وح<sup>(٢)</sup>

(١) في (ص): والمجنون والذي

(٢) في (خ): ووجبه وهو خطأ.

[١٣٦] ٤٣ - (٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ». [أحمد ١٤٩٨].

تأويله عليه يُجمع بين نصوص الشرح، وسنذكر من تأويل بعضها ما يُعرف به تأويل الباقي إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وأم شرح أحاديث الباب فتكلم عليها مرتبة، لفظاً ومعنى، بسداً ومتناً، فقولُه في لإسناد الأول: (عن إسماعيل بن إبراهيم - وفي رواية أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ - عن خالد قال حَدَّثَنِي الوليد بن مسلم، عن حُمْرَانَ، عَنْ<sup>١</sup> عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»).

أم (إسماعيل بن إبراهيم)، فهو ابن عُثَيْبٍ، وهذا من احتياض مسلم، فمن أحد الراويين قال: إسماعيل بن عُثَيْبٍ، والآخر قال: إسماعيل بن إبراهيم، فبينهم، ولم يقتصر على أحدهما. و(عُثَيْبٍ) أم إسماعيل، وكان يكره أن يُقال له: ابن عُثَيْبٍ، وقد تقدّم بيانه<sup>٢</sup>.

وأم (خالد)، فهو ابن وهب بن خالد، كما بيّنه في الرواية الثانية، وهو ممدود، كنيته أبو المُنْذِرِ، بالميم لمضمومة والنون والراء واللام، قال أهل العلم: لم يكن خالد خذاً قط، لكنه كان يجلس إليهم، فقبل له الخذاء لذلك، هذا هو مشهور. وقال قهّار بن حَيَّان - يلفه -: وإنما كان يقول: اخذوا علي هذا النحر، فلقّب بالخذاء، وخالد يعدّ في التابعين.

وأم (الوليد بن مسلم) بن شهاب الغنوي البصري، أبو بشر، فروى عن جماعة من التابعين، وريم شبهه عن بعض من لا يعرف الأسماء بالوليد بن مسلم الأموي مولا هم بدمشق، أي العباس صاحب الأوزاعي، ولا يشبه ذلك على لعدم به، فبينهم مشترك في السبب إلى القبية والندسة وانكبة كما ذكرنا، وفي لطيفة، فإن الأول أقدم حقيقة، وهو في طبقة كبار شيوخ الثاني، ويفترقان أيضاً في الشهرة

(١) في (ع): بن، وهو خطأ.

(٢) نقله في ص ١٠٤ من هذا الجزء أنه يجوز ذكر الراوي معه وصفته ونسبه כדי يكره ذلك. لم تردعيه لا تنقصه.

ومثل ذلك: الأعمش والأعرج وابن عثية. ويقسم ترجمة ابن عثية ص ١٢١ من هذا الجزء.

والعلم والمجالة، فإِنَّ ثُنَانِي مَمِيَّزٌ بِذَلِكَ كُلُّهُ، قَالَ الْعَدَمَاءُ: انْتَهَى عِلْمُ الشَّامِ إِلَيْهِ وَإِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، وَكَانَ أَجَلٌ مِنْ سِنِّ عِيَّاشٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ، وَشَهِدَ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (خُمْرُنْ)، فَبُضْمُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَإِسْكَانُ الْمِيمِ، وَهُوَ خُمْرَانُ بْنُ أَبِي مَوْلَى عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه، كَتَبَهُ حُمْرَانُ أَبُو يَزِيدَ، كَانَ مِنْ سَبْيِ عَيْنِ التَّمَرِ <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ وَمَا أَشْبَهَهُ، فَقَدْ جَمَعَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ كَلَامًا حَسَنًا، جَمَعَ فِيهِ نَدَائِمًا، فَأَنَّهُ أَنْقَلَ كَلَامَهُ مُخْتَصَرًا، ثُمَّ أَضْمَ بَعْدَهُ إِلَيْهِ بِ حَصْرَتِي مِنْ زِيَادَةٍ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيمَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَتَيْنِ: فَقَالَتِ الْمُرْجِئَةُ: لَا تُضَرُّهُ لِمَعْصِيَةِ مَعَ الْإِيمَانِ، وَقَالَتِ الْخَوَارِجُ: تُضَرُّهُ وَيَكْفُرُ بِهَا. وَقَالَتِ لِمَنْزِلَةِ يَحْمِلُهُ فِي النَّارِ إِذَا كَانَتْ مَعْصِيَتُهُ كَثِيرَةً، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ، وَلَكِنْ يُوصَفُ بِأَنَّهُ فَاسِقٌ. وَقَالَتِ الْأَشْعَرِيَّةُ: بَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ، وَإِنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ وَعُذِّبَ، فَلَا يَدْخُلُ مِنْ خَرَاجِهِ مِنَ النَّارِ وَدُخَالِهِ الْجَنَّةَ. قَالَ: وَهَذَا لِحَدِيثٍ حَقٌّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ.

وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ فَإِنَّ احْتَجَّتْ بِظَاهِرِهِ، قُلْتُ: مَحْمَلُهُ عَلَى أَنَّهُ غُفِرَ لَهُ، أَوْ أُخْرِجَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَعَةِ ثُمَّ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ رضي الله عنه: «دَخَلَ الْجَنَّةَ»، أَيُّ: دَخَلَ بَعْدَ مُجْدَزَتِهِ بِالْعَذَابِ، وَهَذَا لَا يَدْخُلُ مِنْ تَأْوِيلِهِ لِمَا جَاءَ فِي ظَوَاهِرَ كَثِيرَةٍ مِنْ عَذَابِ بَعْضِ الْعَصَةِ، فَلَا يَدْخُلُ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا لِثَلَاثِ تَنَادُصٍ نَصَرُوهُ الشَّرِيعَةَ. وَفِي قَوْلِهِ رضي الله عنه: «وَهُوَ يَعْلَمُ» إِمَّا إِنْشَاءً إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنْ عُقْلَةٍ لِمُرْجِئَةٍ: إِنَّ مُظْهِرَ الشَّهَادَتَيْنِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَإِنْ سَمِعْتَ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ، وَقَدْ قَيَّدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ رضي الله عنه: «غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا»، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا قُلْنَا.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَدْ يَحْتَاجُ بِهِ أَيْضًا مَنْ يَرَى أَنَّ مَحْجُودَ مَعْرِفَةِ الْقَلْبِ نَافِعَةٌ دُونَ التَّنَطُّقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لِاقْتِنَاصِهِ عَلَى الْعِلْمِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ لِسْتَةٍ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مُرْتَبِطَةٌ بِالشَّهَادَتَيْنِ، لَا تَنفَعُ إِحْدَاهُمَا وَلَا تُنْجِي مِنَ النَّارِ دُونَ الْآخَرَى إِلَّا لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ لِأَقْفَةِ لِسَانِهِ، أَوْ لَمْ تُمَهِّلْهُ الْمُدَّةَ لِيَقُولَهُ، بَلْ

(١) عَيْنُ اشْتِرَاقٍ بِمَدَّةٍ قُرْصَةٍ مِنَ الْأَبْرِ عَرَبِيَّ الْكَوْفَةِ، فَتَحْتَمِلُ الْمَعْنَى فِي أَيِّ نَكْرٍ عَلَى يَدِ حَدِيثِ تَوَلِيدِهِ (١٢) لِهَجْرَةٍ، وَكَانَ فَتَحَهَا عَنُودٌ، فَسَبَى مَسَافِدَهُ، وَقَتَلَ رِجَالَهُ، فَصَنَعَ ذَلِكَ سَبْيَ حُمْرَانَ مَوْلَى عَثْمَانَ مَعَ مَعْصُومٍ ابْنِ دَاوُدَ (١٧٦/٤)

[١٣٧] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مِثْلُهُ سِوَاةً. [أحمد: ٤٦٤].

اخترمته لَمَنِيَّةٌ، ولا حجة لمخالف لجماعة بهذا اللفظ، إذ قد ورد مفسراً في الحديث الآخر: «من قال: لا إله إلا الله»، و«من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»، وقد جاء هذا الحديث وأسئلة له كثيرة في ألفاظها اختلاف، ولمعانيها عند أهل التحقيق اختلاف، فجاء هذا اللفظ في هذا الحديث، وفي رواية معاذ عنه ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية عنه ﷺ: «من لقي الله لا يَشْرِكُ بِهِ شَيْعاً، دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>، وعنه ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»<sup>(٣)</sup>، ونحوه في حديث عبادة بن الصامت وعُتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، وزاد في حديث عبدة: «على ما كان من عمل»<sup>(٤)</sup>، وفي حديث أبي هريرة: «لا يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»<sup>(٥)</sup>، وفي حديث أنس: «حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَنَفَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»<sup>(٦)</sup>.

وهذه الأحاديث كلها سردها مسمم رحمه الله في كتابه، فحُكِيَ عن جماعة من السلف رحمهم الله منهم ابن المسيب أن هذا كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي. وقال بعضهم: هي مُجْمَعَةٌ تحتاج إلى شرح، ومعناه: مَنْ قَالَ لِكَلِمَةٍ وَأَدَّى حَقَّهَا وَفَرِيضَتَهَا، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ لِبَصْرِيِّ. وقيل: إِنَّ ذَلِكَ بَيْنَ قَلْبِهَا عِنْدَ التَّوْبَةِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْمَخَرِيِّ.

وهذه التأويلات إنما هي إذ حُجِّمَتْ لِأَحَادِيثٍ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَمَّا إِذَا نُزِلَتْ مَنَازِلُهَا فَلَا يُشْكِلُ تَأْوِيلُهَا عَلَى مَا بَيَّنَّهُ الْمُحَقِّقُونَ، فَتَقَرَّرُ أَوَّلًا أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَجْمَعِهِمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَأَهْلِ

(١) أخرجه أبو داود: ٣١٩٦، وأحمد: ٤٢١٢٧، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه مسمم: ٢٧٠، وأحمد: ١٤٤٨٨ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري: ١٢٨، ومسلم: ١٤٨ من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

(٤) أخرجه مسمم في هذا الباب.

(٥) هذا الحديث أخرجه مسمم في هذا الباب دون قوله: «وإن زنى وإن سرق»، وليست هذه الزيادة في «إكثاف لمعجم».

(٦) (٢٥٤/١) ولم ألق فيها متصمة بهذا الحديث في المصنف المعجمية.

(٧) أخرجه مسمم في هذا الباب بسند قريب من هذا، فليس اساطيف حياً - وهذا الكلام نقله أسوي عنه نقل هذا الحديث

من «اصحح مسمم» بالمعنى.

الحديث والعقيدة والتمكّن من مذهبهم من الأشعريين أنّ أهل الذنوب في مشيئة الله تعالى، وأنّ كلّ من مات على الإيمان وتشهد مخبصاً من قلبه بالشهادتين، فإنه يدخل الجنة، فمن كان تائباً أو سبيماً من المعاصي دخل الجنة برحمة ربه، وحُرِّم على الدار بالجنة، فإن حُجبت المفطمين البوردين على هذا فمن هذه صفة كونه تائباً، وهذا معنى تأويلي لحسن والخاري، وإن كان هذا من المُخَلِّطين بتضييع ما أوجب الله تعالى عليه، أو فعل ما حرّم الله عليه، فهو في المشيئة، لا يُقْطَع في أمره، بتحريمه على شر ولا باستحقاقه الجنة لأول وهنة، بل يُقْطَع بأنه لا بُدَّ من دخوله الجنة آخراً، وحاله قبل ذلك في خطر المشيئة، إن شاء الله تعالى عبثه بذنبه، وإن شاء صف عنه بفضده.

ويمكن أن تستقيم الأحاديث بأنفسها ويُجمع بينها، فيكون المراد باستحقاق الجنة ما قدّمه من إجماع أهل السنة أنه لا بُدَّ من دخولها كلّ موحد، إما معجلاً معاق، وإما مؤخراً بعد عقابه. والمراد بتحريم الدار تحريم الخبوء، خلافاً للخوارج والمعتزلة في المسالكين.

ويجوز في حديث: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة» أن يكون خصوصاً لمن كان هذا آخر نطقه وخاتمة نطقه وإن كان قبل محلاً، فيكون سبباً لرحمة الله تعالى إياه ونجاته رأساً من شر وتحريمه عليه، بخلاف من لم يكن ذلك آخر كلامه من الموحدين المُخْطِطين. وكذلك ما ورد في حديث عبدة من مثل هذا، ودخلوه من أيّ أبواب الجنة شاء، يكون ذلك خصوصاً لمن قدّم ذكره رسول الله ﷺ، وقول بالشهادتين حقيقة للإيمان والتوحيد الذي<sup>(١)</sup> ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يَرْجُح على سيئاته، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخول الجنة لأول وهنة إن شاء الله تعالى، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله<sup>(٢)</sup>، وهو في نهاية الحُسن.

وأما ما حكاه عن ابن المسيب وغيره، فضعيف بل باطل<sup>(٣)</sup>، وذلك لأنّ راوي أحد<sup>(٤)</sup> هذه الأحاديث أبو هريرة وهو متأخر للإسلام، أسلم عام حير سنة سبع بالاتفاق، وكانت أحكام الشريعة مستقرّة، وأكثر هذه الوجبات كانت مروضتها مستقرّة، وكانت الصلاة والزكاة ولصّيم وغيرها من

(١) في (خ): ولي.

(٢) إكمال معجم (١) ٢٥٣ ٢٥٦

(٣) في (ج) و(هـ): فضعيف باطل

(٤) في (ط): آخر.

[١٣٨] ٤٤ - (٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوِلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، قَالَ: فَتَعَدْتُ أَرْوَادَ الْقَوْمِ،

لأحكام قد تقرّر فرضها، وكذا لحجج على قول من قال: فَرَضَ سنة خمس أو سنة ست، وهما أوجه من قول من قال سنة تسع، والله أعلم.

وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى تأويلاً آخر في الظواهر لو اورد بدخول الجنة بمجرد الشهادة، فقال: يجوز أن يكون ذلك اختصاراً من بعض الروايات، نشأ من تفسيره في لحفظ ولغبط، لا من رسول الله ﷺ، بدلالة مجيئه تارة في رواية غيره، وقد تقدّم نحوه هذا التأويل.

قال: ويجوز أن يكون اختصاراً من رسول الله ﷺ حيث خاطب به الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم لله تعالى مصحوباً بسائر ما يتوقف عليه لإسلام ومستلزم له، ولكافر إذا كان لا يقتر بالوحدانية كالوثني والثنوي فقال: لا إله إلا الله، وحاله اسحاح التي حكينها حكم بسلامه، ولا نقول والحالة هذه ما قاله بعض أصحابنا من أن من قال لا إله إلا الله، يُحكم بسلامه، ثم يُجبر على قول سائر الأحكام، فوُجِدَ حاصله رجع إلى أنه يُجبر حينئذ على تمام الإسلام، ويُجبر حكمه حكم المرتد إن لم يفعل من غير أن يُحكم بسلامه بذلك في نفس الأمر وفي أحكام الآخرة، ومن وصفه مسلم في نفس الأمر وفي أحكام الآخرة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوِلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) الحديث، وهي الرواية الأخرى: (عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ - أو عن أبي سعيد، شك الأعمش - قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ غَزْوَةِ تَبُوكَ) الحديث. هذا الإسنادان مما استدركه الذارقطني وعلمه، فأما الأول فعدمه من جهة أن أبا أسامة وغيره خالفوا عبيد الله لأشجع، فرووه عن مالك بن معوّل عن طلحة عن أبي صالح مرسلًا. وأما الثاني فعلمه لكونه اختُلف فيه عن الأعمش، فقليل فيه أيضاً، عنه عن أبي صالح عن جابر. وكان الأعمش يشك فيه<sup>(٢)</sup>.

(١) تصحيح صحيح مسلم ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) إله مات وصححه ص ١٤٦ - ١٤٧.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: «هذان الاستدراكان من الدارقطني مع أكثر استدراكاته على البخاري ومسلم قدح في أسديتهما غير مُخرج لمتون الأحاديث من خير الصحة، وقد ذكر في هذا الحديث أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي يحفظ فيما أجاب الدارقطني عن استدراكه على مسلم رحمه الله أن لا شجعي ثقة فوجود، فهذا جود، قدح فيه غيره حُكِمَ له به، ومع ذلك فالحديث له أصل ثابت من رسول الله ﷺ برواية الأعمش له مستند، ورواية يزيد بن أبي عبيد وإياس بن سلمة بن الأكوع عن سلمة، قال الشيخ: روه البخاري عن سلمة عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وأم شك الأعمش فهو غير قدح في متن الحديث، فإنه شك في عين الصحابي الراوي به، وذلك غير قدح، لأن الصحابة كلهم عدول. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذان الاستدراكان لا يستقيم واحد منهما، أم لاور فلائ قدح في الفصول السابقة<sup>(٣)</sup> أن الحديث الذي رواه بعض الثقات موصولاً وبعضهم مراسلاً، فلصحيح أيدي قلة لفقهاء وأصحاب الأصوب ومحققون من محدثين أن الحكم لروية الوصل، سواء كان رويها أقل عدداً من روية الإرسال أو مساوياً، لأنها زيادة ثقة، وهذا موجود هنا، وهو كما قال يحفظ أبو مسعود الدمشقي: جود وحفظ، قدح فيه غيره.

وأما ثلثي فلأهم قلوا: إذا قال لراوي: حدثني فلان أو فلان، وهم ثقتان، احتج به بلا خلاف. لأن المقصود للروية عن ثقة مسمى<sup>(٤)</sup>، وقد حصل، وهذه قاعدة ذكرها الخطيب السعدي في «الكفاية»<sup>(٥)</sup>، وذكرها غيره، وهذا في غير الصحابة، ففي الصحابة أولى، فونهم كنهم عدول، فلا تعرض في تعيين الراوي منهم، والله أعلم.

وأما ضبط لفظ الإسناد، ف(بجور) بكسر الميم ومكان العين المهملة وفتح لور.

وأما (مُصَرَّف)، فبضم الميم وفتح ضد المهمة وكسر الراء. هذا هو المشهور المعروف في كتب

(١) البخاري ٢٤٨٤.

(٢) تصحيح صحيح مسلم ١٧٧ ص ١٧٨.

(٣) ينظر ص ٦٩ من هذا الجزء.

(٤) في (ج) مسمى ثقة.

(٥) للكفاية في علم الرواية ص ٤٠٣.



قَالَ: حَتَّى هُمْ بِبَحْرِ بَعْضِ حَمَلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ حَمَلَتْ مَهْ بَقِي مِنْ  
أَرْوَاحِ الْقَوْمِ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ عَلَيْهَا، قَالَ: فَفَعَلَ، .....

المحدثين وأصحاب المؤلف وأصحاب أسماء الرجال وغيرهم، وحكى الإمام أبو عبد الله لقلبي<sup>(١)</sup> لفقهاء شافعي في كتابه «اللفظ المذهب» أنه يروى بكسر الراء وفتحها، وهذا الذي حكاه من رواية الفقيه غريب منكر، ولا أضنه يصح، وأخاف أن يكون قلّد فيه بعض الفقهاء، أو بعض النسخ، أو نحو ذلك، وهذا كثير يوجد مثله في كتب الفقه، وفي الكتب المصنفة في شرح ألفاظها، فيقع فيها تصحيحات ونقوب غريبة لا تُعرف، وأكثر هذه لغوية أصلها، لكون الناقلين لها لم يتبحروا<sup>(٢)</sup> فيها، والله أعلم.

قوله: (حتى تَمَّ بنحر بعض حمائلهم) روي بالحاء وبالجيم، وقد نقل جماعة من الشُّراح الوجهين، لكن اختلفوا في ارجحيهما، فممن نقل الوجهين صاحب «التحريض» والشيخ أبو عمرو بن لُصَّاح رحمهما الله<sup>(٣٦)</sup> وغيرهما، واختار صاحب «التحريض» لجيمه، وجرم النقاد عيوض بالحاء، ولم يذكر غيرها<sup>(٣٧)</sup>. قال الشيخ أبو عمرو: كلاهما صحيح، فهو بالحاء، جمع حمولة، بفتح الحاء، وهي الإبل التي تحمل، وبالجيم جمع جمالة بكسر الجيم، جمع جمل، ونظيره حَجَرٌ وحِجَارَةٌ، والجمع هو لُذْكَر دون الناقه<sup>(٣٨)</sup>.

وفي هذا الذي هم به نبيُّ ﷺ بين أمر عدة المصالح، وتقديم لأهم فإهم، وتركب أخف  
لضررين لدفع أشدهما، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ جُمِعَتْ مَا بَقِيَ مِنْ أَرْوَاقِ الْقَوْمِ) هذا فيه بين جواز<sup>(٦)</sup> تعرض لمفضول على الفضل ما يبره مصلحة لينظر بعض فيه، فإن ظهرت له مصيحته<sup>(٧)</sup> فعله.

(١) في (خ)، يفتني، وهو تصغير، وأبو عبيد الله يفتني سمع محمد بن علي بن أبي عمير، يفتني، صاحب كتاب الحشرون والمجاهدين، وقد كتب آخره في مستغرب الفطنة، ويضمي مسجوب إلى قعدة بمدة بالقرن من ظهور ثولي في الوثيقة السالفة. المخطوطات لهذا العهد لا تكتب يفتني، بل يفتني: (٢٩، ٤)

(۲) **فصل** (مجموعه) : پست‌های

(۳) النبیونہ صغیرہ مجملہ ص ۱۷۸.

(٢٥٧ / ١) - ٠

(٥) المصنفات تصنيفاً حسب: ص ١٧٨ - ١٧٩.

(۶) فی (خ) - جو یہ ہیں۔

(V)  $\frac{1}{2}(\text{بر}) + \frac{1}{2}(\text{فـ}) = \frac{1}{2}(\text{فـ})$

قَالَ: فَجَاءَ ذُو الْبُرِّ بِبُرِّهِ، وَذُو الثَّمَرِ بِثَمَرِهِ - قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاةٍ، قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى؟ قَالَ: كَانُوا يَمْصُونَهُ وَيَسْرَتُونَ عَلَيْهِ الْعَمَاءَ - قَالَ: قَدَعَا عَلَيْهَا، قَانَ.

ويقال: (بقي) بكسر القاف وفتحها، و لكسر لغة أكثر العرب، وبها جاء القرآن لعزيم، والفتح لغة طيء، وكذا يقولون فيما أشبهه، والله أعلم.

قوله: (جاء ذو البرُّ ببرِّه، وذو الثمر بثمره، قاله: وقال مجاهد: وذو النواة بنواة) هكذا، هو في أصول وعبره، لأول: (النواة) بالياء في آخره، والثاني بفتحها، وكذا نقله القاضي عياض عن الأصول كلها، ثم قال: ووجه: ذو النوى بنواة، كما قال. ذو الثمر بثمره<sup>(١)</sup>

قال الشيخ أبو عمرو: ووجدته في كتاب أبي نعيم «المُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ذو النوى بنواة)<sup>(٢)</sup>، قال: وللواقع في كتاب مسلم وجه صحيح، وهو أن تجعل النواة عبارة عن جملة من لنوى أفردت عن غيرها، كما أطلق اسم الكلمة على القصيدة، أو تكون لنواة من قيس ما يستعمل في الواحد والجمع ثم إن لقائل: (قال مجاهد) هو خلعة بن مُصَرِّف، قاله السلف عبد الحميد بن سعيد المصري، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا لحديث جواز خلعة المسافرين أزوادهم وأكبيهم منها مجتمعين وإن كان بعضهم يأكل أكثر من بعض، وقد نص أصحابنا على أن ذلك سنة، والله أعلم.

قوله: (كاسر مصنوع) هو بفتح الميم، هذه اللغة اعصبة المشهورة، يقال: مصصت الرمانة ولثمرة وشبههم، بكسر لثد، أنصها بفتح الميم وحكى لأزهري عن بعض عرب ضم الميم<sup>(٤)</sup>، وحكى أبو عمر الزاهد في «شرح لمصباح» عن ثعلب عن ابن الأعرابي هاتين اللغتين، مصصت بكسر اللثد، أنص بفتح الميم، ومصصت بفتح الصاد، أنص بضم الميم، مصص فيهما، فأنا مع، وهي منصوصة، وإذا أمرت منهم قلت: مصص الرمانة ومصصها ومصصها ومصصها، فهذه حمس لغات في الأمر: فتح الميم مع فتح اللثد ومع كسرهما، وضم الميم مع فتح الصاد ومع كسرهما ومع ضمها هذا

(١) لإكمال مسلم: (١/٢٥٦).

(٢) أبو نعيم: ١٣٦.

(٣) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٧٩.

(٤) تهذيب اللغة: (١٢/٩١).

حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمَ أَرْوِدَتَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». ١ نظر ١٣٩.

[١٣٩] ٤٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ - عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، شَكَّ الْأَعْمَشُ - قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ،

كلام ثعلب، والفصح المعروف في مصها ونحوه مما يتصل به هذه الموثق أنه يتعين فتح م يلي الهاء، ولا يكسر ولا يُضم.

قوله: (حتى ملأ القوم أرودتهم) هكذا لرواية فيه في جميع الأصول، وكذا نقله عن الأصول جميعها لقصي عياض وغيره<sup>(١)</sup>. قال الشيخ أبو عمرو: الأرودة جمع زاد، وهي لا تُملأ إنما تُملأ به أوعيتها، قال: ووجهه عندي أن يكون المراد: ملأ<sup>(٢)</sup> لقوم أوعية أرودتهم، فكيف المضاف وأقيم المضاف إليه مقدمه<sup>(٣)</sup>. وقال لقصي عياض: يحتج أن سمي الأوعية أروداً باسم م فيها كما في نظائره، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا الحديث علم من أعلام الثبوت الظاهرة، وما أكثر نظائره التي يزيد مجموعها على شرط التواتر ويحصل لعم قطعها، وقد جمعها العلماء وصنفوها فيها كتب مشهورة، والله أعلم.

قوله: (لما كان يوم غزوة تبوك، أصاب الناس مجاعة) هكذا ضبطه: (يوم غزوة تبوك)، والمراد باليوم هنا الوقت والزمان، لا اليوم الذي هو ما بين طلوع فجر وغروب الشمس، وليس في كثير من الأصول أو أكثرهم ذكر ليوم هذا. وأما (الغزوة)، فيقال فيها أيضاً: لَغَزَاً وأما (تبوك)، فهي من أدنى أرض لشم. (وللمجاعة) فتح الميم: لوجوع الشديد.

(١) إكمال المعجم: (٢٥٦/١).

(٢) في (ص) و(هـ)، حتى ملأ.

(٣) لأبيات صحيح المعجم ص ١٨٠.

(٤) إكمال المعجم: (٢٥٦/١).

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَذْنُتْ لَنَا فَتَحَرَّكَ نَوَاضِحَتَا فَأَكَلْتَا وَادَّهْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا». قَالَ: فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ قُلَّ الظُّهْرُ، وَلَكِنْ اذْعُهُمْ بِفَضْلِ أَرْوَاجِهِمْ، ثُمَّ اذْعُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ» قَالَ: فَذَعَا يَنْطَحُ قَبَطَهُ، ثُمَّ ذَعَا بِفَضْلِ أَرْوَاجِهِمْ، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِكَفِّ ذُرَّةٍ،

قوله: (قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَذْنُتْ لَنَا فَتَحَرَّكَ نَوَاضِحَتَا فَأَكَلْتَا وَادَّهْنَا) الثَّرَضُ صُحُوحٌ مِنَ الْإِبِلِ لَتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا. قَالَ أَبُو عبيدٍ: الذِّكْرُ مِنْهَا مَاضِجٌ، وَالْأُنْثَى نَاضِجَةٌ.

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: قَوْلُهُ: (وَادَّهْنَا) لَيْسَ مَقْصُودُهُ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْإِدْهَانِ، وَنَمَّا مَعْنَاهُ: اتَّخَذَ دُهْنًا مِنْ شَحُومِهَا.

وقولهم: (لَوْ أَذْنُتْ لَنَا) هَذَا مِنْ أَحْسَنِ آدَابِ خُطَابِ لُكْرٍ وَالشُّوَالِ مِنْهُمْ، يُقَالُ: لَوْ فَعَلْتَ كَذَا أَوْ أَمَرْتَ بِكَذَا، لَوْ أَذْنُتْ فِي كَذَا أَوْ أَشَرْتُ بِكَذَا، وَمَعْنَاهُ: نَكَانَ خَيْرًا، أَوْ لَكُنْ صَوَابًا وَرَأْيًا مَتِينًا، أَوْ مَصْدَقَةً طَاهِرَةً، وَمِثْلُ سَبْهِ هَذَا. فَهَذَا أَجْمَلُ مِنْ قَوْلِهِمْ لِنَكِيرٍ: فَصَلْ كَذَا، بِصِيعَةِ الْأَمْرِ.

وفيه أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ لِعَسْكَرِ الْغَزَاةِ<sup>(١)</sup> أَنْ يُضَيِّعُوا دَوَائِمَهُمْ الَّتِي يَسْتَعِينُونَ بِهَا فِي لِقَاتِ بَغِيرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَا يَأْذُنُ لَهُمْ إِلَّا إِذَا رَأَى مَصْلَحَةً أَوْ خَافَ مَفْسَدَةً طَاهِرَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ قُلَّ الظُّهْرُ) فِيهِ جَوَارُ الْإِشَارَةِ عَلَى لَأْتَمَةِ وَالرُّؤُوسَاءِ، وَأَنَّ لِمَقْضُولِ أَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ مَا رَأَوْهُ إِذْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَتُهُ عَنْدهُ، وَأَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِمْ بِبَطَالِ مَا أَمَرُوا بِفَعْلِهِ. وَانْتِرَادُ بِالظُّهْرِ هُنَا الدُّوْبُ، سُمِّيَتْ ظَهْرًا لَكُونِهَا يُرَكَّبُ عَلَى طَهْرِهَا، أَوْ لَكُونِهَا يُسْتَظْهَرُ بِهَا وَيُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى السَّفَرِ.

قوله: (ثُمَّ اذْعُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ) هَكَذَا وَقَعَ فِي لَأَصُولِ لَتِي رَأَيْنَا، وَفِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ بَرَكَةً أَوْ خَيْرًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَحُذِفَ الْمَعْمُولُ بِهِ لِأَنَّهُ قُضِيَ. وَأَصْلُ الْبَرَكَةِ كَثْرَةُ الْخَيْرِ وَثُبُوتُهُ، وَتَبَارَكَ اللَّهُ: قَبْلَ لَحِيرِ عَنْدهُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قوله: (فَذَعَا يَنْطَحُ) فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ مَشْهُورَةٍ: أَشْهَرُهَا كَسَمُوْا اسْتَوْنَ مَعَ فَتْحِ الطَّاءِ، وَالثَّانِيَةُ بَفَتْحِهِمَا، وَالثَّلَاثَةُ بَفَتْحِ النُّونِ مَعَ إِسْكَانِ الطَّاءِ، وَالرَّابِعَةُ بِكَسْرِ نُونٍ مَعَ إِسْكَانِ الطَّاءِ

(١) فِي (تَج): أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ خَطَا، وَكَتَابَ أَبِي عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» (٣/٢٥٧).

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) مِنْ لُغَرَةٍ، وَفِي (ط) فِي خَزَاةٍ

قَالَ: وَيَجِيءُ الْآخَرُ بِكَفِّ ثَمَرٍ، قَالَ: وَيَجِيءُ لآخر بِكسرة، حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَى النَّطْعِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ: قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: «خُذُوا فِي أَوْحَيْتُكُمْ»، قَالَ: فَأَخَذُوا فِي أَوْحَيْتِهِمْ، حَتَّى مَا تَرَكُوا فِي الْعَسْكَرِ وَعَاءٌ إِلَّا مَلْؤُوهُ، قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَفَضِلَتْ فَضْلَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهَمًا صَبَدٌ غَيْرَ شَاكٍ، فَيُخَجَبُ عَنِ الْجَنَّةِ». [الحديث ١١٨٠].

[١٤٠] ٤٦ - (٢٨) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ ابْنِ جَابِرٍ

قوله: (وَفَضِلَتْ فَضْلَةً) يقدّر: قُطِبَ وَقُطِبَ، بِكسر الضاد وفتحها، لغتان مشهورتان.

قوله: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ ابْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي هُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ قَالَ حَدَّثَنِي حُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ).

أما (رُشَيْدٍ)، فبضم الراء وفتح ثشِير. وأما (الوليد بن مسلم)، فهو الدمشقي صاحب الأوزاعي، وقد قُدِّمَتْ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ بِه. وقوله: (يعني بن مسلم) قد قُدِّمَتْ مَرَّةً فَائِدَتُهُ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْعِ نَسْبُهُ فِي لَرُوبَةٍ، فَأَرَادَ إِضْحَاحَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي الرُّوَايَةِ. وَأما (بن جابر)، فهو عبد الرحمن بن يزيد<sup>(٢)</sup> ابن جابر الدمشقي الجليل. وأما (هاني)، فهو بهمز آخره.

وأما (جُنَادَةُ)، فبضم الجيم، وهو حُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ، واسم (أبي أمية) كبير، بلقاء الموحدة، وهو دُوسِيٌّ أَرْدِيٌّ نَزَلَ فِيهِمْ، شَامِيٌّ، وَجُنَادَةُ وَأَبُوهُ صَحَابِيَانِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَقَدْ رَوَى لَهُ الثَّوَالِيقُ حَدِيثًا فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَانِيَةِ أَنْفُسٍ وَهُمْ صِيَامٌ<sup>(٣)</sup>. وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ التَّصْرِيحُ بِصَحْبَتِهِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ<sup>(٤)</sup> فِي «تَارِيخِ مِصْرَ»: كَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ<sup>(٥)</sup>. وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ رَوَايَاتِهِ عَنْ لَصَّحَابَةِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) انظر (٢٦/١، ٤٩)

(٢) في (ط). زيد، وهو خطأ.

(٣) النسائي في «السنن الكبرى»: ٢٧٨٦.

(٤) أبو سعيد هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي المصري، لإمام بحافظ لمنق، صاحب «تاريخ عمدة مصر».

مات في سنة سبع وأربعين وثلاث مئة عن ستة وسين عاماً. انظر «سير أعلام النبلاء»: (١٥، ٥٧٨)

(٥) «تاريخ ابن يونس المصري»: (٩٤/١)

قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ أَمِيٍّ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَوُجَّعَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الَّتِي شَاءَ». [رحمة ٣٦٦٦، ب. نظر ١٤١].

سعد كتب الواقدي وأحمد بن عبد الله<sup>(١)</sup> البخلي هو تابعي من كبار التابعين، وكية جنادة أبو عبد الله، كان صاحب غزو<sup>(٢)</sup>، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وهذا الإسناد كلهم شاميون إلا دودة بن رشيده، فإنه نحو زمامي سكن بغداد.

قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ أَمِيٍّ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَوُجَّعَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الَّتِي شَاءَ».

هذا حديث عظيم لموقع، وهو أجمع - أو من أجمع - الأحاديث المشتملة على العقائد، فبها<sup>(٤)</sup> جمع فيه ما يخرج عنه<sup>(٥)</sup> جميع ميل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباعد، فاختصر<sup>(٦)</sup> في هذه الأحرف<sup>(٧)</sup> ما يبين به جميعهم، وسُمي عيسى<sup>(٨)</sup> كلمة، لأنه كان بكلمة الكر<sup>(٩)</sup> فحُسن من غير أب، بخلاف غيره من بني آدم. قال لهروي: سُمي كلمة، لأنه كان عن الكلمة، فسُمي بها، كما يقال للمطر: رحمة<sup>(١٠)</sup>.

قال لهروي: وقوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾<sup>(١١)</sup> اسم ١٧١ أي. رحمة، قال: وقد من عرفة: أي ليس من أب، كما نفع في أمه لروح<sup>(١٢)</sup>. وقد غيره: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أي: مخلوقة من عنده وعلى هذا يكون إضافتها إليه إضافة تشريف كـ (دقة لله)، و(بيت لله)، ولا فاعل<sup>(١٣)</sup> له سبحانه وتعالى وليس عندو، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): قتادة بن عبد الله، بن عبد الله وأحمد بن عبد الله.

(٢) نظر «المصنفات الكبرى» لأبي سعد (٤٣٩/٧)، و«المصنفات البخلي»: (٢٧٧/١).

(٣) في (ص) و(هـ): عن.

(٤) في (هـ): «فاختصر» في هذه الأحرف على.

(٥) غريبين: (كم).

(٦) غريبين: (روح).

[١٤١] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا مُبَشَّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْأَوْزَعِيِّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ هَاشِمٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ عَنِ أَنَّهُ قَالَ: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شَاءَ». [أحمد ٢٦٦٧٥، وصحاحي ٣٤٣٥].

[١٤٢] ٤٧ - (٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُخَبِّرٍ، عَنْ الصَّنَابِغِيِّ، عَنْ عَبْدِادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ، فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: مَهْلًا، لِمَ تَبْكِي؟ قَوْلَهُ لِيْنِ اسْتَشْهَدْتُ لِأَشْهَدَنَّ لَكَ،

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ الدُّورَقِيُّ) هو بفتح الدال، وقد تقدّم بيانه في المقدمة<sup>(١)</sup>، وتقدم أن سم (الأوزعي) عبد الرحمن بن عمرو، مع بيان الاختلاف في لأوزع التي نُسب إليها<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ» هذا محمول على دخوله الجنة في الجنة، فمن كانت له معاص من الكسائر فهو في المشيئة، فمن غُذِبَ حُتِمَ له بسجته، وقد تقدّم هذا في كلام القاضي وغيره مبسوطاً مع بيان لاختلاف فيه<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

قوله: (عن ابن عجلان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن مخبير، عن الصنابغي، عن عبادة ابن الصامت أنه قال: دخلت عليه وهو في الموت، فبكيت، فقال: مهلاً)،

أم (س عجلان) نصح لعين، وهو لإمام أبو عبد الله محمد بن عجلان لمبني<sup>(٤)</sup>، موسى فاصحة نسب الوليد بن غنم بن ربيعة، كان عبداً فقيهاً، وكنت له حنفة في مسجد رسول الله ﷺ، وكان يُفتي، وهو تابعي أدرك أنس وأب الطُّفَيْل، قاله أبو نعيم. روى عن أنس والتابعين، ومن طرف أخباره أنه حُجِّمَ به أمه أكثر من ثلاث سنين، وقد قال سحاكم أبو أحمد في كتابه «الكنى»: «محمد بن عجلان يُعَدُّ في التابعين، ليس هو بل حافظ عنهم». ووثقه غيره. وقد ذكره مسلم في متابعة، قيل: إنه سم يذكر له في الأصول شيئاً، والله أعلم.

(١) النظر ص ١٧٠ من هذا الجزء.

(٢) النظر ص ١٤٧ من هذا الجزء.

(٣) النظر ص ٣١٨ من هذا الجزء.

(٤) في (ج). لم ينفرد.



وأما (حَبِشٌ)، فبفتح الحاء وبضمو حدة، (ومحمد بن يحيى) هذا تابعي سمع أنس بن مالك

وأما (ابن مُحَيْرِزٍ)، فهو عبد الله بن مُحَيْرِزٍ بن خندة بن وهب القرشي الجُمُحِيُّ من أنفسهم المكي، أبو عبد الله، تابعي الجليل، سمع جماعة من الصحابة، منهم عبادة بن الصامت وأبو مسورة وأبو سعيد الخدري وغيرهم، سكن بيت المقدس. قال لأوراعي: من كان مقتدياً فليقتد بمنزل بن مُحَيْرِزٍ، فإن الله تعالى لم يكن يُفْضِلُ أُمَّةً فيها مثلُ ابن مُحَيْرِزٍ. وقال رجاء بن حيوة بعد موت بن مُحَيْرِزٍ: والله إن كنت لأعُدُّ بقاء ابن مُحَيْرِزٍ آمناً لأهل الأرض.

وأما (الصُّنْبُحِيُّ) بضم الصاد المهملة، فهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيْبَةَ، بضم العين وفتح السين المهملتين، المرادي، والصُّنْبُحِيُّ بطن من مُرَاد، وهو تابعي جليل، روى إلى النبي ﷺ، فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق وهو بالْجُحْفَةِ قبل أن يصل بحمص ليل أو ست، فسمع أبا بكر الصديق ﷺ وخلائق من الصحابة ﷺ أجمعين، وقد يشبهه على غير الاستغفار بالحديث الصُّنْبُحِيُّ هذا بالصُّنْبُحِ بن الأَفسَرِ الصُّنْبُحِيِّ، والله أعلم.

واعلم أن هذا الإسناد فيه لطيفة مُستطرفة من لطائف الإسناد، وهي أنه جتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض: ابن عجلان، وابن حبان، وابن مُحَيْرِزٍ، والصُّنْبُحِيُّ، والله أعلم

وأما قوله: (عن الصُّنْبُحِيِّ عن خندة أنه قال: دحيت عبيد)، فهذا كثير يقع مثله، وفيه صفة حسنة، وتقديره: عن الصُّنْبُحِيِّ أنه حدث عن خندة بحديث قال فيه دخلت عليه، ومشه من سيأتي قريباً في كتاب الإيمان في حديث: «الثلاثة يؤتون أجرهم مرتين»: قال مسلم حدث يحيى بن يحيى قال: أخبرنا هُشَيْمٌ، عن صالح بن صالح، عن الشَّعْبِيِّ قال: رأيت رجلاً سأل الشَّعْبِيَّ فقال: يا أبا عبد الله، إن من قُبِيت من أهل خراسان يقولون كذا، فقال للشَّعْبِيُّ: حدثني أبو بُرْدَةَ، عن أبيه<sup>(١)</sup>، فهذا الحديث من النوع الذي نعرض فيه، فتقديره: قال هُشَيْمٌ: حدثني صالح عن الشَّعْبِيِّ بحديث قال فيه صالح: رأيت رجلاً سأل الشَّعْبِيَّ، ونظائر هذه كثيرة مستنبة على كثير منها في موضعها إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وقوله: (فهلاً) هو بفتح هاء، ومعتبه: أَبُطَرْنِي، قال الجوهري: يقدّم مهلاً يا رجل،

(١) ينظر من ٥٥٥٥ من هذا الجزء، وهو عند مسلم برقم ٣٨٧.

وَأَيُّ شَيْعَةٍ لَا تُصَغَّرُ نَفْسٌ، وَلَيْتُنَّ اسْتَطَعْتُ لَا تَفْعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَسَوْفَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ وَقَدْ أَحْيَيْتُ بِنَفْسِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ». [أحمد: ٢٢٧١٢] [وانظر: ٢٦٤٩].

[١٤٣] ٤٨ - (٣٠) حَدَّثَتْ هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَتْ

بِالسُّكُونِ، وَكَذَلِكَ لِلثَّانِي وَالْجَمْعِ، وَالْمَوْنِ، وَهِيَ مَوْحِدَةٌ بِمَعْنَى أَهْلٍ، فَيَذَرُ قَبْلَ نَفْسٍ: مَهْلًا، قَدَتْ: لَا مَهْلَ وَاللَّهُ، وَلَا تَقُلْ: لَا مَهْلًا، وَتَقُولُ: مَا مَهْلَ وَاللَّهُ بِمُغْنِيَةٍ عَنْكَ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

قوله: (ما من حديث لكم فيه خيرٌ إلا وقد حدثتكموه) قال القاضي عياض رحمه الله: فيه دليل على أنه كنتم ما خشى الضرر فيه<sup>(٢)</sup> والفتنة مما لا يحتمله عقل كل أحد، وذلك فيما ليس تحته<sup>(٣)</sup> عمل، ولا فيه حد من حدود الشريعة، قال: ومثل هذا عن الصحابة كثير في ترك الحديث بما ليس تحته<sup>(٣)</sup> عمل، ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحتمله عقول العامة، أو تخشيت مضرته على قائمه أو سامعه، لا سيما ما يتعلق بأخبار المذبحين والإمدرة<sup>(٤)</sup>، وتعيين قوم وصفوا بأوصاف غير مستحسنة، وذم آخرين ولعنهم، والله أعلم.

قوله: (وقد أحيط بنفسي) معناه: قرئت من الموت، وأيسر من النجدة والمحبة، قال صاحب «التحرير»: أصل الكلمة في أرحس يجتمع عليه أعداءه فيمصدونه فيأخذون عليه جميع الجواب بحيث لا يبقى له في الخلاص مَقْطَعٌ، فيقبل أحد طرفي به، أي: أطافوا به من جوانبه، ومقصوده: قُرْبَ موته، والله أعلم.

قوله: (هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة وآخره ساء مَوْحِدَةٌ، ويقال فيه: هُدْبَةٌ، بضم الهاء وإسكان الدال، وقد ذكره مسلم في مواضع من الكتاب يقول في بعضها: هُدْبَةٌ، وفي بعضها: هَذَابٌ، وتفقر على أن أحدهم سمى ولآخر لقب، ثم احتجوا في الاسم مهم، فقال

(١) انظر الصحاح: (مهل).

(٢) في إكمال المعجم: (٢٥٩/١): ما خشى عليهم لمضي فيه.

(٣) في إكمال المعجم: بفتح الدال تحته، وهو تصحيف.

(٤) في (نسخ) في الإمارة، يدور: الإمارة.

أَنَّسُ بْنُ عَامِيٍّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ. ....

أبو عبيدٍ لغساني وأبو محمد عبد الله بن حسنٍ لقلبي وصاحب «المطالع» والحافظ عبد الغني المقدسي، المتأخر: هُذبة هو الاسم، وهُذَابُ بَقْبٌ<sup>(١)</sup>. وقد غيرهم: هُذَابُ اسْمٍ، وهُذْبَةُ لِقَبٍ، وخُذِرٌ لشيخٍ أبا عمرو هذا وأنكر لأول<sup>(٢)</sup>. وقال أبو الفصّل الفلّكي الحافظ<sup>(٣)</sup>: به كان يفضّل إذا قيل له: هُذْبَةٌ. وذكره لبحري في «تاريخه» فقال: هُذْبَةٌ بن حالد<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر هُذْبَاءً، فظنّه أنه خُذِرٌ أو هُذْبَةٌ هو الاسم، وبيحاري أعرف به من غيره. فإنه شيخ لبحري ومسلم، والله أعلم

قوله: (كنت ردفت رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه إلا مؤخّرة الرحل، فقال: «يا معاذ بن جبل»، قلت: لبّيك رسول الله ﷺ وسعديك، ثم سار ساعة، ثم قال: «يا معاذ بن جبل»، قلت: لبّيك رسول الله وسعديك، ثم سار ساعة، ثم قال: «يا معاذ بن جبل» قلت: لبّيك رسول الله وسعديك) إلى آخر الحديث.

أما قوله: (ردف)، فهو بكسر الراء وإسكان أدّال، هذه رواية المشهورة وهي التي ضبطها معظم الرواة، وحكى القاضي عياض أن أبا عبيدٍ الظبيري الفقيه الشافعي<sup>(١)</sup> - أخذ روة كتاب - ضبطه بفتح الراء وكسر الدال، قال<sup>(٢)</sup>: والردف والرديف هو الرّاكب خلف الراكب، يقدر منه: ردفته أردفه بكسر الدال في الماضي وفتحها في المضارع، إذا ركبت خلفه، [ونقول]: وأردفته أن، وأصده من ركوبه

(١) انظر التقيّد المهر لأبي عبيد (١١٤٦/٣)، والمطالع لأنور لابن قرقور (١٥٦/٦)

(٢) انظر الصيغة الصحيحة مسموعة ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) أبو الفضل هو عبيد بن حمزة بن أحمد بن حسن بن عبيد، عرف بالقلبي، ضبط الكتاب بها. لا يفتقر إلى تعليق. انظر في معرفة الرجال في ألف جزء، مات ببغداد سنة سبع وعشرين وأربع مئة كهذا: سير أعلام النبلاء (٥٠٢/١٧).

(٤) بتاريخ تكبير: (٢٤٧/٨).

(٥) وقع في (هذ) بن وفي لموضعين لأبيّك يا رسول الله.

(٦) أبو عبيد الظبيري هو لحسن بن قاسم، له لوجه مشهورة في المذهب، وصف في أصول عقده وفي حديث، ويمكن ببغداد، وتوفي بها سنة خمسين وثلاث مئة. انظر الطبقات الشافعية الكبرى، (٣/٢٨٠).

(٧) أي القاضي عياض، وكلامه هذا في الإكمال المصمم: (١/٢٥٩ - ٢٦٠)، وما سباني بين محفوظ فيه.

على الرّذف وهو لَعَجَز، قد انقاضي: ولا وجه لروية الطبري إلا أن يكون فعل هنا اسم فاعل، مثل  
حجل وزجن بن صحت روية الطبري، والله أعلم.

وقوله: (ليس يسي وبينه لا مؤخرة لرّخل) أرد لمبالغة في شدّة قربه، ليكون أوقع في نفس سامعه  
لكونه أفضط.

وأما (مؤخرة لرّخل)، فبضم الميم وبعده همزة ساكنة ثم خاء مكسورة، هذا هو الصّحيح، وفيه  
لغة أخرى مؤخرة بفتح لهمة والهاء المشددة. قال القاضي عياض: أنكر ابن قتيبة فتح لهاء، قال:  
وقد ثبت: مؤخرة لرّخل ومقدمته بفتحهما<sup>(١)</sup>، ويقول: آخرة الرّخل بهمزة ممدودة، وهذه أفصح  
وأشهر، وقد جمع الجوهري في «صاحبه» فيها ست لغات، فقال: في قدمتي الرّخل ست لغات:  
مُقدِّم ومُقدِّمة بكسر الدال مخففة، ومُقدَّم ومُقدِّمة بفتح الدال مشددة، وقديم وقادومة، قال: وكذلك هذه  
اللغات كلها في آخرة الرّخل<sup>(٢)</sup>. وقد جمع الجوهري في هذه العبارة فوائد، و(آخرة لرّخل) هي العود  
الذي يكون خلف لراكب.

ويجوز في «ب معاذ بن جبل» وجهان لأهل العربية: أشهرهم وأصحهم وأرجحهم: فتح (معد)،  
والثاني: ضمّه، ولا خلاف في نصب (اين).

وقوله: (لثيث وسعديك) في معنى (لبيث) أقرب تشير هنا إلى بعضها، وسيأتي إيضاحها في كتاب  
الحج إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>، والأظهر أن معناه: إجابة لك بعد إجابة لتأكيد، وقيل: معناه: قريبا منك  
وطاعة لك، وقيل: أب مقیم على طاعتك، وقيل: محتني لك وقيل غير ذلك. ومعنى (سعديك) أي:  
سعدت طاعتك مساعداً بعد مساعداً.

وأما تكريره ﷺ نداء معاذ ﷺ، فللتأكيد لاهتمام به يخبره، وليكتمل تشبه معاذ فيما يسمعه، وقد  
ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعدد ثلاثاً<sup>(٤)</sup> لهذا المعنى، والله أعلم.

(١) في كتاب المعجم: (١/٢٦١).

(٢) في الصحاح: (قديم)، وفيه: قديمة لرحل، بدل: قدمتي الرّحل.

(٣) انظر (٢٥٨/٤).

(٤) أخرجه البخاري: ٩٤، وأحمد: ١٣٢٢١ من حديثه أنس ﷺ.

قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّقَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ؟»، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَلْيَنْ حَقَّقَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّقَ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَلَا يُعَذِّبُهُمْ» . [مسند ٢٧٠٩٧، مسند ٥٩٦٧].

[١٤٤] ٤٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ. قَالَ: فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، تَذَرِي مَا حَقَّقَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقَّقَ الْعِبَادِ

قوله ﷺ: «هل تدري ما حَقَّقَ الله تعالى على العباد؟»، و«هل تدري ما حَقَّقَ العباد على الله تعالى؟» قال صاحب «التحرير»: اعلم أن الحق كثر موجود متحقق، أو ما سيوجد لا محالة، فالله سبحانه وتعالى هو الحق الموجود الأزلي والباقي الأبدى، ولموت والنسأة واللجنة والنار حق، لأنها واقعة لا محالة، وإذا قيل للكلام الصدق: حق، فمعناه: أن الشيء سمح به<sup>(١)</sup> بذلك الخبر وقع مسحق لا ترد فيه، وكذا الحق المستحق على الغير<sup>(٢)</sup> من غير أن يكون فيه تردد وتحير، فحق الله تعالى على العباد معناه: ما يستحقه عليهم وجعه متحتماً عليهم<sup>(٣)</sup>، وحق العباد على الله تعالى معناه: أنه متحقق لا محالة. هذا كلام صاحب «التحرير».

وقال غيره: إنما قال: حَقَّقَهُمْ على الله تعالى على جهة استمالة لحقه عليهم، ويجوز أن يكون من نحو قول الرجل لصاحبه: حَقِّقْ واجب عني، أي: متأكد قيامي به، ومنه قول النبي ﷺ: «حق على كل مسلم أن يختل في كل سبعة أيام»<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «أن يمتدوه ولا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، فقد تقدّم في أواخر كتب الأول من كتب الإيمان بيانه ووجه الجمع بين هذين اللفظين<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

قوله: (كنت رَدَفْتُ رسول الله ﷺ على حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ عُفَيْرٌ) هو بعين مهمة مضمومة ثم فاء

(١) أي (نسخ). المشير عنه به

(٢) أي (من) و(ها): عبيد.

(٣) أي (نسخ): عليه

(٤) أخرجه البخاري: ٨٩٧، ومسلم: ١٩٦٣، وأحمد: ٨٥٠٣ من حديث أبي هريرة ؓ

(٥) انظر من ٢٤٢ من هذا الجزء

عَلَى اللَّهِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنْ حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَلَّا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا» . [حدود ٢١٩٩١، وخارجي ٢٨٥٦].

[١٤٥] ٥٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا الْأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ»، قَالَ: «أَتَدْرِي

مفتوحة، هذا هو الصواب المعروف في الرواية، وفي الأصول المعتمدة، وفي كتب أهل المعرفة بذلك. قال الشيخ أبو عمرو بن لُصْلَاح: وقول لقاضي عياض أنه بعين معجزة<sup>(١)</sup> متروك عليه، قال لشيخ: وهو الحمد الذي كان له ﷺ، قيل: إنه مات في حجة لوداع، قال: وهذا الحديث يقتضي أن يكون هذا في مرة أخرى غير لمرّة المتقدمة في الحديث لسابق، فإن مؤخره الرُّحْل تختص بالابن ولا تكون على حمار<sup>(٢)</sup>. قلت: ويحتمل أن يكون قضية واحدة، وأرد بالحديث لأول قدر مؤخره الرُّحْل، والله أعلم.

قوله: (عن أبي حَصِينٍ) هو بفتح الحاء وكسر الضاد، وسمه عثمان بن عاصم<sup>(٣)</sup>، وقد تقدّم بيانه في أول مقدمة الكتاب<sup>(٤)</sup>.

قوله ﷺ في حديث محمد بن مثنى وابن يشار: «أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ» هكذا ضبطه «اليعبد» بضم الميمنة تعبت، و«شيء» بالرفع، وهذا ظاهر. وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وقع في لأصول: «شيئًا» بالنصب، وهو صحيح على لتردد في قوله: «يعبد الله ولا يشرك به» بين وجوه ثلاثة. أحدها: «يعبد الله» بفتح نياء التي هي للمذكر لعائب، أي يَعْبُدُ الْعِبْدَ اللَّهُ وَلَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْءٌ، قال: وهذا الوجه الوجه.

(١) انظر مشرق الآثار ٤: ١١١/٢.

(٢) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٣) أي (ص): ربه عاصم، وهو خصا.

(٤) نظر من ٨٦ من هذا الجزء.



مَا حَقَّهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «أَلَا يُعَذِّبُهُمْ». (أحمد: ٧٧٠٠٠ وبيهقي: ٧٣٧٣).

[١٤٦] ٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ رَوْدَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ جَلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ دَعَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ؟» نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. (الطبر: ٢٧٤٥).

[١٤٧] ٥٢ - (٣١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: .....

وإشاني: «تعبه» مفتاح المشقة فوق التي لمخاطب على التخصيص لمعذ لكونه المخاصب، والتنبه على غيره.

والثالث «يُعبد» بصم أوله، ويكون «شيئاً» كناية عن المصدر لا عن لمفعول به، أي لا يُشرك به إشراكاً، ويكون الجذر والمجرور هو القائم مقدّم لفاعل قال: وهذا لم يُعَيَّن الرواية شيئاً من هذه الوجوه، فحق على من يروي هذا الحديث من أن يتحقق بها كلها وحداً بعد واحد، ليكون آتياً بما هو لمقول منها في نفس الأمر جزءاً، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ<sup>(١)</sup>، وما ذكرناه أولاً صحيح في الرواية والمعنى، والله أعلم.

قوله في آخر روایت حديث أبي ذر<sup>(٢)</sup>: (نحو حديثهم) يعني أن القاسم بن زكريا شيخ مسلم في رواية، أربعة روى نحوه رواية شيخ مسلم الأربعة المذكورين في الروايات الثلاث المتقدمة، وهم: هذاب، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن مثنى، وأبو بشر، والله أعلم.

وقوله في رواية القاسم هذه: (حدثنا القاسم<sup>(٣)</sup> حدثنا حسين، عن زائدة) هكذا هو في الأصول كلها: (حسين) بالسين، وهو الطوب قال القاسم عياض: وقع في بعض الأصول: (حسين) بالصاد، وهو عطاء، وهو حسين بن عيسى الحنفى. وقد تكررت روايته عن زائدة في كتاب، ولا يعرف حسين - بالصاد - عن زائدة، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

قوله (حدثني أبو كثير) هو بالمشقة، واسمه يزيد - بلراي - بن عبد الرحمن بن أذينة، ويقال ابن

(١) تصحيح صحيح مسلم من ١٨٧ - ١٨٨.

(٢) كلها في (ع) و(ص) و(ط) و(هـ)، حديث أبي ذر وألصواب: حديث معاذ.

(٣) قوله: حدثنا القاسم، ليس في (ج).

(٤) (الكبرى لمسلم: ٢٦٢/١).



كُنَّا قُعُوداً حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي نَفَرٍ، . . . . .

عُقَيْلَةُ، بِصَمٍّ سَمِينٍ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءُ، وَيَقَالُ: مَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أُدَيْنَةَ، قَالَ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْقَرِيْنِي فِي «مُسْتَدْرَكِ»: عُقَيْلَةُ أَصْبَحَ مِنْ أُدَيْنَةَ<sup>(١)</sup>.

قوله (كُنَّا قُعُوداً حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ فِي نَفَرٍ) قال أهل اللغة: يقال: فَعَدَنَ حَوْلَهُ، وَخَوْلِيَهُ، وَخَوَالِيَهُ، وَخَوَالَهُ، بِفَتْحِ الْهَاءِ وَسَلَامٍ فِي جَمِيعِهِمْ، أَيْ: عَلَى جَوَابِهِ، قَالُوا: وَلَا يَقَالُ: خَوَالِيَهُ، بِكَسْرِ اللَّامِ.

وَأَمَ قَوْلُهُ: (وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)، فَهُوَ مِنْ فَصِيحٍ لِكَلَامٍ وَحُسْنٍ لِإِخْبَارٍ، فَإِنَّهُ إِذْ أَرَادُوا لِإِخْبَارٍ عَنْ جَمَاعَةٍ فَسَتَكْثَرُوا، أَنْ يَذْكُرُوا جَمِيعَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، ذَكَرُوا أَشْرَافَهُمْ أَوْ بَعْضَ أَشْرَفِهِمْ، ثُمَّ قَالُوا: وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَ قَوْلُهُ: (مَعَهُ)، فَهُوَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، هَذِهِ لِلُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا فِي بَغْيَةِ حَكَاهَا صَاحِبُ «الْمَحْكَمِ» وَالْجَوْهَرِيِّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِمْ، وَهِيَ لِمَصَاحِبَةٍ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْكَمِ»: (مَعَ) اسْمٌ مَعْنَاهُ لُصْحَبَةٍ، وَكَذَلِكَ (مَعَ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، غَيْرُ أَنَّ لِمَحْرُكَةٍ تَكُونُ سَمَاءً وَحَرْفًا، وَالسَّكَنَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفًا.

قَالَ النُّحَيْانِيُّ<sup>(٣)</sup>: قَالَ الْكِسَائِيُّ: رِبْعَةٌ وَغُلْمٌ يُسْكَنُونَ، فَيَقُولُونَ: مَعَكُمْ وَمَعْتُ، فَوَدَّ جَاءَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ أَلْفٌ لَوْصَلْ خَتَمُوا، فَبَعْضُهُمْ يَفْصَحُ الْعَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُهَا، فَيَقُولُونَ: مَعَ لِقَوْمٍ، وَمَعَ ابْنِكَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَعَ الْقَوْمِ، وَمَعَ بَنِكَ، أَمْ مَنْ فَتَحَ فَتَحَ فَتَحَ عَلَى قَوْلِكَ: كَتَمْتُ، وَحَنَ مَعًا، فَلَمَّا جَعَلُوا حَرْفًا وَأَخْرَجَهُ عَنِ الْأَسْمِ، حَذَفَ الْأَلْفَ وَتَرَكَ الْعَيْنَ عَلَى فَتْحِهَا، وَهَذِهِ لُغَةٌ هَمَّةٌ لِعَرَبٍ. وَأَمَّا مَنْ سَكَّنَ ثُمَّ كَسَرَ عَسَى أَلْفٌ لَوْصَلْ، فَأَخْرَجَهُ مُخْرِجَ الْأَدْوَاتِ مِثْلَ: هَلْ وَبَلْ، فَقَالَ: مَعَ الْقَوْمِ، كَقَوْلِكَ: كَمِ نَقَوْمٌ، وَبَلِ الْقَوْمِ<sup>(٤)</sup>. وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي (مَعَ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَوْضِعُهَا، فَلَا ضَرْرَ فِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا لِكثَرَةِ تَرَدُّدِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «مُسْتَدْرَكُ أَبِي عَوَانَةَ بِإِثْرِ الْعَدِيدِ». ٨٠٦٩، وَمُسْتَدْرَكُ هَذَا مَشْهُورٌ بِاسْمِهِ: «لِمُسْتَدْرَكِ».

(٢) «الْمَحْكَمُ» لِأَبِي حَبِيبَةَ. (١٠/١)، وَهُوَ لِمَصْصُوحِ الْجَوْهَرِيِّ (مَعْنَى).

(٣) النُّحَيْانِيُّ هُوَ عَمِي بْنُ عَبْدِوَلَدٍ وَتَقَالُ: بَنُ حَزْوَ- أَبُو الْعِجْسَنِ النُّحَيْانِيُّ مِنْ بَنِي رِجَالِ بْنِ هَالِيٍّ. أَخْبَرَنَا عَنْ الْكِسَائِيِّ وَأَبِي رِيْدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَحَسَنَاتُهُ عَلَى الْكِسَائِيِّ، وَلَهُ «الْثَوْدُ» الْمَشْهُورَةُ، تَوَلَّى فِي حُدُودِ مِلَّةِ شَيْخٍ وَخَلِيفَةٍ.

(٤) «الْمَحْكَمُ» (١٠/١).

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَنطَأَ عَيْنَهُ، وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطَعَ دُونَهُ وَقَرَعْنَا فَقُمْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ قَرَعَ، فَخَرَجْتُ أَتَّبِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ لِنَبِيِّ النَّحَارِ، فَدَرْتُ بِهِ مِنْ أَجْدَلِهِ بَابًا فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رِبِيعٌ يَدْخُلُ فِي حَوْفٍ حَائِطٍ مِنْ بَشَرٍ خَارِجَةٍ - وَالرَّبِيعُ الْجَدُولُ -

قوله: (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا) وقد بعده: (تَلْتُ. كَتَبَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا) هكذا هو في الموضوعين: (أظهرنا)، قال القاضي عياض: ووقع الثاني في بعض الأصوب: (أظهرنا)، وكلامهم صحيح، قال أهل اللغة: يقل: نحن بين أظهركم وأظهرناكم بفتح لنون، أي: بينكم<sup>(١)</sup> قوله: (وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطَعَ دُونَهُ) أي: يُصَاب بِمَكْرُوهٍ مِنْ عَدُوٍّ، إمَّا بِأَسْرِ، وَإِمَّا بِغَيْرِهِ.

قوله: (وَقَرَعْنَا فَقُمْنَا فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ قَرَعَ) قال القاضي عياض: الْقَرَعُ يَكُونُ بِمَعْنَى الرُّوْعِ، وَبِمَعْنَى لِهُبُوبِ الشَّيْءِ وَالْاهْتِمَامِ بِهِ، وَبِمَعْنَى الْإِغَاثَةِ، قَدْ: فَتَصَيَّحَ هُنَا هَذِهِ لِمَعْنَى الثَّلَاثَةِ، أَيْ: دُعِمْنَا<sup>(٢)</sup> لاحتبس النبي ﷺ عنا، ألا تراه كيف قال: وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطَعَ دُونَهُ. ويدل على لوجهين الآخرين قوله: فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ قَرَعَ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (حَتَّى أَتَيْتُ حَائِطًا لِلْأَنْصَارِ) أي: بُسْتَانًا، وَاسْمِي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَائِطٌ لَا سَقْفَ لَهُ.

قوله: (فَإِذَا رِبِيعٌ يَدْخُلُ فِي حَوْفٍ حَائِطٍ مِنْ بَشَرٍ خَارِجَةٍ، وَالرَّبِيعُ الْجَدُولُ) أما (الرَّبِيعُ)، فبفتح راء، على لفظ الرَّبِيعِ النَّفْصِ الْمَعْرُوفِ، وَ(الْجَدُولُ) بفتح الجيم، وهو النهر الصغير، وَجَمْعُ الرَّبِيعِ أَرْبَاعٌ، كَنَبِيٍّ وَأَنْبِيَاءَ.

قوله: (بَشَرٍ خَارِجَةٍ) هكذا ضبطناه بالتثنية في (بشر) وهي (خارجة) على أَنَّ (خارجة) صفة لـ (بشر)، وكذا نقله الشيخ أبو عمرو عن الأصل الذي هو سخط الحافظ أبي عامر، المتعدي، ولأصل اسماء حوز عن الجلود<sup>(٤)</sup>.

وذكر الحافظ أبو موسى لأصبهني وغيره أنه روي عن ثلاثة أوجه: أحدهم: هذا. والثاني: (من

(١) انظر إكمال المعجم: (١/٢٦٣).

(٢) غير (مع): ذكرناه وهو خطأ.

(٣) إكمال المعجم: (١/٢٦٣).

(٤) تصانيف صحيح مسلم: ج ١٨٩.

فَاخْتَفَرْتُ كَمَا يَخْتَفِرُ الثَّغْلَبُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ؟»، فَقُلْتُ:

بنو حارثة (بنوين (بشر)، وبهاء في آخر (حارثة) مضمومة، وهي هاء ضمير الحدثاء أي لشر في موضع خارج عن الحدثاء. ولثالث: (من بشر حارثة) بصفة (بشر) إلى (حارثة)، آخره ثاء التانيث، وهو اسم رجل.

وبوجه الأول هو مشهور الظاهر، وخالف هذا صاحب «التحريض» فقال: الصحيح لوجه لثالث، قال: والأوب تصحيف، قال: ولشتر يفتون به ابستن. قال: وكثيراً ما يفعلون هذا فيسبون البستين بالآبر التي فيها، يقولون: بشر أريس، وبشر نصاعة، وبشر حام<sup>(١)</sup>، وكثيراً ما يستن. هذا كلام صاحب «التحريض»، وأكثره أو كله لا يؤايق عليه، والله أعلم.

(والبشر) مؤنثة مهموزة بحوز تحفيف همزتها، وهي مشتقة من بَأَرْتُ، أي: حشرت، وجمعها في نقدة: أَبْرُور وأَبَار بهمزة بعد الباء فيهم، ومن لعرب من يقبب الهمزة في أَبَار وَيَنْقُل فيقول: أَبَر، وجمعها في الكثرة: يَبَار، يكسر الباء بعدها همزة، والله أعلم.

قوله: (فَاخْتَفَرْتُ كَمَا يَخْتَفِرُ الثَّغْلَبُ) هذا قد روي على وجهين: روي بلزي، وزوي بالراء، قال القاضي عياض: رواه عامة شيوخنا بالراء عن العُدري<sup>(٢)</sup> وغيره. قال: وسمعه عن<sup>(٣)</sup> الأسدي<sup>(٤)</sup>، عن أبي اليث القشاشي<sup>(٥)</sup>، عن عبد الغافر لغرسي، عن الجلودي بلزاي، وهو لصواب، ومعه: تضاممت لبسعي المذئع<sup>(٦)</sup>. وكذا قال الشيخ أبو عمرو أنه بالزاي في الأصل الذي بخط أبي حنبل العبدري، وفي الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأنها رواية الأكثر، وأن رواية زَي أقرب من حيث

(١) بشر حاء نسبة إلى رجل من بني حده، وهذا بشر بالمدينة.

(٢) في (ص) (هـ) لعبدري، وسببته من (ح) و(ط) والإكباد لمعجم (١/٢٦٢)، وهو لصواب، فعبدري هو أبو العباس أحمد بن عمر، معروف بـ«الزاي». وهو شيخ شيوخ القاضي عياض، ومن طريقه روى الصحيح مسنداً كما ذكر ذلك في مقدمته للإكباد، مسنداً: (١/٧٥-٧٦) وقد قدمت ترجمته ص ١٩٤ من هذا الجزء.

(٣) في (ح): عبي.

(٤) الأسدي هو أبو يعقوب سفيان بن العاصم بن أحمد، وقد تقدمت ترجمته ص ١٤٣ من هذا الجزء.

(٥) أبو يث القشاشي، اسمه نصر بن الحسن بن قاسم، بتركي لشاشي شُكُتِي، وتُكْتُبُ منه من أعمام شاش ولد سنة ست وأربع مئة، وسمع مسنداً من عبد الجبار، وروى الصحيح بالآندلس، وتوفي سنة ست وثمانين وأربع مئة.

(٦) الإكباد بمعجم (١/٢٦٢-٢٦٣)

نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا سَأَلْتُكَ؟» قُلْتُ: كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَقُمْتَ فَأَنْطَأْتَ عَيْنَ، فَحَشِيتَ أَنْ تُقْتَطَعَ دُونَكَ فَفَزَعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ، فَحَتَمْتُ كَيْفَ يَحْتَبِرُ الشَّعْلُ، وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ، قَالَ: «اذْهَبْ بِنَعْلَيْ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَبِقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ».

المعنى، ويدل عليه تشبيهه بفعل الثعلب، وهو تضاعفه في المضيق<sup>١</sup>. وأم صاحب «التحرير» ماكر لراي وحققا روايته، وختر لرواه. وليس اختياره بمختار، والله أعلم.

قوله: (مدحلت على رسول الله ﷺ فقال «أبو هريرة؟» فقلت: نعم) معناه: أنت أبو هريرة؟

قوله: (فقال: «يا أبا هريرة»، وأعطاني نعليه، وقال: «اذهب بنعلي هاتين») في هذا كلام فائده طيبة، فإنه أصدق لفظة: (قال)، وبعد أصدده لطول الكلام وحصول الفصل بقوله: (يا أبا هريرة)، وأعطاني نعليه)، وهذا حسن، وهو موجود في كلام العرب، بل جاء أيضاً في كلام الله تعالى، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ أَنْصَرُوا إِلَيْهَا مَعْهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْهِرُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا حَقَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال محمد بن يزيد: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ تكرير للأول لطول الكلام. قال: ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ أَكْثَرُ بِمَا وَدَّ وَكَثُرَ قَرِيبًا وَعِطْلًا أَكْثَرَ مُمْرَحُونَ﴾ [الموسى: ٢٥]، أصدده ﴿أَنْصَرُوا﴾ طول الكلام<sup>٢</sup>، والله أعلم.

وأم يعطوه نعلين، فلنكون علامة ضاهرة معلومة عندهم يعرفون بها أنه لقي السيّد ﷺ، ويكون أوقع في نفوسهم لِمَا يُعْخِرُهُمْ بِهِ عَنْهُ ﷺ، ولا يُكْرَهُ كَوْثُ مِثْلِ هَذَا يُقَيِّدُ تَأَكِيداً وَإِنْ كَانَ خَبَرُهُ مَقْبُولاً بغير هذا، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَبِقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» معناه: أخبرهم أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا فَا بُوَ هُرَيْرَةَ لَا يَحْسَبُ سَتَقْدِرُ قُلُوبُهُمْ، وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ طَاهِرَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَنْصَحُ اعْتِقَادَ لَتَوْحِيدِ دُونِ التَّطَوُّقِ، وَلَا التَّطَوُّقِ دُونَ

(١) تصحيح صحيح مسلم، ص ١٩٠.

(٢) «تفسير السبكي»، (١/١٤٦).

فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيَْتُ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النُّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: هَذَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي بِهِمَا، مَنْ لَقِيَْتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَيْقِناً بِهِ قَلْبُهُ، بَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ، فَضْرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَخَوَّرْتُ لِاسْتَيْ، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَى

الاعتقاد، بن لا بد من الجمع بينهما، وقد تقدم يوضحه في أول الباب<sup>(١)</sup>. وذكر لنفسه هنا لتأكيد ونفي توهم المجازة ولا فالاستيقان لا يكون إلا بالقلب.

قوله. (فقال: ما هاتان النُّعْلَانِ يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتين نعل رسول الله ﷺ بعثني بهما) هكذا هو في جميع الأصول: (فقلت: هاتين نعل) بهصب (هاتين) ورفع (نعل)، وهو صحيح، ومعه: فقلت: يعني هاتين هاتين نعل رسول الله ﷺ، فنصب (هاتين) بضمير (بعثي)، وحذف (هم) لتي هي لمبتدأ، لعدم به.

وأما قوله: (بعثني بهما) فهكذا ضبطه (بهم) على لثنية، وهو ظاهر، ووقع في كثير من لأصول أو أكثرها (به) من غير ميم، وهو صحيح أيضاً، ويكون الضمير عائداً إلى لعلامة، فإن النعين كانتا لعلامة، والله أعلم.

قوله: (لفضرب عمر ﷺ بين ثَدْيَيْ، فخَوَّرْتُ لِاسْتَيْ، فقال: ارْجِعْ يا أبا هريرة؟) أما قوله: (ثَدْيَيْ) فتثنية ثدي، بفتح الداء، وهو مذكر، وقد يؤنث في لغة قليلة، واحتلفوا في اختصاصه بالمرأة، فمنهم من قال: يكون للرجل والمرأة، ومنهم من قال: هو للمرأة خاصة، فيكون طلاقه في الرجل مجازاً واستعارة، وقد كثر طلاقه في لأحديث للرجل، وسأزيده يوضحاً، والله تعالى في باب حفظ تعزيم قتل الإنسان نفسه<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: (لِاسْتَيْ)، فهو اسم من أسماء بذر، ولمستحب في مثل هذا الكناية عن تبيع لأسماء، واستعمل المجرز والألفظ التي تحصر الغرض، ولا يكون في صورتها ما يستحيا من التصريح بحقيقة لفظه، وبهذا لأدب جاء القرآن لعربز والسفس، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَكُمْ لَبَنٌ كَثِيرٌ لَّيْسَ بِكَيْسٍ﴾ [نورة: ١٨٧]، ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [السجدة: ٢١]، ﴿وَلَوْ طَلَعْتُمْوهنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [سفرة: ٢٣٧]، ﴿أَوْ سَكَنَهُ أَمَدٌ مِنْكُمْ مِنْ لَمَّاطٍ﴾ [السجدة: ٤٣]، ﴿فَاعْمَلُوا لِنِسَاءٍ فِي الْمَحْجُوزِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١) نظر ص ٢٢٦ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٥١٠ و ٥١١ من هذا الجزء.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْهَشْتُ بَكَاءً، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، فَبَدَا هُوَ عَلَيَّ أَثَرِي، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قُلْتُ لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِأَلَّذِي بَعَثَنِي بِهِ، فَصَرَبَ بَيْنَ ثُلَيْثِي ضَرْبَةٍ خَرَزْتُ لَأَسْتِي، قَالَ: إِذْجَع. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ مَا فَعَلْتَ؟»

وقد يستعملون صريح الاسم لمصلحه راجحه، وهي إزاحة اللبس أو الاشتراك<sup>(١)</sup> أو نفى المجاز أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿الزُّبَيْرُ وَالْأَبْدُ﴾، وكقوله ﷺ: «أَيَكْتُمُهَا»<sup>(٣)</sup>، وكقوله ﷺ: «أدبر الشيطان وله ضراط»<sup>(٤)</sup>، وكقول أبي هريرة ﷺ: «سُحِدْتُ فُسَاءً أَوْ ضُرْتُ طُوءًا»<sup>(٥)</sup>، ونضائر ذلك كثيرة، وستمعنا أبي هريرة ﷺ هذا لفظ (الاست) من هذا القبيل، والله أعلم.

وأما دفع عمر ﷺ له، فلم يقصد به سقوطه وإيلاده، بل قصد رده عما هو عليه، وصرت بيده في صدره ليكون أبلغ في زجره. قال القاضي عياض وغيره من العلماء: وليس فعل عمر ﷺ ومراجعته النبي ﷺ اعتراضاً عليه ورداً لأمره، إذ ليس فيما بعث به أبا هريرة غير تطيب قلوب لأمة وشراهم، فرأى عمر أن كنتم هذا عنهم أصلح لهم، وأحرى ألا يتكلموا، وأنه<sup>(٦)</sup> أغرد عنهم بالخير من مُعْجَل هذه البشري، فلما عرّضه على النبي ﷺ صوّبه فيه، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أن لإمام والكبير مصدقاً إذا رأى شيئاً، ورأى بعض أتباعه خلافاً، أنه ينبغي للتابع أن يعرضه على المتبوع لينظر فيه، فإن ظهر له أن ما قاله التابع هو لصواب، رجع إليه، وإلا بين للتابع جواب الشبهة التي عرّضه له، والله أعلم.

قوله: (فَأَجْهَشْتُ بَكَاءً، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، وَادَّهِيَ أَثَرِي) أما قوله: (فَأَجْهَشْتُ)، فهو بالجيم والشين المعجمة، والهمزة والهاء مفتوحتان، هكذا وقع في الأصول التي رأيناها، ورايته في كتب القاضي عياض: (فَجْهَشْتُ) بحذف لآلف<sup>(٧)</sup>، وهما صحيحان، قال أهل اللغة: يقار. جَهَشْتُ جَهْشًا

(١) في (ج): ولا إشراك.

(٢) بعده في (ص) و(هـ) كقوله تعالى ﴿الزُّبَيْرُ وَالْأَبْدُ﴾.

(٣) أخرجه البخاري: ٦٨٢٤، وأحمد: ٢٤٣٣ من حديث من عاصم ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري: ٦٠٨، ومسلم: ٨٥٩، وأحمد: ٨١٣٩ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري: ١٣٥، وأحمد: ٨٠٧٨.

(٦) في (ج): أو أنه.

(٧) في كتاب المعجم: ٢٦٣/٩.



قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَبَعَثْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِتَغْلِيثٍ، مَنْ لَقِيَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَقِيمًا بِهَا قَلْبُهُ، بَشَرَهُ بِالْجَنَّةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَكَبَّرَ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَخَلَّاهُمْ يَغْمُونَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَخَلَّاهُمْ».

وَجُهِوشًا، وَأَجْهَشْتُ إِجْهَاشًا، قَالَ لِقَاضِي عِيَضٍ: وَهُوَ أَنْ يُقَرَّعَ الْإِنْسَانُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ مُتَغَيِّرُ الْوَجْهِ مُتَهَيِّئًا لِلْبُكَاءِ وَلَمَّا يَنْتَبِهْ بَعْدُ، قَالَ لَطَبْرِيُّ: هُوَ الْقَرَعُ وَالِاسْتَفْئَةُ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ<sup>(١)</sup>: جَهَشْتُ لِبُكَاءِ وَالْمُزْنَ وَلِشَوْقٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (بَكَاءٌ)، فَهُوَ مَصْرُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: (لِلْبُكَاءِ)، وَلِبُكَاءِ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، لَفْتَنَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَرَكِبَنِي عَمْرٌ)، فَمَعْنَاهُ: تَبَعَنِي وَمَشَى خَفِي فِي الْحَالِ بِلا مُهْمَةٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَلَى أَثَرِي)، فَفِيهِ لَفْتَنَ فَصِيحَتَانِ مَشْهُورَتَانِ: بِكَسْرِ الهمزة وَرِسْكَانِ لثَاءً، وَبِفَتْحِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي) مَعْنَاهُ: أَنْتَ مُفْدًى، أَوْ أَفْدِيكَ يَا أَبِي وَأُمِّي.

وَعَمَّ أَنْ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا مُشْتَمِلٌ عَلَى فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ، تَقَدَّمَ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ مِنْهُ جُمْرٌ، فَفِيهِ جُنُوسُ الْعَالَمِ لِأَصْحَابِهِ وَلِغَيْرِهِمْ مِنْ الْمُسْتَفْتِينَ وَغَيْرِهِمْ يَعْلَمُهُمْ وَيُفِيدُهُمْ<sup>(٢)</sup> وَيُفْتِيهِمْ. وَفِيهِ مَا قَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ يُذَكِّرُ جَمْعَةً كَثِيرَةً فَتَقْصِرُ عَنْ بَعْضِهِمْ، ذَكَرَ أَشْرَافَهُمْ أَوْ بَعْضَ أَشْرَافِهِمْ، ثُمَّ قَالَ: وَغَيْرِهِمْ<sup>(٣)</sup>. وَفِيهِ بَيَانٌ مَا كَانَتْ الصُّحَابَةُ ﷺ عَلَيْهِ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقُوقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِكْرَامِهِ وَالشُّفُقَةِ عَلَيْهِ، وَلَا تَزْعُجُ لِبَالِغٍ لَمْ يَطُرْهُ ﷺ. وَفِيهِ اِهْتِمَامٌ لِاتِّبَاعِ بِحَقُوقِ مَتَّبِعِيهِمْ، وَالِاعْتِنَاءُ بِتَحْصِيلِ مَصْلَحَتِهِ، وَدَفْعِ الْمَفْسَدِ عَنْهُ.

وَفِيهِ جَوَازُ دُخُولِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِذَا عَزِمَ أَنَّهُ يَرْضَى ذَلِكَ لِمَوَدَّةٍ بَيْنَهُمَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ دَخَلَ الْمَحَانِطَ، وَأَقْرَأَ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ، وَهَذَا غَيْرُ مُخْتَصَرٍ بِدُخُولِ الْأَرْضِ، بَلْ يَحُوزُ لَهُ لَانْتِفَاعُ بِأَدْوَاتِهِ، وَأَكْرُ طَعْمِهِ، وَالْحَمَلُ مِنْ طَعْمِهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَرُكُوتُ دَابَّتِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفِ الَّذِي يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشْقُ عَلَى صَاحِبِهِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لِصَاحِبِ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ السُّلَفِ وَالْخُلَفَاءِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَصَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا.

(١) رَوَى فِيهِ فِي كِتَابِ الْمُحْصَمِ: (١/٢٦٤) مِنْ رِوَايَةِ، وَهُوَ غَطَّاءٌ، وَأَبُو زَيْدٍ اسْمُهُ سَعِيدٌ، بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ لُحَيْثٍ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْأَصْمَرِيُّ.

وَقَدْ تَقَدَّسَتْ تَرْجُمَتُهُ مِنْ ٢٥١ مِنْ هَذَا الْجُرُءِ.

(٢) فِي (ط) وَفِيهِمْ.

(٣) انْظُرْ مِنْ ٣٣٥ مِنْ هَذَا الْجُرُءِ.



[١٤٨] ٥٣ - (٣٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ

قال أبو عمر بن عبد البر: وأجمعوه، على أنه لا يتصور الطلسم وأشباهه إلى مدراهم والتمبير وأشباههم.

وفي ثبوت الإجماع في حق من يقطع بطيب قلب صاحبه بذلك، نصراً، ولعل هذا يكون في مدراهم الكثيرة التي يشتك أو قد يشتك في رضاء به، فربهم اتفقوا على أنه إذا تشكك لا يجوز به التصرف مطلقاً فيما تشكك في رضاء به ثم دبل الجوار في الباب لكتاب والسنة وفعل وقول أعيان الأمة، فالكتاب قوله تعالى: **وَلَيْسَ عَلَى الْاَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمُرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى نَقَسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ بَنِيكُمْ**، إلى قوله: **وَأَوْ صَدِيقِكُمْ** [سور ٦١]، والسنة هذا الحديث وأحاديث كثيرة معروفة بحقه، وأعدل شئف وأقولهم في هذا أكثر من أن نحصى، والله أعلم.

وفيه إرسال الإمام ولتمتوخ إلى أتباعه بعلامة يعرفونها ليزدو بها طمأنينة. وفيه ما قدمه من أدلالة مذهب أهل الحق أن لا يمدن المنجي من لحدود في النار لا بد فيه من الاعتقاد والنطق<sup>(١)</sup> وفيه جواز إمساك بعض علوم التي لا حاجة إليها، للمصلحة أو خوف المفسدة. وفيه إشارة بعض لأتباع على<sup>(٢)</sup> المتنوع بما يراه مصححة، وموفقة المتبوع له إذا رآه مصححة، ورجوعه عما أمر به سببه.

وفيه جور قول الرجل للآخر: بأبي أنت وأمي، قال القاضي عياض: وقد كرهه بعض الشئف، وقال لا يفتدى بمسسم، قال القاضي عياض: والأحاديث القمحيجة تدل على جواره، سواء كان المفتدى به مسلماً أو كافراً، حياً كان أو ميتاً<sup>(٣)</sup>. وفيه غير ذلك، والله أعلم.

قول مسلم رحمه الله: (حدثني إسحاق بن منصور أخيراً معاذ بن هشام قال حدثني أبي، عن

(١) انظر ص ٢٢٦ و ٣٣٨ و ٣٣٩ من هذا الجزء.

(٢) في (غ): عن

(٣) في كتاب المعجم: (١/ ٢٢٦)



[١٤٩] ٥٤ - (٣٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُعِيرَةَ - قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقِيْتُ عِثْبَانَ فَقُلْتُ : خَرِيبٌ بَلَعِي عَيْنَكَ . . . . .

ومن نعى ذلك وقال لا يجوز ع عليه السلام القول في الأمور الدينية إلا عن وحي - وليس يمتنع أن يكون قد نزل عليه عليه السلام عند محاطته عمر عليه السلام وحي بما أجابه به ناسخ لوحي سبق بما قاله أولاً عليه السلام . هذا كلام الشيخ <sup>(١)</sup> .

وهذه لمسألة - وهي اجتهاده عليه السلام - فيها تفصيل معروف ، فأمر الشئ ، فاتفق لعامة على جواز اجتهاده عليه السلام فيها ووقوعه من . وأم أحكام الدين ، فقد أكثر العلماء بجواز الاجتهاد له عليه السلام ، لأنه إذا حاز لغيره عليه السلام أولى ، وقال جماعة : لا يجوز له لقدرته على اليقين ، وقال بعضهم : كان يجوز في الحروب دون غيرها ، وتوقف في كل ذلك آخرون .

ثم لجمهور الذين جؤزوه اختفوا في وقوعه ، فقال الأكثرون منهم . وجد ذلك ، وقال آخرون . لم يوجد ، وتوقف آخرون ، ثم الأكثرون الذين قالوا بالجوز والوقوع اختفوا هل كان الخطأ جائزاً عليه عليه السلام ؟ ذهب المحققون إلى أنه لم يكن جائزاً ، ذهب كثيرون إلى جوازه ولكن لا يُقر عليه بحلاف غيره ، وليس هذا موضع استقصاء هذا ، والله أعلم .

قوله : (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ) هو بفتح الفاء وصم الراء وبالهاء المعجمة ، وهو غير مصروف للعجمة <sup>(٢)</sup> والسكنية ، قال صاحب كتاب «نعيم» : فَرُّوخُ اسم ابن إبراهيم <sup>(٣)</sup> لخليل عليه السلام هو أبو العجم <sup>(٤)</sup> . وكل نقل صاحب «المطالع» وغيره أن فَرُّوخَ ابن إبراهيم عليه السلام ، وأنه أبو العجم <sup>(٥)</sup> ، وقد نص جماعة من الأئمة على أنه لا يصحرف لما ذكرناه ، والله أعلم .

قوله : (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقِيْتُ عِثْبَانَ فَقُلْتُ : خَرِيبٌ بَلَعِي عَيْنَكَ) هذا اللفظ شبيه بما تقدم في هذا الباب من

(١) لاصية صحيح مسلم ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) في (ج) ، للمعجمة .

(٣) في (ج) لابن إبراهيم .

(٤) نعيم ٤ (٤) ٢٥٣ .

(٥) مطالع الأنوار ١ : ٢٨٩/٥ .

قَالَ: أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ، فَبَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ تَأْتِيَنِي فُتُصِّي فِي مَنْزِلِي، فَأَتَتْهُ مُصَلًى، قَالَ: فَأَتَى لَنَبِيٍّ ﷺ وَمِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَدَخَلَ وَهُوَ يُصُصِّي فِي مَنْزِلِي، وَأَصْحَابُهُ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَسْتَدُوا عَصَمَ ذَلِكَ وَكَبِيرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دُخْشَمٍ.

قوله: (عن ابن مُحَيْرِيزٍ، عن الضَّائِحِي، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَامَةَ) وقد قُلِّدَ مِنْ بَيَانِهِ وَضَحاً<sup>(١)</sup>. وتقرير هذا لذي بحن فيه: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ عِثَانَ بْنِ حَمِيْدٍ قَالَ فِيهِ مُحَمَّدٌ: قِيَمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ عِثْبَانَ.

وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائفه:

إحدهما: أنه اجتمع فيه ثلاثة أصحابيون بعضهم عن بعض، وهم: أنس ومحمود وعِثْبَانُ.

والثانية: أنه من رواية الأَكْبَرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ، فَوْنُ أَنَسٍ أَكْبَرُ مِنْ مُحَمَّدٍ سَنَةً وَعِدَمٌ وَمَرْتَبَةٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ. وقد قل في الرواية ثنية: (عن ثبَّتٍ، عن أنسٍ قال: حَدَّثَنِي عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ)، وهذا لا يخالف الأول، فَوْنُ أَنَسٍ سَمِعَهُ أَوَّلًا مِنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عِثْبَانَ، ثُمَّ جَمَعَ أَنَسٌ بِعِثْبَانَ فَسَمِعَهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وعِثْبَانُ) بكسر العين المهملة وبعدها تاء مشددة من فوق ساكنة ثم باء موحدة، وهذا الذي ذكرناه من كسر العين هو الصَّحِيحُ المشهور الذي لم يذكر الجمهور سواه. قال صاحب «المطالع»: وقد ضبطناه من طريق ابن سَهْلٍ بِالضَّمِّ أَيْضاً<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ)، وقد في الرواية الأخرى: (عَمِيَ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِ(بَعْضِ الشَّيْءِ) الْعَمَى، وَهُوَ ذَهَابُ بَصَرٍ جَمِيعِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ ضَعْفَ الْبَصَرِ وَذَهَابَ مُعْظَمَهُ، وَسَمَّاهُ عَمًى فِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَمِشَارَكَةِ يَدِهِ فِي مَوَاتِ بَعْضِ مَا كَانَ حَتَّاً صَلاً فِي حَرِّ السَّلَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (ثُمَّ أَسْتَدُوا عَصَمَ ذَلِكَ وَكَبِيرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دُخْشَمٍ) أم (عُظْمَهُ)، فهو بَصَمُ الْعَيْنِ وَرِسَاكُهَا لُحْدَةً، أَيْ: مُعْظَمَتَهُ وَأَم (كَرَهُ)، فَبَضْمُ الْكَفِّ وَكُسْرُهُ، لَعَنَتُنْ فَصِيحَتُهُ مَشْهُورَةٌ، وَذَكَرَهُمَا فِي

(١) نظر من ٣٢٨ من هذا الجزء

(٢) المطالع لأثره: (٧٣/٥).

هد الحديث. القاضي عياض<sup>(١)</sup> وغيره، لكنهم رجحوا بضم، وفرض قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ كَاذِبًا﴾ [سور ١١] بكسر الكاف وضمه، لكسر قراءة القرآن السبعة، والضم في السواد، قد لا يمام أبو إسحاق التلعكبري المفسر: قراءة سبعة بالكسر، ومراً حميد الأعرج ويعقوب المحضري بلضم<sup>(٢)</sup>، قال أبو عمرو بن العلاء هو خطأ، وقال بكسائي: هم لغت<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

ومعنى قوله: (أسندوا، غصم ذلك وكبره) أنهم تحدثوا وذكروا شأن المسفقين وأفعالهم القبيحة وما يلقون منهم، ونسبوا معظم ذلك إلى مالك.

وأما قوله: (بن دُخْشُم)، فهو بضم الدال مهملة وإسكان لحاء لمعجمة وضم اشيش المعجمة وبهاء ميم، هكذا ضبطه في الرواية الأولى، وضبطه في الثانية بزيادة ياء بعد خاء على التصغير، وهكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضه في الثانية مكبراً أيضاً، ثم إنه في الأولى بغير ألف ولام، وفي الثانية بالألف واللام، قال القاضي عياض: رويته (دُخْشُم) مكبراً، و(دُخْشُم) مصغراً، قال: ورويه في غير مسلم بالثون بدل الميم مكبراً ومصغراً<sup>(٤)</sup>.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ويقال أيضاً: الدُخْشُون، بكسر الدال وضم اشيش<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

وأما أن مالك بن دُخْشُم هذا من الأنصار، ذكر أبو عمر بن عبد البر اختلافاً بين العلماء في شهوده العقبة، قال: ولم يحتجوا أنه شهود، ورأى ما بعده من المشاهدة، قال: ولا يصح عنه النفاق، فقد ظهر من حسن إسلامه ما يمنع من اتهمه. هد كلام أبي عمر رحمه الله<sup>(٦)</sup>.

تدت: وقد نص النبي ﷺ على إيمانه باحسان وبرائه من النفاق بقوله ﷺ في رواية البخاري: «ألا تراه قال: لا إله إلا الله، يبتغي بها وجه الله»<sup>(٧)</sup>، فهذه شهادة من رسول الله ﷺ له بأنه قلبها مصداقاً بها.

(١) إكمال للمعجم: (٢٦٩/١)

(٢) نشر في مقدمات عشر: (٣٣١/٢)، ولا يحصى، (١٠٣ - ١٠٤)، ويعقوب محضري من لغو، عشر

(٣) تفسير لشمس: (٧٨/٧)

(٤) إكمال للمعجم: (٢٦٩/١)

(٥) المحيطة صحيح مسلم: ص ١٩٣.

(٦) الاستيعابية، (٢٤٦/٤ - ٢٤٧)

(٧) بخاري: ١١٨٦ مطولاً من حديث عثمان بن مالك، وهو في نسخة أحمد: كذا: ١٧٤٨٧

قَالُوا: وَدُّوا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَهَبَكَ، وَدُّوا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ، فَقَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ وَقَالَ: «الْبَيْتُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ»<sup>١</sup>. قَالُوا: إِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ، وَمَا هُوَ فِي قَلْبِهِ. قَالَ: «لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَيَدْخُلَ النَّارَ أَوْ تَطْعَمَهُ»<sup>٢</sup>. قَالَ أَنَسٌ: فَأَعَجِبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ لِأَبْنِي: اكْتُبْهُ. فَكُتِبَ. [١٤٩٦] (مكرر) [١٧٧٧].

[١٥٠] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ عَمِيَ، فَأَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَعَالَ فَخُطِّ لِي مَسْجِدًا، فَبَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَاءَ قَوْمُهُ، وَنُصِبَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْشِمِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ. ١٦٤٩.

مَعْتَقِدًا صِدْقَهُ ، مُتَقَرِّبًا بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَشَهِيدًا لَهُ فِي شَهَادَتِهِ لِأَهْلِ بَدْرٍ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ ، فَلَا يَنْفِي أَنْ يُسَبِّحَ فِي صِدْقِ رِجَالِهِ . وَفِي هَذِهِ الزَّيْدَةِ رُذُ عَلَى غُلَاةِ الْمُرَاجِعَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِيمَانِ أَصْحَابُ مَنْ عَقَدُوا ، فَمِنْهُمْ تَعَقُّوا بِمَشْرِعِ الْحَدِيثِ ، وَهَذِهِ الزَّيْدَةُ تَدْمُغُهُمْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله: (وَدُّوا أَنَّهُ دَعَا عَلَيْهِ مَهْنَتٌ، وَدُّوا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ) هكذا هو في بعض لأصول: (شَرٌّ)، وفي بعضها: (بِشَرٍّ) بزيادة باء لجازة، وفي بعضها: (شيء)، وكلُّه صحيح. وفي هذا دليل على جواز تمنّي هلاك أهل النفاق والمُشَقِّق، ووقوع المكروه بهم.

قوله: (فَحُطُّ لِي مَسْجِدًا) أي: أغنم لي عسى موضع لأتخذ به مسجداً - أي: موضعاً - أجعل صلاتي فيه مُشْرِكاً بِآرِثِكَ، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أنواع من العلم تقدم كثير منها ، ففيه التبرُّك بآثار لصاحبه . وفيه زيادة العدم .  
والفضلاء والكبر أتباعهم ، وتبريكنهم بهم . وفيه جواز استدعاء لمفضل لفصل لمصحة تعريض .  
وفيهِ جواز الجمعة في صلاة النافلة . وفيه أنَّ سُنة في وافر شهر ركعتين كالليل . وفيه جواز الكلام  
وتحدث بحضرة لمصلين ما لم يسألهم ويُجلب عليهم لبساً في صلاتهم أو نحوه . وفيه جواز مائة  
الترُّب لمؤثر يرضه . وفيه ذكر من يتهم بريبة أو نحوه للأنبياء وغيرهم لمحتز منه .

وفيه جواز كثرة الحديث وغيره من لعدم لُغرية، لقول آس لاينه: كُتِبَ، بل هي مستحبة، وحده

في الحديث النهي عن كتّاب الحديث، وجاء الإذن به، وقيل: كان النهي لمن يخيفه على الكتابات وتفريظه في الحفظ مع تمكنه به، وإذن لمن لا يتمكن من الحفظ. وقيل: كان النهي أولاً لثما خيف احتلاطه بالقرآن، والإذن بعده لثأمن ذلك، وكان بين السلف من الصحابة والتابعين خلاف في جواز كتابة الحديث، ثم أجمعت الأمة على جوازها واستحبابها، والله أعلم.

وفيه البدء بالاهتمّ هـ الأهم، قوله ﷺ في حديث عثبان هذا بدأ أوّل قدومه بالصلاة ثم أكل، وفي حديث زيارته لأمّ سليم بدأ بالأكل ثم صلى<sup>(١)</sup>، لأنّ أهمهم في حديث عثبان هو الصلاة، فإنه دعاها لها، وفي حديث أمّ سليم دعوته للطعام، ففي كلّ واحد من الحديثين بدأ بما دُعي إليه، والله أعلم.

وفيه جواز استتباع الإمام والعالم أصحابه لزيارة أو ضيافة أو نحوها. وفيه غير ذلك مما قدّمناه وما حذفناه، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والنعمة والفضل والموتة، وبه التوفيق والعصمة.



(١) أخرجه بخاري ٣٥٧٨، ومسلم ٥٣١٦، وأحمد ١٢٤٩١ من حديث أس بن مالك ؓ، ولم يقع عندهم أنه (ص)

قدم إلى الصلاة بعد أن أكل، ولم أقف على ذلك في كتب الحديث



## ١١ - [باب الدليل على أن من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً،

وبمحمد ﷺ رسولاً، فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر]

[١٥١] ٥٦ - (٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ وَيَشْرُبُ الْحَكَمَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا». [مسند ١: ١٧٧٨].

## باب الدليل على أن من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً،

فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر

قوله ﷺ: «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا» - رسولاً - قال صاحب «التحرير»: معنى رضيته بالشيء: قُبِعَتْ به وكتُمِيتْ به، ولم أطلب معه غيره، فمعنى الحديث: لم يطلب غير الله تعالى، ولم يسع في غير طريق الإسلام، ولم يسأل إلا ما يوفق شريعة محمد ﷺ، ولا شك في أن من كانت هذه صفته، فقد خَلَصَتْ حُلَاوةُ الْإِيمَانِ إِلَى قَلْبِهِ، وَذَاقَ طَعْمَهُ.

وقال القاضي عياض: معنى الحديث: صَحَّ إيمانه، وطمأننت به نفسه، وخامر بطلته، لأن رضاه بالمذكورات دليلٌ لثبوت معرفته، ونفاذ بصيرته، ومخالطة بشاشته قلبه، لأن من رضي أمراً سهلاً عليه، فكذلك المؤمن إذا دَخَلَ قَلْبُهُ لَا يُدْنِ سَهْلٌ عَلَيْهِ طَاعَتُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَذَّتْ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

وفي الإسناد: (الدَّرَاوَزِيُّ) وقد تقدّم بينه في المقدمة<sup>(٢)</sup>. وفيه: (يزيد بن عبد الله بن الهاد) وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، وهكذا يقوله المحدثون: (الهاد) من غير ياء، ولمختار عند أهل العربية فيه وفي نظائره بالياء، كالمعاصي وبن أبي المَوَلِي، والله أعلم.

وهذا الحديث من أفر د مسلم رحمه الله، ولم يروه البخاري رحمه الله في «صحيحه».



(١) إكمال المعجم: (١/ ٢٧٠).

(٢) تقدم في كتاب الإيمان، ص ٢٩٥ من هذا الجزء، وليس له ذكر في المقدمة.

## ١٢ - [باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفصيلة الحياء

### وكونه من الإيمان]

[١٥٢] ٥٧ - (٣٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَقَدِيُّ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» - [أبو داود: ٤٦٧٦، الترمذي: ٢٨٠١، ابن ماجه: ١٥٣] ٥٨ - (٣٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ : بَضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ».

## باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفصيلة الحياء

### وكونه من الإيمان

قوله : (أبو عاصم العقدي) هو يفتح لعين والقف، وسمه عبد لمالك بن عمرو بن قيس، وقد تقدم بيانه وأصح في أول المقدمة، في باب النهي عن الرواية عن الضعفاء<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ : «الإيمان بضْعٌ وسبعون شعبة» كذا روه عن أبي عاصم العقدي، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ. وفي رواية زهير، عن جرير، عن سُهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. «بِضْعٌ وسبعون» - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، كذا وقع في مسلم من رواية سُهيل : «بِضْعٌ وسبعون، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ» عسى الشك. وروه لعقدي في أول الكتب من رواية لعقدي. «بِضْعٌ وستون»<sup>(٢)</sup> بلا شك. ورواه أبو داود والترمذي وغيرهم من رواية سُهيل : «بِضْعٌ وسبعون»<sup>(٣)</sup> بلا شك. ورواه الترمذي من طريق آخر، وقد فيه : «أربعة وستون باباً»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ص ١٣٨ من هذا الجزء.

(٢) أي (رج) وكذا.

(٣) البغدادي: ٩.

(٤) أبو داود: ٤٦٧٦، والترمذي: ٢٨٠١.

(٥) الترمذي: ٢٨١٢.

وختلف العلماء في ترجحة من الروتين.

فقال القاضي عياض: «المصوب ما وقع في سائر الأحاديث ولسائر الرواية: «بضع وسبعون»<sup>(١)</sup>»

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: هذا الشك ساقط في رواية سهيل هو من سهيل، كما قاله الحافظ أبو بكر البيهقي<sup>(٢)</sup>، وقد روي عن سهيل: «بضع وسبعون» من غير شك. وأم سليمان بن بلال فوجه روه عن عمرو بن دينار<sup>(٣)</sup> على التصحيع من غير شك، وهي الرواية الصحيحة، أخرجها في «المصحيحين»، غير أنها فيها عتلت من كتاب مسلم: «بضع وسبعون»، وفيما عتلت من كتاب البخاري: «بضع وستون»، وقد نقلت كل واحدة منهما عن كل واحد من الكتبيين، ولا إشكال في أن كل واحدة منهما رواية معروفة في طرق هذا الحديث. قال: واختلفوا في الترجيح، قال: ولا شبهة بالإتقان والاحتياط ترجيح رواية الأقل، قال: ومسلم من رجح رواية الأكثر، وبها اختار أبو عبد الله الحليمي<sup>(٤)</sup>، فإن لحكم لمن حفظ الزيادة جازماً به.

قال شيخ: ثم إن الكلام في تعيين هذه الشعب يطول، وقد صُنفت في ذلك مصنفات، من أغزرها فوائد كتاب «للمناهج» لأبي عبد الله الحليمي، إمام لشافعيين بسخاري، وكان من رُعاة أئمة المسلمين، وحده، حذوه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي في كتابه «لخبر الحفيل كتاب «شعب الإيمان». هذا كلام الشيخ<sup>(٥)</sup>.

قال القاضي عياض: البضع والبضعة بكسر الباء فيهما وفتحها، هـ في العدد، فام بضعة الملح فبلفتح لا غير، والبضع في العدد من بين ثلاث والعشر، وقيل: من ثلاث إلى تسع. وقد تداخل:

(١) في (ج) و(ص) و(هـ) بضع وستون، وهو خطأ، ومثنت من (ط)، وهو موقوف لها في «تكملة المعجم» (١/ ٢٧٢)، ومشارك الأتوري (٢٥/ ٢٠٦).

(٢) في «شعب الإيمان» جازم الحفيل: ٤.

(٣) كت وقع عند في (ج) و(ص) و(ط) و(هـ) عمرو بن دينار، وجاء في «صيدة صحيح مسلم» من ١٩٦ عبد الله بن دينار، وهو كذلك في رواية مسلم ١٥٧ ثم إن سليمان بن بلال ليس له رواية عن عمرو بن دينار عن أبي الهيثم الكامل، ويظهر من كتاب الرحيل.

(٤) الحليمي هو القاضي لعامة رئيس المحققين والمتكلمين بعد وفاة جده أبو عبد الله يحيى بن يحيى بن محمد بن يحيى بن يحيى بن يحيى، له ٤ لم يدر في شعب الإيمان، وهو من أحسن الكتب توفي سنة ثلاث وأربع مئة.

(٥) «صيدة صحيح مسلم» من ١٩٦ - ١٩٧

بضع: سعة، وقيل: ما بين اثنين إلى عشرة، وما بين اثني عشر إلى عشرين، ولا يقال في اثني عشر<sup>(١)</sup>، قلت: وهذا، نقول هو الأشهر لأظهر.

وأما (الشعبة)، فهي القطعة من الشيء، المعنى الحديث - يزرع وسبعون خضة.

قال القاسمي: وقد تقدم أن أصل الإيمان في اللغة: تصديق. وهي أشعر: تصديق لقلب واللسان. وظواهر شرع تطلقه على لأعمال كما وقع في أفضلها لا إله إلا الله، وآخرها إقامة لأذى عن الطريق، وقد قذبت أن كمال الإيمان لأعمال، وتامة بالقطعة، وأن التزام القطعات وصم هذه لشعب من جملة التصديق ودلائل عليه، وأنها خلق أهل للتصديق، ليست خارجة عن سم الإيمان شرعي ولا لدغوي، وقد نبه عليه أن أفضلها لتوحيد المتعين على كل أحد، ولدي لا يصح شيء من لشعب إلا بعد صحته، وإذ هذا ما يتوغل ضرره بالمستبين من إقامة لأذى عن طريقهم، وبقي بين هذين طرفين أحدهما لو تكف لمجتهد تحصيلها بغلبة الظن وشدة التسع لا يمكنه، وقد فعل ذلك بعض من تقدم، وفي لحكم بأن ذلك مراد النبي صلى الله عليه وسلم صعوبة، ثم إنه لا يلزم معرفة أعيانها، ولا يقدح جهل ذلك في الإيمان، إذ أصول الإيمان وفروعه معلومة محققة، والإيمان بأبها هذا العدد واجب في الجملة. هذا كلام نقضي<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء -: تتبعت معنى هذا الحديث مدة، وعددت القطعات فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً، فرجعت إلى الشرح فعددت كل صاعده رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فرجعت إلى كتاب الله تعالى فقراته بالتدبير وعددت كل صاعده الله تعالى من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فصنعت لكتاب إلى الشرح، وأسقطت لمعاد، فإذا كل شيء عده الله عز وجل ونبيه صلى الله عليه وسلم من الإيمان تسع وسبعون شعبة، لا يريد عليها ولا ينقص، فعلمت أن مراد النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا العدد في لكتاب وأثنى<sup>(٣)</sup>.

وذكر أبو حاتم جميع ذلك في كتاب «وصف الإيمان وشعبه»، وذكر أن رواية من روى: «بضع

(١) «لغير» (٢٨٦/١)، و«كمال» (٢٧١/١)، ووقع في «العين» و«بضع» من لعدد ما بين ثلاثة إلى عشرة.

وبال: هو نسخة

(٢) «كمال» (٢٧٢/١)

(٣) «اصحح بن حبان» (١/٣٨٧).

وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» ، [جمعة ١٩٣٦] لرواظر: ٤١٥٢.

وستكون شعبة أيضاً صحيحة، فإن العرب قد تذكر لشيء عدداً ولا تريد نفي ما سوء، وله نظائر أوردها في كتابه، منها في أحاديث الإيمان والإسلام، والله أعلم.

قوله ﷺ: «والحياء شعبة من الإيمان»، وفي الرواية لأخرى: «الحياء من الإيمان»، وفي لأخرى: «الحياء لا يأتي إلا بخير»، وفي لأخرى: «الحياء خير كله»، أو قال: «كله خير».

«الحياء» ممدود، وهو لاستحياء. قال الإمام الواحدي: قال أهل اللغة: الاستحياء من لحياء، واستحي الرجل، من قوة لحياء<sup>(١)</sup> فيه، لشدة علمه بموقع العيب قال: فالحياء من قوة الحسّ وطفه وقوة الحياة.

وروي في «رسالة» الإمام الأستاذ أبي القاسم القشيري<sup>(٢)</sup>، عن السيد الجليل أبي القاسم الجُمَيْدِ<sup>(٣)</sup> قال: حياء رزية الآلاء - أي: النعم - ورؤية التقصير، فيتولد بينهما حالة تُسمى لحياء<sup>(٤)</sup>.

وقال القاضي عياض وغيره من لشرح: إنما جعل حياء من الإيمان وإن كان غريزة، لأنه قد يكون تحقّقاً وكتساباً كسائر أعمال البرّ، وقد يكون غريزة، ولكن استعمله على قانون لشرح يحتاج إلى كتساب ونية وعلم، فهو من الإيمان لهد، ولكونه باعثاً على أفعال<sup>(٥)</sup> لبرّ، ومنعاً من المعاصي<sup>(٦)</sup>.

وإن كون الحياء - غيراً كله ولا يأتي إلا بخير، فقد يشكل على بعض الناس من حيث إن صاحب الحياء قد يستعصي أن يواجه بالحقّ من يُجلّله، فيترك أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وقد يحمله الحياء على الإخلال ببعض الحقوق وغير ذلك مما هو معروف في العادة.

(١) في (ط): الحياء.

(٢) أبو القاسم هو الإمام أبو عبد الله عبد الكريم بن هرون بن عبد الله القشيري الحنّاف المديني الشافعي بصري مفسر، صاحب الرسالة، وهي في صيغة ورجاله - توفي رحمه الله سنة خمس وستين وأربع مئة - نظر السير أعلام النبلاء (٢٢٧/١٨)، واكتشف لظهور: (١/٨٨٢).

(٣) الجُمَيْد هو يعرف بـ أبو القاسم بن محمد بن عيسى - همداني ثم همداني - هو شيخ بصري، توفي سنة ثمان وتسعين ومئتين، نظر السير أعلام النبلاء (١٤/٦٦).

(٤) الرسالة القشيرية (٢/٣٧٠).

(٥) في (ط): قول.

(٦) نظر الإكمال المجمع: (٢/٢٧٢ - ٢٧٣).

[١٥٤] ٥٩ ( ٣٦ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو الْقَادُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ عُصَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَعْطُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ : «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ» . (أحمد ٤٥٥٤ ، مسند ٢٤٤)

[١٥٥] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْنَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ : مَرَّ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَعْطُ أَخَاهُ . (أحمد ٦٣٤١ ، مسند ١٥٤)

[١٥٦] ٦٠ - ( ٣٧ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ» ، فَقَالَ بَشِيرُ بْنُ

وجواب هذا ما أجاب به جماعة من الأئمة، منهم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله، أن هذا مانع لذي ذكرناه ليس بحياء حقيقة، بل هو عُزْرٌ وَخُورٌ وَمَهَانَةٌ، وإنما تسميته حياءً من إطلاق بعض أهل لغز، أطلقوه مجازاً مشبهته لحياء لحقيقي، وإنما حقيقة الحياء تُخَوِّقُ يَبْعَثُ عَلَى تَرْكِ الْقَبِيحِ، ويضع من التقصير في حق ذي الحق، ونحو هذا، ويدل عليه ما ذكرناه عن الجُنَيْدِ رحمه الله، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ (وَأَدَّبَهَا إِمَامًا، الْأَذَى مِنَ الطَّرِيقِ) أي : تسميته وإبعاده، والمراد بالأذى كل ما يؤذي من حجر أو مدر أو شوك أو غيره.

قوله : (يعط أخاه في الحياء) أي : ينهاه عنه ويُقْبِحُ له فعله، وَيَرْجُوهُ عَنْ كَثْرَتِهِ، فنهى لئلا يفتخر بذلك فقال : «دَعُوهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»، أي : دعه على فعل الحياء، وكُفِّتْ عَنْ نَهْيِهِ. ووقعت لفظة : «دعه» في البخاري، ولم تقع في مسلم.

قول مسلم رحمه الله : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَثْنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، وَقَدْ مَسَّمُ فِي الطَّرِيقِ لِدَانِي : (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ رَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ) إِلَى آخِرِهِ.

هذان الإسنادان كلُّهُمَا بصريون، وهذا من الثعائس، جتمعُ إسنادين في الكتاب متلاصقين جميعهم

(١) «مجموع مسند» ص ١٩٨ - ١٩٩.



كُتِبَ: إِنَّهُ مَكْتُوثٌ فِي الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ وَقَاراً وَمِنْهُ سَكِينَةٌ، فَقَالَ عِمْرَانُ: أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَدَّثْتَنِي عَنْ صُحُفِكَ! ١٩٨٣٠، وبجاري ١٦١٧.

[١٥٧] ٦١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ مِنَّا وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ بِوَمَازٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ» - قَالَ: أَوْ قَالَ: «الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ» - فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَقَارٌ لِلَّهِ، وَمِنْهُ صُعُوتٌ، قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنُهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَى بِأَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ؟ قَالَ: فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَأَعَادَ بُشَيْرٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ، قَالَ: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِثْلُ يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. [بج ١٦١٧].

بصريون، وشعبة وإن كن وسطى فهو بصري أيضاً، فكان وسطياً بصرياً، فونه انتقل من وسطى إلى البصرة واستوطنها.

وأم (أبو لسؤار)، فهو بفتح السين المهملة وتشديد اللو وآخره راء، وسمه حسناً بن خريث القدوي. وأم (أبو قتادة) هذا، فاسمه تميم بن ثدير، بصمّ الثون وفتح الدال لمعجمة<sup>(١)</sup>، لقدوي، ويقال: تميم بن لؤير، ويقال: ابن يزيد، بالزاي، ذكره لحاكم أبو أحمد.

وأم (الرهط)، لهم م دون عشرة من الرجال خاصة لا يكون فيهم امرأة، وليس له<sup>(٢)</sup> واحد من اللفظ، والجمع أرهط وأرهط وأرهط وأرهط.

قوله: (فقال بشير بن كعب: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَقَارٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمِنْهُ صُعُوتٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ؟) إلى قوله: (فَمَا زِلْنَا نَقُولُ، إِنَّهُ مِثْلُ يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ).

أم (بشير)، ببضم الباء وفتح الشين، وقد تقدّم بيده وبيان أمثاله في آخر لعصول<sup>(٣)</sup>، وتقدّم هو

(١) رقع في تهذيب كمال: (١٩٧/٣٤) وقروعه: تميم بن ثدير، يله ل المهملة.

(٢) في (ج) لهم

(٣) في (ج) ألا

(٤) نظر ص ٨٥ من هذا الجزء.



[١٥٨]. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضَرُ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَةَ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. ١٥٦.

أيضاً في أول المقدمة<sup>(١)</sup>. وأما (نحيد)، فيضمُّ الثَّوْنُ ويفتح الجيم وآخره دل مهملة، وأبو نُجَيْدٍ هو عمران بن الحُصَيْنِ، كُنِّي بابنه نُجَيْدٍ.

وأما (الضعف)، فبفتح الضاد وضمُّها، لغتان مشهورتان.

وقوله: (حتى حمَّرتا عينه) كذا هو في لأصول، وهو صحيح جازٍ على لغة: أكلوني البراغيث. ومثله: ﴿وَأَسْرَوْا النَّحْوَى الَّذِينَ طَمَوْا﴾ [الأنبياء: ٢٠] على أحد المذاهب فيها، ومثله: «يتعاقبون فيكم ملائكة»<sup>(٢)</sup>، وأشباهه كثيرة معروفة، ورويناه في «سنن أبي داود»: (حمَّرت عينه)<sup>(٣)</sup> من غير ألف، وهذا ظاهر.

وأما إنكار عمران، فلنكونه قال: منه ضعف، بعد سماعه قول النبي ﷺ أنه خير كلِّ.

ومعنى (تُعَارِضُ) تأتي بكلام في مقابلة وتُعْتَرِضُ بما يخالفه. وقولهم: (إنه من لا بأس به) معناه: إنه ليس هو ممن يُثَمُّ بنفاق أو رندة أو بدعة أو غيرها مما يُحَالِفُ به أهل الاستقامة، والله أعلم.

قول مسلم: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر حدثنا أبو نعمة العدوي قال: سمعت حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ).

هذا الإسناد أيضاً كنه بصريون إلا إسحاق فإنه مروزي، فأما (النضر)، فهو ابن شميل الإمام الجليل. وأما (أبو نعمة)، فبفتح الثَّوْنُ، وسمه عمرو بن عيسى بن سويد، وهو من الثقات الذين اختلطوا قبل موتهم، وقد قُتِلَ في الفصول وبعده أن ما كان في «الصحاحين» عن المختلطين، فهو محمولٌ على أنه عُلم أنه أحدُ عنهم قبل الاختلاط<sup>(٤)</sup> وأما (حُجَيْرٍ)، فبضمِّ الحاء وبعدها جيم مفتوحة وآخره راء والله أعلم.

(١) انظر من هذا الجزء

(٢) أخرجه البخاري: ٥٥٥، ومسلم: ١٤٣٢، وأحمد: ١٠٣١٩، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أبو داود: ٤٧٩٦، وهو في مسند أحمد: ١٩٩٩٩.

(٤) انظر من هذا الجزء

## ١٣ - [باب جامع أوصاف الإسلام]

[١٥٩] ٦٢ - (٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ:  
حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ:  
قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ - وَفِي حَدِيثِ  
أَبِي أَسَمَةَ: عَزَّكَ - قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ فَاسْتَقِيمْ». [أحمد: ١٥٤١٦].

## باب جامع أوصاف الإسلام

قوله: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ). قال: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ  
اسْتَقِيمْ» قال القاضي عياض رحمه الله: هذا من جوامع كلمه ﷺ، وهو مطابق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ  
الَّذِينَ قَالُوا رَبُّكَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، أي: وحُدِّدوا لله تعالى وآمنوا به، ثم استقاموا فلم  
يُحِيدُوا عن توحيدهم، والتزموا بعبادته سبحانه وتعالى إلى أن تُؤْفُو على ذلك، وعلى ما ذكرناه أكثر  
المفسرين من الصحابة فمن بعدهم، وهو معنى الحديث إن شاء الله تعالى. هذا كلام القاضي<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمْ كَمَا أُبَيِّنَ﴾ [آل عمران: ١١٢]: ما نزل على رسول الله ﷺ  
في جميع القرآن أية كانت أشد ولا أشف عليه من هذه الآية<sup>(٢)</sup>. ولذلك قال ﷺ لأصحابه حين قالوا:  
قد أسرع ليث الشيب، فقال: شيبني هوذ وأخوانها<sup>(٣)</sup>.

قال الأستاذ أبو القاسم الشافعي رحمه الله في «رسالته»: الاستقامة درجة بها كمال لأمر  
وتعمدها، وبوجودها حصول لخيرات ونظامها، ومن لم يكن مستقيماً في حالته ضاع سعيه وخاب  
جُهدُه. قال: وقيل: الاستقامة لا يطيقها إلا الأكابر، لأنهم الخروج عن المعهودات، ومعرفة لرسوم  
والمعاهدات، والقيام بامر الله تعالى على حقيقة الصدق، ولذلك قال ﷺ: «استقيموا ولن

(١) الإكمال للمعلم: (١/٢٢٥).

(٢) أورده الثعلبي في التفسير: (١٩٢/٥).

(٣) أخرجه الترمذي: ٣٥٨١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو حديث حسن.

تُحْصُوا»<sup>(١)</sup>. وقد الوصفي<sup>(٢)</sup> - لخصلة التي بها كملت المحاسن - ويقدها قُبُحَت المحاسن .  
الاستقامة ، والله أعلم<sup>(٣)</sup> .

ولم يرو مسلم رحمه الله في «صحيحه» لسفيان بن عبد الله الثقفي راوي هذا الحديث عن النبي ﷺ  
غير هذا الحديث ، ولم يروه البخاري ولا روى له في «صحيحه» عن النبي ﷺ شيئاً .  
وروى الثرمذي هذا الحديث ، وزاد فيه : قدمت : يا رسول الله ، ما أخوف ما تصوف عليّ ؟ فأجاب  
بلسان نفسه ثم قال : «هذا»<sup>(٤)</sup> . والله أعلم .



(١) أخرجه ابن ماجه ٢٧٧ ، وأحمد ٢٢٣٧٨ من حديث ثوبان رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح ومعنى : «لأن محصوا» أي : من تطبق .

(٢) أبو سفيان هو أبو بكر محمد بن موسى ، تخرجه في الأصل ، صحيحه صحيحه ، عالم كبير ، قدم يروي وفدت بها بعد عشرة من  
وللايات مئة . «الرسالة تفسيرية» (١٠٨/٢)

(٣) «الرسالة تفسيرية» (٣٥٧ - ٣٥٦/٢)

(٤) الترمذي ٢٥٧٤ وهو في المسند بن ماجه ٣٩٧٢ ، والمسند أحمد ١٥٤١٩

## ١٤ - [باب بيان تفاضل الإسلام،

## وأي أموره أفضل]

[١٦٠] ٦٣ - (٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَبِيبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». [حد: ٦٥٨١، وسعي: ٢٧٨].

## باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل

فيه (عبد الله بن عمرو و...) <sup>(١)</sup> أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»، وفي رواية: «أَيُّ الْمُسْلِمِينَ» <sup>(٢)</sup> خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ» <sup>(٣)</sup> مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، وفي رواية جابر: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

قد علمنا رحمهم الله: قوله: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ معناه: أَيُّ حِصَّةٍ أَوْ أَمْرَةٍ أَوْ أَحْوَالٍ قَدَرٍ: وَنَحْوِهَا وَقَعَ خِتْلَافُ الْجَوَابِ فِي خَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لِاخْتِلَافِ حَوَالِ السُّئَالِ أَوْ لِحَاصِرِينَ، فَكَانَ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعِينَ سَجْدَةً إِلَى إِفْتَاءِ السَّلَامِ وَطَعَامِ الطَّعَامِ أَكْثَرَ وَأَهَمُّ، لِمَا حَصَلَ مِنْ مَنَافِعِهِمْ وَتُسَاهُلِ فِي أَمْرِهِمْ أَوْ مَحَوِّ فَلَتْ، وَفِي الْمَوْضِعِ الْآخَرِ إِلَى لَكُفٍّ عَنْ يَدَيْهِ الْمُسْلِمِينَ.

وقوله ﷺ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» معناه: مَنْ لَمْ يُؤْذِ مُسْلِمًا بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، وَخَصَّ لِبَدِ الدُّكْرِ لِأَنَّ مَعْظَمَ الْأَفْعَالِ بِهَا، وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ لِعَزِيرِ بِإِضَافَةِ لَا اكْتِسَابِ وَالْأَفْعَالِ لِيُحِبَّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَرَبُّهُ أَعْلَمُ.

وقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» معناه: الْمُسْلِمُ الْكَامِلُ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِعِيٍّ أَحْصَى الْإِسْلَامَ عَمَرًا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ هَذَا كَمَا يُقَالُ: الْعِلْمُ مَا يَنْفَعُ أَوْ الْعَمَلُ رِيًّا، أَيْ: لِكَمٍّ أَوْ لِمَحْبُوبٍ، وَكَمَا يُقَالُ: الدَّسُّ لِعَرَبٍ، وَلِمَالٍ لِإِبْنٍ، فَكَانَ عَلَى التَّفْضِيلِ لَا لِمَحْصَرٍ،

(١) قِي (خ) - جبره - وهو خطأ

(٢) هي (ط) - الإسلام

(٣) أي (ط) - الناس

ويذكرُ علي بن ذكرِّه من معنى لحدث قوله: أي المسلمين خير<sup>١</sup> قال: نحن سليم المسلمون من لسانه ويده. ثم إنَّ كمال الإسلام والمسلم متعلّق بخصالٍ أُخرٍ كثيرة، وإنما حُصِّلَ ما ذكرَ لما ذكرنا من الحاجةِ الخاصة، والله أعلم.

ومعنى: «اقرأ للسلام على مَنْ عرفتَ وَمَنْ لم تعرف» أي: تُسلم على كلِّ مَنْ لقيته، عرفتَه أم لم تعرفه، ولا تُحصِّلَ به مَنْ تعرفه كما يفعله كثيرون من الناس. ثم إنَّ هذا العموم مخصوصٌ بالمسلمين، فلا يُسلم بتداء على كافر.

وفي هذه الأحاديث جملٌ من لعدم، ففيها الحثُّ على إطعام النصارى، والمجوس، والاعتداء بهم لمسلمين، والكفُّ عمَّن يؤذيهم بقول أو فعل، بمباشرة أو سبب، والإسنادُ عن احتذائهم. وفيها لَحْثٌ على تألُّفِ قلوب المسلمين، واجتماعِ كتمتهم، ونواذهم، واستجلابِ ما يُحصِّلُ ذلك،

قال لقاصي: والألفة إحدى فرضي الدين، وأركان الشريعة ونظام شمل الإسلام، قال: وفي بَذل السلام لمن عرفتَ وَمَنْ لم تعرف إحصاء<sup>٢</sup> العمل فيه لله تعالى، لا مُصنعة ولا مَلَك<sup>٣</sup>. وفيه مع ذلك استعمالُ تَخْلُقِ التواضع، وِفْشاء شعير هذه الأمة، والله أعلم.

وأما أسماء رجال الدين، فقد سَمِعَ رحمه الله في الإسناد الأوب: (وحدَّثنا محمد بن رُئِيع بن المُهاجر: أخبرنا اللَّيْث، عن يَزِيدَ بن أبي حبيب، عن أبي الحَير، عن عبد الله بن عمرو يعني ابن العاصي قال سَمِعَ: (وحدَّثني أبو الظَّاهر أحمد بن عمرو المصْرِيُّ. أخبرنا ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يَزِيدَ بن أبي حبيب، عن أبي الحَير أنه سَمِعَ عبد الله بن عمرو رضي الله عنه).

وهذان الإسنادان كُتِبَهم مصريون أئمة جَنَّة، وهذا من عزيز الأسانيد في سلم بل في غيره، وقد اتَّفَق جميع الرواة في كونهم مصريين في عدية القمَّة، ويزداد قوَّة باعتبار الحِلالة.

فأمَّا (عبد الله بن عمرو بن العاصي)، فحلالته وفقهه<sup>٤</sup> وكثرة حديثه وشِدَّة ورعه وزُهاده، ويذكره

(١) في (ص): (وه): وإحصاء وهو خطأ.

(٢) الإكمال بمسند: (٢٧٦/١)

(٣) في (ج): وقوله

[١٦١] ٦٤ - (٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سُرْحِ  
الْمِصْرِيِّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ  
أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ  
خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَكَلِمِهِ». (أحمد ٢٧٥٣، وصححه ١٠).

من لطيف الصلاة وسائر العبادات وغير ذلك من أنواع الخير، معروفة<sup>(١)</sup> مشهورة لا يمكن  
استقصاؤها، فرضي الله عنه.

وأما (أبو الخير) بلخء لمعجمة، فاسمه مرثد - بالمشنة - بن عبد الله اليزني - بفتح المنة تحت  
والزاي - منسوب إلى يزن بطن من حمير، قال أبو سعيد بن يونس: كان أبو لحير مفتي أهل مصر في  
زمانه، مات سنة سبعين من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

وأما (يزيد بن أبي حبيب)، فكنته أبو رجاء، وهو تابعي أيضاً، قال ابن يونس: كان مفتي أهل  
مصر في زمانه، وكان حليماً عاقلاً، وكان أول من أظهر العلم بمصر، والكلام في لحال والحرم،  
وقيل: كانوا قبل ذلك يتحدثون بالفتن ولملاحم ولترغيب في الخير<sup>(٣)</sup>. وقال الليث بن سعد: يزيد  
عالمنا وسيدنا. واسم أبي حبيب شهيد.

وأما (الليث بن سعد) رحمه الله، فبماتته وجلالته وصيغته وبر عته وشهادة أهل عصره بسخائه  
وسيدته وخير ذلك من جميل حالاته أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، ويكفي في جلالته شهادة  
الإمامين الجليلين الشافعيّ وابن بكير أن لثيث أفة من مالك. فهذا صاحب مالك، وقد شهد بم  
شهد، وهما بالمنزلة المعروفة من الإتقان والورع، وجلال مالك ومعرفتهم بأحواله، هذا كله مع ما  
قد عرلم من جلالة مالك وعظم فقهه ﷺ. قال محمد بن رُوح: كان دخل الليث ثمانين ألف دينار، ما  
أوجب الله تعالى عليه زكاة قطر. وقال قتيبة: لما قدم الليث أهدى له مالك من حُرَاف المدينة، فبعث إليه  
الليث ألف دينار، وكان الليث مفتي أهل مصر في زمانه.

وأما (محمد بن رُوح)، فقل ابن يونس: هو ثقة ثبت في الحديث، وكان أعظم الناس بأحبار لبلد

(١) أي (خ) و(ط) و(ص): معروفة.

(٢) تاريخ ابن يونس لمصري<sup>٤</sup> (١/٢٧٤)، وفيه أنه مات سنة تسعين من الهجرة. وقد في كتبه البرحم

(٣) تاريخ ابن يونس لمصري<sup>٥</sup> (١/٥٠٩).

[١٦٢] ٦٥ - (٤١) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، خَمِيعًا عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - قَالَ عَبْدُ. أَتَانَا أَبُو عَاصِمٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدَايِهِ». الجزء ١٥٢١٠ ص ١٢٠.

[١٦٣] ٦٦ - (٤٢) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَصَوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي - حَدَّثَنَا

وَرَفِيقُهُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ إِذَا شَهِدَ فِي دَارِ<sup>(٢)</sup>، عِمْ أَهْلُ سِدِّ أَهْلِ طَبَقَةِ الْأَصْلِ. وَذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ فَقَالَ: مَا أَصْحَابُ فِي حَدِيثٍ، وَلَوْ كَتَبَ عَنْ مَالِكٍ لَأَثَبْتُهُ فِي لَطَبَةِ الْأَوَّلَى مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ. وَأَمَّا عَمِيهِ غَيْرُهُمْ، وَاللَّهِ أَهْمُ.

وَأَمَّا (عبد الله بن وهب)، فعليه وورعه وزُهد. وحفظه وبقائه، وكثرة حديثه، وعتمده أهل مصر<sup>(٣)</sup> عديده، وإخبارهم بأن حديث أهل مصر وما والاها يدور عليه. فكلُّه أمر معروف مشهور في كتب أئمة هذا الفن، وقد بلغنا عن مالك بن أنس رحمه الله أنه لم يكتب إلى أحد، وعُتِقَ به سفيقه، إلا إلى بن وهب رحمه الله.

وَأَمَّا (عمرو بن الحارث)، فهو مفتي أهل مصر في زمنه وقارئهم. قال أبو ذرعة: لم يكن له نظير في الحفظ في زمنه. وقال أبو حاتم: كان أحفظ الناس في زمنه<sup>(٤)</sup>. وقال مالك بن أنس: عمرو بن الحارث ذُرَّةُ النَّوْصِ، وَقَالَ: هُوَ مَرْتَبِعُ شَأْنٍ. وَقَالَ بَنُ وَهْبٍ: سَمِعْتُ مِنْ ثَلَاثِ مِثْقَ وَسَبْعِينَ شَيْخًا، فَمَا وَابَيْتُ أَحْفَظَ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله في الإسناد الآخر (أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير) أب (أبو عاصم)، فهو الْمُصَحَّحُ بْنُ سَخْلَدٍ. وَأَمَّا (بن جريج)، فهو عبد الممت بن عبد العزيز بن جريج. وَأَمَّا (أبو الزبير)، فهو مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ ثَدْرَسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمْ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (خ) و(ص) و(م) و(ط)، وفي (ع)، وهو هو في ج في (أ) ربيع بن يونس لمصري<sup>(١)</sup> (٤٤٥ - ٤٤٦)، وهو لمصر.

(٢) في (ج) و(ط) و(ص) و(م) و(ع) في كتاب دار، ولم يثبت من (أ) ربيع بن يونس لمصري<sup>(٢)</sup>، وهي كسب في التمهيد لكتاب (٢٥٠/٢٥٠)، ولا تهذيب لتهذيب (٣/٥٦٢).

(٣) في (ط) عطية

(٤) أسجرح وشعبي<sup>(٣)</sup> لابن أبي حاتم (٢٢٥/٢٢٥)

(٥) انظر أبو عاصم و بن جريج عن ٢٨٩، وأبو الزبير عن ٢٦٩ و ٢٩٤



أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» . [البخاري: ١٦١] .  
[١٦٤] وَحَدَّثَنِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ فَذَكَرَ مِثْلَهُ . [غيره: ١٦٦] .

وفي الإسناد لآخر: (أبو بُرْدَة، عن أبي بُرْدَة، عن أبي موسى) ف (أبو بُرْدَة) الأول اسمه بُرَيْد - بضم  
لَمْوَحْدَة - وقد سَمَّاهُ في الرَّوَاية لِأُخْرَى. و(أبو بُرْدَة) الثاني اِخْتَلَفَ فِي سَمِّهِ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: اسْمُهُ  
عُمَرُ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي إِحْدَى لِرَوَاتِهِ عَنهُ: عُمَرُ كَمَا قَالَ لْجُمْهُورِ، وَفِي لِأُخْرَى:  
الْحَارِثُ<sup>(١)</sup>. وَأَمَّا (أَبُو مُوسَى)، فَهُوَ الْأَشْعَرِيُّ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، وَإِنَّمَا نَقَصَدُ بِذِكْرِ مِثْلِ هَذَا،  
وَإِنْ كَدَّ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا لَفْظُ مِنَ الْوَضَاحَاتِ الْمَشْهُورَاتِ الَّتِي لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا، لِكُونَ هَذَا الْكِتَابِ  
يَسَّرَ مَخْتَصَّبٌ بِالْفُضْلَاءِ، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ لِإِفَادَةِ مَنْ سَمَّ يَتِمَكَّنُ فِي هَذَا لَفْظٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.



(۱) در ویدیا، جی. سیمپسون، م. زوریلو، ا. لایبسون، ک. (۹۳/۲) و تاریخ بین المللی، جی. سیمپسون، م. زوریلو، ا. لایبسون، ک. (۹۳/۲)

## ١٥ - [باب بيان خصال من اتصف

## بهن وجد حلاوة الإيمان]

[١٦٥] ٦٧ - (٤٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (١٥) - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ». [راجع: ٢٠١٢] [رواه: ١٦٦].

## باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان

قوله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»، وفي رواية: «مَنْ أَنْ يَرْجِعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

هذا حديث عظيم أصل من أصول الإسلام، قال العلماء: معنى (حلاوة الإيمان): استلذاذ لقلاعات وتحمل المشاق في رضا الله تعالى ورسوله ﷺ، وإثراء ذلك على عرض الدُّب، ومحبة العبد ربه سبحانه وتعالى بفعل طاعته وترك مخافته، وكذلك محبة رسوله ﷺ.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: هذا الحديث بمعنى الحديث المتقدم: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً»<sup>(١)</sup>، وذلك أنه لا تصبح محبة الله تعالى ورسوله ﷺ حقيقة، وحب آدمي في الله، وكراهة الرجوع إلى الكفر، إلا لمن قوي بالإيمان يقينه، واطمأننت به نفسه، وشرح له صدره، وحالط لحمة ودمه، وهذا هو الذي وجد حلاوته. قال: والحب في الله من ثمرات حب الله.

قال بعضهم: المحبة موأطاة القلب على ما يُرضي الرب سبحانه وتعالى، فيحب ما أحب، ويكره ما كره.

(١) وهو الثَّقَفِيُّ المذكور، وعرض المؤلف النص على لفظ كُنَّ و

(٢) تقدم برقم: ١٥١.

[١٦٦] ٦٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ».

[أحمد ١٢٧٦٥، وصحري ٢١،

[١٦٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَتَيْتُ النَّضْرَ بْنَ شُمَيْلٍ: أَتَيْتُ حَمَّادًا، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحَوِرُ حَدِيثُهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَنْ يَرْجَعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا». [أحمد ١٣٢٠٧، وصحري ١٦٦،

واختلفت عبارات المتكلمين في هذا الباب بما لا يؤول إلى اختلاف إلا في اللفظ، وبالجملة أصغر المحبة الميل إلى ما يوفق المُنحَبَّ، ثم الميل قد يكون لما يستلذه الإنسان ويستحبُّه، كحُسن الصورة والصُّبوت والطعام ونحوها، وقد يستلذه بعقله للمعاني الباطنة، كمحبة لصلالحين ولعلماء وأهل الفضل مطلقاً، وقد يكون لإحسانه إليه ودفعه المضراً والمكره عنه، وهذه المعاني كلها موجودة في النبي ﷺ، لما جمع من جملة بظاهره والباطن، وكمال خلال الجلال<sup>(١)</sup>، وأنواع الفضائل، وإحسانه إلى جميع المسلمين بهديته إياهم إلى الصراط المستقيم، ودوام انعميم، والإعداد من الجحيم. وقد أشار بعضهم إلى أن هذا مُتَصَوِّرٌ في حقِّ الله تعالى، فإنَّ لخير كنهه منه سبحانه وتعالى. قال مالك وغيره: المحبة في الله تعالى من واجبات الإسلام، هذا كلام القاضي<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «يعود» أو «يرجع»، فمعناه: يصير، وقد جاء العود ولُرجوع بمعنى الضيرورة

وأما (أبو قلانة) المذكور في الإسناد، فهو كسر القاف وتضعيف اللام وباء للموئدة، واسمه عبد الله بن زيد.

وأما قول مسلم: (حدثنا ابن مثنى وابن بشار قالَا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة قال: سمعت قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ ﷺ)، فهذا سند كنهه بصريون، وقد قدَّس أن شعبة واسطوي بصري<sup>(٣)</sup>.

(١) في (هذه): الجمال.

(٢) «إكمال المعتمد»: (٢٧٨/٩ - ٢٧٩)

(٣) انظر من ٣٥٥ من هذا الجزء

١٦ - [باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من

الأهل والولد والوالد والناس أجمعين،

وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة]

[١٦٨] ٦٩ - (٤٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ (ح)، وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، بِمَا لَهُمْ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ - وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: الرَّجُلُ - حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». [ص ١٥، ومصر ١٦٩.]

باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من

الأهل والولد والوالد والناس أجمعين.

وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة

قوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، وفي الرواية الأخرى: «مَنْ وَلَدَهُ وَوَالِدُهُ وَنَاسٌ أَجْمَعِينَ» قال الإمام أبو سليمان الخطابي: لم يُرِدْ بِهِ حُبُّ النَّصَبِ، بَلْ أُرِيدَ بِهِ حُبُّ الْإِخْتِيَارِ، لِأَنَّ حُبَّ الْإِنْسَانِ نَعْسَهُ طَبْعٌ وَلَا سَبِيلَ إِلَى قَلْبِهِ، قُلْتُ: فَمَعْنَاهُ: لَا تَصْدُقْ فِي حُبِّي حَتَّى تُفْنِي فِي طَاعَتِي نَفْسَكَ، وَتُؤَيِّزَ رِصَايَ عَنِّي هَوَاكَ وَتَكُنْ فِيهِ هَلَاكُكَ. هَذَا كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ<sup>(١)</sup>.

وقال ابن بَطَّالٍ وَلِقَاضِي عَيْنٍ وَغَيْرُهُمَا: لِمَحَبَّةِ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَحَبَّةِ رِجَالٍ وَأَعْضَاءٍ، كَمَحَبَّةِ الْوَالِدِ، وَمَحَبَّةِ شَقِيقَةٍ وَرَحْمَةٍ، كَمَحَبَّةِ الْوَلَدِ، وَمَحَبَّةِ مُشَاكَلَةٍ وَاسْتِحْسَانٍ، كَمَحَبَّةِ سَائِرِ النَّاسِ، فَجَمَعَ ﷺ أَصْنَافَ الْمَحَبَّةِ فِي مَحَبَّتِهِ<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تَطَّارٍ وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ سَتَكَمَلَ الْإِيمَانُ عِمْ أَنْ حَقَّ النَّبِيُّ ﷺ كَدُّ عَمِهِ مِنْ حَقِّ أُمِّهِ وَنَسَبِهِ وَلِئِنْ أَجْمَعِينَ، لِأَنَّ بِهِ ﷺ سَتُنْقَلَبُ مِنَ الْإِسْرَارِ، وَهَدِيدٌ مِنَ الضَّلَالِ<sup>(٣)</sup>.

(١) إعلام الحديث (٤/١٢٠٥)

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال: (١/٦٦٠)، والإكمال للمعجم: (١/٢٨٠).

(٣) شرح صحيح لمحدري: (١/٦٦٠).

[١٦٩] ٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» . [حدود ١٢٨١٤] وبشري: ٢١٥.

قال لقاضي عيسى رحمه الله: ومن محبته ﷺ نصرة سنته، ولذّب عن شريعته، وتمي حضور حياته، فيبدل ماله ونفسه دونه قال: وهذا يبين ما ذكرناه تبيين أن حقيقة الإيمان لا تتم، لا بذلك، ولا يصح الإيمان إلا بتحقيق علاء قدر لنبي ﷺ ومنزلته على كل ولد وولد ومحبين ومفصل، ومن سم يعتقد هذا واعتقد ما سواه فليس بمؤمن، هذا كلام لقاضي<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما إسناد هذا الحديث، فقال مسلم: (وحدثنا شيبان بن أبي شيبة: حدثنا عبد الوارث، عن عبد العزيز، عن أنس)، قال مسلم: (وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبه قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس).

وهذان الإسنادان رواهما بصريون كلهم، وشيبان بن أبي شيبة هذا هو شيبان بن قروخ<sup>(٢)</sup> الذي روى عنه مسلم في موضع كثير، والله أعلم.



(١) الإكمال المصمّم: ٢٨٠/١ (٢٨١)

(٢) يمشي في (ج) - الجبيلي

## ١٧ - [باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم

ما يحب لنفسه من الخير]

باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب<sup>(١)</sup> لأخيه المسلم

ما يحب لنفسه من الخير

قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه - أو قال - لجاره - ما يحب لنفسه» هكذا هو في مسند: «لأخيه أو لجاره» على الشك، وكذا هو في «مسند عبد بن حميد»<sup>(٢)</sup> على الشك، وهو في البخاري وغيره: «لأخيه» من غير شك<sup>(٣)</sup>.

قال العلماء: معناه: لا يؤمن الإيمان التام، ولا فاصل الإيمان يحصل لمن<sup>(٤)</sup> لم يكن بهذه الصفة، والمراد يحب لأخيه من القاعات والأشياء المباحات، ويدل عليه ما جاء في رواية للنسائي في هذا الحديث: «حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه»<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وهذا قد يعد من الصعب الممتنع، وليس كذلك، إذ معناه: لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام مثل ما يحب لنفسه، والقيام بذلك يحصل بأن يحب له حصول مثل ذلك من جهة لا<sup>(٦)</sup> يراحمه فيها بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه، وذلك سهل على القلب السليم، وإما يعسر على القلب الدغل، عافنا الله وإخوانه أجمعين، والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

(١) في (خ) «الحب» بفتح الحاء، أن يحب.

(٢) المتحجب من مسند عبد بن حميد، ١١٧٤.

(٣) بخاري: ١٣.

(٤) في (ط)، ون.

(٥) الشافعي: ١٧٠.

(٦) في (خ): ولا.

(٧) أصالة متحجب مقدم: ٢٠٤.

[١٧٠] ٧١ - ( ٤٥ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ - أَوْ قَالَ : لِجَارِهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » . [أحمد ١٧٨١١ ، وصحري ١٣ ،

[١٧١] ٧٢ - ( ٥٠٠ ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعْتَمِدِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ - أَوْ قَالَ : لِأَخِيهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » . [أحمد ١٧١٤٦ ، وصحري ١٣ ] .

وَأَمَّا إِسْنَادُهُ ، فَقَدْ مَسَلَهُ : ( حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ ) وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .





## ١٨ - [باب بيان تحريم إيذاء العجار]

[١٧٢] ٧٣ - (٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَغُنَيْمَةُ بْنُ سَوَيْدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ نَوَاقِثُهُ». - أحمد: ٢٨٧٥٥.

## باب بيان تحريم إيذاء العجار

قوله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ نَوَاقِثُهُ» البو نوق جمع باثقة، وهي العائسة والدأسية ومفتتة. وفي معنى: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» جو بن يعقوب بن كز ما أشبه هذا أحدهم: أنه محمول على من يستحل الإيذاء مع عنه بتحريمه، فهذا كافر لا يدخلها أصلاً. والثاني. معناه. جزؤه ألا يدخلها وقت دخول نفاثين إذا قسحت أبو بها لهم، بن يؤخر. ثم قد يجازى، وقد يعنى عنه فيدخلها أولاً. وإنما تأولت هذين التاويين لأن قدمن<sup>(١)</sup> أن مذهب أهل الحق أن من مات على التوحيد موصراً على الكتاب، فهو إلى الله تعالى، إن شاء عفا عنه فأدخله الجنة أولاً، وإن شاء عاقبه ثم أدخله الجنة. والله أعلم.



## ١٩ - [باب الحث على إكرام الجار والضيف،

ولزوم الصمت إلا عن الخير،

وكون ذلك كله من الإيمان]

[١٧٣] ٧٤ - (٤٧) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَبَتَا ابْنٌ وَهَبٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَنَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». [البيهقي ٧٦٢٦، وصحاحي ٦٤٧٥].

## باب الحث على إكرام الجار والضيف،

ولزوم الصمت إلا عن الخير،

وكون ذلك كله من الإيمان

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»، وفي لرواية لأخرى: «فلا يؤذي جاره».

قال أهل اللغة: يقال: صَمَتَ يَصْمُتُ - بصمَّ الميم - صُمْتُاً وَصُمُوتاً وَصُمَاتٍ، أي: سَكَتَ، قال الجوهري: ويقال: أَصْمَتَ بِمَعْنَى صَمَتَ، وَالْتَصُّوْمُ السُّكُوتُ، وَالتَّصْمِيْتُ أَيْضاً لِلتَّسْكِيْتِ<sup>(١)</sup>.

قال القاضي عياض رحمه الله: معنى الحديث أن مَنْ التَزَمَ شَرِيعَ الْإِسْلَامِ، لَزِمَهُ إِكْرَامُ حَارِهِ وَصَيْفِهِ وَبِرُّهُمْ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَعْرِيفٌ بِحَقِّ الْجَارِ وَحَثٌّ عَلَى حَقِّهِ، وَقَدْ أَوْصَى اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَقَالَ ﷺ: «مَا زَالَ خَيْرٌ عَلَى السَّلَامِ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّثُهُ»<sup>(٢)</sup>.

والضيافة من أدب الإسلام وتخلق النبيين ولصالحين، وقد أوحى إليّ ليلة واحدة، وحثّ

(١) (المصباح: ٤) صمت.

(٢) أخرجه البيهقي، ٦٠١٥، ومسلم، ٦٦٨٧، وأحمد، ٥٥٧٧ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

بالحديث: «ليلة الضيف حقّ واحت على كل مسلم»<sup>(١)</sup>، وبحديث عُقبة: «إن نزلتم يقوم فأقروا لكم بحق الضيف فأقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حقّ الضيف الذي ينبغي لهم»<sup>(٢)</sup>، وعامة الفقهاء على أنها من مكرّم الأحلاق، وحجّتهم قوله ﷺ: «جاءته يوم وليلة»<sup>(٣)</sup>، والجارّة: المعطيّة والموثقة والصّلة، وذلك لا يكون إلا مع الاختيار وقوله ﷺ: «فليكرم» و«ليحسن» يدلّ على هذا أيضاً، إذ ليس يُستعمل مثله في الواجب، مع أنه مضموم إلى الإكرام بمجرّد الإحسان إليه، وذلك غير واجب. وتأوّلوا لأحدٍ أنها كانت في أول الإسلام إذ كانت لمواساة واجبة.

واختُلف هل لضيّفة على الحاضر ولبيدي، أم على البادي حاضرة؟ فذهب الشافعي ومحمد بن عبد الحكم إلى أنها عليهم وقار مالك وسُحنون<sup>(٤)</sup>، إنما ذلك على أهل لبواي، لأنّ المسافر يجد في الحضر المنادّل في الفدق، ومواضع انزول، وما يشتري في الأسواق<sup>(٥)</sup>. وقد جاء في حديث «الضيافة على أهل الزبر، وليست على أهل المنزلة»<sup>(٦)</sup>، لكنّ هذا الحديث عند أهل المعرفة موضوع. وقد تعمّر الضيافة لمن اجتار محتاجاً وجيف<sup>(٧)</sup> عليه، وعلى أهل الدّمة إذا شُرطت عليهم. هذا كلام لقاضي.

وأما قوله ﷺ: «فليقلّ خيراً أو ليضئث»، فمعناه أنه إذا أرد أن يتكلّم، فزّن كان ما يتكلّم به خيراً محقّقاً يُدب عليه، واجباً كان أو مندوباً، فليتكلّم، وإن لم يظهر له أنه غير يُدب عليه، فليُسمِت عن الكلام، سواء ظهر له أنه حرام أو مكروه أو مباح مُستوي لظرفين، فعلى هذا يكون الكلام المباح

(١) أخرجه أبو داود: ٢٧٥٠، وابن ماجه: ٣٦٧٧، وأحمد: ١٧١٧٢ من حديث أبي كريمة حَقْدَم بن معد يكرب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري: ٦١٣٧، ومسلم: ٤٥١٦، وأحمد: ١٧٣٤٥.

(٣) أخرجه البخاري: ٦١٣٥، ومسلم: ٤٥١٤، وأحمد: ١٦٣٧٤ من حديث أبي شريح لعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) سَحْنُون هو نسب أبي سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسّان بن هلال بنو غنم، الحمصي الأصل، شعري القيرواني مالكي، قاضي بقرول، وصاحب «المدرسة» توفي رحمه الله سنة أربعين ومئتين، وبه أجازوا سنة.

(٥) في (ص) و(هـ): وما يشتري من المأكّل في الأسواق.

(٦) أخرجه بن عدي في «الكامل» (٤٤٠/١)، وشهاب قصدي في «المستدر» ٢٨٤ من حديث بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٧) وقع في «الإكمال للمعلم»: ٢٨٦/١٤: «وهيف».

مأموراً بتركه، مندوباً إلى الإمساك عنه، مخافة من اجتراره إلى محرم أو مكروه، وهذا يقع في عادة كثيراً أو غالباً، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُلَظُّ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا لَهُ رَقَبٌ عَيْنُهُ﴾، ق. ١٨.

واختلف لسلف والعلماء في أنه هل يكتب جميع ما يذيق به العبد وإن كان مباحاً لا ثواب فيه ولا عقاب، معوم الآية، أم لا يكتب إلا ما فيه جزاء من ثواب أو عقاب؟ وإلى الثاني ذهب بن عبد بن وغيره من العلماء، وعلى هذا تكون الآية مخصوصة، أي: ما يذيق من قول يترتب عليه جزاء، وقد نذب شرع إلى الإمساك عن كثير من المباحات لثلا يجر صاحبها إلى المحرمات أو المكروهات، وقد أخذ الإمام الشافعي رحمه الله معنى الحديث فقال: إذا أرد أن يتكلم فليفكر، فإن ظهر له أنه لا ضرر عليه تكلم، وإن ظهر له فيه ضرر أو شك فيه أمسك.

وقد قال الإمام الجليل أبو محمد عبد الله بن أبي زيد إمام المالكية بسمغرت في زمنه<sup>(١)</sup>: «جماع آداب لخير يتفرع من أربعة أحاديث: قول النبي ﷺ: «مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيُصْمِتْ»، وقوله ﷺ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ الْوَصِيَّةُ: لَا تَغْضَبُ»<sup>(٣)</sup>، وقوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وروي عن الأستاذ أبي القاسم القشيري رحمه الله قال: الصمت سلامة وهو الأصل، ولسكوت في وقته صفة الرجل، كما أنَّ سلق في موضعه من أشرف لخصاء، قال: وسمعت أب علي الدقاق<sup>(٥)</sup> يقول: مَن سَكَتَ عَنِ الْحَقِّ فَهُوَ شَيْطَانٌ آخَرٌ.

قال: فأما إشار أصحاب المجاهدة لسكوت، فلما علموا في الكلام من الآفات، ثم ما فيه من

(١) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، القهروني المالكي، ويقال له مالك الصغير، وكان أحد من يبرز في العلم والعمل، صنف

كتباً لا تعد ولا تحصى، في نحو أربعة جرد، وخصص بـ ١٠٠٠٠٠ نسخة، توفي سنة ست وأربعين وثلاث مئة

(٢) أخرجه الترمذي. ٢٤٧٠، وبن ماجه ٢٩٧٦ من حديث أبي هريرة ؓ، وهو حديث حسن لغيره

(٣) أخرجه البيهقي: ٦١١٦، وأحمد: ١٠٠١١ من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) أخرجه البيهقي: ١٣، ومسلم: ١٧٠، وأحمد: ١٢٨٠١ من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٥) أبو علي الدقاق هو الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق، شيخ أبي القاسم القشيري، تفقه على الحنفي ولحقه توفي

سنة خمس وأربع مئة.



[١٧٥] ٧٦- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُوْثَلُ حَبِيبُ أَبِي خَصِيبٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ». [الترمذي ١٧٥٨].

[١٧٦] ٧٧- (٤٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ بَنِي عُيَيْنَةَ - قَالَ بَنُو نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيَّ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ». [أحمد ٢٧١٥٩، والبخاري ٦٠١٩، مسنداً].

وقوله في لإسناد الآخر: (عن أبي شريح الخزاعي) قد قدمنا في آخر شرح مقدمة لكتاب الاختلاف في اسمه<sup>(١)</sup>، وأنه قيل: اسمه ثوييد بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو بن ثوييد، وقيل: هاشم بن عمرو، وقيل: كعب، وأنه يقال: سحر عي والعدوي والكفبي، والله أعلم.



٢٠ - [باب بيان كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ،

وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ،

وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ]

[١٧٧] ٧٨ - (٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ - وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانٌ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ، .....

باب بيان كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ،

وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ،

وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ]

قوله: (أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانٌ) قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف في هذا، فوقع ما تراه، وقيل: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عُمَرَانُ بْنُ عَفَانَ رضي الله عنه. وقيل: عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لَمَّا رَأَى النَّاسَ يَذْهَبُونَ عِنْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ وَلَا يَنْتَظِرُونَ الْخُطْبَةَ. وقيل: بل يُدْرِكُ الصَّلَاةَ مَنْ تَأَخَّرَ وَتَعَدَّ مَنَزِلَهُ. وقيل: أَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ مَعْوِيَةُ. وقيل: إِنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ فَعَلَهُ.

والذي ثبت عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم تقديم الصلاة، وعنه جماعة فقهاء الأمصار، وقد عدَّ بعضهم جماعاً، يعني - والله أعلم - بعد الخلاف، أو لم يكتفوا إلى خلاف بني أمية بعد جماع الخلفاء والصّادق الأول.

وفي قوله بعد هذا: (أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ) بمحصر من ذلك الجمع العظيم دليل على استقرار الشّسة عندهم على خلاف ما فعله مروان، وبينه أيضاً احتجاجه بقوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ»، وَلَا يُسَمَّى مُنْكَرًا لَوْ عَتَقَهُ هُوَ وَمَنْ حَضَرَ، أَوْ سَمِعَ بِهِ عَمْرٌ رضي الله عنه.



سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» . [أحمد: ١٦٥١٢، ١٦١٨٧] .

وفي هذا دليل على أنه لم يعسر به خبيثة قبل مروى، وأن ما حكي عن عمر وعثمان ومعاوية لا يصح، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قوله: (مقام له رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فليغيره بيده»)، الحديث.

قد يقال: كيف تأخر أبو سعيد عن إنكار هذا المنكر حتى سبقه إليه هذا الرجل؟ وحو به أنه يحتجب أن أب سعيد لم يكن حاضراً أول ما شرع مروى في أسباب تقديم الخطبة، فأنكر عليه لرجل، ثم دخل أبو سعيد وهم في الكلام. ويحتجب أن أب سعيد كان حاضراً من الأول، لكنه خاف على نفسه أو غيره حصول فتنة بسبب إنكاره، فسقم عنه الإنكار، ولم يخف ذلك الرجل شيئاً لا اعتصاده بظهور عشيرته أو غير ذلك، أو أنه خاف وخطر بنفسه، وذلك جائز في مثل هذا، بل مستحب. ويحتجب أن أب سعيد هم بالإنكار فبذره الرجل فعصده أبو سعيد، والله أعلم.

ثم إنه جاء في الحديث الآخر الذي اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في باب صلاة العيد أن أب سعيد هو الذي جند بيد مروان حين رآه يصعد المنبر وكانا جاءا معاً، فرد عليه مروان بمثل ما ردت عن الرجل<sup>(٢)</sup>، فيحتجب أنهما قصبتان: إحداهما لأبي سعيد، والأخرى للرجل بحضرة أبي سعيد، والله أعلم.

وأما قوله: (فقد قضى ما عليه)، ففيه تصريح بالإنكار أيضاً من أبي سعيد.

وأما قوله ﷺ: «فليغيره»، فهو أمر يجب به جماع الأمة، وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والم سنة وإجماع الأمة، وهو أيضاً من النصيحة التي هي الدين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة، ولا يعتد بخلافهم كما قال الإمام أبو المعلي إمام الحرميين: لا يكثر خلافهم في هذا، فقد أجمع المسلمون عليه قبل أن يتبلغ هؤلاء، ووجوبه بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة.

(١) إسناده صحيح، ٢٨٨/١، ٢٨٩.

(٢) أخرجه البخاري، ٩٥٦، ومسلم، ٢٥٣ من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

وأما قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَرْوَاقَكُمْ﴾ (١) فليس مخالفاً لما ذكرناه، لأن المذهب الصحيح عند المحققين في معنى الآية: إنكم إذا فعلتم ما كُفِّت به، فلا يضركم تقصير غيركم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزِدُّكَ إِلَهُاً وَلاَ إِلَهاً أُخَرَ﴾ (٢) [المعجم ١٦٥]، وإذا كان كذلك فوجب كُفُّ به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا فعله ولم يمثل بالمخاطب، فلا عتب بعد ذلك على المدعي لكونه أدى ما عليه، وإنما عليه الأمر والنهي لا القبول، والله أعلم.

ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، إذ قد قام به بعض الناس سقط للخروج عن الباقين، وإذا تركه لجميع أئمة كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف، ثم به قد يتعين كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو، وكمن يرى زوجته أو ولده أو غلامه على منكر أو تقصير في المعروف.

قال العلماء: ولا يسقط عن المكلف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيا، في ظنه، بل يجب عليه فعله، فإنَّ للذكرى تنفع المؤمنين، وقد قدمت أنَّ لدي عليه الأمر والنهي لا لقول، وكما قال الله عز وجل: ﴿مَنْ عَلَّ أَرْسُولاً لَّا يَلْعَنُ﴾ (٣) [المائدة ٩٩]، ومثل العلماء هذا بمن يرى إنساناً في اجتماع أو غيره مكشوف بعض العورة، ونحو ذلك، والله أعلم.

قال العلماء: ولا يشترط في الأمر والنهي أن يكون كمال أحد، ممثلاً به يأمر به، معجباً به ينهى عنه، بل عليه الأمر وإن كان ممثلاً بما يأمر به، والنهي وإن كان متنبهاً<sup>(١)</sup> بما ينهى عنه، فوجه يجب عليه شيان: أن يأمر نفسه ويهده، ويأمر غيره ويهده، فإذا أحسن بأحدهم كيف يباح له الإختلال بالآخر؟

قال العلماء: ولا يختص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات، بل ذلك ثبت لأحد المسلمين، قال إمام الحرميين: والدليل عليه إجماع المسلمين، فإنَّ غير الولاية في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرؤن الولاية بالمعروف، وينهؤنهم عن المنكر، مع تقرير المسميين بإهم وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية، والله أعلم.

ثم إنه إما يأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن

(١) في (ج) - حليسي

كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة، كالصلاة والصيام والزنى والخمر ونحوها، فكل لمسلمين علماء به، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد، لم يكن لعموم متأخر فيه، ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء، ثم العلماء إنما ينكرون ما أحجم عليه.

أما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن على أحد المذهبين: كل مجتهد مصيب، وهذا هو لمختار عدد كثير من المحققين أو أكثرهم، وعلى المذهب الآخر المصيب واحد، والمحقق غير متعين لك، وإلثم مرفوع عنه، لكن إن نأخذ على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف، فهو حسن محسوب مدرب إلى فعله برفق، فإن العلماء متمقون على الحث على الخروج من خلاف إذ لم يلزم منه إخلال بسنة، أو وقوع في خلاف آخر.

وذكر أفضى القصة أبو الحسن الموزدي البصري الشافعي في كتابه «الأحكام السلطانية» خلاف بين العلماء في أن من قنده للبعد الحسية، هل له أن يحمل الناس على مذهبه فيما اختلف فيه لفقهه إذ كان المحتسب من أهل الاجتهاد، أم لا يغير ما كان على مذهب غيره؟ والأصح أنه لا يغير، لم ذكرناه، ولم يزل الخلاف في المروج بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم عليهم السلام أجمعين، ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره<sup>(١)</sup>، وكذلك قالوا: ليس بممتني ولا للقاضي أن يعترض<sup>(٢)</sup> على من حلفه إذا لم يحلف بعد أو إجماعاً أو قيساً جليلاً، والله أعلم.

واعلم أن هذا الباب - أعني باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - قد ضيع أكثره من أزمان متناهية، ولم يبق منه في هذه الأزمان إلا رسوم قليلة جد، وهو باب عظيم به قوام الأمر وملاكه، وبد كثير الحث عم العقائد الصالح والقابل، وهذا لم يأخذوا على يد الظالم أوشك أن يعظمهم الله تعالى بعقابه ﴿فَيَحْذَرُوا الْبَيْنَ فَعَبْلُونَ عَنْ مَرْوَةٍ أَنْ تَحْيِيَهُمْ نَيْسَةٌ أَوْ تَحْيِيَهُمْ نَجْدٌ تَأْكُلُ﴾، فيسعي لطلب الآخرة وسدعي في تحصيل رضا الله عز وجل أن يعتني بهذا الباب، فإن نفعه عظيم، لا سيما وقد ذهب معظمه، ويحيي نية، ولا يهتس من يشكر عليه لارتفاع مرتبته، فإن الله تعالى قال: ﴿وَلْيَصْرِكُمْ لَهُ مِنْ يَشْرِكُهُ﴾، لصح ١١٠، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هَدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، العن ٢٠١، وقال

(١) انظر الأحكام السلطانية ص ٣٥١.

(٢) في (ش)، ولا القاضي أن يعترض.

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَاهَدُوا مِنَّا لَهُمْ نَفَقًا مِمَّا نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [المائدة - ٦٩]، وقال تعالى ﴿أَحْسِبْ أَنَّ بَنِي آدَمَ﴾ أن يقولوا آمناك وهم لا يفتنون ﴿وَلَقَدْ مَتْنَا الْآيَةَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الْإِيكَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَذَّابِينَ﴾ [التكوير: ٩-١٣]

واعلم أن لأجر على قدر النُصَب، ولا يُتَرَكه أيضاً لصداقته ومودته ومداهنته وطلب لوجهه عنده ودوام المتربة لديه، فإن صداقته ومودته تُوجب له حرمة وحَقٌّ، ومن حَقّه أن ينصحه وينهيه إلى مصالح آخرته، ويُنبِّهه من مصارِّه، وصديق الإنسان ومُجِبُّه هو مَنْ يسعى في عمدة آخرته وإن أدَّى ذلك إلى نقص في دنياه، وعدوه مَنْ يسعى في ذهاب دينه أو نقص آخرته وإن حصل بسبب ذلك صورة نفع في دنياه، وإنما كان يلبس عدوًّا لنا لهذا، وكانت لأنبياء صلواتُ الله وسلامه عليهم أولياء للمؤمنين، لسعيهم في مصالح آخرتهم ومدايتهم إليها، ونسأل الله لكريم توفيقه وأحبِّنا وسائر المسلمين لمَرْضَاتِهِ، وأن يُثَمِّتَ بِجُودِهِ وَرَحْمَتِهِ، والله أعلم.

وينبغي تلامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يَرْتَفِقَ ليكون أقرب إلى تحصيل المطلوب، فقد قال الإمام الشافعي: مَنْ وعظ أخاه سرًّا فقد نصحه وزانه، وَمَنْ وعظه علانية فقد فضحه وشانه.

وممَّا يتساهل أكثر الناس فيه من هذا الباب ما يَرَى إنساناً يبيع متاعاً مَعِيْباً أو حَرَاماً، فونهم لا يُكْرَهُونَ ذلك، ولا يُعْرِفُونَ المشتري بعيبه، وهذا خطأ ظاهر، وقد نصَّ العلماء على أنه يجب على مَنْ عَلم ذلك أن يُنْكَرَ على لِبَّاعِهِ، وأن يُعْلِمَ المشتري به، والله أعلم.

وأما صفة النهي ومراتبه فقد قال النبي ﷺ في هذا الحديث لَصَحِيحٌ «فليعيره يده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبعليه»، فقوله ﷺ: «فبقلبه» معناه: فليُكْرِهه بقلبه، وليس ذلك بإزالة وتغيير منه للمنكر، ولكنه هو الذي في وسعه، وقوله ﷺ: «وذلك أضعف الإيمان» معناه - والله أعلم -: أقلُّه ثمرة.

قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الحديث أصل في صفة التعبير، فحقُّ التعبير أن يُغَيَّرَ كُلُّ وجه ممكنه زواله به، فإما كان أو فعلاً، فيكسر آلات لباطل، ويُريق المسكر بنفسه، أو يأمر مَنْ يفعلُه، ويسرع لِعُصُوبٍ ويردُّها إلى أصحابها بنفسه، أو يأمره إذا أمكنه، ويرتفع في تغيير جهده بالجاهل، وبإيدي سيرة الظالم المحوِّف شره، إذ ذلك أدعى إلى قبول قوله، كما يستحب أن

أهل الصلاح ولفضل لهذا المعنى، ويُغليظ على المُغتَرِّب<sup>(١)</sup> في غيِّه، والمُسْرِيف في تعدُّله إذا أُمر أن يؤثّر إغلاظه مُكرراً أشدَّ مما غيَّره، لكون جانيه مَحْمِيّاً عن سَطْوَةِ العَدَمِ.

فإن غلب على ظنه أن تعييره بيده يُسبِّب مكرراً أشدَّ منه، من قتله أو قتل غيره بسببه، كفَّ يده واقتصر على القول باللسان والوعظ والتخويف، فإدّ خوف أن يُسبِّب قوله مثل ذلك، غيَّره بقلبه وكان في سعة، وهذا هو المراد بالحديث إن شاء الله تعالى، وإن وجد من يستعين به على ذلك، استعان ما لم يؤدِّ ذلك إلى إظهار سلاح وحرب، وليرفع ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره، أو يقتصر على تغييره بقلبه.

هذا هو فقه المسألة وصواب العمل فيها عند العلماء والمحققين، خلافاً لمن رأى الإنكار بالتصريح بكنْ حل وإن قُتل ونيل منه كلُّ أذى. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

قال إمام الحرمين: ويسوغ لأحد الرعية أن يصدَّ مرتكب الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله، ما لم ينتهِ الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح، فإن انتهى الأمر إلى ذلك رَبط الأمر بالسُّلْطَان. قال: وإذا جاز والي الوقت وظاهر ظلمه وحُشْمه ولم ينزجر حين زجر عن سوء صنيعه بالقول، فلاهل الحال وعقد ثواباً على خبئه ولو بشهر الأسحة ونصب لحروب. هذا كلام إمام الحرمين.

وهذا الذي ذكره من خلعه غريب، ومع هذا فهو محمول على ما إذا لم يُخَفَّ منه إثارة مفسدة أعظم منه.

قال: وليس للأمر بالمعروف والبحث والتنقيح والتجسس واقتحام الدور بالظنون، بل إن عثر على منكر غيَّره بجهد، هذا كلام إمام الحرمين.

وقال أقضى القضاة الماوردي: ليس للمختصيص أن يبعث عملاً لم يظهر من المحرمات، فإن غلب على الظن استسراؤ قوم بها، لأمرة وأثر ظهرت، فذلك ضريان:

أحدهما: أن يكون ذلك في انتهاك حرمة يَمُوت استدراكها مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلاً خلا برجل ليقته، أو بامرأة ليزني بها، فيجوزُ له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويُقدِّم على الكشف

(١) في (من) و(مستدعي).

(٢) لا إكمال بمصنف، (١/٢٩٠).

[١٧٨] ٧٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي قِصَّةِ مُرْوَانَ، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ نَبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَصَفِيَّانَ ١١٠٧٣ - ١١٠٧٤

[١٧٩] ٨٠ - (٥٠) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَيْدِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ الْقُسَيْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِغَيْدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ.....

والبعض خذّر من فوت ما لا يُستردك، وكذا لو عرف ذلك غير السحيب من المخطوطة، حذر لهم لإقدام على الكشف والإنكار.

الضرب الثاني: ما قصّر عن هذه الرتبة، فلا يجوز التجسّس عليه ولا كشف الأسرار عنه، فون سمع أصوات العلامى المنكرة من دار، أنكرها خارج لدار، ولم يهجم عليها بالدخول، لأن المنكر ظاهر، وليس عليه أن يكشف عن الباطن<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر المازدني في آخر «الأحكام السلطانية» باباً حسناً في الحسبة، مشتملاً على جملة من قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٢)</sup>، وقد أشرنا هنا إلى مقاصدها، وبسطت الكلام في هذا لبعض فائدته، وكثرة الحاجة إليه، وكونه من أعظم قواعد الإسلام، والله أعلم.

قوله: (وحدّثنا أبو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) بقوله: (وعن قيس) معطوف على (إسماعيل)، معناه: رواه الأعمش عن إسماعيل وعن قيس، والله أعلم.

قوله (عن صالح بن كيسان، عن الحارث، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن مسوّر، عن أبي رافع، عن عبد الله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال «ما من نبيٍّ بعثه الله في أُمَّةٍ

(١) لأحكام السلطانية ص ٣٦٥ - ٣٦٦

(٢) انظر «الأحكام السلطانية» ص ٣٤٩ وما بعدها.

قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ خَوَارِثُونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» - [أحمد: ٤٣٧٩ مختصرًا].

قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَنْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَتَرَلَ بِقَنَافَةٍ، فَاسْتَتَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَخُودُهُ، فَاِنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ.

قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تَحَدَّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ خَوَارِثُونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» قَالَ أَبُو رَافِعٍ. فَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَنْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَتَرَلَ بِقَنَافَةٍ، فَاسْتَتَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَخُودُهُ، فَاِنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ.

قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تَحَدَّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

الشرح:

أَم (الحدث)، فهو ابْنُ قُصَيْبٍ الْأَنْصَارِيُّ الْحَضْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي غَزَاةٍ الْمَدَنِيِّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ ثِقَةٌ<sup>(١)</sup>. وَأَم (أَبُو رَافِعٍ)، فَهُوَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاصْبَحَ أَنْ اسْمَهُ أَسَدُهُ، وَقِيلَ: إِبْرَاهِيمُ، وَقِيلَ: هُرَيْرُ، وَقِيلَ: ثَابِتٌ، وَقِيلَ: يَزِيدُ، وَهُوَ غَرِيبٌ، حَكَاهُ ابْنُ الْحَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمَجْمَعُ الْمُسَانِدُ».

وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ طَرِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ تَابِعُونَ يَرْوِي عَنْ بَعْضِهِمْ صَالِحٌ

(١) قَالَ رَجِحُ بْنُ مَعِينٍ: رَوَى لَهُ مُدْرِكِيٌّ ص ١٦٤.



والحدوث وجعفر وعبد الرحمن، وقد تقدم نظير هذا<sup>(١)</sup>، وقد جمعت فيه بحمد الله تعالى جزءاً مشتملاً على أحاديث ربانية، منها أربعة صحيحة عن بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض.

وأما قوله (قل صالح): وقد نُحْدِثَ بنحو ذلك عن أبي رافع، فهو بقسم الله والحداء، قال القاضي عياض: معنى هذا أن صالح بن كيسان قل، إن هذا الحديث روي عن أبي رافع عن النبي ﷺ من غير ذكر ابن مسعود فيه، وقد ذكره البخاري كذا في «تاريخه» مختصراً عن أبي رافع عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> وقد قل أبو علي الجبائي عن أحمد بن حنبل رحمه الله قل: هذا الحديث غير محفوظ لحديث، قل: وهذا كلام لا يشبه كلام ابن مسعود، وابن مسعود يقول: «صبروا حتى تلقوني»<sup>(٣)</sup>. هذا كلام لقاضي<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ أبو عمرو: هذا الحديث قد أنكره أحمد بن حنبل، وقد روي عن الحداد هذا جمعة من الثقات، ولم نجد له ذكراً في كتب الضعفاء، وفي كتاب ابن حاتم عن يحيى بن معين أنه ثقة<sup>(٥)</sup> ثم إن الحداد لم ينكره، بل توبع عليه عن ما أشعر به كلام صالح بن كيسان لمذكور، وذكر الإمام بدرقني رحمه الله في كتاب «لعل» أن هذا الحديث قد روي من وجه آخر، منه: عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ<sup>(٦)</sup>.

وأما قوله: «اصبروا»، فذلك حيث ينزه من ذلك سمك الماء أو إثارة الفتنة ونحو ذلك، وما ورد في هذا الحديث من الحديث على جهاد المبطلين باليد واللسان، فذلك حيث لا يلزم منه إثارة فتنة، على أن هذا الحديث مسوق فيمن سبق من الأسماء، وليس في نطقه ذكر لهذه الأمة. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو<sup>(٧)</sup>، وهو ظاهر كما قلنا، وقدح الإمام أحمد رحمه الله في هذا بهذا عجب، والله أعلم.

وأما (محواريون) المذكورون، فمختلف فيهم، فقال الأزهري وغيره: هم خلصان الأنبياء

(١) نظير ص ٣٢٨ من هذا الجزء.

(٢) التاريخ الكبير: (٣٤٨/٥).

(٣) مسائل الإمام أحمد ورواية أبي داود لسجستاني ص ٤١٩، و«تقييد المهمم»، (٣/٧٧٦).

(٤) إكمال معجم: (٢٩٢/١).

(٥) الجرح والتعديل: (٣/٨٦).

(٦) الخلفاء: (٣٤١/٥ - ٣٤٢).

(٧) أصبغة صحيح مسلم: ص ٢١٠ - ٢١١.

[١٨٠] ٨٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ الْقَاسِمِ لَحْطَمِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ عَازِمَةَ، عَنْ أَبِي زَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ كَانَ لَهُ حَوَارِيُونَ يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ، وَيَسْتَتُونَ بِسِتِّهِ»، مِثْلَ حَدِيثِ صَالِحٍ، ..... .

وَأَصْنَبُ وَهَم، وَالْخُلَصَانُ: الَّذِينَ تَقَوَّوْا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَقَدْ غَيَّرَهُ: أَنْصَرَهُمْ، وَقِيلَ الْمَجَاهِدُونَ، وَقِيلَ: الَّذِينَ يَصْلُحُونَ لِلْخُلَافَةِ بَعْدَهُمْ.

قوله ﷺ «ثُمَّ يَتَّخِذُهَا خُلُوفٌ مِنْ بَعْدِهِمْ خُوفٌ» الضمير في «يَتَّخِذُهَا» هو الذي يُسَمَّى لَتَّخُوِيُونَ ضَمِيرَ الْقِطْعَةِ وَالشَّانِ، وَمَعْنَى «تَخْلُفُ» تَحْدُثُ، وَهُوَ بِضَمِّ اللَّامِ. وَأَمَّا (الْخُلُوفُ)، فَضَمُّ الْخَاءِ، وَهُوَ جَمْعُ خَلْفٍ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَهُوَ إِخْلَافٌ بِشَرْ. وَأَمَّا بَفَتْحِ اللَّامِ فَهُوَ الْخَلْفُ بِخَيْرٍ، هَذَا هُوَ لِأَشْبَهٍ. وَقَدْ جَمَعَهُ أَوْ جَمَاعَتٌ مِنْ أَهْلِ لُغَةِ مَنْهُمْ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الْفَتْحَ فِي الشَّرِّ، وَلَمْ يُجَوِّزِ الْإِسْكَانَ فِي الْخَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَنَزَلَ بِقَنَدَةٍ) هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ الْمَحْقُوقَةِ: (بِقَنَدَةٍ) بِالْقَنَاءِ لِمَفْتُوحَةٍ وَآخِرُهُ تَاءٌ التَّأْنِيثُ، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لِعِلْمِيَّةٍ وَلِتَأْنِيثٍ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَمِيدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup>، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ، وَلَمُعْظَمِ رَوَاةِ كِتَابِ مَسْمُومٍ. (بِقَنَدَةٍ) بِالْفَاءِ لِمَكْسُورَةٍ وَبِالْمَدِّ، وَآخِرُهُ هَاءٌ الضَّمِيرُ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ، وَ(لِقَنَدَةٍ) مَدٌّ بَيْنَ يَدَيِ الْمَنْزُولِ وَلِذَلِكَ، وَكُلُّهُ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرِينِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي عياض: فِي رِوَايَةِ السَّمَرَقَنْدِيِّ: (بِقَنَدَةٍ)، وَهُوَ الصُّوَابُ، وَقَنَاءٌ: وَاحِدٌ مِنْ أَوْدِيَةِ لِمَدِينَةِ، عَلَيْهِ مَدٌّ مِنْ أَمْوَالِهَا، قَالَ: وَرِوَايَةُ لِمَجْمُودٍ: (بِقَنَدَةٍ)، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ<sup>(٣)</sup>  
قوله ﷺ: «يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ» هُوَ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِ الدَّالِّ، أَيِ: بِطَلْقَتِهِ وَسَمَّتِهِ

(١) برقم ٣١١

(٢) أبو عوانة ع: مستخرجة: ١٠٠

(٣) الإكمال: صحيح: ١٠ (٢٩٣)

وَلَمْ يَذْكُرْ قُدُّومَ بْنِ مَسْعُودٍ وَاجْتِمَاعَ ابْنِ عُمَرَ مَعَهُ. (النظر: ٢٨٧٩).

قول مستقيم: (ولم يذكر قُدُّومُ بْنُ مَسْعُودٍ واجتماع ابن عمر معه) هذا مما أذكره لحريري في كتابه «ذرة الخواص» فقال: «لا يُقَدَّرُ: اجتماع فلان مع فلان، وإنما يقال: اجتماع فلان وفلان»<sup>(١)</sup>، وقد خالفه الجوهري فقال في «صحاحه»: «جاءته على كذا، أي: اجتمع معه»<sup>(٢)</sup>.



(١) لا ذرة عن ص ٩ ص ٣٣.

(٢) ٢ صحاح، (جمع).

## ٢١ - [باب تفاضل أهل الإيمان فيه،

## ورجحان أهل اليمن فيه]

[١٨١] ٨١ - (٥١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ذَرِيرٍ، كُتِبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ لِحَارِثِيِّ - وَلِلْفُطَيْلَةِ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَمِلَ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ رِزْوَيْ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ نَحْوَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقِسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَادِبِ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ، فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ». [أحمد: ١٧٠١١، مسند: ٣٣٠٢،

[١٨٢] ٨٢ - (٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: أَنَّكَ حَدَّثَنَا: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْفَقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ». [أحمد: ٧١٢٧، إسناده: ١٨٤،

[١٨٣] ٨٣ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ لَأَزْرُقٍ، كَلَاهُمُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٧٢١٤، إسناده: ١٨٤،

[١٨٤] ٨٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَخَسْرُ الْحُلَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَغُوثُ - وَهُوَ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ لَأَعْرَجٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ

## باب تفاضل أهل الإيمان فيه،

## ورجحان أهل اليمن فيه

في كتاب: (أشار النبي ﷺ بيده نحو اليمن، فقال: «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَاهُنَا، وَإِنَّ الْقِسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَادِبِ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ، فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ»). وفي رواية: «جاء أهل اليمن، هم أرق أفعدّة، لإيمان يمني، ولفقه يمني، وحكمة يمانية»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْئِدَةً، الْفَقْهُ يَحَانُ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ». [أحمد: ١٠٩٨٧، والبخاري: ٤٣٩٠].

[١٨٥] ٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى سَالِكٍ، عَنْ أَبِي لَرْدُ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيْلَاءُ فِي أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ، الْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ». [أحمد: ٩٤١١، والبخاري: ١٣٣٠١].

[١٨٦] ٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَمَانُ، وَالْكَفْرُ قِبَلَ الْمَشْرِقِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالرِّيَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْوَبْرِ». [أحمد: ٨٨٤٦، والبخاري: ٤٣٩٩، ومسلم: ١٠٠٠].

[١٨٧] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي خُرَّمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْفَخْرُ وَالْحَيْلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ». [أحمد: ٧٦٥١، والبخاري: ١٨٥٠].

[١٨٨] ٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: «الْإِيمَانُ يَمَانُ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ». [أحمد: ٧٦٥٢، والبخاري: ٤٣٩٩].

[١٨٩] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ

وفي رواية: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْئِدَةً، الْعِلْمُ يَمَانُ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وفي رواية: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيْلَاءُ فِي أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ، الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ».

وفي رواية: «الْإِيمَانُ يَمَانُ، وَالْكَفْرُ قِبَلَ الْمَشْرِقِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالرِّيَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْوَبْرِ».

أَبُو هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً، وَأَضْعَفُ قُلُوبًا، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، السَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْقَتَمِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيَلَاءُ فِي الْقَدَادِينِ أَهْلِ الْوَيْرِ، قَبْلَ مَطْلَعِ اشَّمْسِ». [أحمد: ٧٦٥٢] [وطر: ١٨٤، ١٨٥].

[١٩٠] ٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَلَيُّنُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْعَدَّةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ». [أحمد: ٧٤٣٧] [وطر: ١٨٢، ١٨٥].

[١٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ «رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ». [وطر: ١٨٤].

[١٩٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَغْنِي ابْنُ جَعْفَرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ: «وَالْفَخْرُ وَالْحَيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِبِلِ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَصْحَابِ الشَّاءِ». [أحمد: ١٠٢٢٧، والبخاري: ٤٣٨٨].

[١٩٣] ٩٢ - (٥٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَدِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غِلْظُ الْقُلُوبِ وَالْجَفَاءُ فِي الْمَشْرِقِ، وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ». [أحمد: ١٤٥٩٥].

وفي رواية: «أتاكم أهل اليمن، هم أَلَيُّنُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْعَدَّةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَلِحِكْمَةِ يَمَانِيَّةً، رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ».

وفي رواية: «غِلْظُ الْقُلُوبِ وَالْجَفَاءُ فِي الْمَشْرِقِ، وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ».

الشرح:

قد اختلف في مواضع من هذا الحديث، وقد جمعها القاضي عياض<sup>(١)</sup>، ونقحها مختصرة بعده

(١) انظر «إكمال المعلم»: (١/ ٢٩٤) وبه بعده.

لشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وأنا أحكي ما ذكره، قل: أمّا ما ذكر من نسبة الإيمان إلى أهل اليمن، فقد صرفوه عن ظاهره من حيث إنّ مبدأ الإيمان من مكة ثم من المدينة حرصهم لله تعالى، فعلى أبو حنيفة إمام لأغريب، ثم من بعده في ذلك أقوالاً:

أحدها: أنه أراد بذلك مكة، فإنه يقال: إنّ مكة من تهامة، وتهامة من أرض اليمن.

والثاني: المراد مكة والمدينة، فيه يروى في الحديث أنّ النبي ﷺ قال هذا الكلام وهو يتبوّأ، ومكة والمدينة حينئذٍ بينه وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد مكة والمدينة، فقل: «الإيمان يمدّ» وسببهم إلى اليمن لكونهما حينئذٍ من ناحية اليمن، كما قالوا: بركن ليماني، وهو بمكة يكوّن إلى<sup>(١)</sup> ناحية اليمن.

والثالث: ما ذهب إليه كثير من الناس - وهو أحسنه عند أبي عبيد - أن لم يد بالكلية لأنصار، لأنهم يمدّون في الأنصاري، فنسب الإيمان إليهم لكونهم أنصاره<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ولو جمع أبو عبيد ومن سلك سبيله طرق الحديث بأنفسهم كما جمعهم مسلم وغيره، وتأثروا، لصاروا إلى غير ما ذكره، ولم تركوا الظاهر، وتضموا بأن المراد ليمن وأهل اليمن، على ما هو مفهوم من إطلاق ذلك، إذ من الغاظة: «أتاكم أهل اليمن»، والأنصار من جملة المحبّين بذلك، فهم إذن غيرهم. وكذلك قوله ﷺ: «سجد أهل اليمن»، وربما جاء حينئذٍ غير الأنصار.

ثم إنه ﷺ وصفهم بما يقضي بكمال إيمانهم، ورُتب عليه «الإيمان يمدّ»، فكان ذلك إشارة<sup>(٣)</sup> للإيمان إلى من أتاه من أهل اليمن، لا إلى مكة والمدينة. ولا مانع من إخراج الكلام على ظاهره وحمله على أهل اليمن حقيقة، لأنّ من تصف شيئا، وفوي قيده به، وتأكد صلاحه منه، نسب ذلك الشيء إليه بشعرا بتمييزه به، وكمال حاله فيه، وهكذا كان حال أهل ليمن حينئذٍ في الإيمان، وحال المؤمنين منه في حياته ﷺ. وفي أعقاب موته، كأويس لقرني وأبي مسلم الحولاني<sup>(٤)</sup> وسببهم

(١) في (خ): من

(٢) أغريب الحديث لأبي حنيفة: (١٦٤ - ١٦١/٢).

(٣) في الصيغة صحيح مسلم: ح ٢١٣، نسخة: بون، إشارة



مَنْ سَمِعَ قَوْلَهُ وَقَوِيَ إِيمَانُهُ، فَكَانَتْ سِمَةُ الْإِيمَانِ إِلَيْهِمْ لِذَلِكَ إِشْعَاراً بِكَمَالِ إِيْمَانِهِمْ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ لَهُ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَلَا مَنَافَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ».

ثُمَّ لَمَّا رَأَى بِذَلِكَ الْمَوْجُودُونَ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ حَيْثُ لَا كُلُّ أَهْلِ الْيَمِينِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، فَإِنَّ اللفظ لا يقتضيه، هَذَا هُوَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ، وَنَشْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى هَدْيِنَا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ لَفْقَةِ وَالْحِكْمَةِ، فَالْلفقة هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْفَهْمِ فِي الدِّينِ، وَصَلَحَ بَعْدَ ذَلِكَ لِفَقْهُهُ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ عَلَى تَخْصِيصِ لَفْقَةِ بِدِرَاكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَمِيَّةِ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَعْيَانِهَا.

وَأَمَّا (الْحِكْمَةُ)، فَفِيهَا أَقْوَامٌ كَثِيرَةٌ مُضْطَرَّةٌ، قَدْ اقْتَصَرَ كُلُّ مَنْ قَالَهَا عَلَى بَعْضِ صِفَاتِ الْحِكْمَةِ، وَقَدْ صَدَّقَ مِنْهَا أَنَّ حِكْمَةَ عِدَّةٍ عَنْ نَعْدَمِ الْمُتَّصِفِ بِالْأَحْكَامِ، الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لِمَصْحُوبِ نَفْذِ الْبَصِيرَةِ، وَتَهْذِيبِ النَّفْسِ، وَتَحْقِيقِ الْحَقِّ وَلَمَسِهِ بِهِ، وَالصُّدُورِ عَنْ اتِّبَاعِ يَهْوَى وَالْبَاطِلِ، وَلِحَكِيمٍ مِنْ ذَلِكَ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ: كُنْ كَلِمَةً وَعَقَلْتُكَ أَوْ زَجَرْتُكَ، أَوْ دَعْتُكَ إِلَى مَكْرُمَةٍ، أَوْ نَهَيْتُكَ عَنْ قَبِيحٍ، فَهِيَ حِكْمَةٌ وَحُكْمٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَنْبِيِّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ لُشَعْرِ حِكْمَةٍ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «الْحُكْمَاءُ»<sup>(٣)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ: قَوْلُهُ ﷺ: «يَمَانِيٌّ» وَ«يَمَانِيَّةٌ» هُوَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ عِنْدَ جَمْعِهِمْ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ الْمَزِيدَةَ فِيهِ يَوْضَعُ مِنَ يَاءِ السَّبِّ الْمَشْدُودَةِ، فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وَقَدْ بَيَّنَّ السَّيِّدُ فِي كِتَابِهِ «لَا قَتَضَابَ»: حَكَى اسْمُ بَرْدٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ التَّشْدِيدَ لَفَتْ<sup>(٥)</sup>، قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا غَرِيبٌ<sup>(٦)</sup>.

فَقَدْ حَكَى الْحَوْضَرِيُّ وَصَحَابُ «الْمَطَالَعِ» وَغَيْرُهُمَا مِنْ الْعُلَمَاءِ عَنْ سَبِيحِهِ أَنَّهُ حَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْيَمَانِيُّ نَالِيَاءُ الْمَشْدُودَةِ، وَأَسْبَدَ لِأُمِيَّةٍ بِنِ خُلْفٍ:

(١) فِي (ج) الْمَوْجُودُونَ

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالَوَيْ: ٦١٤٥، وَأَحْمَدُ: ١٥٧٨٦ مِنْ حَدِيثِ أَبِي يَنْعَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٥٠١١، وَتِرْمِذِي: ٣٠٥٨، وَابْنُ مَاجَةَ: ٣٧٥٦، وَأَحْمَدُ: ٢٤٢٤ مِنْ حَدِيثِ بَنِي هَاشِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) «جَهْدَةُ الْمَعْنَى»: (١، ٥٦٤)، وَاصْبَالَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ص ٩١٤ - ٩١٥.

(٥) «لَا قَتَضَابَ» فِي شَرْحِ أَدَبِ الْكُتُبَةِ: (١٨٤/٢).

(٦) «صِبَاةٌ صَحِيحٌ مُسَمَّى» ص ٢١٥ - ٢١٦.

والله أعلم

قال شريح. وقوله **الْقَلْبُ**. «أَنْبِيءُ قَلْبِي» وَأَرْفُقُ أَفْتَمَةً لِمَشْهُورِ أَنْ أَمْتَقَ هُوَ ائْتَقَبَ، بمعنى هذا يكون تكرار لفظ لئْتَقَبَ بفتحين، وهو أولى من تكريره بفتح واحد، وقيل: الْفَرَادِ عَيْرُ الْقَلْبِ، وهو عَيْنُ الْقَلْبِ، وقيل: بَدَلُ الْقَلْبِ، وقيل: عَيْشَةُ الْقَلْبِ

وأما وصفها باللين والرفقة والضعف، فمعناه أنها ذات حسية واستكانة، سريعة لاستجابة والتأثر  
بقوارع التذكير، سالمة من العياط والسندة والقسوة التي وصف بها قلوب الآخرين.

[illegible]

وقوله: «إِنَّ الْقِسْوَةَ فِي الْفُتَادَيْنِ عَمَّا أَصُوبَ أَذُنُ الرَّبِّ» معناه: الذين لهم حُبَّةٌ وَصَبَّاحٌ عِنْدَ سَوَاقِهِمَا.

وقوله ﷺ: لا حيث يطْلُع قُرْبَا الشَّيْطَانِ، فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ قَوْلُهُ: (رِبْعِيَّةٌ وَمُضَرٌّ) بَدَلٌ مِنْ (لَقَدْ دِينٌ)،  
أَي: الْقِسْمَةُ فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ لَقَدْ دِينٌ، وَأَمَّا (قُرْبَا الشَّيْطَانِ)، فَجَعَلْنَا رَأْسَهُ، وَقِيلَ: هُمْ جَمْعُهُ لِنَادٍ  
يُتَرَبَّعُهُمْ<sup>٦٦</sup> بِوَضْعِ اللَّامِ، وَقِيلَ: تَبِعْتَهُ مِنَ الْكُفَرِ، وَالْمُرَادُ بِبَدَلِكَ احْتِصَاصُ الْمَشْرِقِ بِمَزِيدٍ مِنْ

(٤) القصة ج ٢ : (مصر)، وزارة المعارف، لا. ١٥ / ٦٧٩.

(٢) في (م) و(ص) و(هـ): وفيه، وفي البيت من الأبيات جمع ضمير، ص ٢١٧

(٣١) أبو عمرو بن العباس، عم سعد بن عبد الله بن مكي، في كتابه "الاجمعة"، ولا يعرف الحديث له وغيره من علماء الحديث عنه سب أو

تخصصي - قديمين : سوف ينفذ جولة سنوية في جميع

(٤) في (ص) و(هـ): فساد + بدعيون + وهو خطأ.

(۵) التعريف بحدیث: ۱، ۲، ۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸، ۹، ۱۰، ۱۱، ۱۲، ۱۳، ۱۴، ۱۵، ۱۶، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۴، ۲۵، ۲۶، ۲۷، ۲۸، ۲۹، ۳۰، ۳۱، ۳۲، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶، ۳۷، ۳۸، ۳۹، ۴۰، ۴۱، ۴۲، ۴۳، ۴۴، ۴۵، ۴۶، ۴۷، ۴۸، ۴۹، ۵۰، ۵۱، ۵۲، ۵۳، ۵۴، ۵۵، ۵۶، ۵۷، ۵۸، ۵۹، ۶۰، ۶۱، ۶۲، ۶۳، ۶۴، ۶۵، ۶۶، ۶۷، ۶۸، ۶۹، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۷۳، ۷۴، ۷۵، ۷۶، ۷۷، ۷۸، ۷۹، ۸۰، ۸۱، ۸۲، ۸۳، ۸۴، ۸۵، ۸۶، ۸۷، ۸۸، ۸۹، ۹۰، ۹۱، ۹۲، ۹۳، ۹۴، ۹۵، ۹۶، ۹۷، ۹۸، ۹۹، ۱۰۰، ۱۰۱، ۱۰۲، ۱۰۳، ۱۰۴، ۱۰۵، ۱۰۶، ۱۰۷، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۱، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۴، ۱۱۵، ۱۱۶، ۱۱۷، ۱۱۸، ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱، ۱۲۲، ۱۲۳، ۱۲۴، ۱۲۵، ۱۲۶، ۱۲۷، ۱۲۸، ۱۲۹، ۱۳۰، ۱۳۱، ۱۳۲، ۱۳۳، ۱۳۴، ۱۳۵، ۱۳۶، ۱۳۷، ۱۳۸، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۴۱، ۱۴۲، ۱۴۳، ۱۴۴، ۱۴۵، ۱۴۶، ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۴۹، ۱۵۰، ۱۵۱، ۱۵۲، ۱۵۳، ۱۵۴، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۰، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۳، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶، ۱۶۷، ۱۶۸، ۱۶۹، ۱۷۰، ۱۷۱، ۱۷۲، ۱۷۳، ۱۷۴، ۱۷۵، ۱۷۶، ۱۷۷، ۱۷۸، ۱۷۹، ۱۸۰، ۱۸۱، ۱۸۲، ۱۸۳، ۱۸۴، ۱۸۵، ۱۸۶، ۱۸۷، ۱۸۸، ۱۸۹، ۱۹۰، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۹۳، ۱۹۴، ۱۹۵، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۸، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۳، ۲۰۴، ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸، ۲۰۹، ۲۱۰، ۲۱۱، ۲۱۲، ۲۱۳، ۲۱۴، ۲۱۵، ۲۱۶، ۲۱۷، ۲۱۸، ۲۱۹، ۲۲۰، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۳، ۲۲۴، ۲۲۵، ۲۲۶، ۲۲۷، ۲۲۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۱، ۲۳۲، ۲۳۳، ۲۳۴، ۲۳۵، ۲۳۶، ۲۳۷، ۲۳۸، ۲۳۹، ۲۴۰، ۲۴۱، ۲۴۲، ۲۴۳، ۲۴۴، ۲۴۵، ۲۴۶، ۲۴۷، ۲۴۸، ۲۴۹، ۲۵۰، ۲۵۱، ۲۵۲، ۲۵۳، ۲۵۴، ۲۵۵، ۲۵۶، ۲۵۷، ۲۵۸، ۲۵۹، ۲۶۰، ۲۶۱، ۲۶۲، ۲۶۳، ۲۶۴، ۲۶۵، ۲۶۶، ۲۶۷، ۲۶۸، ۲۶۹، ۲۷۰، ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۷۳، ۲۷۴، ۲۷۵، ۲۷۶، ۲۷۷، ۲۷۸، ۲۷۹، ۲۸۰، ۲۸۱، ۲۸۲، ۲۸۳، ۲۸۴، ۲۸۵، ۲۸۶، ۲۸۷، ۲۸۸، ۲۸۹، ۲۹۰، ۲۹۱، ۲۹۲، ۲۹۳، ۲۹۴، ۲۹۵، ۲۹۶، ۲۹۷، ۲۹۸، ۲۹۹، ۳۰۰، ۳۰۱، ۳۰۲، ۳۰۳، ۳۰۴، ۳۰۵، ۳۰۶، ۳۰۷، ۳۰۸، ۳۰۹، ۳۱۰، ۳۱۱، ۳۱۲، ۳۱۳، ۳۱۴، ۳۱۵، ۳۱۶، ۳۱۷، ۳۱۸، ۳۱۹، ۳۲۰، ۳۲۱، ۳۲۲، ۳۲۳، ۳۲۴، ۳۲۵، ۳۲۶، ۳۲۷، ۳۲۸، ۳۲۹، ۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۵، ۳۳۶، ۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱، ۳۴۲، ۳۴۳، ۳۴۴، ۳۴۵، ۳۴۶، ۳۴۷، ۳۴۸، ۳۴۹، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۳، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۶، ۳۵۷، ۳۵۸، ۳۵۹، ۳۶۰، ۳۶۱، ۳۶۲، ۳۶۳، ۳۶۴، ۳۶۵، ۳۶۶، ۳۶۷، ۳۶۸، ۳۶۹، ۳۷۰، ۳۷۱، ۳۷۲، ۳۷۳، ۳۷۴، ۳۷۵، ۳۷۶، ۳۷۷، ۳۷۸، ۳۷۹، ۳۸۰، ۳۸۱، ۳۸۲، ۳۸۳، ۳۸۴، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۷، ۳۸۸، ۳۸۹، ۳۹۰، ۳۹۱، ۳۹۲، ۳۹۳، ۳۹۴، ۳۹۵، ۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۸، ۳۹۹، ۴۰۰، ۴۰۱، ۴۰۲، ۴۰۳، ۴۰۴، ۴۰۵، ۴۰۶، ۴۰۷، ۴۰۸، ۴۰۹، ۴۱۰، ۴۱۱، ۴۱۲، ۴۱۳، ۴۱۴، ۴۱۵، ۴۱۶، ۴۱۷، ۴۱۸، ۴۱۹، ۴۲۰، ۴۲۱، ۴۲۲، ۴۲۳، ۴۲۴، ۴۲۵، ۴۲۶، ۴۲۷، ۴۲۸، ۴۲۹، ۴۳۰، ۴۳۱، ۴۳۲، ۴۳۳، ۴۳۴، ۴۳۵، ۴۳۶، ۴۳۷، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۰، ۴۴۱، ۴۴۲، ۴۴۳، ۴۴۴، ۴۴۵، ۴۴۶، ۴۴۷، ۴۴۸، ۴۴۹، ۴۵۰، ۴۵۱، ۴۵۲، ۴۵۳، ۴۵۴، ۴۵۵، ۴۵۶، ۴۵۷، ۴۵۸، ۴۵۹، ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۳، ۴۶۴، ۴۶۵، ۴۶۶، ۴۶۷، ۴۶۸، ۴۶۹، ۴۷۰، ۴۷۱، ۴۷۲، ۴۷۳، ۴۷۴، ۴۷۵، ۴۷۶، ۴۷۷، ۴۷۸، ۴۷۹، ۴۸۰، ۴۸۱، ۴۸۲، ۴۸۳، ۴۸۴، ۴۸۵، ۴۸۶، ۴۸۷، ۴۸۸، ۴۸۹، ۴۹۰، ۴۹۱، ۴۹۲، ۴۹۳، ۴۹۴، ۴۹۵، ۴۹۶، ۴۹۷، ۴۹۸، ۴۹۹، ۵۰۰، ۵۰۱، ۵۰۲، ۵۰۳، ۵۰۴، ۵۰۵، ۵۰۶، ۵۰۷، ۵۰۸، ۵۰۹، ۵۱۰، ۵۱۱، ۵۱۲، ۵۱۳، ۵۱۴، ۵۱۵، ۵۱۶، ۵۱۷، ۵۱۸، ۵۱۹، ۵۲۰، ۵۲۱، ۵۲۲، ۵۲۳، ۵۲۴، ۵۲۵، ۵۲۶، ۵۲۷، ۵۲۸، ۵۲۹، ۵۳۰، ۵۳۱، ۵۳۲، ۵۳۳، ۵۳۴، ۵۳۵، ۵۳۶، ۵۳۷، ۵

(٦) مجلس (خط): يطلق عليه

تسلط الشيطان ومن الكفر، كما قل في الحديث الآخر: «وَأَسُّ لَكُفْرٍ نَحْوُ الْمَشْرِقِ»، وكان ذلك في عهده عليه السلام حين قل ذلك، ويكون حين يخرج الرجل من المشرق، وهو فيم بين ذلك قدماً الفتن العظيمة، ومثار للكفرة<sup>(١)</sup> انترك الغاشية العاتية الشديدة البأس.

وأما قوله عليه السلام: «لَفَحْرُ وَالْخِيَلِ»، فـ (لفحر) هو لانتخار وعد المآثر القديمة تعظيماً، والخيلاء لكِبْرٌ وحقارُ الناس. وأما قوله: «فِي أَهْلِ الْحَيِّ وَالْإِبِلِ، سَعْدًا دِينَ أَهْلِ الْوَبَرِ»، فـ (الوَبَر) وإن كن من الإبل دون خيل، فلا يمتنع أن يكون قد وصفهم بكونهم جدمعين بين الخيل والإبل والوَبَر.

وأما قوله عليه السلام: «وَالسُّكْنِيَّةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ»، فالسُّكْنِيَّةُ طُمَأْنِينَةٌ والسُّكُونُ عَنِ خِلَافِ مَا ذَكَرَ مِنْ صِفَةِ الْفُتَادِينَ.

هذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه الله<sup>(٢)</sup>، وفيه كفاية فلا تطول بزيادة عليه، والله أعلم.

وأما أسانيد الباب، فقد مسلم: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا بَنُو نُعْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُنْهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا مَعْتَبِرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ، سَمِعْتُ قَيْسًا يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ).

هؤلاء الرجال كلهم كوفيون إلا يحيى بن حبيب ومعتبراً فونهم بصريان، وقد تقدّم أن اسم (ابن أبي شيبَةَ) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبَةَ<sup>(٣)</sup>، وأبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة<sup>(٤)</sup>، و(ابن نُعْمَانَ) محمد بن عبد الله بن نُعْمَانَ، و(أبو كُرَيْبٍ) محمد بن العلاء، و(ابن إِدْرِيسَ) عبد الله، و(أبو خَالِدٍ) هُرْمُزُ، وقيل: سعد، وقيل: كثير، و(أبو مَسْعُودٍ) عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ لِبَدْرِي عليه السلام.

وفي لإسناده الآخر: (لِأَدْرِيسَ)، وقد تقدّم في مقدمة الكتاب أنه منسوب إلى جد لعقبيته اسمه دريم<sup>(٥)</sup>، وفيه (أَبُو الْيَمَانِ)، واسمه الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، وبعده (أَبُو مَعْدِيَّةٍ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْخَاءِ

(١) في (ط) لكفرة.

(٢) الصيغة الصحيحة مسلم ج ٢١٣ - ٢١٩.

(٣) في (ص) و(هـ) بن أبي شيبَةَ، بزيادة (بن) وهو خطأ، وانظر ما سبق ص ١١٨ من هذا الجزء.

(٤) انظر ص ١٦٤ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء.

لسعدیۃ، والاعشى) سیدھاں بن مہرنا۔ و(ابو صالح) ڈکھوان، و(بن جریج) عبد السمعت بن عبد  
لعزیز بن جریج، و(ابو الزبیر) محمد بن مسلم بن قنڑس،  
وکنہ ہ، وبن کاد ظہراً وقد تقدم، وإنما أقصد بتكريره وذكره الإيضاح سن لا يكون من أهل هذا  
البلد، فربما وقف على هذا الباب وأراد معرفة اسم بعض هؤلاء ليتوهمس به إلى مطالعة ترجمته ومعرفة  
حاله، أو غير ذلك من لأغراض، فسألت عليه الطريق بعبارة مختصرة<sup>(۱)</sup>، والله أعلم.



(۱) علی (ع)، مختلفۃ

## ٢٢ - [باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون،

وأن محبة المؤمنين من الإيمان،

وأن إقضاء السلام سبب لحصولها]

[١٩٤] ٩٣ - (٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذْلكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَأَسْأَلُ السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

احمد ٩٧١٩.

[١٩٥] ٩٤ - (٥٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: أَنَّكَ جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٍ. (الطحاوي ١٩٤).

## باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون،

وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إقضاء السلام سبب لحصولها

قوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذْلكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَأَسْأَلُ السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»، وفي لزومية لأخرى: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا». هكذا هو في جميع الأصول والروايات: «وَلَا تُؤْمِنُوا» بحذف الثو من آخره، وهي لغة معروفة صحيحة.

وأم معنى الحديث، فقوله ﷺ: «وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» معناه: لَا يَكْمُلُ إِيمَانُكُمْ وَلَا يَصْلُحُ صَلَاتُكُمْ فِي الْإِيمَانِ إِلَّا بِالتَّحَابِّ. وأما قوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»، فهو على حسره وإطلاقه، فلا يدخل الجنة إلا من مات مؤمناً وإن لم يكن كمال الإيمان، فهذا هو الظاهر من الحديث. وقال الشيخ أبو عمرو: معنى الحديث: لَا يَكْمُلُ إِيمَانُكُمْ إِلَّا بِالتَّحَابِّ، وَلَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تَدْخُلُوا أَلْفَهَا إِذَا لَمْ تَكُونُوا كَذَلِكَ<sup>(١)</sup> وهذا الذي قاله محتمل، والله أعلم.

وأما «أفشو لسلام بينكم»، فهو يقطع الهمزة لمتوحدة، وفيه الحث العظيم على إنشاء لسلام وبدله للمسلمين كنهم، من عرفت ومن لم تعرف، كما تقدم في الحديث الآخر<sup>(١)</sup>، ولسلام أول أسباب التألف، ومفتاح استحلاب المودة، وفي إسناده تمكّن أدلة المسممين بعضهم لبعض، وإظهار شعدهم لمميزيهم من غيرهم من أهل بئلل، مع ما فيه من رياضة النفس ونزوم التواضع وإعظام حرمات المسلمين، وقد ذكر البخاري في «صحيحه» عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ثلاث من جمعهن فقد جمع لإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار<sup>(٢)</sup>. وروى غير البخاري هذا الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وبذل السلام للعالم، ولسلام على من عرفت ومن لم تعرف، وإنشاء لسلام كلهم بمعنى.

وفيهما لطفة أخرى وهي أنها تتضمن رفع التقاطع ونزج الجور والشحناء وفساد ذات السنين التي هي لعاقبة، وأن سلامه لله تعالى، لا يتبع فيه هوى ويخص<sup>(٤)</sup> به أحبه، والله أعلم.



(١) تقدم عند مسلم، رقم: ١٦٠ عن حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) البخاري تعليقاً بهيئة النجوم، قول لهيئة: ٢٨.

(٣) أحرق لبرر، ١٣٩٦، وبلائكتي في شرح أصول عقيدة أهل السنة وجماعة، ١٦٩٨، وأبو يعقوب في حمية لأبيه، ١/١٤٩.

(٤) في (من) و(ها)، ولا يخص.

## ٢٣ - [باب بيان أنَّ الدين النصيحة]

[١٩٦] ٩٥ - (٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِّيِّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِسُهَيْلٍ: إِنَّ عَصْرًا حَدَّثَنَا عَنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَرَجَوْتُ أَنْ يُسْقِطَ عَنِّي رَجُلًا، قَالَ: فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنَ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ أَبِي، كَانَ صَدِيقًا لَهُ بِالْشَّامِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ثُمَيْمِ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِهِمْ» . أحمد ١٦٩٨ -

## باب بيان أنَّ الدين النصيحة

ليه (ثميم الدَّارِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ لِنَصِيحَةٍ»، قلنا لمن؟ قال: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِهِمْ»).

هذا حديث عظيم الشأن، وعليه مدار لإسلام كما سنذكره من شرحه، وأما ما قلناه جماعات من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام، أي: أحد الأحاديث لأربعة التي تجمع أمور الإسلام، فليس كما قالوه، بل المدار على هذا وحده، وهذا الحديث من أفراد مسلم، وليس لثميم الدَّارِيِّ في «صحيح البخاري» عن النبي ﷺ شيء، ولا له في مسلم عنه غير هذا الحديث، وقد تقدّم في آخر مقدمة الكتاب بيان الاختلاف في نسبة ثميم، وأنه دارِيٌّ أو دَيْرِيٌّ<sup>(١)</sup>.

وأما شرح هذا الحديث، فقال الإمام أبو سديدٍ لهبطي رحمه الله: لِنَصِيحَةٍ كلمة جامعة، معناه: جبهة سخط لمنصوح له، قال، ويقال: هو من وجيز لأسماء ومختصر الكلام، وأنه ليس في كلام العرب كلمة مفردة تُستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة، كما قالوا في (الفلاح) ليس في كلام العرب كلمة أجمع لخير الدين، والآخرة منه قال وفي: لِنَصِيحَةٍ مأخوذة من نَصَحَ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ: إذا خطه، فشبهوا فعل لناصح فيما يتحرّاه من صلاح لمنصوح له بما يَسُدُّه من خلل لثوب، قال: وفي: إنها مأخوذة من نَصَحْتُ لِعَمَلٍ: إذا صقيته من لثمع، شَبَّهُوا تَخْلِيصَ الْقَوْلِ مِنَ لُغْوٍ بِتَخْلِيصِ

(١) انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء.



[١٩٧] ٩٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْبِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ تَوْمِينِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوُثْقِهِ [أحمد: ١٢٠].

[١٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَافٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا زَوْجٌ - وَهُوَ ابْنُ لَقَائِمٍ -: حَدَّثَنَا شُهَيْلٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَهُ وَهُوَ يُعَدِّثُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ تَوْمِينِ الدَّارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوُثْقِهِ [١٩٨].

تعمل من الخُطْب. قال: ومعنى الحديث: عبادة الدين وقوله المصيبة، كقوله: «الحج مرة»<sup>(١)</sup> أي: جماعته ومُعَظَّمُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَأَم تَسِيرُ لِلْمَصِيبَةِ وَأَنُوحُهَا، فَذَكَرَ سَخَابَهَا وَغَيْرَهُ مِنَ الْعِلَاءِ فِيهَا كَلَامًا نَفْسًا، أَنْ أَضْمَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ مُخْتَصِرًا، قَالُوا:

أَم (لِلْمَصِيبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى)، فَمَعْنَاهُ مُنْصَرَفٌ إِلَى الْإِيمَانِ بِهِ، وَنَفْيُ الشُّرْكِ<sup>(٣)</sup> عَنْهُ، وَتَرْكُ الْإِلْحَادِ فِي صِفَاتِهِ، وَوَصْفُهُ بِصِدْقِ لِكْمَالِ وَالْجَلَالِ كُنْهِ، وَتَرْيِيهِ سُبْحَانَهُ عَنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ لِنَقْصٍ، وَالْقِيَمِ طَاعَتِهِ، وَاجْتِنَابِ مَعْصِيَتِهِ، وَالْحُبِّ فِيهِ وَالْبَغْضِ فِيهِ، وَمَوْلَاةٍ مَنْ أَطَاعَهُ، وَمَعَادَاةٍ مَنْ عَصَاهُ، وَجِهَادٍ مَنْ كَفَرَهُ، وَاعْتِرَافٍ بِنِعْمَتِهِ وَشُكْرِهِ عَلَيْهِ، وَإِخْلَاصٍ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، وَدُعَاءٍ إِلَى جَمِيعِ الْأَوْصِيَاءِ لِمَذْكُورَةِ وَالْحُبِّ عَلَيْهِ، وَتَلَطُّفٍ فِي جَمْعِ<sup>(٤)</sup> النَّاسِ أَوْ مَنْ أَمَكَرَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ حَاطِبِي: وَحَقِيقَةُ هَذِهِ الْإِضَافَةِ رَجْعٌ إِلَى الْعَبْدِ فِي تَصَحُّحِ نَفْسِهِ، فَاللَّهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنْ تَصَحُّحِ الْمَذْهَبِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَم (الْمَصِيبَةُ لِكُنْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى)، فَالْإِيمَانُ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَتَرْيِيهِ، لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنْ

١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ١٩٤٩، وَتُرْمِذِي ٩٠٤، وَنِسَائِي ٢٠٤٤، وَبِهِ رِجَالُهُ ٣٠١٥، وَأَحْمَدُ ١٨٧٧٤ مِنْ حَدِيثِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرِجَالُهُ صَحِيحٌ

٢) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (٥٦/١)

٣) فِي (مَنْ) رَأَى الشُّرْكَ،

٤) فِي (بَعْضٍ) وَ(بَعْضٍ) جَمِيعٌ وَفِي (ط). بِجَمِيعِ

٥) إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (٥٧/١)

كلام المخيق، ولا يقدر على مثله أحد من الحق، ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته، وتحسينها وتخشوع عندها، وقامة حروفه في التلاوة، والذب عنه لتأويل المحرفين وتعرض لطعير، والتصديق بما فيه، والوقوف مع أحكامه، وتفهم عمومه وأمثاله، ولا اعتبار بمو عظه، والتفكير في عجائله، والعمل بمحكمه، والتسليم لامتثاليه، وبحث عن عمومه وخصوصه ونسخه ومنسوخه، ونشر علومه، والدعاء إليه وإلى ما ذكرنا من نصيحته.

وأما (النصيحة لرسول الله ﷺ)، فتصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيه، ونصرته حياً وميتاً، ومعدة من عداه، ومو لاة من ولاءه، وإعظام حقه، وتوقيره، وإحياء طريقته وسنته، وبث دعوته، ونشر شريعته، ونفي شبهة عنها، وستارة عنومها، والتفقه في معانيه، والدعاء بيها، والتشفق في تعلمها وتعليمها، وإعقابها وإجلالها، والتأذب عند قرءتها، والإمساك عن الكلام فيها بغير علم، وجلال أهدب لانتسابهم إليها، ولتخلق بأخلاقه، والتأذب بأدبه، ومحبة أهل بيته وأصحابه، وسجادة من ابتدع في سنته أو تعرض لأحد من أصحابه، ونحو ذلك.

وأما (النصيحة لأئمة المسلمين)، فمعونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه أو لم<sup>(١)</sup> يبلغهم من حقوق لمسلمين، وترك لخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم.

قال الحنفبي: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وإداء الصدقات إليهم. وترك لخروج بالسيف عليهم، إذ ظهر منهم خيف أو سوء عشرة، وألا يغروا بلثناء لكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح، وهذا كله على أن المراد بأئمة لمسلمين لعلماء وغيرهم ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات، وهذا هو المشهور وحكاة أيضاً الخطبي، ثم قال: وقد يتأول ذلك على الأئمة الذين هم علماء دين، وأن من نصيحتهم قبول ما رآوه، وتقديهم في الأحكام، وحسن الصلح<sup>(٢)</sup> به.

وأما (نصيحة عامة لمسلمين) وهم من عد ولائاً لأمر، فأرشدتهم لمصلحتهم في آخرتهم ودينهم،

(١) في (ج) و(ص): ولم

(٢) الأعلام: الحديث ٤، (١/٥٨).

[١٩٩] ٩٧- (٥٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعْيَرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ  
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ،  
 وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَاتِّصَاحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ . [ج ١، ١٩٩، وصحفي ١٤١]

وَكُلُّ لَادِي عَنْهُمْ، فَيَعْنِيهِمْ مَ يَجْهَرُونَ مِنْ دِينِهِمْ وَخَيْرِهِمْ، وَيَعْنِيهِمْ عَلَيْهِ بِالنُّقُولِ وَالْعَمَلِ، وَبِشَرِّ  
 عَوْرَاتِهِمْ، وَبِشَرِّ خَلَائِقِهِمْ، وَذَمُّهُ لِمُضَرِّ عَنْهُمْ، وَجَلْبُ لِمُصَافِحِ لَهُمْ، وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُهُمْ مِنَ  
 الْمُنْكَرِ بِرَفْقٍ وَإِخْلَاصٍ، وَالشَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ، وَتَوْقِيرُ كِبَرِهِمْ، وَرَحْمَةُ صَغِيرِهِمْ، وَتَحَوُّلُهُمْ بِامْرُوعَةِ  
 الْحَسَنَةِ، وَتَرْكُ غَشَمِ<sup>(١)</sup> وَحَسَدِهِمْ، وَأَنْ يُحِبَّ لَهُمْ مَ يَحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَبُكْرَةُ بِهِمْ مَ مَكْرِهِ  
 لِنَفْسِهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَلَذَّبُ عَنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاصِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِمْ بِالنُّقُولِ وَالْعَمَلِ، وَحَثُّهُمْ  
 عَلَى التَّخَلُّقِ بِجَمِيعِ مَ ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّصِيحَةِ، وَتَشْيِيطُ هِمَمِهِمْ إِلَى اسْتِطَاعَاتِ، وَقَدْ كَانَ فِي  
 السَّلَفِ ﷺ مَنْ تَبَعَ بِهِ النَّصِيحَةَ إِلَى إِشْرَارِ بَدْيَاهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا آخِرُ مَ تَلَخُّصٍ فِي تَفْسِيرِ  
 نَصِيحَةِ.

قال ابن بطلان رحمه الله في هذا الحديث: إِنَّ النَّصِيحَةَ تُسَمَّى دِينًا وَسَلَامًا، وَإِنَّ لِدِينٍ يَقَعُ عَلَى  
 لِعَمَلٍ كَمَا يَقَعُ عَلَى نَقْوٍ. قَالَ: وَالنَّصِيحَةُ فَرَسٌ يُجْزَى فِيهِ مَنْ قَامَ بِهِ، وَيَسْتَقِطُّ عَنْ الْبَاقِينَ. قَالَ:  
 وَالنَّصِيحَةُ لَازِمَةٌ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ إِذَا عَلِمَ النَّاصِحُ أَنَّهُ يُقْبَلُ نَصِيحُهُ وَيُطَاعُ أَمْرُهُ، وَأَمِنْ عَلَى نَفْسِهِ  
 الْمَكْرُوهِ؛ فَإِنْ خَشِيَ أَذَى فَهُوَ فِي سَعَةِ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما حديث جرير قال: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَاتِّصَاحِ لِكُلِّ  
 مُسْلِمٍ، وَفِي الرُّوْيَةِ لِأُخْرَى: (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فَلَقْنِي «فَمَا اسْتَطَعْتُ»). فَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ  
 وَزَكَاةِ لَكُونَهُمَا قَرِينَيْنِ، وَهِيَ أَهَمُّ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ وَأَظْهَرُهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الصُّومَ وَغَيْرَهُ  
 لِدُخُولِهِ فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ.

وقوله ﷺ «فَمَا اسْتَطَعْتُ» مُوَافَقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا لَهَا وُسْعًا﴾ [سورة البقرة ٢٨٦]  
 وَالرُّوْيَةُ «اسْتَطَعْتُ» بَفَتْحِ التَّاءِ، وَتَلْقِيْنُهُ مِنْ كِمَالِ شَفَقَتِهِ ﷺ، إِذْ قَدْ يَعْرِجُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَلَوْ لَمْ  
 يُقَيِّدْهُ بِمَا اسْتَطَاعَ لَأَحْتَلَّ بِمَا الْمُنْتَزِمُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج) غِيْثُهُمْ.

(٢) فِي تَفْسِيرِ صَحِيحِ الْحَرَوِيِّ (١/١٩٩).

[٢٠٠] ٩٨ - (\*\*\*). حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهِيزُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ سَمِعَ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. [المعجم الكبير ٢٩٦: ٢٩٩، والبيهقي ٥٨٨، ح ٢٧٠٤].

[٢٠١] ٩٩ - (\*\*\*). حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنَنِي: «فِيمَا اسْتَظَلَّ، وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»، قَالَ يَعْقُوبُ فِي رَوَايَتِهِ: قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، بِأَحْمَدَ، ١٩١٩٥، ولبعض ٧٢٠٤.

ومما يتعلق بحديث جرير منقبةً ومكرمةً لجرير ﷺ، رواه الحافظ أبو القاسم الصبري بسنده، اختصارها: أن جريراً أمر مولاه أن يشتري له فرساً، فاشترى فرساً بثلاث مئة درهم، وجاء به وصاحبه لينقذه الثمن، فقل جرير لصاحب الفرس: فرسك خير من ثلاث مئة درهم، أتيهه بأربع مئة؟ قال: ذلك إليك يا أبا عبد الله. فقل: فرسك خير من ذلك، أتيهه بخمس مئة؟ ثم لم يزل يزيده مئة فمئة، وصاحبه يرفض، وجرير يقول: فرسك خير. إلى أن بلغ ثمان مئة درهم، فاشتره به، فقيل له في ذلك، فقال: إني بايعت رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسنيد الباب، ففيه (أمية بن بسطام) وقد قدمنا في المقدمة الخلاف في أنه هل يُصرف أو لا يُصرف؟ وفي أن الباء مكسورة على مشهور، وأن صاحب «المطلع» حكى أيضاً فتحه<sup>(٢)</sup>. وفيه (زيد بن علقمة) كسر العين وبلقاء. وفيه (سريج بن يونس) بالسين المهمة والجمع. وفيه (الدورقي) بفتح الدال، وقد تقدم في المقدمة بيان هذه النسبة<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وأما قول مسلم: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا عبد الله بن نُمَيْرٍ وأبو أسامة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير)، فهو سناد كله كوفيون.

وأما قوله: (حدثنا سريج ويعقوب قالا: حدثنا هُشَيْمٌ، عن سَيَّارٍ، عن الشَّعْبِيِّ، عن جرير)، ثم قال مسلم في آخره: (قال يعقوب في روايته: قال حدثنا سَيَّارٌ)، ففيه تنبيه على لطيفة، وهي أن هُشَيْمًا

(١) نظري في المعجم الكبير ٢٩٥: ٢٩٦ بحقه

(٢) «المطلع» لأبو زرعة ٢٨٢/١، وقد تقدم صفة في كتاب لإسماعيل، ص ٢٩٠ من هذا الجزء، وليس في المقدمة.

(٣) انظر ص ١٧١ من هذا الجزء.

مدلس، وقد قال (عن سيّار)، ونجس إذا قل، (عن) لا يُحتجّ به إلا ثبت سماعه من جهة أخرى، فروى مسلم رحمه الله حديثه هذا عن شيخه، وهم شريح ويعقوب، وأم شريح فقد: (حدثت هشيم عن سيّار)، وأم يعقوب فقد: (حدثت هشيم قال: حدثت سيّار)، فبين مسلم رحمه الله اختلاف عبارة الرويين في نقلهم عبارته، وحصل منهما<sup>١</sup> اتصال حديثه، ولم يقتصر مسلم رحمه الله على إحدى الرويتين، وهذا من عظيم إتقانه ودقيقه بصره وحسن احتياظه بالحديث (وسيّار) بتقديم السنين على المئات، والله أعلم.



## ٢٤ - [باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي،

## ونفيه عن المتلبس بالمعصية، على إرادة نفي كماله]

[٢٠٢] ١٠٤ - (٥٧) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَانَ التَّجِيبِيُّ: أَبَانَا ابْنٌ وَهَبٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

## باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي،

## ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله

في لباب قوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» الحديث، وفي رواية: «وَلَا يَمْلَأُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَمْلَأُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، وفي رواية: «وَالْتَوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ».

هذا الحديث مما يختلف لعلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قلده المحققون أن معناه: لا يَمْلَأُ هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تُصَلِّقُ عَلَى نَفْيِ الشَّيْءِ وَيُرَدُّ نَفْيُ كَمَالِهِ وَمَعْتَدَرُهُ، كَمَا يُقَالُ: لَا عَدَمَ، لَا مَنَافِعَ، وَلَا مَالٌ إِلَّا لِإِبْنٍ، وَلَا عَيْشٌ إِلَّا آخِرُهُ.

وَبِمَا تَأَوَّلْنَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَلَّ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَانَى وَإِنْ سَرَقَ»<sup>(١)</sup>، وَحَدِيثِ عَبْدِ بْنِ لُصَمْتَ لَصَحِيحٍ لِمَشْهُورِ أَهْلِهِمْ بِإِعْوَادِهِ ﷺ عَلَى الْإِسْرَاقِ وَلَا يَرْتَوُوا وَلَا يَمُتُّوا... إِلَى آخِرِهِ. ثُمَّ قَالَ لَهُمْ ﷺ: «فَمَنْ وَكَّنَ مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ فَعَلَ وَلَمْ يُعَاقَبْ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ حَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»<sup>(٢)</sup>. فَهَذَا حَدِيثٌ مَعَ نَظَائِرِهِمْ فِي لَصَحِيحٍ مَعَ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الَّذِينَ يَشْرِكُونَ بِهِ» وَيَقُولُ مَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿١٥٨﴾، مَعَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى أَنَّ لَزْنِي وَلِسَرِقَ وَالْقَاتِلَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ

(١) أخرجه البخاري: ٥٨٢٧، ومسلم: ٢٧٣، وأحمد: ٦١٤٦٦.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٨٩٤، ومسلم: ٤٤٦١، وأحمد: ٢٦٦٧٨.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ . . . . .

أصحاب الكبراء غير الشُّرك لا يُكْفَرُونَ بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مُصْرَبِينَ عَنِ كِبَرِهِمْ كَانُوا فِي الْمَشِيئَةِ، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ عَفَا عَنْهُمْ وَأَدْحَمَهُمُ الْجَنَّةَ أَوَّلًا، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ ثُمَّ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ.

وَكُنْ هَذِهِ الدَّلَالُ تَصْعُقُ إِلَى نَاقِلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَشِبْهِهِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا، لِنَاقِلِ طَاهِرٍ سَالِحٍ فِي سُنَّةٍ، مُسْتَعْمَلٍ فِيهَا كَثِيرًا، وَإِنْ وَرَدَ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ ظَاهِرًا وَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ وَرَدَا هُنَا فَيُجِبُ الْجَمْعُ، وَقَدْ جَمَعَهُ.

وَتَأَوَّلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَحْلًا لَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِوُرُودِ الشَّرْعِ بِتَحْرِيمِهِ وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ الطُّسْرِيُّ: مَعْنَاهُ: يُنْزَعُ مِنْهُ سَمٌ مَدْحُ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُسْتَحَقُّ سَمُ الذَّمِّ، فَيَقَالُ: سَارِقٌ وَزَانٍ وَفَاجِرٌ وَفَاسِقٌ.<sup>(١)</sup> وَحُكِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ مَعْنَاهُ: يُرْعَى مِنْهُ نُورُ الْإِيمَانِ<sup>(٢)</sup>. وَفِيهِ حَدِيثُ مَرْفُوعٌ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الْمُتَّقِلُّ: يُنْزَعُ مِنْهُ بَصِيرَتُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَذَهَبَ لِرُهْرِيِّ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَمِثْلَهُ يُؤْمَنُ بِهِ وَيُتَمَرَّ عَلَى مَا جَاءَتْ، وَلَا يُخَاضُ فِي مَعْنَاهَا، وَإِنَّ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ، وَقَالَ: أَبْرُوهُ كَمَا أَمَرْنَا مَنْ قَبْلَكُمْ.

وَقِيلَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ غَيْرُ مَا ذَكَرْتَهُ مِمَّا لَيْسَ بِظَاهِرٍ، بَلْ بَعْضُهُمْ غَلَطَ فَتَرَكْتُهُ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي تَأْوِيلِ كُلِّهَا مُحْتَمِلَةٌ، وَالصَّحِيحُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ مَا قَدَّمْتَهُ أَوَّلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ وَهْبٍ: (أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِي الرَّأْيِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ

(١) فِي (ط): شَاعَ

(٢) التَّهْنِيبُ لِآثَارِ مُسْتَدِ بْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادِ الْحَدِيثِ. ٩٥٥.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ تَعْلِيلًا قَبْلَ الْحَدِيثِ ٦٧٧٢ بِوَصْفِهِ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ: ٦٧٦٤. وَالْمَعْرُوفِي فِي «تَعْظِيمِ مَنْزِلَةِ الْأَنْبِيَاءِ»:

٥٥٦ - ٥٥٨. وَأَلْجَرِي فِي «التَّهْنِيبِ»: ٢٢٦ - ٢٢٨.

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «التَّهْنِيبِ لِآثَارِ مُسْتَدِ بْنِ عَبَّاسٍ»: ٩٢٦.



أبي هريرة ثم يقول: «وكان أبو هريرة يلحق معهم»: «ولا ينتهب نُهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». [سجدي ٥٥٧٨] [ويعر ١٢٠٦].

أبي هريرة ثم يقول: «وكان أبو هريرة يلحق معهم» «ولا ينتهب نُهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن»، فظاهر هذا الكلام أن قوله: «ولا ينتهب» إلى آخره ليس من كلام النبي ﷺ، بل هو من كلام أبي هريرة موقوف عليه، ولكن جاء في رواية أخرى ما يدل على أنه من كلام النبي ﷺ.

وقد جمع الشيخ أبو عمرو بن لُصاح في ذلك كلاماً حسناً فقال: روى أبو نُعيم في «مُخرجه على كتاب مسلم» من حديث هَمَام بن مُنيه هذا الحديث، وفيه: «والذي نفس محمد بيده، لا ينتهب أحدكم»<sup>(١)</sup>، وهذا مُصرَّح برفعه إلى النبي ﷺ، قال: ولم يستغن عن ذكر هذا بأن البخاري رواه من حديث الليث بإسناده الذي ذكره مسلم عنه معطوفاً فيه ذُكر النُهبة على ما بعد قوله: قال رسول الله ﷺ، نسقاً من غير فصل بقوله: (وكان أبو هريرة يلحق معهم ذلك)<sup>(٢)</sup>، وذلك مراد مسلم بقوله: واقتصر الحديث مُدْغِر مع ذكر النُهبة، ولم يذكر: ذات شرف.

وربما لم يُكتَفَ<sup>(٣)</sup> بهذا في الاستدلال على كون نُهبة من كلام النبي ﷺ، لأنه قد يُعد ذلك من قبيل المُدرج في الحديث من كلام بعض رواته استدلالاً بقول من فصل فقال: وكان أبو هريرة يلحق معهم. وما رواه أبو نُعيم يرتفع عن أن يتطرق إليه هذا لاحتمال، وظهر بذلك أن قول أبي بكر بن عبد الرحمن: (وكان أبو هريرة يلحق معهم) معناه يلحقه رواية عن رسول الله ﷺ لا من عند نفسه، وكان أبا بكر خصه بذلك لكونه بلغه أن غيره لا يرويه، ودليل ذلك ما تراه من رواية مسلم لحديث من رواية يونس وعُقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وابن مسيب عن أبي هريرة من غير ذكر النُهبة. ثم إن في رواية عُقيل أن ابن شهاب روى ذكر النُهبة عن أبي بكر بن عبد الرحمن نفسه، وفي رواية يونس عن عبد الملك بن أبي بكر عنه، فكانه سمع ذلك من به عنه، ثم سمعه منه نفسه.

(١) أبو نعيم: ٢٠٤.

(٢) البخاري: ٢٤٧٥.

(٣) في أصحح الصحيح مسلم ج ٢٢٩: نكتته.

[٢٠٣] ١٠١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ الْمُنْكَدِمِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُزِيهِ الرَّأْيُ»، وَاقْتَصَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ يُذَكِّرُ مَعَ ذِكْرِ النُّهْيَةِ، وَلَمْ يُذَكِّرْ. ذَاتُ شَرْفٍ.  
قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ عَنَّا، إِلَّا نُهْيَةً. اسحق بن عيسى ٢٤٧٥، ج ١، ص ٢٠١.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَاقْتَصَلَ الْحَدِيثَ يُذَكِّرُ مَعَ ذِكْرِ النُّهْيَةِ)، فَكَذَّ وَفَع (يَذَكِّرُ) مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الصُّمِيرِ، فَإِنَّهُ أَنْ يُقَرَّ: خَلَفَهَا مَعَ إِزْدَاتِهَا، وَمَنْ أَنْ يَقْرَأَ (يَذَكِّرُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ لِكَفٍّ عَلَى مَا لَهُ يُسَمَّى فَاعِلُهُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، أَيْ. اقْتَصَلَ الْحَدِيثَ مَذْكُورًا مَعَ ذِكْرِ النُّهْيَةِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (ذَاتُ شَرْفٍ)، فَهِيَ فِي الرُّوَايَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَالْأَصُولِ لِمَشْهُورَةِ الْمَتَدَاوِلَةِ بِالسُّنَنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَفْرُوحَةِ وَكَانَ لِقَاءُ الشَّرَفِيِّ عَنِ مَنْ عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ الْمَسْمُومَةِ<sup>(٢)</sup>. وَمَعْنَاهُ: ذَاتُ قَدْرِ عَظِيمٍ. وَقِيلَ: ذَاتُ اسْتِشْرَافٍ يَسْتَشْرِفُ النَّاسَ لَهَا نَظَرِينَ لِيَهِيَ رَافِعِينَ أَبْصَارَهُمْ. قَالَ بَقَاظِي عِيَاضٍ وَغَيْرُهُ: وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ الْخَوَرَزْمِيُّ بِالسُّنَنِ الْمَهْمَلَةِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو وَكَذَلِكَ قِيَدَهُ بَعْضُهُمْ فِي كِتَابِ مَسْمُومٍ، وَقَالَ: مَعْنَاهُ أَيْضًا: ذَاتُ قَدْرِ عَظِيمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

وَالنُّهْيَةُ (بِضَمِّ النُّونِ) وَهِيَ هِيَ يُنْهَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «(وَلَا يُغْلُ)»، فَهُوَ مَفْتُوحٌ لِيَهِيَ وَضَمُّ الْغَيْنِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ وَزِفْعُهُ، وَهُوَ مِنَ الْغُفُولِ، وَهُوَ الْخَبْثَةُ.

(١) إسناده صحيح مسموم، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) نظير «إكتمال المعجم»: (٣١٤/١).

(٣) مستدرج لسابق.

(٤) إسناده صحيح مسموم، ص ٢٣١.

[٢٠٤] ١٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِمْسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُقَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَ لُثَيْمَةُ، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاتَ شَرَفٍ. [سجدي ٢٧٧٢] روى عنه [٢٠٦].

[٢٠٥] ١٠٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لَحْلُؤَانِيٌّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). [سجدي ٢٠٢ و ٢٠٦].

[٢٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [أحمد ٨٢٠٢، روى عنه ٢٠٢].

[٢٠٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ - عَنِ لَعْلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّ هَؤُلَاءِ بِمِثْلِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّ لَعْلَاءَ وَصَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: «يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ»، وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: «يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَغْيَتَهُمْ فِيهَا وَهُوَ جِئَنٌ يَنْتَوِبُهَا مُؤْمِنٌ»، وَزَادَ: «وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ جِئَنٌ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَلْيَأْتِكُمْ إِلْيَاكُمْ». [سجدي ٢٠٢ و ٢٠٦].

[٢٠٨] ١٠٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّالِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَلْيَأْتِكُمْ إِلْيَاكُمْ)، فَهَكَذَا هُوَ فِي الرَّوَيْتِ. يَكُمُ إِلَيْكُمْ، مَرْتَبِ، وَمَعْنَاهُ: حَذَرُوا أَحْلَوْا، يُقَالُ: يِيَاكَ وَفَلَانًا<sup>(١)</sup>، أَي: أَحْلَوْا، وَيُقَالُ: يِيَاكَ، أَي: حَذَرُوا، مِنْ خَيْرِ ذِكْرِ فُلَانٍ كَمَا وَقَعَ هَذَا.

(١) فِي (ع): يِيَاكَ مَلَاةً.

مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ،  
وَالْتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ. (السنن، ٦٨٦٠ [رواه الطبراني، ٩٠٦٦].

[٢٠٩] ١٠٥ - (١٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ  
لَا عَمَشٍ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ، قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ  
شُعْبَةَ - (أحمد، ٨٨٩٥ [رواه، ٩٠٧٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: (وَالْتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ)، فظاهر، وقد أجمع العلماء على قبول التوبة ما سمَّ يُغْرَوِ  
كما جاء في الحديث<sup>(١)</sup>. وستوبة ثلاثة أركان: أن يقع عن المعصية، ويندم على فعلها، ويعزم ألا  
يعود إليها. فمن تاب من ذنب ثم عاد إليه لم تبطل توبته، وإن تاب من ذنب وهو متبشِّر بآخر صحت  
توبته، هذا مذهب أهل الحق، وخالفت المعتزلة في مسألتين، والله أعلم.

قد قال القاضي. أشار بعض العلماء إلى أنَّ ما في هذا الحديث تشبيه على جميع أنواع المعاصي  
والتحذير منها، فبه (الزنى) على جميع الشهوات، وبـ (سُرقة) على الرغبة في الدنيا والحرص على  
الحرم، وبـ (سكر) على جميع ما يصدُّ عن الله تعالى، ويوجب الغفلة عن حقوقه، وبـ (الانتهاب)  
لموصوف على الاستحسان بعباد الله تعالى، وترك توفيرهم والحياء منهم، وجميع لُذُنِيَّاتٍ من غير  
وجهها، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وأما ما يتعلق بالاسد، ففيه (خزْمَةٌ لُثْجِيَّةٌ)، وقد قدَّما مرات أنه بضمُّ لاء وفتحها<sup>(٣)</sup>. وفيه  
(عُقْبِلَ عن ابن شهاب)، وقد قدَّما أنه بضمُّ عيْن<sup>(٤)</sup>. وفيه (الدَّرَّازِيُّ) بفتح الدال ولو أو، وقد قدَّما بيانه  
في باب الأمر بقتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.



(١) أخرجه الترمذي، ٣٨٤٧، وابن ماجه، ٤٢٥٣، وأحمد، ٦٦٦٠ عن حديث ابن عمر رضيهما الله، وسنده حسن، ووقع في  
سنتين ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو، وهو خطأ.

(٢) في (ط)، لُثْجِيَّةٌ.

(٣) الإكمال للمعجم: (١/٣١٦).

(٤) انظر ص ٢٣٥ و ٣٠٩ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

(٦) انظر ص ٢٩٥ من هذا الجزء.

## ٢٥ - [باب بيان خصال المنافق]

[٢١٠] ١٠٦ - (٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: «وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ خُصْلَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خُصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ». [أحمد: ٦٧٦٨، وبيهقي: ١٧٤].

[٢١١] ١٠٧ - (٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَفِيعُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا التَّيَمَّنَّ خَانَ». [أحمد: ٨٦٨٥، وبيهقي: ٢٦٨٢].

## باب بيان خصال المنافق

قوله ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ سَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدْعَهَا» إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وَفِي رَوَايَةِ «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ» إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا تَيَمَّنَّ خَانَ.

هذه الحديث مما عدّه جماعة من العلماء مُشْكِلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْخُصَالَ تَرْتَدُّ فِي الْمُسْلِمِ الْمُصَدِّقِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ شَكٌّ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مُصَدِّقًا بقلبه ولسانه، وفعل هذه الخُصَالَ، لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكَفَرٍ، وَلَا هُوَ مُتَّفَقٌ يُحْلَلُ فِي الدَّرَجَةِ، فَبِنَاءً حَوْلَ يَوْشَعَ ﷺ جَمْعُ هَذِهِ الْخُصَالَ، وَكَذَا وَجَدَ لِبَعْضِ السُّنَنِ وَالْعُلَمَاءِ بَعْضُ هَذَا أَوْ كُنْهَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِشْكَالٌ، وَلَكِنْ خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ، فَالَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ وَهُوَ لِصَحِيحٍ الْمُخْتَارِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْخُصَالَ خُصَالُ نِفَاقٍ، وَصَحَّحَهَا شَيْبَةُ بِاسْمِ مَقْبُولٍ فِي هَذِهِ الْخُصَالَ وَمُخْتَلَقٌ بِخِلَافِهِمْ، فَإِنَّ نِفَاقَهُ هُوَ ظَاهَرٌ لَا يُخْفَى خِلَافَهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِي هَذِهِ الْخُصَالَ وَكَوْنُ نِفَاقِهِ فِي

[٢١٢] ١٠٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

حَقٍّ مِنْ حَدِّثِهِ وَوَعْدَهُ وَاسْمُهُ وَخَصَمُهُ وَعَدَدُهُ مِنَ الدَّسِّ، لَا أَنَّهُ مَدْفُوعٌ فِي الْإِسْلَامِ فَيُصْهِرُهُ وَهُوَ يُبَيِّنُ  
لِلْكَفَرِ، وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ يَهْدِي بِهِ أَنَّهُ مَدْفُوعٌ بِفَاقِ الْكُفَرِ لِمُخْذَلِينَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ الدَّرَجَاتِ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «كَانَ مَدْفُوعًا خُلُوصًا» مَعْنَاهُ شَدِيدُ الشُّبْهِ بِالْمَتِّ فَقِيلَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْخُلُوصِ قَالَ بَعْضُ  
الْعَدَمَاءِ: وَهَذَا غَيْرُ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ الْخُلُوصُ غَالِبَةً عَلَيْهِ فَأَمَّا مَنْ مَدَّ ذَلِكَ مِنْهُ فَلَيْسَ «مَدْفُوعًا» فِيهِ، فَيَهْدِي  
الْمَدْفُوعُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ مَعْنَاهُ عَنْ الْعَدَمَاءِ مُطَبَّقًا فَقَالَ: (إِسْمٌ مَعْنَى  
هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ تَفَاقُّ الْعَمَلِ) <sup>(١)</sup>.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَدَمَاءِ: الْمُرَادُ بِهِ مَدْفُوعُونَ لِلَّذِينَ كَانُوا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَحَدَّثُوا بِبَيِّنَتِهِمْ  
فَكَذَّبُوا، وَاتَّبَعُوا عَلَى دِينِهِمْ فَخَدَّوْا، وَوَعَدُوا فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَبَصُرِهِ فَأَخْفَوْا، وَخَجَرُوا فِي حُصُونِهِمْ،  
وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَصَمَةُ بْنُ أَبِي رِيحٍ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ أَحْسَنُ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَى خِلَافِهِ،  
وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو ﷺ، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ نَقَاضِي عِيَّاضٍ: وَإِلَيْهِ مَدَّ  
كَثِيرٌ مِنْ أَعْمَانِ <sup>(٢)</sup>.

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ قَوْلَ آخَرٍ أَنَّ مَعْنَاهُ: الْمَدْفُوعُونَ لِلسَّيِّئِ أَنْ يُعْتَدَّ عَلَيْهِ سَبَقُ الْخُلُوصِ شَيْءٌ يُعْتَاضُ عَلَيْهِ أَنْ  
تُفْصِي بِهِ إِلَى حَقِيقَةِ اتِّفَاقِهِ. وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي رَجُلٍ بَعْبَهُ مَدْفُوعٌ،  
وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُرْجِيهِمْ بِصَرِيحٍ لِقَوْلِهِمْ لِقَوْلِهِ: «فَلَا مَدْفُوعٌ»، وَنَحْوُ يُشِيرُ إِشَارَةً، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَا بَدَأَ  
أَقْوَامٌ يَفْعَلُونَ كَذَا؟» وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي لَرَّوَايَةِ الْأُولَى: «لَارْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مَدْفُوعًا»، وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: «لَا يَمُوتُ مَدْفُوعٌ  
ثَلَاثًا»، فَلَا مَدْفُوعٌ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ قَدْ تَكُونُ بِهِ عِلَاسَاتٌ، كُنَّ وَاحِدَةً مِنْهَا تَحْصِلُ بِهِ صِفَتُهُ،  
ثُمَّ قَدْ تَكُونُ ثَلَاثُ الْعِلَاسَةِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَقَدْ تَكُونُ أَشْيَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا عَاهَدَ عَدُوٌّ» هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ «إِذَا تَمَّنَّ حَالٌ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا حَصَمَ فَجَرٌ»  
أَيُّ مَدَّ عَنْ لَحَقٍّ وَقَدْ الْبَاطِلُ وَلِلكَدِّبِ قَدْ أَهْلُ اللُّغَةِ. وَأَصْلُ الضَّجُّورِ لَمَبْرُءٌ عَنِ الْقَصْدِ.

(١) التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ: ٧٨٧٤

(٢) إِكْمَالُ الْعِلْمِ: ١/٣٦٥.

(٣) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ»: ١/٤٩ - ٤٧

حَقَمَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ - مَوْلَى الْحُرَقَةِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ عَلَامَاتِ الْمُتَأَفِّقِ ثَلَاثَةٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا التَّمَنَّاهُ حَانَ». [الطبر: ٢١١]

[٢١٣] ١٠٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ - أَبُو زُكَيْرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «آيَةُ الْمُتَأَفِّقِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَرَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ». [ص: ٢١١].

[٢١٤] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرِ التَّمَارُ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ ذَكَرَ فِيهِ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَرَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ». راجعه ١٩٦٨، لوجه ٢١١].

وقوله ﷺ: «آيَةُ الْمُتَأَفِّقِ» أي: علامته ودلالته. وقوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ» والخاصة» هو بمنح لخاصة فيهم، وبمعناها بمعنى الأخرى.

وأم أميئده، ففيها (العلاء بن عبد الرحمن مولى الحرة) بضم الحاء المهملة وفتح لراء وبالف، وهم بصن من جبهة. وفيه (عقبة بن مكرم العمي) أم (مكرم) بضم الميم وإسكان لكاف وفتح الراء، وأم (العمي) بفتح العين وتشديد الميم المكسورة، منسوب إلى بني لعم بطي من تميم<sup>(١)</sup>. وفيه (يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير) هو بضم سواي وفتح الكاف وإسكان لباء وبعده راء، قال أبو الفص الفلكي، الحافظ: أبو زكير لقب، وكنيته أبو محمد.

وفيه (أبو نصر التمار) هو بلفظ المهملة، واسمه عبد الملت بن عبد العزيز بن الحارث، وهو ابن أخي بشر بن الحارث الحافى لؤي<sup>(٢)</sup>، قال محمد بن سعد، هو من أبناء خراسان من أهل نيسابور، نزل بغداد وتجر بها في الثمر وغيره، وكان له ضلأ خيراً ورجلاً<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) في (ع): (ص): وهو.

(٢) في (ع): (ص): وهو خطأ.

(٣) «نظمت لكبرى»: (٧/ ٣٤٠).



## ٢٦ - [باب بيان حال إيمان من قال

## لأخيه المسلم: يا كافر]

[٢١٥] ١١١ - (٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» - (البيهقي ١٠١، ٩٧٨٥) (إسناده صحيح) ١١٢.

[٢١٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، التَّمِيمِيُّ وَنَحْوِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ» - (مسند أحمد ١٠١٢).

## باب بيان حال إيمان من قال

## لأخيه المسلم: يا كافر

قوله ﷺ: «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وفي الرواية لأخرى: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَامَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا. إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»، وفي الرواية الأخرى: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر، ومن ادَّعى ما ليس له فليس منا وليتوا مقعده من النار، ومن دعا رجلاً بالكفر - أو قال: عدو له - وليس كذلك إلا حار عليه».

هذا الحديث مما عده بعض العلماء من لمشكلات من حيث إن طاهره غير مرد، وذلك أن مذهب أهل الحق أنه لا يُكفر المسلم بالمعصية، كالقتل والزنى، وكذا قوله لأخيه كافر، من غير اعتقاد بطلان دين الإسلام. وإذا عُرف ما ذكرناه فقل في تأويل الحديث أوجه:

أحدها: أنه محمول على المستجمل لذلك، وهذا يُكفر، فعلى هذا معنى «باء بها»، أي: بكلمة

(١) أي: دعاه بكافراً، ووقع في (م): «إِذَا كَفَّرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ».

[٢١٧] ١١٢ - (٦١) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الرَّازِثِ: حَدَّثَنَا

الكفر، وكذا «حار عليه»، وهو معني رجعت عليه، أي: رجع عليه الكفر، فـ (باء) و(حار) و(رجع) بمعنى واحد.

والوجه الثاني: معناه: رجعت عليه تقيسته لأخيه ومعصيته تكفيره.

والثالث: أنه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين، وهذا الوجه نفيه القاضي عياض عن الإمام مالك بن أنس<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>، لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع.

والوجه الرابع: معناه: أن ذلك يؤول به إلى لكفر، وذلك أن لمعاصي كما قدوا يريد الكفر، ويخاف على لمكثرها أن يكون عقبة شومها المصير إلى الكفر، ويؤيد هذا بوجه جاء في رواية لأبي عروة الإسفرائيني في كتابه «المُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْنَمٍ»: «فإن كان كما قال، وإلا فقد بَاء بالكفر»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «إذا قال لأخيه: يا كافر، وجب الكفر على أحدهما»<sup>(٤)</sup>.

والوجه الخامس: معناه فقد رجع عليه تكفيره، فليس لراجع عليه حقيقة الكفر، بل لتكفير لكونه جعل أخاه لمؤمن كافرًا، فكأنه كفر نفسه، إمّا لأنه كفر من هو مثله، وإمّا لأنه كفر من لا يكفره إلا كفر يعتقد بطلان دين الإسلام، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ فيمن ادعى لغير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه: «كُفْرًا»، فقبل فيه تأويلان: أحدهما: أنه في حق المستحل.

والثاني: أنه كفر النعمة والإحسان وحق الله تعالى وحق أبيه، وليس المراد الكفر الذي يُخرجه من ملة الإسلام، وهذا كما قال ﷺ: «يَكْفُرُنَّ»<sup>(٥)</sup>، ثم فسره بكفر نهى الإحسان وكفران العشير.

(١) مسند أحمد، ١٠: ٣٩٨/١.

(٢) قال من حذر عنق تنوري في تضعيفه لقول مالك هذا: لم يقدح مالك وجهه، وهو أن منهم من يكفر كثيراً من سمعة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة والإيمان، فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة، لا من مجرد صدور التكفير عنهم بتأويل. انظر البازي: ٢٦٦/١٠.

(٣) أبو عروة: ٥١.

(٤) أبو عروة: ٥٣.

(٥) أخرجه البخاري: ٢٩، ومسلم: ٢١٤٩، وأحمد: ٢٧١١ من حديث ابن عباس.

أبي: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعْتَمِدِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِقَبْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا. وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ - أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ» [١].

«معنى «ادَّعى لقبره» أي: انتسب إليه والتَّخلده أنا» وقوله ﷺ: «وهو يعلم» نقسب لا بُدَّ منه، فلو لم لا يَكُنْ لا يكون إلا في حقِّ العالم بشيء».

وأما قوله ﷺ: «ومَن ادَّعى ما ليس له فليس له فليس مِنَّا»، فقال العلماء: معناه ليس على هذين وجهين طريقتهما، كما يقول لرجل لا به: لست مِنِّي.

وقوله ﷺ: «فليَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» قد قُدِّمَ في أولِ المقدمة بيانه، وأنَّ معناه: فيُؤْزَلْ مِنْهُ، أو فيُشْجَدُ مِنْهُ، وأنه دعا أو خبرٌ بلفظ الأمر، وهو أظهر القولين، ومعناه: هذا جِزْأُهُ، فقد يُجْزَى، وقد يُعْفَى عنه، وقد يُؤْفَقُ للتَّوْبَةِ فيسقط عنه ذلك.

وفي هذا الحديث تحريم دعوى ما ليس له في كل شيء، سواء تعلَّق به حقٌّ لغيره أم لا. وفيه أنه لا يجوز له أن يأخذ ما حَكَمَ به الحاكم إذا كان لا يستحقُّه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «ومَن دعا رجلاً بالكفر - أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ - وليس كذلك إلا حارَّ عليه»، فهذا الاستثناء قبل: إنه واقع على المعنى، وتقديره: ما يدعوه أحدٌ إلا حارَّ عليه، ويَحْتَمِلُ أن يكون معطوفاً على الأول، وهو قوله ﷺ: «ليس من رجل» فيكون الاستثناء جارياً على اللفظ.

وضبطنا «عدوَّ الله» على وجهين، الرفع والنصب، والنصب أرجح على لُغَتِهِ، أي: يا عدوَّ الله، والرفع على أنه خبرٌ مُستدأ، أي: هو عدوُّ الله، كما تقدَّم في الرواية الأخرى: «قل لأخيه: كفر»، فلو ضبطه «كفر» بالرفع ولتنوين، على أنه خبر مبدأ محذوف، والله أعلم.

وأما أمانيُّ الباب، ففيه (بن بُرَيْدَةَ، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، عن أبي ذرٍّ)

فأما (بن بُرَيْدَةَ)، فهو عبد الله بن بُرَيْدَةَ بن حُصَيْنٍ الأسلمي، وليس هو سيِّد بن بُرَيْدَةَ أَخَاهُ، وهو وأخوه سُلَيْمَانُ ثَقَاتَانِ سَيِّدَانِ تابعانِ جَمِيلَانِ، ولقد في بطن واحد في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه

وأما (يعمر)، فبفتح الباء وفتح الميم وضمها، وقد تقدّم ذكر ابن تريدة ويحيى بن يعمر معاً في أول مستاد في كتاب الإيمان<sup>(١)</sup>.

وأما (أبو الأسود)، فهو الدؤالي، واسمه ظالم بن عمرو، وهذا هو المشهور، وقيل: اسمه عمرو بن ظالم، وقيل: عثمان بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان، وقد التواقدي: اسمه عويمر بن طويلم، وهو بصريّ قضيب، وكان من عقلاء لرجاء، وهو الذي وضع النخوع، تسمي جليل. وقد جتمع في هذا الإسناد ثلاثة تابعيون جنة، بعضهم عن بعض: ابن تريدة، ويحيى، وأبو الأسود.

وأما (أبو ذر<sup>ؓ</sup>)، فالمشهور في اسمه جندب بن جادة، وقيل: اسمه بُرير، بضم الباء الموحدة وبالراء المكسرة، واسم أمه زملة بنت الوقيعة، كان ربع أربعة في الإسلام، وقيل: حامس خمسة، ومثاقبه مشهورة<sup>ؓ</sup>، والله أعلم.



(١) انظر ص ٢٢٩ - ٢٣٠ من هذا الجزء.

## ٢٧ - [باب بيان حال إيمان

## من رغب عن أبيه وهو يعلم]

[٢١٨] ١١٣ - (٦٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَلَيْكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْهَبُوا مِنْ آبَائِكُمْ، فَتَنْزِلَ رَغْبٌ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ مُكْفَرٌ» ١ ١٠٤١٣ ١٠٦٨

[٢١٩] ١١٤ - (٦٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا مُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ: لَمَّا دُعِيَ زَيْدٌ، لَقِيَْتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ إِنْ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعَ أَذْنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي

## باب بيان حال إيمان

## من رغب عن أبيه وهو يعلم

هو ﷺ: «لَا تَرْهَبُوا مِنْ آبَائِكُمْ، فَتَنْزِلَ رَغْبٌ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ مُكْفَرٌ»، وفي الرواية لأخرى: «مَنْ دَعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ خَيْرٌ أَبِيهِ، يَعْلَمُ أَنَّهُ عَيْبٌ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ».

أما لرواية الأولى فقد تقدم شرحها في الباب الذي قبل هذا، وأما قوله ﷺ: «الْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»، ففيه التأويلان المذكوران فيمنعنا من نظائره:

أحدهما: أنه محمولٌ على مَنْ فعله مُستَحْلًا له.

والثاني: أن جرء أنها محرمة عليه أولاً عند دخول الفذين وأهل السلامة، ثم إنه قد يُجْزَى فيمنعها عند دخولهم ثم يدخلها بعد ذلك، وقد لا يُجْزَى، بل يعفو الله سبحانه ويعسى عنه

ومعنى «حرام»، ممنوعةٌ ويُقال: رغب عن أبيه، أي: ترك الانسحاب إليه وجعله، يقال: رَغِبْتُ عَنْ الشَّيْءِ: تَرَكْتُهُ وَكَرِهْتُهُ، وَرَغِبْتُ عَنْهُ: حَتَرْتُهُ وَطَلَبْتُهُ.

وأما قول أبي عثمان، (لَمَّا ادَّعَى زَيْدٌ، لَقِيَْتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ إِنْ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعَ أَذْنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي

الإسلام غير أبيه، بَلَّمْ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَحَدٍ ١٤٥٤، وَابْنُ خَرِّبُوتٍ، ٦٧٦٦ وَ ٦٧٦٧.

الإسلام غير أبيه، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

فمعنى هذا الكلام الإنكارُ على أبي بكرَةَ، وذلك أن زيدا هذا المذكور هو المعروف برياد بن أبي سفيان، ويقال فيه زياد بن أبيه، ويقال زياد بن أمه، وهو أخو أبي بكرَةَ لأمه، وكان يُعرف بزيد ابن عُبيد الثقفي، ثم ادَّعاه معاوية بن أبي سفيان وألحقه بأبيه أبي سفيان، وصار من جملة أصحابه بعد أن كان من أصحاب علي بن أبي طالب ﷺ، فهذا قال أبو عثمان لأبي بكرَةَ: ما هذا الذي صنعتُم؟ ١٩ وكان أبو بكرَةَ ﷺ ممن أنكر ذلك وهجر بسببه ريذاً، وحلف ألا يكلمه أبداً، ولعلَّ أبا عثمان لم يَبْغِه نكار أبي بكرَةَ حين قل له هذا الكلام، أو يكون مراده بقوله: ما هذا الذي صنعتُم؟ ١٩: أي: ما هذا الذي جرى من أخيت ١٩ ما أقبحه وأعظم عقوبته! فَوَيْلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَرَّمَ عَلَى مَعْلِهِ الْجَنَّةَ.

وقوله: (دُعِيَ) ضبطه بضْمُ الدَّالِّ وكسرُ لَعِينٍ، مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فعله، أي: دُعاه معاوية، وَوُجِدَ بَخط الحافظ أبي عامر العَبْدَرِيُّ: (دُعِيَ) بفتح الدَّالِّ ولعين، على أن زيدا هو لفاعل، وهذا وجه من حيث إن معاوية ادَّعاه وصدَّقه زيد، فصار زيد مدَّعياً أنه ابنُ أبي سفيان، والله أعلم.

وأم قول سعد: (سَمِعَ أَذْنِي)، فهكذا ضبطناه: (سَمِعَ) بكسر الميم وفتح العين، (وَأَذْنِي) بالثنية، وكذا نقل الشيخ أبو عمرو كونه (أَذْنِي) بالالف على الثنية عن رواية أبي لفتح السمرقندي، عن عبد الغافر، قال: وهو فيما يُعتمد من أصل أبي القسم العسكري وغيره: (أَذْنِي) بغير ألف<sup>(١)</sup>.

وحكى القاضي عياض رحمه الله أن بعضهم ضبطه بـسكان الميم وفتح العين على المصدر، (وَأَذْنِي) بمعنى الأفراد، قال: وضبطه من طريق الجَيَّاني بضْمُ ابعين مع إسكان الميم، وهو لوجه، قال سيبويه: العرب تقول: سَمِعْتُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ كَذَا<sup>(٢)</sup> وحكى عن القاضي الحافظ<sup>(٣)</sup> أبي علي بن سُكْرَةَ<sup>(٤)</sup> أنه

(١) تصحيح مسند من ٢٤١

(٢) «كتاب» (١) (١٩١).

(٣) في (ط): القافيل

(٤) أبو علي بن سُكْرَةَ هو لإمام علامة حافظ لدعوى لجبر من محمد بن قيس بن خيثم بن سُكْرَةَ لأناسي شرفسعي ششهد رحمه الله في محممة ثلثة سنة أربع عشرة وخمسين لله، وهو من أبناء السكون أسير أعلام التلاد - (١٩٧/٦٧٦).

[٢٢٠] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنُ أَبِي رَافَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَدِيْمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ وَأَبِي بَكْرَةَ، كِلَاهُمَا يَقُولُ. سَمِعْتُهُ أَذْنَيَّ وَوَعَاهُ قَلْبِي. مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ غَيْرَ أَبِيهِ، قَالَتْ جَنَّةٌ عَلَيْهِ حَرَامٌ». (المعجم: ١٤٩٧، وليخاري: ٤٣٢٦، ٤٣٢٧).

مبعض كسر بهم كذا ذكرناه أولاً. وانكره القاضي<sup>(١)</sup>. وليس إنكاره شيء، بل لأوجه المذكورة كلها صحيحة ظاهرة، ويؤيد كسر الميم قوله في الرواية الأخرى: (سمعتُه أَذْنَيَّ ووعاه قسبي)، والله أعلم وأما قوله في الرواية الأخرى: (سمعتُه أَذْنَيَّ ووعاه قسبي، محمداً ﷺ)، فنُصِبَ (محمداً) على البدل من الضمير في سمعته. ومعنى (وعاه قسبي) حفظه، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بالسند، ففيه (هارون الأيلي) بالمشنة. (جرائك) بكسر العين المهملة وتحفيف الراء وبالكاف. وفيه (أبو عثمان) وهو النُّهْدِي بفتح الثون، واسمه عبدُ الرَّحْمَنِ بن مِلَّةٍ بفتح الميم وكسرها وصمها مع تشديد اللام، ويقال: مِلَّةٌ بالكسر مع إسكان للام وبعدها همزة، وقد تقدم بيانه في شرح آخر المقدمة<sup>(٢)</sup>.

وأما (أبو بكر)، فاسمه يُفْعِل بن لحارث بن كندة، بفتح الكاف واللام، وأمه وأُمُّ أَخِيهِ زَيْدٌ: سُمِّيَتْ أُمَّةً لحارث بن كندة، وقيل له: أبو بَكْرَةَ، لأنه تَدَلَّى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من حصنٍ أصابته بَكْرَةٌ، مات بالبصرة سنة إحدى - وقيل: اثنتين - وخمسين، ﷺ، والله أعلم.



(١) [كتاب المعجم: (٣٢١)]

(٢) انظر ص ١٣٠ من هذا الجزء.



## ٢٨ - [باب بيان قول النبي ﷺ:

«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»]

[٢٢١] ١١٦ - (٦٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ، وَغَوْزُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ زُبَيْدٍ. ....

## باب بيان قول النبي ﷺ:

«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»

(السَّبُّ) فِي النِّعَةِ: اللَّتْمُ وَالتَّكْلُمُ فِي عِرَاضِ لِسَانٍ بِمَا يَعْيبُهُ. وَ(الْفَسْقُ) فِي النِّعَةِ: الْخُرُوجُ، وَالْمُرَادُ بِهِ فِي الشَّرْعِ: الْخُرُوجُ عَنْ لِقَاعَةِ. وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ، فَسَبُّ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ حَرَّمَ بِجَمَاعِ الْأُمَّةِ، وَدَعَاةً فَسَقَ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَأَمَّا قِتَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَا يَكْفُرُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ كَفْرًا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْإِيمَةِ كَمَا قَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، لَا إِذَا اسْتَحْلَاهُ. فإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، لَفَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَقْوَالٌ:

أحده: أَنَّهُ فِي الْمُسْتَجِلِّ.

والثاني: أَنَّ الْمُرَادَ كَفْرُ الْإِحْسَانِ وَالنِّعَةِ وَأَخْوَةُ الْإِسْلَامِ، لَا كَفْرَ الْجُحُودِ.

والثالث: أَنَّهُ يَلْزَمُ إِلَى الْكُفْرِ بِشَوْمِهِ.

والرابع: أَنَّهُ كَفْعُ الْكُفَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّ الطَّاهِرَ مِنْ قِتَالِهِ الْمَقْتُلَةَ الْمَعْرُوفَةَ، قَالَ الْقَاضِي: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لِمُشَارَكَةِ وَالْمُتَدَاخِلَةِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْنَادِ، فَفِيهِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ) بِالرَّاءِ لِمَفْتُوحَةٍ وَتَشْدِيدِ الْمَثْنَةِ تَحْتَ. وَفِيهِ (زُبَيْدٌ) بِضَمِّ الزَّيِّ وَيَلْمُوخْدَةً ثُمَّ الْمَثْنَةَ، وَهُوَ زُبَيْدُ بْنُ لِحَارِثٍ لِيَامِي، وَيُقَالُ: الْإِيَامِيُّ، وَلَيْسَ فِي

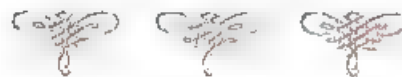
(١) «إِكْمَانُ (مَجْمُوعٌ)» (٣٢٢/٢) وَتَشْدِيدُهَا بِتَشْدِيدِ الْمَعْرُوفَةِ، وَهُوَ تَدَاخُلُ عَنِ الشُّرُ.

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ قُسُوقٌ، وَقَتْلُهُ كُفْرٌ»، قَالَ زَيْدٌ: فَقُلْتُ لِأَبِي وَائِلٍ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ قَوْلُ زَيْدٍ لِأَبِي وَائِلٍ - [أحمد: ٤١٢٦، ٤١٧٨، وديلمي: ١٤٨].

[٢٢٢] ١١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِكِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. (أحمد: ١٩١٢ و ١٧٨٠، وسنن أبي داود: ١٠٤٤، و ٧٠٧٠).

«الصحيحين» غيره، وفي «الموطأ»: زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ، بتكرير لمتناة وبضم لزاوي وكسرها، وقد تقدّم بيانه في آخر الفصول<sup>(١)</sup>، وفيه (أبو وائل) شقيق بن سلمة.

وأما قول مسلم في أول الإسناد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَكَارٍ وَمَعْنُ قَالَ: حَدَّثَنَا «محمد بن فضال» (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدٍ، فهكذا ضبطناه، وكذا وقع في أصلنا وبعض الأصول، ووقع في الأصول<sup>(٢)</sup> التي عتدهم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بطريق محمد بن صالح وشعبة، ولم يقع ميب صريق محمد بن المثنى عن ابن مهدي عن سفيان، وأكرر الشيخ قوله. (كُلُّهُمْ) مع أنهما ثنائ: محمد بن طلحة وشعبة<sup>(٣)</sup>، وإنكاره صحيح على ما في أصوله، وأما على ما عندنا فلا إنكار: فَإِنَّ سَفِيانَ ثَالِثَهُمَا، والله أعلم.



(١) نظر ص ٨٦ من هذا الجزء.

(٢) في (ح): بعض لأصول، وهو خطأ.

(٣) أصياله صحيح مسلم ص ٢٤٣.

## ٢٩ - [باب بيان معنى قول النبي ﷺ:

«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»]

[٢٢٣] ١١٨ - (٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ سَمِعَ أَبَا زُرْعَةَ يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةِ الرِّدَاقِ: «اسْتَنْصِبِ النَّاسَ» ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

أحمد: ١٩٧١٧، والبيهقي: ٦٨٩٩.

## باب بيان معنى قول النبي ﷺ:

«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»

قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» قيل في معناه سبعة أقوال: أحدها: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق.

والثاني: المراد كفر التَّعَمُّدِ وحق الإسلام.

والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه.

والرابع: أنه فعل كفر<sup>(١)</sup> الكفار.

والخامس: المرد حقيقة الكفر، ومعناه: لا تكفروا، بل ذوؤموا مسلمين.

والسادس: حكاية لخطابي وغيره أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلاح، يقال: تكفَّر الرجل

بسلاحه: إذا لبسه<sup>(٢)</sup>. قال الأزهري في كتابه «تهذيب اللغة»: يقال للآس سلاح: كفر<sup>(٣)</sup>.

والسابع: قتله الخطابي، معناه: لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتل بعضكم بعضاً

وأظهر الأقوال الرابع، وهو اختيار القاضى عياض رحمه الله<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ح): قتل يقتل.

(٢) المعالم لسنن: (٤/ ٧٤ - ٧٥).

(٣) تهذيب اللغة: (١٠/ ١١٢).

(٤) إكمال المعجم: (١/ ٣٢٤).

[٢٢٤] ١١٩ - (٦٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَقْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [نوعه ٢٢٥]

[٢٢٥] ١٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَقْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُرَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «وَتَحَكُّمٌ - أَوْ قَدْ - وَتَيْكُمٌ -

ثم إن الرواية: «يضرب» برفع الهمزة، هكذا هو الصواب، وكذا رواه المتقدمون ولما انفردوا، وبه يصح المقصود هنا ونقل القاضي عياض أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الهمزة، قال القاضي: وهو واحدة للمعنى، والصواب الضم<sup>(١)</sup>. قلت. وكذا قال أبو لبقاء العكبري أنه يجوز جر الهمزة على تقدير شرط مضمر، أي: إن ترجعوا يضرب<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي»، فعل انقاضي: قال الطبري: معناه بعد فراق من موقفي هذا، وكان هذا يوم أسحر بمنى في حجة الوداع، أو يكون (بعدي)، أي: بخلافي، أي: لا تحتموني في أنفسكم بغير الذي أمرتكم به، أو يكون تحقق ﷺ أن هذا لا يكون في حياته، فهدم عنه بعد مماته<sup>(٣)</sup>.

وقوله ﷺ: «استصبت الناس» معناه: فرغوا بالإنصات ليسمعوا هذه الأمور المهمة ويقوعوا على ما أقررها لكم وأحكموها.

وقوله: «في حجة الوداع» شئت بذلك لأن النبي ﷺ ودَّع الناس فيها، وعندهم في خصته فيها أمر دينهم، وأوصاهم بتبليغ الشرع فيها إلى من غاب. فقال ﷺ: «يبليغ الشاهد منكم الغائب»<sup>(٤)</sup>.

ولمعروف في لرواية: (حجة الوداع) بفتح الهمزة، وقال الهروي وغيره من أهل السنة: لسموع من العرب في وحدة سجع حجة كسر سحاء، قالوا: ونقيض فتحها لكونها اسماً للمرة الواحدة، وليست عبارة عن لهيئة حتى تكسر، قالوا: فيجوز الكسر بالسجع، ولفتح بالقياس.

وقوله ﷺ: «وَتَحَكُّمٌ، أَوْ قَدْ - وَتَيْكُمٌ» قال القاضي: هم كمن كان استعمالهم معرب بمعنى

(١) إكمال لمعلم، (٢٢٤/١)

(٢) يضرب مع بشكل من ألفاظ الحديث ص ١٠٨.

(٣) إكمال لمعلم، (٢٢٥/١)، وتصح فيه: بغير نفي، إلى: بعد النبي.

(٤) أخرجه البخاري: ١٠٥، وأحمد: ٢٠٤١٩ من حديث أبي بكره ﷺ.

لَا تَرَجَّعُوا بِعَدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [أحمد ٥٥٧٨، نسائي ١٦٦٦]

[٢٢٦] (٥٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ وَاقِلٍ [سحري ٤٤٠٣، (وابن جرير، ٢٢٦)].

لَتَعْجَبُ والتَّوَجُّعُ، قال سيبويه: ويلٌ كلمة لمن وقع في هلكة، ويصحُّ تَرْحُمُ، وحكي عنه: ويح رجلاً لمن أشرف على الهلكة، قال غيره: ولا يتراد بهما الدعاء برفقاع الهلكة، ولكن لتَرْحُمُ والتعجب. وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ويح كلمة رحمة. وقيل الهَرَوِي: ويح لمن وقع في هلكة لا يستحقها، فيترحم عليه ويرثى له، وويلٌ سدي يستحقها ولا يترحم عليه، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وأم أسنيد باب، ففيه (علي بن مُذَرِّك) بضم الميم وسكان الدال وكسر راء. وفيه (أبو رُوْعَة بن عمرو بن جرير)، وفي سنده خلاف مشهور قسماً في أول كتاب الإيمان<sup>(٢)</sup>، قيل: اسمه هَرَم، وقيل: عَمْرُو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عبيد. وفيه (واقف بن محمد) بالقاف، وقد قُدم أن ليس في «المصحيحين» واقف بالقاف<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) «المصحيحون في القرآن وسننهم»: (رويع) والركعتان المعملتان: (١/ ٣٢٥)

(٢) انظر ص ٢٤١ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

### ٣٠ - [باب إطلاق اسم الكفر

### على الطعن في النسب والنياحة]

[٢٢٧] ١٢١ - (٦٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَالْأَلْفُ لُتْ - : حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ، ثَدُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَنْثَانِ فِي الدَّاسِ هُمَا بِهِمْ تُقْفَرُ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ». [مسند ١: ١٠٣٤، ٩٦٩٠].

### باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة

قوله ﷺ: «الْأَنْثَانِ فِي الدَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ لِقَوْلِهِ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» قيل فيه أهوان.

أصحها: أَنْ مَعْنَاهُ: هُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْكُفْرِ وَأَخْلَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ.

والدَّاسِ: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ.

والثَّالِثُ: أَنَّهُ كُفْرُ النِّعَمَةِ وَالْإِحْسَانِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَحِلِّ.

وفي هذا الحديث تقييدٌ بتحريمِ لُطْمَنِ فِي النَّسَبِ وَنِّيَاحَةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصٌّ

مَعْرُوفَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## ٣١ - [باب تسمية العبد الآبق كافراً]

[٢٢٨] ١٢٢ - (٦٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ. قَالَ مَنْصُورٌ: قَدْ وَلاَّهُ زُورِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَكِنِّي أَكْثَرُهُ أَنْ يَرُويَ عَنِّي هَهُنَا بِالْبَصْرَةِ. [المعجم: ١٩٢٤٣ مرقاة].

## باب تسمية العبد الآبق كافراً

قوله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ»، وفي الرواية الأخرى: «فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الذُّمَّةُ»، وفي الأخرى: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ».

أما تسميته كافراً، ففيه لأوجه انتهى في الباب قبله. وأمّ قوله ﷺ: «فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الذُّمَّةُ»، فمعناه: لا ذمّة له. قال الشيخ أبو عمرو: الذُّمّة ههنا يجوز أن تكون هي الذُّمّة المفسّرة بالذّم وهو الحرمة، ويجوز أن تكون من قبيل ما جاء في قوله: «إِلَهَ ذِمَّةَ اللَّهِ تَعَالَى وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ﷺ»<sup>(١)</sup>، أي: ضمّه وأمانته ورعايته، ومن ذلك أن الآبق كان مضموناً من عقوبة السيّد له وحبيسه، فزال ذلك بإيقاعه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ»، فقد تأوّل الإمام المازني وتابعه لقاضي عياض على أن ذلك محمول على المستحلّ للآبق، فيكفر ولا تقبل له صلاة ولا غيرها، ونهى بالصلاة على غيره<sup>(٣)</sup>، وأكره الشيخ أبو عمرو هذا، وقال: بر ذلك جاز في غير المستحلّ، ولا يلزم من عدم لقبول عدم الصّحة، فصلاة الآبق صحيحة غير مقبولة، فعدم قبولها لهذا الحديث وذلك لاقتربها بمعصية، وأمّ صحتها فوجود شروطها وأركانها لمستنزئة صحتها، ولا تناقض في ذلك، ويظهر أثر عدم القبول في سقوط الثوب، وأثر الصّحة في سقوط القضاء، وفي أنه لا يُعاقب عقوبة ترك لصلاة. هذا آخر كلام لشيخ<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر لا شك في حسنه، وقد قال جماهير أصحابنا: إنّ لصلاة في

(١) أخرجه بخاري: ٣٩١ من حديث أنس ﷺ.

(٢) «صيانة صحيح مسلم» ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) «المعجم»: ٢٩٨/١٢، وإكمال المعجم: ٣٢٨/٩.

(٤) «صيانة صحيح مسلم» ص ٢٤٨.



[٢٢٩] ١٢٣ - (٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ، فَقَدْ بَرَّكَتْ مِنْهُ الدُّمَةُ». [حد ١٩٢٤٢].

[٢٣٠] ١٢٤ - (٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغْبِرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ». - ١ ١٩٧٥ -

الدار المعصوبة صحيحة لا ثواب فيها، ورأيت في فتاوى أبي نصر بن ضبَّاح من أصحابنا التي فيها عنه بن أخيه شاذلي أبو منصور<sup>(١)</sup>، قال: المحفوظ من كلام أصحابنا بالعرف أن صلاة في الدار المعصوبة صحيحة بسقط بها لفرض ولا ثواب فيها. قال أبو منصور: ورأيت أصحابنا يحرمان من احتجوا، فسهم من قال: لا تصح الصلاة. قال: وذكر شيخنا في «الكامل»<sup>(٢)</sup> أنه ينبغي أن تصح ويحصل ثواب على الفرض، فيكون مذهباً على فعله، عاصياً بالمقدم في المنصوب، فإذ لم نسمع من صحته لم نمنع من حصول ثواب. قال أبو منصور: وهذا هو لقيس على طريق من صححه، والله أعلم.

ويقال: أتى العبد وأبق، بفتح الباء وكسرها، لغتان مشهورتان، ففتح أفصح، وبه جاء القرآن العزيز: ﴿إِذَا أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ لَمْ يَجِدْ لَكُمْ﴾. [اصلاح ١٤٠].

وأما قوله: (عن منصور بن عبد الرحمن، عن الشعبي، عن جرير أنه سمعه يقول: أيما عبد أبق من مواليه، فقد كفر حتى يرجع إليهم). قال منصور: قد والله روي عن النبي ﷺ، ولكنني أكره أن يروى عني ههنا بالبصرة، فسمعه أن منصوراً روى هذا الحديث عن الشعبي عن جرير موقوفاً عليه، ثم قال منصور بعد روايته ربه موقوف. والله إنه سرفوخ إلى النبي ﷺ، فعدمه أيها الحكواص، الحاصرون، فهي أكره أن أصرح سرفعه في لفظ روايتي، فيشيع عني في بهرة نبي هي مملوءة من المعتزلة والحوارج الذين يقولون بتخيد أهل المعاصي في الدار، والحوارج يزيلون على التحليل فيحكمون بكفره، ولهم شبهة

- (١) أبو منصور هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الوحد بن عدي، من أحي لشيوخ أبي نصر وزوج بنته، مات عام حبيب بصرى، وله مصنفات ومجموعات حسنة توفي رحمه الله سنة أربع وتسعين مثلاً، الخطبات لشاذلي مكرى (٤ ٨٥)
- (٢) شيخه هو أبو نصر بن ضبَّاح، «الكامل» و«المعجم»، وقد تقدم ترجمته عن ٦٧ من هذا الجزء

في التعلُّق يظهر هذا الحديث وقد قدّمنا تأويله وبطلان مذهبهم<sup>(١)</sup> بالدلائل القاطعة الواضحة التي ذكرناها في مواضع من هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأما منصور بن عبد الرحمن هذا فهو الأشملُ القناني البصري، وثقه أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> ويحيى بن معين، وضعّفه أبو حنيم الزّاري<sup>(٤)</sup>. وفي لرواة خمسة يقل لكل واحد منهم: منصور بن عبد الرحمن - هذا أحدهم.



(١) في (ج) و(ط): مذهبهم.

(٢) انظر ص ٣١٦ من هذا الجزء وما بعده.

(٣) العمل ومعرفة الرجال - رواية عبد الله: (٣٤٤/٢).

(٤) جرحه شعيب: (١٧٥/٨).

### ٣٢ - [باب بيان كفر من قال: مُطَرْنَا بِالنَّوْءِ]

[٢٣١] ١٢٥ - (٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ نَحْيٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ فِي إِثْرِ السَّمَاءِ كَأَنَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ». [أحمد: ١٧٠٦١، وسيد: ٨٤٦].

### باب بيان كفر من قال: مُطَرْنَا بِالنَّوْءِ

قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديثية على إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف قال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «قال: أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ، فأما من قال: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»).

وأما (الحديثية)، ففيها لغتان: تخفيف لياء وتشديد هاء، وللتخفيف هو الصبح المشهور المختار، وهو قول الشافعي وأهل اللغة وبعض المحدّثين، والتشديد قول الكسائي وابن وهب وسبب هير للمحدّثين، واختلافهم في سجعانة كذلك في تشديد الراء وتخفيفها، والمختار أيضاً فيها للتخفيف.

وقوله: (على إثر) هو بكسر الهمزة وإسكان الشاء ويفتحهما جميعاً، لغتان مشهورتان، (والسماء) المطر.

وأما معنى الحديث، فختلف لعلماء في كفر من قال: (مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا) على قولين: أحدهما: هو كفر بالله سبحانه وتعالى، سأل لأصل الإيمان، مُخرج من ملة الإسلام، قالوا: وهذا فيمن قال ذلك معتقداً أنّ الكوكب فعلٌ مدثر مُنشئٌ للمطر، كما كان بعض أهل الجاهلية يزعم، ومن اعتقد هذا فلا شك في كفره، وهذا القول هو الذي ذهب إليه جماهير العلماء وشافعي منهم، وهو ظاهر الحديث.

[٢٣٢] ١٢٦ - (٧٢) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ، وَقَالَ الْإِسْرَافِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالَ: مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: الْكُوكُبُ وَالْكَوَاكِبُ». [١٨٧٣٩].

[٢٣٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ، فَيَقُوتُونَ: الْكُوكُبُ كَذَا وَكَذَا». وَفِي حَدِيثِ الْمُرَادِيِّ: «يَكُوكِبُ كَذَا وَكَذَا». [١٩١٦٣].

قال: وعلى هذا لو قال: مُطْرِنَا بِنُوءٍ كَذَا، معتقداً أنه من الله تعالى ورحمته، وأنَّ لنُوءٍ ميثاق له وعلامة اعتباراً بالعادة، فكانه قال: مُطْرِنَا فِي وَقْتِ كَذَا، فهذا لا يَكْفُرُ، واختلفوا في كراهته، ولا يظهر كراهته، لكنها كراهة تنزيه لا إثم فيها، وسبب الكراهة أنها كلمة مترددة بين لكفر وغيره، فبُيَسَّدَ الظُّلُّ بصاحبها، ولأنها شعار الجاهلية ومن سلك مسلكهم.

والقول لثاني في أصل تأويل الحديث: أنَّ المراد كفرُ نعمة الله تعالى، لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا بمن لا يعتقد تدبير الكوكب، ويؤيد هذا التأويل الرواية الأخيرة في الباب: «أصبح من لئاس شاكراً وكافراً»<sup>(١)</sup>، وفي الرواية لأخرى: «ما أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ، لَا أَصْبَحُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ»، وفي الرواية الأخرى: «ما أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ»، فنقله. «به» يدلُّ على أنه كفر بالنعمة، والله أعلم.

وأما (النُّوءُ)، ففيه كلام طويل قد لمُخَصَّصه لشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله، فقال: النُّوءُ في أصله ليس هو نفس الكوكب، فإنه مصدرٌ له النجمُ يُنُوءُ نُوءاً، أي: سقط وغدب، وقيل: أي: بهض وطلع. ويبدُّ ثلث أنَّ ثمانية وعشرين نجماً معروفة المطالع في أزمنة لسنة كلها، وهي المعروفة بمصارل

(١) في (خ) من النسخ: شاكراً وكافراً.

[٢٣٤] ١٢٧ - (٧٣) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ بْنُ عَمَّارٍ - : حَدَّثَنَا أَبُو رُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: مُطَرَّ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَذِبٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نُوْهُ كَذَا وَكَذَا» قَالَ: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْجِعِ الشُّوْرِ﴾ حَتَّى نَلْغَ: ﴿وَتَقْلَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [دو لغة: ٧٥ - ٨٢].

القمر الثمانية والعشرين، يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة منها نجم في المغرب مع طلوع الفجر، ويطلع آخر يقابله في المشرق من ساعته، فكل أهل الجاهلية إذا كان عدد ذلك مطراً يسبونه إلى الشفق العرب مهماً، وقال الأصمعي: في الطلوع مهماً. قال أبو غبيد: وم أسمع أن نُوْهُ المِسْقُودِ (لا في هذا الموضع<sup>(١)</sup>).

ثم إن النجم منه قد يُسمى نوْءاً، تسمية لمداغل بمصدر، قال أبو إسحاق الرُّجَّاجُ في بعض «أملية»: الشفق في المغرب هي الأنواء، والظالعة في المشرق هي البَوَرَح، والله أعلم<sup>(٢)</sup> وأما قوله في رواية ابن عباس ﷺ: (مُطَرَّ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ). «أصبح من الناس شاكرٌ ومهم كافرٌ، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نُوْهُ كذا وكذا» قال: فزلت هذه الآية: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْجِعِ الشُّوْرِ﴾ حَتَّى نَلْغَ: ﴿وَتَقْلَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾. [دو لغة: ٧٥ - ٨٢]. فقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ليس مراده أن جميع هذا نزل في قولهم في الأنواء، فإن الأمر في معنى ذلك وتفسيره يابى ذلك، وإنما نزل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَقْلَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾، وبما في نزل في غير ذلك، ونحن اجتمعنا في وقت النزول، فذكر لجميع من أجل ذلك. قال الشيخ: ومما يدل على هذا أن في بعض الروايات عن ابن عباس ﷺ في ذلك الاقتصار على هذا القدر مختص. هذا آخر كلام الشيخ رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

وأما تفسير الآية فقيس: ﴿وَتَقْلَعُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي: شكركم، كذا قاله ابن عباس<sup>(٤)</sup> ولا أكثر، وقيل

(١) في نسخة الحديث: (١/ ٣٢١)

(٢) أصح نسخة صحيح: «سم» ص ٢٥٠ - ٢٥١

(٣) نسخة في نسخة ص ٢٥٢، وم ابن محرقين منه

(٤) أورده البخاري تعليقاً قبل الحديث: ١٠٣٨ وأخرجه طبري: (٢/ ٣٧٠).

تجعلون شكر رزقكم، قاله لأزهري وأبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> وقال الحسن: أي: تجعلون حَقْلَكُمْ.

وأم (مواقع لنجوم)، فقال الأكثرون: المراد نجوم السماء، ومواقعها: مغربها، وقيل مصارعها، وقيل: تكدرها، وقيل: انتدثرها يوم القيامة، وقيل: النجوم نجوم نقرآن، وهي أوقدت نروله. وقال مجاهد: مواقع النجوم مُحْكَم القرآن، والله أعلم.

وأم ما يتعلق بالأسنيد، ففيه (عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ) بتشديد الواو وآخره دال. وفيه (أَبُو يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)، واسمه سُلَيْم بن حُبَيْر، بضم أولهما. وفيه: (عَبَّاسٌ <sup>(٢)</sup>) بن عبد العظيم الغنبري) وهو بالسُّنن المهمة، والغنبري بالعين المهمة ولثون، بعد موعدة، قال القاضي: وصبطه الغنبري: (الغنبري) بالعين المهمة، وهو تصحيف بلا شك<sup>(٣)</sup>. وفيه (أَبُو زَيْدٍ) بضم الزَّي وفتح الميم، واسمه سَيِّدُ بْنُ أَبِي لَحْظٍ الْيَمَامِيُّ<sup>(٤)</sup>، قال بن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، والله أعلم.

وأم قول مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ). قال مسلم: (وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لِهَذَا لِإِسْنَادِ كُنْهٍ بِصَرِيحٍ لَا أَبَ هُرَيْرَةَ فَمَدَنِي، وَإِنَّمَا أَتَى مُسْلِمٌ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ أَوَّلًا، ثُمَّ أَصَدَّهُمْ وَهْبٌ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ)، لاختلاف لفظ الروايات كما ترى، وقد نبهت على مثل هذا التدقيق ولا احتياط لمسلم رحمه الله في مواضع<sup>(٥)</sup>، والله أعلم بالصواب.



(١) المعاني نفراء ٢: (٥٣/٣)، وتهذيب لعمدة كلامهم لأزهري: (٢٢٦/٨) و(٣٨٧/١٥)، والمصنف نفراء: نسخة<sup>١</sup> (٤٣٣/٣) و(٢٦٥/١).

(٢) في (ج): وأبى عباس، وهو خطأ.

(٣) لا يكتب لمعجم: (٢٣٣/١).

(٤) في (ج): ليماني، وهو تصحيف.

(٥) بعده في (ج): رحمه الله.

### ٣٣ - [باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان وعلاماته،

#### وبغضهم من علامات النفاق]

[٢٣٥] ١٢٨ - (٧٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ يُغْضُ الْأَنْصَارُ، وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ». [احمد ١٧٣١٦، وسنن ١١٧،

[٢٣٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنُ لِحَارِثٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ». [احمد ٢٣٥،

[٢٣٧] ١٢٩ - (٧٥) وَحَدَّثَنِي زُفَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَنْصَارِ: «لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ». [احمد ١٨٥٠٠، وسنن ٣٧٨٣،

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لِعَدِيِّ: سَمِعْتَهُ مِنَ الْبَرَاءِ؟ قَالَ إِيَّايَ حَدَّثَ.

[٢٣٨] ١٣٠ - (٧٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَادِرِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُلَومُنِي بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». [احمد ١٩٤٣٤،

### باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان وعلاماته،

#### وبغضهم من علامات النفاق

قوله ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ يُغْضُ الْأَنْصَارُ، وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ»، وفي الرواية الأخرى: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ»، وفي الرواية الأخرى: «لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ»، وفي الأخرى: «لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُلَومُنِي بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».



[٢٣٩] (٧٧) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». [حد ١٤١٧]

[٢٤٠] (٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ نُبَيْتٍ، عَنْ زُرَّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيْنَا أَلَّا يُحِبَّنِي وَلَا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ. [حد ١٤١٧].

وفي حديث عليٍّ ﷺ: (والذي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْنَا أَلَّا يُحِبَّنِي وَلَا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ).

### الشرح:

قد تقدّم أنَّ (الآية) هي العلامة<sup>(١)</sup>. ومعنى هذه الأحاديث أنَّ مَنْ عرف مرتبة الأنصار، وما كان منهم في نُصرة دين الإسلام، والسَّعي في إظهاره وإيواء المسلمين، وقيامهم في مُهِمَّات دين الإسلام حقَّ انقيام، وحبُّهم للنبي ﷺ وحبُّه إليهم، وبذلهم أموالهم وأنفسهم بين يديه، وقتالهم ومعداتهم سائرَ الناس يشاراً للإسلام، وعرف من عليٍّ بن أبي طالب ﷺ قرنه من رسول الله ﷺ، وحبُّ النبي ﷺ له، وما كان منه في نُصرة الإسلام وسوابقه فيه، ثم أحبَّ الأنصار وعيَّ<sup>(٢)</sup> لهذا، كان ذلك من دلائل صحَّة إيمانه، وصدقيته في إسلامه، لسروره بفضهور الإسلام، ولقيامهم به برضي الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ. ومن أبغضهم كان بضدِّ ذلك، وسُئِلَ به على نفاقه وفساد سريره، والله أعلم.

وأما قوله: (فَلَقَ الْحَبَّةَ)، فمعناه: شَقَّهَا بِالنَّيْبِ.

وقوله: (وَبَرَأ النَّسَمَةَ) هو بالهمزة، أي: خَلَقَ النَّسَمَةَ، وهي بفتح الثَّوْنِ وَلَشِينِ، وهي الإنسان، وقيل: النفس. وحكى الأزمريُّ أنَّ النَّسَمَةَ هي لنفس، وأنَّ كُلَّ دَبَّةٍ فِي جَوْفِهَا رُوحٌ فَهِيَ نَسَمَةٌ<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(١) ينظر من ٤١ من هذا الجزء.

(٢) في (ع) و(ط): أَوْ عَلِيًّا.

(٣) التمهيد صفحة ١٤٠ (١٣/١٤).

وأما ما يتعلّق بأسيد الساب، ففيه (عبد الله بن عبد الله بن جبر)، فـ (عبد) مُكسّر هي سمه واسم أبيه، و(جبر) بفتح الجيم وإسكان الجاء، ويقال فيه أيضاً: جابر. وفيه (البراء بن عارس)، وهو معروف بالمد، هذا هو المشهور عند أهل لعدم من المحدثين وأهل اللغة والأخبار وأصحاب فنون كتبها، قد اشخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وحفظت فيه عن بعض أهل اللغة القصص رسم<sup>(١)</sup>.

وفيه (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) بشديد الياء، مسوب إلى القارة قبيلة معروفة. وفيه (زُر) هو بكسر الزاي وتشديد الراء، وهو زُر بن حبيش، وهو من معمرين. أدركت المجاهدية، ومات سنة اثنتين وثمانين وهر ابن سنة وعشرين سنة، وقيل: ابن سنة وثلثين وعشرين سنة، وقيل: ابن سنة وسبع وعشرين سنة، وهو أسدي كوفي.

وأما قول مسد رحمه الله: (حدثنا محمد بن السنّي حدثنا عبد الرحمن بن سهدّي، عن شعبة، عن عبد الله بن عبد الله بن جبر قال سمعت أنساً يقول)، ثم قد مسد. (حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد بن يحيى بن الحارث - حدثنا شعبة، عن عبد الله بن عبد الله، عن أنس)، فهذا الإسناد رجالهم كُتِبَهم بصريون إلا ابن جبر فإنه أنصاري مدني، وقد قدّمنا أن شعبة وإن كان وسطياً فقد استوطن البصرة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.



(١) الإصابة الصحيح مسد، ص ٢٤٦.

(٢) انظر ص ٣٥٥ من هذا الجزء.

### ٣٤ - [بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ،

وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللهِ،

### كُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحَقُوقِ]

[٢٤١] ١٣٢ - (٧٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ لُمَهَاجِرٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ جَزَلَةٌ: وَمَا لَتْ يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «تُكْثِرُونَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرُونَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِي لُبٌّ مِنْكُمْ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ؟ قَالَ: «أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَنْكُثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ». ١٠٣٤٢ .

### بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ،

وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللهِ تَعَالَى،

### كُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحَقُوقِ]

قوله ﷺ: («يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ جَزَلَةٌ: وَمَا لَتْ يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «تُكْثِرُونَ اللَّعْنَ، وَتُكْفِرُونَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِي لُبٌّ مِنْكُمْ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ؟ قَالَ: «أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَنْكُثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ».

### التَّوْضِيحُ:

قَالَ أَهْلُ اللَّحَّةِ: الْمَعْشَرُ هُمُ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ، أَيْ - مُشْتَرِكُونَ، وَهُوَ اسْمٌ يَتَنَوَّلُهُمْ، كَلَيْسَ مَعْشَرٌ، وَلَجُنٌّ مَعْشَرٌ، وَلَأَنْبِيَاءٌ مَعْشَرٌ، وَالنِّسَاءُ مَعْشَرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَجَمَعَهُ مَعْشَرٌ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ» هُوَ مُصِيبٌ «أَكْثَرُ»، إِمَّا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَا تَعْدِلُ إِلَى مَضْعُوفٍ، وَإِمَّا عَلَى

[٢٤٢] وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ ابْنِ النَّهْدِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [انظر: ٢٤١].

[٢٤٣] (٨٠) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَبِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَأَبُو نَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْقُفَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. راجع ٨٨٦٧ موطأ، بحري ١٣١٤.

الحال على مذهب ابن السَّراج وأبي عليٍّ الفارسي وغيرهم ممن قال: إِنَّ (أفعل) لا يتعرَّف بالإضافة، وقيل: هو بدل من الكف في «رأيتك». وأم قوله: (وم لنا أكثر أهل الدُّر؟)، فمنصوبٌ بم على الحكاية، وم على الحال.

وقوله: (جَزَلَةٌ) بفتح الجيم وإسكان لَزَي، أي: ذات عقل ورأي، قال ابن دُرَيْد: الْجَزَالَةُ: لعقل والوقار<sup>(١)</sup>.

وأم «العشيرة»، فبفتح العين وكسر شين، وهو نفي لأصل المعدَّية مطلقاً، والمراد به التَّوَجُّع. وأم (لُبٌّ)، فهو العقل، والمراد كمال العقل.

وقوله ﷺ: «فهذا نُقْصَنُ الْعَقْلِ»، أي: علامة نقصانه. وقوله ﷺ: «وَمَكَّتُ اللَّيْلِي مَ نُصْلِي»، أي: مَكَّتُ لَيْلِي وَأَيَّاماً لَا تُصْلِي بِسَبَبِ الْحَيْضِ، وتُصِرُّ أَيَّاماً مِنْ رَمَضَانَ بِسَبَبِ الْحَيْضِ، والله أعلم. وأما أَحْكَامُ الْحَدِيثِ، ففيه جُمْلٌ مِنَ الْعُلُومِ، منها: الْحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَأَفْعَالِ الْبِرِّ وَكَثْرَةُ مِنَ لَاسْتِغْفَارِ وَسَائِرِ الطَّاعَاتِ. وفيه أَنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وفيه أَنَّ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ وَالْإِحْسَانَ مِنَ الْكِبَرِ، فَإِنَّ التَّوَعُّدَ بِالنَّارِ مِنْ عِلَامَاتِ كَوْنِ الْمَعْصِيَةِ كَبِيرَةً كَمَا سَتُوضِّحُهُ قَرِيباً إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وفيه أَنَّ الدُّعْنَ أَيْضاً مِنَ الْمَعْصِيَةِ الشَّدِيدَةِ الْمُقْبَحِ، وليس فيه أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، فإنه ﷺ قد: «تُكْثِرُونَ الدُّعْنَ»، وَصَغِيرَةٌ إِذَا أَكْثُرَتْ صَارَتْ كَبِيرَةً، وقد قال ﷺ «الْعَمَلُ الْمَوْمِنُ كَقَتْلِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَاتَّفَقَ لَعْنَاءُ عَلَى

(١) «جمهرة لغة»: (٢٧١/١)

(٢) أخرجه البيهقي: ٦١٠٥، ومسلم: ٣٠٣، وأحمد: ١٢٨٥، من حديث ثابت بن العجاج.

تحريم للنعن، فإنه في اللغة: الإبعاد، والطرْد، وفي الشرع: الإبعاد من رحمة الله، ولا يجوز أن يُبعد من رحمة الله مَنْ لا يُعرف حاله وختمته أمره معرفة قطعية، فهذا قلوا: لا يجوز لعن أحد بعينه، مسلمًا كان أو كافرًا، 'و دابة'، لا مَنْ عَمِنَا بِصُلِّ شرعيّ أنه مات عسى الكفر أو يموت عبثه، كأبي جهل وبليص.

وأما للعن بالوصف فليس بحرّم، كلعن الوصية والمُستوصية، والوشمة والمستوشمة، وآكل الربا وموكله، والمصورين، والظالمين والفسقين والكافرين، ولعن مَنْ غَيَّرَ مَدَرَ لأَرْضٍ<sup>(١)</sup>. وَمَنْ تَوَلَّى غير مولى، وَمَنْ اتَّسَبَ إِلَى غير أبيه، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الإسلام حَدَثًا أو أَوَى مُحَدِّثًا، وغير ذلك مما جاءت به النصوص الشرعية بإطلاقه على الأوصاف لا على الأعيان، والله أعلم.

وفيه بيان إطلاق الكفر على غير الكفر بالله تعالى، ككفر القشير والإحسان والنعمة والحق، ويُؤخذ من ذلك صحة تأويل الكفر في الأحاديث المتقدمة على ما تأولناه. وفيه بيان زيادة الإيمان ونقصه. وفيه وعظ الإمام وأصحاب لولايات وكبر الدس رعيهم، وتحذيرهم المخالفات، وتحريضهم على الطاعات. وفيه مراجعة المتعلّم العالم والتابع المتبوع فيما قلده، لم يظهر له معناه، كمرجعة هذه الجزلة رحمته. وفيه جو إطلاق رمضان من غير إضافة إلى شهر، وإن كان لا اختيار لضبطه، والله أعلم.

قال الإمام أبو عبد الله المازري: قوله رحمته: «أما نقصان لعن شهادة مرأتين تعبدن شهادة رجل» تنبيه منه رحمته على ما وراءه، وهو ما نبّه الله سبحانه وتعالى عليه في كتابه لتعزيز بقوله تعالى: «وَأَن تَصِلَ بِحَدِيثِهِمَا فَتُحْكَمَ بِهِمَا الْآخَرَةُ» البقرة ١٢٨٠ أي: أنهن قيلات الضبط.

قيل: وقد اختلف الناس في العقل ما هو؟ فقيل: هو العلم. وقيل: بعض العلوم الضرورية. وقيل: قوة يُمَيِّزُ بها بين حقائق المعلومات. هذا كلامه<sup>(٢)</sup> قلت: والاختلاف في حقيقة العقل وانقسامه كثير معروفه لا حاجة هنا إلى الإطالة به.

واحتفظوا في محله، فقد أصحاب لمتكلمون: هو في القلب، وقال بعض علماء: هو في لرأس. والله أعلم.

(١) أي: علامته، حيث وقع، جمع ما رآه، وهي العلامة التي تجعل بين حديق لمحاربين، وتغييرها أن يدعيه في أرضه.

(٢) (١/ ٢٩٩ - ٣٠٠)

وَأَمَّ وَصَفَهُ عليه السلام نَسَاءً بِقَصْدَانِ لَدَيْنِ لَتَرْكُهُنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، فَقَدْ يُسْتَشْكَلُ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ بِمُشْكِلٍ، بَلْ هُوَ طَاهِرٌ، فَإِنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ مُشْتَرِكَةٌ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي مَوَاضِعَ، وَقَدَّمْنَا أَيْضًا فِي مَوَاضِعَ أَنَّ نَهْيَ عَائِشَةَ تَسْقَى بِعِمَامَةٍ وَدِيَةً، وَدَائِمَتُ هَذِهِ عِيَمَتٌ أَنَّ مِنْ كَثُرَتْ عِبَادَتُهُ رَادٌّ بِعِمَامَتِهِ وَدِينِهِ، وَمَنْ نَقَصَتْ عِبَادَتُهُ نَقَصَ دِينَهُ، ثُمَّ نَقَصُ لَدَيْنِ قَدْ يَكُونُ عَنِ وَجْهِ يَأْتُمُّ بِهِ، كَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَوْ نَهَرَ أَوْ غَيْرَ هَذَا مِنْ سَعَادَاتِ الْوَجْهِ عَلَيْهِ بِلا عَذْرِ، وَقَدْ يَكُونُ عَنِ وَجْهِ لَا إِنْ هِيَ، كَمَنْ تَرَكَ لِحْمَةً أَوْ الْغُزْرَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ لَعَلَّ، وَقَدْ يَكُونُ عَنِ وَجْهِ هُوَ مَكْنُفٌ بِهِ، كَتَرَكِ لِحَافِضِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَتْ مَعْدُورَةً، فَهَلْ تُدْبَرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقْضِيهَا، كَمَا يُدْبَرُ الْمَرِيضُ وَالْمَسْكِينُ وَيُكْتَبُ لَهُ فِي مَرَضِهِ وَسَفَرِهِ مِثْلُ بَوَائِلِ الطُّغْيَانِ لَتِي كَانَتْ يَفْعَلُهَا فِي صِحَّتِهِ وَحَضَرَهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ طَاهِرَ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا تُدْبَرُ، وَلَفَرْقُ أَنَّ الْمَرِيضَ وَالْمَسْكِينُ كَانَ يَفْعَلُهَا بِنِيَّةِ الدَّوَامِ عَلَيْهَا مَعَ أَهْبَتِهِ لَهَا، وَاسْتَحْضَرَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ يَبْتَدَأُ تَرَكَ الصَّلَاةَ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ فِي زَمَنِ الْحَيْضِ، فَتُضَيَّرُهَا مَسْكِينٌ أَوْ مَرِيضٌ كَانَتْ يَصْنَعُ اسْمَهُ فِي وَقْتٍ وَيَتَرَكَ فِي وَقْتٍ، غَيْرَ ذَوِي الدَّوَامِ عَلَيْهَا، فَهَذَا لَا يُكْتَبُ لَهُ فِي سَفَرِهِ وَمَرَضِهِ فِي الزَّمَنِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ يَتَنَقَّلُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَا يَتَعَمَّقُ بِأَسَانِيدِ الْبَابِ، فَفِيهِ (ابْنُ سَهْدٍ)، وَاسْمُهُ يَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسْمَةَ، وَأَسْمَةُ هِيَ الْهَدَوْدُ، لِأَنَّهُ كَانَ يُوقَدُ رَأً لِيَهْتَدِيَ إِلَيْهَا لِأَصْبَافٍ وَمِنْ سَبْطِ الطَّرِيقِ، وَهَكَذَا يَقُولُهُ لِمُعَدِّثُونَ الْهَدَا، وَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى لَفْظِهِ، وَالْمُفْتَتَارُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: الْهَادِي، بِالْيَاءِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذِكْرَ هَذَا فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفيه (أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ)، وَاسْمُهُ مُحَمَّدٌ وَفِيهِ (بْنُ أَبِي مَرْيَمَ)، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْجَمْعِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ الْفَقِيهُ الْجَدِيلُ.

وفيه (عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو)، عَنْ لُثْمِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَوَادِّ بِالْمَقْرِيِّ هَذَا، هَلْ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ

المقبري، أو ابنه سعيد؟ في كل واحد منهما يُقال له: المقبري، وإن كان المقبري في الأصل هو أبي سعيد، فقال المحفظ أبو علي لعمري لعمري عن أبي مسعود الدمشقي: هو أبو سعيد، قال أبو علي وهذا إنما هو في رواية إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو، وقال الدارقطني: خالقه سيمان بن بلال، فرواه عن عمرو عن سعيد لمقبري، قال الدارقطني: وقول سليمان بن بلال أصح<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه لا المخرج على صحيح مسلم من وجوه مرفوعة عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري<sup>(٢)</sup>، هكذا مبني، لكن رويناه في «مسند أبي عوف المخرج على صحيح مسلم» من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سعيد، ومن طريق سليمان بن بلال عن سعيد كما سبق عن دارقطني، فلا عثمده عليه إذاً، هذا كلام الشيخ<sup>(٣)</sup>.

ويقال: المقبري بضم لاء وفتحها، وجهان مشهوران فيه، وهي نسبة إلى المقبرة، وفيها ثلاث لغات: ضم لاء وفتحها وكسرها، وشدة<sup>(٤)</sup> غريبة قال به هيم الحربي وغيره: كان أبو سعيد يتزل المقبرة، فقلبه: لمقبري، وقيل: كان منزله عند المقبر، وقيل: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على حفر القبور، فقلبه: لمقبري، وجعل يُعياً على إجمار المسجد، فقلبه: نُعيم لمخبر. واسم أبي سعيد هذا كَيْسَانُ اللَّيْثِي لَمَدْنِي، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ)، أبو

(٢) «لعن له لمدن قطني: (٤٠٢/١٠)، والقيود، مجلد ٥: ٤١/٢٨٠ - (٧٨١)

(٣) أبو نعيم في مسند المستخرج: ٢٤٣

(٤) أصحبه صحيح مسلم، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٥) في (ج)، و(ب)، وهو خطأ



### ٣٥ - [باب بيان إطلاق اسم الكفر

#### على من ترك الصلاة]

[٢٤٤] ١٣٣ - (٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ لَسَجْدَةٍ اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ بَيْنَكَ، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كُرَيْبٍ: يَا وَيْلِي - أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ». [مسند: ١٢٤٥].

[٢٤٥] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَقَصَّيْتُ لِي النَّارَ». [مسند: ٩٧١٣].

[٢٤٦] ١٣٤ - (٨٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». [مسند: ١٤٩٧٩].

### باب بيان إطلاق اسم الكفر

#### على من ترك الصلاة

في الباب حديثان:

أحدهما: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ بَيْنَكَ، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ: يَا وَيْلِي - أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَهُوَ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ».

والحديث الثاني: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ».

الشرح:

مقصود مسلم رحمه الله بذكر هذين الحديثين هنا أنَّ من لأفعال ما تركه يُوجب الكفر، بما حقيقة، وبما تسمية. فأم كفر إبليس بسبب السجود مما أخوذه من قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا قُلْنَا لِبَنَاتِكَ أَسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِسَ أَبَى وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، قال الجمهور: معناه: كلفه سجدة واحدة.

تعالى من الكافرين، وقال بعضهم: وصار من الكافرين، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمُ الْغَوْجَ فَكَانَ مِنَ الْكُفَّارِينَ﴾ [هود: ٦٣].

وأما ترك الصلاة، فإن كان منكراً لوجوبها فهو كفر بجميع المسمين، خارج من ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، ولم<sup>(١)</sup> يخالط المسلمين مدة يبلّغها بها وجوب الصلاة.

وإن كان تركه تركاً مع اعتقاده وجوبها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه:

فذهب مالك والشافعي والجمهور من الشافئ والخلف إلى أنه لا يكفر، بل يفسق ويستتاب، فإن تاب وإلا قتلناه حدّاً، كما رأاني المصنفين، ولكنه يقتل بالسيف.

وذهب جماعة من الشافئ إلى أنه يكفر، وهو مروى عن عبي بن أبي صعب رضي الله عنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن رهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي رضوان الله عليه.

وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني<sup>(٢)</sup> صاحب الشافعي إلى أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يُعزَّر ويُحبس حتى يُصَنِّي.

واحتج من قال بكفره بظاهر الحديث الثاني المذكور، ويلقبس على كلمة لتوحيد. واحتج من قال: لا يقتل، بحديث: «لا يجلد دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»<sup>(٣)</sup>، وليس فيه لصلاة.

واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتُوبُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَعْرِفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَعَنَ يُشْرِكُ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقوله ﷻ: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»<sup>(٤)</sup>، «من مات وهو يعلم أن

(١) في (خ) و(ص): أو لم.

(٢) المزني هو سعيد بن يحيى بن سعيد بن عمرو، الإمام لجيب، أبو يريهم، ناصر لمذهب، قال شافعي في وضعه: «نفسه شيطان لعنه صنف والجمع لكبير» والجمع لصغير. توفي رحمه الله سنة أربع وستين ومئتين. لطبقات الشافعية بكبرى: (٢/٩٣).

(٣) أخرجه البخاري: ٦٨٧٨، ومسلم: ٤٣٧٥، وأحمد: ٣٦٢١ من حديث بن مسعود رضي الله عنه. وتتمه الحديث هي: «ليتب لرائي» و«ليتبس بالمتقين» وتترك لعنه المذوق لجماعة.

(٤) أخرجه البخاري: ٥٨٢٧، ومسلم: ٢٧٣، وأحمد: ٢١٤٤٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لا إله إلا الله، دخل الجنة»<sup>(١)</sup>، «ولا يلقى الله بهما عبدٌ غيرَ شاكٍّ فيُحجَّت من الجنة»<sup>(٢)</sup>، «والحرَّم الله على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله»<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك، واحتجوا على قتله بقوله تعالى: «يُؤَيِّدُ مَنِ ابْنُ وَاقٍ»<sup>(٤)</sup>، «لَرَكُودٌ فَمَا يُبِيدُ سَيِّئُهُمْ»<sup>(٥)</sup> [لقية ١٥] وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، ويُقيموا الصلاة، ويُؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم»<sup>(٦)</sup>، وبأولوا قوله ﷺ: «بين عبد وبين كافر ترك الصلاة»<sup>(٧)</sup> معنى أنه يسحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه<sup>(٨)</sup> محمولٌ على المستحيل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفر، والله أعلم.

وأب قوله ﷺ: «إذا قرأ بن آدم السجدة»، فمعناه: آية السجدة. وقوله «ب ويئنه» هو من آداب الكلام، وهو أنه إذا عرّض في الحكاية عن الغير، فيه سوء، واقتضت الحكاية رجوع ضمير إلى الممتكّم، صرف الحكاية الضمير عن نفسه تصدّد عن صورة إضافة السوء إلى نفسه. وقوله في الرواية الأخرى: «ب ويئني» يجوز فيه فتح اللام وكسرهما.

وقوله ﷺ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» هكذا هو في جميع الأصول من «صحيح مسلم»: «الشرك والكفر» بدلوا. وفي «مخرّج أبي عوانة» لإسفر يسي وأبي نعيم الأصبهاني: «أو الكفرة»<sup>(٩)</sup> ب (أو)، ولكل واحد منهما وجه.

ومعنى «بينه وبين الشرك ترك الصلاة» أن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة، فإذا تركها سم يبق بينه وبين الشرك حال، بل دخل فيه ثم إن (الشرك) والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرّق بينهما فيخصّ الشرك<sup>(١٠)</sup> بعبدة الأوثان وغيرها من المخوقات مع اشتغالهم بالله تعالى، ككفر قريش، فيكون الكفر أعم من لشرك، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم: ١٣٦، وأحمد: ٤٩٨ من حديث عبد بن حنبل رحمه الله

(٢) أخرجه مسلم: ١٣٩، وأحمد: ١١٠٨٠ من حديث أبي هريرة رحمه الله

(٣) أخرجه مسلم: ١٤٩٦، وأحمد: ٢٣٧٧٠ من حديث ثوبان بن مالك رحمه الله

(٤) أخرجه البخاري: ٢٥، ومسلم: ١٢٩ من حديث ابن عمر رحمه الله

(٥) في (ج): وأنه

(٦) أبو حنيفة: ١٧٧، وأبو يعقوب: ٢٤٧.

(٧) في (ع) و(ط)، المشرك

[٢٤٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبٍ عَنْ الْمُسَمِّيِّ: حَدَّثَنَا الْقَضَا بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَيْنَ الرَّجُلُ وَيَيْنَ الشُّرْكُ وَالْكُفْرُ تَرَكَّ الصَّلَاةَ». [المعجم: ١٧٥١٨٣].

وقد احتج أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وبناهم بقوله: «أمر ابن آدم بالسجود» على أن سجود التلاوة واجب، ومذهب مالك والشافعي والكثيرين أنه سنة، وأجابوا عن هذا بأجوبة: أحدها: أن تسمية هذا أمراً إنما هي من كلام إبليس، فلا حجة فيه، فإن قالوا: حكاه النبي ﷺ ولم ينكره، قلنا: قد حكى غيره من أقوال الكفار ولم يؤولها حال الحكمة وهي بطلان. لوجه الثاني: أن المراد أمر نذبي لا يوجب.

الثالث: المراد المشاركة في السجود لا في الوجوب، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسمائه، ففيه (أبو غسان)، وقد تقدم أنه يصرف ولا يصرف<sup>(١)</sup>، واسمه مالك بن عبد الرحمن. وفيه (أبو سفيان عن جابر)، وتقدم أن اسمه طمعة بن دفع<sup>(٢)</sup>. وفيه (أبو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمٍ بْنِ ثَوْرٍ) تقدم أيضاً<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) انظر ص ١٦٧ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٢٥٩ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٢٦٠ من هذا الجزء.

### ٣٦ - [باب بيان كَوْنُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى

#### أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ]

[٢٤٨] ١٣٥ - (٨٣) وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سُبِّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجُّ مَبْرُورٍ». وَفِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». [مسند أحمد، ١٠٧٥٩١، ج ١٠، ص ٢٧١].

[٢٤٩] وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِسَنَةِ. [أحمد، ١٧٦٤١، والظاهر: ١٧٤٨].

[٢٥٠] ١٣٦ - (٨٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَرَاوَجٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ». قَالَ: قُلْتُ: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْفُسُهَا حَتَّى أَهْلِيهَا، وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا»، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعِينُ صَانِعًا، أَوْ تَنْصَعُ لِأَخْرَقٍ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ ضَعُفْتُ.....

### باب بيان كَوْنُ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى

#### أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ

أما أحاديث الباب، فمن أبي هريرة وأبي ذرٍّ وعبد الله بن مسعود (شبه رسول الله ﷺ) أي الأعمال أفضل؟ قال «إيمان بالله». قيل ثم ماذا؟ قال «الجهاد في سبيل الله». قيل ثم ماذا؟ قال «حج مبرور». وفي رواية: «إيمان بالله ورسوله».

وفي رواية: «(الإيمان بالله، والجهاد في سبيله». قلت أي الرقاب أفضل؟ قال «أنفسها حتى أهلها، وأكثرها ثمنًا»، قلت من لم يفعل؟ قال «تعين صانعاً، أو نصنع لأخرق». قلت

عَنْ بَعْضِ الْعَمَلِ<sup>١</sup> قَالَ: «تَكُفُّ شَرِّكَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». [حمد ٢١٣٣١، ومجدي ٢٥١٨].

[٢٥١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَنْهَوْنَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَتُعِينُ الصَّانِعَ، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ». [الحمد ٢١٤٤٩، ومجدي ٢٥١].

[٢٥٢] [١٣٧ - (٨٥)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَمِيءُ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ لَوْلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَمَا تَرَكْتُ أُسْتَزِيدَهُ إِلَّا دُرْعَاءَ عَلَيْهِ. [مجدي ٢٥٣٤، ومجدي ٢٥٤].

[٢٥٣] [١٣٨ - (٥٠٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ الْقَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِفِهَا»، قُلْتُ: وَمَاذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: وَمَاذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [مجدي ٢٥٤].

عن بعض العمل؟ قال «تَكُفُّ شَرِّكَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا<sup>(١)</sup> صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». وفي رواية الزُّهْرِيِّ: «تُعِينُ الصَّانِعَ، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ».

وفي رواية: (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ «الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَمَا تَرَكْتُ أُسْتَزِيدَهُ إِلَّا دُرْعَاءَ عَلَيْهِ. وفي رواية: (لَوْ سَأَلْتَهُ لَزَادَنِي). وفي رواية: (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِفِهَا»، قُلْتُ: وَمَاذَا؟ قَالَ «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: وَمَاذَا؟ قَالَ «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»). وفي رواية: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ».

(١) في (ط) قوله

[٢٥٤] ١٣٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْقِهَا». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ بِرُ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوْ اسْتَزِدُّهُ لَزَادَنِي. ١ - ج ٣٨٦٠، «سجاري» ٥٢٧.

[٢٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا سَمَّاهُ لَنَا. [احمد ٤١٨٦، ١ - ج ٣٨٦٠، «سجاري» ٥٢٧، ٢٧٥٤]

هذه ألفاظ لمتون، وأم اسماء الرجاء، ففي الباب: أبو هريرة، وأبو ذر، ومنصور بن أبي مزاحم، وابن شهاب، وسعيد بن المسيب، وأبو الربيع الزهرني، وأبو سريح، وشيباني عن الوليد بن العتيار عن سعيد بن أبي إسحاق عن أبي عمرو الشيباني، وأبو يعقوب.

أما ألفاظ الأحاديث، فـ (الحج المبرور)، قال القاضي عياض رحمه الله: قال شيرازي: هو الذي لا يخلطه شيء من المأثم، ومنه: برأت يمينه: إذا سيم من الجحش، وبرأ يمينه: إذا سيم من الخداع. وقيل: مبرور: مستقبل. وقال الخريزي: برأ حجت بضم الباء، وبرأ الله حجت، بفتحها: إذا رجع مبروراً مأخوفاً، وفي الحديث: «بِرُّ الْحَجِّ إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَطِيبُ الْكَلَامِ»<sup>(١)</sup>، فمعنى هذا: يكون من البر الذي هو فعل الجميل، ومنه بر لوالدين والمؤمنين. قال: ويجوز أن يكون المبرور الصادق الخالص لله تعالى، هذا كلام لقاضي<sup>٢</sup>. وقال الجوهري في «معجمه»: بر حجه وبر حجه بفتح الباء وضمتها، وبرأ الله حجه<sup>(٣)</sup>.

وقول من قال: المبرور: المستقبل، قد يستشكر من حيث إنه لا اطلاع على القول، وجوابه أنه قد قيل: من علامات القول أن يزداد بعده خيراً.

وأم قوله ﷺ «أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا»، فمعناه: أرواحها وأحوالها. قال الأصمعي: ما لم يفس، أي: مرغوب فيه.

(١) أخرجه بطائفي ١٨٢٤، وخبرني في «الأوسط» ٦٦١٨، و«الحاكم» ١٧٧٨، وشيخني ١٣٩١ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، وخرجه أحمد ١٤٥٨٢، ووقع عنه في نسخة سلام بن الأعصم بكلامه.

(٢) «إكمال المعجم»: ١/٣٤٧.

(٣) «المعجم»: (بر).



[٢٥٦] ١٤٠ - ( \* \* \* ) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَحْسَنِ بْنِ عُثَيْدٍ، أَنَّ اللَّهَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ - أَوْ: الْعَمَلِ - الصَّلَاةُ يُؤْتِيهَا، وَبِرُّ لَوْلَدَيْنِ». [معر ٢٥٤].

وقوله ﷺ: «ثُعَيْن صَانَعًا أَوْ تَصْنَع لِأَخْرَقٍ» (الأخرق) هو لذي ليس بصانع، يقال رجل أحرق وامرأة أحرقة ممن لا صنعة له، فمن كان صانعاً حافظاً قيل: رجل صَنَعَ يفتح الثُّون، وامرأة صَنَعَتْ يفتح الصَّاد.

وأما قوله: «صَانَعًا»، وفي رُويَةِ الأخرى: «الصَّانِع»، فُروِي بِالصَّادِ المهملة فيهما وبالثُّون، من الصَّنْعَةِ، وروِي بِالصَّادِ المعجمة وبهمزة مدِّ الثُّون تُكْتَبُ ياء، من الصُّبْعِ، والصُّبْحِ عند العلماء رويَةُ الصَّادِ المهملة، والأكثر في الرُّويَةِ بالمعجمة.

قال القاضي عياض رحمه الله: روايتنا في هذا من طريق هشام أولاً بالمعجمة: ثُعَيْن صَانَعًا، وكذلك في الرُّويَةِ الأخرى: «ثُعَيْن الصَّانِع» من جميع طرق عن مسلم في حديث هشام والزُّهري، إلا من رواية أبي الفتح الشَّاشِي عن عبد الغافر الفارسي، فإنَّ شيخنا أبو بحر حَدَّثَ عنه فيهما بالمهملة، وهو صواب الكلام لمقابلته بالأخرق، وإن كان لمعنى من جهة معونة الصَّانِع أيضاً صحيحاً، لكن صحَّت الرُّويَةُ عن هشام بت الصَّادِ المهملة<sup>(١)</sup>، وكذلك روايتنا في «صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup>. قال ابن المديني: الزُّهريُّ يقول: «الصَّانِع» بالمهملة، ويروون أنَّ هشاماً صحَّف في قوله: «صَانَعًا» بالمعجمة. وقال الدارقطني عن ثَعْمَرٍ: كان الزُّهريُّ يقول: صحَّف هشام، قال الدارقطني: وكذلك روه أصحاب هشام عنه بالمعجمة، وهو تصحيف، والصواب ما قاله الزُّهريُّ. هذا كلام القاضي.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلَاح: قوله في رويَةِ هشام: «ثُعَيْن صَانَعًا» هو بالمهملة وثنون في أصل لحافظين أبي عمرو لِعَبَّاسِيٍّ وأبي القاسم بن عساكر، قال: وهذا هو الصحيح في نفس الأمر، ولكنه ليس رويَةً هشام من عروة، إنما روايته بالمعجمة، وكذا جاء مقيداً من غير هذا الوجه في كتاب مسلم في رواية هشام بعد عروة وأما الرُّويَةُ الأخرى عن الزُّهري: «ثُعَيْن الصَّانِع» فهي بالمهملة، وهي محفوظة عن الزُّهريِّ كذلك، وكان يُنسَبُ هشاماً إلى التصحيف.

(١) وقع في «كتاب المعجم» ١/ ٣٤٨ بصاد، وهو خطأ، وأشار محقق إلى أنه وقع في إحدى نسخ صحيح بالمهملة

(٢) البخاري: ٢٥٦٨

قال الشيخ: وذكر القاضي عياض أنه بالمعجمة في رواية الزهري لرواة كتب مسند إلا رواية أبي الفتح السمرقندي، قال الشيخ: وليس الأمر على ما حكاه في روايات أصولك كتاب مسند، فكلها مقيدة في رواية الزهري بالمهملة، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وأما «بر الوالدين»، فهو الإحسان إليهما، وفعل الجميل معهما، وفعل ما يسرهما، ويدخل فيه الإحسان إلى صديقهما، كما جاء في «لصحيح»: «إِنَّ مِنْ أَمْرِ الْبِرِّ أَنْ يَهَيَّيَ الرَّجُلَ أَهْلَ وَدَّائِهِ»<sup>(٢)</sup>، وصِدُّ سِرِّ لِعَقُوقٍ، وسيأتي إن شاء الله تعالى قريباً تفسيره<sup>(٣)</sup>، قال أهل اللغة: يقال: يَرُوتُ ولدي - بكسر الراء - أَبْرُهُ - بضمها مع فتح الباء - بَرًّا، وأنا بَرٌّ به - بفتح الباء - وبَرًّا، وجمع البر: الأبرار، وجمع البر: البررة.

وقوله: (فما تركت أستزيده إلا إرعاء عيده) كذا هو في الأصول: (تركك أستزيده) من غير لفظة (أن) بينهما، وهو صحيح وهي مرادة. وقوله: (إرعاء) هو بكسر لهمازة وإسكان الراء وبالعين المهمة ممدودة ومعناه: إيقة عيده ورفقاً به، والله أعلم.

وأما أسماء الرجال، فـ (أبو هريرة)، عبد الرحمن بن صخر عن صحيح، يقدم بيده<sup>(٤)</sup>، ورواه ذكر، اختلف في اسمه، فالأشهر جندب بضم الدال وفتحها، ابن جندة بضم الجيم، رقيق: سمه بئر، بضم الباء الموحدة وبراءين مهملتين.

وأما (مصور بن أبي مزاحم)، فبالزاي والحاء، وجميع ما في «الصحيحين» مما هذه صورته فهو مزاحم بالزاي وحاء، ولهم في لأسماء (مزاحم) بالراء والجيم، ومنه: العوام بن مَرْجِه، وسم أبي مزاحم واليا منصور هذا: بكسر، بفتح ليم.

وأما (ابن شهاب)، فتقدم مرّت<sup>(٥)</sup>، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وأما

(١) «صحيح صحيح مسند» ص ٢٦٦ - ٢٦٧

(٢) آخر جزء مسند، ٦٥١٣، وأحمد: ٥٦١٢ من حديث ابن عمر ر.

(٣) انظر ص ٤٦٤ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ١٢١ - ١٢٢ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٣١ من هذا الجزء

(اس المسبب)، فتقدم أيضاً مرات<sup>(١)</sup> أنه يفتح ليد على لمشهور، وقيل بكسره. وأما (أبو الربيع الزهراني)، فتقدم أيضاً أن اسمه سيمان بن داود<sup>(٢)</sup>.

وأما (أبو مرواح)، فبضم الميم وبالياء والهاء لمهمة والواو مكسورة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وليس يُوقف له على سم، واسمه كنيته، قال: إلا أن مسدس بن لحجاج ذكره في «الطبقات» فقال: اسمه سعد. وذكره في «الكنى» وسم يذكر اسمه<sup>(٣)</sup>، ويُقال في نسبه: البغاري، ويقال: النثي، قال أبو عبد الله الغساني: هو البغدادي ثم للثي<sup>(٤)</sup>.

وأما (الشياني) لروى عن الوليد بن العيزار، فهو أبو إسحاق سيمان بن فيروز الكوفي.

وأما (أبو يعفور)، فبالعين لمهمة والفاء ولزاء، واسمه عبد الرحمن بن غنيد بن نسطاس، بكسر النون وبلسين المهملة المكررة، لثعبي بالمشدة، العمري لبكثي، ويقال: البكثي، الكوفي، ونسطاس غير مصروف، وأبو يعفور هذا هو الأصغر، وقد ذكره مسدس أيضاً في باب التصديق في الركون<sup>(٥)</sup>. ولهم أبو يعفور الأكبر العبدي الكوفي الشامي، واسمه واقد، وقيل: وقْدَن، وقد ذكره مسدس أيضاً في باب صلاة الترت، وقال: اسمه واقد ولقبه وقْدَن<sup>(٦)</sup>. ولهم أيضاً أبو يعفور ثلث اسمه عبد الكريم بن يعفور الجعفي البصري، يروي عنه ثيبة ويحيى بن يحيى وغيرهما، وباء يعفور هؤلاء الثلاثة ثقات.

وأما (الوليد بن العيزار)، فبالعين المهملة المفتوحة وبالياء قبل الألف وبلياء بعده.

وأما قوله: (أخبرنا مَعْمَرٌ، عن الزهري، عن حبيب مولى عروة بن الزبير، عن عروة بن الزبير، عن أبي مرواح، عن أبي ذر)، ففيه لطيفة من لطائف الإسناد، وهو أنه اجتمع فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهو: الزهري وحبيب وعروة وأبو مرواح. فأما الزهري وعروة وأبو مرواح فتابعون معروفون، وأم حبيب مولى عروة، فقد روى عن أسماء بنت أبي بكر لصديق ﷺ، قال

(١) نظر ص ١٣٧ و ١٧٥ من هذا الجزء.

(٢) لم يتقدم لأبي الربيع زهراني ذكر فيما مضى.

(٣) الكنى والأسماء: (٢/ ٨٣٥).

(٤) تقييد لمهمس وتعميق لمشكك: (٢/ ٤٥٤).

(٥) مسلم: ١١٩٤، ١١٩٥.

(٦) مسلم: ١٧٣٦.

محمد بن سعد - مات حبيب مولى عروة هذا قديماً في آخر سعد بن أبي أمية<sup>(١)</sup>، فراهبته عن أسماء مع هذا صهرها أنه أدركها وأدرك غيرها من الصحابة، فيكون تابعي، والله أعلم.

أما معاني الأحاديث وفقهها، فقد يستشكر الجمع بينها مع ما جاء في معناه من حيث إنه جعل في حديث أبي هريرة لأفضل إيمان ثم الجهاد ثم الحج، وفي حديث أبي ذرّ لإيمان والجهاد، وفي حديث بن مسعود: لصلاة ثم برّ الوالدين ثم الجهاد، وتقدم في حديث عبد الله بن عمرو: أي الإسلام خير؟ قال: «تطعمم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث أبي موسى وعبد الله بن عمرو: أي المسلمين خير؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»<sup>(٣)</sup>، وصح في حديث عثمان رضي الله عنه: «خبركم من تعلم القرآن وعلمه»<sup>(٤)</sup>، وأمثال هذا في الصحيح كثيرة.

واختلف العلماء في الجمع بينها. فذكر الإمام الجليل أبو عبد الله البخاري في صحيحه الإمام العلامة المتقن أبي بكر القفال شاشي الكبير<sup>(٥)</sup>، وهو غير بقال الصغير المروزي<sup>(٦)</sup> المستكر في كتب متأخري أصحابنا الخراسانيين، قال البخاري: وكان القفال أعلم من أئمة من علماء عصره، أنه جمع بينها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك مختلف جواب جرى على حسب اختلاف لأحوال والأشخاص، فإنه قد يقال: خير الأشياء كذا، ولا يراد أنه خير جميع الأشياء من جميع الوجوه، وفي جميع الأحوال

(١) المطبوعات الكبرى ٤ - طبعة دار الكتب المصرية - (٤١٢/٥)

(٢) مسلم: ١٦٠ وهو في الصحيح البخاري ٢٨٠٠، ومسلم أحمد: ٦٥٨١

(٣) مسلم ١٦١، ١٦٣ وهو في الصحيح البخاري ١٠، ١١، ومسلم أحمد: ٦٧٥٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه

(٤) أخرجه البخاري ٥٠٢٧، وأحمد: ٤١٢ من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٥) أبو بكر القفال شاشي كبير هو محمد بن علي بن سعيد، إمام لحليل، أحد أئمة الدهر به كتب في أصول الفقه، وله شرح لمقالة، وعنه تشرّفه الشافعي فيما ذكره في شهر توفي سنة خمس وستين وثلاث مئة بالشش، انظر إشارات الشافعية الكبرى: (٢١١/٣)

(٦) القفال لصغيري هو أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله. الإمام له من لحنين ليخر، أحد لمة لدية، شيخ صغير مائتين. مات سنة سبع عشرة وأربع مئة وهو بين تسعين سنة، وهو من أصحابنا. انظر إشارات الشافعية الكبرى: (٥٣/٥).

والأشخاص، بل في حال دون حال، أو نحو ذلك، وستشهد في ذلك بأخبار منها عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «حَبْجَةٌ لِمَنْ لَمْ يَحْجِجْ أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِينَ حَزْوَةً، وَغَزْوَةٌ لِمَنْ حَجَّ أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِينَ حَبْجَةً».

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يكون المراد: من أفضل الأعمال كذا، أو من خيرها، أو من خيركم من فعل كذا، فحذفت (من) وهي مُرَدَّةٌ، كما يقدر: فلان أعقل من أفضلكم، ويرد أنه من أعقبتهم وأفقتهم، ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ»، ومعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس مطلقاً، ومن ذلك قولهم: أزهو الناس في لعالم جيرانه، وقد يوجد في غيرهم من هو أزهو منهم فيه، هذا كلام القائل رحمه الله.

وعلى هذا الوجه الثاني يكون الإيمان أفضلها مطلقاً، والباقي متساوية في كونها من أفضل الأعمال والأحوال، ثم يُعرف فضر بعضها على بعض بدلائل تدل عليها، وتختلف باختلاف لأحوال والأشخاص.

فرد قيل: فقد جاء في بعض هذه الروايات: أفضلها كل ثم كذا، بحرف (ثم) وهي موضوعة للترتيب.

والجواب: أن (ثم) هنا للترتيب في الذكر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَعْنَةُ ﴿١٢﴾ فَكَ نَبَاةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ يُعَذِّبُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْمُومٍ ﴿١٤﴾ يَسْمَا ذَا مَقْرَبٍ ﴿١٥﴾ أَوْ شَرِيكَ ذَا مَقْرَبٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ «مَنَؤُا» ﴿١٧﴾، ومعلوم أنه ليس لمراد هنا الترتيب في الفعل، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أُنْثَى مَا حَزَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴿١﴾ لَا تَشْكُرُوا يَوْمَ تَشْكُرُونَ ﴿٢﴾ وَلَا تُولَدُونَ بِإِحْسَنًا وَلَا تَقْتُلُونَ ﴿٣﴾﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ «نَيْسَا» مَوْسَى الْكَذِبِ﴾. لا أعلم ١٥٩-٢١٥، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَقَنَّاكُمْ ثُمَّ صَوَّرَكُمْ ثُمَّ قُنَّا بِعَمَلِكُمْ أَشْجُوا لِأَدَمَ﴾ (الأعراف ١٦) ونظائر ذلك كثيرة، وأنشدوا فيه:

(١) سم أفق عليه بهذا اللفظ، وأخرجه طبراني في «الأوسط» ٣١٤٤، ونبيه في «الكبرى» ٨٦٦٧ من حديث عبد الله بن عمرو بن مفضل أن رسول الله ﷺ قال: «حَبْجَةٌ لِمَنْ لَمْ يَحْجِجْ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غَزَوَاتٍ، وَغَزْوَةٌ لِمَنْ حَجَّ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ حَجَجٍ».

(٢) أخرجه ترمذي ٤٢٣٣ من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه ابن ماجه أيضاً ١٩٧٧ من حديث أبي هاشم رضي الله عنه، وهو حديث صحيح بخبره.

قل لمن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده<sup>(١)</sup>  
وذكر القاضي عياض في الجمع بينهما وجهين:

أحدهم: نحو الأول من الوجهين الذين حكيناهما، قال: قيل: ختلف الجواب لاختلاف الأحوال، فأعلم كل قوم بما بهم حاجة إليه، أو بما لم يُكملوه بعد من دعائم الإسلام ولا بلغهم علمه.

والثاني: أنه قدّم الجهاد على الحج، لأنه كان أول الإسلام، ومحاربة أعدته والجهاد في إظهاره<sup>(٢)</sup>.  
وذكر صاحب «التحرير» هذا الوجه الثاني، ووجهاً آخر: أن (ثم) لا تقتضي ترتيباً. وهذا قول شاذ عند أهل العربية والأصول.

ثم قال صاحب «التحرير»: الصحيح أنه محمول على جهاد في وقت ارتحاف الملجئ، والتفسير العدم، فإنه حيث يجب الجهاد على الجميع، وإذا كان هكذا فالجهاد أولى بالتحريض والتقديم من الحج، بما في الجهاد من المصلحة العامة للمسلمين مع أنه متعين متطيق في هذا الحال، بخلاف الحج، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ وقد سُئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله»، ففيه تصريح بأن العمل يُصدق على الإيمان، والمراد به - والله أعلم - الإيمان الذي يدخل به في ملّة الإسلام، وهو لتصديق بقلبه، والتعلق بالشهادتين، فالتصديق عمّن القديب، والتعلق عمل اللسان، ولا يدخل في الإيمان هنا الأعمال بسائر الجوارح كالصوم والصلاة والحج والجهاد وغيرها، لكونه شعباً قسماً للجهاد والحج. ولقوله ﷺ: «إيمان بالله ورسوله»، ولا يُقال هذا في الأعمال، ولا يمنع هذا من تسمية الأعمال المذكورة إيماناً، فقد قدمنا دلائله، والله أعلم.

(١) قتله أبو عواس، وهو في ديوانه، وذكره لعمري في الحرة لأدم: (١١/٤٠)، وروى الشطرابي فيهما: قبله ثم قبل ذلك جده.

وذكره بن هشام في «معني نبي» ص ٥٩، والمردني في «الحج الثاني» في حروف معاني ص ٤٢٨، وغيرهما. ووقع عندهم

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

(٢) إكمال معناه (١، ٣٤٧)

وَأَمَّ قَوْلُهُ ﷺ فِي الرَّقَابِ: «أَفْضَلُهَا أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَأَكْثَرُهَا نَمْنًا»، فَلَمَّا رَأَى بِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِنْ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً وَاحِدَةً، أَمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا رَقَبَتَيْنِ مَقْضُولَتَيْنِ، أَوْ رَقَبَةً نَفْسِيَّةً مُثْنِيَّةً، فَالرَّقَبَتَانِ أَفْضَلُ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَصْحِيَّةِ، فَإِنَّ التَّضَحِّيَةَ بِشِدَّةٍ سَمِينَةٍ أَفْضَلُ مِنَ التَّضَحِّيَةِ بِشَاتَيْنِ دُونِهَا فِي السَّمَنِ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْبَغَوِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّهْذِيبِ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ كَمَا ذَكَرْتُ: قَالَ لِشَافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْأَصْحِيَّةِ اسْتِكْدَارُ الْقِيَمَةِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْعَدَدِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اسْتِكْثَارِ الْعَدَدِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْقِيَمَةِ، وَفِي الْعَتَقِ اسْتِكْثَارُ الْعَدَدِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْقِيَمَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اسْتِكْثَارِ الْقِيَمَةِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْعَدَدِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَصْحِيَّةِ اللَّحْمَ، وَلَحْمُ السَّمِينِ أَوْفَرُ وَأَطْيَبُ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْعَتَقِ تَكْمِيلُ حَالِ الشَّخْصِ، وَتَخْلِيصُهُ مِنْ ذُلِّ الرُّقَى، فَتَخْلِيصُ جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ تَخْلِيصِ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ لَحْثٌ عَلَى الْمَحَافِظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اسْتِحْبَابُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لِكُونِهِ احتياطاً لَهَا<sup>(٢)</sup> وَمُبَدَرَةً إِلَى تَحْصِيلِهَا فِي وَقْتِهَا. وَفِيهِ حَسَنُ الْمَرَاجَعَةِ فِي سُؤْلِ. وَفِيهِ صَبْرُ الْمُفْتِيِّ وَلِمُعَلِّمٍ عَلَى مَنْ يُفْتِيهِ أَوْ يُعَلِّمُهُ، وَاحْتِمَالُ كَثْرَةِ مَسَائِلِهِ وَتَقْدِيرَاتِهَا<sup>(٣)</sup>. وَفِيهِ رِفْقُ الْمُتَعَلِّمِ بِالْمُعَلِّمِ، وَسِرَاعَةُ مَصَالِحِهِ، وَالسَّفَقَةُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ: فَمَا تَرَكْتُ اسْتِزِيدَهُ إِلَّا إِعْرَاءً عَلَيْهِ. وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ (لَوْ) لِقَوْلِهِ: وَلَوْ اسْتَزَدْتَهُ لَزَادَنِي. وَفِيهِ جَوَازُ إِخْبَارِ الْإِنْسَانِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَقَعَ، لِقَوْلِهِ: لَوْ اسْتَزَدْتَهُ لَزَادَنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قَالَ بَن حَجَرٍ مُعَقِّباً هَذَا كَلَامَهُ. الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ بِخِلَافٍ لِأَصْحَابِهِ، فَرُبَّ شَخْصٍ وَاحِدٍ إِذَا عَتَقَ الْفَتَقَ بِالْعَتَقِ وَانْتَفَعَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ سَعْيٍ يَحْتَقِرُ أَكْثَرَ عَمَلٍ مِنْهُ، وَرُبَّ مَحْتَاكِ إِلَى كَثْرَةِ اللَّحْمِ لِنَفَرَتِهِ عَلَى الْمَحَارِجِ الَّذِينَ يَتَفَعَّلُونَ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْفَعُ هُوَ بِطَيْبِ لَحْمِهِ، فَالْمَصَابِيحُ أَنَّ مَهْمًا كَانَ أَكْثَرَ بَعْدَ كَانَ أَفْضَلَ سِوَاهُ قُلْ أَوْ كَثْرَ الْمَصِغِ الْبَارِيَّةِ - (١٤٩/٥).

(٢) هِيَ (خ) - لَنَا.

(٣) فِي (ص) وَ(ع): وَتَقْرِيرَاتِهِ.





أم لإسناد، فمبهما عيفة غريبة، وهي أنهم إسناد متلاصقان رواتهما جميعهم كوفيون  
(وحرير) هو ابن عبد الحميد، و(منصور) هو بن لمعتور، و(أبو وائل) هو شقيق بن سلمة،  
(وشرخيل) غير مشهور لكونه اسماً أعجمياً قَلماً.

و(لشد) الجش، روى شجر عن الأخفش قال: لشد لشد، وفلان لشد وفلان وفلان،  
أي: مثله.

وقوله ﷺ: «مخافة أن يظلم معك» هو بفتح ليد، أي: يأكل، وهو معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَا  
تَقْرَءُوا لَكُمْ حَتَّىٰ يَمُوتَ﴾ [السر: ٣١] أي: تقرأ.

وقوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُا نَكَاحًا﴾ قيل: معناه جزاء زمة، وهو قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو النخعي  
ولقراء والزجاج وأبي عبيد القاسم<sup>(١)</sup>. وقيل: معناه عقوبة، فله يونس وأبو عبيدة<sup>(٢)</sup>. وقيل: معناه  
جزء، فله بن عباس<sup>(٣)</sup> ولشد. وقال أكثر المعسرين، أو كثيرون منهم: هو ودي جهنم،  
عاقلة الله الكريم وأحبائه منها.

وقوله ﷺ: «أن تزني خبيثة جارك» هي بالحاء المهملة، وهي زوجته، سُميت بذلك لكونها تحل  
له، وقيل: لكونها تحل معه. ومعنى «تزني» أي: تزني به برضاه، وذلك يتضمن الزنى، وإسداها  
عنى زوجها، واستمارة قلبه إلى الزنى، وذلك أفحش، وهو مع امرأة سجد أشدُّ قُبْحاً وأعظم جُرمًا،  
لأنَّ الجدر يتوقع من جدره لذِّب عنه وعن حريمه، ويأمن بوثقه ويطمئن إليه، وقد أمر بكرمه  
والإحسان إليه، فإذا قُبِحَ هذا كنه الزنى بامرأته وإسداها عليه مع تمكنه منها عنى وجه لا يتمكَّن غيره  
منه، كان في غاية من القبح.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا الْقُلُوبَ إِلَىٰ حَرَمِ اللَّهِ، لَا بِالْحَقِّ﴾ معناه: لا تقلبوا أنفسكم  
هي معصومة في الأصل إلا مُجْتَنِينَ في قلبه.

(١) انظر المعاني القرآن للزجاج: (٧٦/٤)، والمصباح لتقراء السبعة: (٣٥١/٥).

(٢) المعجم لتقراء أبي عبيدة: (٨١/٢).

(٣) أخرجه لطبراني في الكبير: (١٠٥٩٧).

أما أحكامُ هذا الحديث، ففيه أنَّ أكبر المعاصي أشْرُكُهُ، وهذا ظاهر لا يخفى به، وأنَّ القتل يعبر حقِّيَّته، وكذا قال أصحابنا: أكبر الكبائر بعد الشُّركِ القتلُ، وكذا نصَّ عليه الشافعي رحمه الله في كتب الشَّهادات من «مختصر المُرني» رحمه الله، وأما ما سواه من الزَّنى ولُغو صدِّ حقوق الوالدين والسُّحر وقذف المحصَّات والهرار يوم الرِّجف وأكل الرِّبا وغير ذلك من الكبائر، فلها تفاصيلٌ وأحكامٌ تُعرف بها مراتبها، ويختلف أمرها باختلاف الأحوال والمقاسد المترتبة عليها، وعلى هذا يُقدَّر في كلِّ واحدةٍ منها: هي من أكبر الكبائر، وإن جاء في موضع أنها أكبرُ لكبائر، كن المراد: من أكبر الكبائر، كما تقدَّم في أفضل لأعمال<sup>(١)</sup>، والله أعلم.



## ٣٨ - [باب بيان الكبائر وأكبرها]

[٢٥٩] ١٤٣ - ( ٨٧ ) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ؟» ثَلَاثٌ - الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَوْ قَوْلُ الزُّورِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ. [أحمد ٢٠٣٨٥، والبخاري ١٦٩١٩،

[٢٦٠] ١٤٤ - ( ٨٨ ) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ بْنُ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكِبَايِرِ، قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ». ١٠ شرح ٢٦١ .

[٢٦١] ( ٧٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَايِرَ

## باب الكبائر وأكبرها

فيه (أبو بكر) ﷺ قَالَ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ؟» ثَلَاثٌ - الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَوْ قَوْلُ الزُّورِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ).

قال مسلم: (وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ بْنُ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكِبَايِرِ، قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ»).

قال مسلم: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَايِرَ

- أَوْ: سُئِرَ عَنِ الْكَبَائِرِ - فَقَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَهَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَقَالَ: «أَلَا أُتَبِّحُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» قَالَ: «قَوْلُ الزُّورِ» أَوْ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ». قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَهَادَةُ الزُّورِ - [أحمد ١٢٢٣٦، والبيهقي ٥٩٧٧].

[٢٦٦] ١٤٥ - (٨٩) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ لُحُوفٍ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَايِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». [البيهقي ٢٢٦٦].

[٢٦٣] ١٤٦ - (٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ لَهَادٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ وَبِالنَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُشْتَبُّ أَبَا الرَّجُلِ، وَيُسَبُّ أَبَاهُ، وَيُسَبُّ أُمُّهُ، فَيُسَبُّ أُمُّهُ». [البيهقي ٥٩٧٣، وهو ٢٦٤].

- أَوْ: سُئِلَ عَنِ الْكَبَائِرِ - فَقَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَهَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَقَالَ: «أَلَا أُتَبِّحُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» قَالَ: «قَوْلُ الزُّورِ» أَوْ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ» قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَهَادَةُ الزُّورِ).

و(عن أبي الغيث، عن أبي هريرة رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ لُحُوفٍ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَايِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

واعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُشْتَبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيُسَبُّ أَبَاهُ، وَيُسَبُّ أُمُّهُ، فَيُسَبُّ أُمُّهُ».

### الشرح:

أم (أو بكسرة)، واسمه نُفَيْعُ بْنُ لِحَارِثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ <sup>(١)</sup> وَأَمَّا الْإِسْتِدَانُ لِمَدَارِ ذِكْرَتِهِمْ، فَهِيَ

(١) (بج)، هتمو، يذله: حمود، وهو غلط.

(٢) نظر ص ٢١٥ - ١٨٤

[٢٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُثْمَى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح)، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَقَهُ ج ٦٥٩، ٦٨٤، [نظر ٢٦٣]

بصريون كلهم من أولهم إلى آخرهم، إلا أن شعبة واسطي بصرى، ولا يقدح هذا في كونهم بصريين، وهذا من الثَّرف المستحسنة، وقد تقدّم في الباب الذي قبل هذا نفيهم عن الكوفيين.

وقوله: (حدثني أحمد، وهو ابن الحارث) قدّم بين فائدة قوله: (وهو ابن الحارث)<sup>(١)</sup>، ولم يقل: خالد بن الحارث، وهو أنه إنما سمع في الرواية: (خالد)، ولخالد مشركون، فأراد تمييزه، ولا يجوز له أن يقول: حاد بن الحارث، لأنه يصير كذباً على المروي عنه، فإنه لم يقل إلا: خالد، فعُدل إلى لفظة: (وهو ابن الحارث) لتحصل لفظة بالتميز والسلامة من الكذب.

وقوله: (عبيد الله بن أبي بكر) هو أبو بكر بن أنس بن مالك، فعبيد الله يروي عن جده.

وقوله: (وأبو ظنّي) هو بالباء الموحدة.

و(أبو الفيث) اسمه سالم.

وقوله في أول الباب: (عن سعيد الجُريري) هو بضم الجيم منسوباً إلى جُرير مصرى، وهو جُرير بن عَد بضم العين وتحتيف الباء، بطن من بكر بن وائل، وهو سعيد بن إلياس أبو مسعود بصريّ وأما «المؤيدت»، فهي المهلكات، يقال: وَبَقَ لِرَجُلٍ بَفَتْحِ الْبَاءِ، يَبَقُّ بِكْسَرِهَا، وَوَبَقَ بِضَمِّ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْبَاءِ، يُؤَبِّقُ، إِذَا هَلَكَ، وَأُؤَبِّقُ غَيْرُهُ، أَي: أَهْلَكَ.

وأما «الزُّور»، فقد التَّعَبَّى المفسر أبو إسحاق وغيره: أصله تحسين الشيء وصفه بخلاف صفته حتى يُحْبِلَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، فَهُوَ تَمْوِيهِ، لِطَبْلٍ بِمَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ حَقٌّ<sup>(٢)</sup>.

وأما «المُحَصَّنات الغفلات»، فيكسر لصاد وفتحها، فراءت في السبع، قرأ بكسائي بالكسر، والباقون بالفتح<sup>(٣)</sup>، ولمرتد بالمحصنات هم الغفلة، وبالعفلات لعافلات عن الموحش وما قُدِّفَ به. وقد ورد الإحصان في لُشْرَعٍ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، الْعَقَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَلِشَّكَاحٍ، وَلِشَّرِيحٍ،

(١) نظر ص ٨٣ من هذا مجرّه

(٢) تفسير لثعبي، (١٥٩/٧).

(٣) لا يشترط في بقراءات بعضنا: (٩٥/١) و(٢٤٩/٢).

والحرية، وقد بينت مواطنه وشرائطه وشواهده في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»<sup>(١)</sup>، والله أعلم

وأما معاني الأحاديث وفقهها، فقد قَدَّمنا في الباب الذي قبل هذا كيفية ترتيب الكبار، قال العلماء: ولا انحصار للكبار في عدد مذكور، وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن الكبار: أسيِّعُ هي؟ فقال: هي إلى سبعين - ويُروى إلى سبع مئة - أقرب<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «الكبار سبع»، فالمراد به، من الكبار سبع، وإن هذه الصيغة وإن كانت للعموم فهي محصورة بلا شك، ولما وقع الاختصار على هذه السبع، وفي الرواية الأخرى: ثلاث، وفي أخرى: أربع، لكونها من أفضل الكبار مع كثرة وقوعها، لا سيما فيما كانت عليه لجهلية، ولم يذكر في بعضها ما ذكر في الأخرى، وهذا مُصرِّح بما ذكرته من أنَّ المراد البعض، وقد جاء بعد هذا: «من الكبار شتم لرجل والديه»، وجاء في التسمية وعدم الاستبراء من لبون أنهما من الكبار<sup>(٣)</sup>، وجاء في غير مسلم من الكبار: «اليمين القموس»<sup>(٤)</sup>، و«استحلال بيت الله الحرام»<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلف العلماء في حدِّ الكبيرة وتمييزها من الصغيرة، فجاء عن ابن عباس رضي الله عنه: كلُّ شيء يهين الله عنه فهو كبيرة<sup>(٦)</sup>. وبهذا قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفريني لفقهِه الشافعي الإمام في عدم الأصول والفقهِ وغيره، وحكى القاضي عياض رحمه الله هذا المذهب عن المحققين<sup>(٧)</sup>، واحتجَّ القائلون بهذا بأنَّ كلَّ مخالفة فهي بالنسبة إلى جلال الله تعالى كبيرة.

وذهب الجماهير من السلف والحلف من جميع نطوائف إلى انقسام المعاصي إلى صفائر وكبار، وهو مروى أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف

(١) انظر ص ٥٦٥ - ٥٦٦.

(٢) أخرجه لصري في تفسيره، (٦٥١/٦)، واللائكي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة وجماعة، ١٩١٨.

(٣) أخرجه شعري، ٦٠٥٥، ومسلم، ٦٧٧، وأحمد، ١٩٨٠ من حديث ابن عباس رضي الله عنه خرج النبي ﷺ من بعض جهنم بمدينة، فسمع صوت نساء ينادين في قبورهن، فقال: فعبدين، وهن يعلدن في كبيرة، وهن صغير، كن أحدهن لا يستتر من البول، وكان الآخر بعشي بالقيامة.

(٤) أخرجه لبخاري، ٦٦٧٥، وأحمد، ٦٨٨٤ من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود، ٢٨٧٥ من حديث حمير بن قنادة النخعي رضي الله عنه، وهو صحيح لغيره.

(٦) أخرجه لصري في تفسيره، (٦٥٠/٦)، واللائكي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة وجماعة، ١٩١٦.

(٧) إكمال المعجم، (١/٣٥٤ - ٣٥٥).



لأمة وخلفها. قال لإمام أبو حامد الغزالي في كتابه «لسيط في المذهب»: إنكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يُلحق بالفقه، وقد فهمنا من مدارك الشرع.

وهذا الذي قدّمه أبو حامد الغزالي قد قلّله غيره بمعدّه، ولا شك في كون لمخالفة قبيحة جداً بالنسبة إلى جلال الله تعالى، ولكنّ بعضها أعظم من بعض، وتنقسم باعتبار ذلك إلى ما تُكفّرهُ الصلوات، الخمس أو صوم رمضان أو الحج أو العمرة<sup>(١)</sup> أو الوضوء أو صوم عرفة أو صوم عاشوراء أو فعل الحسنه، أو غير ذلك مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وإلى ما لا يُكفّرهُ ذلك كما ثبت في «المُصحيح»: «ما لم يُغشّ كبيرة»<sup>(٢)</sup>، فسعى الشرع ما تُكفّرهُ الصَّلَاة ونحوها صفاتاً، وما لا تُكفّرهُ كبائر، ولا شك في حُسن هذا، ولا يُخرجها هذا من كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى، فإنها صغيرة بالنسبة إلى ما فوقها لكونها أقلّ قُبْحاً، ولكونها متيسّرة لتكفير، والله أعلم.

ورداً ثبت نقسم لمعاصي إلى صفائر وكبائر، فقد اختلفوا في ضبطها اختلافاً كثيراً متشراً جداً:

فروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لكبائر كلّ ذنب ختمه الله تعالى بنار أو غضب أو لعة أو عذاب<sup>(٣)</sup>. ونحو هذا عن الحسن البصري.

وقال آخرون: هي ما أوعده الله تعالى عليه بنار أو حدّ في الدنيا.

وقال أبو حامد الغزالي في «البسيط»: والضابط للنّاس المعنوي في ضبط الكبيرة: أن كلّ معصية يُقدّم المرء عليها من غير استشعار خوف وجدانٍ لدم، كانتهاون بارتكابها، والمتجرئ عليها<sup>(٤)</sup> اعتياداً، فما أشعر بهد، لا استحفاف والتهاون فهو كبيرة، وما يُحمل على فُتات النفس أو اللسان، وفُترة مراقبة التقوى، ولا يَنفُك عن تَنُدُّم يمتزج به تنغيص التلذذ بالمعصية، فهذا لا يجمع لعدالة، وليس هو بكبيرة.

وقال الشيخ لإمام أبو عمرو بن الصّلاح رحمه الله في «فتاويه»: الكبيرة كلّ ذنب كُبر وعُظم عِظماً

(١) في (ج): الحج والعمرة.

(٢) أخرجه مسلم: ٥٥٠، وأحمد: ١٠٢٨٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البصري في «تفسيره» ٦/٦٥٧، وأبي بصير في «شعب الإيمان»: ٢٨٦.

(٤) في (ج) و(هـ): عيه.

يصحّ معه أن يُصق عليه اسم الكبير، ويُصِف بكونه عظيماً على الإطلاق، قال فهذا حدٌ كبير، ثم لها أمّرات، منها: ربح الحد، ومنها: الإبعاد عيها بالعذاب بالدر ونحوه في الكتاب أو السنة، ومنها: وصفُ دعيتها بالمسوق نعت، ومنها: النعت، كـ «لعن الله من غير منار الأرض»

وقد قال الشيخ لإمام أبو محمد بن عبد السلام<sup>(١)</sup> رحمه الله في كتابه «القرعة»: إذا أردت معرفة الفرق بين الصغيرة والكبيرة، فاعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبائر المخصوص عيها، فإن نقصت عن أقل مفسد الكبائر فهي من الصغيرة، وإذا سوت أدنى مفسد لكبائر، أو أزيّت<sup>(٢)</sup> عيها، فهي من الكبائر، فمن شتم الرب سبحانه وتعالى، أو رسوله ﷺ، أو ستهن برسول، أو كذب واحداً منهم، أو ضمّن الكعبة بالعذرة، أو ألقى لمصحف في القاذورات، فهي من أكبر الكبائر، ولم يُصرّح لشرح ماله كبيرة.

وكذلك لو أسكت امرأة مُحَصَّنَة من يزني بها، أو أسكت مسلماً لمن يقتله، فلا شك أن مفسده ذلك أعظم من مفسدة أكل مال اليتيم مع كونه من الكبائر. وكذلك لو دُلّ الكفار على عورة المسلمين مع عدم أهميتهم يستأمنون بذلك. وسُئِلُوا تُرَاهِمُوا وأُتِلَتْ لَهُمْ. ويسرون أسرارهم. فإن سببت إلى هذه المفسدات أعظم من توليّه يومئذٍ لخُفٍّ بغير عذر مع كونه من الكبائر. وكذلك لو كذب على إنسان كذباً يعلم أنه يُقتل بسببه، أم إذا كذب عليه كذباً يؤخذ منه بسببه ثمرة، فليس كذبه من الكبائر.

قال: وقد نصّ لشرح على أن شهادة الزور وأكل مال اليتيم من الكبائر، فإن وقع في مال خطير فهذا ظهير، وإن وقع في مال حقير، فيجوز أن يُجعل من الكبائر قطعاً عن هذه مفسدة، كما جعل شرّ قتل من حرم من الكبائر وإن لم تتحقّق المفسدة، ويجوز أن يُضبط ذلك بنصاب السُرقة قال: والحكم بغير الحقّ كبيرة، فإن شهد زوراً متمسكاً والحاكم مدّشراً، قد جعل التمسك كبيرة فالتمسك أولى.

١. نقلاً عن ابن ناصح، ص ١٤٨. وهذا الحديث أخرجه مسلم ٥١٢٤ من عي بن أبي عبد الله وهو في أمية أحمد (رواه عبد الله) ٨٥٥

٢. سمع عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي نعيم سمع من شيخ الإسلام والمسلمين، وأخذ لأئمة لأعلام له قالوا: حد الكبير والمجدد لقراءته وغيره، توفي رحمه الله سنة ثمان وست مئة، انظر طهذات شافعية تكري، (٢١٩/٨)

٣. في (من) و(لا)، أو أزيّت.

قال: وقد ضبط بعض العلماء الكبائر بأنها كل ذنب قُرْب به وعِيد أو حُدَّ أو لعن، فعلى هذا كل ذنب عُلِمَ أنَّ مفسدته كمفسدة ما قُرْب به لوعيد أو الحد أو لعن، أو أكثر من مفسدته، فهو كبيرة، ثم قال: ولأولى أن تُضبط الكبيرة بما يُشعر بتهون مرتكبها في دينه إشعاراً أصغر للكبائر المنصوص عليها، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد بن عبد السلام<sup>(١)</sup>.

قال لإمام أبو الحسن الوحداني المفسر وغيره: الطَّحِيحُ أنَّ حدَّ الكبيرة غير معروف، بل ورد الشرع بوصف أنواع من المعاصي بأنها كبائر، وأنواع بأنها صغائر، وأنواع لم تُوصف، وهي مشتملة على كبائر وصغائر، ولحكمة في عدم بينها أن يكون بعد ممتنعاً من جميعها مخافة أن يكون من الكبائر، قالوا: وهذا شبيه بإخفاء ليلة لقدر، وساعة يوم الجمعة، وساعة إجابة الدعاء في الليل، وبسم الله الأعظم، ونحو ذلك مما أخفي، والله أعلم.

قال العلماء: ولاصر على الصَّغِيرَةِ يجعلها كبيرة، ورُوي عن عمر وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم لا كبيرة مع ستغفار، ولا صغيرة مع إصرار<sup>(٢)</sup>. معناه: أنَّ الكبيرة تُحمى بالاستغفار، والصَّغِيرَةُ تصير كبيرة بالإصرار. قال لشيخ أبو محمد بن عبد السلام في حدَّ لإصرار: هو أن تتكرر منه للصَّغِيرَةِ تكراراً يُشعر بقلَّة مبالته بدينه<sup>(٣)</sup>، إشعاراً ارتكب الكبيرة بذلك. قال: وكذلك إذا جتمعت صغائر مختلفة الأنواع بحيث يُشعر مجموعها بما يُشعر به أصغر الكبائر<sup>(٤)</sup>.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: المُصِرُّ مَنْ تَلَّسَّ من أصدقاء التوبة باستمرار لعزم على المعودة، أو باستدامة لفعل بحيث يَدْخُل به ذنبه في حَيْرٍ ما يُطْلَقُ عليه الوصف بصيرورته كبيرة عظيم، وليس لزمن ذلك وعدوه حصراً، والله أعلم<sup>(٥)</sup>. هذا مختصر ما يتعلق بضبط الكبيرة.

واب قوله. (قال: أَلَا أَتَيْكُمْ بِأكْبَرِ الكبائر ثلاثاً)، معناه: قال هذا الكلام ثلاث مرَّات.

(١) فتاوى الأحكام: (١/ ٢٣-٢٦).

(٢) أخرجه بخاري في التفسير: (٦/ ٦٥١)، و التلخيص في شرح أصول عقائد أهل سنة وجماعة: ١٩١٩، ولوحدي في التفسير الموسع: ٢١١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً وأخرجه عنه سرفهياً شهاب المقدسي في المصنف: ٨٥٣.

(٣) في (ط) و(هـ)، بفتح، ولم تجوِّد في (خ).

(٤) فتاوى الأحكام: (١/ ٢٧).

(٥) فتاوى ابن الصلاح: ص ١٤٩.

وأما «عقوق الوالدين»، فهو مأخوذ من لعق، وهو القطع، وذكر الأزهري أنه يقال: عَقَّ ولده يَعْقُهُ - بضم العين - عَقّاً وعُقُوقاً. إذا قطعه ولم يصل رحمه<sup>(١)</sup> وجمع العاق: عَقَقَة بفتح الحروف كلها، وعَقَّق بضم العين والقاف. وقد صاحب «محكم»<sup>(٢)</sup> رجل عَقَق وعَقَّق<sup>(٣)</sup> وعَقَّ وعاق بمعنى واحد، وهو الذي شقَّ عَصاً لطاعة لوالده<sup>(٤)</sup>. هذا قول أهل اللغة.

وأما حقيقة عقوق المحرم شرعاً فمَنْ صلبه، وقد قال الشيخ الإمام أبو محمد بن عبد السلام رحمه الله: لم أقف في عقوق الوالدين وفيما يختصن به من الحقوق على ضابط أعتمد عليه، فإنه لا يجب طاعتهم في كل ما يأمران به وينهيان<sup>(٥)</sup> عنه باتفاق العلماء. وقد حرّم بنى الولد الجهاد بخير ذنهما، لم يسقُ عيهما من توفّع قتله، أو قلع عضو من أعضائه، وبشدة تفجّعهم على ذلك، وقد ألحق بذلك كل من يحذف فيه على نفسه أو عضو من أعضائه، هذا كلام الشيخ أبي محمد<sup>(٦)</sup>.

وقد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في «فتاويه»: العقوق لمحرم: كل فعل يتأذى به الولد أو يحويه تأذياً ليس بالهين، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة، قال: وربما قيل: حدة نوالدين وجنة في كل ما ليس بمعصية، ومخالفة أمرهم في ذلك عقوق، وقد أوجب كثير من العلماء طاعتهم في الشبهات، قال: وليس قول من قال من علمنا: يجوز له لشف في طلب العلم وفي حاجة غلب دينهم، مخالفاً لمذكرته، فإنّ هذا كلام مطلق، وفيما ذكرته بياناً لتقييد ذلك لمطلق، والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قول الزور أو شهادة الزور»، فليس هو على ظاهره استبعاد إلى لأفهم منه، وذلك لأنّ لشرك أكبر منه بلا شك، وكذلك القتل، فلا بدّ من تأويله، وفي تأويله ثلاثة أوجه:

أحده: أنه محمول على الكفر، فإنّ الكافر شهد بالزور وعامل<sup>(٨)</sup> به.

والثاني: أنه محمول على المستحل، فيصير بذلك كافراً.

(١) التعليل: (١/ ٤٨)

(٢) في (نح): ويصل، بدل: وعقّق.

(٣) في (محكم): (١، ٥٤).

(٤) في (نح) و(ط): ولا يهين.

(٥) «قواعد الأحكام» (١/ ٢٤)

(٦) «فتاوى بن الصلاح» ص ٢٠٩

(٧) في (نح) و(ط): وذلك

والثالث: أن المراد: من أكبر الكبائر، كما قدمناه في نظائره.

وهذا الثالث هو الظاهر أو الصواب.

وأما حمّله على الكفر فضيف، لأن هذا يخرج مخرج لرجل عن شهادة الزور في الحقوق. وأما تبخ الكفر وكونه أكبر الكبائر فكان معروفاً عندهم، ولا يتشكك أحد من أهل القبلة في ذلك، فحمّله عليه يُخرجه عن الغائبة. ثم الظاهر الذي يقتضيه عموم الحديث وحلاله ولقواعده أنه لا فرق في كون شهادة الزور باحقوق كبيرة، بين أن تكون بحق عظيم أو حقير، وقد يحتمل على بُعد أن يقال فيه الاحتمال، الذي قدمته عن الشيخ أبي محمد بن عبد السلام في أكل ثمرة من ماب التيمم، والله أعلم.

وأما عدّه عليه السلام (التولي يوم الزحف) من الكبائر، فدلّ صريح لمذهب لعلماء كفا في كونه كبيرة، إلا ما حكي عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: ليس هو من الكبائر، قال: والآية الكريمة الواردة في ذلك إنما وردت في أهل بدر خاصة، والصواب ما قاله جدهمير أنه عام باق، والله أعلم.

وأما قوله: (وكن متكثراً فجلس، فما زل يُكرّره حتى قتل: ليت سكت)، فحبوسه عليه السلام للاهتمام بهذا الأمر، وهو يُفيد تأكيد تحريمه، وعظم تبخه وأما قولهم: (ليت سكت)، فإنما قالوه وتمنّوه شفقة على رسول الله عليه السلام، وكراهة لما يُرجمه ويُغضب.

وأما عدّه عليه السلام (السحر) من الكبائر، فهو دليل لمذهب الصحيح المشهور ومذهب الجماهير أن السحر حرام من الكبائر، فَعَلَّه وتعلّمه وتعلّمه. وقال بعض أصحابنا: إن تعلّمه <sup>(١)</sup> ليس بحرام، بل يجوز ليُعرف ويُرَدَّ على فعله، ويُميز عن <sup>(٢)</sup> الكرامة للأولياء، وهذا لقليل يُمكنه أن يحمل الحديث على فعل السحر، والله أعلم.

وأما قوله عليه السلام: (من لكبثر شتم الرجل والديه) إلى آخره، ففيه دليل على أن من تسبّب في شيء، حاز أن ينسب إليه ذنب الشيء، وإنما جعل هذا عقوقاً لكونه يحصل منه ما يتأذى به لو ولد تأدياً ليس بالهين كما تقدّم في حدّ العقوق، والله أعلم.

وله قطع الدرائع، فيؤخذ منه النهي عن بيع العصير ممن يتخذ الخمر، والسلاح ممن يقطع الطريق، ونحو ذلك، والله أعلم.

(١) في (ن): تعبته.

(٢) في (ن): من.

## ٣٩ - [باب تحريم الكبر وبيانہ]

[٢٦٥] ١٤٧ ( ٩١ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ -: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَرْزَاءِ بْنِ ثَعْلَبٍ، عَنْ فَضِيلِ الْمُقْبِمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ يَبْطِرُ الْحَقَّ وَغَمَطُ النَّاسِ» [أحمد ١٣١٠ - مسند].

[٢٦٦] ١٤٨ - ( ٩٠ ) حَدَّثَنَا مُنْجَبٌ بْنُ الْحَارِثِ السَّوِّمِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ - قَالَ مُنْجَبٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ» - [أحمد ١٣١٣].

## باب تحريم الكبر وبيانہ

فيه (أَبَانُ بْنُ ثَعْلَبٍ، عَنْ فَضِيلِ الْمُقْبِمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ» قَالَ رَجُلٌ إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ يَبْطِرُ الْحَقَّ وَغَمَطُ النَّاسِ»).

قال مسلم: (حَدَّثَنَا مُجَابُّ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ»)

المشرح:

قد تقدّم أنَّ (أَبَانُ) مجوز صرفه وترك صرفه، وأنَّ (نَصْرَفَ) أنْصَحُ<sup>(١)</sup>. و(ثَعْلَبُ) بالغيث المعجمة

(١) نظر من ١٦٩ من هذا المعجم

[٢٦٧] ١٤٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي هَانٍ بْنِ تَغْلِبَ، عَنْ فَصِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ». [مسند ٤٣١١].

وكسر اللام. وأما (القُصيمي) فبضم الفاء وفتح القاف (ومنجب) بكسر الميم وإسكان لثون وبلجيم وآخره باء مؤنثة. (وسهر) بضم الميم وكسر الهاء، وفي هذا الإسناد الثاني لطيفتان من لطائف الإسناد:

إحدهما: أنَّ فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: الأعمش، وإبراهيم، وعلقمة. والثانية: أنه إسناد كوفي كله، فمُنجب وعبد الله بن مسعود ومن بينهما كوفيون، لا سويد بن سعيد رفيق مُنجب، فيُعني عنه مُنجب.

وقوله ﷺ: «وَعَمَلُ النَّاسِ» هو بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم وبالطاء المهملة، هكذا هو في نسخ «صحيح مسلم». قال القاضي عياض رحمه الله: لم نرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري<sup>(١)</sup> إلا بالطاء، قال: وبالطاء ذكره أبو داود في «مصنّفه»<sup>(٢)</sup>، وذكره أبو عيسى الترمذي وغيره: «غمص» بالطاء<sup>(٣)</sup>، وهم بمعنى واحد<sup>(٤)</sup>، ومعناه: احتقرهم، يقال لي الفعل منه: عَمَطَه بفتح لميم، يَغْمَطُه بكسره، وعَمَطَه بكسر الميم، يَغْمَطُه بفتحهم. وأما: «بَطَرُ الْحَقِّ»، فهو دفعه ونكزه ترفعا وتجبيرا. وقوله ﷺ: «مَنْ كَبُرَ بَاءٌ» هي غير مصروفة.

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ» اختلفوا في معناه: ف قيل: معناه: إِنَّ كُلَّ أَمْرٍ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى حَسَنٌ جَمِيلٌ، فيه الأسماء الحسنى وصفتُ الجمال والكمال، وقيل: جميل بمعنى مُجَمِّل، تكريم وسميع بمعنى مُكْرِم ومُسْمِع وقال الإمام أبو القاسم نُفَيْسِيُّ: معناه: جميل. وحكى الإمام أبو سفيان، للحضري أنه بمعنى ذي الثور والبهجة، أي: مَالِكُهُمَا، وقيل: معناه: جميل الأفعال حكم واسطر إليكم، يُكَلِّمُكم اليسير ويُعِينُ عليه، ويُثَبِّتُ عليه المجزئ ويشكرك عليه.

(١) م ألف عليه في (صحيحه)، وأخرجه في (الأدب المفرد)، ٥٥٦ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أبو داود ٤١٩٢ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) الترمذي ٢١١٧ من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٤) «كتاب المغلف» (١/٣٦٢).



و علم أنَّ هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح، ولكنه من أخبر الأحاد، وورد أيضاً في حديث الأسماء الحسنی<sup>(١)</sup>، وفي إسناده مقال، ولمختار جواز إطلاقه على الله تعالى، ومن لعلماء من معه، قال إمام أبو المعالي إمام الحرمين: ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصحته أطلقه، وما مع الشرع من إطلاقه منعه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم تقص فيه بتحليل ولا تحريم، فإن الأحكام الشرعية تنتقي من موارد الشرع، ولو قضينا بتحريم أو تحريم لكثرت مثبتين حكماً بغير الشرع، قل: ثم لا يشترط في جواز الإطلاق ورود ما يقطع به في الشرع، ولكن ما يقتضي العمل وإن لم يوجب العلم لونه كافٍ، إلا أنَّ الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الله تعالى ووصفه. هذا كلام إمام الحرمين، ومحلّه من الاتقان والتحقيق بالعدم مطلقاً، وبهذا الفن خصوصاً، معروف بالخاية العليا.

وأما قوله: سم تقص فيه بتحليل ولا تحريم، لأن ذلك لا يكون إلا بالشرع، فهذا مبني على لمذهب المختار في حكم الأشياء قبل<sup>(٢)</sup> ورود الشرع، فون لمذهب الصحيح عند المحققين من أصحابنا أنه لا حكم فيها لا بتحليل ولا تحريم ولا إباحت ولا غير ذلك، لأن الحكم عند أهل السنة لا يكون إلا بالشرع، وقد بعض أصحابنا: إنها على الإباحة، وقد بعضهم: على التحريم، وقد بعضهم: على الموقف لا يعلم ما يقال فيها، ولمختار الأول، والله أعلم.

وقد اختلف أهل السنة في تسمية الله تعالى ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه، فأجازه طائفة، ومنعه آخرون إلا أن يرد به شرع مقطوع به من عقل كتاب الله، أو سنة متواترة، أو إجماع على إطلاقه.

فإن ورد خبر واحد، فقد اختلفوا فيه: فأجازه طائفة وقالوا: الدُّعاء به والشأن من باب العمل، وذلك جائز بخبر الواحد، ومنعه آخرون لكونه رجاءً إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى.

(١) أخرجه لثرمذي، ٣٨١٦، ومن ماله: ٣٨٦١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبه يقع عند لثرمذي سم (لجسمل)، وأخرجه لبحري، ٢٧٣٦، ومسلم، ٦٨٠٩، وأحمد، ٧٥٠٢ أيضاً من حديث أبي هريرة، ولكن دون ذكر الأسماء،

ولفظه: «إن الله اسمه وتسعين اسماً، علة (لا وأحياناً من أحصاه من الجنة»

(٢) وقع في (ج) الأسماء بفتح الألف، وهو تصحيف.

وطريق هذا القطع. قال القاضي: والصواب جواره لاشتماله على العمل، ولقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف ١٨٠]، والله أعلم<sup>(١)</sup>

وأما قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر»، فقد اختلف في تأويله، فذكر المخطئين فيه وجهين:

أحدهما: أنَّ المراد التكبر عن الإيمان، فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً إذا مات عليه.

والثاني: أنه لا يكون في قلبه كبرٌ حال دخوله الجنة، كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فِي سُورِهِمْ مِن عَلٰى﴾ [النجم ٧] (٢).

وهذان التأويلان ليهما بُعد، فمن هذا الحديث ورد في سياق النهي عن لكبر المعروف، وهو الارتفاع على الناس واحتقارهم ودفْع الحق، فلا ينبغي أن يُحمل على هذين التأويلين المخبرين به عن المطلوب، بل لظاهر اختاره لقاضي عياض وغيره من المحققين أنه لا يدخلها دون مجازة إن جازاه<sup>(٣)</sup>، وقيل: هذا جزاؤه لو جازاه، وقد تكرم<sup>(٤)</sup> بأنه لا يُجزيه، بل لا بد أن يدخل كل الموحدين لجنة، إما أولاً، وإما ثانياً بعد تعذيب بعض أصحاب الكبر للذين ماتوا مُصرِّين عليها، وقيل: لا يدخلها مع المتقين أولاً وثمة.

وأما قوله ﷺ: «لا يسأل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»، فالمراد به دخول الكفار، وهو دخول الخلود وقوله ﷺ: «مثقال حبة» هو على ما تقدّم وتقرر من زيادة لإيمان ونقصانه<sup>(٥)</sup>

وأما قوله: (قال رجل: إنَّ الرجل يحب أن يكون ثوبه حساً)، فهذا الرجل هو مالك بن مرارة الرهاوي، قاله لقاضي عياض<sup>(٦)</sup>، وأشار إليه أبو عمر بن عبد البر<sup>(٧)</sup>.

(١) إكمال المعلم: ٤٥/١ (٣٩١).

(٢) معجم السنن: ٤٨ (١٠٩/٤).

(٣) إكمال المعلم: ١٢ (٣٥٩/١).

(٤) في (عس) و(هـ): ينكروا.

(٥) انظر ص ٢٢٩ وما بعده من هذا الجزء.

(٦) إكمال المعلم: ١ (٢٥٩/١).

(٧) الاستيعاب: ٣ (١٣٥٩/٣).

وقد جمع أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوان<sup>(١)</sup> الحديث في اسمه أقوالاً من جهات، فقال: هو أبو ريحانة وسمه شمعون، ذكره ابن الأعرابي. وقال علي بن المديني في «لغات». اسمه ريعة بن عمرو، وقيل: سواد، بالتحفيف، ابن عمرو، ذكره ابن السكك، وقيل: معاذ بن حبل، ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب «الحُمُول والتوصيع»<sup>(٢)</sup>، وقيل: مالك بن مرة الرهاوي، ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث»<sup>(٣)</sup>، وقيل: عبد الله بن عمرو بن عدي، ذكره معتمر في «احمعه»<sup>(٤)</sup>، وقيل: حُرَيْم بن ثابت. هذا ما ذكره ابن بشكوان<sup>(٥)</sup>.

وقولهم: ابن مرة الرهاوي، هو مرة بن ميم وباء مكررة وآخره هاء، والرهاوي هنا نسبة إلى قسيدة، ذكره الحافظ عبد لغني بن سعيد المصري بفتح الراء، ولم يذكره ابن ماكولا، وذكر الجوهر في «صاحبه» أن الرهاوي نسبة إلى رها بن رها، حي من مذحج<sup>(٦)</sup> وأما (شمعون) فبالعين المهملة وبالدخيلة، والشين معجمة ميمها، والله أعلم.



- (١) ولد خلف بن بشكوان سنة أربع وأربع مئة، ومن أمه ربيعة بنت كنانة. أقواله في الأسماء في «تجويد» لابن من بطله وغيره من الكتب، توفي سنة ثمان وخمسين مئة. نظر «سير أعلام النبلاء» (٢١/١٣٩).
- (٢) توفي ٢١٩ وبن أبي لهب هو عبد الله بن محمد بن عبد بن سنان لقاضي، مولاهم بعد أبيه، صاحب شهاب
- (٣) المصنف من مؤلفي بني أمية، توفي سنة إحدى وثمانين ومئتين.
- (٤) انظر (٣١٦/١)
- (٥) معمر في «تجويد» المطبوع، كالمعتمد به، عبد لوزق: ٢٠٥٢.
- (٦) انظر بعض الأسماء المبهمة الواقعة في «تجويد» لأحد عشر سنة (٢٧٦/١) وما بعده.
- (٧) في (ص) و(هـ): رها بن رها.
- (٨) المصنف: (وهو).

## ٤٠ - [باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،

## ومن مات مشركاً دخل النار]

[٢٦٨] ١٥٠ - (٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ وَكَيْعٌ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ» وَقُلْتُ أَنَا : وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ . [مسند أحمد ٤٠٤٣ و ٤٢٣١ ، وصحاحي ١١٣٣٨ .]

[٢٦٩] ١٥١ - (٩٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُوجِبَاتُ ؟ فَقَالَ : «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ» ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ» . [أحمد : ١٥٢١٠ .]

[٢٧٠] ١٥٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْعَيْلَانِيُّ سُيَمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا :

## باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،

## وإن مات مشركاً دخل النار

قال مسلم : (حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ : حدثنا أبي ووكيعٌ ، عن الأعمش ، عن شقيقٍ ، عن عبد الله ﷺ ، قال وكيعٌ قال رسول الله ﷺ ، وقال ابن نُمَيْرٍ سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار» قلت أنا : ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة).

(وعن أبي سفيانٍ ، عن جابرٍ ﷺ قال أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال يا رسول الله ، ما الموجبان؟<sup>(١)</sup> فقال «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار»).

قال مسلم . (وحدثنا أبو أيوب العيلانيُّ سليمان بن عبيد الله<sup>(٢)</sup> وحجاج بن الشاعر قالا :

(١) في نسخة من الصحيح مسلم : «من» وفي (هـ) ، «أن» من .

(٢) في (خ) ، «الموجبان» .

(٣) في (ج) ، «سيمان بن عبد الله» .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ»، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ [٢٧١] ٥

[٢٧١] (٥٥٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بِمُتَّبِعِهِ [١٧٤٨٨].

[٢٧٢] ١٥٣ - (٩٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ ﷺ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». [٢٣٠٤] [٢٧٣] ١٥٣٣ - ١٧٤٨٧. ب. ح. ي.

[٢٧٣] ١٥٤ - (٥٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ نائمٌ، فَأَتَيْتُهُ فَوَدَّأَ هُوَ نَائِمٌ» ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، .....

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا جَابِرُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ»، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ،

وَعَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

و(عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، فَأَتَيْتُهُ فَوَدَّأَ هُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ،

قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «إِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ». قَالَ: فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ. (أحمد: ٢١٥٦٢، والبخاري: ٥٨٧٧).

فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: «على رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ»، قال: فخرج أبو ذر وهو يقول: وإن رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ.

### الشرح:

أم لإسناد لأول فكه كوفيون، محمد بن ثُمير وعبد الله بن مسعود ومن بينهما.

وقوله: (قال وكيع: قال رسول الله ﷺ). وقال ابن ثُمير: سمعتُ رسول الله ﷺ هذا وما أشبهه من الدقائق التي ينه عليها مسلم رحمه الله دلائل قصعة على شدة تحريه وتقائه وضبطه وعرفانه وغزارة علمه وجدقه وبراعته في الغوص على المعاني ودقائق علم لإسناد وغير ذلك، فرضي الله عنه، والدقيقة في هذا أن ابن ثُمير قال رواية عن ابن مسعود: سمعتُ رسول الله ﷺ، وهذا متصل لا شك فيه، وقد وكيع رواية عنه: قال رسول الله ﷺ. وهذا مما اختلف العلماء فيه، هل يُحمَل على الاتصال أم على الانقطاع؟ فالجمهور أنه على الاتصال كـ (سمعت)، وذهبت طائفة إلى أنه لا يُحمَل على الاتصال إلا بدليل عليه. فإذ قبل بهذا المذهب كان مرسلاً صحابياً، وفي الاحتجاج به خلافتي، فالجمهور قالوا: يُحتج به وإن لم يُحتج بمروسي غيرهم، وذهب لإسناد أبو إسحاق الإسفريني لشافعي إلى أنه لا يُحتج به.

فعسى هل يكون هذا الحديث قد روي متصلاً ومرسلاً، وفي الاحتجاج بما روي مرسلاً وروي متصلاً خلافتي معروف، قيل: الحكم للمرسس، وقيل للأحفظ روة<sup>(١)</sup>، وقيل للأكثر، ولصحيح أنه يُقدَّم رواية الوصل. فاحتاط مسم رحمه الله وذكر لفضيل لهذه الفائدة، وبشأن يكون راوياً بالمعنى، فقد أجمعوا على أن الرواية باللفظ أولى، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): رواية.

وأما (أبو سفيان) الزاوي عن جده، فاسمه طلحة بن نافع و(أبو الزبير) اسمه محمد بن مسلم بن ثورس، وتقدم بيده<sup>(١)</sup>.

وأما قوله: (قال أبو أيوب: قال أبو الزبير، عن جده)، فمراده أن أب أيوب وحتاجاً لاختلاف هي عذرة. (أبي الزبير عن جده)، فقد أبو أيوب. (عن جده)، وقد حجاج: (حدث جابر). فأم (حدث) فصيحة في الاتصال، وأما (عن) فمختلف فيها، فالجمهور على أنها للاتصال كحدث، ومن العلماء من قال: هي الانقطاع، ويجوز فيها ما تقدم، إلا أن هذا على هذا المذهب يكون مرسل تابعي

وأما (قرة) فهو ابن خالد. وأما (المعمر) فهو بفتح الميم وإسكان عين المهمة وسواء مهمة مكرره. ومن عرف أحواله أن الأعمش قال رأيت المعمر وهو بن عشرين ومئة سنة أسود الرأس والحية. وأما (أبو در) فتقدم أن اسمه جندب بن حذدة عدى مشهور<sup>(٢)</sup>، وقيل غيره. وفي الإسناد (أحمد بن حنبل) بالخاء المعجمة، تقدم<sup>(٣)</sup>.

وأما (ابن بريدة) فاسمه عبد الله، ولبريدة ابنان: سفيان، وعبد الله، وهما ثقتان، ولد في بطن، وتقدم ذكرهما أول كتاب الترمذي<sup>(٤)</sup>. وابن بريدة هذا ويحيى بن عمر وأبو الأسود ثلاثة تابعيون يروي بعضهم عن بعض. و(يعمر) بفتح ليمه وضمها، تقدم أيضاً<sup>(٥)</sup>.

و(أبو الأسود) اسمه ظالم بن عمرو، هذا هو المشهور، وقيل: اسمه عمرو بن ظالم، وقيل: عثمان بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان، وقيل: شؤيمر بن طويل، وهو أول من تكلم في النحو، وقيل قضاء البصرة لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

وأما (الذيلي) فكذا وقع هنا بكسر الدال وإسكان الياء، وقد اختلف فيه، فذكر القاضي عياض أن أكثر أهل السنة<sup>(٦)</sup> وقراؤه فيه وفي كل من يسب إلى هذا المذهب، الذي في كنية: ذيلي، بكسر الدال

(١) نظر من ٧٦٠ من هذا الجزء

(٢) نظر من ٤١٥ من هذا الجزء

(٣) نظر من ٨٦ من هذا الجزء

(٤) انظر من ٢٢٩ من هذا الجزء

(٥) نظر من ٢٣٠ من هذا الجزء

(٦) في (مع) و(من) السنة



وإمكان الباء كما ذكرت - وأن أهل العربية يقولون فيه: الدُولي، بصمٌ لَدَالٍ وبعدها همزة مفتوحة، وبعضهم يكسرها، وأنكرها النحاة، هذا كلام القاضي<sup>(١)</sup>.

وقد ضبط الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله - وما يتعلق به ضبطاً حسناً، وهو معنى ما قاله الإمام أبو عبيد الغنائي<sup>(٢)</sup>، قال الشيخ: هو الدُّيْنِي، ومنهم من يقول: دُولِي، على مثله: الجَّهَنِي، وهو نسبة إلى الدُّل بدل مضمومة بعدها همزة مكسورة، حي من كِنَانَةٍ، وفتحوا الهمزة في النسب، كما قرئ في النسب بن نير. ثمري بفتح نعيم، قرأ: وهذا قد حكاه السير في أهل البصرة<sup>(٣)</sup>.

قال: وجدت عن أبي عبيد القحطاني<sup>(٤)</sup> - وهو بالقاف - في كتاب «لبارع» أنه حكى ذلك عن الأصمعي وسيبويه وابن السكيت<sup>(٥)</sup> والأخفش وأبي حاتم وغيرهم، وأنه حكى عن الأصمعي عن عيسى بن عمر<sup>(٦)</sup> أنه كان يقول فيه: أبو لاسود دُيْنِي بصم الدار وكسر الهمزة على الأصل، وحكاها أيضاً عن يونس وغيره عن العرب يدعون في النسب على الأصل، وهو شاذ في القياس، وذكر السيرافي عن أهل كوفة أنهم يقولون: أبو لاسود الدُّيْنِي بكسر لَدَالٍ وياء ساكنة، وهو محكي عن الكسائي وأبي عبيد لقاسم بن سلام، وعن صاحب «كتاب العين» ومحمد بن حبيب<sup>(٧)</sup> - بفتح الياء غير مصروف لأنها أمه - كانوا يقولون في هذا الحي من كِنَانَةٍ: الدُّيْنِي بإسكان الياء وكسر الدل، ويجعلونه

١ - «إكمال» (١/٤١٠)

(٢) في «تقييد المهمين» وتعمير لمشكل: (١/٢٤٩) وما بعدها.

(٣) في «أخبار المحويين بصرين» ص ١١ - وسير في هو القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن الحارث بن سحري. له من تصانيف «شرح كتاب سيبويه» و«أخبار النحاة البصريين» وغيرهما - مات سنة ثمان وستين وثلاث مئة. نظر «إبعية» (١/٥١٧)

٤ - أبو عبيد القحطاني اسمه سماعة بن القاسم بن عدي بن سعد بن قحطاني نسبة إلى قحطاني، يده من أصحاب أرمينية صنف «الأنبياء» و«تاريخ في الأدب» وغيره - مات بالرطبة سنة ست وخمسين وثلاث مئة - نظر «إبعية» (١/٤٣٥).

(٥) في «إصلاح المنطق» (١/١٦٥).

(٦) عيسى بن عمر الثقفاني أبو عمرو، موسى حفيد بن الوليد، ولد في ثقيف فأسس إليهم، إمام في النحو والعربية والقراءة، صنف في النحو «الإكمال» و«معجم معجم» - مات سنة سبع وأربعين - ومات سنة خمس - ومات في «إبعية» (٢/٢٣٧).

(٧) محمد بن حبيب أبو جعفر، قاضي بقرقوت، من علماء بعدد اللغة وشعر وأخبار ولأسماء، ولا يعرف أبوه - وحبيب أمه - من مصنف «غريب الحديث» و«المختلف» ومؤلف في أسماء لَدَالٍ - مات بسامراء سنة خمس وأربعين ومئتين - نظر «إبعية» (١/٧٣)

مثل: الذئب الذي هو في عبد لقيس، وأما (الدُّوْل) بصمٌ لَدُل وإسكان اللو، وهي من بني حنيفة، والله أعلم، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله<sup>(١)</sup>.

وأما قوله: (ما الموجتان)، فمعتد الخصلة المرجية للجنة، والخصلة الموجبة للنار.

وأما قوله ﷺ: «على رَغِمَ أنف أبي ذرٍّ»، فهو يفتح الراء وضمها وكسرها. وقوله: «وإن رَغِمَ أنف أبي ذرٍّ» هو يفتح الغين وكسرها، ذكر هذا كله الجوهري<sup>(٢)</sup> وغيره، وهو مأخوذ من الرُّعَم يفتح الراء، وهو الثراب، فمعنى أرغم الله أنفه، أي: ألصقه بالترغام وأذله.

فمعنى قوله ﷺ: «على رَغِمَ أنف أبي ذرٍّ» أي: على ذلِّ منه لوقوعه مخالفاً لما يريد، وقيل: معناه على كراهة منه، وإن قال له ﷺ ذلك لاستبعاده لعفو عن الزَّاي السَّارق المُتَّهَبِ للحرمة واستعضامه ذلك، ونصُّ أبي ذرٍّ بصورة الكراهة الممايع ورد له يكن مماعاً، وذاك ذلك من أبي ذرٍّ لشدة عُمرته من معصية الله تعالى وأهلها، والله أعلم.

وأما قوله في رواية ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مات يُشْرِك بالله شيئاً دخل النار» قلت أنا: وَمَنْ مات لَا يُشْرِك بالله شيئاً دخل الجنة، فهكذا وقع في أصول من «صحيح مسلم»، وهذا هو في «صحيح البخاري»، وكذا ذكره لقاضي عياض في روايته لصحيح مسلم<sup>(٣)</sup>، ووجد في بعض الأصول لمُعْتَمِدَة من «صحيح مسلم» عكس هذا، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مات لَا يُشْرِك بالله شيئاً دخل الجنة» قلت أنا: وَمَنْ مات يُشْرِك بالله شيئاً دخل النار. وهكذا ذكره الحميدي<sup>(٤)</sup> في «المجسع بين الصحيحين» عن «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup>، وهكذا رواه أبو حنيفة في كتابه «المُخْرَج على صحيح مسلم»<sup>(٦)</sup>، وقد صَحَّ اللفظان من كلام رسول الله ﷺ في حديث جابر المذكور.

وأما اقتصار ابن مسعود ﷺ على رفع إحدى اللفظين وضمة الأخرى وإليها من كلام نفسه، فقال القاضي عياض وغيره: سببه أنه لم يسمع من النبي ﷺ إلا إحداهما، وضمَّ إليها الأخرى لما عيَّنه من

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) «الصحيح» ١: (رغم).

(٣) «إكمال المعلم»: (١/٣٦٣ - ٣٦٤).

(٤) «الحميدي»: ٢٨١.

(٥) أبو حنيفة: ٣٠.

كتب الله تعالى ووحى به، أو أَخَذَهُ مِنْ مَقْتَضَى مَا سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>. وهذا الذي قاله هؤلاء فيه نقص من حيث إن للعظيم قد صَحَّ رفعهما من حديث بن مسعود كما ذكرناه، فالجيد أن يقال: سمع ابن مسعود اللفصتين من النبي ﷺ، ولكنه في وقت خِطْبِ إِحْدَاهُمَا وَتَبَيَّنَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ولم يحفظ الأخرى، فرفع المحفوظة وضمَّ الأخرى إليها، وفي وقت آخر حَفِظَ الأخرى ولم يحفظ الأولى مرفوعة، فرفع المحفوظة وضمَّ الأخرى إليها، فهذا جمع ظهر بين روايتي ابن مسعود وفيه موافقة لرواية غيره في رفع اللفظتين، والله أعلم.

وأما حكيمه ﷺ على من مات يُشْرِكُ بدخول النار، ومن مات غير مشرك بدخوله الجنة، فقد أجمع عليه المسلمون.

فأم دخول المشرك النار فهو على عمومهِ فَيَدْخُلُهَا وَيَخْلُدُ فِيهَا، ولا فرق فيه بين الكندي اليهودي والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عنداً وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام وبين من انتسب إليها ثم حُكِمَ بكفره بجحدِهِ ما يَكْفُرُ بجحدِهِ وغير ذلك.

وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصرأً عليه. دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحب كبيرة مات مصرأً عليه، فهو تحت المشيئة، فإن عُفِيَ عنه دخل أولاً، وإلا عُدَّ بِثَم أُخْرِجَ مِنَ النَّارِ وَخَلَّدَ فِي الْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَنَزَى وَنَزَى سَرَقٌ»، فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يُقَطَّعُ لَهُمُ النَّارُ، وأنهم إن دخلوها خرجوا<sup>(٣)</sup> منها وَخُتِمَ لَهُمُ بِالْخَيْرِ فِي الْجَنَّةِ، وقد تقدَّم هذا كله مبسوطاً، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.



(١) الإكمال المعجم: (١/ ٣٦٤).

(٢) في (ط): وأدخل الجنة.

(٣) في (ط): وأنهم إن دخلوا النار أخرجوا.

(٤) انظر ص ٣٦٤ من هذا الجزء.

## ٤١ - [باب تحريم قتل الكافر

بعد أن قال: لا إله إلا الله]

[٢٧٤] ١٥٥ - (٩٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ مُتَقَارِبٌ - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُثَيْبٍ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ بْنِ الْخَيْبِ، عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ بِحَدِي يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ لَادَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لَكَ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَصَعَهُ، أَفَأَقْتُلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ سَمَرُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

[٢٧٥] ١٥٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَدَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ وَابْنَ جُرَيْجٍ فِيهِ حَدِيثُهُمَا قَالَ: أَسْلَمْتُ لَكَ، كَمَا قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ، وَأَمَّا مَعْمَرٌ فِيهِ حَدِيثُهُ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. [٢٣٨٣١]

و ٢٣٨٣٢ و ٢٣٨٣٣ و ٢٣٨٣٤

[٢٧٦] ١٥٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ،

## باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله

فيه حديث لمقداد بن الأسود ؓ أنه قال يا رسول الله، أرايت ان لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعه، ثم لاد مني بشجرة فقال: أسلمت لك، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله» إلى أن قال «فإن قتلته فإنه سمرتك قبل أن تقتله، وإن بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال».

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْمُنَظَرِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيَّ، وَكَانَ حَبِيبًا لِنَبِيِّ رَهْرَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ الْكُفَّارِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ يَوْمُئِذٍ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ. [بخاري ٦٨٦٥] [وطع ٢٧٥].

[٢٧٧] [١٥٨ - (٩٦)] حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ - وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَذْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنْتُهُ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَتَلْتَهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟» لَمَّا زَالَ يُكْرَرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ. [الحمد ٢١٨٠٢] [وطع ٢٧٨].

قَالَ: فَقَدْ سَعَدْتُ، وَأَنَّ وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبَطْنَيْنِ - يَعْنِي أَسَمَةَ - قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلِمَةً تَبْلُغُ﴾؟ [الأنعام ٣٩]. فَقَالَ سَعْدُ: قَدْ قَاتَلْتُ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَأَنْتَ وَأَصْحَابُكَ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا، حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ.

وفيه أسامة بن زيد ﷺ قال: (بعثنا رسول الله ﷺ في سريته، فصباحنا الحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فأذرك رجلاً فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته لنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أقال: لا إله إلا الله، وقتلته؟» قال قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح، قال: «أفلا شققته عن قلبه حتى نعلم أقالها أم لا؟» فما زال يُكررها عليّ حتى تمنيت أني أسلمت يومئذٍ.

قال فقال سعدُ، وأما والله لا أقتل مسلماً حتى يقتله ذو البطنين - يعني أسامة - قال: قال رجلٌ ألم يقل الله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلِمَةً تَبْلُغُ﴾ [الأنعام ٣٩] قال سعدُ: قد قاتلنا حتى لا تكون فتنَةٌ، وأنت وأصحابك تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنَةٌ.

[٢٧٨] ١٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو ظِيَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ، فَهَرَمْنَا لَهُمْ، وَلَحِقْنَا أَنَّهُ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِيَنَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَطَعْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتَ بَنَعَ ذَلِكَ لِسِيٍّ ﷺ، فَقَالَ لِي: «يَا أَسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: فَقَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ. [احمد ٢١٧٢٥]

والطبراني ١٢٦٩

[٢٧٩] ١٦٠ - (٩٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ أَنَّ خَالِدًا الْأَنْبِجَ ابْنَ أَخِي صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ حَدَّثَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَرَّرٍ أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ بَعَثَ إِلَى عَسْعَسِ بْنِ سَلَامَةَ زَمَنَ فِثْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: اجْمَعْ لِي نَفَرًا مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أَحْدِثَهُمْ، فَبَعَثَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا جَمَعُوا جَاءَ جُنْدَبَ وَعَلَيْهِ بُرْثُ أَصْفَرٍ، فَقَالَ: تَحَدَّثُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحَدَّثُونَ بِهِ، حَتَّى دَارَ الْحَدِيثُ، فَلَمَّا دَارَ الْحَدِيثُ إِلَيْهِ، حَسَرَ الْبُرْثُ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ نَبِيِّكُمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّهُمْ الْتَقَوْا، فَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ لَهُ فَقَتَلَهُ، وَإِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ غُلَّتَهُ - قَالَ: وَكُنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ - فَبَدَأَ رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ الْبَشِيرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَأَخْبَرَهُ، حَتَّى أَخْبَرَهُ

وفي الطريق الآخر: (قطعتُه برمحى حتى قتله، فلما قدمنا بلغ ذلك النبي ﷺ، فقال لي: «يا أسامة أقتله بعدما قال لا إله إلا الله؟» قلت: يا رسول الله، إنما كان متعوذًا، فقال: «أقتله بعدما قال لا إله إلا الله؟» فما زال يكررها علي حتى تميئت أبي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم).



خَبَرَ الرَّجُلَ كَيْفَ صَنَعَ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «لِمَ قَتَلْتَهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ قُلَانًا وَقُلَانًا، وَسَمَى لَهُ نَمْرًا، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتُلْتَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرُ لِي، قَالَ: «وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ: فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟».

وفي الطريق الآخر: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا أَسَامَةَ فَسَأَلَهُ: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ إِلَى أَنْ قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرُ لِي، قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»).

### الشرح:

أما ألفاظ أسماء الباب، ففيه (المقداد بن الأسود)، وفي الرواية الأخرى: (حدثني عطاء أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره أن المقداد بن عمرو ابن الأسود الكندي، وكان حليفاً لبني زُهرة، وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ، أنه قال: يا رسول الله).

فـ (المقداد) هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة، هذا نسبه الحقيقي، وكان الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زُهرة قد تنبأه في لجهنية، فنُسب إليه، وصار به أشهر وأعرف.

فقوله ثانياً: (إِنَّ الْمَقْدَادَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ) قد بُعِلَطَ في صلبه وقراءته، ولُصِبَ فيه أن يُقْرَأَ: (عَمْرُو) مجروراً مؤنَّ، و(بْنِ الْأَسْوَدِ) منصوب مُنُون، يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ لَأَنَّهُ صِمَّةٌ لِلْمَقْدَادِ، وَهُوَ مُنْصَوْبٌ، فَيُنْصَبُ، وَلَيْسَ (ابْنِ) هَذَا وَقَعًا بَيْنَ عَمَمِينَ مُتَسَلِّينَ، فَلِهَذَا فَلَمَّا تَعَيَّنَ كِتَابَتَهُ بِالْأَلْفِ، وَلَوْ قُرِئَ: (ابْنِ الْأَسْوَدِ) بِجَوْرِ (ابْنِ) لَفُسِدَ الْمَعْنَى، وَصَارَ عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ، وَدَلَّتْ خَطُّ صَرِيحٌ.

ولهذا الاسم نظائر، منها: عبد الله بن عمرو ابن أم مكتوم، كذا رواه مسلم آخر الكتب في حديث الحُصَيْنَةِ<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن أبي بن سُئُولَ، وعبد الله بن مالك ابنُ نُحَيْيَةَ، ومحمد بن عليّ ابنُ الحُصَيْنَةِ، ومحمد بن إبراهيم ابنُ عُصَيْة، ومحمّد بن إبراهيم بن زَاهُوِيَّة، ومحمد بن يزيد ابنُ مَرْجَةٍ، فكلُّ

(١) مسلم ٧٣٨٦ من حديث غزوة بدر فيمن يرضى. وهو في المسند أحمد: ٢٧١٠١



هؤلاء ليس الأب فيهم من أصل بعده، فيتعيّن أن يُكتب (أم) بدلاً من (أب)، وأن يُعرب بغيراب الابن المذكور أولاً، فأُم مكتوم روجة عمرو، وسلوك روجة أبي، وهيل غير ذلك مما سنده في موضعه إن شاء الله، وتُحِينة روجة ماث وأُم عبد الله، وكذلك الحفية روجة عني، وعُنية روجة إبراهيم، وراهونة هو إبراهيم وأُم إسحاق، وكذلك ماجة هو يريد ههه لقبان، والله أعلم.

ومرادهم في هذا كله تعريف الشخص بوصفاته ليكتمل تعريفه، فقد يكون الإنسان عدداً بأحد وصفيه دون الآخر، فيجمعون بينهم ليتمّ التعريف لكل واحد، وقُدّم هذا نسبه إلى عمرو على نسبه إلى الأسود لكون عمرو هو الأصل، وهذا من المستحسنات انفسية، والله أعلم.

وكان المقداد رضي الله عنه من أول من أسلم، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أول من أظهر الإسلام بمكة سبعة، منهم المقداد، وهاجر إلى الحبشة، يكنى أب الأسود، وقيل: أب عمرو، وقيل: أب معد، والله أعلم.

وأما قواء (وكند حية، أبي زهرة)، فإضافة الألف وذي بن عبد وعبد، الزهري، فقد ذكر ابن عبد البر وغيره أن الأسود عدله أيضاً مع تبيّنه إياه <sup>(٢١)</sup>.

وأما قواهم في نسبه (الكندي)، فيه إشكال من حيث إن أهل النسب قالوا: إنه بُهرني ضيعة، من بُهراة بن لحف - بلحاء المهملة والفاء - بن قُضاعة، لا خلاف بينهم في هذا، ومن نقل لإجماع عليه لقاضي عياض <sup>(٢٢)</sup> وغيره.

وجوابه أن أحمد بن صالح الإمام الحافظ لمصري كاتب أبيه من سعد رحمه الله تعالى قال: إنَّ والد المقداد حليف كندة فنُسب إليهم. ورويت عن من شمساة، عن سعيد بن <sup>(٢٣)</sup> ضُهبة - بضم القاف - المهملة وتحفيع الهاء وباء موخدة - المَهْرِيّ قال: كنت صاحب المقداد بن الأسود في لجهية، وكان رجلاً من بُهراء، فأصاب فيهم دماً، فهرب إلى كندة فحالفهم، ثم أصاب فيهم دماً، فهرب إلى مكة فحالف الأسود بن عبد يَعُوث <sup>(٢٤)</sup> فعلى هذا تصبّح نسبه إلى بُهراء لكونه الأصل، وكذلك إلى قُضاعة، وتصبّح نسبه إلى كندة لحلفه أو لحلف أبيه، وتصبّح إلى زهرة لحلفه مع الأسود، والله أعلم.

(١) نقله ابن عبد البر في الاستيعاب، (٤/١٤٨٠)، وابن كثير في «أسد سادة» (٤/٤٧٦) وكه من حجر في الإصطية، (٦/١٦٠): أب مسعود.

٢. الاستيعاب، (٤/١٤٨٠)

(٣) إكمال المعجم: (١/٣٦٨)

(٤) قتي (حي) ولأه) هنء وهو خطأ

(٥) أخرجه الخطيب في «الكبير» (٢٠/٥٥٨))

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (إِنَّ لِمُقَدَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَسَدِ) بِقَوْلِهِ: (أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، فَأَعَادَ (أَنَّهُ) لَطُولُ الْكَلَامِ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهَا لَكُنْ صَحِيحَةً، بَلْ هُوَ الْأَصَحُّ، وَلَكِنْ لَمْ طُلِ الْكَلَامُ جَزْءٌ أَوْ حَسَنٌ - ذَكَرَهُ، وَيُظَاهِرُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي لِقَاءِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَالْأَحَادِيثِ لَشَرِيفَةٍ، وَمِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَحَلَّ حِكَايَةَ عَنِ الْكَفَرِ: ﴿أَيُّدُكَ أَكْثَرُ يَدَيْهِ ثُمَّ وَكُنْتُ قَرْنًا وَعِظَمًا أَكْثَرُ تُخْرِجُونِ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٣٤] فَأَعَادَ ﴿تُخْرِجُونِ﴾ عَلَى الْفُلُولِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ يُصَدِّقُ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْهِمُونَ عَلَى الْآيَاتِ كَذَّبُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا حَقَّ قَوْلِهِمْ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ: ٢٥٩] فَأَعَادَ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾، وَقَدْ قَدِّمْتُ تَفْصِيلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَبَرِ)، فَبَكْسَرُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ. وَأَمَّا (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ)، فَبُضْمٌ الْحَبِيبِ وَإِسْكَانُ النَّوْنِ. وَبَعْدَهَا دَلٌّ ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَتَانِ، وَتَتَعَبَقُ الدَّلُّ وَتَضُمُّ، لِفَتْحِ الدَّلِّ، وَجُنْدَعٌ بَطْنٌ مِنْ لَيْثٍ، فَلِهَذَا قَالَ: لَيْثِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ، فَبَدَأَ بِالْعَيْنِ وَهُوَ لَيْثٌ، ثُمَّ بِالْخَاءِ وَهُوَ جُنْدَعٌ، وَلَوْ عُكِّسَ هَذَا فَقِيلَ: الْجُنْدَعِيُّ اللَّيْثِيُّ، لَكُنْ خَطَأً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا قَائِدَ فِي قَوْلِهِ: اللَّيْثِيُّ بَعْدَ الْجُنْدَعِيِّ، وَلَئِنْ أَيْضًا يَقْتَضِي أَنْ لَيْثًا بَطْنٌ مِنْ جُنْدَعٍ وَهُوَ خَطَأٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي هَذَا لِإِسْتِثْنَاءِ لَطِيفَةٍ تَقَدَّمَ نَظَرُهَا<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ أَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ تَابِعِينَ يُرْوَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ: بَيْنَ شَهْبٍ، وَعَطَاءٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَبَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ)، فَهُوَ بِفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِهَا، فَأَهْلُ لُغَةِ يَفْتَحُونَ وَيُكْسِرُونَ مِنْ يَكْسِرُهَا، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَكْسِرُونَهَا، وَكَذَلِكَ قِيْدُهُ أَنْ مَا كَوْلَا<sup>(٣)</sup> وَغَيْرُهُ، وَاسْمُ أَبِي ظَبْيَانَ: حُصَيْنٌ بْنُ جُنْدَبٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَوْفٍ - تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ.

وَأَمَّا (الْحُرُوفَاتُ) فَبُضْمٌ سَحَاءٌ لِسَهْمِيَّةٍ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَبَسْمُ الْفَاءِ. وَأَمَّا (الذُّورَقِيُّ) فَتَقَدَّمَ مَرَّةً<sup>(٤)</sup>. وَكَذَلِكَ (أَحْمَدُ بْنُ خِزَّازٍ) بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ<sup>(٥)</sup>. وَأَمَّا (حَالِدُ الْأَنْبَجِ)، فَفَتْحٌ لِهَمْزَةٍ وَبَعْدَهَا شَاءٌ

(١) نَظَرَ ص ٣٣٨ مِنْ هَذَا لَجَرَةٍ.

(٢) نَظَرَ ص ١٣٦ مِنْ هَذَا لَجَرَةٍ.

(٣) لَا كَلَامَ فِي رَفْعِ الْأَرْثَابَةِ (٢٤٧/٥).

(٤) نَظَرَ ص ١٧١ وَ ٣٢٧ مِنْ هَذَا لَجَرَةٍ.

(٥) نَظَرَ ص ٨٦ مِنْ هَذَا لَجَرَةٍ.

مُعْتَمِدَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ جِيمٌ، قَالَ أَهْلُ لُغَةٍ. الْأَثْبَجُ هُوَ عَرِيضُ الثَّجِجِ، يَفْتَحُ الثَّاءُ وَالْبَاءُ، وَقِيْلَ: نَاتِي الثَّجِجِ، وَالثَّجْجُ مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ وَالظَّهْرِ. وَأَمَّا (صَمَوَانُ بْنُ مُخْرَزٍ)، فَبِاسْكَانِ الْمَعْدَةِ لِمَهْمَلَةِ وَبَاءٍ ثُمَّ زِي. وَأَمَّا (جُنْدَبٌ) فَبِضْمٍ لِدَالٍ وَفَتْحِهَا

وَأَمَّا (عَسَّاسُ بْنُ سَلَامَةَ)، فَبِعَيْنَيْنِ وَسِينَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ، وَلَعَيْنَاؤُهُ مَفْتُوحَتَانِ وَالسُّنَيْنُ بَيْنَهُمَا سَاكِنَةٌ، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْأَسْتِعْيَابِ»: هُوَ مِصْرِيٌّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَقُولُونَ: إِنْ حَدِيثُهُ مَرْسَلٌ وَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ. وَكَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَرْيِخِهِ»: إِنْ حَدِيثُهُ مَرْسَلٌ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ فِي «التَّابِعِينَ»<sup>(١)</sup>. قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: كُنْيَةُ عَسَّاسٍ أَبُو صُفَيْرَةَ، وَهُوَ تَمِيمِيٌّ بَصْرِيٌّ، وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرُودَةِ لَا يُعْرَفُ لَهُ نَظِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا لَفَتْهُ الْبَابُ وَمَا يُشَبِّهُهَا، فَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَحَلًا مِنَ الْكُمَرِ) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَفِي بَعْضِهَا: (أَرَأَيْتَ لَقِيتُ) بِحَذْفِ (إِنْ)، وَلِأَوَّلِ هُوَ الصُّوَابُ. وَقَوْلُهُ: (لَا ذَنْبَ بِنَشْجَرَةٍ) أَيِ: اعْتَصَمَ مِنِّي، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (قَدْ هُتِفَ مُتَعَوِّذًا)، أَيِ: مَعْتَصِمًا، وَهُوَ يَكْسِرُ الْوَاوَ.

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَوْرَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فِي حَدِيثِهِمَا) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ: (فِي حَدِيثِهِمَا) بَاءٌ وَحَدَّةٌ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ: (فِي حَدِيثِهِمَا) بَاءٌ عَيْنٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْجَيِّدُ، وَلِأَوَّلِ أَيْضًا جَائِزٌ، فَإِنَّ الْفَاءَ فِي جَوِّ (أَمَّا) يُلْزَمُ إِثْبَاتُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَوِّبُ بِالْقَوْلِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا حَذَفَ الْقَوْلُ، وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ، فَتَقْدِيرُ لِكَلَامِ: أَمَّا الْأَوْرَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَقَدْ لَا فِي حَدِيثِهِمَا كَذَا، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، فَمَنْهُ فِي انْقِرَآنِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا الْوَيُّنَ أَسْوَدَتْ وَحُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [إِنْ عَمِرَ ١٠٠]، أَيِ: فَيُقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا لَّيْلِينَ كَفَرُوا أَفَكُرْتُمْ تَكْفُرًا﴾ [التَّجْوِيزُ: ٤٣٩] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ) أَيِ: مِلْتُ، يَقْدَرُ. هَوَيْتُ وَأَهْوَيْتُ.

(١) الْأَسْتِعْيَابُ (١٢٣٩/٣)

(٢) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٩١/٧)

(٣) «الْمَجْرَحُ وَالْمَعْلِيلُ»: (٤٠/٧)

(٤) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٩١/٧) وَوَقَعَ فِيهِ وَفِي (ص) وَ(هـ) أَبُو حَفْصَةَ مَكِّيٌّ، وَكِلَاهُمَا قَبِلَ فِي كِتَابِهِ

وقوله ﷺ: «أَفَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهَا أَم لَا؟» الفاعل في قوله: «أَقَالَهَا» هو القدر، ومعناه: إنك إنما كُنُفْتَ بالعمل بالظاهر وما يَنْطَلِقُ بِهِ اللِّسَانُ، وأما قَلْبُ عيسى لَمْ يَرِيقْ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فِيهِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ، مُتَتَاعِهِ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ بِاللِّسَانِ، وَقَالَ: أَفَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ لِتَنْظُرَ هَلْ قَالَهَا الْقَلْبُ وَاعْتَقَدَهَا وَكَانَتْ فِيهِ، أَمْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ بَلْ جَرَتْ عَلَى لِسَانٍ فَحَسَبُ؟ يَعْنِي وَأَنْتَ لَسْتَ بِقَادِرٍ عَلَى هَذَا، فَاقْتَصِرْ عَلَى اللِّسَانِ، وَلَا تَطْلُبْ غَيْرَهُ.

وقوله: (حَتَّى تَسْمِيَتْ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ) معناه: سَمِ يَكُنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامِي، بَلْ بَتَدَأْتُ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيَمُوتُ عَنِّي مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ عَقْلٍ مَا وَفَّقَ فِيهِ.

وقوله: (فَقَالَ سَعْدُ. وَأَمَّا وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبُطَيْنِ، يَعْنِي أَسَامَةَ) أَمَّا (سَعْدُ) فَهُوَ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). وَأَمَّا (ذُو الْبُطَيْنِ) فَهُوَ بَصْمٌ لِبَاءِ تَصْغِيرِ بَطْنٍ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قِيلَ لِأَسَامَةَ: ذُو الْبُطَيْنِ، لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ بَطْنٌ<sup>(١)</sup>.

وقوله: (حَسَرَ الْبُرْثُسُ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ بَيْتِكُمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعثًا) فَقَوْلُهُ: (حَسَرَ) أَي: كَشَفَ، وَ(الْبُرْثُسُ) بَصْمٌ الْبَاءِ وَالْثَوْنُ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مُلْتَصِقٌ بِهِ، ذُرَّاهُ كَانَتْ أَوْ جُبَّةٌ أَوْ غَيْرُهُمَا.

وأما قوله: (أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ)، فَكَذًا وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: (بَعَثَ إِلَى عَشَقِيمٍ فَقَالَ: جَمْعٌ لِي نَفَرًا مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أُحَدِّثَهُمْ)، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَهُ: (أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ)، فَيَحْتَمِلُ هَذَا الْكَلَامُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُكُونَ (لَا) زَائِدَةً كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْتَ لَا أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحجرات: ٢٩]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَلَكَ إِلَّا نَجَسٌ﴾ [الأعراف: ٢١٢].

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ: أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ بَيْتِكُمْ ﷺ، بَلْ أَعْطَيْتُكُمْ وَأَحَدَيْتُكُمْ بِكَلَامٍ مِنْ عِدِّ نَفْسِي، لَكِنِّي لِأَن أُرِيدُكُمْ عَلَى مَا كُنْتُ نَوَيْتُهُ فَأَخْبِرُكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعثًا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: (وَكُنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ أَسَامَةُ) هُوَ بَصْمٌ الثَّوْنُ مِنْ (تُحَدِّثُ) وَفَتْحُ الدَّالِ

(١) إكمال المعلمة ١/٢٧٣، ووقع بعضهما في (جر) و(ها): عظيم

وقوله: «فلما رجع عليه السيد»<sup>(١)</sup>، في بعض الأصوار المعتمدة (رجع) بالجيم، وفي بعضها: (رفع) بالهمزة، وكلاهما صحيح. و(السيف) منصوب على الزوايتين، فـ (رفع) لتعديته، و(رجع) بمعناه، فهو (رجع) يستعمل لازماً ومتعدياً، وامرؤ هب المتعدي، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ أَنَّهُ لَمْ يُلَاقِكُمْ﴾ الآية ٢٨٣، وقوله تعالى: ﴿لَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [النسبة ٢٨٠]، والله أعلم.

واعلم أن في إسناده بعض روايات هذا الحديث ما أنكره الدارقطني وغيره، وهو قول مسلم: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالا: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر (ج)، وحدثنا إسحاق بن سوسى: حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي (ج) وحدثنا محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن خريج، جميعاً عن الزهري بهذا الإسناد، فهكذا وقع هذا الإسناد في رواية الجلودي).

قال القاضي عياض: ولم يقع هذا الإسناد عند من مذهب - يعني رفيق الجلودي - قال القاضي: قال أبو مسعود الذمشي: هذا ليس بمعروف عن الوليد بهذا الإسناد عن عطية بن يزيد عن عبيد الله، قال: وفيه خلاف على الوليد، وعلى لأوزاعي، وقد بين الدارقطني في كتاب «اللعن» لخلاف فيه، وذكر أن الأوزاعي يرويه عن إبراهيم بن مرة، وختلف عنه، فرواه أبو إسحاق الفزاري ومحمد بن شعيب ومحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، والوليد بن مزير<sup>(٣)</sup>، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه عطية بن يزيد. وختلف عن الوليد بن مسلم، فرواه [أبو] الوليد القرشي، عن الوليد، عن الأوزاعي واليث بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه عطية، وأسقط إبراهيم بن مرة، وحدثه عيسى بن مساور فرواه عن موسى، عن الأوزاعي، [عن الزهري]<sup>(٤)</sup> عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه إبراهيم بن مرة، وحسن مكان عطية بن يزيد. شهيد بن عبد الرحمن، ورواه يوربجي، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري مرسلًا، عن المقداد.

(١) في (ج) هكذا.

(٢) في «كتاب المعجم»: (٣٦٩/٦) جبري (ج) و(ج) حميد، وكلاهما خطأ.

(٣) تصحيف في «كتاب المعجم» إلى: مرقد.

(٤) ما بين معقوفين في «كتاب المعجم»، و«اللعن» للدارقطني (٦٢/١٤).

(٥) ما بين معقوفين من «اللعن» للدارقطني وقد أخرج لحديث من هذا طريق الوليد عن الأوزاعي عن يوربجي، ما من حديث: ٤٧٥، وأبو عبيد في «تيسير المستخرج على صحيح مسلم»: ٢٧٥، وغيره.

قال أبو علي لجبني الصحيح في إسناده هذا الحديث ما ذكره مسلم أولاً من رواية النيث ومعمّر ويونس وابن جريج، وتابعهم صالح بن كيسان<sup>(١)</sup>. هذا آخر كلام القاضي عياض<sup>(٢)</sup>.

قلت: وحاصل هذا الخلاف ولاضطراب إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأم رواية النيث ومعمّر ويونس وابن جريج فلا شك في صحتها، وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل، وعليها الاعتماد. وأم رواية الأوزاعي فذكرها متبعة، وقد تقرر عندهم أن المتابعة يَحْتَمَلُ فيها ما فيه سوغ ضعف لكونها لا اعتماد<sup>(٣)</sup> عليها، وإنما هي لمجرد الاستئناس.

والحاصل أن هذا الاضطراب لذي في رواية الوليد عن الأوزاعي لا يقدح في صحة أصل هذا الحديث، فلا خلاف في صحته، وقد قُدمَ أن أكثر استدلالات لمارقطيني من هذا سخوف، ولا يؤثر ذلك في صحة سمتون<sup>(٤)</sup>. وقُدمَ أيضاً في الفصول عتار مسلم رحمه الله عن نحو هذا بأنه ليس الاعتماد عليه<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

وأم معني الأحاديث وفقهها، فقوله ﷺ في لذي قل: لا إله إلا الله: «لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلة من قبل أن يقتله، وإن بمنزلة من قبل أن يقول كذمته لتي قل» اختلف في معناه، فأحسن ما قيل فيه وأظهره ما قلناه لإمام الشافعي وابن القصار المالكي<sup>(٦)</sup> وغيرهما أن معناه: فإنه معصوم لدم، محرم قتله بعد قوله: لا إله إلا الله، كما كنت أنت قبل أن تقتله، وإن بعد قتله غير معصوم لدم ولا محرم لقتل كما كان هو قبل قوله: لا إله إلا الله. قل ابن القصار: يعني لولا عُذْرُكَ بالتأويل المسقط لقصاص عتق.

قل القاضي: وقيل معناه: إنك مثله في مخالفة الحق وركاب الإثم وإن خلت أنواع المخالفة والإثم، فيسمى إثمه كفراً، وإثمك معصية وفسقاً<sup>(٧)</sup>.

(١) «تقييد مهم» (٧٧٩/٣).

(٢) «إكمال لمعناه» (٣٦٩/١٦ - ٣٧١).

(٣) في (ص) لا اعتماد، وهو خطأ.

(٤) بغير ص ٣٦٠ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ٥٥ من هذا الجزء.

(٦) ابن القصار هو أبو الحسن عبيد بن عمر بن أحمد لغساني شيخ المالكية في كتاب في مسائل خلاف، وتوفي سنة سبع وتسعين وثلاث مئة.

(٧) «إكمال المعنى» (٣٦٨/١).

وأما قوله ﷺ لم يُوحب على أسامة فصصاً ولا دية ولا كفارة، فقد يُستدل به لإسقاط الجميع، ولكن الكفارة واجبة، والقصاص ساقط لشبهة، فيه طعن كاهراً، وطعن أن إظهاره كلمة التوحيد في هذا الحال لا يجعله مسلماً، وفي وجوب الدية قولان لنسبتي، وقد بكل واحد منهما بعض من العلماء، ويُجاب عن عدم ذكر الكفارة بأنها ليست على الفور، بل هي على التراخي، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح عند أهل الأصول. وأم الدية على قول من أوجبها فيحتمل أن أسامة كان في ذلك الوقت معبراً بها، فأُخبرت إلى يساره.

وأما ما فعده جندب بن عبد الله ﷺ من جمع النفر وعظهم، ففيه أنه ينبغي للعالم والرجل لعظمه الموضع وفي الشهرة أن يُسكن الناس عند انقراضه ويعظهم ويوضح لهم الدلائل. وقوله ﷺ: «أفلا شققت على قلبي» فيه دليل للقاعدة المعروفة في لفقه والأصول أن لا حكم يعمل فيها بالطواهر، والله تعالى يتولى الشرائع.

وأم قول أسامة في الرواية الأولى: (فطمنته فوق في نفسي من ذلك، فذكرته لنبي ﷺ)، وفي رواية الأخرى: (فلما قلدنا بلغ ذلك النبي ﷺ، فقال لي: يا أسامة، اقتلته؟)، وفي الأخرى: (فجاء البشير إلى النبي ﷺ، فأخبره خبر الرجل، فدعاه - يعني أسامة - فسأله، فيحتمل أن يُجمع بينهما بأن أسامة وقع في نفسه من ذلك شيء بعد قتله، ونوى أن يسأل عنه، فجاء البشير فأخبره قبل مقدم أسامة، وتبع سيي ﷺ أيضاً بعد قدومهم، فسأل أسامة فذكره، وليس في قوله: (فذكرته) ما يدل على أنه قتله ابداً قبل تقلم علم النبي ﷺ به، والله أعلم.





## ٤٢ - [باب قول النبي ﷺ:

## «من حمل علينا السلاح فليس منا»]

[٢٨٠] ١٦١ - (٩٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْنِي قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [أحمد ٤٦٤٩ و ٥١٤٩ و ٦٢٧٧ و بحري ٢٧١٠].

[٢٨١] ١٦٢ - (٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُضْعَبٌ - وَهُوَ ابْنُ الْيَمْقَدَامِ -: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَسَاسِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا». [أحمد ١٦٥١١].

[٢٨٢] ١٦٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْمَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [بحري ٧٠٧١].

## باب قول النبي ﷺ:

## «من حمل علينا السلاح فليس منا»

فيه قوله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا» رواه ابن عمر وسنمه وأبو موسى ﷺ وفي رواية سنمه: «من سَلَّ علينا السيف»، وفي إسناد أبي موسى لطيفة، وهي أن إسنادهم كوفيون، وهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن براد، وأبو كريب (قالوا) حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى. فأما (براد) فمفتح الباء الموحدة وتشديد لراء وآخره دل (أبو كريب) محمد بن لعلاء (أو أسامة) حماد بن أسامة. و(بريد) يضم لموحدة و(أبو بردة) اسمه عامر، وقيل: لعادش. و(أبو موسى) عبد الله بن قيس.

وأما معنى الحديث، فتقدم أول الكتب<sup>(١)</sup>، وتقدم عليه عدة مذهب أهل السنة والفقهاء، وهي أن من حمل سلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل ولم يستحلّه، فهو عاصي ولا يكفر بذلك، فإن استحلّه كفر.

فأما تأويل الحديث، ففقير: هو محمول على المستحلّ بغير تأويل، فيكفر ويخرج من الملة، وفقير: معناه ليس على سيرته الكريمة وقديس، وكان صفياء بن عيينة رحمه الله يكره قول من يفسره ب: ليس على حديث، ويقول: بش هذ لقول، يعني بل فهمت عن تأويله ليكون أوقع في النفوس، وأبلغ في الزجر، والله أعلم.



## ٤٣ - [باب قول النبي ﷺ:

«من غشنا فليس منا»]

[٢٨٣] ١٦٤ - (١٠١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، كَلَّاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا». (احمد: ٩٣٩٦).

[٢٨٤] (١٠٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي لَعْلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَذَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَدَا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنِّي».

## باب قول النبي ﷺ:

«من غشنا فليس منا»

فيه (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء، منسوب إلى لقارة القبيدة المعروفة. و(أبو الأحوص محمد بن حبان) بالياء المشددة. وقوله: (حدثنا ابن أبي حازم) هو عبد العزيز بن أبي حازم، واسم أبي حازم هنا سمعة بن دينار.

وقوله: (صُبْرَةٌ من طعام) هي نضج الصباد وإسكان لباء، قال الأزهري: الصُبْرَةُ، الكومة لمجموعة من العدم، سُمِّيَتْ صُبْرَةً لِإِفْرَاقِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِسُحَابٍ فَوْقَ لِسْحَابٍ: صَبِيرٌ<sup>(١)</sup>.

وقوله في الحديث: (أصابت السَّمَاءُ) أي: المطر. وقوله ﷺ: «من غشَّنَا فليس مِنِّي» كذا في الأصول: «مَنِّي» وهو صحيح، وقد تقدَّم بيانه في الباب قبله، والله أعلم.

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص ٢٤٠.

والدُّعاء بدَعْوَى العاهلية]

[٢٨٧] ١٦٧ - (١٠٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، الْقَنْصَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ الشَّيْخَ بْنَ مُتَيْمِرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرَيْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا قَعْبِيًّا عَلَيْهِ، وَرَأْسُهُ فِي حَجَرٍ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَحَّتْ امْرَأَةٌ مِنْ

**وَالدُّعَاءُ يَفْضَحُوهُ الْجَاهِلِيَّةُ**

وقوله (وَجَعَلْنَا مُوسَىٰ) هو بفتح الواو وكسر الجيم. وقوله (فِي حَجْرٍ) في حَجْرٍ

أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا بَرِئَ مِنْهُ (١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّدِيقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّقِيقَةِ. [أحمد ١٩٥٤٧، مسند، والبخاري: ١٢٩٦، مسنداً].

[٢٨٨] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَخْرَةَ يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَا: أُغْوِيَ عَلَى أَبِي مُوسَى، وَأَقْبَلْتُ امْرَأَتَهُ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ تَصِيحُ بِرَنُوءٍ قَالَا: ثُمَّ

وكسره، لغتان. قوله: (فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) هكذا ضبطته، وكذا في الأصول (مما). وهو صحيح، أي: من الشيء الذي بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقوله: (الصَّدِيقَةُ وَالْحَالِقَةُ وَالشَّقِيقَةُ)، وفي الرواية الأخرى: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ حَلَقَ وَسَلَّقَ وَخَرَقَ» فإن (الصَّدِيقَةَ) وقعت في الأصول بالصاد، و(سَلَّقَ) بالسين، وهما صحيحان، وهما لغتان: السَلَّقَ وَلِصَلَّقَ، وَسَلَّقَ وَصَلَّقَ، وهي صالقة وسالقة، وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة. و(الحالقة) التي تحلق شعرها عند المصيبة، و(الشَّقِيقَةُ) التي تشق ثوبها عند المصيبة، هذا هو لمشهور لظاهر المعروف. وحكى القاضي عياض عن ابن الأعرابي أنه قال: لَصَلَّقَ ضَرْبُ الْوَجْهِ <sup>(١)</sup>.

وأما (دعوى الجاهلية)، فقال لقاضي: هي النِّدْحَةُ وَنُدْبَةُ الْمَيِّتِ وَالذُّعَاءُ بِالْوَيْلِ وَشِبْهُهُ <sup>(٢)</sup>. والمراد بالجاهلية ما كان في الفترة قبل الإسلام.

وقوله في الاستدراك الآخر: (أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ أَبِي صَخْرَةَ) هو عُمَيْسُ بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ الْمِيمِ وَاسْكَنْ لِيَاءِ وَبِلَسِينِ الْمَهْمَلَةِ، واسمه عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وذكره الحاكم في ألفرد «الكنى»، يعني أنه لا يشاركه في كنيته أحد.

وأما (أَبُو صَخْرَةَ)، فبإلهااء في آخره، كذا وقع هنا وهو لمشهور في كنيته، ويقال فيها أيضاً: أَبُو صَخْرَةَ بِحَلَفٍ لِهَاءٍ، واسمه جَدَمُ بْنُ شَدَادٍ.

وقوله: (تَصِيحُ بِرَنَةٍ) هو بفتح الراء وتشديد الثون، قال صاحب «المطالع»: الرُّنَّةُ صَوْتُ لَيْكَةِ

(١) في نسخة: ممن برئ منه

(٢) إكمال المعجم، (١/٣٧٧)

(٣) المصدر السابق: (١/٣٧٦).

أَفَاقَ، قَالَ: أَلَمْ تَعَلِمِي - وَكَانَ يُحَدِّثُهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ وَخَلَقَ وَخَرَقَ» (طبر ٢٨٧).

[٢٨٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عِيَّاصِ بْنِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ امْرَأَةٍ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا دَاوُدُ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدٍ - حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ ضَفْوَانَ بْنِ مُخَرِّزٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، (ح). وَحَدَّثَنِي لِحْسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُسَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيَّاصِ بْنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: «لَيْسَ بِنَا» وَلَمْ يَقُلْ: «بَرِيءٌ». (طبر ٢٨٧).

فيه ترجيع<sup>(١)</sup> كالقفلة واللقطة<sup>(٢)</sup>. يقال: أَرَأَيْتَ مَهْيَ مَرْتَةٍ، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتَ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ: (لُعِنَتِ الرَّائِيَةُ)<sup>(٣)</sup>، وَلَعَلَّه مِنْ نَقْلَةِ الْحَدِيثِ. هَذَا كَلَامُ صَاحِبِ «الْمَطْلَعِ»<sup>(٤)</sup>. قَالَ أَهْلُ الدُّنْيَا: لَرَأَيْتَ وَالرَّائِيْنَ وَلِإِزْدَادٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيُقَالُ: رَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ، لِفَتْحِ حَاكِمَا الْجَوْهَرِيِّ<sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهِ، وَفِيهِ رَدٌّ لِمَا قَدْ تَأَبَّهَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاصُ: قَوْلُهُ: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ» أَي: مِنْ فَعْلِهِمْ، أَوْ مِنْ يَسْتَوْجِبْنَ مِنَ الْعُقُوبَةِ، أَوْ مِنْ عُقُوبَةِ مَا زَمَنِي مِنْ بَيْنِهِ، وَأَصْلُ الْبَرَاءَةِ الْإِفْصَالُ، هَذَا كَلَامُ قَاضِي<sup>(٦)</sup>. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَدَّ بِهِ ظَهْرُهُ، وَهُوَ لِبَرَاءَةٍ مِنْ فَعْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَذْفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، فَلَمْ يَذْكُرْ مَرْفُوعًا، فَقَدْ انْقَاضِيَ عِيَّاصُ: بِرَوَايَتِهِ عَنْ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا، وَلَمْ يَرْفَعْهُ عَنْ غَيْرِ عَبْدِ الصَّمَدِ<sup>(٧)</sup>.

(١) ترجيع خبرك: ليريد في الحق

(٢) للقفلة واللقطة: كل صوت في حركة وإيهام

(٣) «ملائك في غريب الحديث» (٥٤٧/٢).

(٤) «مطلع الأنوار» (١٦٠/٣).

(٥) «تصريح» (١٠٢).

(٦) «كتاب المعجم» (١/٣٧٧).

(٧) «المعجم السابق» (١/٣٧٨).

قلت. ولا يضُرُّ هذا على المذهب للصحيح المعتمد، وهو إذ روى الحديث بعض الرواة موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، وبعضهم متصلاً وبعضهم مرسلاً، فوَدَّ الحكم للرفع وبوصل، وقيل للموقف والإرسال، وقيل: يُعْتَمَرُ الأَحْفَظُ، وقيل: الأكثر، والصحيح الأول، ومع هذا فمسلم لم يذكر هذا الإسناد معتمداً عليه، إنما ذكره متبعة، وقد تكلمنا قريباً على نحو هذا<sup>(١)</sup>، والله أعلم.



(١) نظار ص ٤٨٦ من هذا الجزء.



٤٥ - [باب بيان غلط تحریم النخیمه]

**تہمام**. [۱] حور ۲۳۳۶۵، رجب ۴۹۱

**الْبَحْثُ الثَّانِي.** ج ١، ص ٢٦٧، سبعمائة [٦٠٥٦].

[٢٩٢] ١٧٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ (ح).

## باب بيان غلظ تحريم النّميّة

في<sup>(١)</sup> رواية: «لا يدخل الجنة سمام»، وفي أخرى: «قنات»، وهو مثل الأول، فالقنات هو السمام، وهو بفتح القاف وتشديد التاء، المشتهة من فوق. قال الجوهري وغيره: يقال: نَمَّ الحديث يَنْمُو ويَنْمُو بكسر نون وضمة هاء، سَمًا، والرجل نَمَام ونَمَّ، وَلَيْتَ يَنْمُو بِصَمِّ الْقَافِ. قَنَ<sup>(٢)</sup>.

قال لعلماء النخبة: نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد بينهم.

وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله في «الإحياء»: اعلم أن النسيمة بما تُطلق هي الأكثر على من يسمُّ قول العبر إلى المَقُول فيه، كما تقول: فلان يشكُّم فيك بكذا، قال: وليست النسيمة مخصوصة بهذا، بل حدُّ النسيمة: كشف ما يُكره كشفه، سوء كرهه المنقول عنه أو استنقُولُ إليه أو ثالث، وسوء كان لكشف بالكناية أو بالرمز أو بالإيحاء، فحقيقة النسيمة إفشاء لدمرٍ وهدت السُرَّ عما يُكره كشفه، فلو رآه يخفي مالا لنفسه فذكره، فهو نسيمة.

قَالَ: وَكُلُّ مَنْ حُمِّلَ إِلَيْهِ نَمِيمَةٌ، وَفُيِّلَ لَهُ: 'فُلَانٌ يَقُولُ قِيْلَكَ أَوْ يَفْعَلُ فَيْتُ كَذَا، فَعَلِيهِ سِتَّةُ أَمْوَالٍ'

١٠٠ (١) (٣)

(۲) مظهر، ۵، تصدعاً - (تفتت) و (تجسم)

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّوَيْمِيُّ - وَالْمَلْفُظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ مُشِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ حُذَيْفَةَ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ رَجُلٌ حَتَّى  
جَنَسَ إِلَيْنَا، فَقِيلَ لِحُذَيْفَةَ: إِنَّ هَذَا يَرْفَعُ إِلَيَّ السُّلْطَانِ أَشْيَاءَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ - إِزَادَةً أَوْ يُسَمِّعُهُ -:  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ». [تجدد ٢٣٧٤٧ و ٢٣٨٤٠] [ويعرف ٢٢٩١]

الأول: أَلَا يُصَدِّقُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْقِ.

الثاني: أَن يَنْهَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَيَنْصَحَهُ وَيُثَبِّحَ لَهُ فَعْنَهُ.

الثالث: أَن يُبْغِضَهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ بَغِيضٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَجِبُ بُغْضُ مَنْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

الرابع: أَلَا يَهْلِكُ بِأَخْبَاهِ الظَّالِمِ الشُّوْءَ

الخامس: أَلَا يَحْمِلُهُ مَا حَكَّى لَهُ عَلَى التَّجَسُّسِ وَالْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ.

السادس: أَلَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ مَا هِيَ السُّمَامُ عَنْهُ، فَلَا يَحْكِي نَمِيمَتَهُ عَنْهُ فَيَقُولُ: فَلَانِ يَحْكِي كَذِبًا،  
فَيَصِيرُ بِهِ نَعَامًا، وَيَكُونُ آتِيًا بِهِ عَنْهُ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْغَزَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

وَكُنْ<sup>(٢)</sup> هَذَا الْمَذْكُورُ فِي النَّمِيمَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَصَدِّقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، لِإِنْ دَعَتْ حَاجَةً إِلَيْهَا فَلَا مَنَعَ مِنْهَا،  
وَذَلِكَ كَمَا إِذَا أَخْبَرَهُ بَأْسُ نَسَانٍ يَرِيدُ الْفَتْكَ بِهِ أَوْ بَاهِلُهُ أَوْ بِمَالِهِ، أَوْ أَخْبَرَ الْإِمَامَ أَوْ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ  
يَفْعَلُ أَوْ يَسْعَى<sup>(٣)</sup> بِمَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ، وَيَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْوَلَايَةِ لِكَشْفِ عَنْ ذَلِكَ وَإِزَالَتِهِ، فَكُلُّ هَذَا وَمِثْلِهِ  
أَشْبَهَهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ وَجِبًا وَبَعْضُهُ مُسْتَحَبًّا عَلَى حَسَبِ الْمَوَاطِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
وَفِي الْإِسَادِ (فَرُوحُ)، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، تَقَدَّمَ مَرَاتٍ<sup>(٤)</sup>. وَفِيهِ (الضُّبْعِيُّ) بَضْمٌ لِنُضَادِ الْمَعْجَمَةِ  
وَفَتْحٌ لِبَاءِ الْمَوْحُودَةِ.

وَقَوْلُهُ فِي الْإِسَادِ الْأَخِيرِ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) إِلَى آخِرِهِ، كُلُّهُمْ كُوفِيُونَ، لَا حُذَيْفَةَ بْنَ  
الْيَمَانَ ﷺ، فَهُوَ اسْتَوْطِنَ لِمَدَانٍ

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ»، فَفِيهِ التَّأْوِيلَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ فِي نَظَائِرِهِ:

أَحَدُهُمَا: يُحْمَلُ عَلَى الْمُسْتَعْجَلِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ مَعَ الْعَمَمِ بِالتَّحْرِيمِ.

وَالثَّانِي: لَا يَدْخُلُهَا دَعْوَى الْفَاقِرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إحياء علوم الدين: (٣/١٥٦).

(٢) نقي (خ): وَكَذَلِكَ.

(٣) نقي (اص): وَ(هـ). يَفْعَلُ كَذَا أَوْ يَسْعَى

(٤) انظر ص ٣٤٤ من هذا الجزء.

٤٦ - [باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، والمن بالعطية،  
وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة،  
ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم]

[٢٩٣] ١٧١ - (١٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو نَعْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: خَابُوا وَخَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَافِ» [أحمد: ٢١٤٧٦].

[٢٩٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -: حَدَّثَنَا شَفِيْعٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَتَّةً، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَةً» [أحمد: ٢١٤٠٨].

[٢٩٥] وَحَدَّثَنِي بَشَّارُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» [أحمد: ٢١٤٠٥].

باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، والمن بالعطية،  
وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله تعالى يوم القيامة،  
ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم

فيه قوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. «الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَافِ».

وفي رواية: «الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَتَّةً، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَةً»

[٢٩٦] ١٧٢ - (١٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ - قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ - وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَهَاقِلٌ مُسْتَكْبِرٌ». (بخاري، ٢٩٧).

[٢٩٧] ١٧٣ - (١٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرِ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى قَطْرِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْتَنِعُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لَأَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَقَبْ». (أحمد، ٧٨٤٢، وبخاري، ٧٣٥٨).

[٢٩٨] (١٠٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو

وفي رواية: «شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَهَاقِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

وفي رواية: (رجلٌ على فصل ماءٍ بالفلاة يمتنع من ابن السبيل، ورجلٌ بايع رجلاً بسيلة بعد لعصر فخلف له بالله لأخذها بكذا وكذا، فصدقه، وهو على غير ذلك، ورجلٌ بايع إماماً لا يبایعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها وفى، وإن لم يعطه منها لم يقب).<sup>(١)</sup>

أما الفاظ أسماء لبب، ففيه (علي بن مذكور) صم اسمين وإسكان الدال المهملة وكسر الراء. وفيه (حَرَشَة) بعداء معجمة ثم راء مفتوحة ثم شين معجمة. وفيه (أَبُو زُرْعَة)، وهو ابن عمرو بن حريز، وتقدم مرات سخلاف في اسمه، وأن لأشهر فيه هـ<sup>(١)</sup>. وفيه (أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) هو أبو حازم سليمان مولى عُرَّة. وفيه (أَبُو صَالِحٍ) وهو ذكوان، تقدم<sup>(٢)</sup>.

وفي (سعيد بن عمرو الأشعثي) هو بالثمين للمعجمة والعين المهملة ولثاء لثلاثة، منسوب إلى جدّه

(١) نظر من ٢٤١ من هذا الجزء

(٢) نظر من ١٢٢ من هذا الجزء.

الأشعثي: أَخْبَرَنَا عَنْتَرٌ، كَلَّاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا يَسْلَمُوهُ» [التعري: ٢٦٧٧] أو عمر [٢٦٧].

الأشعث بن قيس الكندي، فإنه سعيد بن عمرو بن سهر بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس وفيه (عَبْرٌ) هو يمتنع لعين وبعده به موخذه ساذجة ثم ثاءً مثلثة.

وَأَمَّا الْفَافُ الْمَغَّةُ وَنَحْوُهَا، فَقَوْلُهُ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ» هُوَ عَلَى لَفْظِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَقِيلَ: مَعْنَى «لَا يُكَلِّمُهُمُ»، أَي: لَا يُكَلِّمُهُمْ تَكْلِيمَ أَهْلِ سَخِيرٍ وَيُظْهِرُ الرِّضَا، بَلْ بِكَلَامِ أَهْلِ السُّخْطِ وَالْعُضْبِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُمْ. وَقَالَ جَمْهُورُ الْمُفْسِّرِينَ: لَا يُكَلِّمُهُمْ كَلَامًا يَنْفَعُهُمْ وَيُسْرِّهُمُ. وَقِيلَ: لَا يُرْسِلُ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ بِالْتَحِيَّةِ.

وَمَعْنَى «لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ»، أَي: يُعْرِضُ عَنْهُمْ، وَنَظَرُهُ سَبْحَةٌ وَتَعَالَى لِعَبْدِهِ. رَحْمَتُهُ وَأَطْفَقَهُ بِهِمْ. وَمَعْنَى «لَا يُزَكِّيهِمْ» لَا يُظَهِّرُهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ. وَقَدْ الرُّجُوحُ وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ: لَا يُشِي عَدِيهِمْ<sup>(١)</sup>.

وَمَعْنَى «عَذَابُ أَلِيمٍ» مُؤْلِمٌ. قَالَ الْوَاهِدِيُّ: هُوَ الْعَذَابُ الَّذِي يَخْلُصُ إِلَى قُيُوبِهِمْ وَجَعُهُ، قَالَ: وَالْعَذَابُ كُلُّ مَا يُعْنَى<sup>(٢)</sup> الْإِنْسَانُ وَيَشْقُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ: وَأَصْلُ الْعَذَابِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْعَذْبِ وَهُوَ الْمَنْعُ، يَقَالُ: عَذَبْتُ عَذْبًا إِذَا سَعْتَهُ، وَعَذَبَ عَذُوبًا، أَي: مَنَعَهُ، وَسُمِّيَ الْمَاءُ عَذْبًا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَطَشَ، فَسُمِّيَ لِعَذَابٍ عَذَابًا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمَعَاقِبَ مِنْ مَعْدُودَةٍ مِثْلِ جُرْمِهِ، وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ مِثْلِ فَعْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «الْمُسْبِلُ إِزَارَهُ»، فَمَعْنَاهُ: الْمُرْجِي لِهَ الْجَارِ حَرْفَهُ خَيْلًا كَمَا جَاءَ مَفْسَّرًا فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خَيْلًا»<sup>(٤)</sup>. وَ(لِخَيْلًا) الْكِبَرُ، وَهَذَا التَّقْيِيدُ بِالْجَرِّ خَيْلًا يُفَضِّلُ عَمُومَ الْمُسْبِلِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَعْدِ مَنْ جَرَّ خَيْلًا، وَقَدْ رُوِيَ النَّسِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ لَا بِي بَكَرِ الصَّدِيقِ ﷺ وَقَالَ: «السَّيِّئُ مِنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>، إِذْ كَانَ جَرُّهُ لَغِيْرَ الْخَيْلَاءِ.

وقال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره: وذكر إسناد الإزار وحده، لأنه كان عادة لباسهم، وحكمهم غيره من القميص وغيره حكاه

(١) المعاني القرب: ٢٤٥، (١).

(٢) في (نسخ) و(مع): يُعْنَى.

(٣) «التفسير الوسيط»: (٨٥/١)، (٨٨).

(٤) أخرجه البخاري: ٥٧٨٣، ومسلم: ٥٤٥٣، وأحمد: ٥٣٥١ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري: ٦٠٦٢، وأحمد: ٦٣٤٠ من حديث ابن عمر ﷺ.

[٢٩٩] ١٧٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ: أَرَاهُ مَرْفُوعًا - قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْصُرُهُمُ إِلَهُهُمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ خَفَّ عَلَى يَمِينٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ فَأَقْتَطَعَهُ»، وَبَاقِي حَدِيثِهِ نَحْوُ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ. [التحقيق: ١٧٤٤٦] [رواه: ٣٢٩٧].

قلت: وقد جاء ذلك مبيناً منصوصاً عليه من كلام رسول الله ﷺ من رواية مسلم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، مَنْ جَرَّ شيئاً حُبْلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup> بإسناد حسن. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «لَمْ تُنْفَقْ سِلْعَتُهُ بِالْخَلْفِ الْفَاجِرِ»، فهو بمعنى الرواية الأخرى: «بالخيف الكاذب»، ويقال: لخيف بكسر اللام وسكاتها، وممن ذكر الإسكان ابنُ السُّكَيْتِ في أوّل «إصلاح المنطق»<sup>(٢)</sup>.

وأما (الفلاة) بفتح الفاء، فهي لفظة والقر التي لا أنيس بها.

وأما تخصيصه ﷺ في الرواية الأخرى: (الشَّيْخُ لِرَافِي) و(الملك لكذاب) و(لعائن المستكبر) بالرعيذ المذكور، فقال القاضي عياض: سببه أن كل واحد منهم التزم المعصية المذكورة مع بُغْيِهِ منه، وعدم ضرورته إليهم، وضعف دواعيها عنده، وإن كان لا يُعَذَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَى هَذِهِ الْمَعَاصِي ضَرُورَةٌ مُزِجَةٌ وَلَا دَوْعٌ<sup>(٣)</sup> مُعْتَدَّةٌ، أَشْبَهَ قِدَامَهُمْ عِنْدَ لِمَعَانِدَةٍ، وَالِاسْتِخْفَافِ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَصَدَ مَعْصِيَتَهُ، لَا لِحَاجَةٍ غَيْرِهَا.

فإنَّ لَشَيْخٍ لِكَمَالِ عَقْلِهِ وَتِمَامِ مَعْرِفَتِهِ بِطُولِ مَا مَرَّ عَلَيْهِ مِنَ الزُّمَنِ، وَضَعْفِ أَسْبَابِ لِمَجْمَاعِ الشَّهْوَةِ لِلنِّسَاءِ، وَاسْتِحْلَالِ دَوْعِهِ لَذَلِكَ، عِنْدَهُ مَا يُرِيحُهُ مِنْ دَوَاعِي الْحَلَالِ فِي هَذَا، وَيُخْفِي سِرَّهُ مِنْهُ، فَكَيْفَ بِالزُّنَى لِحَرَامٍ؟ وَإِنَّمَا دَوْعِي ذَلِكَ الشَّبَابُ، وَلِحَرُورَةِ الْغَرِيزَةِ، وَقِدَّةُ لِمَعْرِفَةٍ، وَغِبَّةُ لَشَّهْوَةٍ، لِمُضْعَفِ لِعَقْلِ وَصِفَرِ الشُّنْ

وكذلك الإمام لا يخشى من أحد من رعيته، ولا يحتاج إلى مذاهنته ومصانعته، فإنَّ لِبَشَرٍ إِنَّمَا

(١) أبو داود: ٤٠٩٤، والنسائي: ٥٣٣٤، وابن ماجه: ٣٥٧٦.

(٢) نضر (١٣/٦).

(٣) في (ج) و(ص): دواعي.



بداهر، ويصنع بالكذب وشبهه من يحضره ويخشى آذاه ومعاقبته، أو يطلب عنده مدية أو منفعة، وهو غني عن الكذب مطلقاً.

وكذلك العاقل العفيف، قد غيم المال، وإن سبب الفخر والجليل والمكبر والارتفاع على القرائة شروفاً<sup>(١)</sup> في الدنيا، لكونه ظاهراً فيها، وحاجات أهله إليه، فإذا لم يكن عنده أسبابها، فهذا يستكثر ويحترق غيره؟

فمن يبق فعده وفعل الشيخ زني والإمام كاذب، لا لضرب من الاستخفاف بحق الله تعالى، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وأما الثلاثة في الرواية الأخيرة، فمنهم (رجل منع فضل الماء من بن لسبيل المحتاج)، ولا شك في غنط تحريم ما فعل وشدة قبحه، فإذا كان ممن يمنع فصل الماء المشية عاصياً، فكيف ممن يمنعه الأدمي المحترم؟ فرب لكلام فيه، فهو كان ابن السبيل غير محترم، كالحربي والمرثء، لم يجب بذل الماء له.

وأما (الحلف كاذب بعد لعصر)، فمستحق هذا الوعيد، وخمس ما بعد العصر شرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار، وغير ذلك.

وأما (مبيع الإمام) على الوجه المذكور، فمستحق هذا الوعيد بخلاف المسمين وإمامتهم، وتسببه إلى لغتن بينهم بسكته بيعته، لا بينهم من كان ممن يقتدى به، والله أعلم.

ورقع في معظم الأصول في الرواية الثانية عن أبي هريرة: «ثلاث لا يكلمهم الله» بحلف به، وكذا وقع في بعض الأصول في الرواية الثانية عن أبي ذر، وهو صحيح على معنى: ثلاث أنفس، وجاء الضمير في «يكلمهم» مذكراً على المعنى، والله أعلم.



(١) في (خ): بالشروفاً، وفي (ط): بكثرة.

(٢) في كتاب المصنف، (١) ٢٨٣ ٢٨٤.



## ٤٧ - [باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه،

وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار،

وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة]

[٣٠٠] ١٧٥ - (١٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». [مسند أحمد ١١١٩٥/١١١٩٥ رقم ٣٠١].

[٣٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي رُحَيْمُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْمُئِيُّ: حَدَّثَنَا عَثْرٌ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ دُكْوَانَ. [أحمد ١٠٣٣٧، وبيهري ٨٧٧٨].

[٣٠٢] ١٧٦ - (١١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الدَّمَشْقِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ أَبَا قِلَابَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَايَعَ

## باب بيان غلط تحريم قتل الإنسان نفسه،

وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار،

وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة]

فيه قوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ  
الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ  
فِي شَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ». [بخاري: ٤١٧١، مسند: ١٠٤٧، (في شرح: ٣٠٤).

[٣٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي  
أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ: «لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَعَنَ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي  
الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً، وَمَنْ حَلَفَ  
عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ فَاجْرَأَ». [أحمد: ١٦٣٨٥، (في شرح: ٣٠٤).

وفي الحديث الآخر: «من حلف على يمينٍ بمِلَّةٍ غيرِ الإسلامِ كاذباً فهو كاذبٌ كما قال، ومن قتل نفسه  
بشيءٍ عُذِّبَ به يومَ القيامة، وليس على رجلٍ نذرٌ في شيءٍ لا يملكه».

وفي رواية: «من حلف بمِلَّةٍ سوى لإسلام كاذباً فتمتعداً فهو كما قال».

وفي الحديث الآخر: «ليس على رجلٍ نذرٌ فيما لا يملك، ولعن المؤمن كقتله، ومن قتل نفسه  
بشيءٍ في الدنيا عُذِّبَ به يومَ القيامة، ومن دَعَى دعوى كاذبةً لِيَتَكَثَّرَ بها لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ تعالى إِلَّا قِلَّةً، ومن  
حلف على يمينٍ صبرٍ فاجرأ».

وفي باب الأحاديث لبقية، وسنمرٌ على ألفاظهم ومعانيهم إن شاء الله تعالى.

### الشرح:

أما الأسماء وما يتعلق بعلم الاستدلال، ففيه أشياء كثيرة تقدمت من الكنى ولذا نقى، كقوله: (حدثنا  
خالدٌ، يعني ابن الحارث)، فقد قدمنا بيان فائدة قوله: (هو ابن الحارث)<sup>(١)</sup>. وكقوله: (عن لأعمش  
عن أبي صالح) والأعمش مدلس، والمدلس إذا قال: (عن) لا يحتج به، لا إذا ثبت سماعه من جهة  
أخرى، وقدمنا أن ما كان في «لصحيحين» عن المدلس بـ (عن) فمحمول على أنه ثبت السماع من جهة  
أخرى<sup>(٢)</sup>، وقد جاء هنا شيئاً في الطريق الآخر من رواية شعبية.

(١) بطريق ٨٣ من هذا الجزء.

(٢) الظاهر ٧٠ من هذا الجزء.

[٣٠٤] ١٧٧ - (\*\*\* ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَشَحْدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةِ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَهُ اللَّهُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

وقوله في أول الباب: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ) إلى آخره، إسناده كله كوفيون إلا أما هريرة فإنه مدني، وسم الأشجع عبد الله بن سعيد بن حصين، توفي سنة سبع وخمسين ومئتين، قبل مسم بأربع سنين.

وقوله: (كُلُّهُمْ بهذا الإسناد مثله، وفي رواية شعبة عن سليمان قال: سَمِعْتُ ذُكْوَانَ) يعني بقوله: (بهذا الإسناد) أن هؤلاء لجماعة المذكورين، وهم جرير وعَبْدُ الرَّزَّاقِ وشُعْبَةُ، رَوَوْهُ عن الأعمش كما رواه وكيع في لطريق لأول، إلا أن شعبة زاد من فائدة حسنة فقد: (عن سليمان) - وهو لأعمش - قال: سَمِعْتُ ذُكْوَانَ، وهو أبو صالح، فصرّح بالسمع، وفي الروايات ابقية يقول: عن، والأعمش مدلس لا يحتاج بصعته إلا إذا صحّ سماعه لذي<sup>(١)</sup> عننه من جهة أخرى، فبيّن مسلم أن ذلك قد صحّ من رواية شعبة، والله أعلم.

وقوله: (أَبُو قِلَابَةَ) هو بكسر القاف، واسمه عبد الله بن زيد.

وقوله: (عن خالد الحذاء) قالوا: إنما قيل له الحذاء، لأنه كان يجلس في الحذاءين، ولم يتخذ بعداً قط، هذا هو المشهور، وروى عن هدد - بالفاء - بن حَيَّانَ - بالمشدة - قال: لم يتخذ خالد قط، وإنما كان يقول: اخذوا على هذا النحو، فلقّب بالحذاء، وهو خالد بن مهران أبو المنزل، بضم الميم وبالياء واللام.

وقوله: (عن شعبة، عن أيّوب، عن أبي قلابَةَ، عن ثابت بن الضحّاك الأنصاري)، ثم تحوّل الإسناد فقد: (عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابَةَ، عن ثابت بن الضحّاك) قد يقال: هذا تطويل للكلام على خلاف عدة مسلم وغيره، وكان حقّه ومقتضى عادته أن يقتصر أولاً على أبي قلابَةَ، ثم يسوق الطريق الآخر إليه، فأما ذكر ثابت فلا حاجة إليه أولاً، وجوابه أن في الرواية لأولى رواية

هَذَا حَدِيثٌ سَفِيحٌ، وَأَمَّا شُعْبَةُ فَحَدِيثُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمَوْلَى سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ ذَبَحَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ ذُبِحَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [تحميد ١٦٣٨٦، ر. سعدي ١٣٦٣ و ١١٥٥]

[٣٠٥] ١٧٨ - (١١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُتَيْنًا، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى بِالْإِسْلَامِ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فَلَمَّا حَصَرُوا لِقَاتِلَ الرَّجُلِ قَتَلَ شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ الَّذِي قُلْتَ لَهُ أَيْضًا: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَإِنَّهُ قَاتَلَ الْيَوْمَ قَتَلَ شَدِيدًا، وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَى النَّارِ»، فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَزْتَبِ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِأَلَا تَقْدَى فِيهِ النَّاسُ: «إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ».

[تحميد ٨٠٩٥، ر. سعدي ٣٠٥]

[٣٠٦] ١٧٩ - (١١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِيُّ، سَمِعَ مِنَ الْمَرْبُوفِ - عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاغْتَتَلَوْا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى

شُعْبَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ نَسَبَ لِبَيْتِ بْنِ الصُّعْدِ، فَقَالَ: «لَأَنْصَرِي»، وَفِي رَوَايَةِ لُثُوفٍ عَنْ خَدِجَةَ لَمْ يَنْسَبْ، فَمِنْ بَكْنٍ لَهُ يُدْعَى مِنْ فَعْلٍ مَا فَعَلَ لِيُصَحَّ ذِكْرُ نَسَبِهِ<sup>(١)</sup>.

قوله: (يعقوب الفاري) هو بتشديد الياء، تقدّم قريب<sup>(٢)</sup> (أبو حارث) أبو روي عن سهل بن سعد الساعدي اسمه سلمة بن دينار، والراوي عن أبي هريرة اسمه سمعان مولى عزة، والله أعلم.

وأما لعنت الباب وشبهه، فقوله ﷺ «فمخديته في يده يتوَحَّأ بها في بطنه» هو «الجيم وهمز آخره»، ويجوز تسهيله بقصد الهمزة ألفًا، ومعناه: يطعن.

وقوله ﷺ: «الهردي» ينزل.

(١) في (النسخة): ممن يذمي للإسلام

(٢) في (خ): فبهم من ذكر نسبة: بدل: ليصح ذكر نسبه.

(٣) نظر من ٤٣٤ و ٤٩١ من هذا الجزء.

عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقَالُوا: مَا أَجْزَأُ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأَ فُلَانٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ

وَأَم «جَهَنَّمَ»، فَهُوَ نَارُ الْآخِرَةِ، هَذَا اللَّهُ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ بَلَاءٍ. قَالَ يونسُ وَأَكْثَرُ التَّخَوِّينَ: هِيَ عَجَمِيَّةٌ لَا تَصْرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَلِتَعْرِيفٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ عَرَبِيَّةٌ لَمْ تُصْرِفْ لَتَأْنِيثٍ وَالْعَنَمِيَّةُ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ بَعْدَ قَعْرِهَا. قَالَ زُؤَيْبَةُ: يَقَالُ: بِثَرْجُوهْتُمْ، أَي: بَعِيدَةً سَقَرًا، وَقِيلَ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجُوهُومَةِ، وَهِيَ لَوَلُظٌ، يَقَالُ: جَهَنَّمُ الْوَحْه، أَي: غَبِيظُهُ، فَسُمِّيَتْ جَهَنَّمُ لِفُظِّ أَمْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ سَمًا» هُوَ يَتَحَسَّاهُ هُوَ بِضَمٍّ لَسَيْنٍ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا، ثَلَاثُ لُغَاتٍ، أَفْصَحُهَا الْفَصَحُ، ثَلَاثَةٌ فِي «لِطَّلَعِ»<sup>(١)</sup>، وَجَمْعُهُ سِمْسَامٌ، وَمَعْنَى «يَتَحَسَّاهُ» يَشْرِبُهُ فِي تَمْهَلٍ وَيَتَجَرَّعُهُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ أَدْعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ» هَذِهِ هِيَ الْبَغَّةُ الْفَصِيحَةُ، يَقَالُ: دَعْوَى بَاطِلٌ وَبَاطِلَةٌ، وَكَذَبٌ وَكَذِبَةٌ، حَكَاهَا صَاحِبُ «الْمَحْكَمِ»<sup>(٢)</sup>، وَالتَّأْنِيثُ أَفْصَحُ.

وَأَم قَوْلُهُ ﷺ: «لِيَنْكَثُرَ بِهَا» ضَبْطُهُ بِذَلِكَ الْمَثْنَةُ بَعْدَ كَفٍّ، وَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ الْأَصُولِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَصَبَّغَهُ بَعْضُ الْأَلَمَةِ الْمُعْتَمِدِينَ فِي نَسْخَتِهِ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ، أَي: يَصِيرُ مَالُهُ كَبِيرًا عَظِيمًا.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ فَاجِرَةٍ» كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ هَذَا الْقَدْرُ فَحَسْبُ، وَفِيهِ مُحَذَّرٌ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَمْ يَأْتِ فِي الْحَدِيثِ هَذَا لِحَبْرٍ عَنْ هَذَا الْحَدِثِ وَلَا أَنْ يَعْتَفَنَهُ عَلَى قَوْلِهِ قَلِيلٌ: «وَمَنْ أَدْعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَنْكَثُرَ بِهَا» لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ بِهَا إِلَّا قَلِيلًا، أَي: وَكَذَلِكَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ فَهُوَ مِثْلُهُ، قَالَ: وَقَدْ وَرَدَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ تَمَامٌ مِثْلُ «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ يَفْتَتِلُ بِهَا مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ»، لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ<sup>(٣)</sup>. وَيَمِينُ لَصَبِيرٍ: هِيَ الَّتِي أُلْزِمَ بِهَا لِحَدِثٍ عِنْدَ حَاكِمٍ وَسُجُودٍ، وَأَصْلُ صَبِيرٍ سَحْبٌ وَالْإِسْقَاقُ

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَا) وَقَعَ فِي الْأَصُولِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُتَوَابِعٌ» (تَجْبِيرٌ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ<sup>(٤)</sup>.

(١) الْمَطْلَعُ لِأَبِي نُورٍ: (٥٠٧/٥)

(٢) الْمَحْكَمُ وَالْمَطْلَعُ لِأَبِي نُورٍ: (١٧٨/٩)

(٣) الْإِسْقَاقُ لِمُعْجَمٍ (١/٣٩٢). وَلِحَدِيثٍ أَجْرَجَهُ نَبِيحُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ (٤٥٥٠). وَمُسَمَّيٌّ (٣٥٥)، أَحْمَدُ (٣٥٧٦) عَنْ بَنِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) الْإِسْقَاقُ لِمُعْجَمٍ (١/٣٩٣)

النَّارِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ أَبَدًا. قَالَ فَخَرَجَ مَعَهُ، كُلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا

وقوله (يا رسول الله. الرَّحُلُ الَّذِي قُلْتَ لَهُ أَنفًا إِيَّاهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ). أي: قُلْتَ فِي شَأْنِهِ وَفِي سَبَبِهِ، قَالَ لِقَرْنٍ. وابن السَّجَرِيِّ وغيرهما من أهل الحريرية: اللام قد تأتي بمعنى (في)، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَتَصْنَعُ الْكُوفِينَ الْقِسْطَ يَكُونُ الْيَقِينُ﴾. الاب ٤٧، أي: فيه<sup>(١)</sup>. وقوله: (أنفًا) أي: قريبًا، وفيه لغتان: الممدُّ وهو أفصح، والقصر.

وقوله: (فكاد بعض المسلمين أن يرتاب). كذا هو في الأصول: (أن يرتاب)، دأشت (أن) مع (كاد) وهو جائر، لكنه قليل، وكاد لمقاربة الفعل ولم يُفعل إذا لم يتقدمه نفي، فإن تقدمها كقولك: ما كاد يقوم، كانت دالة على القيام لكن بعد بضع، كذا نقله أبو حدي<sup>(٢)</sup> وغيره عن العرب واللغة.

وقوله: (ثم أسر بلا لا ننادى في الناس إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة). ومن الله يؤيد هذا الذين بالرجل الفاجر<sup>(٣)</sup> يجوز في (له) و(ين) كسر الهمزة وفتحها، وقد قرئ في السُّبْم قول الله عز وجل: ﴿فَكَذَّبَهُ الْمَلَكُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ أَنَّ اللَّهَ يَنْشُرُ لَهُ﴾ [الحجرات ٣٨] بفتح الهمزة وكسرها<sup>(٤)</sup>.

وقوله: (لا يدع لهم شاة إلا أئبها) شُدُّ والشدة: الخارج والخارجة عن الجماعة. قال القاضي عياض: أئب الكلمة على معنى التَّسْمَةِ، أو تشبیه الخارج بشاة الغنم، ومعناه: أنه لا يدع أحدًا على طريق المبالغة، قال ابن الأعرابي: يقال: فلان لا يدع شاة ولا فدة: إذا كان شجاعًا لا يلقاه أحد إلا قتله<sup>(٥)</sup>. وهذا الرجل الذي كان لا يدع لهم شاة ولا فاة اسمه قُزْمان، قاله الخطيب البغدادي، قال: وكان من لثاقفين<sup>(٦)</sup>.

وقوله: (ما أجزأ ما اليوم أحدًا ما أجزأ فلان) مهموز، معناه: ما أعنى وكفى أحدًا غناءه وكفايته. قوله: (فقال رجل من القوم. أنا صاحبه) كذا في الأصول، ومعناه: أنا أصحابه<sup>(٧)</sup> في خفية وألازمه أبدًا لأنظر لسبب النبي يصير به من أهل النار، فإن فَعَلَهُ في الظاهر جميل، وقد أخبر النبي ﷺ أنه من أهل النار، فلا بد له من سبب عجيب.

(١) نظره معاني القرآن: لقراء (٢/٢٠٥).

(٢) التصدير لتوسيطه، (١/٩٧).

(٣) قرأ حمزة وابن عامر بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها، انيسيه ص ٨٧، والنشر في لقراءات العشرة، (٢/٢٣٩).

(٤) كمال المعلم، (١/٣٩٤).

(٥) ولأسماء دمجها في الأنداء المبتكئة: (٤/٢٧٦).

(٦) في (ع): صاحبه.



أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَدُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟»، قَالَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَعْلَمَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَلَمْ لَكُمْ بِهِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَدُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمُوتُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمُوتُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

[٢٧١١] [أحمد: ٢٢٨١٣، والبيهقي: ٢٨٩٨].

[٣٠٧] ١٨٠ - (١١٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرِيُّ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ -: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا يَمُوتُ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجْتَ بِهِ قَرْحَةً، فَلَمَّا أَذْنُهُ انْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِتَانَيْهِ، فَتَكَأَهُ، فَلَمْ يَرَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَبُّكُمْ: قَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». ثُمَّ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا وَاللَّهِ، لَقَدْ حَدَّثَنِي بِهِذَا الْحَدِيثُ

قوله: (ووضع ثياب السيف بين ثدييه) هو بضم الميم، والذال وتخفيف الباء الموحدة المكررة، وهو طرفه الأسفل، وأما طرفه الأعلى فتقبضه.

وقوله: (بين ثدييه) هو ثنية ثدي بفتح الدال، وهو يُدْكَرُ على اللغة الفصيحة التي اقتصر عليها القراء ولعلب وغيرهما. وحكى ابن فارس والجهوري وغيرهما فيه لتذكير ولثانيتها<sup>(١)</sup>. قال ابن فارس: الثدي للمرأة، ويُقال للثالث الموضوع من الرجل: ثُدْوَةٌ وَثُدْوَةٌ، دالفتح بلا همز، وبالصم مع الهمز<sup>(٢)</sup>. وقال لجهوري: والثدي للمرأة ولرجل. فعلى قول ابن فارس يكون في هذا الحديث قد استعار الثدي لرجل. وجمع لثدي أُنْدُ وَثُدْيٌ وَثُدْيٌ، بضم التاء وكسر الميم.

قوله ﷺ: «الخرجت برجلي قرحة فأذنه. فانتزع سهماً من كِتانته لتكأها. فلم يرقأ الدم حتى مات»، وفي الرواية الأخرى: «الخرج به خراجاً».

(١) «معجم اللغة»: (١٥٧/١)، و«لصباح»: (ثدي).

(٢) «المعجم»: (١/٢٧٣).



جُنْدَبٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ. [أحد ١٨٨٠٠] [نصر ٣٠٨].

[٣٠٨] ١٨١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، قَمَا نَسِينَا، وَمَا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدَبٌ كُذِّبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجَ بِرَجُلٍ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خُرَاجٌ»، فَذَكَرَ شَوْهَةً. [نصر ٣٠٨] [نظر ٣١٧].

(القرحة) بفتح القاف وإسكان لراء، وهي واحدة القروح، وهي خدات تخرج في بدن الإنسان. (الكذبة) بكسر الكاف، وهي جفنة لثياب مفتوحة الجسم، سُئِلَتْ كَذِبَةً لَأَنَّهَا تَكُنُّ سَهْمًا، أَي: تُسْتَرُّهَا وَمَعْنَى (نَكَاهًا) قَشَرَهَا وَخَرَقَهَا وَفَتَحَهَا، وَهُوَ مَهْمُوزٌ وَمَعْنَى (لَمْ يَرْقَأَ الدَّمُ)، أَي: لَمْ يَنْقَطِعْ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ، يَقْدَرُ رَقَأَ الدَّمُ وَاسْمُ مَنْ يَرْقَأُ رَقُوعًا، مِثْلَ رَكْعٍ يَرْكَعُ رُكُوعًا، إِذَا سَكَنَ وَتَقَطَّعَ (وَالْخُرَاجُ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ، وَهُوَ الْقَرْحَةُ.

قوله: (فَمَا نَسِينَا) وَمَا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، هُوَ نَوْعٌ مِنْ تَأْكِيدِ كَلَامٍ وَتَقْوِيَتِهِ فِي النَّفْسِ، وَالْإِعْلَامُ بِتَحْقِيقِهِ وَتَقْيِ طَرِيقٍ لِحَسَنِ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا أَحْكَامُ الْأَحَادِيثِ وَمَعْنَاهَا، فَعَلَيْهَا بَيِّنٌ غَيْدٌ تَحْرِيمِ قَتْلِ نَفْسِهِ، وَالْيَمِينِ الْفَاحِشَةِ الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَا غَيْرَهُ، وَالْخِلَافُ بِمَنْعَةِ الْإِسْلَامِ، كَقَوْلِهِ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ ذَكَرَ كَذِبًا، أَوْ سَلَّاتٍ وَنَعْرَى، وَشَبَّهَ ذَلِكَ. وَفِيهَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَذْرُ فِيمَا لَا يَمُتُ، وَلَا يُلْزَمُ بِهِ النَّذْرُ شَيْئًا.

وَفِيهَا تَعْدِيفُ تَحْرِيمِ لَعْنِ الْمُسْلِمِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، قَالَ أَبُو حَمْدٍ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَجُوزُ لَعْنُ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا النَّوْبِ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الْفَسَقِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَعْنُ أَعْيَانِ الْكُفَّارِ، حَتَّى كَانَ أَوْ مَيِّتًا، إِلَّا مَنْ عَدِمَتْ بِالنَّصْرِ أَنَّهُ مَاتَ كَافِرًا، كَأَسِي لَهَبٍ وَأَبِي جَهْلٍ وَشَبَّهَهُمْ، وَيَجُوزُ لَعْنُ حَالَتِهِمْ كَقَوْلِهِ: لَعْنُ اللَّهِ الْكُفَّارَ، وَلَعْنُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى<sup>(١)</sup>.

وَمَا قَوْلُهُ ﷺ «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»، فَالْمُضَاهَرُ أَنَّ لِمُرَادِ أَنْهُمْ سَوَاءٌ فِي أَصْلِ التَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ أَغْلَطَ، وَهَذَا هُوَ لَدَيْ اخْتِرَافِ الْإِمَامِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمَرْوِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَفِي غَيْرِ هَذِهِ مِمَّا لَيْسَ بِضَاهِرٍ.

(١) فِي (غ): أَوْ سَلَّاتِهِ.

(٢) نَظَرُ الرَّحِمَةِ - عِلْمُ عَمَلٍ - (٣/ ١٢٣ - ١٢٤).

(٣) «لِمَنْ يَمُوتُ فَتُسَلِّمُ» - (١/ ٣٠٦).

وأما قوله ﷺ «فهو في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا»، فليس فيه أقرب.

أحد: أنه محمول على من فعل ذلك مستجلاً مع عبثه بالتحريم، فهذا كفر وهذه عقوبته.

ولثاني: أن المراد بالجلود طول المدة والإقامة المتطوِّلة لا حقيقة لسوم، كما يقال: خلد الله ملكاً لسلطان.

وثالث: أن هذا جزاءه، ولكن تكريم سبحانه وتعالى فأخبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلماً.

قال القاضي عياض في قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيثَةٍ، فَحَدِيثُهُ فِي يَدِهِ بِتَوَجُّأَ بِهِ فِي بَطْنِهِ»: فيه دليل على أن المقصود من القاتل يكون بما قُتِلَ به، مُحدِّداً كُنْ أو غيره، اقتداءً بعقاب الله تعالى لنفسه<sup>(١)</sup>. والاستدلال لهذا بهذا ضعيف.

وأما قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى بَيِّنٍ بِمَلَّةٍ عِبرِ الإسلام كَذِباً، فَهُوَ كَمَا قَالَ»، وفي لروية الأخرى: «كَاذِباً مُتَعَمِّداً»، ففيه بين لغلط تحریم هذا الحلف.

وقوله ﷺ: «كاذباً» ليس المراد به التقييد والاحترار من الخوف به صدقاً، لأنه لا ينفك الحالف بها عن كونه كاذباً، وذلك لأنه لا بد أن يكون معظماً لما حلف به، فإِنْ كَانَ مُعْتَمِداً عَظَمَتِ بَقِيَّةُ، فَهُوَ كَذِبٌ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ عِبرَ سَعَتِ ذَلِكَ بَقِيَّةُ، فَهُوَ كَذِبٌ فِي لُحُورِهِ لَكُونِهِ عَظَمَتِ بِالْخِيفِ بِهِ، وَإِذَا عِبرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ كُونِهِ كَذِباً، حُجِّلَ التَّقْيِيدُ بِ(كَذِبٍ) عَلَى أَنَّهُ يَبِينُ لَصُورَةِ الْحَالِفِ، وَيَكُونُ التَّقْيِيدُ خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آدم ١١٥]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ لَمُتَّقُونَ﴾ [آدم ١٥١]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكُمْ عَلَى النَّاسِ فِي غُورٍ﴾ [الب ٢٣]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَادْعُوا اللَّهَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا أَقَدْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة ٢٣٩]، وقوله تَعَالَى: ﴿فَتَسِرْ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِذْ خِفْتُمْ﴾ [البقرة ١٠١]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا قَتْلَكُمْ عَلَى بُعْدٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النور ٢٣٣]، ونظائره كثيرة.

ثم إن كان الحالف به معظماً لما حلف به مُجْزِئاً لَهُ، كَانَ كَأَمْرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِداً بَلْ كَانَ قَلْبُهُ مُطْمَئِناً بِالْإِيمَانِ، فَهُوَ كَذِبٌ فِي خَلْفِهِ بِنِهَا لَا يُحْلَفُ بِهِ، وَمَعَامِلَتُهُ بِهِ مَعَامِلَةٌ مَا يُحْلَفُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ كَأَمْرًا حَادِثًا عَنْ مِلَّةٍ لِإِسْلَامِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَفْرِ، وَيُرَادُ بِهِ كُفْرٌ لِأَحْسَنِ وَكَفْرٌ بِعَمَّةٍ لَهُ

تعالى، فإنها تقتضي ألا يحيف هذا الحيف القبيح، وقد قال الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك رحمه الله فيما ورد من مثل هذا مما ظاهره تكفير أصحاب المعاصي: إن ذلك على جهة لتغليظ والرجوع عنه. وهذا معنى صحيح، ولكن ينبغي أن يُصمَّ إليه ما ذكرناه من كونه كفر النعم.

وأما قوله ﷺ: «من ادعى دعوى كاذبة لينكث بها، لم يزد الله إلا قلّة»، فقد لقاضي عياض: هو عدم في كل دعوى يتشبع به المرء بما سم يُعطى، من مال يَخْتال<sup>(١)</sup> في لتجمل به من غيره، أو نسب يتمي إليه، أو عدم يتحلّى به وليس هو<sup>(٢)</sup> من حَمَنته، أو دين يُظهره وليس هو من أهله، فقد أحسم الله أنه غير مبرك له في دعوته، ولا رايك ما اكتسبه به، ومنه الحديث الآخر: «اليمين الفاجرة مَنقُصة للسلعة، مَنقُصة للكسب»<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار» وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، ففيه التحذير من الاغترار بالأعمال، وأنه ينبغي لعباد ألا يتكل عبيد، ولا يركن إليهم مخافة من انقلاب الحال للقدّر لسبق، وكذا ينبغي للمعاصي ألا يَقْنَطَ، ولغيره ألا يَقْنَطَ من رحمة الله تعالى. ومعنى قوله ﷺ: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار»، وظلّ عتسه، أن هذا قد يقع.

وأما قوله ﷺ: «إن رجلاً ممن كان قبلكم خرجت به قرحة، فلمّا آذته انتزع سهماً من مكانه فنكاهها، فلم يرقأ لدم حتى مات، قال ربكم: قد حرمت عليه الجنة»، فقد لقاضي عياض فيه: يَحْتَمَلُ أنه كان مُسْتَحْجَلاً، أو يُحَرِّمُهَا حين<sup>(٤)</sup> يدخلها السُّبْقُون والأبرار، أو يُطِيلُ حسابها، أو يُحَسِّنُ في الأعراف هذا كلام القاضي<sup>(٥)</sup> قلت: ويَحْتَمَلُ أن شرع أهل ذلك العصر تكفير أصحاب الكبائر، ثم إن هذا محمول على أنه نكاح استعجالاً للموت، أو اغتراراً بمخافة، فإنه أو كان على طريق المداوة التي يعيب على الظنّ نفعتها لم يكن حراماً، والله أحسم.

(١) في إكساب المعجم: (١/٣٩١): يَخْتَالُ: بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٢) في (ج): هذا.

(٣) في (ج): مَنقُصة للكسب، وهو تصحيف، ومحدث أخرجه بخاري ٢٠٨٧، ومسلم ٤١٢٥، وحمد ٧٢٠٧ عن

أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ج): حتى.

(٥) إكساب للمعجم: (١/٣٩٦).

## ٤٨ - [باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون]

[٣٠٩] ١٨٢ - (١١٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَمَاعُ بْنُ الْحَفْصِيِّ أَبُو زُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ سَاقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ عَلَّهَا، أَوْ عَبَاءَةٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي الْخَطَّابِ، أَذْهَبَ فَنَادِي فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ. [احمد ١٢١٣].

## باب غلظ تحريم الغلول، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون

فيه عمر بن الخطاب ﷺ قال: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى سَرَوْا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ عَلَّهَا، أَوْ عَبَاءَةٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي الْخَطَّابِ، أَذْهَبَ فَنَادِي فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ). وفيه حديث أبي هريرة ﷺ من نحوه معناه.

### الشرح:

في الإسناد (أبو زُمَيْلٍ) نُسِمَ الزَّيْزَانِيُّ وَتَخَصَّصَ الْمِيمُ الْمَبْتُوحَةُ، وَتَقَسَّمَ<sup>(١)</sup>. وقوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيْبَرَ) هو بالخذاء. المعجمة وآخره راء، فهكذا وقع في مسلم، وهو لُصُوب، وذكر القاضي عياض أن أكثر رواة «سوطاً» زَوَّهَ هَكَذَا، وَأَنَّهُ لُصُوبٌ، قَالَ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: (حَتَيْنِ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر ص ٤٣١ من هذا الجزء.

(٢) في نسخة مجمع: (١/٣٩٩).

[٣١٠] ١٨٣ - (١١٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْغَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَهَذَا حَدِيثُهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا، فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرَقًا، غَنِمْتُ الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَلِثْيَابًا، ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْوَادِي وَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وقوله ﷺ: «كَلَّا» زجر ورد لقولهم في هذا الرجل أنه شهيد محكوم له بالجنة أول وهلة، بن هو في التاريخ سبب قوله.

وقوله: (ثور بن زيد الديلمي) هو هنا بكسر الدال وإسكان الياء، هكذا هو في أكثر الأصوب الموحودة ببلاط، وفي بعضه. (لدؤلي) بصم الدال وباء ثمرة بعدد التي تكتب صورتها واوًا، وذكر الفصيح عياض رحمه الله أنه صبغه هنا عن أبي بن حجر: (دؤلي) بصم دال وبو وسكنة، قال: وصبطه عن غيره بكسر الدال وإسكان الياء، قال: وكذا ذكره مالك في «الموطأ» وسخاري في «لتاريخ»<sup>(١)</sup> وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد دحر أبو عبيد العباسي أن بوراً هذا من زلف أبي الأسود، فعلى هذا يكون فيه انحلاف للذي قدمته قريباً في أبي الأسود<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (عن سالم أبي الغيث مولى ابن مطيع) هذا صحيح، وفيه التصريح بأن أب الغيث هذا يسمى سالماً، وأم قول أبي حمز بن عبد بزر في أو كتابه «التمهيد»: لا يُوقف على اسمه صحيحاً<sup>(٤)</sup>. فيس بمعارض لهذا لإثبات لصحيح. واسم ابن مطيع عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي سَآرٍ فِي تُرْدَةِ عَلَاءٍ، أَوْ غَدَاةٍ» أم «تُرْدَةِ بَضْمِ الْبَاءِ»، فكسمة مخفظة، وهي لثمنة ولجدة، وقال أبو عبيد: هو كسمة أسود فيه صغر<sup>(٥)</sup>، وجمعها بُزْدٌ يفتح لراء. وأم (سبعة)

(١) لتاريخ الكبير: (١٨١/٢).

(٢) إكمال معجم: (١/٤٠٠).

(٣) نظر من ٤١٥ و ٤٧٤ - ٤٧٥ من هذا الجزء.

(٤) سم ألفه عيسى هذا في «التمهيد» فقال أبو حمز: (٢/٢): أبو سعد مولى بن مطيع يسمى سالماً. وهو خلاف ما

قدمه جعفر عنه هذا.

(٥) غريب لم يثبت: (٢٥٦/٤).

عَبْدُ اللَّهِ، وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جُذَامٍ، يُدْعَى رِقَاعَةَ بْنِ رَيْدٍ مِنْ بَنِي الصُّبَيْبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا لَوْدِي، قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ، فَرَمَى بِسَهْمٍ، فَكَانَ فِيهِ خُفُّهُ، فَقُلْتُ: هَيْئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا»، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، إِنَّ الشُّمْلَةَ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا، أَخَذَهَا مِنَ الْقَدِيمِ يَوْمَ خَيْبَرٍ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ، قَالَ: فَفَزِعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكَ مِنْ نَارٍ، أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ». [مسند أبي داود: ٤٢٣٤].

معروفة، وهي ممدودة، ويقال فيها أيضاً: عَبْدَةُ بَالِيَاءَ، قلته بن السُّكَيْتِ<sup>(١)</sup> وغيره. وقوله ﷺ: «هي بُرْدَةٌ»، أي: من أجله ويسبب. وأم (الْعُلُول) فقد أبو عبيد: هو الخيانة في الغنيمة خاصة<sup>(٢)</sup>، وقد غيره: هي الخيانة في كل شيء، ويقال منه: عَلَّ يَغُلُّ، بضم الغين.

وقوله: (رَجُلٌ مِنْ بَنِي الصُّبَيْبِ) هو بضمة ص ضد المعجمة ويعددهاء سوحة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم ياء موحدة. قوله: (يَحُلُّ رَحْلَهُ) هو بالحاء المهملة، وهو مَرْكَبُ الرَّجُلِ عَلَى الْبَعِيرِ. وقوله: (فَكَانَ فِيهِ خُفُّهُ) هو بفتح الحاء المهملة وإسكان المثناة فوق، أي: موته، وجمعه خُتُوفٌ، ومات خُفَّتْ أَنْفُهُ، أي: من غير قتر ولا هرب.

قوله: (فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِ أَوْ شِرَاكَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ) كذا هو في الأصول، وهو صحيح، وفيه حذف المفعول، أي: أصبت هذا. و(الشُّرَاكُ) بكسر الشين لمعجمة، وهو السَّيْرُ المعروف، الذي يكون في الثَّلَعِ على ظهر القدم.

قال القاضي عياض: قوله ﷺ: «إِنَّ الشُّمْلَةَ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا»، وقوله ﷺ: «شِرَاكَ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ» تنبيه على المعاقبة عليهما، وقد تكون المعاقبة بهما أنفسهما، فيُعَذَّبُ بهما وهما من نار، وقد يكون ذلك على أنهما سبب لعذاب النار<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله: (وَمَعَ الشَّيْءِ ﷺ عَبْدُ لَهُ)، فاسمه مذموم بكسر الميم وإسكان الدال وفتح العين المهملتين، كذا جاء مصرحاً به في «الموطأ»<sup>(٤)</sup> في هذا الحديث بعينه. قال لقاضي عياض: وقيل: إنه

(١) الإصلاحي، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) «عريب الحديث» (١/٢٠٠).

(٣) «إكمال المعجم» (١/٣٩٨).

(٤) «الموطأ» ج ١، ص ١٢٦.

غير وذلّم، قال: «وورد في حديث مثل هذا اسمه (كُرْكِرَة)، ذكره البخاري<sup>(١)</sup>. هذا كلام القاضي<sup>(٢)</sup>.  
 و(كُرْكِرَة) بفتح الكاف الأولى وكسرهما، وأمّ لثانية فمكسورة فيهما، والله أعلم  
 وأمّ أحكام الحدين، فمنها غَلَطٌ تحريم لَعْلُولٍ ومنها أنه لا فرق بين قلبه وكثيره حتى الشراك.  
 ومنها أن يغلب يمنع من إطلاق اسم الشهادة على مَنْ غُلِّ، ذَا قَتْلٍ، وسيأتي بسط هذا إن شاء الله  
 تعالى. ومنها أنه لا يدخل الجنة أحدٌ ممّن مات على الكفر، وهذا يجمع المسلمين. ومنها جواز  
 الحليف بالله تعالى من غير ضرورة، لقوله ﷺ: «لو لذي نفس محمد بيده».  
 ومنها أن مَنْ غُلِّ شيئاً من الغنيمة يجب عليه رده، وأنه إذا رده يُقْبَل منه، ولا يحرق متاعه سوء رده  
 أو لم يردّه، فإنه ﷺ لم يحرق متاع صاحب سُمْلَة وصاحب الشراك، ولو كان وجباً لفعله، ولو فعله  
 لُنُقِلَ.  
 وأما الحديث: «مَنْ غُلِّ فأحرقوا متاعه واضربوه»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «واضربوا عنقه»<sup>(٤)</sup> فضعيف، بين  
 ابن عبد البر وغيره ضعفه<sup>(٥)</sup>. قال الطحاوي رحمه الله: ولو كان صحيحاً لكان منسوخاً، ويكون هذا  
 حين كانت العقوبات في الأموال<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

- (١) البخاري. ٢٠٧٤ من حديث عبد الله بن عمرو قال، كان على نفس نبي ﷺ رجل يقال له كركرة، فمات، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ فِي سِرِّهِ فَمَنْهُوَ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ» فوجدوا عبداً قد غُلِّهاً وهو في «السند أحمد» ٦٤٩٣
- (٢) إكمال لمصمم: (٣٩٩/١).
- (٣) أخرجه أبو داود ٢٧١٣، وأحمد ١٤٤ من حديث عمرو بن العاص ﷺ وأخرجه الترمذي ١٥٢٨ دون لفظة «واضربوه»
- (٤) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ٤٧٤٣.
- (٥) التمهيد: (٢٢/٢)
- (٦) مختصر الاختلاف لعبد الله بن الطحاوي: (٤٧٦/٣)



## ٤٩ - [باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر]

[٣١١] ١٨٤ - (١١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ -: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ حَاجِجِ الصَّوَّافِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّؤُسِيَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ؟ قَالَ: حِصْنٌ كَانَ لِدَوْسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَأَبَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، لِلَّذِي دَخَرَ اللَّهُ لِلْأَنْصَارِ، فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، هَاجَرَ إِلَيْهِ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَوَا الْمَدِينَةَ فَمَرَضَ فَجَرَعَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ، فَقَطَّعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَحَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَى الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، قَرَأَهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً، وَرَأَى مُعْطِيًا يَدِيهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رُبُّكَ؟ فَقَالَ: عَفَّرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ تُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَضَّاهُ الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيْكَوْهُ فَاغْفِرْ». ا - ١٧٩٨٧ .

## باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر

فيه حديث جابر رضي الله عنه (أن الطفيل بن عمرو الدؤسي هاجر إلى رسول الله ﷺ إلى المدينة، وهاجر معه رجل من قومه، فاجتوا المدينة فمرض فجرع، فأخذ مشاقص من يده فشق بها برأجه، فشحبت يدها حتى ماتت، فراه الطفيل في منامه وهيئته حسنة، ورأه معطياً يديه، فقال له: ما صنع بك ربك؟ فقال: عفر لي بهجرتي إلى نبي ﷺ، فقال ما لي أراك معطياً يديك؟ قال قيل لي لن تصلح منك ما أفسدت، فقضاه الطفيل على رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «اللهم وليكوه فاعفروا» .

## الشرح:

قوله: (وَحْتَوَا) هو بضم لواء الثانية ضمير جمع، وهو ضمير يعود على الطفيل والرجل المذكور ومن يتعلق بهما، ومعناه: كرهوا للمقام بها لضجر وسوء من شتم. قال أبو شيبة و لجهري وغيرهما: اجتويت لبلد. إذا كرهت المقام به وإن كنت في يعة<sup>(١)</sup> قال الخطابي: وأصله من الجوى، وهو داء يصيب الجوف.

(١) فخر بن الحسين: (١/ ١٧٤)، و (المصباح): (جوي)

وقوله: (فأخذ مشاقص) هي بفتح الميم والثين المعجمة وبالقاف والضاد مهملة، وهي جمع يشقّص بكسر الميم وفتح القاف. قال لخليل وابن فارس وغيرهما: هو سهم فيه نصل عريض<sup>(١)</sup> وقل آخرون: سهم طويل ليس بالعريض. وقد الجوهري: يشقّص م حال وعريض<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الظاهر هنا لقوله. فصع به بَرّاجمه، ولا يحصل ذلك إلا بالعريض.

وأما (البراجم) بفتح الباء لمؤخدة وبالجميم، فهي مفاصل الأصابع، وأحدثها بُرْجُمة. وقوله: (فشخبت يده) هو بفتح الثين وحاء لمعجمتين، أي: ساد دمهما، وقيل: ساد بقوة. وقوله: (هل لك في حصي حصي وسعة؟) هي بفتح سيم وفتح الثو وإسكانها، فتن ذكرهما بن لسكيت والجوهري<sup>(٣)</sup> وغيرهما، انفتح أقصح، وهي لعز ولامتنع ممن يُريده، وقيل: سعة جمع مانع، كظالم وصنعة، أي: جماعة يسمونك من يقصدك بمكره.

أما أحكام الحديث، ففيه حجة لقاعدة عظيمة لأهل السنة أن من قتل نفسه أو ركب معصية غيره ومات من غير توبة، فليس بكافر، ولا يُقطع له بالنار، بل هو في حكم المشيئة، وقد تقدّم بيان القاعدة وتقريرها<sup>(٤)</sup>، وهذا الحديث شرح للأحاديث التي قبله، الموهوم ظاهراً تخليفاً قاتل النفس وغيره من أصحاب الكبائر في النار.

وفيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصي، فإنّ هذا حُوقب في يديه، ففيه ردّ على المُرَجئة لقائلين بأنّ المعاصي لا تُضرّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) «العين»: (٢٣/٥)، والمصحف نسخة (١/٥٠٩).

(٢) «المصحح»: (شقص).

(٣) «إصلاح المصنف»: (١/١٧٣)، والمصحح: (متع).

(٤) نظره من ٣١٤ من هذا الجزء.

## ٥٠ - [باب في الريح التي تكون قرب القيامة

## تقبض من في قلبه شيء من الإيمان]

[٣١٢] ١٨٥ - (١١٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو عَلْقَمَةَ الْقُرَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُنَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ، الْبَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ - قَالَ أَبُو عَلْقَمَةَ: مِثْقَالُ حَبَّةٍ. وَقَدْ عَبْدُ الْعَزِيزِ: مِثْقَالُ ذَرَّةٍ - مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ».

## باب في الريح التي تكون قرب القيامة

## تقبض من في قلبه شيء من الإيمان

فيه قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ، الْبَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ».

أما إسناده فمجهول (أحمد بن عبد الله) بسكن الباء، و(أبو علقة القروي) بفتح الفاء وسكن الراء، واسمه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي ثروة المدني مولى آل عثمان بن عفان ؓ.

وأم معنى الحديث، فقد جاءت في هذا النوع أحاديث، منها «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله»<sup>(١)</sup>، ومنها «لا تقوم على أحد يقول: الله الله»<sup>(٢)</sup>، ومنها «لا تقوم إلا على شرار الخلق»<sup>(٣)</sup>، وهذه كلها وم في معناها على ظاهرها.

وأم الحديث الآخر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة»<sup>(٤)</sup>، فليس مخالفاً لهذه الأحاديث، لأن معنى هذا أنهم لا يزالون على الحق حتى تقبضهم هذه الريح الميئة قرب لقيمة

(١) أخرجه مسلم: ٣٧٥، وأحمد: ١٢٠٤٣ من حديث أنس ؓ.

(٢) أخرجه مسلم: ٣٧٦، وأحمد: ١٢٦٦٠ من حديث أنس ؓ.

(٣) أخرجه البيهقي في «شرح السنة» ٤٢٨٦ من حديث بن مسعود ؓ مرصوعاً. وأخرجه مسلم: ٤٩٥٧، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ؓ مرفوعاً عليه.

(٤) أخرجه البخاري: ٣٦٤١، ومسلم: ٤٩٥١، وأحمد: ١٨١٣٥ من حديث العقيرة بن شحبة ؓ. - وأخرجه مسلم:

٤٩٥٠، وأحمد: ٢٣٤١٣ من حديث ثوبان ؓ.

وعنه تطهر أشرافه، فأصلق في هذا الحديث بقاءهم لى قيم الساعة على أشرافه، ودنوا المساعي في القرب، والله أعلم.

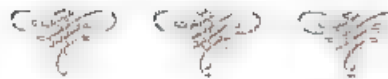
وأم قوله ﷺ «مَثَقُلُ حَبَّةٍ»، أو: «مَثَقُلُ دَرَّةٍ مِنْ يَمَانٍ»، ففيه بيان لمذهب الصحيح القدير أن الإيمان يزيد وينقص.

وأم قوله ﷺ: «رِيحاً أَلْبِيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ»، ففيه - والله أعلم - إشارة إلى الرفق بهم والإكرام لهم، والله أعلم.

وجاء في هذا الحديث: «يُبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى رِيحاً مِنَ الْيَمَنِ»، وفي حديث آخر ذكره مسلم في آخر لكتاب عقب أحاديث لَدَجَال: «رِيحاً مِنْ قَتْلِ الشَّامِ»<sup>(١)</sup>، ويوجب عن هذا وجهين.

أحدهما: يحتمل أنهم يوحون، شمية ويمانية.

ويحتمل أن تبدأ من أحد الإقليمين ثم تصل الآخر وتنتشر عنه.



## ٥١ - [باب الحث على المبادرة

## بالأعمال قبل تظاهر الفتن]

[٣١٣] ١٨٦ - (١١٨) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي لَعْلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ إِنَّمَا كَفَّطَحَ اللَّيْلُ الْمُظْلِمَ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً - أَوْ: يُمْسِي مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً - يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا». [أحمد: ٢٨٨١٨].

## باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن

فيه قوله ﷺ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فَتَنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً - أَوْ: يُمْسِي مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً - يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا».

معنى الحديث: الحث على المبادرة إلى الأعمال الصالحة قبل تعذرهم والاشتغال عنها بما يحدث من الفتن لشدة المتكررة المترجمة كثر ثم ظلام الليل المظلم لا المُفْجِر. ووصف ﷺ نوعاً من شائدت تلك الفتن، وهو أنه يُمْسِي مُؤْمِناً ثم يُصْبِحُ كَافِراً، أو عكسه، شك الراوي، وهذا لعظم الفتن ينقلب للإنسان في ليوم الواحد هذا لا انقلاب.



## ٥٢ - [باب مخافة المؤمن أن يخطئ عمله]

[٣١٤] ١٨٧ - (١١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الدَّيْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [سج ٢]، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ الدَّرِ، وَاحْتَسَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: «يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ أَشَتَّكَ؟» قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَذْنُهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ وَلَقَدْ عَيَّمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الدَّرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». [الحدود: ١٢٤٨٠، وسيرة: ٣٠٣، حذره: ١٠]

[٣١٥] ١٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبُ بْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ شَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ حَاطِبَ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، بَنَعُو حَدِيثَ حَمَادٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ. [ع: ٣١٥]

## باب مخافة المؤمن أن يخطئ عمله

فيه قصة ثابت بن قيس بن الشَّامِاسِ ﷺ وخوفه حين نزلت: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ الآية [سج ٢]، وَكَانَ ثَابِتٌ جَهِيْرًا لَصُوتٍ، وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، وَكَانَ حَاطِبًا لَأَنْصَارٍ، فَلَدَلَتْ أَشْيُهُ حَذْرَهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ.

وفي هذا الحديث مثقفة عظيمة لثابت بن قيس ﷺ، وهي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْبَبَ أَنَّهُ مِنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وفيه أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ وَكَبِيرِ الْقَوْمِ أَنْ يَتَّقِيَ أَصْحَابَهُ وَيَسْأَلَ عَنْ خُلُوبِهِ مِنْهُمْ، وَقَوْلُ مُسْلِمٍ، (حَدَّثَنَا قُتَيْبُ بْنُ نُسَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ شَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ) فِيهِ

(\*) فِي ذِكْرِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِشْكَاكٌ، حَيْثُ إِنَّهُ لَآيَةُ الْبَيِّنَاتِ أَنَّ فِيهِ مِنْ تَوْفُودٍ سَبَبٍ لِأَقْرَعِ بْنِ حَنْسَرٍ وَغَيْرِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَنَةِ سِتٍّ، وَسَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ هَذَا قَدْ قُتِلَ فِي سَنَةِ قَرِيبَةٍ، وَفِيهِ سِتُّ خَمْسٍ، وَيُمْكِنُ تَجْمِيعُ مَا فِي يَدِي مِنْ قِصَصِهِ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً رَفَعَ صَوْتَهُ، وَلِذَلِكَ بَرَأَ فِي قِصَّةِ الْأَقْرَعِ وَهُوَ يَسُودُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾، يَنْظُرُ الْمُصْحِفُ لِيَسِيرِي ١: ٦٢١/٦٢١ (٦٢١).

[٣١٦] وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُصَيْرِقِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [سورة النور - ٢٧]، وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْحَدِيثِ. (أحمد: ١٢٣٩٩) [وغيره: ٣١٦].

[٣١٧] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَاقْتَصَلَ الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَرَدَّ: فَكُنَّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَجُلَا مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ. [سورة النور - ٣١٦].

أليمة، وهو أنه إسناد كنه بصريون. (وقطن) بفتح اقفاف والهاء المهملة وبالثون. (ونسير) بوزن مضمومة ثم سين مهملة مفتوحة ثم مشددة من تحت ساكنة ثم راء، وقد قدم أنه ليس في «الصحيحين» نسير غيره<sup>(١)</sup>، وقد تمت في نفسوس المذكورة في مقدمة هذا شرح، نكر من أنكر على مسم رويته عنه وجوابه<sup>(٢)</sup>.

وهي الإسناد الآخر (حَبَّان) وهو بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة، وهو ابن هلال، وكنى هذا الإسناد أيضاً بصريون، لا أحمد بن سعيد الدارمي في أوله، فإنه نيسوري وقول مسم: (حَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ. سمعت أبي يذكر عن ثابت، عن أنس) هذا الإسناد أيضاً كنه بصريون حقيقة، (هُرَيْثُ) بضم الهاء وفتح راء وإسكان الياء. وقوله. (فَكُنَّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ) هكذا هو في بعض الأصوب: رجلاً، وفي بعضها: رجل، وهو لأكثر، وكلامه صحيح، الأول على البدل من الهاء في (نراه)، ولثاني على الاستئناف.



(١) نظر ص ٨٥ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٥٦ من هذا الجزء.



### ٥٣ - [بَابُ: هَلْ يُؤَاخِذُ بِأَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ؟]

[٣١٨] ١٨٩ - (١٢٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أُنْوَخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «أَمَّا مَنْ أَحْسَنَ وَتَكُنَّ فِي الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤَاخِذُ بِهَا، وَمَنْ أَسَاءَ أَخَذَ بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ» [أحمد: ٣٦٠٤، ومطهر: ٣١٩].

[٣١٩] ١٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْوَخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخَذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ» [أحمد: ٣١٩].

[٣٢٠] ١٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقُلْتُ: [نظر: ٣١٩].

### بَابُ هَلْ يُؤَاخِذُ بِأَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ؟

قال مسلم: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله قال قال أنس بن مالك يا رسول الله ﷺ، أنواخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال «أما من أحسن مسكه في الإسلام فلا يؤاخذ به، ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام».

قال مسلم: (حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم قال حدثنا أبي ووكيع قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - قال حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ، أنواخذ بما عملنا في الجاهلية؟، فذكره.

قال مسلم: (حدثنا محمد بن أحمد بن مسهر، عن الأعمش، بهذا الإسناد)

### الشرح:

هذه الأسانيد الثلاثة كلها كوفيون، وهذا من أطراف التفتيش لكونها أسانيد متلاصقة مسلسلية بالكوفيين. (وعهد الله) هو ابن مسعود، (ونجذب) بكسر لميم.

وأما معنى الحديث، فالصحيح فيه ما قاله جماعة من المحققين أن المراد بالإحسان هنا الدخول في الإسلام بالظاهر والباطن جميعاً، وأن يكون مسدداً حقيقياً، فهذا يغفر له ما سلف في الكفر من القرآن العزيز<sup>(١)</sup>، والحديث الصحيح «الإسلام يهديم ما قبله»<sup>(٢)</sup>، ويجمع المسلمين.

والمراد بالإساءة عدم الدخول في الإسلام بقبه، بل يكون منقاداً في الظاهر، مظهراً بشهادتين، غير معتقداً للإسلام بقبه، فهذا منافق باقٍ على كفره بإجماع المسلمين، فيؤخذ بما عمل في لجاهلية قبل إظهار صورة لإسلام. وبما عمل بعد إظهارها، لأنه مستمر على كفره، وهذا معروف في استعمال الشرع، يقولون: حسن إسلام فلان، إذا دخل فيه حقيقة بإخلاص، وساء إسلامه، أو لم يحسن إسلامه، إذا لم يكن كذلك، والله أعلم.



(١) يشير سوري بهذا إلى قوله تعالى ﴿قُلْ لِلرَّبِّ كُفْرُؤُنَّ إِنَّهُمَ إِن تَبْذُلُوا لَيُفْعَرَ لَهُمْ فَاذْكُرُوا﴾ [الأعداء: ٣٨].

(٢) أخرجه مسلم: ٣٩١ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

## ٥٤ - [باب كون الإسلام يهدم ما قبله،

## وكذا الحجرة والحج]

[٣٧١] ١٩٢ - (١٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَشُعَابُ بْنُ مَثُورٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الصَّحَّاحُ، يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا حَبِوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ الْمُهَرِّيِّ قَالَ: حَضَرْنَا عُمَرَو بْنَ الْعَاصِ وَهُوَ فِي سِيَّاقَةِ الْمَوْتِ، فَبَكَى طَوِيلًا، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الْجَدْرِ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَقُولُ: يَا أَبَتَاهُ، أَمَا بَشَّرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذِّ؟ أَمَا تَشْرِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَذِّ؟ قَالَ: فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: .....

## باب كون الإسلام يهدم ما قبله،

## وكذا الحج والحجرة

فيه حديث عمرو بن مَعصَى رضي الله عنه وقصة وفاته؛ وفيه حديث ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُهُمْ دَعَوْهُمْ﴾ [الفرقان: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿يَعْبَادُوا إِلَهَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [زمر: ٢٥]. فأم حديث عمرو، فتكلم في سنده ومثله، ثم نعود إلى حديث ابن عباس.

أم إسناده ففيه (محمد بن مثنى العنزي) بفتح المعين والنون. و(أبو معن الرقاشي) بفتح الزاء وتخفيف القاف، اسمه يزيد بن يزيد، و(أبو عاصم) هو التميمي، واسمه الصَّحَّاحُ بن مَعْنَد، و(ابن شِمَاسَةَ الْمُهَرِّيِّ) شِمَاسَةُ بِأَشْيُنِ الْمُعْجَمَةِ فِي أَوَّلِهِ بِفَتْحِهَا وَضَمِّهَا، وَكَرِهَ، صَاحِبُ «اسمط سم»<sup>(١)</sup>. و(ابن شِمَاسَةَ) مَخْفِةٌ وَآخِرُهُ سِينٌ مُهْمَلَةٌ ثُمَّ هَاءٌ، واسمه عبد الرحمن بن شِمَاسَةَ بن ذُئْبِ أَبُو عُمَرُو، وقيل: أبو عبد الله. و(المهري) بفتح الميم وسكون الهاء وبالراء<sup>(٢)</sup>.

وأم ألفاظ مثله، فقوله: (في سِيَّاقَةِ الْمَوْتِ) هو كسر السين، أي: حال حضور الموت وقوله

(١) «اسمط سم» (٩٥/٦). ومعه ابن حجر في «تقريبه»: ٣٨٩٥ بكسره.

(٢) في (ج): «وسكان ثباء وثلاثاء» وهو تصحيف.

إِنْ أَفْصَرَ مَا بَعْدَهُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ عَلَى أَطْبَاقٍ ثَلَاثَةٍ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَمَا أَحَدٌ أَشَدَّ بُغْضًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ قَدْ سَمِعْتُ مِنْهُ فَقَتَلْتُهُ، فَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأَبِيعَنَّكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ، قَالَ: فَقَبَضْتُ يَدِي. قَالَ: «مَا لَكَ يَا عُمَرُو؟» قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ: «تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟» قُلْتُ: أَنْ يُعَمَّرَ لِي، قَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْهِجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟». وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَجَلَ فِي عَيْنِي مِنْهُ، وَمَا كُنْتُ أَطِيقُ أَنْ أَمْلَأَ عَيْنِي مِنْهُ إِجْلَالًا لَهُ، وَلَوْ سَأَلْتُ أَنْ أَصِفَهُ، مَا أَطَقْتُ، لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلَأُ عَيْنِي مِنْهُ، وَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَرَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ وَلَيْتَا أَشْيَاءَ مَا أَذْرِي مَا حَالِي فِيهَا، فَوَيْدَا أَن مِتُّ، فَلَا تَضْحِكُنِي نَدِيحَةً وَلَا نَارًا، فَوَيْدَا دَفَنْتُمُونِي فَسُتُوا عَلَيَّ الثَّرَابُ سُبًّا.....

(أفصل بـ سُبِّهِ) هو بضم النون، وقوله: (كنت عسى أطبق ثلاثاً<sup>(١)</sup>)، أي: على أحوال، قال الله تعالى: ﴿يَتَزَكَّىٰ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الشفا: ١٩]، فلهذا أتت<sup>(٢)</sup> (ثلاث) إرادةً لمعنى أصبق.

قوله ﷺ: «تشتري بماذا؟» هكذا ضبطه: (بما) بإثبات باء، فيجوز أن تكون زائدة لتوكيد كما في نظائره، ويجوز أن تكون دخلت على معنى تشتري، وهو تحتط، أي: تحتط بماذا، وقوله ﷺ: «الإسلام يهديم ما كان قبله»، أي: يسقط ويمحو أثره.

قوله: (وما كنت أطيع أن أملأ عيني) هو بتشديد لاء من (عيني) على التشية.

قوله: (فإذا دفنتموني فسئوا عليّ الثراب سبًّا) ضبطه بالسين المهملة وبالمعجمة، وكذا قال القاضي أنه بالمعجمة والمهملة، قال: وهو الضَّبُّ، وقيل: بالمهملة الضَّبُّ في سهولة، وبالمعجمة لتفريق<sup>(٣)</sup>.

(١) في (بخ): ثلاثه

(٢) في (ص) و(ل) ت ت وهو تصحيف وفي الإكمال لمعلمه<sup>(١)</sup> (٤١٠/١) (عسى أطبق ثلاث) أي: مدارب وأحور، ولهد جاء ثلاث التي تكون لثلاث: بالفتح ملوكه، لكنه أنه على المعنى.

(٣) الإكمال معجم (٤١١/١).

ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدَرًا مَا تُنَحَرُ حُرُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَاكُمْ  
بِهِ رُسُلُ رَبِّي لِحَسْبِ الْفَرَارِ .

وقوله: (قَدَرًا مَا تُنَحَرُ حُرُورٌ) هي بفتح نجيم، وهي من الإيبل.

أما أحكامه، ففيه عظم موقع لإسلام والهجرة والحج، وأن كل واحد منها يهيم ما كان قبله من المعاصي. وفيه استحباب تسيه المحتضر على حسن ظنه بالله سبحانه وتعالى، وذكر آيات الرجاء وأحاديث الغفر عساه، وتشير به أعداء الله تعالى للمسلمين، وذكر حسن أعماله عساه ليحسن ظنه بالله تعالى ويموت عليه، وهذا لأدب مستحب لا اتفاق، وموضع لدلالة له من هذا الحديث قول من عمرو لأبيه: أما بشرك رسول الله ﷺ بكذا. وفيه ما كانت لصحابة رضي الله عنهم من توفير رسول الله ﷺ وإجلاله.

وفي قوله: (فَلَا تَصْحَبْنِي رِئْحةً وَلَا بَرًّا) امثال لنهي النبي ﷺ عن ذلك، وقد كره العلماء ذلك، فأما الرِئْحةُ فحرام، وأمّا تَبَاعُ لميت بالنار فمكروه للحديث<sup>(١)</sup>، ثم قيل: سبب الكراهة كونه من شعار الجاهلية، وقال ابن حبيب المالكي: كرهه تفادلاً بالدار.

وفي قوله: (فَسُوِّ عَلِيَّ الثَّرَابِ) استحباب صبّ الثراب في القبر، وأنه لا يقعد على القبر، بخلاف ما يُعمل في بعض البلاد.

وقوله: (ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدَرًا مَا تُنَحَرُ حُرُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَاكُمْ بِهِ رُسُلُ رَبِّي) فيه فوائد، منها: إثبات فتنة القبر وسؤال بملكين، وهو مذهب أهل الحق. ومنها: استحباب لمكث عند القبر بعد اندفن لحظّة نحو ما ذكر لم ذكر. وفيه أن الميت يسمع حينئذ من حول القبر.

وقد يستدل به لجواز قسمه اللحم المشترك ونحوه من الأشياء الرخصة كالعنب، وفي هذا خلاف لأصحابنا معروف، قالوا: إن قلناه بأحد القولين إن القسمّة تمييز حق ليست بيع، بجزء، وإن قلنا: بيع، فوجهان أصحّهما: لا يجوز لجهن بتمائله في حال الكمال فيؤدي إلى الرّبا والثّبي. يجوز

(١) وهو قوله ﷺ لا تتبع نجارة بصوت ولا نارة أخرج أبو داود ٣١٧١، وأحمد ٩٥١٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو حسن لم يره

[٣٢٢] ١٩٣ - (١٢٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ وَبَرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ - وَ اللَّفْظُ لِإِبْرَاهِيمَ - قَالَا : حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ بَنِي جَرِيحٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ نَسًا مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ قَتَلُوا فَأَكْثَرُوا ، وَزَنُوا فَأَكْثَرُوا ، ثُمَّ أَتَوْا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَالُوا : إِنَّ الَّذِي تَقُولُ وَتَدْعُو لِحَسَنٍ ، وَلَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كُفَّارَةً ، فَتُزَلَّ : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُهُمْ خَرَّ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنقُصْ ذَلِكَ نِصْفَ آبَائِهِ﴾ [سورة النحل : ٦٨] ، وَنَزَلَ : ﴿يَكْفُرُوا بِاللَّيْلِ أَشْرَفُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ لَا يَقْضُوا مِنْ زَكَاةٍ أَوْسَى﴾ [نور : ٥٣] ، [البخاري : ٤٨١٠] .

لتساويهما في الحال ، فإذ قلنا : لا يجرز ، فطريقها<sup>(١)</sup> أن يجعل للحم وشبهه قسمين . ثم يبيع أحدهما صاحبه نصيبه من أحد القسمين بدرهم مثلاً ، ثم يبيع الآخر نصيبه من لقسم لآخر لصاحبه بذلك لدرهم الذي له عليه ، فيحصل لكل واحد منهما قسم بكمله ، وله طرق غير هذا لا حاجة إلى الإطالة به هنا ، والله أعلم .

وأم حديث ابن عباس ﷺ ، فمراد مسلم رحمه الله منه أن القرآن العزيز جاء بما جاءت به السنة ، من كون لإسلام يهديهم ما قبله . وقوله فيه : (ولو تخبرنا بأن لما عملنا كفارة ، فزل : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُهُمْ خَرَّ﴾ الآية [النور : ٦٨]) فيه محذوف وهو جواب لواء أي : لو تخبرنا لاسلمنا ، وحذف كثير في القرآن العزيز وكلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِلَىٰ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم : ١٩٣] وأشباهه .

وأم قوله تعالى : ﴿يَنْقُصْ ذَلِكَ نِصْفَ آبَائِهِ﴾ ، فقليل : معناه عقوبة ، وقيل : هو ردي في جهنم ، وقيل : ينثر فيها ، وقيل : جزاء لهم .



## ٥٥ - [باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده]

[٣١٣] ١٩٤ - (١٢٣) حَدَّثَنِي حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ». وَلَتَحَنَّنُ لَتَعْبُدُ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٢٣٥).

## باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

فيه حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: (أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ؟) قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ».

أما (التَّحَنُّنُ) فهو استبعاد كما فُسِّرَ فِي حَدِيثٍ، وَفُسِّرَ فِي الرَّوَاةِ الْآخَرَى بِالتَّشَرُّرِ، وَهُوَ فَعْلٌ لَبِزٌ وَهُوَ الطَّاعَةُ. قَالَ أَهْلُ الدُّعَا: أَصْلُ التَّحَنُّنِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ الْإِثْمُ، وَكَذَا تَأْتُمُ وَنَحْرُجُ وَتَهْجُدُ، أَيُّ فَعْلٍ فِعْلًا يَحْرَجُ بِهِ عَنِ الْإِثْمِ وَنَحْرَحُ وَنَهْجُودُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ»، فَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِمَارِيٍّ: ظَهَرَ خِلَافُ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَصُورُ، لِأَنَّ لِكَاذِبًا لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّقَرُّبُ، فَلَا يَتَدَبَّعُ عَلَى طَاعَتِهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُصِيبًا غَيْرَ مُتَقَرِّبٍ، كَنَظَرِهِ <sup>(١)</sup> فِي الْإِيمَانِ، لِوَنُوعِ مَطِيعٍ فِيهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَوْفَقًا لِلْأَمْرِ، وَبَطْلًا عِنْدَ مَوَافَقَةِ الْأَمْرِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَقَرِّبًا، لِأَنَّ مِنْ شَرِّهِ الْمُتَقَرُّبُ أَنْ يَكُونَ عَدُوًّا بِمَعْتَرَفٍ لِيهِ، وَهُوَ فِي حَيْثُ نَظَرِهِ لَهُ يَحْضُرُ لَهُ الْعَدَمُ بِإِلَهِ تَعَالَى بَعْدَهُ، فَبِذَا تَقَرَّرَ هَذَا نَحْنُ أَنَّ الْحَدِيثَ مِتَّأَوَّلٌ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ وَجُوهًا.

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: اكْتَسَبَتْ طَبْعًا حَمِيلَةً، وَأَنْتَ تَنْتَفِعُ بِثَلَاثِ الطَّبَعِ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَكُونُ تِلْكَ الْعِدَّةَ تَمْهِيدًا لَكَ وَمَعُونَةً عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ.

وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ: اكْتَسَبْتَ ثَمَرًا حَمِيلًا، فَهُوَ بَاقٍ عَلَيْكَ فِي الْإِسْلَامِ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا يَعُدُّ أَنْ يُرَادَ فِي حَسَبِ ثَمَرِهِ تَبَيُّعُهَا فِي الْإِسْلَامِ وَيَكُفِّرُ أَجْرَهُ لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ

(١) فِي (أَصْر) وَ(هَمْ)، كَنَظَرِهِ



الجمينية، وقد قالوا في الكافر: إنه إذا كان يفعل الخير، فإنه يُخَفَّف عنه به، فلا يبعد أن يُراد هذا في الأجور. هذا آخر كلام المازري<sup>(١)</sup>.

قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: معناه: بركة ما سبق لك من خير هذاك الله تعالى إلى الإسلام، وأن من ظهر منه خير في أول أمره، فهو دليل على سعادة أخره وخمن عاقبته. هذا كلام بقاضي<sup>(٢)</sup>.

وذهب ابن تظال وغيره من المحققين إلى أن الحديث على ظاهره، وأنه إذا أسلم لكافر ومات على الإسلام، يُدب على ما فعله من خير في حال كفره، ويستلوه حديث أبي سعيد الخدري<sup>(٣)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه، كتب الله تعالى له كل حسنة كان زلفها، ومحا عنه كل سيئة كان زلفها، وكان عمله بعد الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، والسبب بمثلها إلا أن يتجاوز الله تعالى<sup>(٤)</sup>». ذكره الباقيني في «غريب حديث مالك»، ورواه عنه من تسع طرق، وثبت فيها كلها أن الكافر إذا حسن إسلامه، يُكتب له في الإسلام كل حسنة عملها في الشرك. قال ابن تظال بعد ذكره حديث: والله تعالى أن يتفضل على عبده بما يشاء، لا اعتراض لأحد عليه، قال: وهو كقوله ﷺ لحكيم بن حزام: «أسمت على ما أسمت من خير<sup>(٥)</sup>»، والله أعلم.

وأما قول لفقهاء: لا يصح من كفر عبدة، ولو أسلم لم يُعتد به، فمرددهم أنه لا يُعتد له به في أحكام الدنيا، وليس فيه تعرض ثواب الآخرة، فإن أقدم قتل على لتصريح بأنه إذا أسلم لا يُدب عليها في الآخرة، رد قوله بهذه السنة لصحيحة، وقد يُعتد ببعض أفعال الكافر في أحكام الدنيا، فقد قال لفقهاء: إذا وجب على الكافر كفارة ظهر أو غيرها، فكفر في حال كفره، أجزأ ذلك، وإذا أسلم لم تجب عليه إعادتها.

واختلف أصحاب الشافعي فيما إذا أحب وغسل في حال كفره ثم أسلم، هل تجب عليه إعادة الغسل أم لا؟ ويبلغ بعض أصحابنا: قد: يصح من كفر كل طهارة من غسل ووضوء وتيمم، وإذا أسلم صلى بها، والله أعلم.

(١) لمعجم بقوته مسلم: (٣٠٨/١).

(٢) إكمال المعجم: (٤١٦/١).

(٣) أخرجه المنهاجي: ٤٩٩٨. وأورده بقاوي تعليلاً بصيغة سخر: ٤١ دون قوله: «ومما عنه كل سنة كان راعها».

(٤) شرح صحيح البخاري: لابن تظال: (٩٩/١).

[٣٢٤] ١٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَقَاقَةٍ أَوْ صِلَةٍ رَجِمَ، أَمِهَا أَجْرًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتُ مِنْ خَيْرٍ». [٣٢٥] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشَيْءٌ كُنْتُ أَفْعَلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - قَالَ هِشَامٌ: يُعْنِي أَنْتَبَرُ بِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتُ لَكَ مِنَ الْخَيْرِ»، قُلْتُ: فَوَاسِهِ لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ. [٣٢٦] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَغْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لِحَقِّ حَدِيثِهِمْ.

مثله. [٣٢٦] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَغْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لِحَقِّ حَدِيثِهِمْ.

[٣٢٦] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَغْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لِحَقِّ حَدِيثِهِمْ.

وأما ما يتعلق بلفظ الباب، فقوله: (أغتنق منه رقبة) وحمل على مئة بعير، معناه: تصدق بها

وفيه (صالح) عن ابن شهاب، عن عروة، وهؤلاء ثلاثة تابعيون روى بعضهم عن بعض، وقد قدمت أمثال ذلك<sup>(١)</sup>.

وفيه (حكيم من حرام) الصحابي<sup>(٢)</sup>، ومن صاحبه أنه وُلِدَ في الكعبة، قال بعض العلماء: ولا يُعرف أحد شاركه في هذا، قال العلماء: ومن طرف أخباره أنه عاش ستين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام، وأسلم عام الفتح، ومات بالمدينة سنة أربع وخمسين، فيكون لمراد بالإسلام من حين ظهوره ونشأته، والله أعلم.

(١) نظير ص ١٥٧، ١٣٦، ٣١٠ من هذا الجزء.

٥٦ - [باب صدق الإيمان وإخلاصه]

[٣٢٧] ١٩٧ - (١٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [البقرة: ٨١]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لِقَمَانُ لِأَبْنَيْهِ: ﴿يَبْنَؤُ لَا شَرِكَ بِاللَّهِ إِنَّكَ الْشِّرْكُ لَطَمٌ عَظِيمٌ﴾» [البقرة: ١٣]. - محمد ٣٥٨٩، ١٢٤٠، وسجاري ٦٩٣٧.

باب صدق الإيمان وإخلاصه

فيه قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [البقرة: ٨١]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لِقَمَانُ لِأَبْنَيْهِ: ﴿يَبْنَؤُ لَا شَرِكَ بِاللَّهِ إِنَّكَ الْشِّرْكُ لَطَمٌ عَظِيمٌ﴾» [البقرة: ١٣].

هكذا وقع في <sup>(١)</sup> الحديث هنا في «صحيح مسلم»، ووقع في «صحيح البخاري»: لَمَّا نَزَلَتْ الآية، قال أصحاب رسول الله ﷺ: أَيْنَا لَمْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الْشِّرْكُ لَطَمٌ عَظِيمٌ﴾ <sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٣].

فهذان لروايتان إحداهما تُبَيِّنُ الأخرى، فيكون لَمَّا شَقَّ عَلَيْهِمُ، أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الْشِّرْكُ لَطَمٌ عَظِيمٌ﴾، وأعلم النبي ﷺ أَنَّ الظُّلْمَ لمطلق هناك لمراد به هذا المقيد، وهو الشُّرْكُ، فقال لهم النبي ﷺ بعد ذلك: ليس لظلم على إطلاقه وعمومه كما ظننتم، إنما هو لشرك كما قال لقمان لابنه، فالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم حَمَلُوا الظُّلْمَ على عمومِهِ ولَمْتَبَادَرِ إِلَى الأفهام منه، وهو وضع لشيء في غير موضعه، وهو مخالفة الشرع، فَشَقَّ عَلَيْهِمُ إِلَى أَنْ أَعْلَمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالمراد بهذا الظلم.

قال لخطبتي رحمه الله: إنما شَقَّ عَلَيْهِمُ لِأَنَّ ظَهَرَ <sup>(٣)</sup> الظُّلْمَ الافتياتُ بِحقوق الناس، وما ظنموا به أنفسهم من ارتكاب لمعاصي، فَظَنُّوا أَنَّ لمراد معناه الظاهر، وَأَصْلُ الظُّلْمِ وضع لشيء في غير موضعه، وَمَنْ جَعَلَ العبادة لغير الله فهو أَظْلَمُ الظَّالِمِينَ.

(١) لفظه في: يست في (ص) و(ط).

(٢) البخاري ٣٢.

(٣) في (ن) ظهروا، وفي (ج) ظنوا.

[٣٢٨] ١٩٨ - ( ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ (ج). وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنِيهِ أَوْلَا أَبِي عَنْ بَازِ بْنِ تَغْلِبَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ مِنْهُ. (ج ١ ص ٣٢٢٩)

١٩٨ - ( )

وهي هذا الحديث جُمِلَ من العمم، منها أن المعاصي لا تكون كفرًا، والله أعلم.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْنَادِ، فَقَدْ سَلِمَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو معاوية ووكيع عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله). هذا إسناد رجحانه كوفيون كلهم، وحفاظ متقنون في نهاية من لجلالة. وفيه ثلاثة أئمة جمة مفهدة تبعيون بعضهم عن بعض: سليمان الأعمش وإبراهيم التميمي وعلقمة بن عيسى، وقد اجتمع مثل هذا الذي اجتمع في هذا الإسناد، والله أعلم.

وفيه (علي بن خشرم) بمنح الخفاء وإسكان الثمين لمعه منين وفتح لوء، وقد تقدم بينه في (١٩٨) وفيه (إسحاق) بكسر السين وإسكان الثون وبالياء وسوسة.

وفيه (قال ابن إدريس: حَدَّثَنِيهِ أَوْلَا أَبِي عَنْ ابْنِ بَنِي تَعِيبَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ مِنْهُ) هذا تنبيه منه على عبث سنده هذا، فإنه نقص عنه رجالان وسمعه من الأعمش، وقد تقدم مثل هذا في باب الذين التصبحة<sup>(٢)</sup>، وتقدم لخلاف في صرف (أذن) في مقدمة اكتتاب، وأن المختار عند سمحطين صرفه<sup>(٣)</sup>، و(تغلب) بكسر اللام غير مصروف.

وفي (لقمان الحكيم)، وحتف العلماء في نوتته، قال لإمام أبو إسحاق التميمي: نفى لعلماء عسى أنه كان حكيمًا ولم يكن نبيًا، لا عكرمة فإنه قد كان نبيًا. وتفرّد بهذا القول<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا (ابن لقمان) الذي قد له لا تُشرك بالله، فقيل: اسمه أنعم، ويقال: مشكم. والله أعلم

(١) انظر ص ١٤٠ من هذا الجزء

(٢) الحديث: ١٩٩.

(٣) نص ص ١٦٠ من هذا الجزء

(٤) التفسير للعبسي ١٠ (٧ ٣١٢)

## ٥٧ - [باب بيان أنه سبحانه وتعالى

## لم يكلف إلا ما يطاق]

[٣٢٩] ١٩٩ - (١٢٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَنَهَاجٍ الضَّرِيرُ وَأُمَيَّةُ بْنُ سِنطَةَ لَعِيشِي - وَ لَلْفُظُ لِأُمَيَّةَ - قَالَا : حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ زَوْجٍ : حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخْسِبَكُمْ بِهَ اللَّهُ فَيَعْلَمُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَنْ حَكِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٨٤) ، قَالَ : فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ

**باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر،**  
**وبيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق،**  
**وبيان حكم الهم بالحسنة وبالنسيئة<sup>(١)</sup>**

أما أمسيه الباب ولعائنه، ففيه (أمية بن سبطام لعيشي)، فـ (بسطام) بكسر الباء على المشهور، وحكى صاحب «المطالع» أيضاً فتحه<sup>(٢)</sup>، و(العيشي) بسين المعجمة، وقد فُتحت ضبط هذا كنه مع بين لخلاف في صرف سبطام<sup>(٣)</sup>.

وفيه قوله (عن أبي هريرة رضى الله عنه) قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخْسِبَكُمْ بِهَ اللَّهُ فَيَعْلَمُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَنْ حَكِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٨٤) ، قال: فاشتد ذلك . . .

لما أعد لفظة: (قال) لطول الكلام، فإن أصل الكلام: (لما نزلت شئت)، فمما طول حسن إعادة لفظة: (قال)، وقد تقدم مثل هذا في موضعين من هذا الكتاب، وذكرت ذلك مسبقاً، وأنه جاء مثله في القرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿أَيُّدُكُمْ أَكْثَرُ، بَلْ يَنْتُمْ وَكُنْتُمْ تُرْكًا عَظِيماً، أَكْرَهُ تُحْرَجُونَ﴾ (الموسى: ٣٥)، فأعاد ﴿أَنْتُمْ﴾ وقويه تعالى: ﴿وَلَمْ يَجَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَكَاهُمْ﴾ (البقرة: ٨٩)، والله أعلم<sup>(٤)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ بَرَكَةً مِنْ رَسُولٍ﴾ (الشورى: ٢٨٥) معناه لا تقرأ بينهم في الإيمان،

(١) جمع لإمام لمؤيد في هذه التوسعة من ثلاث توابع جهات مفردة في «الصحاح مسلم»

(٢) «المطالع الأندلسي» (١/ ٣٨٣)

(٣) نظري ٢٩٠ من هذه الجزء.

(٤) نظري ٣٣٨ و ٤٨٣ عن هذه الجزء.

تَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ، فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، كُتِلْنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ، الصَّلَاةَ وَالصَّيَّامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أُثِرْتُ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَا تُصِيقُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ بَيْنِي مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا، بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي رُوحِهَا: ﴿مَنْ أَرْسَلَ إِلَيْكَ إِلَهُ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَعْرِفُ بَيْنَ رُسُلِهِمْ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [٢٢٨٥]، فَلَمَّ فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَضَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ إِنَّا نَسِيْنَا أَوْ أَهْمَكُنَا﴾. قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾. قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَلَا عَاقِبَةَ لَنَا بِهَا﴾. قال: نعم. ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢٢٨٦] قال: نعم. (١٧٤١).

[٣٣٠] ٢٠٠- (١٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو حُرَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَلِلْمُظَلِّ بِأَبِي تَكْرِ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ تَبَدَّلَ مَوْضِعًا فَانْصَرَفْ فِى الْغَايَةِ أَوْ أَتَاهَا أَوْ تَحَنَّنَ عَلَيْهِ يُحْسِنُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [سورة البقرة ٢٢٨٦] قَالَ: دَخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ: «قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا» قَالَ: فَالْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَضَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ إِنَّا نَسِيْنَا أَوْ أَهْمَكُنَا﴾. قال: قَدْ فَعَلْتُ ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [سورة البقرة ٢٢٨٦] قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ [سورة البقرة ٢٢٨٦].

فَنُؤْمِنُ بِبَعْضِهِمْ وَنُكْفِرُ بِبَعْضٍ كَمَا بَعَدَهُ أَهْلُ الْكِتَابِينَ، بَلْ نُؤْمِنُ بِجَمِيعِهِمْ. وَ﴿أَحَدٌ﴾ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ<sup>(١)</sup>، وَلِهَذَا دَخَلَتْ فِيهِ ﴿بَيْنَ﴾، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا يَكْفُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَكِيمِينَ﴾ [سورة البقرة ٦٧]

وَفِيهِ قَوْلُهُ (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي رُوحِهَا) هُوَ يَفْتَحُ لَهْمَزَةً وَكُتُبًا، وَيَكْسِرُ الِهْمَزَةَ مَعَ إِسْكَانِ النَّاءِ، لَعَنَ

(١) فِي (نَحْ) وَ(أَحَدٍ) بِجَمِيعٍ.



## ٥٨ - [باب تجاوز الله عن حديث

## النفس والجوارح بالقلب إذا لم تستقر]

[٣٣١] ٢٠١ - (١٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَيْسِ الْقُبَيْرِيُّ وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ». [النسب ٣٣٣].

[٣٣٢] ٢٠٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ النَّقْدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْنِي وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ بِهِ». [نسب ٣٣٣] [٣٣٣].

وفيه (محمد بن عبيد القُبَيْرِيُّ) بضم العين للمعجمة وفتح لباء الموحدة، منسوب إلى بني عُبَيْرٍ، وقد قدم بيانه في المقدمة<sup>(١)</sup>. وفيه (أبو عَوَانَةَ)، واسمه لَوْضَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وفيه قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا» ضبط العلماء «أنفسها» بالنصب والرفع، وهم ظاهرون، إلا أن لنصب أشهر وأظهر قال القاضي عياض: (أنفسها) بالنصب، ويدل عليه قوله: إِنَّ أَحَدًا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ<sup>(٢)</sup>. قال: قال الطحاوي: وأهل اللغة يقولون: (أنفسها) بالرفع، يريدون بغير اختيارها، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَكُنْ لَهُ نَفْسٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وفيه (أبو الزناد، عن الأعرج، أم (أبو الزناد)، فسمه عبد الله بن ذكوان، كنيته أبو عبد الرحمن، وأم (أبو الزناد)، فلقت غلب عليه، وكان يخطب منه. وأم (الأعرج)، فعبد الرحمن بن هُرْمُزٍ،

(١) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

(٢) أخرجه أحمد: ٩٨٧٦ من حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

(٣) «خرج مشكلاً لأحمد: (٤/٢٢٢)، و«كتاب التفسير»: (١/٤٢٣).



٣٣٣. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا مُسْنَرٌ وَهَيْشَامٌ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبَانَ، جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٦٠١٣٣٨ ورواية جعفر بن موهبة، والبخاري ٥٢٦٩٠ و٦٦٦٤].

وهذه وإن كانت مشهورين وقد تقدمت فيهما<sup>١</sup> إلا أنه قد تخفى أسمائهم على بعض المناظرين في الكتاب.



(١) تقدم ذكر اسم أبي بردة في ص ٤٩ من هذا الجزء، وأما لا يخرج فيه نحو لاسمه ذكر في معنى

## ٥٩ - [باب: إذا هم العبد بحسنة

## كتب، وإذا هم بسيئة لم يكتب]

[٣٣٤] ٢٠٣ - (١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا هُمْ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِذَا هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاتَّكَبُوهَا حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا عَشْرًا». [أحمد ٧٢٩٦ ونيحدي ٧٥٠١].

[٣٣٥] ٢٠٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا هُمْ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبْتُهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبْتُهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ، وَإِذَا هُمْ بِسَيِّئَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ أَكْتُبْهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبْتُهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً». [أحمد ٣٣٤].

[٣٣٦] ٢٠٥ - (١٢٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُسَبِّحٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً، فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَعْمَلْ، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَعْمَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا». [أحمد ٨١٦٦ وشمس ٣٣٤].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبِّ ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً - وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ - فَقَالَ: ارْقُبُوهُ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَاتَّكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَوَائِي». [أحمد ٨٢١٩].

وقوله سبحانه وتعالى: «إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَوَائِي» هو يفتح لجبهه وتشديد الراء وبالفصحى لغتان،

معناه: من أجلي.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثْقَلِ ضَعِيفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا حَتَّى يُلْقَى اللَّهُ». [أحمد ٥١١٧، وصححه ١٢٠٢].

[٢٧٧] ٢٠٦ - (١٣٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَعَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا إِلَى سَبْعِ مِثْقَلِ ضَعِيفٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ». [أحمد ٧١٩٦، وصححه ٢٣٤].

[٢٣٨١] ٢٠٧ - (١٣١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الطَّعَنِي، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِثْقَلِ ضَعِيفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». [أحمد ٣٤٠٦، وصححه ٦٤٩١].

وقوله ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا» معنى (أحسن إسلامه): أسلم إسلاماً حقيقياً، وليس كإسلام المنافقين، وقد تقدّم بيان هذا.

وفيه (أبو حمزة الأحمر) هو سيمان بن حَيَّانَ بَشْمَشَةَ، تقدّم بيانه<sup>(١)</sup>. وفيه (شيبان بن فروخ) بفتح الفاء وبالحاء المحجمة، وهو غير مصروف لكونه غَجَمِيَّ عِلْمًا، وقد تقدّم بيانه<sup>(٢)</sup>.

وفيه (أبو رجاء الطعني) اسمه عمران بن ثَمَمٍ، وقيل: ابن مِلْحَانَ، وقيل: ابن عبد الله، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وأسلم عام لفتح وحاش مئة وعشرين سنة، وقيل: مئة وسبعاً وعشرين سنة، وقيل: مئة وثمانياً وعشرين، وقيل: مئة وثلاثين سنة.

(١) انظر ص ٥٢٥ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٨٦ و ٢٦٢ و ٢٩٥ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٣٤٤ و ٤٩٧ من هذا الجزء.

وأما فقه أحاديث الباب ومعانيها، فكثيرة، وأن أختصر مقاصدها إن شاء الله تعالى، فقولُه: (لَمَّا كُتِبَتْ) ﴿يُرِيدُ فِي الشُّعُوبِ وَمَا فِي كَلَامِهِمْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ فِي أَفْئِدَتِكُمْ أَوْ تَحَفُّوهُ يُكَلِّمُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فاشتد ذلك على الصحابة رضي الله عنهم وقالوا: لا نصيبنا.

قال لإمام أبو عبد الله المازري: يحتمل أن يكون إشفاقهم وقولهم: لا نطبقها، لكونهم عتقوا أنفسهم يؤخذون بما لا قدرة لهم على دفعه من الخواطر التي لا تُكتسب، فلهذا رأوه من قبيل ما لا يُطاق، وعندنا أن تكليف ما لا يُطاق جائز عقلاً، واختلف هل وقع التعبد به في الشريعة أم لا؟ والله أعلم.

وأما قوله: (فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ بِسُحْبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ شَيْئاً﴾)، فقد المازري: في تسمية هذا نسخاً نظراً، لأنه إنما يكون نسخاً إذا تعلل لبدء، ولم يمكن رد إحدى الآيتين إلى الأخرى، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَفْئِدَتِكُمْ أَوْ تَحَفُّوهُ﴾ [البقرة: ١٧٨] عمومٌ يصح أن يشتمل على ما يُملك من الخواطر دون ما لا يُملك، فتكون الآية لأخرى مخصصة، إلا أن يكون قد فهمت الصحابة بقرينة الحال أنه تقرر تعبدهم بما لا يُملك من الخواطر، فيكون حينئذ نسخاً، لأنه رفع ثابت مستقر. هذا كلام المازري<sup>(١)</sup>.

قال القاضي عياض: لا وجه لإبعاد النسخ في هذه القضية، فإن رويها قد روى فيها النسخ، ونص عليه لفظاً ومعنى بأمر النبي ﷺ لهم بالإيمان والسمع والطاعة لما أوعاهم الله تعالى من مؤاخذته بهم، فلمَّا فعلوا ذلك وألقى الله تعالى الإيمان في قلوبهم، ودلت بالاستسلام لذلك المستثم كما نص عليه في هذا الحديث، زفع الحرج عنهم ونسخ هذا التكليف، وطريق عدم النسخ إنما هو بالخبر عنه، أو بالتريخ، وهما مجتمعان في هذه الآية.

قال القاضي: وقول المازري: بما يكون نسخاً إذا تعلل البناء، كلامٌ صحيح فيه لم يرد فيه النص بالنسخ، فإن ورد وقتئذ عنده، لكن اختلف أصحاب الأصول في قول الصحابي نُسِخَ كذا بكذا. هل يكون حجةً يُثبت بها النسخ، أم لا يُثبت بمجرد قوله؟ وهو قول القاضي أبي بكر والمحققين منهم، لأنه قد يكون قوله هذا عن اجتهاده وتأويله، فلا يكون نسخاً حتى ينقر ذلك من النبي ﷺ.

(١) - (١) - المجموع بموافقة مسند - ٣١٩ / ١ - (٣١١)

وقد اختلف الناس في هذه الآية، فأكثر مفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما تقدم فيها من نسخ، وأبكره بعض المتأخرين، قال: لأنه خبرٌ ولا يدخل النسخ الأخبار، وليس كما قال هذا المتأخر، فإنه وإن كان خبراً فهو خبر عن تكليف ومؤاخذه بما تُكفِّرُ لنفوس، ولتعبد بما أمرهم النبي ﷺ في الحديث بالمثل، وأن يقولوا: سمعنا وأصغنا، وهذه أقوال وأعمال اللسان والقلب، ثم نسخ ذلك عنهم برفع لخرج والمؤاخذه.

وروي عن بعض المفسرين أن معنى النسخ هنا إزالة ما وقع في قلوبهم من الشبهة والفرق من هذا الأمر، فأزيل عنهم الآية الأخرى وصارت نفوسهم، وهذا القائل يرى أنهم لم يلزموا ما لا يطبقون، لكن ما يشق عليهم من التحفظ من خواطر نفس، وإخلاص الباطن، فأشعروا أن يكفروا من ذلك ما لا يطبقون، فأزيل عنهم الإشفاق، وبيّن أنهم لم يكفروا إلا وسعهم، وعلى هذا لا حجة فيه لجواز تكليف ما لا يطبق، إذ ليس فيه نص على تكليفه واحتج بعضهم باستدلالهم منه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُعْجِزَةٍ لَّكَ بِشَيْءٍ﴾، ولا يستعملون إلا ما يجوز التكليف به. وأجاب عن ذلك بعضهم بأن معنى ذلك: ما لا يطبقه، لا بمشقة.

وهذه بعضهم على أن الآية محكمة في إحصاء اليقين والشك للمؤمنين والكافرين، فيغفر للمؤمنين ويعذب للكافرين. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله.

وذكر لإمام لواحدي الاختلاف في نسخ الآية، ثم قال: والمحققون يعتقدون أن تكون الآية محكمة غير منسوخة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها» لم يتكفّر أو يعملوا به، وفي الحديث الآخر: «إذا هم عبدي بسبئية فلا تكتبوا عليه، فإن عملها فكتبوها سيئة، وإذا هم بحسبة فلم يعملها فكتبوها حسنة، فإن عملها فكتبوها عسراً»، وفي الحديث الآخر في الحسنات: «إلى سبع مئة ضيق» وفي الآخر في السيئات: «إسما تركها من حرّاي»، فقال لإمام الدرزي رحمه الله: مذهب القاضي أبي بكر بن الطيّب أن من عرم على معصية بقلبه، ووطن نفسه عليها، أثم في عتقده وعزمه، ويحمل

(١) وقع في «كمال سمعته» (١/٢٢٢) وإجماله وذكر محققه أنه وقع في لأصغر (ب) وإخلاص، وما أشبهه من لاسميه مستبصر.

[٣٣٩] ٢٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عُسَيْمَانَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ لَوَارِثٍ، وَرَأَى. «وَمَحَاهَا اللَّهُ، وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ». (المعجم ٢٥٦٩ [لويسفر ٣٣٨]).

ما وقع في هذه الأحاديث وأما دللها على أن ذلك فيمن سم يوطن نفسه على المعصية، وإنما مر ذلك بفكره من غير استقرار، ويُسَمَّى هذا قَسَمًا، ويُفَرَّق بين الهمِّ وعزم، هذا مذهب القاضي أبي بكر، ويخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين وأخذوا بظاهر الحديث<sup>(١)</sup>.

قال القاضي عياض: عامة السلف وأهل لعلم من الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه لقاضي أبي بكر، للأحاديث لدلالة على المؤخلة بأعمال القلوب، بكنهم قالوا: إن هذا العزم<sup>(٢)</sup> يكتب سيئة، وليست السيئة التي همَّ بها، لكونها<sup>(٣)</sup> لم يعملها، وقطعه عنها قطع غير خوف الله تعالى والإدانة، لكن نفس الإصرار والعزم معصية، فتكتب معصية، فإذا عملها كتبت معصية ثانية، فإن تركها خشية الله تعالى كتبت حسنة، كما في الحديث: «إنما تركها من جريء» فصار تركها بها لخوف الله تعالى، ومجاهدته نفسه الأمانة بالشؤ في ذلك وعصيانها هو حسنة، فأما الهمُّ الذي لا يكتب فهي الخوض التي لا تؤمن لنفس عيها، ولا يصحبها عقد ولا نية وعزم، وذكر بعض المتكلمين خلافًا فيما إذا تركها لغير خوف الله تعالى بل لخوف الناس هل تكتب حسنة؟ قال: لأنه<sup>(٤)</sup> إنما حمده على تركها الحياء، وهذا ضعيف لا وجه له.

هذا آخر كلام القاضي، وهو ظاهر حسن لا مريد عيها، وقد تظاهرت نصوص الشرع بالمواحدة بعزم القلب المستقر، ومن ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ أَلْفَظَ يَحْيَىٰ أَوْ كَيْفَ أَلْفَظَ فِي الْيَوْمِ، أَمْ لَمْ يَدْرِكْ أَلَيْمٌ» الآية لنور ١١٩، وقوله تعالى: «وَلَا تَحْشَرُوا كَثِيرًا مِنْ الْقُلُوبِ إِنَّكَ تَعْلَمُ الْغُيُوبَ» [الحجرات ١١٦] والآيات في هذا كثيرة، وقد تظاهرت بصرح الشرع وجماع العلماء على تحريم الحسد وحقنار المسجون وإرادة المكروه بهم، وغير ذلك من أعمال القلوب وعزمها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَلَنْ يَهْلِكَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ»، فقال القاضي عياض رحمه الله: معناه: مَنْ حَنِمَ

(١) المعجم بقرآنه فسلم: ٣١٨ / ١٦ - ٣١٩

(٢) في إكمال المعجم: ١٢٥ / ١: هم، وهو خطأ

(٣) في إكمال المعجم: لأنه، وفي (ص): تكونه

(٤) في (ص): لا لأنه

هلاكه وسُدَّت عليه أبواب الهدى مع سعة رحمة الله تعالى وكرمه، وجعل السَّيئة حسنة إذا لم يعملها، وإذا عملها واحدة، ولحسنة إذا لم يعملها واحدة، وإذا عملها عشراً إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، فمن حُرِم هذه السَّعة، وهدته هذا الفضل، وكثُرَت سيئاته حتى غلبت - مع أنها أفراد - حسناته مع أنها متضاعفة، فهو الهالك المحروم، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: في هذه الأحاديث دليل على أنَّ الحَقَقَةَ يكتبون أعمام يقوب وعقده، خلاف لمن قال: إنها لا تُكتب إلا لأعمال الظاهرة، والله أعلم وأما قوله ﷺ: «إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة»، ففيه تصريح بالمذهب الصحيح لمختار عند العلماء أنَّ التضعيف لا يقف على سبع مئة ضعف، وحكى أبو الحسن أفضى القضاة الموردي عن بعض علماء أنَّ التضعيف لا يتجاوز سبع مئة ضعف، وهو عنط لهد الحديث، والله أعلم. وفي أحاديث الباب بيان ما أكره الله تعالى به هذه الأمة - زاده الله تعالى شرفاً - وحَقَّقَهُ عنهم مَن كان على غيرهم من الإصر، وهو الثَّقُلُ والمَشَقُّ، ويبدأ ما كانت الصَّحابة رضي الله عنهم من المسارعة إلى الانقياد لأحكام الشرع.

قال أبو إسحاق الزجاج: هذا الذَّهْد الذي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا إِن كُنتُمْ بِعِزِّكُمْ عَلِيمِينَ﴾ لا يشترط<sup>(٢)</sup> إلى آخر السُّورة، أحبر الله سبحانه وتعالى به عن النبي ﷺ والمؤمنين، وجَعَلَهُ في كتبه ليكون دعاء من يأتي بعد النبي ﷺ ولصَّحابة رضي الله عنهم، فهو من دُعَاء الذي ينبغي أن يُحفظ ويُدعى به كثير<sup>(٣)</sup>.

قال الزجاج: وقوله تعالى: ﴿وَأَنصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ أي: أظهرن عليهم في الحُجَّة وأحرب وإظهار سُدَّين. وسيأتي في كتاب لصَّلاة من هذا الكتاب الصَّحيح أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَن قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كَفَّتْهُ»<sup>(٤)</sup>، قيل: كفَّته من قيام تلك الليلة، وقيل: كفَّته المكروه فيها، والله أعلم.



(١) نكره إكمال جمعهم: (١، ٢٢٧).

(٢) القماني لقراءته وإعرابه: (١، ٣٧٨).

(٣) مسم: ١٨٨٠ من حديث أبي سعيد لأبي بصير رضي الله عنه وهو في الصحيحين بخاري: ٤١٠٨، ومسلم: أحمد: ١٧٠٩٥.



## ٦٠ - [باب بيان الوسوسة في الإيمان، وما يقوله من وجدها]

[٣٤٠] ٢٠٩ - (١٣٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظِمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ». [الطبراني ٣٤١].

[٣٤١] ٢١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي زَوَادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ. [مسند أحمد ٩١٥٦].

[٣٤٢] ٢١١ - (١٣٣) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّصْفَرِيُّ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَثَامٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْجُمَيْسِ، عَنْ مُبِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوَسْوَاسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَخْضُ الْإِيمَانِ».

[٣٤٣] ٢١٢ - (١٣٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ هَذَا<sup>(\*)</sup>، خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟.....

## باب بيان الوسوسة في الإيمان، وما يقوله من وجدها

فيه أبو هريرة رضي الله عنه قال: (جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه، إن نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال «وقد وجدتموه؟» قالوا نعم، قال «ذاك صريح الإيمان»).

وفي الرواية الأخرى: (سئل النبي ﷺ عن الوسوسة، فقال «تلك مخض الإيمان»).

وفي الحديث الآخر: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا، خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟

(\*) قال القرطبي في «معونة المفسرين» (١/١٣٨): قيل: لفظ «هذا» مع عطف بيانه معطوف، وهو مقبول، مفعول «يقال»، أي: يحتمل مقام الفعل، و«خلق الله» تفسير «هذا» أو بيانه أو بدل. وقيل: مبتدأ حليف خبر «أي هذا لقول، أو قولك: هذا خلق الله محقق، معطوف مشهور، فمن خلق الله؟» والجملة أقيمت مقام فعل «يقال».

فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فليَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ». [٣٤٤ و ٣٤٦].

[٣٤٤] ٢١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ، وَرَدَّ: «وَرَسُولِهِ».

[الحمد ٨٣٧٦] أو بعد ٣٤٦.

[٣٤٥] ٢١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتِهِ».

[٣٤٦ و ٣٤٧].

فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله.

وفي الرواية الأخرى: «فليقل: آمنت بالله ورسوله».

وفي الرواية الأخرى: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا وكذا؟ حتى يقول له: من خلق ربك؟ فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته».

أما معنى الأحاديث وفقهها، فقولہ ﷺ: «ذلك صريح الإيمان»، والمَحْضُ «الإيمان» معناه: استعظمكم اكلاء به هو صريح لإيمان، فإنَّ استعظم هذا وشدة الحوف منه ومن لُتْلُق به فصلاً عن اعتقاده إنما يكون لمن استكمل لإيمان، استكمالاً محققاً، وانعتت عنه لرؤية ولشكوك.

واعلم أنَّ لرؤية لثانية وإن لم يكن فيها ذكر الاستعطاء فهو مراداً، وهي مختصرة من لرؤية لأولى، ولهذا قدَّم مسلم رحمه الله الرؤية لأولى.

وقيل - معناه أنَّ الشيطان إنما يوسوس لمن أيس من وعونه، فيدُّك عليه بالوسوسة لعجزه عن وعونه، وأما الكافر فإنه يأتيه من حيث شاء، ولا يقتصر في حقه على الوسوسة، بل يتلاعب به كيف أود فعلى هذا معنى الحديث: سبَّ الوسوسة محض الإيمان، أو الوسوسة<sup>(١)</sup> علامة محض الإيمان، وهذا لقول اختيار القاضي عياض<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ن): «وسوسة»

(٢) الكمال ٤٣٩/١ - ٤٣٢

[٣٤٦] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الْعَبْدَ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟»، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ. [بخاري ٣٢٧٦ (رواه ٣٢٨١)،

[٣٤٧] ٢١٥ - (١٣٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي يُوْب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يُسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْعِلْمِ، حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟»، قَالَ: وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَدْ سَأَلَنِي اثْنَانِ، وَهَذَا الثَّلَاثُ، أَوْ قَالَ: سَأَلَنِي وَاحِدٌ، وَهَذَا الثَّلَاثِي. [حد. ١٧٧٩ (رواه ٣٤

[٣٤٨] وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ لَدَوْنِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَبِي يُوْب، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَكِنْ قَدْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. [حد. ٣٤١٦، ٣٤١٧،

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فليقل: آمَنْتُ بالله»، وفي الرواية الأخرى: «فليستعِذْ بالله وبيِّنْته»، فمعناه: الإعراضُ عن هذا الخاطر الباطن، والالتجاءُ إلى الله تعالى في إذهابه. قال الإمام المذري رحمه الله: ظاهر الحديث أنه ﷺ أمره أن يدفعوا لخواطر بالإعراض عنها ولزُدْ لها من غير استدلال ولا نظر في بطلانها. قال: وسُيِّقَ بقا في هذا المعنى أنَّ لخواطر على قسمين: فأما التي ليست بمستقرَّة، ولا اجتلبتها شبهة طرأت، فهي التي تُدفع بالإعراض عنها، وعلى هذا يُحمل الحديث، وعلى مثلها ينطبق "اسم الوسوسة"، فكانت لما كان أمراً طارئاً بغير أصل، ذُوِّعَ بغير نظر في دليل، ذَلا أصل له يُنظر فيه، وأما لخواطر المستقرَّة نتي أوجنتها للشبهة، فمنها لا تُدفع إلا باستدلال ونظر في بطلانها<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «فليستعِذْ بالله وليُتَنَّهُ»، فمعناه: إذا عرض له هُلَا الوسواس فليلجأ إلى الله تعالى في دفع شرِّه عنه، وليُعرض عن الفُكْر في ذلك، وليُعدم أنَّ هذا لخواطر من وسوسة الشيطان، وهو إنما يسعى بالفساد والإغواء، فليُعرض عن (صغاء إلى وسوسته، وليُدر إلى قطعها بلا اشتغال بغيرها، والله أعلم.

(١) في (مد): يضر.

(٢) التلخيص بفوائد مسلم: ١/ ٣١٣ - ٣١٤.

[٣٤٩] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّؤُمِيِّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُونَ يَسْأَلُونَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟»، قَالَ: فَبَيَّنْتُ أَنَا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَنِي نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ فَقَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هَذَا اللَّهُ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ قَالَ: فَأَخَذَ حَصَى يَكْفُو قَرْمًا هُمْ، ثُمَّ قَالَ: قُومُوا، قُومُوا، صَدَقَ خَلِيلِي. ١ - ٥٠٠ - ٥٤٨ - ٥٤٩.

[٣٥٠] ٢١٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَلَتُكُمْ

وَأَمَّا أَسَانِيدُ الْبَابِ، ففیه (محمد بن عمرو بن حنبل) هو محمد بن عمرو بن عبد بن حنبل. وفيه (أبو الحواري) عن عمار بن زريق) أما (أبو الحواري) فمفتح الجیم وتشديد الواو وآخره ماء موحدة، واسمه، لأحوص بن جوب. وأما (زريق) فبتقديم الراء على الزاي.

وفيه قال مسلم: (حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار) حدثني علي بن خنبل، عن شعير بن الخنبل، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، هو ابن مسعود (رضي الله عنه) وهذا الإسناد كله كوفيون، و(عشام) بالثاء المشقة، و(شعير) هو بضم السين المهملة وآخره راء، و(الخنبل) بكسر الخاء المعجمة وإسكان الميم وبالسین المهملة، وشعير وأبوه لا يُعرف لهما نكير. و(مغيرة) و(إبراهيم) و(علقمة) تابعيون، وقد اعترض على هذا الإسناد<sup>(١)</sup>.

وفيه رَأَى النَّضْرُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبِ) هو أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، واسم أبي سعيد الْمُؤَدَّبِ محمد بن مسلم بن أبي الوضَّاح، واسم أبي الوضَّاح المثنى، وكان يُؤَدَّبُ المهدي وغيره من الخلفاء.

وفيه (س يحيى بن شهاب) وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو عبد الله. وفيه (يعقوب الدؤقي) تقدّم بيانه في شرح لمقدمته<sup>(٢)</sup> وفيه (عبد الله بن الرؤمي) هو عبد الله بن محمد، وقيل: ابن عمر، بغداديّ. وفيه (جعفر بن بُرْقَانَ) مضمّ الموحدة وبالقف، تقدّم بيانه في المقدمة<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) كتب في (هذا) حديث وجود في نسخة الأصل هذا بيده.

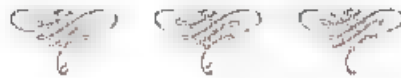
(٢) انظر من ١٧٠ من هذا الجزء.

(٣) لم يقدم لـ (جعفر بن بُرْقَانَ) ذكر فيما مضى.

النَّاسُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَقُولُوا: اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَهُ؟ [١٠٩٥٧] [موسم ٣٤٦].  
 [٣٥١] ٢١٧ - (١٣٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَامِرٍ بْنِ رُزَارَةَ الْحَضْرَمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 فَصِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُنْفَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:  
 إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ: مَا كَذَا؟ مَا كَذَا؟ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَمَنْ  
 خَلَقَ اللَّهُ؟» [المعجم ١١٩٩٥، والبيهقي ٧٢٩٦].

[٣٥٢] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا  
 حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ،  
 غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ لَمْ يَذْكُرْ: قَالَ: وَقَالَ اللَّهُ: «إِنَّ أُمَّتَكَ» [موسم ٢٥١].

وفي الفاظ لمتن، «حتى يقولوا» الله خلق كل شيء» هكذا هو في بعض الأصوات: «يقولوا» بغير  
 نون. وفي بعضها: «يقولون» بالنون، وكلاهما صحيح، وإثبات النون مع النصب لغة قليلة، ذكرها  
 جماعة من محققي النحويين، وجاءت متكررة في الأحاديث الصحيحة كما سترأها في مواضعها إن  
 شاء الله، والله أعلم<sup>(١)</sup>.



(١) في (ح): (إن شاء الله وحده، بل، إن شاء الله، والله أعلم).

## ٦١ - [باب وعيد من اقتطع حق مسلم

## بيمين فاجرة بالنار]

[٣٥٣] ٢١٨ - (١٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى الْحُرَقَةِ - عَنْ مَعْبُدِ بْنِ تَعْبِ السَّلْمِيِّ، عَنْ أَجْبِدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ قُضِيَ مِنْ أَرَاكِ». [أحمد ٢٧٧٣٩]

[٣٥٤] ٢١٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ الْخَارِظِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [مسند ١٣٥٣]

[٣٥٥] ٢٢٠ - (١٣٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَلِلْفُطْلُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَنْقُطِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» قَالَ: فَلَدْخُلَ لِأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: صَدَقَ

## باب وعيد من اقتطع حق مسلم

## بيمين فاجرة بالنار

فيه قوله ﷺ: (المر قُتِيعَ حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ نَعَالِي لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «وَإِنْ قُضِيَ مِنْ أَرَاكِ».

وفي الرواية لأخرى: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَنْقُطِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».



أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فِي تَرَلَّتْ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ بِالْيَمَنِ، فَخَصَمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَبَيِّنَةٌ»، قُلْتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»، فَتَرَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [ص ٧٧].

رُحِمَد ٣٥٩٧ و ٢١١٢، وسجدي ٢٤١٦ و ٢٤٧٠.

[٣٥٦] - ٢٢١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَكَ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثٍ لِأَعْمَشٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَيْتٍ، فَاخْتَصَمْتُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ بَيِّنَتُهُ»، [ص ٧٨].

وسجدي ٢٥١٥ و ٢٥١٦.

[٣٥٧] - ٢٢٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ وَعَنْ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ، سَمِعَ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ [ص ٧٧]. [ص ٧٨].

[ص ٧٧]. [ص ٧٨]. [ص ٧٩]. [ص ٨٠]. [ص ٨١]. [ص ٨٢]. [ص ٨٣]. [ص ٨٤]. [ص ٨٥]. [ص ٨٦]. [ص ٨٧]. [ص ٨٨]. [ص ٨٩]. [ص ٩٠]. [ص ٩١]. [ص ٩٢]. [ص ٩٣]. [ص ٩٤]. [ص ٩٥]. [ص ٩٦]. [ص ٩٧]. [ص ٩٨]. [ص ٩٩]. [ص ١٠٠].

[٣٥٨] - ٢٢٣ - (١٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو عَصِيمٍ الْخَنْفِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سِدْكَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خُضْرَمُوتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ

وفي الرواية الأخرى عن الأشعث بن قيس، (كانت بيني وبين رجلٍ أرضٌ باليمن، فخاصمتُهُ إلى النبي ﷺ، فقال: «هل لك بَيِّنَةٌ؟» فقلتُ: لا، قال: «فَبَيِّنَةٌ»، فقلتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، يَقْتَضِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

وفي الرواية الأخرى: (جاء رجلٌ من خُضْرَمُوتَ ورجلٌ من كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فقال:



لِحَضْرَمِيٍّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا قَدْ عَلَنِي عَلَى أَرْضِي لِي كَانَتْ لِأَيِّ، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَيْكَ بَيْتُهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْكَ يَوْمُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَيَّ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذْبَرَ: «أَمَّا لَيْتُ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لَيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ». [ص ٢٥٩].

الحضرمي ما رسول الله، إلا هذا علني على أرضي لي كانت لأي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: «ألك بيته؟» قال: لا، قال: «فلك يومه»، قال: يا رسول الله، إن الرجل فاجر لا يبالي ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء، فقال: «ليس لك منه إلا ذلك»، فانطلق ليحلف، فقال رسول الله ﷺ لَمَّا أذبر: «أما ليت حلف على ماله ليأكله ظمًا، ليلقين الله وهو عنه معرض».

### الشرح:

أم أسماء لباب ولغثة، فيه مولى العنزة) بضم الحاء وفتح لراء، وهي بطن من جهينة، تقدم بيانه مراتب<sup>(١)</sup>.

وفيه (مُعَبَّد بن كعب السلمي) بفتح السين واللام، مسبوً إلى بني سلمة - بكسر اللام - من الأنصار، وفي نسب بفتح اللام على المشهور عند أهل العربية وغيرهم، وقيل: يحوز كسر اللام في نسب أيضًا. وفيه (عبد الله بن كعب ع)<sup>(٢)</sup> أمي (أمامة)، وفي الرواية لأخرى: (سمعتُ عبد الله بن كعب يحدث أن أبا أمامة الحارثي حدثه).

اعلم أن أبا أمامة هذا ليس هو أبا أمامة الباهلي صدي بن عجلان المشهور، بل هذا غيره، واسم هذا إيس بن ثعلبة الأنصاري الحارثي، من بني الحارث بن الخزرج، وقيل: إنه بلوي، وهو حبيب بني حارثة، وهو ابن أخت أبي ثودة بن نيار، هذا هو المشهور في اسمه. وقال أبو حاتم الرازي: اسمه عبد الله بن ثعلبة<sup>(٣)</sup>، ويقال: ثعلبة بن عبد الله.

(١) نظروا ٤٨٣ من هذا الجزء

(٢) في (ص) و(ط) و(هـ): (هـ)، (هـ)، وهو خطأ.

(٣) الصحيح: ثعلبة، (٢٠/٥)

ثم اعدم أن هذا دقيقة لا بد من التنبيه عليها، وهي أن ليس صنّفوا في أسماء الصحابة عليهم السلام ذكر كثير منهم أن أب أمانة هذا الحديث عليه السلام توفي عند انصراف النبي ﷺ من أحد، فصلى عليه، ومقتضى هذا التاريخ أن يكون هذا الحديث الذي رواه مسلم منقطعاً، فإن عبد الله بن كعب تابعي، فكيف يسمع من توفي عام أحد في السنة الثالثة من الهجرة؟ ولكن هذا النقل في وفاة أبي أمانة ليس بصحيح، فإنه صح عن عبد الله بن كعب أنه قال: حدثني أبو أمانة، كما ذكره مسلم في الرواية الثانية، فهذا نصريح بسمع عبد الله بن كعب التابعي منه، فبطل ما قيل في وفاته، ولو كان ما قيل في وفاته صحيحاً لم يخرج مسلم حديثه، ولقد أحسن الإمام أبو البركات <sup>(١)</sup> تجزئاً لمعروف ابن الأثير، حيث أنكر في كتابه «معركة الصحابة» <sup>(٢)</sup> هذا القول في وفاته، والله أعلم.

وفيه «وإن قضيت من أرك» هكذا هو في بعض الأصول، أو أكثرها، وفي كثير منها: «وإن قضيت» على أنه خبر كن لمحدوفة، أو أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: وإن اقتطع قصياً.

وفيه «من حلف على يمين صبر» هو بوضافة «يمين» إلى «صبر»، ويمين الصبر: هي التي يحبس لحلف نفسه عليها، وقد تقدم بينها في باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه <sup>(٣)</sup>. وفيه قوله ﷺ: «من حلف على يمين صبر هو فيها فاجر»، أي: متعمد للكذب، وتسمى هذه اليمين الغموس.

وفيه قوله: (إذن يخيف) يجوز بصب الفاء ورفعها، وذكر الإمام أبو الحسن بن خروف <sup>(٤)</sup> في «الشرح الجمل» أن الرواية فيه برفع الفاء.

وفيه قوله ﷺ: «شاهدك أو يمينته» معه: لك ما يشهد به شاهدك أو يمينته.

وفيه (حضر موت) بفتح الحاء المهملة وسكن الضاد بمعجمة وفتح لراء والميم.

(١) كذا وقع في (ج) و(ص) و(ل) أبو البركات، وهو خطأ، والصواب أبو الحسن. وهو الإمام العلامة المحدث لأديب سنية عز الدين عبي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، مصنف «التاريخ الكبير» «السلب» «الكامل»، ومصنف كتاب «معركة الصحابة». توفي سنة ثلاثين وست مئة. انظر «سير أعلام النبلاء»: (٢٢، ٣٥٣). وأبو سعدات أخوه صاحب «النهاية في غريب الحديث».

(٢) «أسيد العبدية في معرفة الصحابة»: (١٨١/١ - ١٨٢).

(٣) انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء.

(٤) أبو الحسن بن خروف هو علي بن محمد بن عبي بن محمد الأنباري نحوي، كان مأمراً في العربية، محققاً منقطعاً صنف «الشرح المبيد» و«الشرح الجمل». مات سنة تسع وستمئة بثلاثين من شهر رمضان سنة «البعثة لوعاء» (٢٠٣/٢).

[٣٥٩] ٢٢٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي لَوْلِيدٍ - قَالَ زُهَيْرٌ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ -: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شُمَيْرٍ، عَنْ غُنَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلَانِ يَحْتَضِمَانِ فِي أَرْضِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنَّ هَذَا انْتَرَى عَلَى أَرْضِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - وَهُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنِ عَابِسٍ الْكِنْدِيِّ، وَخَصْمُهُ زَيْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: «يَبْتَئْتُكَ»، قَالَ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ، قَالَ: «بَيِّنَةٌ»، قَالَ: إِذْ ذَا يَدْعُبُ بِهَا، قَالَ: «لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ»، قَالَ: قَدْ قَامَ لِي خَلِيفَتٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَنِي اقْتَضَعَ أَرْضاً ظَالِمًا، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»، قَالَ إِسْحَاقُ فِي رَوَايِهِ: زَيْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - [أحمد: ١٨٨٦٣].

وفيه قول مسلم: (وحدثني زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم، جميعاً عن أبي الوليد، قال زهير: حدثنا هشام بن عبد الملك) هشام هو أبو الوليد.  
وفيه قوله: (انتزى على أرضي في الجاهلية) معناه: عذب عليها واستولى، والجاهلية: ما قبل النبوة لكثرة جهلهم.

وفيه (امرؤ لقيس بن عابس، وزيعة بن عبدان) م (عابس) فبموحدة وسنين المهملة. وأم (عبدان) فقد ذكر مسلم أن زهيراً وإسحاقاً اختلفا في ضبطه. وذكر انقاضي لأقول فيه واختلاف لرواة، فقد: هو بفتح العين وياء مشددة من تحت، هذا صوابه، وكذا هو في رواية إسحاق. وأم رواية زهير، ف (عبدان) بكسر العين وياء موحدة، قال القاضي: كل ضبطه في الحرفين عن شيوخنا، قال: ووقع عند ابن الخذاء عكس ما ضبطه، فقال في رواية زهير: بالفتح والمشددة، وفي رواية إسحاق: بالكسر والموحدة، قال سيباني: وكذا هو في الأصل عن الجلودي<sup>(١)</sup>، قال القاضي: والذي صوبته أولاً هو قول مدارقطني<sup>(٢)</sup> وعبد النبي بن سعيد وأبي نصر بن مأكولا<sup>(٣)</sup>، وكذا قاله ابن يونس في «التاريخ»<sup>(٤)</sup>. هذا كلام القاضي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر تقييد المصطلح وتفسير المشتكك: (٣٤٦/٢ - ٣٤٧) ولم يذكر ذلك عن سيبويه.

(٢) «المؤلف ومختلف»: (١٦٦٠/٣).

(٣) «الكاتب في رفع الأسماء عن مؤلف ومختلف في الأسماء وكفى والأساس»: (٩٨/٦).

(٤) «التاريخ» ابن يونس المصري: (١٩٣/١).

(٥) «الكاتب المعين»: (٤٤١/١ - ٤٤٢).

وضبط جماعة من الحفاظ، منهم الحافظ أبو القاسم بن عساكر الدمشقي<sup>(١)</sup> (عبدان) بكسر العين والصويدة وتشديد الدال، والله أعلم.

وأما أحكام الباب، فقوله ﷺ: «من اقتطع حق مريض يمينه» إلى آخره، فيه لطيفة، وهي أن قوله ﷺ: «حق مريض» يدخل فيه من حلف على غير مال، كجلبد الميتة، والسرجين، وغير ذلك من المجاسد التي يُستفَع بها، وكذا سائر الحقوق التي ليست بمال، كحد القذف، وصيب الزوجة في القسم، وغير ذلك.

وأما قوله ﷺ: «فقد أوجب الله له النار، وحرم عليه الجنة»، ففيه الجوابان لمتكبران المشركين في نظره:

أحدهما: أنه محمول على المسترحل ذلك إذا مات على ذلك، فإنه يكفر ويخُذ في النار.

والثاني: معناه فقد استحق النار، ويجوز العفو عنه، وقد حرم عليه دخول الجنة أول وهلة مع لفاتزين.

وأما تقييده ﷺ بالمسلم فيس بدل على عدم تحريم حق المؤمن، بل معناه أن هذا الوعيد لشديد - وهو أنه ينقذ الله تعالى وهو عليه غضب - لمن قُتِلَ حق لمسلم، وأما المؤمن فتنقطع حقه حرام، لكن ليس يزم أن تكون فيه هذه العقوبة لعظيمة، هذا كله على مذهب من يقول بمفهوم، وأما من لا يقول به فلا يحتاج إلى تأويل.

وقد نقضني عياض رحمه الله: تخصيص المسمم لكونهم المخاطبين وعدمة امتنع ملين في لشريعة، لا أن غير لمسلم بخلافه، بل حكمه حكمه في ذلك<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

ثم إن هذه العقوبة لمن اقتطع حق المسلم ومات قبل التوبة، أما من تاب فندم على فعله، ورد الحق إلى صاحبه، أو تحلل منه، وعزه ألا يعود، فقد سقط عنه الإثم، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق غير أن حكم سحكهم لا يُبيح للإنسان ما لم يكن له، خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى<sup>(٣)</sup>. وفيه بيان غلظ تحريم حقوق المسممين، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره، لقوله ﷺ: «إِنْ قُضِيَ مِنْ أَرْلِهِ»

(١) الإكمال للمصنف، (١/٢٣٤).

(٢) فخر بن حجر في المسح (١١/٥٦٢) كذا أصله سوي، ونعمان بن عبد بن عمر بن إجماع على أن لحكم لا يحل حرامه في غير الباطن في الأمور.

وأما قوله عليه السلام: «من حلف على يمين هو فيها فاجرٌ ليقْتَطِعَ»، هل تقيد بكونه فاجراً لا بد منه، ومعناه هو أثم، ولا يكون أثمًا إلا إذا كان متعمداً عالماً بأنه غير مُجِبٍّ.

وأما قوله عليه السلام: «لَقِيَ الله وهو عليه غضبانٌ»، وفي روايةٍ لأخرى: «وهو عنه مُعْرِضٌ»، فقال لعنه - لإعريض والغضب والسخط من الله تعالى هو - دُتِّه إبعادة ذلك المصوب عليه من رحمته - وتعذُّبه، وإنكار فعله، وذمه، والله أعلم.

وأما حديث الحضرمي والكندي، ففيه أنواع من العموم، ففيه أنَّ صاحب اليد أولى من أجنبي يدعي عليه. وفيه أنَّ المدعى عليه يلزمه ليمين إذا لم يُقَرِّر. وفيه أنَّ البيعة تُقَدِّم على اليد، ويُقَضَى لصاحبها بغير يمين. وفيه أنَّ يمين الفاجر المدعى عليه تُقبل كيمين العدل، وتُسْقَط عنه المطالبة بها. وفيه أنَّ أحد الخصمين إذا دل لصاحبه: إنه ظالم أو فاجر أو محروم في حال المحصومة، يُحتمل ذلك منه.

وفيهِ أنَّ الورث إذا دُعي شيءٌ نمُوْرثه، وعلم المحكم أنَّ نمُوْرثه مات ولا ورث له سوى هذا المدعى، جاز له المحكم به<sup>(١)</sup>، ولم يُكْتَفَ حاد الدعوى ببينة على ذلك، وموضع الدلالة أنه قال: (غبنني على أرضي بي كانت لأبي)، فقد أقر بأنها كانت لأبيه، فمولا علم النبي صلى الله عليه وآله بأنه ورثها وحده، لطالبه ببينة على كونه ورثاً، ثم ببينة أخرى على كونه شريكاً في دعواه على خصمه.

فإن قل قائل: قوله عليه السلام: «شهادك» معناه: شاهدك على ما تستحق به انتزاعها، وإنما يكون ذلك بأن يشهد بكونه وارثاً وحده، وأنه ورث الدار. فالجواب أنَّ هذا خلاف الظاهر، ويجوز أن يكون مراداً، والله أعلم.

رَبِّهِمْ شَهِدَ  
رَبِّهِمْ شَهِدَ  
رَبِّهِمْ شَهِدَ

(١) في (ج): جاز له المحكم به.

٦٢ - [باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق

كان القاصد مهتر الدم في حقه، وإن قتل كان في النار،

وإن من قتل دون ماله فهو شهيد]

[٣٦٠] ٢٢٥ - (١٤٠) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُخَلَّبٍ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ».

باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق،

كان القاصد مهتر الدم في حقه، وإن قتل كان في النار،

وإن من قتل دون ماله فهو شهيد

فيه (أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ»).

أم أَلْعَازِ الْبَابِ، فـ (الشَّهِيدُ)، قَالَ النَّظَرُ بْنُ شَمِيلٍ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيٌّ، لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ شَهِدَتْ دَارَ السَّلَامِ، وَأَرْوَاحُ غَيْرِهِمْ لَا تَشْهَدُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ، فَمَعْنَى شَهِيدٍ مُشْهُودٌ لَهُ، وَقِيلَ: سُمِّيَ شَهِيداً لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا لَهُ مِنَ الثَّوْبِ وَكَرَامَةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَ فَيَأْخُذُونَ رُوحَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ شَهِيدٌ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَخَاتَمِهِ نَحِيرُ مَظَاهِرِ حَالِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ عَلَيْهِ شَاهِداً يَشْهَدُ بِكَوْنِهِ شَهِيداً، وَهُوَ دَعَا، فِيهِ يُمِيتُ وَيُحْيِيهِ وَيُغَرِّقُهُ وَيُغَرِّقُهُ دَمًا، وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلَ أَحَرٍّ أَنَّهُ سُمِّيَ شَهِيداً لِكَوْنِهِ مِمَّنْ يَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْأَمَمِ<sup>(٦٢)</sup>، وَهَلَى هَذَا الْقَوْلُ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِهَذَا السَّبَبِ.

(٦٢) أي (ص) و(ط): لا يشهد.

(٦٣) «تلهيب، لغة: (٤٨/٦٤).

[٣٦١] ٢٢٦ - (١٤١) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لَحْطَوَانِي وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَالثَّعْلَبِيُّ مُتَقَرِّبَةً - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا بَنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَخْوَلُ أَنَّ دُبْنًا مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَبَيْنَ عَثْمَةَ بِنِ أَبِي سُهَيْلٍ مَا كَانَ، تَبَسَّرُوا لِلْقِتَالِ، فَرَكِبَ خَالِدُ بْنُ الْعَاصِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَوَعِظَهُ خَالِدٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَا عِشْتُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». [حد: ٦٩٢٢، وسنن: ٢٤٨٠].

وعدم أن الشهيد ثلاثة أقسام:

أحدهم: المقتول في حرب لكفر بسبب من أسباب القتل، فهذا له حكم شهيد في ثواب الآخرة وفي أحكام الدنيا، وهو أنه لا يُغسل ولا يُصلى عليه.

والثاني: شهيد في ثواب دون أحكام الدنيا، وهو السبطلون والمطلعون وحسب انهم ومن قُتل دون ماله، وغيرهم ممن جاءت الأحاديث الصحيحة بتسميته شهيداً، فهذا يُغسل ويُصلى عليه، وله في الآخرة ثواب لشهادته ولا يلزم أن يكون مثل ثواب الأول.

والثالث: من قُتل في غزاة أو في غزاة من "ورث الآثار بسفي تسميته شهيداً إذا قُتل في حرب لكفر، فهذا له حكم شهيد في الدنيا، فلا يُغسل ولا يُصلى عليه، وليس له ثوابهم الكامل في الآخرة، والله أعلم.

وفي الباب في الحديث الثاني: (تبسروا للقتال، فركب حارس العاصي) معنى (تبسروا): تأهبوا وتجهزوا.

وقوله: (ركب) كذا ضمه، وفي بعض الأصول: (وركب) بالو، وفي بعضه: (ركب) من غير همزة ولا و، وكذا صحيح. وقد تقدم أن المصباح في (العاصي) إثبات البدء، ويجوز حذفه<sup>(١)</sup>، وهو لذي يستعمله معظم المحققين أو كلهم.

وقوله بعد هذا: (أما علمت أن رسول الله ﷺ قال) هو بفتح لاء من (علمت)، والله أعلم. وأما أحكام الباب، وفيه جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق، سواء كان لمال قبيلة أو كثير،

(١) في (نخ): ومن

(٢) بعض من ١٣٨ من هذا الجزء



[٣٦٢] وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ  
التَّوْقِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْتِادِ مِثْنَةً. ر. ٣٦١.

لعموم الحديث، وهذا قول جمهور العلماء. وقال بعض أصحاب مالك<sup>(١)</sup>: لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسيراً، كالثوب والقطعم، وهذا ليس بشيء، وبضوابط ذلك لجمهور. وأما المدفعة عن حریم فوجه بلا خلاف، وفي المدفعة عن النفس بالقتل خلاف في مذهب ومذهب غيرن، والمدفعة عن المال جائزة غير وجه، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: «فلا تُعْطَى» معناه: لا يذم أن تعطيه، وليس لمراد تحريم الإعطاء. وأما قوله ﷺ: «في الصَّائِلِ إِذَا قُتِلَ» هو في النار، فمعناه أنه يستحق ذلك، وقد يُحَازَى وقد يُعْفَى عنه، إلا أن يكون مُسْتَحِلًّا لذلك بغير تأويل، فإنه يكفر ولا يُعْفَى عنه، والله أعلم.



(١) في (هـ). وقال أصحاب مالك

### ٦٣ - [باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار]

[٣٦٣] ٢٢٧ - (١٤٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ عَادَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسْرِ الْمُرَنِّي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثَ سَبْعَةٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». (المعجم ١٧٧٩١، المستدرج ١٧١٥١، مجمع ٣٦٤).

### باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار

فيه قوله ﷺ: «ما من عبد يسترعيه الله رعيَّةً، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة»، وفي الرواية لأخرى: «ما من أميرٍ علي أمرٍ بمسلمين، ثم لا يتعهد لهم ويخشع، إلا لم يدنر معهم الجنة».

أما فقه الحديث، فقوله ﷺ: «حرم الله عليه الجنة» فيه لتأويلان المتقدمان في نظائره: أحدهما: أنه محمول على المُستريح.

والثاني: حرم عليه دخولها مع الفائزين السُّبَّاقين.

ومعنى التحريم هنا المنع، قال لقاضي عياض رحمه الله: معناه يَنْبَغِي في التحذير من غش المسلمين لمن قَدَّسه الله تعالى شيئاً من أمرهم، واسترعاها عليهم، ونصبه لمصالحهم في دينهم أو دنياهم، فإذا حال فيما أوْمن عليه، فلم ينصح فيما قُلَّده، بما بتضييعه بعريفهم<sup>(١)</sup> بلومهم من دينهم وأخذهم به، ولقيام<sup>(٢)</sup> بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم والدبُّ عنها لكل مُتَصَدِّقٍ لِدُخُولِ داخله فيها، أو تحريف لمعانيها، أو إهمال حدودهم، أو تضييع حقوقهم، أو ترك حمدة حوزتهم ومجاهدة عدوهم، أو ترك سيرة العدل فيهم، فقد غشَّهم، قال القاضي: وقد نبَّه ﷺ على أن ذلك من الكبائر الشؤيمة المبيدة عن الجنة، والله أعلم.

(١) في (خ) و (هـ)

(٢) في (ج) و (ص) و (د) و (هـ) و (و) بالقديم، ودمثت من إكمال المعجم: (٤٤٦/١).

[٣٦٤] ٢٢٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ رُزَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجِعٌ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِّي مُحَدِّثُ حَدِيثٍ لَمْ أَكُنْ حَدِّثْتَكُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْتَرْحِي اللَّهُ عَبْدًا رَحِيَّةً، يَمُوتُ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشِرٌ لَهَا، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». قَالَ: أَلَا كُنْتُ حَدِّثُكَ هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍكَ. [أحمد ٢٠٢٩، أبو نضر ٣٦٣].

[٣٦٥] ٢٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي لُقَايِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْجُعْفِيُّ - عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: كُنَّا عِنْدَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ نَعُودُهُ، فَجَاءَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي سَأَحَدُّكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثَيْهِمَا. [البيهقي ٢١٥١، أبو نضر ٣٦٤].

[٣٦٦] ٢٣٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُسَمَّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ لَأَخْرَانِ: حَدَّثْتُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُبَيْحِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَدَا مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدِّثْ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ». [الترمذي ٣٦٣ و ٣٦٤].

وأما قول مَعْقِلٍ ﷺ لعبيد الله بن زيد: (لو علمت أن لي حياة ما حدثت)، وفي الرواية لأخرى: (لولا أنني في الموت لم أحدثك)، فقال القاضي عياض: إنما فعل هذا لأنه علم قبل هذا أنه ممن لا ينفعه الوعظ كما ظهر منه مع غيره، ثم خاف مَعْقِلٌ من كتمان الحديث ورأى تدبيره، أو فعنه لأنه خافه لو<sup>(١)</sup> ذكره في حياته، بما يُهَيِّجُ عليه هذا الحديث، ويُسِّتُهُ في قلوب الناس من سوء حاله. هذا كلام القاضي، ولا احتمال لثاني هو الظاهر، والأول ضعيف، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط باحتمال عدم قبوله، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب، ففيه (شبهان)، عن أبي الأئيب، عن الحسن، عن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ وهذا

(١) في الإكمال لمعجم: (١/٤٤٧): هـ.

لإسداد كلّه بصريّ، و(فروخ) غير مصروف لكونه عجميّ، تقدّم سرّات<sup>١</sup>، و(أبو الأشهب) اسمه جعفر بن حيّان، بالمشقة، العطارديّ السعديّ البصريّ وفيه (عبد الله بن زياد) هو زياد بن أبيه الذي يقلّ به<sup>٢</sup> زيد بن أبي سميان. وفيه (أبو غسان الجشمي) وقد تقدّم بينه في المقدمة<sup>٣</sup>، وأنّ غسان يُصرف ولا يُصرف، و(اليسعبيّ) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، منسوب إلى شمع بن ربيعة، وسمّ أبي غسان مالك بن عبد الواحد. وفيه (أبو الميخ) بفتح الميم، وسمّه صامر، وقيل: زيد<sup>٤</sup> بن أسامة الهنديّ البصريّ، والله أعلم.



(١) انظر ص ٣٤٤ و ٤٩٧ و ٥٤٠ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ١٦٧ من هذا الجزء.

(٣) هي (هـ): يزيد، وهو خطأ.

## ٦٤ - [باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب،

## وعرض الفتن على القلوب]

[٣٦٧] ٢٣٠ - (١٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنْ أُنْتَظَرُ الْآخَرَ، حَدَّثْتُ «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرُّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ» ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ

## باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب،

## وعرض الفتن على القلوب

فيه قول حذيفة رضي الله عنه : (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ) رَأَيْتُ الْآخَرَ. وفيه حديث حذيفة الآخر في عرض الفتن، وأن أذكر شرح لفصيحهم ومعناها على ترتيبهما إن شاء الله تعالى.

فأما الحديث الأول، فقول مسلم: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه) هَذَا الْإِسْنَادُ كُنْهٌ كُوفِيٌّ، وَحُذَيْفَةُ مَدَائِنِي كُوفِيٌّ، وَقَوْلُهُ: (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، وَالْأَعْمَشُ مَدَائِنِي، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْمَدَائِنِي لَا يُحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ إِذْ قَالَ: (عَنْ)، وَجَوَابُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مَرَّةً فِي لَفْصِ وَهَبٍ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ<sup>(١)</sup> ثَبِتَ سَمَاعُ الْأَعْمَشِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ زَيْدٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَلَمْ يَصْرُحْ بِعَدْلِهِ هَذَا قَوْلُهُ فِيهِ: (عَنْ)<sup>(٢)</sup>.

وأما قول حذيفة رضي الله عنه : (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ)، فمعناها: حَدَّثَنَا حَدِيثَيْنِ فِي الْأَمَانَةِ، وَلَا فِرَاقَ بَيْنَ حُذَيْفَةَ كَثِيرَةٍ فِي الصَّحَابَةِ<sup>(٣)</sup> وَغَيْرِهِمَا، قَالَ صَاحِبُ «تَحْقِيقِ» وَعَنِ بَاحِدٍ لِحَدِيثَيْنِ قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرُّجَالِ)، وَبَلَدُنِي قَوْلُهُ: (ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ) إِلَى آخِرِهِ. قَوْلُهُ: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرُّجَالِ» أَمَّا (لِجَذْرِ) فَهُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِهَا، لَعَنَ،

(١) فِي (عَنْ): أَنَّهُ.

(٢) أَنْتَظَرُ ص ٢٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٣) فِي (عَنْ): بِصَحِيحٍ.

رَفَعَ الْأَمَانَةَ قَالَ: «يَتَأَمُّ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَتَأَمُّ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجَلِّ، .....»

وبالدليل المعجمة فيها، وهو الأصل قال القاضي عياض: مذهب الأصمعي في هذا الحديث فتح الجيم، وأبو عمرو يكسرها<sup>(١)</sup>.

وأما (الأمانة)، فظاهر أن المراد بها التكليف الذي كلف الله تعالى به عبده، وسعيه الذي أخذه عليهم. قال الاسم أبو الحسن الواحدي في قول الله تعالى: ﴿هِيَئًا عَرَضًا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ [الأعراف: ٥٣]، قال ابن عباس رضي الله عنه: هي الفرائض التي افترضها الله تعالى على العباد<sup>(٢)</sup>. وقال الحسن: هو الدين، ولدين كله أمانة. وقال أبو العلية: الأمانة ما أمروا به وما نُهوا عنه. وقال مقاتل: الأمانة الطاعة. قال لو حدي<sup>(٣)</sup>. وهذا قول أكثر المفسرين. قال: فالأمانة في قول جميعهم الطاعة والفرائض التي تتعلق بأدائها الثواب، وبتضييعها العقاب<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

وقال صاحب «التحريير»: الأمانة في الحديث هي الأمانة المذكورة في قوله تعالى: ﴿هِيَئًا عَرَضًا الْأَمَانَةَ﴾ وهي عين الإيمان، فإذا استمكنت الأمانة من قلب العبد، قدم حيثما ياء التكليف، وغنم ما يرد عليه منها، وجد في إقامتها، والله أعلم.

وأما قوله عليه السلام: «يُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ»، فهو يفتح الواو ويسكن الكاف وبالقاء مشنة من فوق، وهو الأثر اليسير، كذا قاله لهروري<sup>(٥)</sup>. وقال غيره: هو سواد يسير، وقيل: هو لون يحدث مخالفت للون الذي كان قبله.

وأما «المخل» فبفتح الميم ويسكن الجيم وفتحها، لغتان حكاهما صاحب «التحريير»، والمشهور الإسكان، يقال منه: مَخَلَّتْ يَدُهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ، تَمْجَلُ بِفَتْحِهَا، مَجَلًّا بِفَتْحِهَا أَيْضًا، وَمَجَلَّتْ بِفَتْحِ الْجِيمِ، تَمْجَلُ بِصَمْتِهَا، مَجَلًّا بِسُكُونِهَا، لغتان مشهورتان، وأما مجدها غيرها فبأن أهل اللغة والغريب: لمخل هو التفتت الذي يصير في اليد من العمل بفأس أو نحوها، ويصير كالقبة فيه ماء قليل.

(١) «الإكمال المعلوم»: (١/٤٢٨)

(٢) أخرجه الضري: (١٩٧/١٩٩)

(٣) «التصريح الوسيط»: (٣/٤٨٤).

(٤) «الغريبين في القرآن والحديث»: (توكنت)

كَجَمْرٍ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رَجُلِكَ فَتَقَطَّ فُقَرَاءُ مُتَشَبِّهٍ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ - ثُمَّ أَخَذَ حَصِيًّا فَدَخَرَجَهُ عَلَى رَجُلِهِ - فَيُصَيِّحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا آمِنًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجَلَدَهُ! مَا أَظَرَقَهُ! مَا أَهَقَلَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ قَالٍ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانًا وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسِيئًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيٍّ أَوْ يَهُودِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعٍ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا. [تاجد، ٢٣٢٥٥ و ٢٣٢٥٦، وبيحاري ١٢٩٧، ١٢٩٨]

وأما قوله: «كَجَمْرٍ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رَجُلِكَ فَتَقَطَّ فُقَرَاءُ مُتَشَبِّهٍ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ»، فالجمهر واللدخرجة معروفان، و(تَقَطَّ) بفتح التاء وكسر الفاء، ويقال: تَقَطَّ بِمَعْنَى «مُتَشَبِّهًا» مرتفعًا، وأصل هذه اللفظة الارتفاع، ومعنى المتبر لا ارتفاعه وارتفاع الحطيط عليه.

وقوله: (نفص)، ولم يقل: نفطت، مع أَنَّ لَرَجُلٍ مؤنثة، إما أن يكون ذكر (نفط) تبعًا للفظ الرجل، وما أن يكون تبعًا لمعنى الرجل، وهو لعضو.

وأما قوله: (ثُمَّ أَخَذَ حَصِيًّا دَخَرَجَهُ)، فهكذا ضبطه وهو ظاهر، ووقع في أكثر 'الاصول': (ثُمَّ أَخَذَ حَصَاً فَدَخَرَجَهُ) بإفراد لفظ الحصة، وهو صحيح أيضاً، ويكون معناه: دَخَرَجَ ذَلِكَ الْمَأْخُذَ أَوْ الشَّيْءَ، وَهُوَ الْحَصَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال صاحب «لتحرير»: معنى الحديث أَنَّ الْأَمَانَةَ تَزُولُ عَنِ الْقُلُوبِ شَيْئًا فَنَشِئًا، فَلِذَا زَالَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنْهَا زَالَ نَوْرُهَا وَخَلَفَتْهُ ظُلْمَةٌ كَالْوَكْتِ، وَهُوَ اعْتِرَاضُ لَوْنٍ مَخَالِيفٍ لَوْنٍ لَذِي قَبْلِهِ، فَمِذَا زَالَ شَيْءٌ آخَرُ صَارَ كَالْمَجْلِ، وَهُوَ أَثَرُ مُحْكَمٍ لَا يَكْدُ يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ، وَهَذِهِ الظُّلْمَةُ فَوْقَ الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ شَبَّ زَوَالُ ذَلِكَ النُّورِ بَعْدَ وَقُوعِهِ فِي الْقَلْبِ وَخُرُوجِهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِيهِ وَاعْتِدَابِ الظُّلْمَةِ بِهَا بِجَمْرٍ يُدَخَرَجُهُ عَلَى رَجُلِهِ حَتَّى يُؤَثِّرَ فِيهَا، ثُمَّ يَزُولُ الْجَمْرُ وَيَبْقَى لِنَفْطٍ، وَأَخَذَهُ الْحَصَاةَ وَدَخَرَجَهُ بِهَا أَرَادَ بِهِ زِيَادَةَ الْإِيمَانِ وَلِيُضَيِّحَ الْمَذْكُورَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قول حذيفة رضي الله عنه: (وَلَقَدْ أَتَى عَلِيٌّ زَمَانًا وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسِيئًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينَهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيٍّ أَوْ يَهُودِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعٍ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا).

فمعنى (لمباعدة) هنا البيع والشراء المعروفان، ومراده أنني كنتُ أعدمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَمْ تَرْتَفِعْ، وَأَنَّ فِي



[٣٦٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا جَيْسِيُّ بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [ج ١٣٦٧].

[٣٦٩] ٢٣١ - (١٤٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَغْنِي سُلَيْمَانَ بْنُ خُبَّانٍ - عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعٍ - عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْقِتْرُ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: نَحْنُ سَمِعْنَاهُ، فَقَالَ: لَعَلَّكُمْ تَحْنَوْنَ فِتْنَةَ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَخَارِوِهِ؟ قَالُوا: أَجَلٌ. قَالَ: تِلْكَ تُكْفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيْمُ وَالصَّدَقَةُ، وَأَكْبَرُ

بأس وفاة باليهود، فكانت أقدم على مبايعة من اتقى، غير باحث عن حبه، وثوقاً بأبائهم وأمهاتهم، فإنه إن كان مسلماً فدينه وأمانته تمنعه من الخيانة<sup>(١)</sup>، ونحمده على أداء الأمانة، وإن كان كافراً فسابعه، وهو الولي عليه، كان أيضاً يقوم بالأمانة في ولايته فبستخرج حقي منه، وأمّ ليوم فقد ذهبت الأمانة، لم يبق لي وثوق بمن أبيعه ولا بألساني في أدبهم، لأمانة، فما أبيع إلا فلاناً وفلاناً، يعني أفراداً من الناس أعرفهم وأتق بهم.

قال صاحب «التحريض» والقاضي عيسى بن عيسى: وحمل بعض العلماء المبايعة هنا على بيعة الخلافة وغيرها من المعقدة والتحالف في أمور الدين، قالا. وهذا خطأ من قائله<sup>(٢)</sup>. وفي هذا الحديث ما يرضع تبطل قوله، منها قوله: (ولئن كان نصرانياً أو يهودياً)، ومعوم أن النصراني لليهودي لا يصدق على شيء من أمور الدين، والله أعلم.

وأما الحديث الثاني في عرض الفتش، ففي بساده (سليمان بن خبان) بالهشمة، و(ربيعي) بكسر لوائه، وهو ابن جراحش، بكسر الحاء المهملة.

وقوله: (فتنة الرجل في أهله وجاره تُكفرها الصلاة والصيام والصدقة) قال أهل اللغة أصل لفظة في كلام لعرب الاستلاء والامتحان والاختبار، قال القاضي: ثم صدرت في عرف الكلام لكل أمر كشفه لاختبار عن سوء. قال أبو زيد. فَبُن لرجل يُفْتش فُتُوباً. إذ وقع في الفتنة، وتحوّل من حال حسنة إلى سيئة. وفتنة الرجل في أهله وماله وولده ضرر من قرط محبته لهم، وشحنه عليهم، وشعبه بهم عن كثير من الخير، كما قال تعالى: ﴿لَمَّا آمَوَلَكُمُ وَأَوَّلَدَكُمُ فِتْنَةً﴾ [النساء ١٥]، أو تنزيطه بهم

(١) في (ج)؛ فدينه وأمانته ونحمده على أداء الأمانة لتحميه من الخيانة.

(٢) في (ج)؛ فدينه وأمانته ونحمده على أداء الأمانة لتحميه من الخيانة.

أَنْتُمْ سَمِعَ لِنَبِيِّ ﷺ يَذْكُرُ الْفِتْنِ الَّذِي تَمُوجُ مَوْجُ السَّخْرِ؟ قَالَ حُذِيفَةُ: فَأَسْكَتَ الْقَوْمَ، فَقُلْتُ: أَيْ، قَالَ: أَنْتَ، اللَّهُ أَبُوكَ، قَالَ حُذِيفَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُودًا عُودًا، .....»

يلزم من القيام بحقوقهم وتأديبهم وتعليمهم، فإنه روح لهم ومسؤول عن رعيته، وكذلك فتنه في جاره من هذا، فهذه كنه، فتن تقتضي احساسا، ومنها ذنوب يُرْحَى تكفيرها بالحسنة كما قال تعالى: «وَلَا تُحَسِّنْ يَدَیْكَ إِلَى السَّيْئَاتِ» [هود ١١٤] (١).

وقوله: (التي تموج كما تموج البحر)، أي: تضرب ويدفع بعضها بعضاً، وشبهها بموج البحر لشدة عظمتها وكثرة شبرعها.

وقوله: «فَأَسْكَتَ الْقَوْمَ» مر يقصع لهزمة المفتوحة. قال جمهور أهل اللغة: سَكَتَ وَأَسْكَتَ لَفْتَنَ بمعنى ضمت. وقال الأصمعي: سَكَتَ ضَمَّتْ، وَأَسْكَتَ أَطْرَقَ، وإنما سكت لقوم لأنهم لم يكونوا يحفظون هذا النوع من الفتنة، وإنما حفظوا النوع الأول.

وقوله: (لله أبوك) كلمة مدح تعدد العرب لشيء به، فربُّ لإضافة إلى لعظيم تشريف، ولهذا يقال بيتُ الله، وناقَهُ الله. قال صاحب «التحرير»: فإذا وُجِدَ من الولد ما يُحمد قيل له: لله أبوك حيث أتى بمثلك.

وقوله ﷺ: «تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُودًا عُودًا» هذه لحرفان مما اختلف في ضبطه على ثلاثة أوجه:

أظهرها وأشهرها: عُودًا عُودًا، بضم العين وبالدال المهملة.

وإثاني: بفتح العين وبالدال المهملة أيضاً.

وذلك: بفتح العين وبالدال المعجمة.

ولم يذكر صاحب «التحرير» غير الأول، وأمّا لقضي عياض فذكر هذه الأوجه الثلاثة عن أئمتهم، واختار لأول أيضاً، قال: واحتار شيخنا أبو الحسين بن سريج<sup>(٢)</sup> ففتح العين والدال المهملة، قال.

(١) «الكتاب المعجم»: (١/ ٤٥٦)

(٢) أبو الحسين بن سراج هو سراج بن عبد الملك بن سراج الأموي المعوي يحفظ توفي رحمه الله سنة ثمان وخمسة مئة

بعض نسخة في شيخنا القاضي عياض بن سريج سنة ٢٠٩.

قَائِي قَلْبٍ أَشْرَبَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ بَيْضَاءُ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ: عَلَى أَيْبَضَ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخِرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًا كَالْكُوزِ مُجَحِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاءٍ...

ومعنى «تغرض» أنها تُضَرِّقُ بغير ض غرض، أي: جانبها، كما يلصق بالحصر بجانب الدائم، ويؤثر فيه شدة تصاقها به، قال: ومعنى «عوداً عوداً»، أي: تُعَدُّ وتُكْرَرُ شيئاً بعد شيء.

قال ابن سراج: ومن رواه بالذال لمعجمة، فمعناه: سؤل الاستعانة منها، كما يقدر: غَفَرْتُ غَفْرًا، وغفرائك، أي: نسألك أن تُعيدني من ذلك وأن تُغفر لي.

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه: تصهر على القلوب، أي: تظهر لها فتنة بعد أخرى. وقوله: «كالحصير»، أي: كما يُنْسَجُ الحَصِيرُ عوداً عوداً، وشطبة<sup>(١)</sup> بعد أخرى. قال القاضي: وعلى هذا ترجع رواية الضم العين، وذلك أن ناسج الحَصِيرِ عند لعرب كلَّم صنع عوداً أحد آخر ونسجه، فشبه غرض الفتن على القلوب واحدة بعد أخرى بغير ض فُضبان الحَصِيرِ على صنعها واحداً بعد واحد. قال القاضي: وهذا معنى الحديث عندي، وهو الذي يدل عليه سبق لفظه وصحة تشبيهه، والله أعلم.

لونه **بَيَاضٌ**: «قَائِي قَلْبٍ أَشْرَبَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ سَوْدَاءُ»، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ بَيْضَاءُ» معنى «أشربها» دخلت فيه دخولاً تاماً وألزمها وحلت منه محلّ لشراب، ومنه قوله تعالى: «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْوَيْحَ» (١١٨ م)، أي: حُبَّ الوَيْحِ، ومنه قولهم: ثوب مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ، أي: خلطته الحُمْرَةُ مَخْلُوطَةً لَا انفكاكَ لَهَا. ومعنى (نُكْتُتَ نُكْتُةً) نُقِطَ نُقْطَةً، وهي بِلِقَاءِ الْحُمْرَةِ فِي آخِرِهِ. قال ابن دُرَيْدٍ وغيره: كلُّ نُقْطَةٍ فِي شَيْءٍ بِخِلَافِ لَوْنِهِ فَهُوَ نُكْتُتَ<sup>(٢)</sup>. ومعنى (أَنْكَرَهَا) رَدَّدَهَا، والله أعلم.

وقوله **بَيَاضٌ**: «حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ عَلَى أَيْبَضَ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخِرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًا كَالْكُوزِ مُجَحِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاءٍ».

(١) هي (ط) سمدان، وهو عصا وأبو عبد الله بن سليمان هو محمد بن سليمان المعروف بابن أخت هاشم. كان شيعياً مبعياً من شيوخ أهل الأدب والحدود والرواية وجمع الكتب توفي رحمه الله سنة خمس وعشرين وخمسين مئة بصرى لعبة في شيوخ القاضي عياض، ص ٥٩.

(٢) هي (ك) كنداء لمعجم (١ ٤٥٢) وشطبة: كل شدة من شيء، وفي «تهذيب»: لشطبة شقة من حشب أو فصيل أو فضة أو عظم، ولشطبة: الشجة المستقيمة.

(٣) حُمْرَةُ لِبَدَةٌ: (١ ٤١٩).



قَالَ حَذِيقَةُ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ يُوْشِكُ أَنْ يَكْسَرَ. قَالَ عَمْرٌ: أَكْسَرًا لَا أَبَا لَكَ، فَلَوْ أَنَّهُ فُتِحَ لَعَلَّهُ كَانَ يُعَادُ. قُلْتُ: لَا بَلْ يَكْسَرُ. . . . .

وَأَمَّ قَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ: «قَدْ كَسِبَ مَا أَسْوَدَ عُرَاؤًا» قَالَ شَدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادِهِ، فَقَدْ الْقَضَى عِيَضُ رَحِمِهِ أَنَّهُ: كَانَ بَعْضُ شَبَوخَا يَقُولُ، إِنَّهُ تَهْجِيْفٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بُلَيْدٍ اسْكَنْتَنِي<sup>(١)</sup>. قَالَ: أَرَى أَنَّ صَوَابَهُ: شَبَّهُ الْبَيَاضَ فِي سَوَادِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ شَدَّةَ الْبَيَاضِ فِي السَّوَادِ لَا يُسَمَّى زَيْدَهُ، وَإِنَّمَا يَسَمَّى لَهَا: بَلَقٌ إِنْ كَانَ فِي الْجَسَمِ، وَحَوْرٌ<sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ فِي الْعَيْنِ، وَزَيْدَةً إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مِنْ بَيَاضٍ يَسِيرُ يُخِلُّطُ السَّوَادَ، كَدُونَ أَكْثَرِ النَّعَمِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلنَّعَمَةِ: رَبْدَةٌ، فَصَوَابُهُ: شَبَّهُ الْبَيَاضَ، لَا شَدَّةَ الْبَيَاضِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ: لِرُبْدَةِ لَوْنٍ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْعَبْرَةِ<sup>(٣)</sup> وَقَالَ بَنُ دُرَيْدٍ: لِرُبْدَةِ لَوْنٍ أَكْثَرُ<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ أَنْ يَحْتَلِطَ السَّوَادُ بِكُدْرَةِ وَقَالَ الْحَرَبِيُّ: لَوْنُ النَّعَمِ بَعْضُهُ أَسْوَدُ وَبَعْضُهُ أَبْيَضُ. وَمِنْهُ أَرْبَدٌ لَوْنُهُ: بِذَلِكَ تَغْيِيرُ وَدَخَلَهُ سَوَادٌ. وَقَالَ يَفْقُوهُ: الْمُرَبَّدُ الْمُنْتَعِجُ بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ، وَمِنْهُ تَرَبَّدَ لَوْنُهُ أَيُّ: تَبَدَّلَ<sup>(٥)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنِي أَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ يُوْشِكُ أَنْ يَكْسَرَ. قَالَ عَمْرٌ: أَكْسَرًا لَا أَبَا لَكَ. فَلَوْ أَنَّهُ فُتِحَ لَعَلَّهُ كَانَ يُعَادُ)

أَمَّ قَوْلُهُ: (أَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّ تَبَدُّلَ لَفْتَيْنِ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي حَيَاتِهِ. وَأَمَّ قَوْلَهُ: (يُوْشِكُ)، فَبَعْضُ لِيَاءٍ وَكَسْرِ الشَّيْنِ، وَمَعْنَاهُ: يَقْرُبُ. وَقَوْلُهُ: (أَكْسَرًا)، أَيُّ: يَكْسَرُ<sup>(٦)</sup> كَسْرًا؟ وَنُ الْمَكْسُورَ لَا يُمْكِنُ عَادَتُهُ بِخِلَافٍ لِمُفْتَوَحٍ، وَلَئِنْ لَكَسَرَ لَا يَكُونُ غَلَبًا إِلَّا عَنِ الْكُرْهِ وَغَلَبَةٍ وَخِلَافٍ عَادَةٍ. وَقَوْلُهُ: (لَا أَبَا لَكَ)، قَالَ صَاحِبُ «لِتَحْرِيرِ»: هَذِهِ كَلِمَةٌ تَذَكُّرُهَا الْعَرَبُ مَحْجُوزَةً عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ، وَمَعْنَاهَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَسَرَ أَبًا وَخَرَّجَهُ<sup>(٧)</sup> أَمْرًا، وَوَقَعَ فِي شِدْقٍ، عَادُوهُ أَبَوْهُ وَرَفَعَ عَنْهُ بَعْضُ الْكُرْهِ،

(١) أَبُو بُلَيْدٍ بَكْدَاقِي هُوَ لِعَلَامَةُ سِجْدَرٍ مَوْلَى هَشَامِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمَّادٍ الْأَنْدَلُسِيِّ الْقُطَيْبِيِّ، هَجَرَ هَالُوْغِيَّةً، وَوَقَّشَ قُرْبَةً عَلَى بَرْدِ بْنِ قُتَيْبَةَ تَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَثَمَانٍ وَأَرْبَعٍ مِائَةً، وَتَقْدِيمَتْ تَرْجُمَتُهُ سَنَ ١٤٣٠ مِنْ هَذَا الْهَجْرِ. انْشَرَّ أَحْلَامُ: سَنَ ١٩٤٤ (١٩٤٤)

(٢) هِيَ (ع) وَ(ص) وَ(عَد) وَ(حَوْرٌ).

(٣) «عَرَبِيَّةُ الْحَدِيثِ» (١/٤٢١).

(٤) «مَجْمُوعَةُ الْمُعْجَمَاتِ» (١/٢٩٧).

(٥) «إِكْمَالُ الْمُعْجَمِ» (١/٤٥٤).

(٦) فِي (ص) وَ(عَد) «يَكْسَرُ».

(٧) فِي (عَد): «يُخْرِجُهُ».

وَحَدَّثَنِي أَنَّ ذَلِكَ الْبَيْتَ رَجُلٌ يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ، حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلِيَّطِ، قَالَ أَبُو خَالِدٍ: فَقُلْتُ لِسَعْدٍ: يَا أَبَا مَالِكٍ، مَا أَسْوَدَ مُرَبِّدًا؟ قَالَ: شِدَّةُ النَّيَاضِ فِي سَوَاهٍ، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا الْكُوزُ مُجْجِبًا؟ قَالَ: مُنْكَوَسًا. (مكرر ١٧٦٦٨، أحمد ٢٣٤٠٠).

[٣٧٠] ٢٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ لَفْزَارِي: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ لِأَشْجَعِيٍّ، عَنْ رِثَمِيِّ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ حَدِيفَةُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، جَلَسَ فَعَدَدْنَا فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْسَ لَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ: أَيُّكُمْ يَحْتَفِظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟

ولا يحتاج من ليجد ولا اهتمام إلى ما يحتاج إليه حالة لانفراد وعدم الألب المدعون، وقد قيل: لا أبا لك، فمعناه: جد في هذا الأمر وشمر وتأهب وتأهب من ليس له مدعون، والله أعلم.

قوله: (وَحَدَّثَنِي أَنَّ ذَلِكَ الْبَيْتَ رَجُلٌ يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ، حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلِيَّطِ) أم لرجل الذي يقتل فقد جاء مبيّن في الصحيح أنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقوله: (يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ) يحتمل أن يكون حذيفة رضي الله عنه سمعه من النبي ﷺ هكذا عسى الشك، والمرد به لإيهام عسى حذيفة وغيره، ويحتمل أن يكون حذيفة عدم أنه يقتل، ولكنه كره أن يخاطب عمر بالقتل، فإن عمر رضي الله عنه كان يعلم أنه هو لبب كما جاء مبيّن في الصحيح أن عمر كان يعلم من لباب كما يعلم أن قبل غد النبوة<sup>(٢)</sup>، فأنى حذيفة بكلام يحصل منه الغرض مع أنه ليس بخبر لعمر بأنه يقتل.

وأما قوله: (حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلِيَّطِ)، فهي جمع أغلوطة، وهي نتي يغلط بها، فمعناه: حَدَّثَنِي حَدِيثٌ صِدْقٌ مُصَحَّفٌ، ليس هو من<sup>(٣)</sup> صحف الكتائبين، ولا من اجتهد دي رأي، بل من حديث نبي ﷺ، والحاصل أن الحدثن بين الفتن والإسلام عمر رضي الله عنه وهو لبب، فما دم حي لا تدخل الفتن، قد مات دحيت، وكذا كان، والله أعلم.

وأما قوله في الرواية الأخرى عن رثمي قال: (لَمَّا قَدِمَ حَدِيفَةُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، جَلَسَ فَعَدَدْنَا فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْسَ لَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ: أَيُّكُمْ يَحْتَفِظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟) إلى آخره

(١) البخاري: ٣٧٠٠.

(٢) بخاري ٥٢٥، ومسلم ٧٢٦٨ من حديث حذيفة رضي الله عنه، وهو في «مسند أحمد» ٢٣٤١٢.

(٣) في (ج) في.

وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ أَبِي مَالِكٍ لِقَوْلِهِ: مُرَبَّدًا مُحْتَجًّا.  
[ن. ٣٦٩].

[٣٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَمَرُ بْنُ عَلِيٍّ وَعُقَّةُ بْنُ مُكَرَّمٍ الْعُمِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رُبَيْعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: مَنْ يُحَدِّثُنَا - أَوْ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحَدِّثُنَا، وَفِيهِمْ حُذَيْفَةُ - مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ كَنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ حُذَيْفَةُ: حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَى، وَقَالَ - يَغْنِي - : إِنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، [ن. ٣٦٩].

والمراد بقوله (أمس) الزمن الماضي، لا أمس يومه وهو اليوم الذي يلي يوم تحديته، لأن مرده لما قديم حذيفة الكوفي في انصرافه من المدينة من عند عمر ؓ، وفي أمس ثلاث لغات. قال الجوهري: (أمس) اسم حُرُوكٍ حرره لالتقاء الساكنين، واحتلف العرب فيه، فأكثرهم يبتني على الكسر معرفة، ومنهم من يُعربه معرفة، وكلهم يُعربه إذا دخلت عليه الألف واللام، أو صيَّره نكرة، أو أضافه، تقول: مضى الأمل المبارك، ومضى أمسنا، وكلُّ غدي صائرٌ أمسًا. وقد سببويه: جاء في الشعر: مُدُّ أَمْسٍ، بفتح<sup>(١)</sup>. هذا كلام الجوهري<sup>(٢)</sup>.

وقال الأزهري: قد الفراء: ومن العرب من يُخفِّضُ لَأَمْسٍ وإن أدخل عليه الألف واللام<sup>(٣)</sup>. والله أعلم، وله الحمد والثناء والتوفيق والعصمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) الكتاب، (٣/ ٢٨٤ - ٢٨٥)

(٢) الصحاح، (أمس)

(٣) تهذيب اللغة، (١٣، ٨٠).



٦٥ - [باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً،

وأنه يَأْرُزُ بين المسجدين]

[٣٧٢] ٢٣٢ - (١٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَائِيَّ - قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانٌ - عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ». [٣٧٣] (١٤٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ

باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً،

وأنه يَأْرُزُ بين المسجدين

فيه قوله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا. فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»، «وهو يَأْرُزُ بين المسجدين كما تَأْوِرُ الْحَبَّةُ فِي صَخْرِهَا»، وفي لُزُومَةِ الْآخَرَى: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرُزُ إِلَى الْمَلِيَّةِ كَمَا تَأْوِرُ الْحَبَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

أما ألفاظ الباب، ففيه (أبو حازم عن أبي هريرة)، واسم أبي حازم هذا سمان الأشجعي مولى عزة الأشجعية، وتقدم أن اسم أبي هريرة عبد لُوحْمَن بن صَخْر على الأصح من نحو ثلاثين قولاً<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» كذا ضبطه: «بدأ» بهمزة، من الابتداء. و«طوبى» فُعْلَى من الطَّيِّب، قاله الفراء، قال: وإنما جاءت الواو لضممة القاء، قل: وفيها لغتان، تقول العرب: طُوبَكَ، وطُوبَى لَكَ.

وأما معنى طوبى، فاختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿طُوبَى لِهَؤُلَاءِ﴾ [الرعد ٢٩]، فروي عن ابن عباس ؓ أَنَّهُ مَعْنَاهُ: قَرَحَ وَقُرَّةُ هَيْئَةٍ<sup>(٢)</sup>. وقال عكرمة: بَعَثَ مَا لَهُمْ. وقال الضَّحَّاك: غِبْطَةٌ لَهُمْ. وقال قتادة: حُسْنَى لَهُمْ. وعن قتادة أيضاً: مَعْنَاهُ: أَصْدَبُوا خَيْرًا. وقال إبراهيم: خَيْرٌ لَهُمْ وَكَرَمَةٌ. وقال ابن عَبَّاسٍ: دَوَامُ الْخَيْرِ وَقِيلَ: الْجَنَّةُ، وَقِيلَ: شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مُحْتَمِلَةٌ فِي الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر ص ١٢٢ - ١٢٣ من هذا الجزء.

(٢) أخرجه لطبري: (٢٣/٥٢١).

MAHDE-KHASHLAN & K-RABAHAN

قال القاضي: وظاهر الحديث لعموم، وأنَّ الإسلام بدأ في أحد من الدس وقلة، ثم انتشر وطهر، ثم سبلحقه النقص والاحتلال<sup>(١)</sup> حتى لا يبقى إلا في أحد وقعة أيضاً كما بدأ، وجاء في الحديث تفسير لغريب، وهم «الزَّوْجُ مِنَ الْقَبَائِلِ»<sup>(٢)</sup>. قال لهروي: أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا أوطانهم إلى الله تعالى.

قال لقاصي: وقوله ﷺ: «وهو يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، معناه: أن الإيمان أولاً وآخر بهذه الصفة، لأنه في أول الإسلام كان كلُّ مَنْ خَلَصَ إِيمَانَهُ وَصَحَّ إِسْلَامُهُ أَنَّى لِمَدِينَةٍ إِمَّا مَهْجُورًا مُسْتَوْطِنًا، وإمّا مُتَشَوِّقًا إِلَى رُؤْيَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَتَعْنِمًا مَعَهُ وَمُنْقَرِبًا، ثم بعده هكذا هي ومن الخيفاء لذلك<sup>(٣)</sup>، ولأخذ سيرة العدل منهم، ولأقتداء بجمهور الصحابة رضي الله عنهم، فيها، ثم من بعدهم من العلماء الذين كانوا سُرُجَ لَوْقَتِ وَأُئِمَّةَ الْهُدَى لِأَخْذِ اسْتَنْنِ الْمُنْتَشِرَةِ بِهِ عَنْهُمْ، فكان كلُّ شَيْءٍ لِلْإِيمَانِ مُنْشَرِحٌ الْقُدْرَةَ بِرَحْلِ إِلَيْهَا، ثم بعد ذلك في كل وقت وإلى زمانت لزيرة قبر نبي ﷺ والتبرك بمشاهدته وآثاره وتآثر أصحابه الكرام، فلا يأتياها إلا مؤمنين. هذا كلام القاضي<sup>(٤)</sup>، والله أعلم بالصواب.



(١) في التكملة لمصنفه، (٢/٤٥٦): «لاحتلاله».

(٢) أخرجه ابن عسجه: ٣٩٨٨، وأحمد: ٣٧٨٤ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وهو حديث صحيح.

(٣) في (ص) كذا.

(٤) «كمال الخطوب» (١/٤٥٦-٤٥٧).

## ٦٦ - [باب ذهاب الإيمان آخر الزمان]

[٣٧٥] ٢٣٤ - (١٤٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَدْنُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ».

[ج ١ ص ١٧٨٤٢]

[٣٧٦] حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ».

[ج ١ ص ١٢٦٦٠]

## باب ذهاب الإيمان آخر الزمان

فيه قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ سَاعَةٌ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ»، وفي الرواية الأخرى: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ».

أما معنى الحديث، فهو أَنَّ لِقِيَمَةَ، نَمَا تَقُومُ عَلَى شِرَارِ اسخْلُقْ كَمَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ لِأُخْرَى: «وَتَأْتِي الرِّيحُ مِنْ قِبَلِ الْبَيْمَنِ فَتَقْبِضُ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ قُرْبِ السَّاعَةِ»، وقد تقدّم قريباً في باب الرِّيحِ لَتِي تَقْبِضُ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ بَيْنَ هَذَا، وَالْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قُوَّةِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا أَلْفَاظُ السَّبَبِ، فَفِيهِ (عَبْدُ<sup>(٢)</sup> بَنِ حُمَيْدٍ)، قِيلَ: سَمِعَ عَبْدَ الْحَمِيدِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ<sup>(٣)</sup> وَبِهِ قَوْلُهُ ﷺ: «عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ» هُوَ يَرْفَعُ سَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَغْلُظُ فِيهِ مَعْصِيَةُ اللَّهِ فَلَاحُ يَرْفَعُهُ. وَاعْدَمَ أَنَّ الرَّوَايَاتِ كُلَّهَا مُتَّفَقَةٌ عَلَى تَكْرِيرِ سَمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الرَّوَايَتَيْنِ، وَهَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: «يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>، وَاللَّهُ أَعْدَمُ.



(١) أخرجه ابن حبان ٦٨٥٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه

(٢) انظر ص ٥١٩ من هذا الجزء

(٣) في (ج): عبد الرحمن، وهو خطأ

(٤) انظر ص ٢٨٩ من هذا الجزء

(٥) كتاب المعجم (١) ٤٥٩

## ٦٧ - [باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف]

[٣٧٧] ٢٣٥ - (١٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْضُوا لِي كَم يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَخَافُ عَلَيَّ وَتَنْحُرُ مَا بَيْنَ السُّتِّ مِئَةٍ إِلَى السَّبْعِ مِئَةٍ؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوْا»، قَالَ: فَأَبْتُلَيْتُ حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا. رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. ٢٣٢٥٩، رِسَالَتِي، ٣٠٦١، ص ١٠١.

## باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف

قال مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْضُوا لِي كَم يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَتَنْحُرُ مَا بَيْنَ السُّتِّ مِئَةٍ إِلَى السَّبْعِ مِئَةٍ؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوْا»، قَالَ: فَأَبْتُلَيْتُ حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا).

## الشرح:

هذا الاستسار كله كوفيون.

وأما متنه، فقوله ﷺ: «أَحْضُوا» معناه: حُضُّوا، وقد جاء في رواية لبخاري: «اكتبوا». وقوله ﷺ: «كَم يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ» هو بفتح الهمزة المثناة من تحت، والإسلام منصوب مفعول يلفظ بإسقاط حرف لسجراً، أي: يلفظ بالإسلام، ومعناه: كم عدد من يتلفظ بكلمة الإسلام؟ و«كم» ههنا استفهامية، ومفسرهم محذوف، تقديره: كم شخصاً يلفظ بالإسلام؟ وفي بعض الأصول: «تلفظ» بدء مثناة من فوق وفتح اللام والغاء المشددة، وفي بعض الروايات لبخاري وغيره: «اكتبوا مَنْ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ» فكتبنا. وفي رواية للنسائي وغيره: «أَحْضُوا لِي مَنْ كَانَ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية أبي يعلى الموصلي: «أَحْضُوا كُلَّ مَنْ تَلَفَّظَ بِالْإِسْلَامِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) تيساني في «لسان الكبرى»: ٨٨٢٤.

(٢) لم ألق عليه في «معجم أبي يعلى» ولا في «معجمه»، وأخرجه بهذا اللفظ في «معجمه»، ٢٠٢٩.

وأما قوله (ونحن ما بين لست مئة إلى السبع مئة)، فكذا وقع في مسم، وهو مشكك من جهة العربية، وله وجه. وهو أن يكون (مئة) في المومنين منصوباً على التمييز على قول بعض أهل العربية، وقيل: إن (مئة) في المومنين محروقة على أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا اعتداد بهما. وفي رواية غير مسم: ست مئة إلى سبع مئة، وهذا صاهر لا إشكال فيه من جهة عربية.

ووقع في رواية البخاري: فكتب له ألفاً وخميس مئة، فقت: نحذف ونحن ألف وخميس مئة، وفي رواية البخاري أيضاً: فوجدناهم خمس مئة، وقد يقرأ: وجه الجمع بين هذه الألفاظ أن يكون قولهم: ألف وخميس مئة، المراد به النساء ولصبيان ولرجال، ويكون قولهم: ست مئة إلى سبع مئة، الرجال خاصة، ويكون خمس مئة امرؤ به مقتلون، ولكن هذا جواب بطل برواية البخاري في آخر كتب السير، في باب كتابة الإمام الناس، فل فيها: فكتبت له ألفاً وخميس مئة رجل، والجواب الصحيح إن شاء الله تعالى أن يقل: لعمري أرادوا بقولهم: ما بين است مئة إلى السبع مئة، رجال المدينة خاصة، وبقولهم: فكتبت له ألفاً وخميس مئة، هم مع المسلمين حولهم.

وأما قوله: (ابتنب، فجعل الرجل لا يُصني إلا سراً)، فعله كان في بعض المتن التي جرت به الحديث، فكان بعضهم يخفي نفسه ويصني سراً مخافة من لُهور والمشاركة في الدخول في لفظة ولعروب.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

## ٦٨ - [باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه،

## والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع]

[٣٧٨] ٢٣٦ - (١٥٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ»، أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا: «أَوْ مُسْلِمٌ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةً أَنْ يَكُفَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ». (المكرر ٢٤٧٣ - ١٥٢٢)

رواه البخاري ٣٨٠٠

[٣٧٩] ٢٣٧ - (١٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدًا جَالِسٍ فِيهِمْ، قَالَ سَعْدٌ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ - وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ - فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ قَوْلَهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ عَبَّيْنِي مَا أَعْنَمَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ قَوْلَهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا».

## باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه،

## والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع

فيه حديث سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه.

أما ألفاظه، فقوله: (قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا) هو بفتح القاف. وقوله ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» هو بضم السين لو او. وقوله ﷺ: «مَخَافَةً أَنْ يَكُفَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» بفتح الهمزة، يقال: أَكَبَ الرَّجُلُ وَكَبَهُ اللَّهُ، وهذا ساء عريب، فإنَّ العادة أن يكون الفعل للآزم بغير همزة فيُعَدَّى بالهمزة، وهنا عكسه، والضمير في «يَكُفَّهُ» يعود على الْمُعْطَى، أي: أَنَا لَفْتُ قَلْبَهُ لِإِعْطَاءِ مَخَافَةٍ مِنْ كُفْرِهِ إِذَا لَمْ يُعْطَ.

وقوله: «أَعْطَى رَهْطًا»، أي: جماعة، وأصله الجماعة دون العشرة. وقوله: (وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ)،

أي: أفضليهم وأصلحهم في اعتقادي. وقوله: (إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا) هو بفتح الهمزة.



قَالَ: فَسَكَتَ قَبِيلاً، ثُمَّ عَلَنِي مَا عَلِمْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ فَوَلَّاهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا، إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةُ أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ». (المعجم: ٢٧٨ و ٢٨١).

[٣٨٠] (٥٠٠) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ - عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ - عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي

لَاعِمِهِ، وَلَا يَحُوزُ ضَمُّهَا، فَإِنَّهُ قَالَ: غَلَبَنِي مَا أَعَدُّ مِنْهُ، وَلَئِنْ رَاجَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ جَازِمًا بِاعْتِقَادِهِ لَمَّا كُرِّرَ الْمَرَّاجَعَةُ<sup>(١)</sup>.

وقوله: (عن صالح، عن ابن شهاب) قال: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةً تَابِعُونَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَكْبَرِ عَنِ الْأَصْغَرِ، فَإِنَّ صَالِحًا أَكْبَرُ مِنَ الزُّهْرِيِّ.

وأما فقْهه ومعانيه، ففيه الفرق بين الإيمان والإسلام، وفي هذه المسألة خلاف وكلام طويل، وقد تقدّم بيان هذه المسألة وببصايح سرحها في أول كتاب الإيمان<sup>٢</sup>. وفيه دلالة لمذهب أهل الحق في قولهم: إن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به الاعتقاد بالقلب، خلافاً للكرامية وحلّة المرجئة في قولهم: يكفي الإقرار، وهذا خطأ فظاهر يردّه إجماع المسلمين، والنصوص في إكفر المنافقين، وهذه صفتهم

وفيه لشفاة إلى ولاية الأمور فيما ليس بمُحرّم. وفيه مراجعة المسؤول في الأمر<sup>(٣)</sup> الواحد. وفيه تنبيه المفضول الفاضل على ما يره مصلحة. وفيه أن الفاضل لا يقبل ما يُشار عليه به مطلقاً، بل يتأمله، فإن لم تظهر مصلحته لم يعمل به. وفيه الأمر بالثبّت وترك لقطع بما لا يعلم القطع فيه. وفيه

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (٨٠/١) متعباً سنوي: لا دلالة فيه ذكر على تعيين تفتح، لجور إطلاق يعلم على الظن العذب، ومنه قوله تعالى «فَلَمَّا عَلِمُوا مِثْقَلَهُمْ سَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَكَبَّرُوا» سُبَّحُوا، لكن لا يزم من إطلاق نعم ألا تكون مقدمته ظنية، فيكون نظرياً لا يقينياً، وهو اسممكن هنا، وبهذا جزم صاحب «المفهم» في شرح «سهم».

(٢) في (ج): في هؤلاء

(٣) انظر ص ٢١٩ وما بعده من هذا الجزء.

(٤) في (ج): أمر

ابن شهاب عن عمه، وزاد: فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ. فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟

رواه البخاري (١٤٧٨) ومسلم (١٣٧٨).

أَنَّ الْإِسْلَامَ يَصْرِفُ الْمَالَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْأَهَمُّ فَلَا هُمْ. وفيه أنه لَا يَقْطَعُ لِأَحَدٍ بِالْجَنَّةِ عَلَى لَتَعَيْنٍ إِلَّا مَنْ ثَبِتَ فِيهِ بَصٌّ كَلْعَشْرَةِ وَأَشْبَاهِهِمْ. وهذا مجمع عليه عند أهل السنة.

وأم قوله ﷺ: «أو مسلماً»، فليس فيه إنكارُ كونه مؤمناً، بل معناه النهي عن لقطع بالإيمان، وأن لفظة الإسلام أولى به، فإنَّ الإسلام معلومٌ بحكم الظاهر، وأما الإيمانُ فباطن لا يعلمه إلا الله تعالى، وقد زعم صاحب «التحرير» أنَّ في هذا الحديث إشارةً إلى أنَّ لرجل لم يكن مؤمناً، وليس كما زعم، بل فيه إشارة إلى إيمانه، فإنَّ النبي ﷺ قال في جواب سعد: «إِنِّي لَأَعْطِي الْحُلَّ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ»، معناه: أعطي مَنْ أخاف عليه لضعف إيمانه أن يكفر، وأدع غيره ممن هو أحبُّ إليَّ لما أعلمه من طمأنينة قلبه وصلابة إيمانه.

وأم قول مسلم في أول الباب: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَيْبٍ عَنْ هُصَيْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَمَاعٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرٍ)، فقال أبو علي القسري: قال لحافظ أبو مسعود الدمشقي: هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عُيينة عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ، قاله الحميدي وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن الصَّبَّاحِ الْجَزَجَرَانِيُّ، كلُّهم عن سفيان عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ بإسناده، وهذا هو لمحفوظ عن سفيان. وكذلك قال أبو الحسن للثاقفي في كتابه «الاستدراكات»<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد، قد يقال: لا ينبغي أن يُوقَفُوا عليه، لأنه يحتمل أن سفيان سمعه من الزُّهْرِيِّ مرةً، وسمعه عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ مرةً، فرواه على الوجهين<sup>(٢)</sup>، فلا يقدح أحدهما في الآخر، ولكن انضمت أمور اقتضت ما ذكرناه:

منها: أَنَّ سفيان مدلس، وقد قال: عن.

(١) في (ج) و(ص) و(ط) - لم يجداني.

(٢) الاستدراكات، للشيخ، ص ١٩٠، والتقييد لهما: (٣/ ٧٨٧).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٨١)، حميد الشيخ محيي الدين حتى أن ابن عيينة حدث به مرةً بإسقاط مختصر، ومرةً بإثباته، وفي بعضه، لأنَّ مرديات قد تضارفت عن ابن عيينة بإثبات حميد، ولم يوجد بإسقاطه إلا عند مسلم، والموجود في مسند أبيه بلا إسقاط كما قبلناه، وقد أوضحنا ذلك بدلالة في كتابي «تعليل لتعليق»

[٣٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ هَذَا فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي، ثُمَّ قَالَ «أَقْتَالًا أَيْ سَعْدًا؟ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ».

[بخاري: ١٤٧٨] [روى في: ٣٧٨].

ومنها: أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِهِ زَوَّجَهُ عَنْ مَغْتَرٍ.

وقد يُجِبُ عَنْ هَذَا بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ مَسْمُومًا لَا يَرُوي عَنْ مَدْلُوسٍ قَالَ: عَنِ، لَا أَدْرِي ثَبُتَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَنِ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، وَكَيْفَ كَانَ فَهَذَا. لَكَلَامٍ فِي لَامْتِهِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْمَتْنِ، فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ مُتَّصِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر ص ٧١ من هذا الجزء.

## ٦٩ - [باب زيادة طمأنينة القلب

## بتظاهر الأدلة]

[٣٨٢] ٢٣٨ - (١٥١) وَخَدَّعَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ إِذْ قَالَ: رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى؟ قَالَ: أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي، قَالَ: وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلَ لَبِثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ».

[مكرر ٦١٤٢] راجع ٨٣٦٨ و ٨٣٦٩ - نسخة ٣٣٧٢ .

## باب زيادة طمأنينة القلب

## بتظاهر الأدلة

فيه قوة ﷺ . «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم ﷺ إِذْ قَالَ: رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى؟ قَالَ: أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي» قَالَ «وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلَ لَبِثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ».

## الشرح:

اختلف العلماء في معنى «نحن أحقُّ بالشك من إبراهيم» على أقوال كثيرة، أحسنها وأصحها ما قاله الإمام أبو إسماعيل المرئي صاحب الشافعي، وجماعات من العلماء، معناه: أَنَّ الشُّكَّ مستحيلٌ في حقِّ إبراهيم، فَإِنَّ الشُّكَّ في إحياء الموتى لو كان متطرقاً إلى الأنبياء، لَكُنْتُ أَنَا أَحَقُّ بِهِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَفَدَّ عَلِمْتُمْ أَنِّي لَمْ أَشْكُ، فَاعْتَمَدُوا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَشْكُ. وَإِنَّمَا حَصَّنَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ لِكَوْنِ آيَةٍ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى بَعْضِ الْأَذْهَانِ الْمَسَدَةَ مِنْهَا احْتِمَالُ الشُّكِّ، وَبِمَا رَوَّحَ إِبْرَاهِيمَ عَمَى نَفْسَهُ ﷺ تَوْضِيعًا وَأَدْبَاءً، أَوْ قِيلَ أَنَّهُ يَعْلَمُ ﷺ أَنَّهُ خَيْرٌ وَلَدَ آدَمَ.

قال صاحب «لتحرير»: قال جماعة من العلماء: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ (٢٦٠) فَانْتِطَاعًا. شَكَّ إِبْرَاهِيمَ وَبِمَ يَشْكُ نَبِيًّا، فَقَالَ لَنُفِي ﷺ «نحن أحقُّ بالشك منه»، فدكر نحوه قدمته، ثم قال: ويقع لي فيه معنيان:

أحدهما : أنه خرج مخرج العادة في الخطاب ، فأن من أراد المداخلة عن إنسان قال لمتكلم فيه : ما كنت قتلاً لملان أو فعلاً جمع من مكروه ، فقله بي واضحه معي ، ومقصوده لا تقتل ذلك فيه والشئ : أن معناه أن هذا الذي تقتونه شكك أنه أولى به ، فوجه ليس بشكك ، وإنما هو طيب لمزيد اليقين وقيل غير هذا من الأقوال ، فنقتصر على هذه لكونها أوضحها ، والله أعلم .  
وأم سؤال إبراهيم عليه السلام ، فذكر العلماء في سببه أوجه :

أظهره : أنه أراد الظلمانية بعلم كيفية لإحياء مشاهدة بعد العدم به استدلالاً ، فأن علم الاستدلال قد تنطرق إليه الشكوك في الجملة ، بخلاف عدم للمعية فوجه ضروري ، وهذا مذهب الإمام أبي منصور الأزهري <sup>(١)</sup> وغيره .

والثاني : أراد اختبار منزلته عند ربه في حجة دعائه ، وعلى هذا قوما : معنى قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يُؤَيِّنْكُمْ ، أَي : تُصَدِّقْ بِعَظْمِ مَزْنَتِكُمْ عِنْدِي وَاصْطَفَاكُمْ وَخَلَقَكُمْ .

والثالث : سأل زيادة يقين وإن لم يكن الأول شكاً ، فسأل لترقي من علم اليقين إلى عين اليقين ، فإن بين العينيين تفاوت . قال سهل بن عبد الله سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ . سَأَلَ كَسَفَ غُطَاءِ نُجُومٍ ، يَبْرُدُ بِهِ الْيَقِينَ تَمَكُّنًا .

لربيع : أنه لما احتج على المشركين بأن ربه سبحانه وتعالى يُحيي ويميت ، طلب ذلك من ربه سبحانه وتعالى ليظهر دليله عياناً .

وقيل أقول آخر كثيرة ليست بظاهرة .

قال الإمام أبو الحسن لو اُحْدِي : احتلفوا في سبب سؤاله ، فلا أكثر من على أنه رأى حيلة بساحل البحر يتدولها السباع والطيور ودواب البحر ، فتفكر كيف يجتمع ما تفرق من تلك الحيلة ، وتطاعت نفسه إلى مشاهدة ميت يُحييه ربه ، ولم يكن شكك في إحياء الموتى ، ولكن أحت رؤية ذلك ، كما أن المؤمنين يحبون أن يروا النبي ﷺ ولجنة ، ويحبون رؤية الله تعالى ، مع الإيمان بكون ذلك وزوال لشكوك عنه <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر التهذيب ص ٢٥٣ / ١٣ . ٢٥٤ .

(٢) انظر التفسير لوسيلة : ١ / ٢٧٤ .

قال العلماء: ولهمزة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُؤَمِّرْكُم﴾ همزة إثبات، كقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ لِمَهْطَائِيَا<sup>(١)</sup>

والله أعلم.

وأما قول النبي ﷺ: «ویرحم الله لوطاً، لقد كان یأوي إلی رُكنٍ شديدي»، فمصرود بالركن الشديد هو الله سبحانه، فإنه أشد الأركان وأقواها وأمنعها.

ومعنى الحديث: والله أعلم - أن لوطاً ﷺ لم يخاف على أضيافه، ولم يكن له عشيرة تمنعهم من الظالمين، صدق دُرْعُه وشدد حُرْزُه عليهم، فغلب ذلك عليه، فقال في ذلك لحال: لو أن لي بكم قوة في الدفع بفسسي، أو أوي إلی عشيرة تمنع، لمنعتكم، وقصد لوط ﷺ إظهار العذر عند أضيافه، وأنه لو استطاع دفع مكروه عنهم بطريق ما، لفعله، وأنه بذل وسعه في إكرامهم والمدافعة عنهم، ولم يكن ذلك عرضاً منه ﷺ عن الاعتماد على الله تعالى، وإنما كان ما ذكرناه من تصيب قلوب الأضياف، ويجوز أن يكون نسي لالتجاء إلى الله تعالى في حمايتهم، ويجوز أن يكون التحا فيما بينه وبين الله تعالى، وأظهر للأضياف التألم وطيق الصدر، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف لأجبت دُعي»، فهو ثناء على يوسف ﷺ، وبيان لصبره وثأنيته، والمراد به (الداعي) رسول الميث الذي أخبر الله سبحانه أنه قال: ﴿أَتُؤَيِّدُ بِيَدِهِ عَسَا جَاءَهُ الرُّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَيَّ رَبِّكَ فَتَأْتِلَهُ مَا بِكَ مِنَ الْيَسْرِ﴾ يوسف ٥٠، فلم يخرج يوسف ﷺ مبدراً إلی الرِّحَا ومعرفة السجن الطويل، بل تثبت وتوقر ورأس الميث في كشف أمره الذي سجن بسببه، ولتظهر براءته عند لسك وغيره، ويقفه مع اعتقاده براءته مما تُسبب إليه، ولا تحجل من يوسف ولا غيره، فبين نبينا ﷺ فضيلة يوسف في هذا، وقوة نفسه في الخبر، وكمال صبره، وحسن نظره، وقدر المي ﷺ عن نفسه ما قاله تواضعاً ويشيراً للإبلاغ في بيان كمال فضيلة يوسف ﷺ، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسانيد الباب، ففيه مما تقدم بيانه (المسيب) ولد سعيد، وهو يفتح الياء على المشهور الذي قاله الجمهور، ومنهم من يكسرها وهو قول أهل المدينة. وفيه (أو سلمة بن

(١) ديوان جرير ص ٩٨. وهذا صابر البيت، وعجزة: وألذي العلمين تطون رح

[٣٨٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ: «وَلَكِنْ لِيُظْمِنَنَّ قَلْبِي» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى جَارَهَا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٣٣٨٧ مختصر و نظر ١٣٨٢.

[٣٨٤] حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَرَوَاهُ مَالِكٌ بِإِسْنَادِهِ وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى أَنْجَزَهَا. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٣٨٢.

عبد الرحمن بن عوف، واسمه عبد الله بن عيسى المشهور، وقيل: اسمه سمعيل، وليس. لا يعرف اسمه.

وفيه قول مسلم رحمه الله: (وَحَدَّثَنِي بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ) هذا مما قد يُنكره على مسلم من لا علم له ولا خبرة لديه، لكون مسلم رحمه الله قال: (وَحَدَّثَنِي بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)، فيقول كيف يحتج بشيء يشك فيه، وهذا خيال باطل من قتله، فمن مسمماً رحمه الله لم يحتج بهذا الإسناد، ومن ذكره متبعة وستهة، وقد قدم أنهم يحتجولون في المتابعات ولشواهد لا يحتجولون في الأصول<sup>(٢٦)</sup>، والله أعلم.

وفيه (أبو عبيد عن أبي هريرة)، وسم (أبي عبيد) هذا سعد بن عبيد لمدني مولى عبد الرحمن بن أزرع، ويقال: مولى عبد الرحمن بن عوف. وفيه (أبو أويس)، واسمه عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني.

ومن أفاضل أسباب قوله: (قَرَأَ الْآيَةَ حَتَّى جَارَهَا)<sup>(٢٧)</sup>، وفي لرواية لأخرى: (أَنْجَزَهَا). معنى (جَارَهَا): فرغ منها، ومعنى (أَنْجَزَهَا): أتمها.

وفيه (يوسف)، وفيه ست لغات، صم لسين وكسرها وفتحتها مع الهمز فيهن وتركوا، والله أعلم.



(١) في (خ) وجه.

(٢) نظر ص ٧١ عن هذه الجزء.

(٣) في (هـ) جازها.



## ٧٠ - [باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس،

## ونسخ الملل بملته]

[٣٨٥] ٢٣٩ - (١٥٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (المعجم: ١٨٤٩١، وبعده: ٤٤٩٨١).

[٣٨٦] ٢٤٠ - (١٥٣) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ

## باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس،

## ونسخ الملل بملته

فيه قوله ﷺ: «ما من الأنبياء من نبيٍّ إلا قد أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وفي الرواية الأخرى: «والذي نفسُ محمدٍ بيده، لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمة يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلْتُ به، إلا كان من أصحاب النار». وفيه حديث: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ».

## الشرح:

أما ألفاظ الدب، فقوله ﷺ: «ما مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ» «آمن» بالمد وفتح الميم، و«مِثْلُهُ» مرفوع. وفيه قول مسند: (حدثني يونس قال: حدثنا ابن وهب قال: وأخبرني عمرو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ فَقَوْلُهُ: (وأخبرني عمرو) هو بالواو في أول (وأخبرني)، وهي و وحسة، فيها دققة نفيسة وفائدة لطيفة، وذلك أَنَّ يونس سمع من ابن وهب أحاديث من جعلتها هذا الحديث وليس هو أولها، فقال بن وهب في روايته الحديث لأول. أخبرني عمرو بكذا، ثم قال: وأخبرني عمرو بكذا، وأخبرني عمرو بكذا، إلى آخر ذلك لأحاديث، فإذا روى يونس عن ابن وهب غير الحديث لأول فينبغي أن يقول

يَبْدُو، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ: يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». [حديث ٩، ص ٨٦].

[٣٨٧] ٢٤١ - (١٥٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ الْهَمْدَنِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو، إِنَّ مَنْ قَبِلْنَا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ يَقُولُونَ فِي الرَّحْلِ إِذَا أُغْتِقَ أَمَتُهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: فَهُوَ كَالرَّاكِبِ بَدَنَتُهُ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يُلْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ، فَلَهُ أَجْرَانِ. وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ آذَى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ سَيِّدِهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ. وَرَجُلٌ كَانَتْ

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرٍو، فَيَأْتِي بِالْوَاوِ، لِأَنَّهُ سَمِعَهُ هَكَذَا، وَلَوْ حَذَفَهَا لَجَازَ<sup>١</sup>، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى الْإِثْنَانُ بِهِ لِيَكُونَ رَاوِيًا كَمَا سَمِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَنَا (أَبُو يُونُسَ)، دَاسَمَهُ سُؤْيَمُ بْنُ جُبَيْرٍ.

وَفِيهِ (هُشَيْمٌ)، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ الْهَمْدَنِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ سَأَلَ لَشْعْبِيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو (هُشَيْمٌ) فَبُظِمَ الْهَاءُ، وَهُوَ مَدْلُوسٌ، وَقَدْ قَالَ: (عَنْ صَالِحٍ)، وَقَدْ قَدِّمْتُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا إِذَا كَانَ فِي تَصْحِيحٍ مَحْمُودٍ عَلَى أَنَّ هُشَيْمًا تَبَتَّ سَمَاعُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ صَالِحٍ<sup>٢</sup>. وَهُمَا (صَالِحٌ) فَهُوَ صَالِحُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ حَبِيبٍ، وَتَقَبُّ حَبِيبٌ حَرِيٌّ، قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَسَّانِيُّ<sup>٣</sup> وَغَيْرُهُ. وَأَمَّا (لَهْمْدَنِيٌّ) فَيُوسَكُنُ الْمِيمَ وَبِالذَّلِ الْمِهْمَةُ. وَأَمَّا (الشَّعْبِيُّ) فَيُنْفَعُ الشَّيْنُ، فَاسْمُهُ عَامِرٌ.

وَفِي هَذَا لِإِسْنَادٍ لَطِيفَةٍ يَتَكَرَّرُ مِثْلُهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيْنَهُمَا<sup>٤</sup>، وَهِيَ أَنَّهُ قَالَ: (عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا سَأَلَ الشَّعْبِيَّ)، وَهَذَا لِكَلَامٍ لَيْسَ مُنْتَفِعًا فِي لُطَاهِرٍ، وَلَكِنَّ تَقْدِيرَهُ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ عَنْ لَشْعْبِيٍّ بِحَدِيثٍ وَقِصَّةٍ طَوِيلَةٍ قَالَ فِيهَا صَالِحٌ: رَأَيْتُ رَجُلًا سَأَلَ الشَّعْبِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِيهِ (أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى) اسْمُ أَبِي بُرْدَةَ عَامِرٌ، وَقِيلَ: الْحَدِيثُ، وَاسْمُ أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

قَبِيصٍ.

(١) فِي (ج) وَ(د): جَوْرٌ.

(٢) نَظَرُ ص ٧٠ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٣) فِي النُّقُيْبَةِ لِجَمْعِ ١٥ (١/٢١٧).

(٤) نَظَرُ ٣٢٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

لَهُ أُمَّةٌ فَقَدْ آهَاهَا فَأَخْسَنَ عِذَاءَهَا، ثُمَّ أَدَبَهَا فَأَخْسَنَ أَدَبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ، ثُمَّ

وفيه قوله ﷺ: «فَعْدَاهَا فَأَخْسَنَ عِذَاءَهَا» أما الأول فبتخفيف اللّال، وأما الثاني فبالمد.

أما معني الأحاديث، فالحديث الأول اختلف في معناه على أقوال.

أحدها: أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ أُعْطِيَ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ مَا كَانَ مِثْلَهُ لِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ هَآمَنَ بِهِ الْبَشَرُ، وَأما معجرتي، العظيمة لظاهرة فهي لقرآن الذي لم يُعط أحد مثله، فلهذا أنا أكثرهم نبيًا.

ولثاني: معناه: أَنَّ الَّذِي أُوتِيَتْهُ لَا يَتَهَيَّرُ بِهِ تَخْيِيلٌ بِسِحْرِ وَثِيْبِهِ، بخلاف معجزة غيري، فإنه قد يُخَيِّلُ السَّاحِرَ بِشَيْءٍ مِمَّا يُقَارِبُ صَوْرَتَهَا، كَمَا خَيَّلَتْ السَّحْرَةُ فِي صُورَةِ عَصَا مُوسَى ﷺ، ولخيل قد يَرُوجُ عَلَى بَعْضِ الْعَوَامِّ، والفرق بين المعجزة والسحر والتخييل يحتاج إلى فكر وضر، وقد يُخْطِئُ لِنَظَرٍ فَيَعْتَقِدُهُمَا سَوَاءً.

والثالث: معناه أَنَّ مَعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَقْرُضُ بِتَقْرَاضِ أَعْصَارِهِمْ، ولم يشاهدها إلا مَنْ حَضَرَهَا بِحَضْرَتِهِمْ، ومعجزة نبي محمد ﷺ هو القرآن المستمر إلى يوم القيامة، مع خرقه العدة في أسلوبه وبلاغته وإحباره بالمغيبات، وعجز الحنّ والإس عن أن يأتوا بسورة من مثله مجتمعين أو متفرقين في جميع الأعصار مع اعتدائهم بمعارضته، فلم يقدروا، وهم أفصح القرون، مع غير ذلك من وجوه إعجازه المعروفة، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «فَارْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ نَبِيًّا» عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوءَةِ، فإنه أخبر ﷺ بهذا، في زمن قُبَّةِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ مَنْ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَفَتَحَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْبِلَادَ، وبارك فيهم حتى انتهى الأمر، وتسع " الإسلام في المسلمين إلى هذه الغاية المعروفة، والله الحمد على هذه النعمة وسائر نعمه التي لا تُحصى، والله أعلم.

وأما الحديث الثاني، ففيه نسخ الجمل كلها برسالة نبي محمد ﷺ، وفي مفهومه دلالة على أَنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ مَعْذُورٌ، وهذا جارٍ على ما تقرر في الأصول أنه لا حكم قبل ورود الشرع على الصحيح، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «لَا يَسْمَعُ سِي أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» أي: ممن هو موجود في زماني وسعدي إلى يوم

قَالَ الشَّعْبِيُّ لِلْخُرَّاسِيِّ خُذْ هَذَا الْحَدِيثَ بِغَيْرِ شَيْءٍ، فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيهَا دُونَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ. مكر ٣٤٩٩ سحر ٩٧ رعد ٣٨٨.

[٣٨٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا غَيْثُ اللَّهِ بْنُ سَعَادٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ ضَالِحِ بْنِ ضَالِحٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوُهُ. أحمد ٩٠٢٠ ١٩٧١ رعد ١٣٨٧.

مهمة، فكلهم يجب<sup>(١)</sup> عليه الدُّخُولُ فِي طَاعَتِهِ، وَإِسَاءَ دَعَا لِيَهُودِيٍّ وَلِنَصْرَانِيٍّ نَبِيَّهَا عَلَى مَنْ سِوَاهُمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَهُمْ كِتَابٌ، لِذَلِكَ كَانَ هَذَا شَأْنُهُمْ مَعَ أَنَّ لَهُمْ كِتَابًا بَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَا كِتَابَ لَهُ أَوَّلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا لِحَدِيثِ الثَّلَاثِ، فَفِيهِ فَضِيلَةٌ مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ مَكْتَابِ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَأَنَّ لَهُ أُخْرَيْنَ، أَحَدُهُمَا: الْإِيمَانُ بِشَيْءٍ قَبْلَ النَّسْخِ، وَالثَّانِي: الْإِيمَانُ بِبَنِي إِسْرَءِيلَ. وَفِيهِ فَضِيلَةٌ لِعَبْدٍ لِمَمْلُوكٍ الْقَائِمُ بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ سَيِّدِهِ. وَفَضِيلَةٌ مَنْ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ وَتَزَوَّجَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الرُّجُوعِ فِي الصَّدَاقَةِ فِي شَيْءٍ، بَلْ هَذَا<sup>(٢)</sup> إِحْسَانٌ لِيَهِيَ بَعْدَ إِحْسَانٍ.

وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ: (خُذْ هَذَا حَدِيثًا بِغَيْرِ شَيْءٍ)، فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيهَا دُونَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ؛ يَبْهَ جَوَازُ قَوْلِ لَعَلِّهِمْ مِثْلَ هَذَا تَحْرِيزًا لِمَنْ سَمِعَ عَلَى حِفْظِ مَا قَدَّرَهُ، وَفِيهِ بَيَانٌ مَا كَانَ لِسَفَرِهِ مِنَ الرُّحْلَةِ إِلَى لِبَدَانٍ الْبَعِيدَةِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ح) وَ(ط). فَكُلُّهُمْ جَمْعٌ يَجِبُ.

(٢) فِي (م) وَ(هـ) هُوَ.

## ٧١ - [باب نزول عیسیٰ بن مریم

حاكما بشریعة نبینا محمد ﷺ]

[٣٨٩] ٢٤٢ - (١٥٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا نَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ، وَيَضَعَ الْحِجْرَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

[أحمد: ١٠٩٤٤، ولبخري: ٢٢٢٢].

باب نزول عیسیٰ بن مریم حاكما بشریعة نبینا محمد ﷺ، وإكرام هذه

الامة زادها الله تعالى شرفاً، وبيان الدليل على أن هذه الملة لا تنسخ، وأنه لا

تزال طائفة منها ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة

فيه لأحدث لمشهورة، فنذكر ألفاظها ومعانيها وأحكامها على ترتيبها، فقوله ﷺ: «لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ، وَيَضَعَ الْحِجْرَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

أما «لَيُوشِكَنَّ» فهو بضم الياء وكسر الشين، ومعناه: لَيُقَرَّرَنَّ. وقوله ﷺ: «فِيكُمْ»، أي: في هذه الأمة وإن كان خطأً لبعضها، ممن لا يُدرِكُ نزوله. وقوله ﷺ: «حَكَمًا»، أي: ينزل حاكما بهذه الشريعة، لا ينزل نبياً برسالة مستقلة وشريعة ناسخة، بل هو حاكم من حُكَماء هذه الأمة. (والمُقْسِطُ) العدل، يقال: أَقْسَطَ يُقْسِطُ مُقْسِطٌ فهو مُقْسِطٌ: إذا عدل. والمُقْسِطُ بكسر القاف القاف العدل، وقُسْطٌ يُقْسِطُ قُسْطًا يَفْتَحُ القاف فهو قَاسِطٌ: إذا جاز.

وقوله ﷺ: «فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ»، معناه: يكسره حقيقة، ويُبطل ما يزعمه النصارى من تعطيه. وفيه دليل على تغيير المنكرات والآيات الباطنة، وقتل الخنزير من هذه القبيل. وفيه دليل لدمختار من مذهب ومذهب الجمهور أن إذا وحدنا الخنزير في دار الكفر أو غيرها وتمكّن من قتله فقتله، وبطل لقول من شد من أصحاب وغيرهم، فقال: يُترك إذا لم يكن فيه ضرراً.

(١) غي (ط) مي.

[٣٩٠] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُسَيْنِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُنْهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «إِمَامًا مُقْسِطًا، وَحَكَمًا عَدْلًا»، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: «حَكَمًا عَادِلًا» وَلَمْ يَذْكُرْ «إِمَامًا مُقْسِطًا». وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ:

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَيُضَعُ الْجِزْيَةُ»، فَدَسُوبٌ فِي مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا، وَلَا يَقْبَلُ مِنْ مَكْمَرٍ لَا لِإِسْلَامٍ، وَمَنْ بَدَلَ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ لَمْ<sup>(١)</sup> يَكُنْ عَنْهُ بَهْ، بَلْ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوْ الْقِتْلَ، هَكَذَا قَالَه إِمَامُ أَبُو سَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنْ بَعْضِ لَعْنَاءِ مَعْنَى هَذَا، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ فَيْضُ أَمَالٍ هُنَا مِنْ وَضْعِ الْجِزْيَةِ، وَهُوَ مُضْرِبُهُ عَلَى جَمِيعِ الْكُمَرَةِ، فَمَنْ لَا يَقْتُلُهُ أَحَدٌ، فَتَصُغُ الْحَرْبُ أَوْزَرَهُ، وَانْقِبَادُ جَمِيعِ النَّاسِ لَهُ، إِمَّا بِإِسْلَامٍ، وَإِمَّا بِالْفَاءِ يَدٍ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ الْجِزْيَةَ وَيَضْرِبُهَا. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>. وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ، فَعِنَى هَذَا قَدْ يَقَالُ: هَذَا خِلَافٌ مَا هُوَ حَكَمٌ لَشَرْعِ الْيَوْمِ، فَإِنَّ الْكِتَابِي إِذَا بَدَلَ الْجِزْيَةَ وَجِبَ قَبُولُهَا وَلَمْ يَجُزْ قِتْلُهُ وَلَا بُكْرُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَجَوَابُهُ أَنَّ هَذَا الْحَكَمَ لَيْسَ بِمُسْتَمِرٍّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا قَبْلَ نَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا نَبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِنَسْخِهِ، وَلَيْسَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ النَّاسِخُ، بَلْ نَبِيُّ ﷺ هُوَ الْمُسْنِخُ لِلنَّاسِخِ، فَإِنَّ عِيسَى يَحْكُمُ بِشَرْعِهِ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّ الِامْتِنَاعَ مِنْ قَبُولِ الْجِزْيَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ هُوَ شَرْعُ نَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَيُقَيِّضُ سَالًا»، فَهُوَ بِفَتْحِ أَلِفِهِ، وَمَعْنَاهُ: يَكْثُرُ وَتَبْرُلُ الْبَرَكَاتُ وَتَكْثُرُ الْخَيْرَاتُ بِسَبَبِ الْعَدْلِ وَاعْتِدَالِهِ، وَتَقِيءُ الْأَرْضُ أَفْلَادَ كِبْدِهِمَا كَمَا جَاءَ فِي لَحْدِيثِ الْآخِرِ<sup>(٤)</sup>، وَتَقِلُّ أَيْضًا لِرُغَبَاتِ الْقِيَامَةِ لَأَمَالٍ، وَعِلْمُهُمْ بِقَرَبِ الْقِيَامَةِ، فَإِنَّ عِيسَى ﷺ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ السَّاعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ح): وَلَمْ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) أَعْلَامُ السُّنَنِ: (٤/١٧٤)

(٣) إِقْدَالُهُ لِمُعَلِّمٍ، (١/٤٧١)

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ: ٢٣٤١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



«حَكَمًا مُقْسِطًا». كَمَا قَالَ اللَّيْثُ، وَفِي حَدِيثِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَحَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا، إِنْ شِئْتُمْ: «وَلَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بُيُوتًا بِهِ قَدْ مَاتَ» الآية [البقرة: ١٥٩]. (أحمد: ٧٦٦٩، وسنن أبي داود: ٢٤٧٦ و ٢٤٤٨).

وأما قوله في الرواية الأخرى: «حتى تكون السجدة الواحدة خير من الذبب وما فيها»، فمعناه - والله أعلم - أن لئس تكثر رعبتهم في الصلاة وسائر الطاعات، لقصّر أملهم، وعصمهم بقرب القيسية، وقلة رغبهم في الدنيا لعدم الحاجة إليها، وهذا هو الظاهر من معنى الحديث.

وقد لقاضي عياض رحمه الله: معناه أن أجرها خير لمصلحتها من صدقته بالدنيا وما فيها، لفحص المال حينئذ وهواه، وقلة الشح به، وقلة الحاجة إليه للتنفك في الجهاد [لوضع الحرب أوزارها حينئذ]، قال: والسجدة هي لسجدة عينها، أو تكون عبارة عن الصلاة<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله: (ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: اقْرَؤُوا، إِنْ شِئْتُمْ «وَلَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بُيُوتًا بِهِ قَدْ مَاتَ» الآية)، ففيه دلالة ظاهرة على أن مذهب أبي هريرة في الآية أن التضمير في «مَاتَ» يعود على عيسى عليه السلام، ومعناها: وم من أهل الكتاب أحد يكون في زمن نزول عيسى عليه السلام إلا آمن به، يعني وعلم أنه عبد الله وابن أمته، وهذا مذهب جماعة من المفسرين.

وذهب كثيرون أو لأكثرهم إلى أن للتفسير يعود على الكتابي، ومعناها: وما من أهل لكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند معاينة الموت قبل خروج روحه بعيسى عليه السلام، وأنه عبد الله وابن أمته، ولكن لا ينفعه هذا لإيمان، لأنه في حضرة الموت وحالة التزعزع، تلتك لحالة لا حكم بها يفعل أو يترك فيها، فلا يصح فيها إسلام ولا كفر ولا وصية ولا بيع ولا عتق، ولا غير ذلك من الأقوال، لقول الله تعالى: «وَلَيْسَ الْكُفْرُ بِالْإِيمَانِ» وَلَيْسَ الْكُفْرُ بِالْإِيمَانِ بِمَعْنَى الْكُفْرِ حَتَّى يَخْرُجَ رُوحُهُمْ أَمْوَاتٌ قَدْ لَبِثُوا الْكُفْرَ» [البقرة: ١٧٨]. وهذا المذهب أظهر، فإن الأول يخص الكتابي، وظاهر القرآن عمومه لكل كتابي في زمن نزول عيسى وقيل نزوله، ويؤيد هذا أيضاً قراءة من قرأ (قبل موتهم)<sup>(٢)</sup>. وقيل: إن الهاء في «مَاتَ» يعود على نبينا محمد ﷺ، والهاء في «مَاتَ» تعود على الكتابي، والله أعلم.

(١) الإكمال المجلد: (١/ ٤٧١)، وما بين معقوفين منه.

(٢) أورد هذه القراءة أبو حيان في «البحر المحيط»: (١/ ١٣٠) ونسبها لأبي



[٣٩١] ٢٤٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَيَبْتُولَنَّ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا عَادِلًا، فَلْيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلْيَقْتُلَنَّ الْخُنْزِيرَ، وَلْيَضَعَنَّ الْحِجْرَةَ، وَلْيَتَرَكَ الْفِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا، وَلْيَتَذَهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ وَالشَّبَاغُضُ وَالنَّحَاسُ، وَلْيَدْعُوَنَّ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ».

[أحمد: ١٠٤، أبو داود: ٣٨٩].

قوله في الإسناد: (عن عطاء بن مينا) هو بكسرميم بعدها ياء مشددة من تحت ساكنة ثم نون ثم ألف ممدودة، هذا هو المشهور، وقد صاحب «المطالع» يمد ويقتصر<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَلْيَتَرَكَ الْفِلَاصُ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا»، «الفلأص» بكسر الفاف جمع فُوص بفتحها، وهي<sup>(٢)</sup> من إبل كلفاء من نساء، والحديث من الرجال، ومعناه، أن يؤخذ فيها ولا يُرعب في اقتنائها. لكثرة الأموال، وقلة لأمال. وعدم الحاجة، ولعلم<sup>(٣)</sup> بقرب القيامة، وإنما ذكرت الفلأص لكونه أشرف الإبل لثي هي أمس لأموال عند عرب، وهو شبه بمعنى قول الله عز وجل: ﴿وَبِأَلْسِنَةٍ غُوغُوغٍ﴾ [سكبر: ٤].

ومعنى «لَا يُسْعَى عَلَيْهَا»: لَا يُعْتَنَى بِهَا، أي: يتساهل أهلها فيها ولا يهتمون بها، هذا هو الظاهر. وقال القاضي عياض وصاحب «مطالع»: معنى (لَا يُسْعَى عَلَيْهَا): أي: لَا تُطْلَبُ زَكَاةُهَا، إذ لَا يوجد مَنْ يقبضها<sup>(٤)</sup>. وهذا تأويل باطل من وجوه كثيرة تفهم من هذا الحديث وغيره، بل الصواب ما قدمناه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَلْيَتَذَهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ»، فالمراد به لعداوة. وقوله ﷺ: «وَلْيَدْعُوَنَّ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ»، هو بصم العين وفتح الواو وتشديد الثون، وإنما لا يقبله أحد لم ذكره من كثرة الأموال، وقصر الآمال، وعدم الحاجة، وقلة الرغبة للعدم بقرب القيامة.

وأما قوله ﷺ: «لَا تَرَالِ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى حَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فقد قدمنا بيانه والجمع بينه وبين حديث: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ اللَّهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) المصباح لأثره (٩٤/٤).

(٢) في (ط) وهو.

(٣) في (ج) ونعم.

(٤) إسناده لم يسمه - (٤٧٢/١)، والمصباح لأثره - (٥٢٩/٥).

(٥) انظر ص ٥١٩ من هذا الجزء.

[٣٩٢] ٢٤٤- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ بَحْتِی: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟» [أحمد: ١٠٧٦٨٠، صحيح: ٣٤٤٩]

[٣٩٣] ٢٤٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَأَمَّكُمْ؟» [مسند: ٣٩٢]

[٣٩٤] ٢٤٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي لَوْلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟» فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي ذَلْبٍ: إِنَّ الْأَوْرَاعِيَّ حَدَّثَكَ عَنِ الزُّمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ»، قَالَ ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ: تُذَرِّي مَا أَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟ قُلْتُ: تُخْبِرُنِي، قَالَ: فَأَمَّكُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

[أحمد: ٨٤٣١، صحيح: ٣٩٢]

[٣٩٥] ٢٤٧- (١٥٦) حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ لَنَبِيٍّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». قَالَ: «فَيَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﷺ فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَى صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْرَاءُ، تَكْرِمَةً لَإِلَهِ هَذِهِ الْأُمَّةِ». [أحمد: ١٥١٢٧]

وقوله: «تَكْرِمَةً لَإِلَهِ هَذِهِ الْأُمَّةِ» هو ينصب «تَكْرِمَةً» تُصِيبُ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ<sup>(١)</sup>،

والله أعلم.



## ٧٢ - [باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان]

[٣٩٦] ٢٤٨ - (١٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ حُفَافٍ - عَنِ الْعَلَاءِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» لَا يَفُتِّحُ نَفْسًا يَمْنًا لَمْ تَكُنْ عَاسَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَتْ فِي يَمِينِهَا حَبْرًا.

[البيهقي: ١٥٨، رقم: ٢٣٣٩، ١٧٩٢، ٧٢٥، ٧٣٠١، ٧٣٢٤، ١ - ١٨٥٠] [ص: ٣٩٧،

[٣٩٧] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، بِكَلَامِهِمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَكْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأحمد: ٧١٦١ و ٨١٣٨ و ٩١٧٢ موطأ، وأبي حنيفة: ١٦٣٥ و ١٦٣٦ و ٦٥١٦ موطأ.

[٣٩٨] ٢٤٩ - (١٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، جَمِيعًا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ،

## باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان

فيه قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، فَيَوْمَئِذٍ لَا يَفُتِّحُ نَفْسًا يَمْنًا لَمْ تَكُنْ عَاسَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَتْ فِي يَمِينِهَا حَبْرًا». [البيهقي: ١٥٨،

عَنْ أَبِي حَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْتَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالذُّجَانُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ». (أحمد: ٩٧٥٢).

[٣٩٩] ٢٥٠ - (١٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ -: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّمِيمِيِّ - سَمِعَهُ فِيمَا أَعْلَمَ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي دُرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا: «أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُ سَاجِدَةً، فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ، فَتُضِيحُ ظَالِمَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُ سَاجِدَةً، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ، فَتُضِيحُ ظَالِمَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ

وفي الرواية الأخرى: «ثلاثٌ إذا خرجت لا ينفَعُ نفساً إيمانُها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً: طلوع الشمس من مغربها، والذُّجَانُ، ودابَّةُ الأرض».

### الشرح:

قال القاضي: هذا الحديث على ظاهره عند أهل الحديث والفقه والمتكلمين من أهل السنة، خلافاً لما تأولته الباطنية<sup>(١)</sup>.

وأما قوله ﷺ في الحديث الآخر في الشمس: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُ سَاجِدَةً»، فهذا مما اختلف لمفسرون فيه، فقال جماعة بظاهر هذا الحديث، قال الواحدي<sup>(٢)</sup> وعلى هذا نقول إذا غربت كل يوم، استقرت تحت العرش إلى أن تطلع<sup>(٣)</sup>. وقال قتادة ومقاتل: معناه: تجري إلى وقت لها وأجر لا تتعده. قال أبو حدي: وعلى هذا «مُسْتَقَرُّهَا»: انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا<sup>(٤)</sup>، وهذا اختيار لزرَّج. وقال الكلبي: تسير في منزلها حتى تنتهي إلى آخر مُسْتَقَرِّهَا الذي لا تُجاوزه، ثم ترجع إلى

(١) إكمال المعلم: ١/٤٧٥.

(٢) يعبه في (ص) و(هـ). من مغربها.

(٣) التفسير الوسيط: ٣/٥١٤.

تَجْرِي لَا يَسْتَكْبِرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا ذَاكَ، تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيَقَالَ لَهَا:  
ارْجِعِي، أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«أَتَدْرُونَ مَتَى ذَاكُمْ؟ ذَاكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسٌ إِلَّا بِمَا كُنْ يَأْمَنُ مِنْ قَبْلِ أَوْ كُنْتُ فِي يَدِهَا  
حِينَئِذٍ» [أحمد: ١٦٥٨ - [مسند: ١١٣١٠ - معاصر: ١٠٦٠] - [٤٠٠].

[٤٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ بَيَّانٍ الْوَاسِطِيُّ أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ -  
عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ: «أَتَدْرُونَ أَيْنَ  
تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟». يَحْتَلِ مَعْنَى حَدِيثِ<sup>(١)</sup> ابْنِ عَلِيَّةَ، [الطبري: ٤٠١].

[٤٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا  
أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ  
الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ  
هَذِهِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ فَتَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ، فَيُؤْذَنُ لَهَا،  
وَتَأْتِيهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتُطْلَعُ مِنْ مَغْرِبِهَا».

قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّ لَهَا. [أحمد: ٢١٣٥٢، مسند: ١٧٤٢٤].

[٤٠٢] (٠٠٠) - ٢٥١) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي،  
وَقَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ  
قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي مُسْتَقَرًّا لَهَا﴾ [يس: ٣٨].  
قَالَ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ». [أحمد: ٢١٤٠٦، مسند: ٤٨١٣].

أول مدرلها واختار ابن قتيبة هذا القول<sup>(١)</sup>، والله أعلم. وأم (سجود لشمس)، فهو بتميم ودرالك  
بخلق الله تعالى فيها.

وفي لإسناد (عبد الحميد بن بيان الواسطي)، هو بـاء مؤنثة ثم بـاء مثناة من تحت

وفي هذا الحديث بقايا تأتي في أو آخر الكتاب إن شاء الله تعالى، حيث ذكره مسلم رحمه الله، والله أعلم

(١) في نسخة: يَحْتَلِ حديث

(١) تأويل مشكل لقرآنه من ٣٠٥

## ٧٣ - [باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ]

[٤٠٣] ٢٥٢ - (١٦٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رُوحَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، .....

## باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

فيه لأحاديث المشهورة، فنذكرها إن شاء الله تعالى على ترتيب ألفاظها ومعانيها، بقوله في الإسناد: (أبو الطاهر بن سرح) هو بالسين والحاء المهمتين رُسَيْنٌ مفتوحة.

قوله: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةُ) هـ، لحديث من مرسل لصحة، فإنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تذكر هذه لقضية فتكون سمعتها من النبي ﷺ أو من صحابي، وقد قدم في الفصول أن مرسل الصحابي حجة عند جميع العلماء، إلا ما انفرد به لأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وقوله: (الرُّؤْيَا صَّادِقَةٌ)، وفي رواية ابن حبان: الرُّؤْيَا لَصَّادِقَةٍ<sup>(٢)</sup>، وهم بمعنى. وفي (من) هنا قولان: أحدهما: أنها بيان الجنس، والثاني: بتبويض، ذكرهما القاضي<sup>(٣)</sup>.

وقوله: (فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ) قال أهل اللغة: فَلَقُ الصُّبْحِ، ولفرق لُصْحٍ، بفتح الفاء واللام والراء، هو ضيؤه، وإنما يقرب هذا في شيء لو أصبح البئر. قال القاضي وغيره من العلماء: إنما بُدِئَ ﷺ بالرُّؤْيَا لَنَافِعِهَا تَمَلُّكُهَا وَبَيَانِهَا صَرِيحَ النُّبُوَّةِ بَعْدَ مَا يَحْتَمِلُهَا قُوَى الشُّرْبَةِ، فَبُدِئَ بِأَوَّلِهَا خَصَصَ النُّبُوَّةَ وَتَبَشَّرَ الْكَرَمَةَ، مِنْ صِدْقِ الرُّؤْيَا، وَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ لِأَخْرِجَ مِنْ رُؤْيَا لُصْبَةٍ وَسَمِعَ لُصْبَتِ وَسَلَامٍ لِحَجَرٍ وَشَجَرٍ عَلَيْهِ بِالنُّبُوَّةِ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص ٦٤ من هذا الجزء. ووقع في (ع)؛ الإسفرايني، وهو خطأ.

(٢) صحدي: ٣. وفي الإسناد أحمد: ٢٥٢٠٢.

(٣) المحرر المسند: (٤٧٩/١).

(٤) المصدر سابق.



ثُمَّ حُبَّ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَحْلُو بِعَارِ جِرَاءٍ يَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - النَّبَالِيُّ أُولَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدَ لِدَلِّكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الْحَوْثُ

قوله . (ثم حُبَّ إليه الخلاء) ، فكان يحلُّو معار جِرَاءٍ تنحسب فيه - وهو التَّعَبُّدُ - النَّبَالِيُّ أُولَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدَ لِدَلِّكَ، ثم يرجع إلى خديجة عليها السلام فيتزوَّد لمثلها ، حتى فجئته الحَوْثُ .

أد (الخلَاء) فمكسور ، وهو الحَلْوَةُ ، وهي شاةٌ بصلحمين وعبد الله المدرسين . قال أبو سبيمان الخطابي . حُبِّتْ مَعَزَةَ إِلَيْهِ عليه السلام لِأَنَّ مَعَهَا مَرَّغَ الْقَلْبِ ، وَهِيَ مُعِينَةٌ عَلَى الْفِكْرِ ، وَهِيَ يَنْتَقِطُ عَنْ مَالُودَاتٍ لِيُشْرَ وَيَخْشَعُ قَلْبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(١)</sup> .

وأما (الغار) فهو الكهف والنَّقَبُ فِي الْجَبَلِ ، وَجَمْعُهُ غَيْرُنْ ، وَالْمَغَارُ وَالْمَغَارَةُ بِمَعْنَى الْغَارِ ، وَتَصْغِيرُ الْغَارِ غَوِيرٌ

وأما (جِرَاءٌ) فبِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ رَاءٍ وَبِاسْمِهِ ، وَهُوَ مُصْرُوفٌ وَهُوَ مَذْكُورٌ ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الْقَاضِي : فِيهِ لُغَتَانِ : التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ ، وَالتَّذْكِيرُ أَكْثَرُ ، فَمَنْ ذَكَرَهُ صَرَفَهُ ، وَمَنْ أَنْثَاهُ لَمْ يَصْرِفْهُ ، أَرَادَ لُبْقَةَ أَوِ الْجَهَّةَ <sup>(٢)</sup> الَّتِي فِيهَا الْجَبَلُ . قَالَ الْقَاضِي : وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ : حَرَى بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَنْصُرُ وَهِيَ نَيْسَ بَشِيءٌ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ <sup>(٣)</sup> : أَرَادَ صَاحِبَ بَعْلِ وَأَبُو سُبَيْمَانَ الْخَطَابِيُّ وَغَيْرُهُمَا : أَصْحَابَ الْحَدِيثِ وَلِعَوَامُ يُسْخَطُونَ فِي (حَرَاءٍ) فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : يَفْتَحُونَ الْحَاءَ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ ، وَيَكْسِرُونَ الرَّاءَ وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ ، وَيَقْصُرُونَ الْأَلْفَ وَهِيَ مَمْدُودَةٌ <sup>(٤)</sup> .

(وَجِرَاءٌ) جَبَلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، عَنْ يَسَارِ السَّاهِبِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى مِثْنَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ <sup>(٥)</sup> .

وأما (التَّحَنَّنُ) بِدَلَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ وَشَاءِ الْمَثَلَةِ ، فَقَدْ فُسِّرَ بِالتَّعَبُّدِ ، وَهُوَ تَفْسِيرٌ صَحِيحٌ ، وَأَصْلُ الْعِشْتِ الْإِثْمُ ، فَبِمَعْنَى يَتَحَنَّنُ : يَتَجَنَّبُ لِحِثٍّ ، فَكَأَنَّهُ بِعِبَادَتِهِ يَمْنَعُ نَفْسَهُ مِنَ الْإِثْمِ ، وَمِثْلُ يَتَحَنَّنُ يَتَحَرَّجُ وَيَتَأْتَمُّ ، أَيْ : يَتَجَنَّبُ الْحَرَجَ وَالْإِثْمَ .

(١) إصطلاح الحديثية: (١٨/١)

(٢) في (نخ): المعاد، وهو خطأ

(٣) في (نخ): والجهة.

(٤) في (نخ) و(مد): عمرو، وهو خطأ

(٥) إصطلاح غلط المجتهدين ص ٢٥ ، ومحمد لم يستن (٦٤/٤)

(٦) إكمال المعلم: (١٩/٤٨٠)



وَهُوَ فِي عَارِ جِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ» قَالَ: «فُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، قَالَ: «فَأَخَذَنِي

وَأَم قَوْلُهُ: (الليالي أولات العدد)، فمشتقٌّ بـ (يتحنَّن) لا بالتعبد، ومعناه: يتحنَّن لليالي. ولو جعل متعلِّقاً بالتعبد فسد المعنى، فإنَّ التحنُّن<sup>(١)</sup> لا يُشترط فيه الليالي، بل يُطلق على لقليل والكثير. وهذا التفسير اعترَضَ بين كلام عائشة رضي الله عنها، وإنما كلامها: (فيتحنَّن فيه الليالي أولات العدد)، والله أعلم.

وقولها: (فَجَنَّهُ اسْحَقُ)، أي: جاءه الوحي بفتح، فإنه ﷺ لم يكن متوقفاً للوحي، ويقال: فَجَنَّهُ بكسر الجيم وبعدد همزة مفتوحة، ويقال: فَجَبَّاهُ بفتح الجيم والهمزة، لغتان مشهورتان حكاهما الجوهر<sup>(٢)</sup> وغيره.

قوله ﷺ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، معناه: لا أحسن القراءة، بـ (ما) نافية، هذا هو الصواب. وحكى القاضي عياض فيه خلاف بين العلماء، منهم من جعلها نافية، ومنهم من جعلها استفهامية، وضاعفوه بإدخال لاء في الخبر. قال القاضي: وَيُصَحِّحُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: استفهامية، رواية من روى: «مَا أَقْرَأُ؟»<sup>(٣)</sup>، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ «مَا» فِي هَذِهِ الرَّوْيَةِ أَيْضاً نَافِيَةً<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي» أما (غَطَّنِي) فبفتح<sup>(٥)</sup> لمعجمة والطاء المهملة، ومعناه: عَصَرَنِي وَضَمَّنِي، يُقَالُ: غَطَّه وَغَتَّه وَضَعَطَهُ وَعَصَرَهُ وَخَنَقَهُ وَغَمَزَهُ، كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَأما «لِجَهْدٍ» فيجوز فيه فتح الجيم وضَمُّه، لغتان، وهو الغاية والمَشَقَّة، ويجوز نصب الدال ورفعها، فعلى النصب: سَخَّ حَبِيرِينَ مِمَّنِ الْجَهْدَ، وعلى الرفع: بَلَغَ الْجَهْدُ مِنِّي مَبْنَعَهُ وَغَيْثَهُ، وبمن ذكر لوجهين في نصب الدال ورفعها صاحب «التحريض» وغيره.

وَأما «أَرْسَلَنِي» فمعناه: أَطْلَقَنِي، قال العلماء رحمهم الله: وَالْحِكْمَةُ فِي الْغَطِّ شَنْلُهُ عَنِ الْاَلْتَفَاتِ، وَالْمَبَالِغَةُ فِي أَمْرِهِ بِوَحْضَرٍ قَدْبِهِ لَمْ يَقُولْ لَهُ، وَكَرَّرَهُ ثَلَاثًا مَبْلَغَةً فِي التَّنْبِيهِ، فَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَعْلُومِ أَنْ يَحْتَاطَ فِي تَنْبِيهِ الْمَعْلُومِ وَأَمْرِهِ بِوَحْضَرٍ قَدْبِهِ، وَفِيهِ أَهْلُهُ.

(١) أي (خ): التصيد، وهو غطاء.

(٢) الأصحاح (فجاء).

(٣) أخرجه لطبري (٢٤ ٥٢٨)، ومصدق بن وهب في المستند ١٦٨٩، وذريرفي في أخبار مكة (٢/ ٢٠٤).

(٤) الإكساب المصباح: (١/ ٤٨٧).

(٥) أي (خ): بالفتح.

فَقَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي  
 فَقَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿قَرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝<sup>(١)</sup> خَلَقَ الْإِنْسَانَ

مِنْ عَنَقٍ ۝<sup>(٢)</sup> اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝<sup>(٣)</sup> الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝<sup>(٤)</sup> عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝<sup>(٥)</sup>﴾ فَرَجَعَ بِهَا  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرْجُفُ نَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ: «وَمَلُونِي رَمْلُونِي»، فَرَمَلُوهُ حَتَّى  
 دَهَبَ عَنْهُ الرُّوْعُ، ثُمَّ قَالَ لَخَدِيجَةَ: «آيِي خَدِيجَةُ، مَا لِي؟»، وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، قَالَ: «لَقَدْ  
 خَلِيبْتُ عَلَى نَفْسِي».....

قوله ﷺ: «ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿قَرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾» هذا دليل صريح في أن أول ما نزل من  
 القرآن ﴿اقْرَأْ﴾، وهذا هو الصواب الذي عليه الحماد من لسف ولخف، وقيل: أوله: ﴿يَا أَيُّهَا

الْمُرْسَلُ﴾، وهذا ليس بشيء، وسنذكره بعد هذا في موضعه من هذا باب إن شاء الله تعالى.

واستدل بهذا الحديث بعض من يقول: إن (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست من القرآن في أوئل  
 السور، بكونها لم تذكر هنا، وجواب امتثلي لها أنها لم تنزل أولاً، بل نزلت بسملة في وقت آخر،  
 بعد نزل باقي السورة في وقت آخر.

قوله: (تَرْجُفُ نَوَادِرُهُ) بفتح الاء لموحدة، ومعنى ترجف ترعد وتضطرب، وأصله شدة الحركة.  
 قال أبو عبيد وسائر أهل اللغة والغريب: وهي اللعنة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرج  
 الإنسان<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «وَمَلُونِي رَمْلُونِي» هكذا هو في الروايات مكرراً مرتين، ومعنى «رَمْلُونِي» - قَطَّنُونِي بالثيب  
 وَلَقَّنُونِي بها. قولها: (رَمَلْنَاهُ) حتى ذهب عنه الرُّوْعُ) هو مفتوح لرأه وهو الفزع.

قوله ﷺ: «لَقَدْ خَلِيبْتُ عَلَى نَفْسِي» قال نقاضي عياض رحمه الله: ليس هو بمعنى الشك فيما أنه  
 من الله تعالى، لكنه ربما خشي ألا يقوى على مقاومة هذا الأمر، ولا يقدر على حسن أعياء الوحي،  
 فترقب نفسه، أو يكون هذا لأول ما رأى لتبشير في النوء واليقظة، وسمع الصوت قبل لقاء المنك  
 وتحققه رسالة ربه، فيكون خدب أن يكون من الشيطان، فأمم ما جاءه لمكث برسالة ربه سبحانه  
 وتعالى فلا يجوز عليه الشك فيه، ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه، وعلى هذا الطريق يحمل جميع

(١) - «غريب لمصنفه» (١، ٣١١).

قَالَتْ لَهُ حَدِيثُهُ: كَلَّا، أَبَشِرْ. فَوَالله لَا يُحْزِنُكَ اللهُ أَبَدًا، وَالله إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقَ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوِيبِ الْحَقِّ،

ما ورد من مثل هذا في حديث المَبْنُوتِ، هذا كلام القاضي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>.

وذكر أيضًا في كتابه «الشفا» هذين لاحتمالين في كلام مبسوط<sup>(٢)</sup>، وهذا لاحتمال الثاني ضعيف، لأنه خلاف تصريح الحديث، لأن هذا كان بعد عَقْدِ المُنْكَ وَإِثْبَانِهِ بِـ «أَفَرَأَيْتَ رَبَّكَ؟»، والله أعلم.

قولها: (قالت له حديثه كَلَّا، أَبَشِرْ، فوالله لا يحزبك الله أبدًا، والله إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نَوِيبِ الحق)،

أم قولها: (كَلَّا)، فهي من كلمة نفي وبعاء، وهذا أحد معانيها، وقد تأتي كَلَّا بمعنى حَقٍّ، وبمعنى (أَلَا) التي للتنبيه يُسْتَفْتَحُ بها للكلام، وقد جاءت في قرآن العزيز على أقسام، وقد جمع الإمام أبو بكر بن الأنباري أقسامها ومواقعها في باب من كتابه «الوقف والابتداء»<sup>(٣)</sup>.

وأم قولها: (لا يحزبك)، فهو بضم الياء وبالحاء المعجمة، كذا هو في رواية يونس وعقيل. وقال مَعْمَرُ فِي رَوَيْتِهِ: (يُحْزِنُكَ) بالحاء المهملة والشو، ويجوز فتح الياء في أوله وضئها، وكلاهما صحيح، والخزي: الفضيحة والهزان.

وأما (صِلَةُ لرحم)، فهي<sup>(٤)</sup> الإحسان إلى الأقارب على حسب حال لوصل ولموصول، فتارة تكون بالمال، وتارة بالخدمة، وتارة بالرعاية والسلام، وغير ذلك.

وأم (لِلكل) فهو بفتح الكاف، وأصله لثقل، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ حَكَلٌ عَلَى مَوْلَانَهُ﴾<sup>(٥)</sup> سن ٧٦، ويدخل في حَمْلِ الْكَلِّ: الإنفاق على الضعيف واليتيم والعيال وغير ذلك، وهو من الكلال، وهو الإعياء.

وأما قولها: (وتكسب المعدوم)، فهو بفتح الداء، هذا هو الصحيح المشهور، ونقد القاضي عياض عن رواية الأكثرين، قال: ورواه بعضهم بضمها<sup>(٦)</sup>. قال أبو العباس ثعلب وأبو سليمان الخطابي

(١) «كمال معجم»: (١/ ٤٨٤ - ٤٨٥).

(٢) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»: (٢/ ١٠٩).

(٣) «الاصحح الوقف والابتداء» في كتابه «الوقف والابتداء» (١/ ٤٢١ وما بعده).

(٤) هي (نخ): هو.

(٥) «الكتاب المعجم»: (١/ ٤٨٦).

قَدْ طَلَقْتُ بِوَ خَيْبِجَةٍ حَتَّى أَتَيْتُ بِوَ وَرَقَةً بَنَ قَوْفَلٍ بَنَ أَسَدٍ بَنَ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَلِيجَةٍ

وجماعات من أهل اللغة: كَسَبَ الرجل مَالاً، وَكَسَبَتْهُ مَالاً، لَعْنَتُهُ، أَفْصَحُهُمَا بِتَفْهِيمٍ: كَسَبَتْهُ، بِحَذْفِ الْآلِفِ<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّ مَعْنَى (تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ)، فَمَنْ رَوَاهُ بِالْقِسْمِ فَمَعْنَاهُ: تَكْسِبَ عَيْرُكَ لِمَالِ الْمَعْدُومِ، أَيْ: تُعْطِيهِ إِيَّاهُ تَبَرُّعاً، فَحَذَفَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تُعْطِي لِمَا لَا يَجِدُونَهُ عِنْدَ عَيْرِكَ مِنْ نَفَائِسٍ لِقَوْلِهِ وَمَكَارِمٍ لِأَخْلَاقٍ.

وَأَمَّ رَوَايَةُ الْفَتْحِ، فَقِيلَ: مَعْنَاهُ كَمَعْنَى الضَّمِّ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تَكْسِبَ الْمَالِ الْمَعْدُومَ وَتُصِيبَ مِنْهُ مَا يَعْجِزُ عَيْرُكَ عَنْ تَحْصِيلِهِ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَتِمَادِحُ بِكَسَبِ الْمَالِ الْمَعْدُومِ، لَا سِيَّيَا قَرِيشٌ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُحْضَوْضاً فِي تِجَارَتِهِ، وَهَذَا لِقَوْلِ حَكَمَةَ الْقَاضِي عَنْ ثَبَّتٍ صَاحِبِ «لَدَّلَائِلِ»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ عَطَلٌ، وَأَيُّ مَعْنَى لِهَذَا الْقَوْلِ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، لَا أَنَّهُ يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ بِأَنْ يُضْمَّ إِلَيْهِ رِبْدَةٌ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: تَكْسِبَ لِمَالِ الْعَظِيمِ الَّذِي يَعْجِزُ عَيْرُكَ عَنْهُ، ثُمَّ تَجُودُ بِهِ فِي وَجْهِهِ الْخَيْرِ وَأَبْوَابِ الْمَكَارِمِ، كَمَا ذَكَرْتُ مِنْ حَمَلِ الْكَلِّ، وَصَلَةِ الرَّجْمِ، وَفَرَى الضَّيْفِ، وَالْإِعَانَةُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَعِدَا هُوَ لُصُوبٌ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَرْفِ.

وَأَمَّ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» فَجَمَلَ (الْمَعْدُومَ) عِبَارَةً عَنِ الرَّجُلِ الْمَحْتَاجِ لِمُعْدِمٍ<sup>(٣)</sup>، لِعَاجِزٍ عَنِ الْكَسْبِ، وَسَمَّاهُ مَعْدُوماً لِكُونِهِ كَالْمَعْدُومِ الْمَيِّتِ، حَيْثُ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي الْمَعِيشَةِ كَتَصَرَّفِ غَيْرِهِ، قَالَ: وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ صَوَابَهُ: (الْمُعْدِمُ) بِحَذْفِ الْوَاوِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: وَبِئْسَ كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ، بَلْ مَا رَوَاهُ الرَّوْدُ صَوَابٌ. قَالَ: وَقِيلَ: مَعْنَى (تَكْسِبَ الْمَعْدُومَ) أَيْ: تَسْعَى فِي طَلَبِ عَاجِزٍ تُنْقِشُهُ، وَالْكَسْبُ هُوَ الْإِسْتِفَادَةُ. وَهَذَا لِذِي قَالَهُ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وَإِنْ كَانَ لَهُ بَعْضُ الْإِتِّجَاهِ كَمَا حَرَّرْتُ لَفْظَهُ، فَالْصَّحِيحُ لِمُخْتَارِ مَا قَدَّمْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (وَتُقَرَّى الضَّيْفُ)، فَهُوَ بِمَتَحِ الدَّاءِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يَقُولُ: قَرَيْتُ الضَّيْفَ أَقْرِيهِ قَرَيْ، بِكَسْرِ الْقَافِ مَقْصُوراً، وَقَرَأَ بِفَتْحِ الْقَافِ وَاسْماً، وَيُقَالُ لِلطَّعَامِ الَّذِي يُصَيِّفُهُ بِهِ قَرَيْ يَكْسِرُ الْقَافَ مَقْصُوراً، وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ: قَارٍ، مِثْلُ قَضَى فَهُوَ قَاضٍ.

(١) «أعلام الحديث»: (١/٦٠).

(٢) «إكمال المعجم»: (٦/٤٨٦).

(٣) فِي (ط): مَعْدُومٌ.

(٤) «أعلام الحديث»: (١/٦٠).

أَخْبِي أَيْهَا، وَكَانَ امْرَأً تَصَرَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَهُ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ - فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيَّ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، قَالَ وَدَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرًا مَا

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (وَتُعِين عَلَى ثَوَابِ الْحَقِّ)، فَالثَوَابُ جَمْعُ ثَابَةٍ، وَهِيَ الْحَادِثَةُ، وَإِنَّمَا قَالَتْ ثَوَابِ الْحَقِّ، لِأَنَّ لَهَا ثَابَةً قَدْ تَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَقَدْ تَكُونُ فِي الشَّرِّ، قَالَ لَيْسَ:  
ثَوَابُ مَنْ خَيْرٍ وَشَرُّ كِلَاهِمَا فَلَا لَخَيْرٍ مَمْدُودٌ وَلَا لَشَرٍّ لَازِبٌ<sup>(١)</sup>  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى كَلَامِ خَدِيجَةَ ﷺ: أَنْتَ لَا يُصِيبُتُ مَكْرُوهُ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيكَ مِنْ مَكْرَمٍ لِأَخْلَاقٍ وَكَرَمٍ الشَّمَائِلِ، وَذَكَرْتَ ضَرُوبًا مِنْ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَكْرَمَ الْأَخْلَاقِ وَخِصَالِ الْخَيْرِ سَبَبٌ لِلسَّلَامَةِ مِنْ مَصَارِعِ السُّوءِ، وَفِيهِ مَدْحٌ لِلْإِنْسَانِ فِي رَجْهِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لِمَصْلَحَةِ تَطَرُّفٍ<sup>(٢)</sup>.  
وَفِيهِ تَأْنِيسٌ مَنْ حَصَصَتْ لَهُ مَخَافَةٌ مِنْ أَمْرٍ، وَتَبْشِيرُهُ وَذَكَرُ اسْبَابِ السَّلَامَةِ لَهُ. وَفِيهِ أَعْظَمُ دَلِيلٍ وَأَبْلَغُ حُجَّةٍ عَلَى كَمَالِ خَدِيجَةَ ﷺ، وَجَزَالَةِ رَأْيِهَا، وَقُوَّةِ نَفْسِهَا، وَثَبَاتِ قَلْبِهَا، وَعِظَمِ فَهْمِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (وَكَانَ امْرَأً تَصَرَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) مَعْنَاهُ: صَارَ نَصْرَانِيًّا، وَالْجَاهِلِيَّةُ: مَا قَبْلَ رِسَالَةِ نَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ فَاخِشِ الْجَهَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكْتُبَ) هَكَذَا هُوَ فِي مَسْمُومٍ: (الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ) (وَيَكْتُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ)، وَوَقَعَ فِي أَوَّلِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ)<sup>(٣)</sup>، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَحَاصِلُهُمَا أَنَّهُ تَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ بِحَيْثُ صَارَ يَتَصَرَّفُ فِي الْإِنْجِيلِ فَيَكْتُبُ أَيُّ مَوْضِعٍ شَاءَ مِنْهُ، بِالْعِبْرَانِيَّةِ إِنْ شَاءَ، وَبِالْعَرَبِيَّةِ إِنْ شَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ ﷺ: أَيَّ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ)، وَفِي الرُّبُوءَةِ لِأُخْرَى: (قَالَتْ خَدِيجَةُ أَيَّ ابْنِ عَمٍّ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: فِي الْأَوَّلِ: (عَمٍّ)، وَفِي الثَّانِي: (ابْنِ عَمٍّ)، وَكِلَاهُمَا

(١) لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ الزُّبَيْدِيِّ فِي «تَاجِ مَعْرُوسٍ»: (٣١٨/٤)

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) «نَعْرًا، وَهُوَ حَطٌّ - وَكَذَا وَقَعَ وَرَسُولُهَا فِي (خ) غَيْرُ مَجْدُودَةٍ، وَالمُشَبَّهُ فِي «الْمَشْكَاةِ» (١٢/٣٧٢٠)، وَارْتِشَادُ الْبَارِي» (١٠/١٢١)، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٣) «بُخَارِيُّ» ٣. وَوَقَعَ عَقْدُهُ مِثْلَ رِوَايَةِ مَسْمُومٍ بِرَقْمٍ ٤٩٥٣.

رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةٌ: هَذَا الشَّامُوسُ الَّذِي أُتْرِلَ عَلَى مُوسَى ﷺ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْمُخِرْجِي هُم؟» قَالَ وَرَقَّةٌ: نَعَمْ، لَمْ

صحيح، أما<sup>(١)</sup> الثاني فلأنه ابن عمها حقيقة كما ذكره أولاً في الحديث، فإنه وَرَقَّةٌ بن نوفل بن أسد، وهي حليجة بنت خوييدر بن أسد، وأما لأول فسقته عم مجاراً للاحترام، وهذه عادة العرب في آداب خطبتهم، يحاطب لصغير الكبير (يا عم) احتراماً له ورفعة لمرتبه، ولا يحصل هذا الغرض بقولها. يا بن عم، والله أعلم.

قوله: (هذا الشَّامُوسُ لَدِي أُسْرِلَ عَلَى مُوسَى ﷺ) (لشاموس) بالنون وليس المهملة، وهو جبريل ﷺ، قال أهل اللغة وغريب الحديث. لشاموس في لغة صاحب سرّ خير، والجاسوس صاحب سرّ الشرّ، ويقال: نَسَتِ الشَّرَّ بفتح النون والميم، أُنِمَّه بكسر الميم، نَمَسًا، أي: كتبه، ونَسَتِ الرجل ونَمَسَتْه: ساررته، واتفقوا على أن جبريل ﷺ يُسَمَّى لشاموس، واتفقوا على أنه المراد هنا، قال الهَرَوِيُّ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّهُ بِالْغَيْبِ وَالْوَحْيِ<sup>(٢)</sup>.

وأم قوله: (الذي أُتْرِلَ عَلَى مُوسَى ﷺ)، فكل هو في «الصحيحين» وغيرهما وهو المشهور، وروياه في غير صحيح: (نزل على عيسى ﷺ)، وكلاهما صحيح.

قوله: (يا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا) لضمير في (فيه) يعود إلى أيدم النبوة ومدّته. وقوله: (جَذَعًا) يعني شدًّا قويًّا حتى أبلغ في نصرتك، والأصل في لجّاع للشوَاب، وهو هنا استعارة.

وأم قوله: (جَذَعًا)، فهكذا الرواية المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما بالنصب، قال بقضي عياض: ووقع في رواية ابن مهران: (جَذَع) بالرفع، وكذلك هو في رواية الأصمعي في البخاري<sup>(٣)</sup>، وهذه لرواية طاهرة وأم لنصب فختلف لعلماء في وجهه، فقال الخطابي والمزني وغيرهما: نَصَبَ عَلَى أَنَّهُ خَيْرُ كَدِّ الْمَحْدُوفَةِ، تفسيره: ليتني أكون فيها جَذَعًا<sup>(٤)</sup>، وهذا يعني على مذهب

(١) غي (ن)؛ وأم.

(٢) «غريبين في القرآن والحديث» (شمس)

(٣) أخرجه من دفع في المعجم تصحاحه ١ (١٨١/٣) عن من عدى عن ورقة بن نوفل أنه سأل رسول الله ﷺ: كيف يأتيك

الرحي؟ قال: يأتيني في شجرة قلّة؛ هذا الشَّامُوسُ الذي أُتْرِلَ عَلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

(٤) «كتاب المعجم» (١/٤٨٩)، ورواية سيفوري (طبعة مكتبة زهير لكتاب) برقم: ٣

(٥) «أعلام الحديث» (١/٢١)، و«المعجم بقرئ لمسلم» (١/٢٢٧)

يَأْتِي رَجُلٌ قَطُّ يَمَّا جِئْتُ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَرَّرًا. راجع ٢٥٢٧

حطاب، وسدي، ١٤٩٥٣.

[٤٠٤] ٢٥٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوُحْيِ،

النُّحُوبِينَ كُوفِيِّينَ. وَقَالَ الْقَاضِي: سَاطِرٌ عِنْدِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَارِ، وَحَمِرٌ (لَيْتَ) قَوْلُهُ (فِيهِ) <sup>(١)</sup>، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي هُوَ الصَّحِيحُ لِذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ مِنْ شَيْوِخَتِهِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «أَوَّلُ مَخْرَجِي هَذَا؟» هُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، هَكَذَا لِرُؤْيَا، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ يَاءٍ عَلَى وَجْهِ، وَلِصَّحِيحِ أَمَشْهُورٍ تَشْدِيدُهَا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُتَخَرَّجُونَ﴾ [برسم ١٢٢] وَهُوَ جَمْعُ مَخْرَجٍ، فَايَاءُ الْأَوَّلَى يَاءُ الْجَمْعِ، وَالثَّانِيَةُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَفُتِحَتْ لِنَخْفِيفِ، لِثَلَا يَجْتَمِعُ الْكُسْرَةُ وَلِيَاءُ أَنْ بَعْدَ كَسْرَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمَكَ) أَيِ: وَقْتُ خُرُوجِكَ. قَوْلُهُ: (أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَرَّرًا) هُوَ بَفَتْحِ سُرِّي وَبِهَمْزَةٍ قَبْلُهَا، أَيِ: قَوْلًا بِالْغَا.

قَوْلُهُ فِي لِرُؤْيَا الْآخَرَى. (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ. (وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ) بِالْوَاوِ، وَهُوَ صَحِيحٌ <sup>(٢)</sup>، وَالْقَائِلُ (وَأَخْبَرَنِي) هُوَ الزُّهْرِيُّ، وَفِي هَذِهِ الْوَاوِ فَائِدَةُ لَطِيفَةٍ قَدَّمَهَا فِي مَوَاصِعَ <sup>(٣)</sup>، وَهِيَ أَنَّ مَعْمَرَ سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ أَحَدَيْتَ قَالَ لِرُؤْيَا فِيهَا: (أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِكَذَا)، (وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِكَذَا) إِلَى تَحْرُفِ، فَأَرَادَ مَعْمَرٌ رُؤْيَا عَيْرَ الْأَوَّلِ فَقَالَ: قَالَ لِرُؤْيَا: (وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، فَأَتَى بِالْوَاوِ لِيَكُونَ رَاوِيًا كَمَا سَمِعَ، وَهَذَا مِنْ لَاحْتِبَاطِ وَالتَّحْقِيقِ وَلِمَحْفُظَةِ عَنِ الْإِلْفَاضِ وَالتَّحْرُفِ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إكمال لتعلم: (٤٨٩/١).

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): الصَّحِيحُ

(٣) نَصْرٌ مِنْ ٥٨٧ مِنْ هَذَا لُجُزًا.



وَسَأَلَ الْحَدِيثَ يَمَثُلُ حَدِيثُ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَوْلُهُ لَا يُخْرِيكُ اللَّهُ أَبَدًا، وَقَالَ: قَالَتْ خَدِيجَةُ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ، اسْمُكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. [أحمد: ٢٥٩٠٩، ع ٦٩٨٢]

٤٠٥، ٢٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَتْ هَافِصَةُ رَوْحُ النَّبِيِّ ﷺ: فَرَجَعَ إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ، وَاقْتَصَلَ الْحَدِيثَ يَمَثُلُ حَدِيثُ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ حَدِيثِهِمَا، مِنْ قَوْلِهِ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّوحِيِّ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةَ، وَتَابَعَ يُونُسَ عَلَى قَوْلِهِ: قَوْلُهُ لَا يُخْرِيكُ اللَّهُ أَبَدًا، وَذَكَرَ قَوْلَ خَدِيجَةَ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ، اسْمُكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. [أحمد: ٢٥٨٦٥، والبحاري: ١٣]

[١٠٦] ٢٥٥ - (١٦١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - .....

قوله في هذه الرواية، أعني رواية معمر: (هو الله لا يُخْرِيكُ) هو بالحاء المهملة والثؤن، وقد قدما بيانه<sup>(١)</sup>

قوله في رواية عقيل - وهو بصم العين - : (يَرْجُفُ فُؤَادُهُ) قد قدمت في حديث: «أهل اليمن أرقُّ قلوباً» بيان اختلاف في القلب والفؤاد<sup>(٢)</sup>. وأما عدم خديجة ﷺ بَرْجَفَ فُؤَادَهُ ﷺ، فالظاهر أنها رآته حقيقة، ويجوز أنها لم تره وعصته بقرئ وصوره الحال، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) هذا نوع من يتكرر في الحديث يسعي التنبه عليه، وهو أنه قال: (عن جابر وكان من أصحاب النبي ﷺ)، ومعلوم أنَّ جابر بن عبد الله الأنصاري من مشهوري الصحابة أشدُّ شهرة، بل هو أحدُ لستة الذين هم أكثرُ الصحابة رواية عن رسول الله ﷺ، وحواله أنَّ بعض الرواة حاطب به من يتوهم أنه يخفى عليه كونه صحابياً، فبيته إزالةً للوهم، واستمرت الرواية به.

(١) ص ٦٠٣ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٣٩٢ من هذا الجزء.

كَانَ يُحَدِّثُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ - قَالَ فِي حَدِيثِهِ - «فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَجِئْتُ مِنْهُ قَرَفًا فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَذَرُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُمْ فَأَنذِرْ ۖ قُرْآنُكَ هُتُورٌ ۚ وَرَبُّكَ مَكِينٌ ﴿١﴾ فَطَافَ ۚ﴾ وَلُحْزَ قَاهِرٍ ﴿٢﴾ رِسْمٌ ١٥٠١ وَهِيَ الْأَوَّلُ، قَالَ: «ثُمَّ تَابَعَ الْوَحْيُ»، [ص ٤١٧].

لبن قيس: فهو لاءُ رُوَاةُ في هذا الإسناد أئمة جلّة، فكيف يتوهم خفاء صحبة جابر في حقهم؟ فالجواب: أن بين هذا ببعضهم كان في حار صعره قبل تمكّنه ومعرفته، ثم روده عند كماله كما سمعه، وهذا الذي ذكرته في جابر يتكرر مثله في كثير من الصحابة، وجوابه كلّ ما ذكرته، والله أعلم.

قوله: (يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ) يعني احتباسه وعدم تدبّعه وتواليه في النزول. قوله ﷺ: «إِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسًا» هكذا هو في الأصوب: «جالسًا» منصوبٌ على الحال.

قوله ﷺ: «فَجِئْتُ مِنْهُ قَرَفًا» رواه مسلم من رواية يونس وعقيل ومُعمر، كلّهم عن ابن شهاب. وقال في رواية يونس: «فَجِئْتُ بِجِيمٍ مضمومة ثم همزة مكسورة ثم ثاء مثناة ساكنة ثم دالّ لضمير. وقد في رواية عقيل ومُعمر: «فَجِئْتُ» بعد جيم ثاء ان مشتان<sup>(١)</sup>، هكذا هو الصواب في ضبط رواية الثلاثة.

وذكر القاضي عياض رحمه الله تعالى أنه ضبط على ثلاثة أوجه: منهم من ضبطه بالهمزة في الموضع الثلاثة، ومنهم من ضبطه بالثاء في لمواضع الثلاثة، قال القاضي: وأكثر الروايات لكتاب على أنه بالهمز في لموضعين الأولين، وهما رواية يونس وعقيل، وبالثاء في لموضع الثالث وهو رواية مُعمر<sup>(٢)</sup>.

وهذه الأقوال التي نقلها القاضي كلّها خطأ ظاهر، فإنّ مسلماً رحمه الله قال في رواية عقيل: (ثم ذكر مثل حديث يونس غير أنه قال: «فَجِئْتُ مِنْهُ قَرَفًا»)، ثم قال مسلم في رواية مُعمر أنها نحو حديث يونس إلا أنه قال: («فَجِئْتُ مِنْهُ» كما قال عقيل)، فهذا تصريح من مسلم بأن رواية مُعمر وعقيل متفقان في هذه اللفظة، وأنهما مختلفتان لرواية يونس فيها، فنظّل بذلك قول من قال: الثلاثة بالثاء أو بالهمزة، وبطل أيضاً قول من قال: إن رواية يونس وعقيل متعقّلة، ورواية مُعمر مخلفة لرواية عقيل، وهذا ظاهراً لا خفاء به ولا شك فيه.

(١) في (خ). متفقان

(٢) بطو الإكمال المعلوم: (١) ٤٩٠

[٤٠٧] ٢٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثُمَّ فَتَرَ الْوَحْيُ عَنِّي فَتْرَةً، فَبَيَّنَّا أَنَا أَمْثَلِي». ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَجِئْتُ مِنْهُ فَرَقًا حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ». قَالَ: وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَالرُّجْزُ الْأَوَّلُ، قَالَ: «ثُمَّ خَمِيَ الْوَحْيُ بَعْدُ وَتَتَابَعَ».

٦ حمه. ١٤٤٨٣، ربيعاري: ٢٤٩٢٦.

وقد ذكر صاحب «المصالح» أيضًا رويته آخر باطنة مصححة<sup>(١)</sup>، تركت حكيتها، لظهور بطلانها، والله أعلم.

وأما معنى هذه الدفقة، فالرواية ناهية عن واحد، أعني رواية الهمز ورواية الهمزة، فزعت ورعبت، وقد جاء في رواية البخاري: «فرعبت»<sup>(٢)</sup>، قال أهل اللغة: جُئْتُ الرَّحْلُ: دَفْعٌ، فَهُوَ مَجْجُوثٌ، أَي: دَفْعٌ. قال الخليل والكسائي: جُئْتُ وَجُئْتُ، فَهُوَ مَجْجُوثٌ وَمَجْجُوثٌ، أَي: مَذْعُورٌ دَفْعٌ<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ: «حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ» هكذا هو في الرواية: «هَوَيْتُ»، وهو صحيح، يقال: هَوَى إِلَى الْأَرْضِ وَأَهْوَى إِلَيْهَا، لَغْتَانِ، أَي: سَقَطَ. وقد غِيَطَ وَجْهُ مَنْ أَنْكَرَ (هوى) ورغم أنه لا يقال إلا (أهوى)، والله أعلم.

قوله: «ثُمَّ خَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ» هم بسعني فأكد أحدهم بالآخر، ومعنى «خمي»: كَثُرَ نَزُولُهُ وَازْدَادَ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَمِيَتْ النَّارُ وَلِشَمْسٍ، أَي: كَثُرَتْ<sup>(٤)</sup> حَرَّتُهَا.

قوله: (إِنْ أَوَّلَ مَا نَزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾) صعب بل باطل، والصواب أن أول ما نزل على الإطلاق ﴿قُرْآنُ يَسِينَ﴾ كما صرح به في حديث عائشة رضي الله عنها. وأما ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، فكان نزولها بعد فطرة لוחي كما صرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن حابر، والدلالة صريحة فيه في مواضع.

(١) المطالع للأندلس: (٢/٨١).

(٢) البخاري: ٤.

(٣) المعجم: (٦/١٣).

(٤) هي (ص) و(هـ) فويرت.

[٤٠٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ وَقَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجِهْ فَأَخْرِجْهُ﴾ - قَبْلَ أَنْ تُقْرَضَ لَصَلَاةٍ - وَهِيَ الْأَوَّلَانُ، وَقَالَ: «فَجِئْتُ مِنْهُ» كَمَا قَالَ عُقَيْلٌ، [الحمد ١٥١٣٥،

وحيهاري: ٤٩٢٥].

[٤٠٩] ٢٥٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا سَدَمَةَ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ قَبْلُ؟ قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، فَقُلْتُ: أَوْ «أَقْرَأُ»، فَقَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ قَبْلُ؟ قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، فَقُلْتُ: أَوْ «أَقْرَأُ»؟ قَالَ جَابِرٌ: أَحَدُكُمْ مَا حَدَّثَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «جَاوَزْتُ بِحِجَازٍ شَهْرًا، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلَتْ فَاسْتَبَطَنْتُ بَطْنَ الْوَادِي، فَنُودِيتُ، فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي فَلَمْ أَرِ أَحَدًا، ثُمَّ نُودِيتُ فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا، ثُمَّ نُودِيتُ لَوَقَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ - يَغْنِي جَبْرِيلَ ﷺ - فَأَخَذَنِي رَجْفَةٌ شَدِيدَةٌ،

منه قوله: وهو يحدث عن فترة الوحي، إلى أن قال: (فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾).

ومنه: قوله ﷺ: «فقد لملت الذي جاءني بحراء»، ثم قال: «فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾».

ومنه: قوله: «ثم تدع» يعني بعد فترته، فالصواب أن أول ما نزل: ﴿أَقْرَأُ»، وأن أول ما نزل بعد فترة الوحي: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ»، وأما قول من قال من المفسرين: إن أول ما نزل الفاتحة، فبطلانه أشهر من أن يذكر، والله أعلم.

قوله ﷺ: (فاستبطنت الوادي) أي: صرحت في بطنه. قوله ﷺ: «فجاءني بحراء» في جبريل عليه الصلاة والسلام: «فإذا هو على العرش في الهواء» المراد بالعرش كرسى كما تقدم في الرواية لأخرى: «عنى كرسى بين السماء والأرض». قال أهل اللغة: العرش هو السرير، وقيل: سرير لملك. قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ عَرُشٌ عَظِيمٌ﴾. سمل ٢٣، والهواء هنا ممدود يكتب بالالف، وهو الجو بين السماء والأرض كما في الرواية لأخرى، والهواء: الخالي، قال الله تعالى: ﴿وَقَدَرْتُمْ هُوَ﴾ [برهانه ٤٣].

قوله ﷺ: «فأخذني رجفة شديدة» هكذا هو في الروايات مشهورة، «رجفة» بالهمزة، قول القاصي:

فَأَتَيْتُ حُدَيْجَةَ فَقُلْتُ: دَثِّرُونِي، قَدَثِّرُونِي، فَصَبُّوا عَلَيَّ مَاءً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾<sup>(١)</sup>  
 قَرَأَ قَائِلٌ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾ وَبَكَى فَكَثِرَ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾ وَبَكَى فَكَثِرَ ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾<sup>(٢)</sup>، سَنَ ٩ هـ، ١٠٤٧٨٧ [١٠٤٧٨٧] [١٠٤٧٨٧].  
 [٤١٠] ٢٥٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ  
 الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى عَرْشِ بَيْنَ  
 السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». [البخاري: ٤٤٩٢] [٤٤٩٢] [٤٤٩٢].

ورواه السمرقندي: «وَجَفَّةً بِالْوَدُو، وَهِيَ صَحِيحَتَانِ مُتَقَارِبَانِ، وَمَعْنَاهُمَا الْاضْطِرَابُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
 ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾»<sup>(٣)</sup>، سَنَ ٨ هـ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾»<sup>(٤)</sup>،  
 قَوْلُهُ ﷻ: «فَصَرَّ عَيْنِي سَاءً» فِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُصَبَّ عَلَى الْفَرْعِ لِمَا لَيْسَ كُفْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
 وَأَمَّا تَفْسِيرُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾، فَقَالَ لِعِمَاءِ: الْمُدَّثِّرُ وَالْمَرْمِلُ وَالْمَتَنَفِّعُ وَالْمَشْتَمَلُ  
 بِمَعْنَى، ثُمَّ نَجْمُورُ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ الْمُدَّثِّرُ بِثِيَابِهِ، وَحَكَى لِمُورِدِي قَوْلًا عَنْ عِكْرَمَةَ أَنَّ مَعْنَاهُ: الْمُدَّثِّرُ  
 بِالنَّبُوَةِ وَأَعْيَانِهَا<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾ مَعْنَاهُ: حَذَّرَ الْعَذَابَ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ. ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾ أَيُّ عَظْمِهِ وَنَزَاهِهِ  
 عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ. ﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾ قِيلَ: مَعْنَاهُ: طَهَّرَهَا مِنَ النِّجَاسَةِ، وَقِيلَ: قَطَّرَهَا، وَقِيلَ: الْمَرَادُ  
 بِالنِّجَاسِ النَّفْسُ، أَيُّ: طَهَّرَهَا مِنَ الذَّنْبِ وَمَا فِي النَّفْسِ.

﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾ بِكَسْرِ لَوِّ فِي قِرَاءَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَقَرَأَ حَفْصُ بَعْضُهَا<sup>(٦)</sup>، وَفُسِّرَ فِي الْكِتَابِ بِالْأَوَّلِ،  
 وَكَذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَالرُّجْرُ فِي اللُّغَةِ: الْعَذَابُ، وَسُمِّيَ الشُّرْكُ وَعِبَادَةُ الْأَوْثَانِ رِجْزًا،  
 لِأَنَّهُ سَبَبُ الْعَذَابِ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالرُّجْزِ فِي آيَةِ الشُّرْكِ، وَقِيلَ: الذَّنْبُ، وَقِيلَ: الظُّلْمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿يَا أَيُّهَا الْمَثَرِيُّ﴾

(١) «كتاب المعجم» ١/ (٤٩٢).

(٢) «الكتاب» ١/ (١٣٥).

(٣) «تفسير في لغات السبع» ص ٢١٦ ومرا بضم أبعاً من لعشر أبو جعفر ويعقوب، نظر «تفسير في لغات السبع» ص ٢١٦.

لعشر (٢/ ٣٩٣).

## ٧٤ - [باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات،

## وفرض الصلوات]

## باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات

## وفرض الصلوات

هذا باب طويل، وأنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده مختصرة من الألفاظ والمعاني على ترتيبها، وقد لخص لقاضي عياض رحمه الله في الإسراء جملاً حسنة نفيسة، فقال: اختلف الناس في الإسراء برسول الله ﷺ، ف قيل: إنما كان جميع ذلك في المنام. والحق الذي عده أكثر الناس ومعظم السلف وعامة المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين أنه أسري بجسده ﷺ، والآثار تدل عليه لمن طالعها وبحث عنها، ولا يُعَدَّل عن طهرها إلا بدليل، ولا استحالة في حملها عليه فيحتاج إلى تأويل.

وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهماً أنكرها عليه العلماء - وقد نبه مسم على ذلك بقوله: (فقدّم وأخر وزد ونقص) - منها: قوله: (وذلك قبل أن يُوحى إليه)، وهو غلط لم يُوافق عليه، فإنَّ الإسراء أقل ما قيل فيه أنه كان بعد مبعثه ﷺ بخمسة عشر شهراً. وقال الخزي: كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل لهجرة بسنة. وقال الزُّهري: كان ذلك بعد مبعثه ﷺ بخمسين سنين. وقال ابن إسحاق: أسري به ﷺ وقد فشا الإسلام بمكة والقبايل<sup>(١)</sup>.

وأشبه هذه الأقوال قول الزُّهري وابن إسحاق، إذ لم يختلفوا أن خديجة (رضي الله عنها) صلّت معه ﷺ بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل لهجرة بمدة، قيل: بثلاث سنين، وقيل: بخمس.

ومنها: أن العلماء مُجمِعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا قبل أن يُوحى إليه؟

(١) أسيرة ابن إسحاق، ص ٢٩٥

[٤١١] ٢٥٩ - (١٦٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَيْتُ بِالْبُرَاقِ - وَهُوَ دَابَّةٌ أَيْضُ طَوِيلٌ قَوْقُ الْحِمَارِ

وأما قوله في رواية شريك (وهو نائم)، وفي رواية الأخرى (يا أبا عبد الله) ليس بالمتكلم والمفطان)، فقد يحتاج به من يجعله<sup>(١)</sup> رقيب نوم، ولا حاجة فيه إذ قد يكون ذلك حالة أول وصول الميث إليه، وليس في الحديث ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها. هذا كلام بقضي رحمه الله<sup>(٢)</sup>، وهذا الذي قاله في رواية شريك، وأن أهل العلم أكرهوه، قد قاله غيره، وقد ذكر البخاري رحمه الله رواية شريك هذه عن أنس في كتاب التوحيد من «صحيحه»، وأتى بالحديث معوّلاً<sup>(٣)</sup>.

قال المحقق عبد الحق رحمه الله في كتابه «تجميع بين الصحيحين» بعد ذكره هذه لرواية: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس، وقد زاد فيه زيادة مجهولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتنبين والأئمة المشهورين، كابن شهاب وثابت البناني وقتادة، يعني عن أنس، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث، قال: ولأحاديث التي تقدمت قبل هذا هي لمعول عليها. هذا كلام لحافظ عبد الحق رحمه الله<sup>(٤)</sup>.

قول مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) هذا الإسناد كله بصريون، و(فَرُّوخَ) عجمي لا ينصرف، وتقدم بيانه مرات<sup>(٥)</sup>، و(بُنَانِيُّ) بضم الباء، منسوب إلى بَنَانَةَ قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ.

قوله ﷺ: «أَتَيْتُ بِالْبُرَاقِ» هو بضم الباء لموحدة، قال أهل اللغة: البراق اسم لدابة لتي ركبها رسول الله ﷺ ليلة الإسراء. قال الزبيدي في «مختصر العين» وصاحب «لتحرير»: هي دابة كان الأنبياء صلبت الله وسلامه عليهم يركبونها. وهذا الذي قلناه من شترك جميع الأنبياء فيها يحتاج إلى نقل صحيح<sup>(٦)</sup>.

(١) في (يا): بعض من يجعله

(٢) إكمال المعلم: (١/٩٤ - ٩٩)

(٣) البخاري ٧٥١٧

(٤) تجميع بين الصحيحين: ٢١٤

(٥) انظر ص ٣٤٤ و ٤٩٧ و ٥٤١ و ٥٦٧ من هذا الجزء

(٦) انظر ابن حجر في «فتح»، (٧/٢٠٧) عن عدد من تصحيفه وتباين أن البرق كان قد تركه.



وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرَفِهِ، قَالَ - فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، قَالَ: فَرَبَطْتُهُ بِالْحَقِيقَةِ الَّتِي يَرْتَبِطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فِيهِ وَرَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ

قال ابن خلدون، اشتقاق البرق من البرق<sup>(١)</sup>، إن شاء الله تعالى - يعني لسرعته، وقيل: سُحِّي بذلك تشبهاً بصفته وتألُّكاً وبتريقه، وقيل: لكونه أبيض.

وقال القاضي عياض: يحتمل أنه سُحِّي بذلك لكونه ذا لونين، يقال: شدة سُرْقَاء، إذا كان في خلال صوفها لأبيض صدقات سود. قال: ووُصِفَ في الحديث بأنه أبيض، فقد يكون من نوع الشدة سُرْقَاء، وهي معدودة في البيض<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ «فركبته حتى أتيت بيت المقدس»، فربطته بالحققة التي يرتبط به الأنبياء «أما بيت المقدس» ففيه لثتان مشهورتان غاية الشهرة:

[أحدهما: بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الذال المحققة.

والثانية: يضم الميم وفتح القاف والذال المشددة.

قال أبو حنيفة: أم من شدته فمعناه: المظهر، وأم من حقيقته فقد أوعى الفارسي: لا يخلو إما أن يكون مصدراً أو مكاناً، فإن كان مصدراً، كان كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتُمْ مَرَجِحَتَكُمْ﴾ [النمل ١٠] ونحوه من لمصدر. وإن كان مكاناً فمعناه: بيت المكان الذي جُمع فيه الطهارة، أو بيت مكان الطهارة، وتطهيره وإحراقه من الأصنام وبعثه منها<sup>(٣)</sup>.

وقد الرُّجُح: اسببت لمقدس: المظهر، وبيت المقدس، أي: المكان الذي يظهر فيه من الدُّلُوب<sup>(٤)</sup>، ويقال فيه أيضاً: ببيتاء، والله أعلم.

وأم (الخليفة) وبسكان اللاء على اللغة نفضية المشهورة، وحكى الجوهري وغيره فتح سلام أيضاً، قال الجوهري: حكى يونس عن أبي عمرو بن لعلاء: حَقِيقَةٌ بالفتح، وجمعها حَقَقَاتٌ<sup>(٥)</sup> وأما على لغة الإسكان، فجمعها حَقَقٌ وحَقَقٌ، بفتح الحاء وكسرها.

(١) الجوهرة لفظاً: (١/٣٧٢)

(٢) [القدس: جمعهم: (١/٤٩٩)]

(٣) لا حجة بغيره: (٢/١٥٢)

(٤) «مناقب» لآل أبي طالب: (١/١١٠)

(٥) تصحيح: (حقق).

خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جَبْرِيلُ عليه السلام بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جَبْرِيلُ عليه السلام: اخْتَرْتُ الْفِطْرَةَ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ، فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، .....

وأما قوله عليه السلام: «الحققة التي يربط به»، فكما هو في الأصول: «به» بضمير المذكر، أعاده على معنى حققة، وهو الشيء. قال صاحب «التحرير»: المراد حققة باب مسجد بيت المقدس، والله أعلم. وفي ربط البراق بالأحد بالاحتياط في الأمور وتعصي الأسباب، وأن ذلك لا يتحد في التوكل إذا كان الاعتماد على الله تعالى، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من حمير وإناء من لبني» فاخترت اللبن، فقال جبريل: اخترت الفطرة، هذا اللفظ وقع هنا مختصراً، وسر دانه عليه السلام قيل له: اختر أي الإنا من شئت، كما جاء ميثاً بعد هذا في هذا الباب من رواية أبي هريرة، فألهمهم عليه السلام اختيار لبن.

وقوله: «اخترت لفطرة» فسرو لفطرة هنا بالإسلام والاستقامة، ومعناه - والله أعلم -: اخترت علامة للإسلام والاستقامة. وجعل لبن علامة لكونه سهلاً طيباً طاهراً سائغاً للذابين، سيم العاقبة. وأما الخمر فمنها أة الخبائث، وحذبة لأنواع من الشر في لحد ولمال، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «ثم عرج بنا إلى السماء، فاستفتح جبريل عليه السلام فقيل له: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه».

أما قوله: «العرج»، فبفتح العين والراء. أي: ضِعِد. وقوله: «جبريل» فيه بيان الأدب فيمن استأذن بدق سبب ومحوه فقيل له: من أنت؟ فيسبغي أن يقول: زيد مثلاً إذا كان اسمه زيدا، ولا يقول: أنا، فقد جاء لحديث بلنهي عنه<sup>(١)</sup>، ولأنه لا فائدة فيه.

وأما قول: «توب السماء»: «وقد بُعِثَ إليه؟»، فمراده: وقد بُعِثَ إليه للإسراء وصعود السموات؟ وليس مراده لاستمهاة عن أصل لبعثة ورأسالة، فإن ذلك لا يخفى عليه إلى هذه المدة، فهذا هو

(١) عني (ج). ومن كان ذلك، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري: ٢٢٥٠، وإسم: ٥٦٢٥، وأحمد: ١٤١٨٥ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: من أنت؟ قال: أنا، كأنه كرهها.

حين كان على أبيه، ثم دقت لياب، فقال: من أنت؟ قلت: أنا، فقال: أنت أنا، كأنه كرهها.

فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِابْنِي الْحَالَةِ هَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ وَتَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فَرَحَّبَا وَدَعَوَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ ﷺ، إِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسَيْنِ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَظِيمًا﴾ [مريم ٥٧] ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِهَارُونَ ﷺ،

الصَّحِيح - والله أعلم - في معناه، ولم يذكر الخطيب في «شرح البحاري»<sup>(١)</sup> وجماعة من لعلماء غيره، وإن كان القاضي قد ذكر خلافاً أو أشار<sup>(٢)</sup> إلى خلاف في أنه ستفهم عن أصل البيعة أو عما ذكرته<sup>(٣)</sup>.  
قول القاضي: وفي هذا أن للسَّماء أبواباً حقيقة، وحفظةً مؤكِّلين بها، وفيه إثبات لاستئذان<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَإِذَا أَنَا بِآدَمَ»، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثم قال ﷺ في السَّماءِ الثَّانِيَةِ: «فَإِذَا أَنَا بِابْنِي الْحَالَةِ، فَرَحَّبَا بِي وَدَعَوَا»، وذكر ﷺ في باقي الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه نحوه.

فيه استحباب لقاء أهل الفضل بالبشر والترحيب والكلالة، والحسن والتأدب لهم وإن كانوا أفضل من الداعي. وفيه جواز مدح الإنسان في وجهه إذ أُمين عليه، والإعجاب وغيره من أسباب الفتنة.

(١) «أعلاء الحديث» ٢٠ (٣/ ٨٧٣)، وذكر الخطيب أيضاً لقول النبي ﷺ: «وَأَنَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَعْلَمْ بِعَمَّة»

ﷺ: «لَأَنْهُمْ عَمِدَةُ الْبُيُوتِ وَبُيُوتُهُمْ»

(٢) في (ج): وأشار

(٣) [إكمال المعجم] ١ (٥٠١).

(٤) المعصنر السابق: (١/ ٥٠٢).

فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَّجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ عليه السلام. قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى عليه السلام، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَّجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ عليه السلام، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَإِذَا هُوَ يَذْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى السُّدْرَةِ الْمُتَنَهَى، وَإِذَا وَرْقُهَا كَأَذَانِ الْفَيْلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلَاقِلِ، قَالَ: كَلِمًا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

وقوله عليه السلام «فإذا أنا بإبراهيم الخليل» قال الأزهرى: قد ابن لُسْكَيْت: يقال: هما بن عم، ولا يقال: بن خدي، ويقال: هما بن خال، ولا يقال: بن عمه<sup>(١)</sup>.

قوله عليه السلام: «فإذا أنا بإبراهيم عليه السلام مُسْنِدًا ظَهْرَهُ إِلَى بَيْتِ الْمَعْمُورِ» قال لقاصي عياض رحمه الله: يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِدَادِ إِلَى الْقُبَّةِ، وَتَحْوِيلِ الظَّهْرِ إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup>.

قوله عليه السلام: «ثم ذهب بي إلى السُّدْرَةِ الْمُتَنَهَى» هكذا وقع في الأصوب: السُّدْرَةُ، بِأَلْفٍ وَوَاوٍ، وَفِي الزُّوَائِدِ بَعْدَ هَذَا: «سِدْرَةٌ مُتَنَهَى». قال ابن عباس والمفسرون وغيرهم: سُمِّيَتْ سِدْرَةٌ الْمُتَنَهَى، لِأَنَّ عِلْمَ الْمَلَائِكَةِ يَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَحَدًا إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام<sup>(٣)</sup>. وَخُصِّيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ سُمِّيَتْ بِهَذِهِ، لَكُونِهَا<sup>(٥)</sup> يَنْتَهِي إِلَيْهَا مَا يَهْبِطُ مِنْ فَوْقِهَا وَمَا يَصْعَدُ مِنْ تَحْتِهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى

قول عليه السلام: «وإذا ثمرها كالقِلَاقِلِ» هو بكسر القاف، جمع قُلَّةٍ، وَالْقُلَّةُ حَجَرٌ عَظِيمَةٌ تَسُوعُ قُرْبَحِينَ أَوْ

أَكْثَرُ

(١) للإصلاح المصطلق: (٤/٢٦٢)، وإلهيب اللغة: (١/٨٨) و(٧/٢٢٨).

(٢) إكمال المعجم: (١/٥١٢).

(٣) قال ابن حجر في «المناقب» (٧/٢١٣) أنه لا يبعد من حديث ابن مسعود من تقدم أسرقم ٤٣١٠، قال: «ثم أمرني برسول الله عليه السلام، فتبني به إلى سِدْرَةِ الْمُتَنَهَى، وهي في اسماء النبوة، لها سوي ما يخرج به من لأرض فيعص منها، وينتهي ينتهي ما يهبط به من فوق فيقضي منها» [تكون حديث ابن مسعود عليه السلام في صحيح، فهو أولى بالاحتجاج.

(٤) قال ابن حجر في «المناقب» (٧/٢١٣): هكذا أورده فاشيعر بضمة عده، ولا سيما، كما يصحح برده، وهو صحيح

سريع

(٥) في (ج): لكونه.

مَا عَشِيَّ تَغَيَّرْتُ، كَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَمَتْهَا مِنْ حُسْنِهَا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى، فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَتَنَزَّلْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ، فَقَالَ: مَا قَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أَمَّتِكَ؟ قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَإِنَّ أَمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَإِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي فَقُلْتُ: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَلَيَّ أَمَّتِي، لَمْ حَظَّ عَنِّي خَمْسًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقُلْتُ: حَظَّ عَنِّي خَمْسًا، قَالَ: إِنَّ أَمَّتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، قَالَ: فَلَمْ أَرْجِعْ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى ﷺ حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، فَلَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا، وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَبْعَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: فَتَنَزَّلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُ: «قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ». [احمد ١٢٥١٥]

[٤١٢] ٢٦٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثْتُ بِهِزْ بْنَ أُسَيْدٍ: حَدَّثْتُ

قوله ﷺ: «فرجعت إلى ربي» معناه: رجعت إلى الموضع الذي ناجيته منه أولاً، فدجيته فيه ثانياً. وقوله ﷺ: «فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى ﷺ» معناه: بين مرصع مناجاة ربي، والله أعلم.

قوله عقب هذا الحديث: (قال الشيخ أبو أحمد: حدثنا أبو العباس الماسرجسي: حدثنا شيبان بن قُروَاح: حدثنا حماد بن سلمة بهذا الحديث) (أبو أحمد) هذا هو الجلودي راوي الكتاب عن ابن سفيان عن مسلم، وقد علا له هذا الحديث رجل، فإنه رواه أولاً عن ابن سفيان عن مسلم عن شيبان بن قُروَاح. ثم روه عن الماسرجسي عن شيبان، واسم الماسرجسي أحمد بن محمد بن الحسين النيسابوري، وهو بفتح السين المهملة وإسكان الراء وكسر الجيم، وهو منسوب إلى جده ماسرجس.

وهذه لائحة وهي قوله: (قال الشيخ أبو أحمد) إلى آخره تقع في بعض الأصول في الحاشية، وفي أكثرها في نفس الكتاب، وكلاهما له وجه، فمن جمعها في الحاشية فهو الظاهر المختار، لكونها ليست من كلام مسلم ولا من كتبه، فلا يدخل في نفسه، إما هي قائمة فشاها أن تكتب في الحاشية،

ومن أَدخِلها في الكتاب فليكون الكتاب مقبلاً عن عبد الله بن عمر القاري عن شيخه

سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُنِيتُ فَأَنْظَلُّوا بِي إِلَى زَمْرَمَ، فَشَرَحَ عَنْ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ، ثُمَّ أُنِيتُ». [٤١٣ - ٤١٤].

[٤١٣] - ٢٦٦ (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْتَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ ﷺ وَهُوَ يَتَعَبُ مَعَ الْعِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصَرَعَهُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً فَقَالَ: هَذَا حُطُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، . . .

الزيادة من كلام الجلودي، فنقلها عبد الغفر في نفس الكذب لكونها من جملة المأخوذ عن الجلودي، مع أنه ليس فيه بُس ولا إيهام أنها من أصل مسلم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «شَرَحَ عَنْ صَدْرِي» هو غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ، بِمِثْلِ «شَرَحَ» دُقُّ، كما قد في لرواية التي بعد هذه.

وقوله ﷺ: «ثم أنزلت» هو بإسكان اللام وضَمُّ التاء، هكذا ضبطناه، وكذا هو في جميع الأصول والنسخ، وكذا نقله القاضي عياض من جميع الروايات<sup>(١)</sup>، وفي معناه خضه واختلاف. قال القاضي: قال الواقفي<sup>(٢)</sup>: «هذا وهم من الرواة، وصوابه: (تَرَكْتُ) فتصحف، قال لقاضي: سألت عنه ابن سرج، فقال: (أنزلت) هي سعة بمعنى تَرَكْتُ صحيح وليس فيه بصحيف. قال نقاضي: وصهرني أنه صحيح بالمعنى المعروف في أنزلت، فهو ضدُّ رَفَعْتُ، لأنه قال: «انظنقوا بي إلى زمرم ثم أنزلت»، أي: ثم صُرِفْتُ إلى موضعي الذي حُمِلْتُ منه. قال: ولم أزل أبحث عنه حتى وقعت على لجلال فيه من رواية أبي بكر البرقاني، وأنه طرف حديث، وتماه: «ثم أنزلت عليّ قلست من ذهب معلوءة حكمة وإيماناً»<sup>(٣)</sup>. هذا آخر كلام لقاضي عياض رحمه الله.

ومقتضى رواية البرقاني أن يُضبط «أنزلت» بفتح اللام وسكون التاء، وكذلك ضبطناه في «الجمع بين الصحيحين» للخميدي، وحكى الخميدي هذه الرواية المذكورة عن رواية البرقاني، وزاد عليها وقال: أخرجها البرقاني بإسناد مسلم، وأشار لخميدي إلى أن رواية مسلم ناقصة، وأن تمامها ما زاده البرقاني<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

(١) «المعجم الكبير» (١) ٥٠٨ - ٥٠٩

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٤٣ و ٥٧٠ من هذا الجزء

(٣) أخرجه ابن منده في «الإيمان»: ٧٠٦ بلفظ: «ثم أنزلت عليّ قلست» . . .

(٤) «الجمع بين الصحيحين» ١/ ٥٣٣



ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَلْسَةٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَابِيهِ، وَجَاءَ الْفُلَمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ - يَعْنِي ظِلَّزَهْ - فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ، فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُنْتَقِعُ النَّوْنِ، قَالَ أَسْرَ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمَخِيطِ فِي صَدْرِهِ. (احمد ١٧٢٦١).

قوله ﷺ: «ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَلْسَةٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ» أما (الطَّلْسَت) فبفتح الطاء وإسكان السين المهملتين، وهي إناء معروف، وهي مؤنثة. وحكى القاضي عياض كسر الطاء لغةً<sup>(١)</sup>، ولمشهور الفتح كما ذكر، ويقال فيها: طَلَسْتُ بتشديد السين وحذف التاء، وطَلْسَةٌ أيضاً، وجمعها طَلْسَاتٌ وطَلْسُوسٌ وطَلْسَاتٌ.

وأما «لَأَمَهُ» فبفتح اللام ويعدف همزة، على وزن ضربه، وفيه لغة أخرى: (لَأَمَهُ) بالمد على وزن آذنه، ومعناه: جمعه وضمَّ بعضه إلى بعض، وليس في هذا ما يؤهم جواز استعمال إناء للذهب، لأنَّ هذا فعلُ الملائكة واستعمالهم، وليس بلازم أن يكون حكمهم حكمت، ولأنه كان أولَ الأمر قبل تحريم النبي ﷺ أواني الذهب والفضة.

قوله: (يعني ظِلَّزَهْ) هو بكسر الطاء المعجمة بعدها همزة ساكنة، وهي لمرضعة، ويقال أيضاً لزوج المرضعة: ظِلَّزٌ.

قوله: (فاستقبلوه وهو مُنْتَقِعُ النَّوْنِ) هو بالفتح المفتوحة، أي: متغيّر النون. قال أهل اللغة: يقال: امْتَقَعَ لونه فهو مُمْتَقِعٌ، وانتَقَعَ فهو مُنْتَقِعٌ، وبتَقَعَ بالياء فهو مُبْتَقِعٌ، ثلاث لغات، والفتح مفتوحة فيهن. قال الجوهري وغيره: ولميم أفصحهن. ونقل الجوهري اللغات لثلاث عن الكسائي، قال: معناه: تغيّر من حزن أو غزع<sup>(٢)</sup>.

وقال الهروي في «لغريبين» في تفسير هذا الحديث: يقال: امْتَقَعَ لونه وابتَقَعَ وامْتَقَعَ وامْتَقَعَ<sup>(٣)</sup>، وشيبي، وأنشيف بالسين والمشتين، والتُمِعَ والتُمِعَ بالعين والغين، وبتَّير. والنَّهْمُ.

قوله: (كنتُ أرى أثرَ المَخِيطِ في صدره) هو بكسر الميم وإسكان الخاء وفتح الياء، وهي الإبرة، وفي هذا دليل على جواز نظر الرجل إلى صدر الرجل، ولا خلاف في جوازه، وكذا يجوز أن يطر إلى

(١) في كسر الطاء: (١/٩٠٩).

(٢) «اصبحح»: (مقتع).

(٣) وقع في «لغريبين» في العرب الحديث (مقع) واستقح، بدل واستقح وكلاهما بمعنى تعير.



[٤١٤] ٢٦٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ ثَيْلَةَ أُسْرَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكُفَّةِ أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ، وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِطْعَتِهِ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَقَدْ مَّ فِيهِ شَيْئٌ وَآخَرٌ، وَرَأَدَ وَقَصَّ - رَحِمَى ٧٥١٧، رَوَاهُ ٤١١.

[٤١٥] ٢٦٣ - (١٦٣) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَرَجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ ﷺ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَبَسٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْلَقَتْهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَفَرَجَ

ما فوق الشُّرة وتحت ركبته، إلا أن يطر بشهوة، فإنه يحرم النظر بشهوة إلى كل دمي إلا الزوج، إلى زوجته ومسوكته، وكذا هما إليه، وإلا أن يكون لمطور إليه أمر حسن لصوره، فإنه يحرم النظر إلى وجهه وجميع بدنه، سواء كان بشهوة أو بعينه، إلا حاجة البيع والشراء والتصيب والتعليم ونحوه، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَيْلِيُّ)، و(حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ الثَّجِيبِيُّ) قد تقدَّم ضبطهما مرتين<sup>(١)</sup>، فـ (الأيلي) بسنندة، و(الثجيب) بقبة التاء وفتحها، وأوضحنا أصبه وضبطه في المقدمة.

قوله: «جاء بطبَسٍ من ذهبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي» قد تقدَّمنا لغت الطبست وأنها مؤنثة، فحاء (ممتلي) على معناه وهو الإناء (أفرغها) على لفظها، وقد تقدَّمنا بيان الإيمان في أول كتاب الإيمان<sup>(٢)</sup>، وبيان الحكمة في حديث «الحكمة يمانية»<sup>(٣)</sup>، ولضمير لي (أفرغها) يعود على الطبست كما ذكرناه، وحكى صاحب «التحريز» أولاً أنه يعود على الحكمة، وهذا القول وإن كان له وجه فلا يظهر ما قدَّمته، لأنَّ عوده على الطبست يكون نصريحاً بفرغ الإيمان والحكمة، وعلى قوله يكون إقراخ الإيمان مسكوتاً عنه، والله أعلم.

(١) نظر من ١٣٥ من هذا الجزء.

(٢) انظر من ٢١٩ وما بعدها من هذا الجزء.

(٣) نظر من ٣٩١ من هذا الجزء.

يحي إلى السماء، فَلَمَّا جِئْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ ﷺ لِحَازِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ، قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ، قَالَ: فَأَرْسِلْ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَفَتَحَ، قَالَ: فَلَمَّا عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَإِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ، وَعَنْ بَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ، قَالَ: فَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، قَالَ: فَقَالَ:

وَأَمَّ جَعْلُ الْإِيمَانِ وَالْحِكْمَةِ فِي بَدَنِهِ وَفِي رُغْمِهِمْ مَعَ أَنَّهُمَا مُتَعَبَانِ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَادِ، فَمَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْوَدَ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ يَحْضُرُ بِهِ كَمَالُ الْإِيمَانِ وَالْحِكْمَةِ وَزِيَادَتُهُمَا، فَسُمِّيَ إِيْمَانٌ وَحِكْمَةٌ لِكَوْنِهِ سَبَبًا لَهُمَا، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ تَمَجُّزِهِ وَاللَّهُ أَهَمُّ.

قوله ﷺ: «إِذَا رَجُلٌ عَنْ يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ» نُسِّرَ الْأَسْوَدَةُ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ تَسَمَّى بَنِيهِ، أَمَّ الْأَسْوَدَةُ فَجَمْعُ سَوَادٍ، كَقَوْلِ (١) وَأَقْبَلَةُ، وَسَمٌّ وَأَسْنِمَةٌ، وَزَمَنٌ وَأَزْمَنَةٌ، وَتُجْمَعُ الْأَسْوَدَةُ عَلَى أَسَاوِدَ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: لِسَوَادِ الشَّخْصِ، وَقِيلَ: لِسَوَادِ لُجَمْعَاتٍ. وَأَمَّ التَّسَمُّ بِفَتْحِ النُّونِ وَسُيْنٍ، أَوَّاحِدَةٌ تَسْمَةٌ، قَالَ لَخَطَابِيُّ وَغَيْرُهُ: هِيَ نَفْسُ الْإِنْسَانِ، وَلِإِمْرَادِ أَرْوَاحِ سَيِّدِ آدَمَ (٢).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّهُ ﷺ وَجَدَ آدَمَ وَتَسَمَّى بَنِيهِ مِنْ أَهْلِ سَجَّةٍ وَالنَّارِ، وَقَدْ جَاءَ أَنَّ أَرْوَاحَ الْكَافِرِ فِي سَبْعِينَ، قِيلَ: فِي الْأَرْضِ السَّبْعَةِ، وَقِيلَ: تَحْتَهَا، وَقِيلَ: فِي سَجَجٍ، وَأَنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ مُتَعَمَّةٌ فِي الْجَنَّةِ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تُعْرَضُ عَلَى دَرَجَاتٍ أَوْقَاتًا، فَوْقَ وَقْتٍ وَعَرْضُهَا مَرُورُ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كَوْنَهُمْ فِي النَّارِ وَالْجَنَّةِ يَنْبَغِي فِي أَوْقَاتٍ دُونَ أَوْقَاتٍ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ (٣)، وَقَوْلُهُ ﷺ فِي الْمُؤْمِنِ تُعْرَضُ مِنْزَلُهُ مِنَ الْجَنَّةِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ لَهُ: «هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ» (٤). وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لُجْمَةً كَانَتْ فِي جِهَةِ يَمِينِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالنَّارُ فِي جِهَةِ شِمَالِهِ، وَكِلَاهُمَا حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ (٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى» فِيهِ شَفَقَةٌ لَوْلَا عَنَى وَلَدُهُ، وَسُرُورُهُ بِحَسَنِ جَدِّهِ، وَحُزْنُهُ وَبُكَؤُهُ لِسُوءِ جَدِّهِ.

(١) القفال: جميع مؤخر لرؤس.

(٢) (أعلام الحديث) ١: ١٤٥.

(٣) أخرجه البخاري: ١٣٧٩، ومسلم: ٧٢١١، وأبو داود: ٥٩٢٩، عن جندب بن عبد الله.

(٤) (الكشاف لمعجم): ١/٥٠٣.

مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ يَا جَبْرِيلُ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ ﷺ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ النَّبِيُّ عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ. فَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ صَحِيحٌ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكِي. قَالَ: ثُمَّ صَرَّحَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى آتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ لِحَاظِنِهَا: افْتَحْ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ حَاظِنُهَا مِثْلُ مَا قَالَ حَاظِنُ السَّمَاءِ الْأُولَى، فَفَتَحَ. فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاءِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَعِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ سَنَّاوَهُمْ، عَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ آدَمَ ﷺ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، قَالَ: فَلَمَّا مَرَّ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِدْرِيسَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قَالَ: «ثُمَّ مَرَّ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ. قَالَ: ثُمَّ مَرَزْتُ بِمُوسَى ﷺ فَقَالَ: مَرْحَبًا

قوله في هذه الرواية: (ووجد إبراهيم ﷺ في السماء السادسة)، وتقدم في الرواية لأخرى أنه في السابعة، فمن كان الإسراء مرتين فلا إشكال فيه، فيكون في كل مرة وجده في سماء، وإحداهما موضع استقراره ووطنه، ولأخرى كان فيها غير مستوطن، وإن كان الإسراء مرة واحدة فلعلة وجده في السادسة، ثم ارتقى إبراهيم أيضاً إلى السابعة، والله أعلم.

قوله ﷺ في إدريس: «قال: مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح» قال القاضي: هذا مخالف لما يقوله أهل النسب والتاريخ من أن إدريس عليه السلام أب مرآة النبي ﷺ، وأنه جد أعصى لنوح ﷺ، وأن نوحاً هو ابن لامك بن ميثوسلخ بن خنوخ، وهو عندهم إدريس بن يزد بن مهلايين بن قينان بن أنوش ابن شيث بن آدم عليه السلام، ولا خلاف عندهم في عده هذه الأسماء وسردها على ما ذكرناه، وإنما يحتلمون في ضبط بعضها وصورة لفظه، وجاء جواب لأب هـ إبراهيم وآدم: «مرحباً بالابن الصالح»، وقال إدريس: «مرحباً بالأخ الصالح» كما قال موسى وعيسى وهارون ويوسف ويحيى، وليسوا بأب. وقد قيل عن إدريس إنه ليس، وأب له ليس مجد لنوح، قول ليس من ذرية إبراهيم، وأنه من امرئيلين، وإن أول المرسلين نوح، كما في حديث لشعبة<sup>(١)</sup> هذا كلام القاضي عياض.

(١) في الإكمال لمعلم: (١/٥١٢): برده جالب الموهبة، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٤٧٦، ومسلم: ٤٧٥، وأحمد: ١٢١٥٣ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى، فَقَالَ: مَرْحَباً بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ عليه السلام، فَقَالَ: مَرْحَباً بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ.

قَالَ بَنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي بَنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكُمْ عَرَجٌ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ».

وليس في هذا الحديث ما يمنع كونَ إدريسَ عليه لسلام أبَ لنبينا محمد ﷺ، فإنَّ قوله: «الأخ الصَّالِح» يحتمل أن يكون قائله تنطفاً وتأدباً، وهو أخ وابن كَن ابناً، فلأنبياء إخوة وللمؤمنين إخوة، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولَانِ) (أَبُو حَبَّةَ) بالحاء المهملة والياء الموحدة، هكذا ضبطه هنا، وفي ضبطه واسمه ختلاف، فلأصبح الذي عنده الأكثرون: حَبَّةٌ، بالباء الموحدة كما ذكرنا، وقيل: حَبَّةٌ بالياء المشددة تحت، وقيل: حَتَّةٌ بالثون، وهو قول الواقدي. وروي عن ابن شهاب الزهري.

وقد خُتلف في اسم أبي حَتَّةَ، فقيل: عمر، وقيل: مالك، وقيل: ثابت، وهو بصريٌّ باتفاقهم، وسُشهد يوم أحد، وقد جمع الإمام أبو الحسن بن الأثير الجزري رحمه الله لأقوال الثلاثة في ضبطه والاختلاف في اسمه في كتابه «معرفة الصحابة» <sup>(١)</sup>، وبينها بياناً شافياً.

قوله ﷺ: «حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ» معنى «ظهرت»: علوت، (والمستوى) بفتح الواو، قال الخطابي: اسمُ رادبه المصعد <sup>(٢)</sup>، وقيل: المكس المستوي. و«صريف الأقلام» بالضاد المهملة: تصويثها حال الكتابة، قال الخطابي: هو صوت ما تكتبه الملائكة من أقضية الله تعالى وروحه، وما ينسخونه من النوح لمحفوظ، أو ما شاء الله تعالى من ذلك أن يكتب ويرفع لِمَا أَرَادَ الله من أمره وتغييره.

(١) الاسم لصيغة في معرفة الصحابة: ٤/٦٥.

(٢) الأعلام للحديث: ١٤٦/١.

قَالَ مَنْ حَزَمَ وَأَسَسَ مِنْ مَالِكَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أَمَرَ بِمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى ﷺ: مَاذَا قَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ لِي مُوسَى ﷺ: فَرَاغَ رَبُّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَرَاغْتُ رَبِّي فَوَضَعَ شَطْرَهَا، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: رَاغِبَ رَبُّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَرَاغْتُ رَبِّي فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبْدِلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: رَاغِبَ رَبُّكَ، فَقُلْتُ: قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ

قال القاضي: هي هذه حجة لمذهب أهل السنة في الإيمان بصحة كدابة الوحي والمقادير في كتب الله تعالى من لدوح لمحفوظ وما شاء، بالأقلام التي هو تعالى يعلم كيفيتها على ما جاءت به الآيات من كتب الله تعالى ولا حديثاً الصحيحة، وأن ما جاء من ذلك على ظاهره، لكن كيفية ذلك وصورته وجسمه مما لا يعلمه إلا الله تعالى أو من أضاعه على شيء من ذلك من ملائكته ورسده، وما يتأول هذا ويحيله عن ظاهره إلا ضعيف النظر وإيمان، إذ جاءت به الشريعة المطهرة، ودلائل العقول لا تحيله، والله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، حكمة من الله تعالى ووضاراً لما يشاء من غيبه لمن يشاء من ملائكته وسائر خلقه، ولا فهو سبحانه عني عن الكتب والاستدراك، سبحانه وتعالى.

قال القاضي: وفي نحو منزلة نبينا محمد ﷺ وارتفع فوق منازل سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وبدوهم حيث بلغ من تلكوت السماوات، دليل على علو درجته وبانة فضله، وقد ذكر البزار خبراً في الإسراء عن عبيد بن جراح، وذكر فيه مسير جبريل عليه السلام [سأله] على البرق حتى أتى الحجاب، وذكر كعبة، وذكر: «خرج ملث من وراء الحجاب، فقال جبريل عليه السلام: والذي بعثك بالحق، إن هذه الملث ما رأيت منذ خلقت وإني أقرب الخلق مكاناً»<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر: «فارقني جبريل وانقطعت عني الأصوات». هذا آخر كلام لقاضي<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ «فَقَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً» إلى قوله ﷺ: «فَرَاغْتُ رَبِّي فَوَضَعَ شَطْرَهَا»، ويعبره «فَرَاغْتُ رَبِّي فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ» وهذا المذكور من لا يخلف الرواية

(١) لم يروى في نسخة. (١٤٦/٢)

(٢) «الكمال في العلم»: (١/٥١٠)، وما بين مشرفين منه

رَبِّي. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى نَأْتِيَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى. فَغَشِيَهَا الْوَرَانُ لَا أَقْرِئُ مَا هِيَ.

قَالَ: ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا حَنَابُذُ اللَّوْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ». أحمد ٣١٢٨٨، بخاري

تكملة ٣٣٤٢، وموسم لا ٣٤٩.

[٤١٦] ٢٦٤ - (١٦٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ

قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: قَالَ

لمتقدمة أنه ﷺ قال: «حَطَّ عَنِّي خَمْسًا» إلى آخره، فالمراد بحط الشطر هنا أنه حط في مرات  
بمراجعت، وهذا هو الظاهر. وقد القاضي عياض رحمه الله: مراد بالشطر هنا لجزء، وهو  
لخمس، وليس المراد به النصف<sup>(١)</sup>، وهذا الذي قلناه مُحْتَمَلٌ، ولكن لا ضرورة ليه، فإِنَّ هذا الحديث  
الثاني مختصر لم يذكر فيه كُرَات المراجعة، والله أعلم. واحتج لعدم بهذ الحديث على جواز نسخ  
النبي قبل فعه، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ثم انطلق بي جبريل حتى تأتي سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى» هكذا هو في لأصول: «تأتي» بالوَن في  
أوله، وفي بعض الأصول: «حتى أتى»، وكلاهما صحيح.

قوله ﷺ: «ثم أُدْخِلْتُ لَجْنَةً فَإِذَا فِيهَا حَنَابُذُ اللَّوْلُؤِ» أم (الحنابذ) بلجيم لمفتوحة وبعدها نون  
مفتوحة ثم ألف ثم ياء موحدة ثم ذال معجمة، وهي لُذْب، وحديث جُبْدَة، ووقع في كتاب الأنبياء  
من «صحيح البخاري» كذلك<sup>(٢)</sup>، ووقع في أول كتاب لُذْلَة منه: «حبابيل» بالحاء المهملة والياء  
لموحدة وآخره لا<sup>(٣)</sup>، قد الخطي وغيره: هو تصحيح<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما «لِلْوُؤِ» فمعروف، وفيه أربعة أوجه: بهمزيين، وبحدفهما، وبثنت لأوى دون الثانية،  
وعكسها، والله أعلم. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب أهل السنة أَنَّ لَجْنَةً ونداء مخلوقين، وأنَّ السجدة  
في السموات، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،  
لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ).

(١) المصدر السابق (١/٥٠٤)

(٢) البخاري ٣٣٤٢

(٣) بخاري ٣٤٩

(٤) انظر «أعلام الحديث»: (١/١٤٦)



نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ إِذْ سَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ: أَحَدُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَأَتَيْتُ فَأَنْطَلِقُ بِي، فَأَتَيْتُ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهَا مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ، فَشَرَحَ صَدْرِي إِلَى كَذَا وَكَذَا - قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ لِلَّذِي مَعِيَ: مَا يَعْنِي؟ قَالَ: إِلَى أَشْفَلِ بَطْنِهِ - فَاسْتُخْرِجَ قَلْبِي فَغَسَلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ أُعِيدَ مَكَانَهُ، ثُمَّ خُيِّرَ إِمَامَانَا وَجُحِمَتْ، ثُمَّ أُتِيَتْ بِدَائِبَةٍ أَيْضًا يُقَالُ لَهَا<sup>(١)</sup>: الْبَرَأَى، فَوَقَّعَ الْحِمَارَ وَدُونَ الْبَتْلِ، يَتَّبِعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفَتَحَ لَنَا وَقَالَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلِنَعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، قَالَ: فَأَتَيْنَا عَلَى آدَمَ ﷺ وَنَسَقَ الْحَدِيثَ بِقِصَصِهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَقِيَ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ عِيسَى وَيَحْيَى ﷺ، وَفِي الثَّلَاثَةِ يُوسُفَ، وَفِي الرَّابِعَةِ إِدْرِيسَ، وَفِي الْخَامِسَةِ هَارُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ، قَالَ: «ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى مُوسَى ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا جَاوَزْتُهُ بَكَيْ، فَتَوَدَّي: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: رَبِّ هَذَا عَلَامٌ بَعَثَهُ بَعْدِي، يَدْخُلُ مِنْ أُمَّةِ الْجَنَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَقَالَ

قال أبو علي سفياني: هكذا، هذا الحديث في رواية ابن ماهدٍ وأبي العباس الراري عن أبي أحمد الجلودي، وعند غيره<sup>(٢)</sup> عن أبي أحمد: عن قَتَادَةَ عن أَنَسٍ عن مَالِكِ بنِ صَعْفَةَ، بِغَيْرِ شَيْءٍ. قال أبو الحسن الدرقطني: لم يروه عن أَنَسٍ بنِ مَالِكٍ عن مَالِكِ بنِ صَعْفَةَ غَيْرُ قَتَادَةَ<sup>(٣)</sup>، والله أعلم بقوله ﷺ في موسى ﷺ: «فَلَمَّا جَاوَزْتُهُ بَكَيْ، فَتَوَدَّي مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: رَبِّ هَذَا عَلَامٌ بَعَثَهُ بَعْدِي، يَدْخُلُ مِنْ أُمَّةِ الْجَنَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي».

معنى هذا - والله أعلم - أَنَّ موسى ﷺ حَزَنَ عَلَى قَوْمِهِ لِقَاةِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، فَكَانَ بِكَارِهِ حُزْنًا عَدِيمًا، وَغَيْبَةً لِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى كَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ، وَغَيْبَةً فِي الْخَيْرِ مَحْبُوبَةٍ، وَمَعْنَى الْقِطْعَةِ

(١) في نسخة: يقال لها.

(٢) كذا في (ج) و(هـ) و(و) وحده غيره، ووقع في الشرح السيوطي على مسلم (٢٠٧، ١) غيرهما، وهو لوجه

(٣) «اللائحة» و«تبع» ص ٧٩، و«التبعية الممهلة» ٧٨٣/٣.



فِي الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يُخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الْأَنْهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّبْلُ وَالْفَرَاتُ. ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ، آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ،

أَنَّهُ وَدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أُمَّةٍ مُؤْمِنِينَ مِثْلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لَا أَنَّهُ وَدَّ أَنْ يَكُونُوا أَتِبَاعاً لَهُ وَلَيْسَ لِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ مِثْلُهُمْ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ إِنَّمَا بَكَى حُزْناً عَلَى قَوْمِهِ، وَعَنِ فَوَاتِ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ وَالشَّوَابِ الْجَزِيلِ تَخَلُّفَهُمْ عَنِ الطَّاعَةِ، فَإِنَّ مَنْ دَعَى إِلَى خَيْرٍ وَعَمِلَ النَّاسُ بِهِ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِمْ كَمَا جَاءَتْ بِهِ لِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ<sup>(١)</sup>، وَمِثْلُ هَذَا يُبَكِّي عَلَيْهِ وَيُحْزِنُ عَلَى فَوَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يُخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الْأَنْهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّبْلُ وَالْفَرَاتُ).

هَكَذَا هُوَ فِي أَصُولِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «يُخْرَجُ مِنْ أَصْلِهَا»، وَلِإِمْرَادٍ مِنْ أَصْلِ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى كَمَا جَاءَ مِثْلًا فِي «صَحِيحِ لِيْخَارِيٍّ»<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ. قَالَ مَقَاتِلُ: الْبَاطِنَانِ هُمَا السَّسِيلُ وَالْكُوثَرُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَذَا لِحَدِيثٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى فِي الْأَرْضِ، لَخُرُوجِ النَّبْلِ وَالْفَرَاتِ مِنْ أَصْلِهَا<sup>(٣)</sup>. قُتِبَ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، بَلْ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْأَنْهَارَ تَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا، ثُمَّ تَسِيرُ حَيْثُ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْأَرْضِ وَتَسِيرَ فِيهَا، وَهَذَا لَا يَمْنَعُهُ عَقْلٌ وَلَا شَرَعٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَوَجِبَ لِمُصْبِرٍ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَسَى أَنْ (لِلْفَرَاتِ) بَلَاءٌ الْمَمْدُودَةُ فِي لِحْظٍ فِي حَالَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْمُومًا مَشْهُورًا فَتَبَيَّنَتْ عَلَيْهِ لَكُونُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَهُ بِإِلْهَاءٍ وَهُوَ حَقٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: «هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ، آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ» قَالَ صَاحِبُ «مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ»: رَوَيْنَاهُ. «آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ» بَرَفِ الرِّاءِ وَنَصْبِهَا، فَالْنَّصْبُ عَلَى

(١) عَنْهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٤٨٥٠ هـ وَأَبُو حَنِيمَةَ: ٩٢٦٠ هـ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْبُخَارِيُّ: ٩٣٤٠ هـ. وَهُوَ فِي قِسْمِ أَحْمَدَ: ١٧٨٣٣.

(٣) الْإِسْمَاعِيلِيُّ: (١) ٥٠٣.

ثُمَّ أُتِيَتْ بِإِنَاءَيْنِ: أَحَدُهُمَا خَمْرٌ وَالْآخَرُ لَبَنٌ، فَعَرِضَا عَلَيَّ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقِيلَ: أَصَبْتَ أَصَابَ اللَّهِ بِكَ، أَمَتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ قُرِضَتْ عَلَيَّ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسُونَ صَلَاةً، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّتَهَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. (المعجم: ١٧٨٣٦، وبهاري: ٣٢٠٧).

[٤١٧] ٢٦٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي. عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَدْ كَرَّ نَحْوُهُ، وَزَادَ فِيهِ. «فَأُتِيَتْ بِقُلُوبٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَشُقُّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِ الْبَطْنِ، فَقُفِّلَ بِمَاءٍ رَمَزَمَ، ثُمَّ مُلِيَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا». (المعجم: ١٧٨٣٣، وبهاري: ٣٢٠٧).

الظرف، ولزوم على تقدير: ذلك آخر ما عيهم من دخوه، قال: والرفع أوجه<sup>(١)</sup>. وفي هذا أعظم دليل على كثرة لسانكة صوات الله وسلامته عليهم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أُتِيَتْ بِإِنَاءَيْنِ: أَحَدُهُمَا خَمْرٌ وَالْآخَرُ لَبَنٌ، فَعَرِضَا عَلَيَّ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقِيلَ: أَصَبْتَ أَصَابَ اللَّهِ بِكَ، أَمَتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ» قد تقدم في أول باب الكلام في هذا الفصل<sup>(٢)</sup>، والذي يزداد هنا معنى أصبت، أي. أصبت الفطرة، كما جاء في لروية المتقدمة، وتقدم بين الفطرة<sup>(٣)</sup> ومعنى «أصاب الله بك»، أي. أريد بك الفطرة ولحير ولقصص، وقد جاء أصاب بمعنى أريد، قال الله تعالى: «وَمَنْزِلَ لَهُ الزَّيْجَ حُجْرٍ وَآخِرٍ رَحْمَةً لِّكَ أَصَابَ لَكَ» (ص: ٣٦)، أي: حيث أريد، اتفق عليه لمفسرون وأهل اللغة، كذا نقل لو حدي<sup>(٤)</sup> تفق أهل اللغة عليه<sup>(٥)</sup>.

وأما قوله: «أَمَتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، فمعناه أنهم أوسع لك وقد أصبت الفطرة فهم يكونون عبيد، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَشُقُّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِ الْبَطْنِ» هو بفتح حميم وتشديد الداف، وهو ما سفل من بطن ورفق من حده، قال سحومري: لا واحد لها<sup>(٦)</sup>. وقال صاحب «المطلع»: واحد مرق<sup>(٧)</sup>.

(١) «المطلع الأموي»: (٦، ٢٦٠ - ٢١١).

(٢) تقدم ص ٦١٦ من هذا المعجم.

(٣) تقدم في الموضوع سديق.

(٤) «تفسير لوسيط»: (٣/ ٥٥٦).

(٥) «المصباح» (ردية).

(٦) «المطلع الأموي»: (٣/ ١٨٢).

[٤١٨] ٢٦٦- (١٦٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يَقُولُ حَدَّثَنِي بْنُ عَمِّ نَبِيكُمُ ﷺ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُسْرِيَ بِهِ فَقَالَ: «مُوسَى آدَمُ طَوَّالٌ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ» وَقَالَ: «عِيسَى جَعْدُ مَرْبُوعٌ» وَذَكَرَ مَلِكًا خَازِنَ جَهَنَّمَ، وَذَكَرَ الدَّجَالَ. [حداب ٣١٨٠ ربحادي ٣٢٣٩].

قول مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى وَابْنُ شَّارٍ، قَالَ ابْنُ مُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يَقُولُ حَدَّثَنِي ابْنُ عَمِّ نَبِيكُمُ ﷺ، يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ).  
هذا لإسناد كنه بصريون، وشعبة وابن كان واسطياً فقد انتقل إلى لبصرة واستوطنها، وابن عباس أبصاً سكنها، واسم أبي العالمة رُفيع، بصم الرء وفتح لعاء، ابن مهران الرباحي، بكسر الراء وبالمنشة من تحت، والله أعلم.

قوله ﷺ: «مُوسَى آدَمُ طَوَّالٌ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ»، وقال: «عِيسَى جَعْدُ مَرْبُوعٌ» أم «طَوَّالٌ» فبضم الطاء وتحفيف لواء، ومعناه: طويل، وهم لختن. وأم «شَنْوَةَ» فبشين معجمة مفتوحة ثم نون ثم واو ثم همزة ثم هاء، وهي قبيلة معروفة. قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»: سُمُوٌ بذلك من قولك: رجل فيه شَنْوَةٌ، أي: تَقَرَّرَ، قال: ويقال: سُمُوٌ بذلك لأنهم تشابهُوا وتعدوا<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهري: الشَنْوَةُ لَتَقَرَّرَ وهو لتباعد من الأذنس، ومنه أزدُ شَنْوَةٌ، وهم حيٌّ من اليمن يُنسب إليهم: شَنْيَ. قال: قال ابن السكيت: ربما قالوا: أزدُ شَنْوَةٌ، بالتشديد غير مهموز، ويُنسب إليها: شَنْوِي<sup>(٢)</sup>.

وأم قوله ﷺ: «مَرْبُوعٌ»، فقال أهل اللغة: هو الرجل بين الرجلين في لقمة، ليس بالطويل لادن ولا بالقصير العقير. وفيه لعدت ذكره صاحب «المحكم» وغيره: مَرْبُوعٌ وَمَرْبُوعٌ وَمَرْبُوعٌ بفتح لاء وكسرها، وَرَبْعٌ وَرَبْعَةٌ وَرَبْعَةٌ الأخيرة بفتح الباء، والمرأة رَبْعَةٌ وَرَبْعَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وأم قوله ﷺ في عيسى ﷺ: «جَعْدُ»، ووقع في أكثر الروايات في صفته «سَبَطُ الرَّأْسِ»، فقال

(١) «أدب الكاتب» ص ٨٠

(٢) «مفتاح المنطق»: (١٤٦/١)، و«المصباح»: (شأ).

(٣) «المحكم والمحيط لأعظم»: (١٤٠/٢)

[٤١٩] ٢٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَمٍّ نَيْيَكُمُ ﷺ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرَرْتُ بِلَيْلَةِ أُسْرِي بِبِي عَلَى مُوسَى بْنِ جِمْرَانَ ﷺ، رَجُلٌ أَدَمٌ طَوَائِلُ جَعْدٍ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ»، وَرَأَيْتُ عِيسَى بْنَ مَرْثَمَ مَرْثُوعَ الْخَلْقِ، إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبَطَ

العماء: لمراد بجمعدها جعودةً بجسم، وهو اجتماعه واكتنازه، وليس المراد جعودة الشعر. وأما الجمعده في صفة موسى ﷺ، فقال صاحب «التحريض»: فيه معنيان: أحدهما: ما ذكرناه في عيسى ﷺ، وهو اكتنال الجسم.

ولثاني: جعودة الشعر، قل: ولأول: أصح، لأنه قد جاء في رواية أبي هريرة ﷺ في الصحيح أنه رَجُلٌ الشَّعْرُ<sup>(١)</sup>.

هذا كلام صاحب «لتحريض»، ولمعنيان فيه<sup>(٢)</sup> جئنا، وتكون جعودة الشعر على اسمعنى لثاني ليست جعودة لفظاً، بل معناه أنه بين القَطَطِ والسَّبَطِ، والله أعلم.

(والسَّبَطُ) يفتح الباء وكسرها لغتان مشهورتان، ويجوز إسكان الباء مع كسر السين ومع فتحها على التخفيف، كما في كتف وبابه. قل أهل اللغة: لشعر السَّبَطِ هو المُسْتَرْسِل ليس فيه تَكْسُر<sup>(٣)</sup>، ويقال في لفعل منه: سَبَطَ شعره، بكسر الباء، يَسْبُطُ بفتحها، سَبَطاً بفتحها أيضاً، والله أعلم.

قوله في لرواية الأخرى: (قال رسول الله ﷺ: «مَرَرْتُ بِلَيْلَةِ أُسْرِي بِبِي عَلَى مُوسَى بْنِ جِمْرَانَ») هكذا وقع في بعض الأصول، وسقطت لفظة: «مَرَرْتُ» في معظمها، ولا بد منها، فإِنْ خُذْتُ كُنْتُ مَرْدَةً، والله أعلم.

قوله: (وَأَبِي مَالِكاً خَازِنَ الْبَارِ) هو نفسه الهمزة وكسر الراء، و(مَالِكاً) بالنصب، ومعناه أري النبي ﷺ مَالِكاً، وقد ثبت في «صحيح البخاري» في هذا الحديث: «وَرَأَيْتُ مَالِكاً»<sup>(٤)</sup>، ووقع في أكثر الأصول: (مَالِكٌ) بالرفع، وهذا قد ينكر ويقال هذا لحن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب

(١) أخرجه البخاري ٣٤٣٧، ومسلم: ٤٢٤، وأحمد: ٧٧٨٩ بلفظ: «وَجِلُّ لِرَأْسِهِ».

(٢) في (ع)، فيها.

(٣) في (ع) - تَكْسِير.

(٤) البخاري ٣٢٣٩.

الرَّاسِ» وَأَرَى مَا لَكَ حَزَنَ النَّارِ، وَالْدَّجَالِ، فِي آيَاتِ آرَاهُنَّ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لَقِيَّةٍ﴾ [سجدة ٢٣].

قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ يُقْسِرُهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ لَقِيَ مُوسَى ﷺ. [محمد ٢١٩٧ محصر (نومر ٥١٨)].

[٤٢٠] ٢٦٨. (١٦٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَشَرِيحُ بْنُ يُونُسَ قَالَا حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِوَادِي الْأَرْزَقِ فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: هَذَا وَادِي الْأَرْزَقِ. قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ هَابِطاً مِنَ الثَّنِيَّةِ وَلَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْيِيَةِ». ثُمَّ أَتَى عَلَى ثَنِيَّةٍ هَرَشَى فَقَالَ: «أَيُّ ثَنِيَّةٍ هَذِهِ؟» قَالُوا: ثَنِيَّةُ

حسن، وهو أنَّ لفظة (مك) منصوبة، ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعله محدثون كثيرًا، فيكتبون: سمعت أنس، بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، وكذلك: مك، كتبوه بغير ألف ويقرؤونه بالنصب، فهذا إن شاء الله تعالى من أحسن ما يقال فيه.

وفيه فوائد يُثَنِّبُ بها على غيره، والله أعلم.

قوله: (وَأَرَى مَا لَكَ حَزَنَ النَّارِ، وَالْدَّجَالِ، فِي آيَاتِ آرَاهُنَّ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لَقِيَّةٍ﴾ [سجدة ٢٣]. قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ يُقْسِرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ لَقِيَ مُوسَى ﷺ).

هذا الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ﴾ هو من استدلال بعض الرواة. وأم تفسير قَتَادَةَ فقد وافقه عليه جماعة، منهم: مجاهد والكشي والشَّاذِي، وعلى مذهبهم معناه: فلا تكن في شك من لقائك موسى. وذهب كثيرون من المحققين من المفسرين وأصحاب المعاني إلى أنَّ معناه: فلا تكن في شك من لقاء موسى الكتاب، وهذا مذهب ابن عباس ومقاتل والزَّجَّاج<sup>(١)</sup> وغيرهم، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَشَرِيحُ بْنُ يُونُسَ) هو بالسين المهمة ولجيم.

قوله ﷺ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى هَابِطاً مِنَ الثَّنِيَّةِ وَلَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّلْيِيَةِ»، ثم قال ﷺ في يُونُسَ بْنِ مَتَّى ﷺ: «وَأَيْتُهُ وَهُوَ يُلَيِّي».

قال لقاصي رحمه الله - أكثر الروايات في وصفهم تدلُّ على أنه ﷺ رأى ذلك ليلة أسري به، وقد وقع ذلك مئيناً في رواية أبي العلية عن ابن عباس، وفي رواية ابن المسيب عن أبي هريرة وليس فيها ذكر التليية.

(١) المعاني بقرآن وإعرابه، المزجج (٤/٢٠٩).

هَرَشِي، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى عليه السلام عَلَى نَاقَةٍ حَمْرَاءَ جَعْدَوٍ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، حِطَّامٌ نَاقَتِهِ خُلْبَةٌ وَهُوَ يَلْتَبِي».

قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ هُشَيْمٌ: يَغْنِي لِيغَا. (أحمد: ٦٨٥٤).

قال: فإن قيل: كيف يحججون ويثبتون وهم أموات، وهم في الدار الآخرة ونبيست دار عمل؟ فاعلم أن للمشيح وفيه ظهر لنا من هذا أجوبة:

أحدها: أنهم كالشهداء، بل هم أفضل منهم، والشهداء أحياء عند ربهم، فلا ينبغي أن يحججوا ويصلوا كما ورد في الحديث الآخر<sup>(١)</sup>، وأن يتقربوا إلى الله تعالى بما استطعوا، لأنهم وإن كانوا قد توفروا فهم في هذه الدنيا التي هي دار العمل، حتى إذا قُضيت مدتهم وتعقبته الآخرة التي هي دار الجزاء، انقطع العمل.

الوجه الثاني: أن عمل الآخرة ذكر<sup>(٢)</sup>، قال الله تعالى: ﴿وَدَعَوُهُمْ بِهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ أبو س. ١٠.

الوجه الثالث: أن تكون هذه رؤية مندم في غير ليلة الإسراء، أو في بعض ليلة الإسراء، كما قد في رواية ابن عمر: «بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة»<sup>(٣)</sup>، وذكر الحديث في قصة عيسى.

سوجه لربيع: أنه عليه السلام أرى حالهم التي كانت في حياتهم، ومثلوا له في حال حياتهم كيف كانوا وكيف حجهم وتبيتهم، كما قد عليه السلام: «كأنني أنظر إلى موسى»، و«كأنني أنظر إلى يونس»، و«كأنني أنظر إلى عيسى».

الوجه الخامس: أن يكون أخبر عمه أو حمي إليه عليه السلام من أمرهم وما كان منهم، وإن سم يروهم رؤية عين. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «أله حُور» هو بضم الحيم وباء لهم، وهو رفع لصوت. قوله: (نُبَّةٌ هَرَشِي) هي بفتح الهاء وإسكان النون والشين معجمة مقصورة الألف، وهو جبل على ضريق الشام والمدية قريب من الجحفة قوله عليه السلام: «على ناقة حمراء جعدوة» عليه جثة من صوف، حطام ناقة حدة قال هُشَيْمٌ يعني ليغَا.

(١) أخرجه ترمذي في مسنده ٦٣٩١، ٦٨٨٨، وأبو يعنى لموصلي ٣٤٢٥ من حديث ثعلبي عن عدي بن مسعود مرفوعاً بنحو

«لأنبياء أحياء في قبورهم يمشون»

(٢) أخرجه البخاري ١٧٠٣٦، ومسلم ٤٠٢٩، وأحمد ٦٠٣٣.

(٣) فقهنا لمسلم (١: ٥١٦، ٥١٨)



[٤٢١] ٢٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَيْدٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَمَرَرْنَا بِوَادٍ، فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: وَادِي الْأَزْرَقِ، فَقَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ - فَذَكَرَ مِنْ لَوْنِهِ وَشَعْرِهِ شَيْئًا لَمْ يَحْفَظْهُ دَاوُدُ - وَاضْعًا إِيضَاعِي فِي أُذُنِي، لَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ، مَارًا بِهَذَا الْوَادِي»، قَالَ: ثُمَّ سِرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَبِيٍّ، فَقَالَ: «أَيُّ نَبِيٍّ هَذَا؟» قَالُوا: هَرَشَى أَوْ يَمُتٌ، فَقَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ عَلَى نَاقَةٍ حُمْرَاءَ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ، خِطَامٌ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خُلْبِيَّةٌ، مَارًا بِهَذَا الْوَادِي مُلَبًّا». [الطبري: ٢٤٢٠].

أم (الجعدة) فهي مكتنزة اللحم كم تقدم قريباً وأما (الخطام) بكسر الخاء، فهو الحبل الذي يقده ليعبر يجمع على خطمه، وقد تقدم بينه واضحاً في أو كتاب الإيمان<sup>(١)</sup> وأما (الخُلْبِيَّة) فبضم الخاء المعجمة وبالباء لعمدة بينهما لام، فيها لغتان مشهورتان: الصم وإسكند، حكاه ابن السكيت والجوهري<sup>(٢)</sup> وآخرون. وكذلك الخُلب والخُلب، وهو لَيْف كم فسره هشيم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ وَاضْعًا إِيضَاعِي فِي أُذُنِي» أم (الإصبع) ففيها عشر لغات: كسر لهمزة وفتحها وضبطها مع فتح باء وكسرها وضبطها، ولعشرة أصبوع على مثل عصفور. وفي هذا دليل على استحباب وضع الإصبع في الأذن عند رفع الصوت بالأذن ونحوه مما يستحب به رفع الصوت، وهذا لاستنباط والاستحباب يجيء على مذهب من يقول من أصحابنا وغيرهم: إنَّ شَرَعَ مَنْ قَبْلَهُ شَرَعَ لِي، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ «أَيُّ نَبِيٍّ هَذَا؟» قَالُوا: هَرَشَى، أَوْ يَمُتٌ) هكذا ضبطتها: (يَمُتٌ) بكسر اللام وسكان لفاء وبعدها تاء مثنى من فوق، وذكر القضي صاحب «المطالع» فيها ثلاثة أوجه: أحدها ما ذكرته. والثاني: فتح اللام مع سكن لفاء. والثالث، فتح اللام والفاء جميعاً، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

قوله ﷺ: «خِطَامٌ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خُلْبِيَّةٌ» روي بثنتين «لَيْفٌ»، وروي بموضفته إلى «خُدَّة»، فمن ثَوَّن جعل (خُلْبِيَّةً) بدلاً أو عطفت بين.

(١) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء

(٢) «المصباح» (نسخ)

(٣) إكمال المعجم: (١/٥١٥ - ٥١٦)، والمطالع الأنوار: (٣/٤٨٠)



[٤٢٢] ٢٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالِ ذَاكَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَاَنْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ جَعَدَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبِيَّةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يَلْبَسِي». [١ - ٢٥٠١، وسعدي ٣، ٥٩٣].

[٤٢٣] ٢٧١ - (١٦٧) حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ، فَإِذَا

قوله: (عن مجاهد قال: كنا عند ابن عباس، فذكروا الدجال، فقال: إنه مكتوب بين عينيه كافر، قال: فقال ابن عباس عليه السلام: لم أسمعته قال ذلك، ولكنه قال: «أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم»، هكذا هو في الأصول، وهو صحيح.

وقوله: (فقال: إنه مكتوب) أي: قال قائل من الحاضرين، ووقع في «الجمع بين الصحيحين» لعبد الحق في هذا الحديث من رواية عن مسلم. (فذكروا الدجال فقلو: إنه مكتوب بين عينيه) <sup>(١)</sup> هكذا رواه: (فقالوا). وفي رواية الحميدي عن «الصحيحين»: (وذكروا الدجال بين عينيه كافر) <sup>(٢)</sup>، فحذف لفظة: (قال)، و(قالوا)، وهذا كله يُصحح <sup>(٣)</sup> ما تقدّم.

وقوله: (فقال ابن عباس: لم أسمعته) يعني النبي ﷺ.

قوله ﷺ: «كأنني أنظر إليه إذا انحدر» هكذا هو في الأصول كلها: «إذ» بالألف بعد الدال، وهو صحيح، وقد حكى القاضي عياض عن بعض العلماء أنه أنكر إثبات الألف وغلبت روايته، وغلبه القاضي، وقال: هذا جهل من هذا القائل وتعمُّش وجسارة على التَّوْهِيم <sup>(٤)</sup> لغير ضرورة وعدم فهم بمعاني الكلام، إذ لا فرق بين إذ وإذا هنا، لأنه وصفت حاله حين انحداره فيما مضى.

(١) في (هـ): فذكروا.

(٢) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٦٩.

(٣) «الجمع بين الصحيحين»: ١٠٢٢.

(٤) في (ع): يصح.

(٥) في (خ) و(ص) و(هـ): القوم، وسببت من إكمال المعلم: (١/٥٦٨).

مُوسَى ضَرْبَ مِنَ الرِّجَالِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ سُنُوءَةٍ، وَرَأَيْتُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﷺ، فَإِذَا أَقْرَبَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا أَقْرَبَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا صَاحِبَكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - وَرَأَيْتُ جِبْرِيلَ ﷺ، فَإِذَا أَقْرَبَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا دُحْيَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ ابْنُ رُمَيْحٍ: «دُحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ». (أحمد ١٤٥٨٨).

[٤٢٤] ٢٧٢- (١٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَنْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جِئْتُ أُسْرِيَ بِي لَقِيْتُ مُوسَى ﷺ - فَتَعَتُهُ النَّبِيُّ ﷺ - فَإِذَا رَجُلٌ - حَسِبْتُهُ قَالَ: مُضْطَرِبٌ - رَجُلُ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ سُنُوءَةٍ. قَالَ:

قوله ﷺ: «فَدِدَ مُوسَى ﷺ ضَرْبَ مِنَ الرِّجَالِ» هو بإسكان نداء، قال القاضي عياض: هو لرجل بين الرجلين في كثرة السحيم وقلته، قال القاضي: لكن ذكر البخاري فيه من بعض الروايات: «مضطرب»<sup>(١)</sup>، وهو الطويل غير الشديد، وهو ضد جند اللحم مكثريه، ولكن يحتمل أن الرواية الأولى أصح، يعني رواية: «ضرب»، لقوله في الرواية لأخرى: (حسبته قال: «مضطرب»)، فقد ضُفِّت هذه الرواية للشك ومخالفة لأخرى التي لا شك فيها، وفي الرواية الأخرى: «جسيم سَبَطٌ»<sup>(٢)</sup>، وهذا يرجع إلى الطويل، ولا يتأول جسيم بمعنى سمين لأنه ضد ضرب، وهذا إنما جاء في صفة النجاشي، هذا كلام القاضي<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي قاله من تضعيف رواية: «مضطرب» وأنها مخالفة لرواية «ضرب» لا يوافق عليه، فإنه لا مخالفة بينهما، فقد قال أهل اللغة: الضرب: هو الرجل الخفيف اللحم، كذا قاله ابن السكيت في «الإصلاح» وصاحب «المجمع» والزبيدي والجوهرى<sup>(٤)</sup> وآخرون لا يحصون، والله أعلم.

قوله: «دُحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ» هو بفتح الدال وكسرها، لغتان مشهورتان.

قوله ﷺ: «رَجُلُ الرَّأْسِ» هو بكسر الجيم، أي: رَجُلُ الشَّعْرِ، وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى بيان ترجيح الشعر.

(١) البخاري ٣٤٣٧ من حديث أبي هريرة ﷺ وهو في «المصحيح مسلم» ٢٢٤، و«مسند أحمد» ٧٧٨٩.

(٢) البخاري: ٣٤٣٨ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٣) «إكمال المعجم»: (٥١٣/١).

(٤) «إصلاح مطلق»: (٣٨/١)، و«المجمع للغة» ٥٧٧، و«المصحيح»: (ضرب).

وَلَقِيتُ عِيسَى - فَصَفَنِي النَّبِيُّ ﷺ - فَإِذَا رُبْعَةٌ أَحْمَرُ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ - يَعْنِي حَمَامًا - قَالَ :  
وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدَهُ بِهِ قَالَ : «فَأَرَيْتُ بِإِنَاءَيْنِ : فِي أَحَدِهِمَا لَبَنٌ  
وَفِي الْآخَرِ خَمْرٌ، فَقِيلَ لِي : خُذْ آيَهُمَا شِئْتَ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُهُ، فَقَالَ : هَذِهِمُ الْفُطْرَةُ - أَوْ :  
أَصَبَتْ الْفُطْرَةُ - أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ عَوْتُ أَمْنِكَ» . (١) . [٥٣٤٠] . جلد ٤٧٧٨٩ ، صفحہ ١٣٤٣٧ .

قوله ﷺ في صفة عيسى ﷺ : ( «فإذا رُبْعَةٌ أَحْمَرُ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ يَعْنِي حَمَامًا» ) أما (الرُبْعَةُ) فميرسكان الباء ويجوز فتحها ، وقد تقدّم قريب بين اللغات فيه وبين معناه (١) . وأما (الديماس) فبكسر الدال وإسكان الباء والسين في آخره مهملة ، وفسره الراوي بالحمم ، والمعروف عند أهل اللغة أنّ الديماس هو الشرب ، وهو أيضاً أكيث . قال الهروي في هذا الحديث : قال بعضهم : الديماس هنا هو الكيل ، أي : كأنه مخترع يرمس ، قال : وقال بعضهم : المراد به الشرب ، ومنه : ذمّته إذا ذمته (٢) .

وقال الجوهري في «صحاحه» في هذا الحديث : قوله : «خرج من ديماس» يعني في نظارته وكثرة ماء وجهه ، كأنه خرج من كين ، لأنه قال في وصفه : «كأن رأسه يقطر ماء» (٣) .

وذكر صاحب «المطلع» لأقوال ثلاثة فيه ، فقال : الديماس ، قيل : هو الشرب ، وقيل : لكين ، وقيل : لحم (٤) . هذا ما يتعلق بالديماس .

وأما (الحمام) فمعروف ، وهو مدّكر بتفق أهل لغة ، وقد نقل لأرمزي في «تهذيب اللغة» تذكيره عن العرب (٥) ، والله أعلم .

وأما وصف عيسى ﷺ في هذه الرواية - وهي رواية أبي هريرة ؓ - بأنه أحمر ، ووصفه في رواية ابن عمر ؓ بعده بأنه آدم ، ولآدم الأسمر ، وقد روى البخاري عن ابن عمر ؓ أنه أنكر رواية أحمر ، وحلف أنّ النبي ﷺ لم يقه (٦) . يعني وأنه اشتبه على الراوي ، فيجوز أن يتناول الأحمر على الآدم ، ولا يكون المراد حقيقة الحمرة والآدم بل ما قاربهما (٧) ، والله أعلم .

(١) تقدم ص ٦٣١ - ٦٣٢ من هذا الجزء .

(٢) الترمذي بفتح ح تير ، بيت في الأرض .

(٣) الأمازيغي في لسان القرآن ، حديث (١٤) (دمش) .

(٤) المصباح : (١٤) (دمش) .

(٥) المصباح لأثر : (٣٢/٣٢) .

(٦) تهذيب اللغة : (٤) (١١) .

(٧) البخاري ٣٤٤١ .

(٨) في إجماع وإسناد (وفاة) : قاربها .

٧٥ - [باب ذكر المسيح بن مريم،

والمسيح الدجال(\*)]

[٤٢٥] ٢٧٣ - (١٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنْ آدَمَ الرَّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّحْمِ، قَدْ رَجَلَهَا فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَّكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطُوطٍ، أَصْوَرُ الْعَيْنِ الْبُنْمَى كَأَنَّهَا حَبَّةٌ طَائِفَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ»، [روى ٧٣٥٦، ٧٣٦١، أحمد ١٠٦٠٩٩، ترمذي ٢٥٩٠٧،

قوله ﷺ: «أَرَانِي لَيْلَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الرَّجَالِ»<sup>(١)</sup>. به لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّحْمِ، قَدْ رَجَلَهَا فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَّكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطُوطٍ، أَصْوَرُ الْعَيْنِ الْبُنْمَى كَأَنَّهَا حَبَّةٌ طَائِفَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ».

أم قوله ﷺ: «أَرَانِي»، فهو بفتح لهمازة. وأم «الكَعْبَةُ» فَسُمِّيَتْ كَعْبَةً لارتفاعها وترتيبها، وكل بيت مربع عند العرب فهو كعبة، وقيل: سُمِّيَتْ كَعْبَةً لاسْتِدْرَاجِهَا وَعُلُوقِهَا، وَمِنْهُ: كَعْبُ الرَّجُلِ، وَمِنْهُ: كَعْبُ الْمَرْأَةِ: إِذَا حَلَا وَاسْتَدْرَجَ.

وَأَمِ (الْلِمَّةُ) فَهِيَ بَكْسَرِ بِلَامٍ وَتَشْدِيدِ لَمِيمٍ، وَحَمَلُهَا لِمَمٌ، كَقِيْلَةٍ وَقِيْلَبٍ، قَالَ سَجْوَهرِي: وَيَجْمَعُ عَلَى لِمَدَمٍ، يَعْنِي بِكْسَرِ اللَّامِ، وَهِيَ الشَّعْرُ الْمَشْتَلِي الَّذِي يُجَدُّ شَحْمَةً لِأَذْنَيْنِ، عِذَا بَلَغَ الْمُنْكَبِرُ فَهُوَ جَمَّةٌ<sup>(٢)</sup> وَأَمِ «رَجَلَهَا» فَهُوَ تَشْدِيدُ الْجِيمِ، وَمَعْنَاهُ: سَرَّخَهَا بِمُشْطٍ مَعَ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ

وَأَمِ قَوْلُهُ ﷺ: «تَقْطُرُ مَاءً»، فَقَدْ تَضَمَّنِي عِيَاضٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَهْرِهِ، أَيْ: يَقْطُرُ بِالْمَاءِ

(١) ثم يقع عليه الباب في المسيح ثلاث عتقات: (ع) و(ض) و(هم).

(٢) في (ع) ١ راء من لرجل من آدم لوجد

(٢) لا تصحاح: (اللم).

الذي رُجِّه به لقرب ترجيحه، وإلى هذا نجد القاضي الباقر<sup>(١)</sup> قال القاضي عياض: ومعناه عدي أد يكون ذلك عبارة عن نقضه وحسنه، واستعارة لجماله<sup>(٢)</sup>.

وأما (الموافق) فجمع عاتق. قال ابن اللغة: هو ما بين السنكس والعُتُق، وفيه لغتان: لتذكير ولتأنيث، وللتذكير أفصح وأشهر. وقال صاحب «المحكم»: ويُجمع العتق على عواتق كما ذكرنا، وعلى عُتُق وعُتُق يسكن التاء وضُمها<sup>(٣)</sup>.

وأما (طواف عيسى ﷺ)، فقال القاضي عياض رحمه الله: إن كانت هذه رؤيا عين لعيسى حي لم يمت، يعني فلا منزع في طوله حقيقة، وإن كانت مدماً كما به عليه بن عمر في روايته فهو مُحْتَمِل لما تقدم ولتأويل الروي. قال القاضي: وعلى هذا يُحتمل ما ذكر من طواف الدُّجَال بسبب وأن ذلك رؤي، إذ قد ورد في الصحيح أنه لا يدخل مكة ولا لمسنة<sup>(٤)</sup>، مع أنه لم يُذكر في رواية ثالث طواف الدُّجَال. وقد يُقال: إنَّ تحريم دخول المدينة عليه إنما هو في زمن فتنته<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

وأما «المسيح» فهو صفة لعيسى ﷺ وصفة لدجبال، فأما عيسى عليه السلام فاختلف العلماء في سبب تسميته مسيحاً. قال الواحدي: ذهب أبو عبيد وأبيث إلى أنَّ أصله بالعبيرانية مَسِيح، فعربت لعرب وغيرت لفظه، كما قالوا: موسى، وأصله: مُوشى أو ميش بالعبيرانية، فلمَّ عربوه عَيَّروه، فعلى هذا لا اشتقاق له. قال: وذهب أكثر العلماء إلى أنه مشتقٌّ ركذاً قال غيره، إنه مشتق على قول الجمهور، ثم اختلف هؤلاء، فحكى عن ابن عباس عليه السلام أنه قال: لأنه لم يمسح دا عاهة إلا برئى وقال إبراهيم وابن الأعرابي: للمسيح الضديق، وقيل: لكونه مَسْخوخ أسفل القدمين لا أخصص به، وقيل: لمسح زكوب يده، وقيل: لمسحه الأرض، أي قطعها، وقيل: لأنه خرج من بين أمه مَسْخوخاً بالدُّهس، وقيل: لأنه مَسَّح بالبركة حين وُلد، وقيل: لأنَّ الله تعالى مسحَه أي خلقه خلقاً حسناً، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

(١) المنتقى شرح الموطأ: (٧/٢٣١).

(٢) إكمال المعجم: (١/٥٢١).

(٣) المعجم والمسيح لأعظم: (١/١٧٩).

(٤) أخرجه بطبري: ٦٨٨١، وبيهقي: ٧٣٩٠، وأحمد: ١٢٩٨٦ من حديث أنس بن مالك عليه السلام.

(٥) إكمال المعجم: (١/٥٢٤ - ٥٢٣).

وأما «الدجال» فقبيل: سُمِّي بذلك لأنه ممسوح العين، وقيل: لأنه أعور، ولأعور يُسمى مسيحاً، وقيل: لمسحه لأرض حين خروجه، وقيل غير ذلك.

قال القاضي: ولا خلاف عند أحد من الرواة في اسم عيسى أنه بفتح الميم وكسر السين محقة، وتختلف في الدجال، فأكثروا يقوله مثله، ولا فرق بينهما في اللفظ، ولكن عيسى مسيخ هذلي، والدجال مسيخ صلالة. ورواه بعض الرواة: (مسيح) بكسر الميم والسين المشددة، وقاله غير واحد كذلك إلا أنه بالحاء المعجمة، وقاله بعضهم بكسر الميم وتخفيف السين<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما تسمية الدجال فقد تقدم بيانها في شرح المقدمة<sup>(٢)</sup>. وأما قوله ﷺ في صفة الدجال: «جعد قَطَط»، فهو بفتح القاف ولُطَاء، هذا هو المشهور، قال القاضي عياض: رويناه بفتح الطاء الأولى وبكسرها، قال: وهو شديد لجعودة. وقال الهروي: الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمّاً، فإذا كان ذمّاً فله معنيان: أحدهما: القصير المتردد، والآخر: اسحيل، يقال: رجل جعد ليدن، وجعد لأصابع، أي: بخيل. وإذا كان مدحاً فله أيضاً معنيان: أحدهما: أن يكون معناه شديد الخلق، والآخر: أن يكون شعره جعداً غير سنط، فيكون مدحاً، لأن الشبوبة أكثره في شعور العجم<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: قال غير الهروي: لجعد في صفة الدجال ذمّاً، وفي صفة عيسى عليه السلام مدحاً<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «أعور العين اليمنى كأنها عنية هالية»، فروي: «طافئة» بالهمز وبغير همز، فمن همز معناه: ذهب ضوءه، ومن لم يهمز معناه: دثة بارزة. ثم إنه جاء ههنا: «أعور العين اليمنى»، وجاء في رواية أخرى: «أعور العين اليسرى»، وقد ذكرهما جميعاً مسلم في آخر لكتب<sup>(٥)</sup>، وكلاهما صحيح.

(١) معجمين سابق: (١/٥٢٠).

(٢) انظر ص ١٤١ من هذا المعجم.

(٣) لتبيين فيه القرآن والحديث: (جمع).

(٤) لكتب معجم: (١/٥٢٤).

(٥) أخرجه لرويه لأولى برقم ٧٣٦١ من حديث ابن عمر ؓ وفيه في الصحيحين لم يروى، ٥٩١٧، والمعتمد أحمد:

٦٠٩٩، وثانيه برقم ٧٣٦٦ من حديث حذيفة ؓ، وفيه في المستند أحمد: ٢٣٢٥٠.



[٤٢٦] ٢٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ حَدَّثَنَا أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ.....

قال القاضي عياض رحمه الله: رويناه هذه، يعرف عن أكثر شيوخنا، وهو الذي صححه أكثرهم. قال: وهو الذي ذهب إليه الأحفش، ومعناه: نائفة كثرة، حجة لعناب من بين صواحبه، قال: وصبطه بعض شيوخنا بالهمز، وانكره بعضهم، ولا وجه لإنكاره، وقد وُصف في الحديث بأنه مسووح العين، وأنها ليست بحجرة<sup>(١)</sup> ولا نائفة، وأنها مضموسة، وهذه صفة حبة شعيب إذ سأل مؤلف، وهذا يصحح رواية الهمز.

وأما ما جاء في الأحاديث الأخر: «جاحظ العين»، «كأنها كوكب»، وفي رواية: «لها حذقة جاحظة»، كأنها نخاعة في حائط<sup>(٢)</sup>، فتصح رواية ترك الهمز، لكن يجمع بين الأحاديث وتصح الروايتان<sup>(٣)</sup> جميعاً بأن تكون المضموسة والممسوحة والتي ليست بحجرة ولا نائفة هي العوراء الطافية بالهمز وهي العين اليمنى كما جاء هنا، وتكون جاحضة ولتي كأنها كوكب وكأنها نخاعة هي الطافية بغير همز وهي العين اليسرى كما جاء في لرواية لأخرى، وهذا جمع بين الأحاديث ولروايت في لطافة بهمز وبتركه، وأعور اليمنى واليسرى، لأن كل واحدة منهما عوراء، فإذن الأعور من كل شيء لمعييب، لا يثبت ما يختص بالعين، وكلا عيني الدجال معيبة عوراء، إحداهما بذهبيها، ولأخرى عيبها. هذا آخر كلام لقاضي رحمه الله<sup>(٤)</sup>، وهو في نهاية من الحُسن، والله أعلم.

قوله: (حدثنا محمد بن إسحاق المسيبى) هو بفتح سين، منسوب إلى جدّه، وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي سائب، أبو عبد الله الحجازي قوله: (بين ظهراني الناس) هو بفتح الفاء وسكون الهمزة وفتح النون، أي: بينهم، وتقدم بيده أيضاً<sup>(٥)</sup>.

(١) أي حجرة متجذرة في قعرها، وفتح في الإكساء للمعلم (٥٢٢/١) حجره بتقسيم لعمدة القاصدين، قال ابن الأثير، قال يهروي: «إن كانت هذه سقطت سقطت، فمما هذا أنها ليست بصخرة متحجرة». وقد رويت جعفر ٥٥ بتقديم حجيته وقد قدمت، اهـ.

(٢) أخرجه أحمد ١١٧٥٢، «أبو يعلى»، ١٠٧٤، و«حاكم»، ٨٦٢١ من حديث أبي سعيد بخاري رضي الله عنه.

(٣) في (بخ) و(ص) و(هـ) الروايات.

(٤) الإكساء - معجم (١) ٥٢١ - ٥٢٢.

(٥) نقله ج ٢٣٦ من هذا الجزء.



فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرَ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ»، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمٌ كَأَحْسَنِ مَا تَرَى مِنْ أَدَمِ الرَّجَالِ، تَضْرِبُ لِمُتِهِ بَيْنَ مَنَكِبَيْهِ، رَجُلٌ الشَّعْرُ يَقْطُرُ رَأْسُهُ شَاءً، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنَكِبَيْ رَجُلَيْنِ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ، وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا جَعْدًا قَطَطًا، أَعْوَرَ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ بِابْنِ قَطَنِ، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنَكِبَيْ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». [بخاري: ٣٤٤١، ابوداود: ٤٢٢٥].

[٤٢٧] ٢٧٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حُظَيْلَةُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ رَجُلًا أَدَمَ، سَبَطَ الرَّأْسَ، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى رَجُلَيْنِ، يَسْكُبُ رَأْسُهُ - أَوْ: يَقْطُرُ رَأْسُهُ - كَسَالَتْ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ - أَوْ: الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ، لَا نَذْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَ - وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْمَرَ، جَعْدَ الرَّأْسِ، أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، أَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ ابْنَ قَطَنِ، كَسَالَتْ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». [احمد: ٤٧٤٣، ابوداود: ٤٧٩].

[٤٢٨] ٢٧٦ - (١٧٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ لِمَسِيحٍ الدَّجَالَ أَعْوَرَ عَيْنِ الْيُمْنَى» معناه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزُهُ عَنِ سِمَاتِ الْحَدِيثِ وَعَنِ جَمِيعِ لِنَقَائِصِ، وَأَنَّ الدَّجَالَ مَخْذُوقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا قُصُصُ الصُّورَةِ، فَيَسْغِي لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا هَذَا وَتَعْلَمُوهُ لِنَسْ، لِثَلَا يَعْتَرَّ الدَّجَالَ مَنْ يَرَى تَخْيِيلَاتِهِ وَمَعَهُ مِنَ الْفِتْنَةِ.

وَأَمَّا «أَعْوَرَ عَيْنِ الْيُمْنَى»، فَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنَ التَّخْوِيمِ عَلَى حَامِرِهِ مِنَ الْإِضَاعَةِ، وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ يُقَدَّرُ فِيهِ مَحْذُوفٌ كَمَا يُقَدَّرُ (١) فِي نُحْدَرِهِ، فَتُقَدَّرُ أَعْوَرَ عَيْنِ صَمْحَةٍ وَجْهِهِ الْيُمْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «كَأَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِابْنِ قَطَنِ» معناه: «رَأَيْتُ» بضمه شدة وفتحها، وهم ظاهرون، و«قَطَنِ» بفتح، ثقاف والظن،

(١) في (بخ)، يقدرون

أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمَّا كَذَّبْتَنِي قُرَيْشٌ، قُمْتُ فِي الْحَجَرِ، فَجَلَا اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَظَلَمْتُ أَحْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ»

[٢٧٧] - (١٧١) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَعْنَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ

يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتَنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمُ سَيْطِ الشَّعْرِ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ، يَنْطَفُ رَأْسُهُ مَاءً - أَوْ: يُهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً - قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ دَهَبَتْ التَّفَثُ، فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ، جَعَدُ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ الْعَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِشَبَهِ ابْنِ قَطَنِ».

[٢٧٨] - (١٧٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ رَأَيْتَنِي فِي الْحَجَرِ وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلْتَنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أَتِهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ، قَالَ: فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرُ

قوله ﷺ: «فَجَلَا اللَّهُ تَعَالَى لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ»، فَظَلَمْتُ أَحْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ «رُوي «فَجَلَا» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِهَا، وَهِيَ ظَاهِرَانِ، وَمَعْنَاهُ: كَشَفَ وَأَظْهَرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ لُغَاتِ «بَيْتِ الْمَقْدِسِ» وَاشْتِقَاقُهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ<sup>(١)</sup>، وَآيَاتُهُ» هَلَامَتُهُ.

قوله ﷺ: «سَلَطَ رَأْسُهُ مَاءً، أَوْ: يُهْرَقُ» أَمَا «يَنْطَفُ» فَمَعْنَاهُ: يَقَطُرُ وَيَسِيلُ، يَقَالُ: نَطَفَ بِمَتَحِ الطَّاءِ، يَنْطَفُ بِضَمِّهَا وَكَسْرِهَا. وَأَمَا «يُهْرَقُ» فَبِضْمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا، وَمَعْنَاهُ: يَنْصُبُ.

قوله: (حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى) هُوَ حَاجٌّ مَهْمَلَةٌ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ مَجِيمٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ يَاءٌ ثُمَّ نُونٌ.

قوله ﷺ: «فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ» هُوَ بَضْمُ الْكَافَيْنِ، وَالضَّمِيرُ فِي «مِثْلِهِ» يَعُودُ عَلَى مَعْنَى الْكُرْبَةِ وَهُوَ الْكُرْبُ أَوْ لَعْمٌ أَوْ لَهْمٌ أَوْ الشَّيْءُ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لِكُرْبَةٍ بِضَمِّ: الْغَمُّ الَّذِي يَأْخُلُ بِالنَّفْسِ، وَكَذَلِكَ الْكُرْبَةُ: وَكُرْبَةُ الْغَمِّ، إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) ص ٦١٥ من هذا الجزء.

(٢) «لصحيح». (كرب).

إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتَنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي، فَإِذَا رَجُلٌ ضَرْبُ جَعْدٍ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ سُوءَةٍ، وَإِذَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمَ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَشَبَّهُ النَّاسِ بِهِ صَاحِبُكُمْ - يُغْنِي نَفْسَهُ - فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَأَمَمْتُهُمْ، فَلَمَّا قَرَعْتُ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ قَائِلٌ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا مَالِكُ صَاحِبِ النَّارِ نَسَلِمُ عَلَيْكَ، فَانْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَبَدَأَنِي بِالسَّلَامِ.

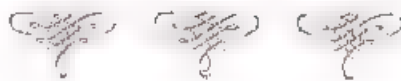
رحمہ ۲۱۸۳۰ ریحدری ۳۲۹۵ھ، یحویا .

قوله ﷺ: «وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء، فإذا موسى ﷺ قائمٌ يصلي...»، وإذا عيسى بن مريم ﷺ قائمٌ يصلي...، وإذا إبراهيم ﷺ قائمٌ يصلي...، فحانت الصلاة فأممتهم».

قال القاضي عياض رحمه الله: قد تقدّم لجواب في صلاتهم عند ذكر طواف موسى وعيسى صلات الله عليهم، قل: وقد تكون لصلاة هذا بمعنى الدعاء ولذكر، وهي من أعمال الآخرة.

قل لقاضي: فمن أين: كيف رأى موسى ﷺ يصلي في قبره، وصلى النبي ﷺ بالأنبياء بيت المقدس، ووجدهم على مراتبهم في السموات وسلموا عليه ورحبوا به؟

فالجواب أنه يحتمل أن تكون رؤيته موسى في قبره عند لكثيب الأحمر كانت قبل صعود النبي ﷺ إلى السماء، وفي طريقه إلى بيت المقدس، ثم وجد موسى قد سبقه إلى السماء، ويحتمل أنه رأى الأنبياء صلات الله عليهم وصلى بهم على ثلث الحد الأول ما رآهم، ثم سألوه ورحبوا به، أو يكون اجتماعهم وصلاته ورؤيته موسى بعد انصرافه ورجوعه عن سدة المصطفى، والله أعلم.



## ٧٦ - [باب في ذكر سُدرة المنتهى]\*

[٤٣١] ٢٧٩ - (١٧٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَمِيْعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَالْفَاطِمَةُ مُتَقَارِبَةً، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي -: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ عَنِ طَلْحَةَ، عَنْ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْتَهَى بِهِ إِلَى سُدْرَةِ الْمُنْتَهَى - وَهِيَ فِي السَّمَاءِ لِسَادِسَةِ - إِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُهْبَطُ بِهِ مِنَ فَوْقِهَا؛ فَيُقْبَضُ مِنْهَا. قَالَ: ﴿وَيَقْنَى لِيَدْرَةَ مَا يَقْنَى﴾ (اسم: ٢١٦)، قَالَ: قَرَأْتُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا: أُعْطِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ،

قوله: (عن مالك بن معول - عن الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ عَنِ طَلْحَةَ، عَنْ مَرْثَةَ) أم (مَعْوَلٍ) فبكسر حيم واسكن ثخين سمعته وفتح الواو. و(طخعة) هو ابن مُصَرِّفٍ، وهؤلاء لثلاثة - أعني الزُّبَيْرِ وَطَلْحَةَ وَمَرْثَةَ - تابعون كونيون.

قوله: (انتهى به إلى سُدرة المنتهى - وهي في السماء السادسة) كذا هو في جميع لأصول: (السادسة)، وقد تقدّم في الروايات الأخرى من حديث أس أن فوق لسماء السادسة. قد مضى: كونه في السابعة هو الأصح وقول: لأكثرين، وهو الذي يقتضيه المعنى وتسميته بالمنتهى<sup>(١)</sup>

قلت: ويمكن أن يُجمع بينهما، فيكون أصلها في السادسة، ومعظمها في السابعة، وقد عُمِدَ أب في نهاية من العظم، وقد قدّر لخبيل رحمه الله هي سُدرة في السماء السادسة قد أُصِغَتْ لسموات ولجنة<sup>(٢)</sup> وقد تقدّم ما حكيناه<sup>(٣)</sup> عن القاضي عياض رحمه الله في قوله: إن مقتضى خروج شهرين لظهيرين أليل والفراش من أصل سُدرة لمنتهى أن يكون أصلها في الأرض، فإن سجد به هذا، أمكن حمته على ما ذكرناه، والله أعلم.

(١) لم يقع هذا حديث في نسخ الثلاث عند (ح) و(ص) و(هـ)

(٢) إكمال معجمه، (١/٥٢٥)

(٣) دعين، (٧/٢٢٤)

(٤) مكرر من ٦١٨ من هذا التبريد

وَأُعْطِيَ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْفَرَةِ، وَغَيْرَ لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا الْمُفْجَمَاتُ.

[الحمد ٢١٦٥]

[٤٣٢] ٢٨٠ - (١٧٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ - وَهُوَ ابْنُ الْعَوَّامِ -: حَدَّثَنَا

الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾

١٠٩، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتٌّ مِثْلُ جَنَاحٍ. [الحمد ٣٧٨١،

والمطهر ٣٢٣٧].

[٤٣٣] ٢٨١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ،

عَنْ زُرَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ ١٠٩، قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتٌّ مِثْلُ

جَنَاحٍ. ١٠٩ طر [٤٣٣].

[٤٣٤] ٢٨٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ لِعَنْبَرِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

سُفْيَانَ الثَّوَالِي سَمِعَ زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾

[الحمد ٢١٨، قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ، لَهُ سِتٌّ مِثْلُ جَنَاحٍ. ١٠٩ طر [٤٣٣].

قوله: "وغير" ليس لم يشرك بالله من أمته شيئاً - المفجعات - هو بضم الحاء وسكون القاف وكسر

سعد، ومعناه: سنوب نعظم الكبار التي تهتك أصحابها، وتوردتهم النار، ونقصهم يدها.

ولتفهم الوقوع في المهلك.

ومعنى لكلاء من مات من هذه الأمة غير مشرك بالله، عُمر له لمفجعات. والمراد والله أعلم -

بعضهم أنه لا يُخمد في النار، بخلاف المشركين، ونيس المراد أنه لا يُعذب أصلاً، فقد تقررت

نصوص الشريعة وجماع أهل السنة على ثبوت عذاب بعض العصاة من المؤمنين ويحتمل أن يكون

بعضهم بيهل خصوصاً من الأمة، أي: يُعمر لبعض الأمة المفجعات، وهذا يظهر على مذهب من يقول:

إن لفظة (من) لا تقتضي العموم مطلقاً، وعلى مذهب من يقول: لا تقتضيه في أخبار وإن اقتضته في

الأمر واليهي ويمكن تصحيحه على مذهب المختار، وهو كونه عموم مطلقاً، لأنه قد قدم دليل

على إرادة خصوص وهو ما ذكره من النصوص والإجماع، والله أعلم



٧٧ - [باب مغنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾،

وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟]

باب معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾.

وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟

قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف السلف والخلف، هل رأى بيبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ فانكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع هنا في «صحيح مسلم»، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود، ولله ذهب جماعة من المحدثين ولمتكلمين.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رآه بعينه، ومثله عن أبي ذر وكعب ولحسن وكان يحلف على ذلك، وحكي مثله عن ابن مسعود وأبي هريرة وأحمد بن حنبل، وحكى أصحاب المقالات عن أبي الحسن الأشعري وجماعة أصحابه أنه رآه.

ويوقف بعض مشيخنا في هذا، وقد: ليس عليه دليل واضح، ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى في الدنيا جائزة، وسؤال موسى عليه السلام إياه دليل على جوارحه، إذ لا يجهل نبي ما يجوز أو يمتنع على ربه وقد اختلفوا في رؤية موسى ﷺ ربه، وفي مقتضى الآية ورؤية المجهل؟ ففي جواب القاضي أبي بكر<sup>(١)</sup> ما يقتضي أنهم رأياه.

وكذلك اختلفوا في أن نبينا محمداً ﷺ هل كنم ربه سبحانه وتعالى ليلة الإسراء بغير واسطة أم لا؟ فنحكي عن الأشعري وقوم من المتكلمين أنه كنه، وعزا بعضهم هذا إلى جعفر بن محمد وابن مسعود وابن عباس.

وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، فلا تكثر عن أن هذا الرؤى والتماني فقسّم ما بين جبريل ونبي ﷺ، أو محتصل بأحدهما من الآخر، أو من السدوة لمشيئ

(١) القاضي أبو بكر هو الباقلي، فقد نقل عنه القاضي عياض في «الفتاوى» (١/٢٤١) في آراء حنابلة عن لا يكثر ما معناه أن موسى عليه السلام رأى الله، فذلك غير صحيح، وأن المجهل رأى ربه بغير واسطة، ولا يستبعد ذلك والله أعلم من قوله. ثم قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، فذكر ثبوت حقيقة ما يحجب هو ظهوره به حتى رآه، وقد عيّن القاضي في شرحه لشيخه: (٤٢٣/١) القاضي أبو بكر بأنه الباقلي.



وذكر عن ابن عباس والحسن ومحمد بن كعب وجعفر بن محمد وغيرهم أنه دُئِمَ من النبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى، أو من الله تعالى، وعلى هذا القول يكون الدُّئُومُ والتدئُومُ متاؤلاً ليس على وجهه، بل كما قال جعفر بن محمد: الدُّئُومُ من الله تعالى لا حَدَّ له، ومن العبد بالحدود، فيكون معنى دُئُومَ النبي ﷺ من ربه سبحانه وتعالى وقربه منه ظهور عظيم منزلته لديه، وشرق أنوار معرفته عنده، وإطلاعه من غيبه وأسرر مذكوته على ما لم يُطمع سواه عنده. والدُّئُومُ من الله تعالى له إظهار ذلك له وعظيم برّه وفضله العظيم لديه، ويكون قوله تعالى: ﴿كَأَن قُرْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [الحج ١٠] على هذا عبارة عن لطف المحض ويصح المعرفة والإشراف على حقيقة من بين ﷺ، ومن الله تعالى إجابة لرغبة وإبانة المنزلة، ويُتَأَوَّلُ في ذلك ما يُتَأَوَّلُ في قوله ﷺ عن ربه: «من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً»<sup>(١)</sup> الحديث. هذا آخر كلام لقاضي<sup>(٢)</sup>.

وأما صاحب «التحرير» فإنه اختار إثبات الرؤية، قال: والحجج في هذه المسألة وإن كانت كثيرة ولكن لا تنسب إلا بالأقوى منها، وهو حديث ابن عباس: أتعجبون أن تكون المائدة لإبراهيم، وللكلام لموسى، ولرؤية لمحمد ﷺ؟<sup>(٣)</sup>. وعن عكرمة: سئل ابن عباس: هل رأى محمد ﷺ ربه؟ قال: نعم<sup>(٤)</sup>. وقد روي بإسناد لا بأس به عن شعبة عن قتادة عن أسس قال: رأى محمد ﷺ ربه<sup>(٥)</sup>. وكان الحسن يحلف: لقد رأى محمد ﷺ ربه.

والأصل في الباب حديث ابن عباس خبير الأمة والمرجع إليه في المعضلات، وقد راجعه ابن عمر في هذه المسألة ورأسه: هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فأخبره أنه رآه. ولا يقدح في هذا حديث عائشة، لأن عائشة رضي الله عنها لم تُخبر أنها سمعت النبي ﷺ يقول: لم أر ربي<sup>(٦)</sup>، وإنما ذكرت ما ذكرت متأولة

(١) أخرجه البخاري: ٧٤٠٥، ومسلم: ٦٨٠٥، وأحمد: ٧٤٢٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) إكمال المعلم: (١/٥٢٧-٥٢٩).

(٣) أخرجه النسائي في «سنن الكبرى»: ١١٤٧٥.

(٤) أخرجه بن خزيمة في «التوحيد»: (٤٨١/٢)، والذهبي في «البرق»: ٧٧٠، والحاكم: ٣٢٣٤.

(٥) أخرجه بن أبي عمير في «المسند»: ٤٣٦، والبرق: ٧١٦٥، وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/٤٨٧).

(٦) قال ابن حجر في «المفتح» (٦٠٧/٨): متفقاً لروى حرمه بأن عائشة لم سمع رؤية بحديث مرفوع تبع فيه من حريصة، وهو عجيب، فقد ثبت ذلك عنه في «مصحح مسلم» [برقم ٤٣٩] الذي شرحه شيخه، فعنه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق في الطروق المملوكة، قال مسروق: وكنت سكت عن محمد فقلت ألم يقل الله ﷻ؟



لقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ بَرِيءٍ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٢١]،  
ولقول الله عز وجل: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الألم: ١٠٣]، والصحابي إذا قال قولاً وخالفه غيره عنهم،  
لم يكن قوله حجة، وهذا صحت الروايات عن ابن عباس في إثبات الرؤية، وجب المصير إلى إثباتها،  
فإنها ليست مما يدرك بالعقل ويؤخذ بالبين، وإنما يُتلقى بالسمع، ولا يستجيز أحد أن يظنّ بهنّ عباس  
أنه تكلم في هذه المسألة بالظنّ ولا جهده، وقد قلّ قعير من رشد حين ذكر خلاف عائشة وبين  
عباس: ما عائشة عندنا بأعظم من ابن عباس. ثم إن ابن عباس أثبت شيئاً بغيره، ولم يثبت ما تقدم  
عليه لدفعه. هذا كلام صاحب التحرير.

فالحاصل أنّ الرجح عند أكثر العلماء أنّ رسول الله ﷺ رأى ربه بعيني رأسه ليلة الإسراء، لحديث  
ابن عباس وغيره مما تقدم، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسمع من رسول الله ﷺ، هذا مما لا ينبغي  
أن يشكك<sup>(١)</sup> فيه، ثم إن عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله ﷺ، ولو كان معها فيه  
حديث لذكرته، وإنما اهتمت بالاستنباط من الآيات، وسوّض الجواب عنها:

فأم احتجاج عائشة رضي الله عنها بقول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، فجوابه ظاهر، فإن الإدراك هو  
الإحاطة، والله تعالى لا يحاط به، وإذا ورد النص<sup>(٢)</sup> بنفي الإحاطة، لا يلزم منه نفي الرؤية بغير  
إحاطة، وأجيب عن الآية بأجوبة أخرى لا حاجة إليها مع ما ذكره، فإنه في نهاية من المحسن مع  
اختصاره.

وأم احتجاجها بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ الآية، فاجواب عنه من أوجه:  
أحدها، أنه لا يلزم من الرؤية وجود الكلام حال الرؤية، فيحوز وجود الرؤية من غير كلام  
لثاني: أنه عام مخصوص بما تقدم عن الأدلة.

الثالث، ما قاله بعض العلماء أنّ المراد بالوحي الكلام من غير واسطة، وهذا الذي قاله هذا القائل

رَبِّهِ أَتَى قَدَمَيْهِ أَمَّا وَهَذِهِ لَمَّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ جَبْرِيٌّ»، وَأَخْرَجَهُ مِنْ مَدِينَةِ  
مَدِينَةِ أُخْرَى عَنْ رُؤْيَيْهِ لِلْمَسَدِّ، فَقَالَ: «أَمَّا مَنْ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ رَأَيْتَ  
رَبَّكَ؟» فَقَالَ: «لَيْسَ رَأَيْتُ جَبْرِيٌّ مَهْطًا».

(١) في (ج): يشكك

(٢) في (ج): ورد في نسخة: «نص» بزيادة: به.

[٤٣٥] ٢٨٣ - (١٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ لَمِيدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [الجم ١٣] قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ.

[٤٣٦] ٢٨٤ - (١٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَ حَفْصٌ، عَنْ عَبْدِ لَمِيدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَاهُ يَقْبِيهِ.

[٤٣٧] ٢٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُصَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ، عَنْ أَبِي لَعَالِيَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [الجم ١١] ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [الجم ١٣] قَالَ: رَأَاهُ بِفُرَادِي مَرَّتَيْنِ.

وَبَن كَد مُتَحَوِّلاً، وَلَكِنْ اِسْمُهُور عَمَى أَنْ لَمَرْد بِالرُّوحِي هَذَا لِلْإِلَهَاءِ وَالرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ، وَكِلَاهُمَا يُسَمَّى وَحْيًا.

وَأَم قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَرَى ذِكْرًا﴾، فَقَدْ الْوَاحِدِيُّ وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ: غَيْرُ مَجْهَرٍ لَهُمْ بِالْكَلَامِ، بَلْ يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ سَحَابَهُ وَتَعَالَى مِنْ حَيْثُ لَا يَرُونَهُ، وَيَسْأَلُ الْمَرْدُ أَنْ هَذَا حُجَابٌ يَقْصُرُ مَوْصِفًا مِنْ مَوْضِعٍ، وَيَدُلُّ عَلَى تَحْدِيدِ الْمَحْجُوبِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يُسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ حُجَابٍ حَيْثُ لَمْ يُرَ الْمَتَكُمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّفْرَانِيُّ)<sup>(٢)</sup> هُوَ يَفْتَحُ الرَّاْيَ وَاسْكُنَ الْهَاءَ، وَاسْمُهُ سَيِّدَانُ بْنُ دَاوُدَ

قَوْلُ مُسْلِمٍ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زُرَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هَذَا الْإِسْنَدُ كُنْهُ كُوفِيُونَ، وَ(غِيَاثٌ) بَدَلْفَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَ(الشَّيْبَانِيُّ) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ، وَاسْمُهُ سَيِّدَانُ بْنُ فَيْرُوزَ، وَقِيلَ: ابْنُ خَدَّانَ، وَقِيلَ: بْنُ عَمْرٍو، وَهُوَ تَبَعِيٌّ. وَأَم (زُرَّ) فَبِكْسَرِ اسْوَايَ. وَ(خُنَيْشٌ) بَضْمُ الْحَاءِ وَفَتْحُ الْمُوَحَّدَةِ وَآخِرُهُ لُثَيْنُ الْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، زَادَ عَلَى مِثَّةٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَتَابَعِينَ.

قَوْلُهُ: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [الجم ١١] قَالَ: رَأَى

(١) التفسير الوسيط (٤/ ٦١)

(٢) هَذَا الْإِسْنَدُ وَلَمْ يَرَوْهُ وَقَوْلَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لَا يَتَّبَعُ وَقَعَ كَرْتُهُ عَمَّا صَحَّحَ مُسْلِمٌ فِي لِسَانِ مُدْرِكٍ، وَلَيْسَ فِي

[٤٣٨] ٢٨٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو جَهْمَةَ يَهْدَى الْإِسْنَادَ.

حريصاً منه سبحانه عليه السلام، هذا الذي قاله عبد الله عليه السلام هو مذهبه في هذه الآية، وذهب لجمهور من المفسرين إلى أن المراد أنه رأى ربه سبحانه وتعالى، ثم اختلف هؤلاء، فذهب جماعة إلى أنه عليه السلام رأى ربه بفؤاده دون عينه، وذهب جماعة إلى أنه رآه بعينه.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال المفسرون: هذا خبر عن رؤية النبي صلى الله عليه وآله ربه عز وجل ليلة المعراج، قال ابن عباس وأبو ذر وهبهم الشامي: رآه بقلبه، قال: وعلى هذا رأى بقلبه ربه رؤية صحيحة، وهو أن الله تعالى جعل بصره في فؤاده، أو خلق لفؤاده بصرًا حتى رأى ربه رؤية صحيحة كما يرى بالعين، قال: ومذهب جماعة من المفسرين أنه رأى بعيه، وهو قول أس وعكرمة والحسين والربيع.

قال المبرد: ومعنى الآية أن الفؤاد رأى شيئاً فصدق فيه، ﴿وَمَا رَأَى﴾ في موضع نصب، أي: ما كذب الفؤاد مرئيه، وقرأ ابن عمر: ﴿مَا كَذَّبَ﴾ بالتشديد، قال المبرد: معناه: أنه رأى شيئاً فقبله. وهذا الذي قاله المبرد على أن الرؤية لفؤاد، من جعلتها تبصر فظاهر، أي: ما كذب الفؤاد ما رآه البصر. هذا آخر كلام الواحدي<sup>(١)</sup>.

قوله: (عن عبد الله بن مسعود عليه السلام في قول الله تعالى ﴿لَوْ أَنَّهُ رَئَى مِنْ رَبِّهِ الْكَذِبَ﴾ سمع ١٨ قال: رأى حريصاً في صورته، سبحانه عليه السلام، هذا الذي قاله عبد الله هو قول كثيرين من السلف، وهو مروى عن ابن عباس وابن زيد ومحمد بن كعب ومقاتل بن حيان، وقال الضحك: المراد أنه رأى سيرة المنتهي، وقيل: وأى رفراً أخضر.

وفي ﴿لَوْ أَنَّهُ رَئَى﴾ قولان للسلف: منهم من يقول: هو نعت للآيات، ويجوز نعت الجماعة ببعث الواحدة، كقوله تعالى ﴿مَنْ يَرْبُ أَمْرِي﴾ ١١٨، وقيل: هو صفة لمحدوف بقديره، رأى من آيات ربه الآية الكبرى.

(١) التفسير في القراءات السبع، ص ٢٠٤، والمشرقي لقرءات لعشرة ٢ (٣٧٩) ومعنى قرأ بالتشديد من العشرة أبو جعفر

(٢) التفسير الوسيط: (٤/ ٦٩٥)

[٤٣٩] ٢٨٧ - (١٧٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ مُتَكِّفًا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا عَائِشَةَ، ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَجْهِهِ فَفَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفُرْيَةَ، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفُرْيَةَ. قَالَ: وَكُنْتُ مُتَكِّفًا فَجَلَسْتُ: فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرِينِي وَلَا تَعْجَلِينِي، أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ [١٧٣] - [١٧٣] وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا

قوله: عن أبي هريرة رضى الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ اسم ١٣ قال: رأى جبريل، هكذا قاله أيضاً أكثر العلماء، قال الواحدي: قال أكثر العلماء: المراد رأى جبريل في صورته التي خلقه الله تعالى عليها<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: رأى ربه سبحانه وتعالى، وعلى هذا معنى ﴿نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ يعود إلى النبي ﷺ، فقد كانت له عرجات في تلك المدينة لاستحطاط عدد لصدوات، فكلُّ عَرَجَةٍ نَزْلَةٌ، والله أعلم.

قوله: (عن الأعمش، عن زياد بن الحُصَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ، عن أبي العَدْيَةِ، عن ابن عباس رضى الله عنه) كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ [النجم: ١٧] ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٧٣] قال: رآه بفؤاده مرتين.

هذا الذي قاله ابن عباس معناه: رأى النبي ﷺ ربه سبحانه وتعالى مرتين في هاتين الآيتين، وقد قدّمنا اختلاف العلماء في المراد بالآيتين، وأنَّ لزومية عند من أثبتها بالفؤاد أم بالعين<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الإسناد ثلاثة تابعيون: لأعمش وزيد وأبو العَدْيَةِ، بعضهم عن بعض، واسم (الأعمش) سليمان بن مهران، تقدّم بيانه مرات<sup>(٣)</sup>، و(جَهْمَةُ) بفتح الجيم وإسكان الهاء، واسم (أبي العَدْيَةِ) رُفِيع بن زُرَّاء وفتح زاء، والله أعلم.

قوله: (أَعْظَمَ الْفُرْيَةَ) هي بكسر لفاء وسكن الزاء، وهي لكذب، يقال: قرى الشيء يقرّيه قرَبًا، واقتراه يقرّيه اقترابًا، إذا اختلفا، وجمع الفرية فرى.

قوله: (أَنْظِرِينِي أَي: أَسْهَلِينِي).

قوله عن مسروق: (أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾؟ [النجم: ١٧٨]، وقول عائشة رضى الله عنها:

(١) التعبير المبسط: (١٩٧/٤).

(٢) انظر ص ٦٤٨ وب بعد عن هذا سطر.

(٣) انظر ص ١٠٤ ر ١٤١ من هذا الجزء.



[٤٤٠] ٢٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَابٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بِهَذَا الْإِسْنَدِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَلَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِمَّا أُتْرِلَ عَلَيْهِ، لَكُنْتُمْ هَذِهِ لَايَةً: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ لَنُحِيقَ بِمَا أَنعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنعَمْتَ عَلَيْهِ أَمِيرِكَ رَبِّكَ وَوَجَدَ أَنَّ اللَّهَ وَجَّهِي فِي نَفْسِيكَ مَا اللَّهُ مُتَبِعُهُ وَتَجَسَّى النَّاسُ وَنَهَى أَحَقُّ أَنْ نَحْشَنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، [الطبري: ٢٤٤١]،

[٤٤١] ٢٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَفَّتْ شَعْرِي لِمَا قُلْتُ، وَسَقَّ الْحَدِيثُ بِقِصَّتِهِ، وَحَدِيثُ دَاوُدَ أَتَمُّ وَأَطْوَلُ. [أحمد: ٢٤٢٢٧، وبحري: ٤٨٥٥]،

وَأَم قَوْلُهَا: (أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَا كَانَ لِلشَّيْرِ﴾؟)، فهكذا هو في معظم لأصول: (ما كان) بحذف الواو، ولتلاوة: ﴿وَمَا كَانَ﴾ بإثبات الواو، ولكن لا يصح هذا في لرواية والاستدلال، لأنَّ المستدلَّ ليس مقصوده التلاوة على وجهها، وإنما مقصوده بيان موضع الدلالة، ولا يؤثر حذف الواو في ذلك، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة في الحديث: منها: قوله: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْكَأْرِبِ﴾، موه: ١١٤، وقوله تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِيُصَلِّيَنَّ﴾، موه: ١١٤، هكذا هو في روايات الحديثين في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، ولتلاوة بالواو فيهما، والله أعلم.

وَأَم (مسروق) فقال أبو سعيد السمعي في «الأنساب»: سُمِّيَ مسروقاً لأنه سرقه إنسان في صفرة ثم وجد<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطاً مِنَ السَّمَاءِ، سَادًّا عِظَمَ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ»<sup>(٣)</sup> هكذا هو في لأصول: «أما بين السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ»، وهو صحيح.

وَأما «عِظَمَ خَلْقِهِ»، فمضبط على وجهين: أحدهما: بصمُّ العين وإسكان نَقَاءً، والثاني: بكسر العين وفتح النُّونِ وكلاهما صحيح.

قوله: (سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَفَّتْ شَعْرِي لِمَا قُلْتُ) أَمَّا قَوْلُهَا: (سُبْحَانَ اللَّهِ)، فمعناه: التَعْجَبُ مِنْ جَهْلِ مِثْلِ هَذَا، فَكَأَنَّهُا تَقُولُ: كَيْفَ يَحْفَى عَيْتُكَ مِثْلُ هَذَا؟!

(١) أخرجه الحديث لأبو لهبري ٥٢٦، ومسلم ٧٢١١ من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في إسناده أحمد ٣٦٥٣ وأخرج الحديث ثنائي بحري ٥٩٧، ومسلم ١٥٦٦ من حديث أسد بن ميثاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في إسناده أحمد ١٢٩٠٩

(٢) «الأنساب» (١٣) ٤٢٧.

(٣) وقع في (ط) هنا وفي النسخة التي في السماء والأرض



[٤٤٢] ٢٩٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: فَأَيُّ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ذَا فَدَكَ﴾ ① لَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدَقَ ② فَأَوْحَى إِلَيَّ عَبْدِي مَا أَوْحَى ③ [النجم ٨-١٠]، قَالَتْ: إِنَّمَا ذَاكَ جَبْرِيلُ ④ كَانَ يَأْتِيهِ فِي

ولفظة (سبحان الله) إرادة التعجب كثيرة في الحديث وكلام لعرب، كقوله ⑤: «سبحان الله! تطهري بها» ⑥، و«سبحان الله! المسلم لا يتنجس» ⑦، وقول الصحابة: سبحان الله يا رسول الله! ومن ذكر من التحويين أنها من ألفاظ التعجب أبو بكر بن السراج ⑧ وغيره، وكذلك يقولون في التعجب: لا إله إلا الله! والله أعلم.

وأما قولها ⑨: (قَفَّ شعري)، فمعناه: قام شعري من الفزع يكونني سمعت ما لا ينبغي أن يقدر، قال بن الأعرابي: تقول العرب عند إنكار شيء: قَفَّ شعري، واقشعر جدي، واشمأزت نفسي، قال النضر بن شميل: القفة كهيئة القشعريرة، وأصله التقبض والاجتماع، لأن الجند يتقبض عند الفزع والاستهوال، فيقوم لشعر لذلك، وبذلك سُميت القفة التي هي للرَّبيل ⑩ لاجتماعها ولما يجتمع ما فيها، والله أعلم.

قوله مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ) هؤلاء كلهم كوفيون، و(ابن ثُمَيْرٍ) اسمه محمد بن عبد الله بن ثُمَيْرٍ، و(أبو أُسَامَةَ) اسمه حماد بن أُسَامَةَ، و(زكريا) هو بن أبي زائدة، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون، وقيل: هُبيرة، و(ابن أَشْوَعٍ) هو سعيد بن عمرو بن أَشْوَعٍ، بفتح لهزمة وإسكان لثني المعجمة وفتح الواو ويعين المهملة.

قوله: (قُلْتُ لِعَائِشَةَ ①: فَأَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ذَا فَدَكَ﴾ ② لَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدَقَ ③ فَأَوْحَى إِلَيَّ عَبْدِي مَا أَوْحَى ④ [النجم ٨-١٠]، قَالَتْ: إِنَّمَا ذَاكَ جَبْرِيلُ ⑤)

قال لإمام أبو الحسن الواحدي: معنى التندلي الاعتماد إلى جهة السفل، هذا هو الأصغر، ثم يستعمل في القرب من العلو، هذا قول لفراء، وقد صاحب «النظم». هذا على التقديم والتأخير، لأن

(١) أخرجه مسلم: ٧٥١، وأحمد: ٢٥١٤٥ من حديث أسامة ①

(٢) أخرجه بخاري: ٢٨٩، ومسلم: ٨٢٤، وأحمد: ١٠٠٨٥ من حديث أبي هريرة ②

(٣) «الأصول في التفسير»: (١/١٠٩)

(٤) في (ص) و(هـ) «وَأَوْحَى»، وكلامه حيوان، وهو يعطى بفتح



صُورَةُ الرِّجَالِ، وَإِنَّهُ أَتَاهُ فِي هَذِهِ الْمَعْرَةِ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ، فَسَدَّ أَفْقَ السَّمَاءِ.

ل جبريل ج ٣٧٣٥ ر و نظر: ٤٤١.

المعنى ثم تدلني فذلك، لأنَّ التدلِّي سببُ الدُّنُو، قد أبى الأعروبي: تدلني إذا قُرِبَ بعد علو، قل الكلبي: المعنى دن جبريل عليه سلام من محمد ﷺ فقُرِبَ منه، وقال الحسن وقتادة: ثم دن جبريل بعد استوثقه في الأفق الأعلى من الأرض فنزل إلى النبي ﷺ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾، والقاب ما بين لُقْبُضَةٍ وَلُشِيَّةٍ<sup>(١)</sup>، ولكل قوس قابن، ولقَابُ في اللغة أيضاً القُدْر، وهذا هو المراد بالآية عند جميع المفسرين، والمراد لقوس التي يرمى عنها، وهي لقوس العربية، وتُخَصُّصُ بالذكر على عادتهم. وذهب جماعة إلى أنَّ المراد بالقوس الذراع، قد قول عبد الله بن مسعود وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبير وأبي إسحاق السبيعي، وعلى هذا معنى القوس ما يُقاس به الشيء، أي: يُذَرَعُ، قالت عائشة وابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم: هذه لمسافة كنت بين جبريل والنبي ﷺ.

وقول الله تعالى: ﴿أَوْ أَذْنًا﴾ معناه: أو أقرب، قال مقاتل: بل أقرب. وقد الرُّجُج: خاطب الله تعالى لعباد على لغتهم ومقدار فهمهم، والمعنى: أو أدنى فيما تُقَدَّرُونَ أنتم، والله تعالى عالم بحقائق الأشياء من غير شك، ولكنه خاضع على ما جرت به عادتنا<sup>(٢)</sup>. ومعنى الآية أنَّ جبريل عليه السلام مع عِظَمِ خَلْقِهِ وكثرة أجزائه دنا من النبي ﷺ هذا السُّنُو، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.



(١) سببة القوس، بالكسر محفلة، ما تحف من حرفيه.

(٢) النظر في التفسير الوسيط: ٤/١٩٣.

(٣) المعاني نفوس وإعرابه: ٥/٧١.

## ٧٨ - [بَابُ فِي قَوْلِهِ ﷺ :

«نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» وَفِي قَوْلِهِ : «رَأَيْتُ نُورًا»]

[٤٤٣] ٢٩١ - (١٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ قَالَ : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» . [أحمد : ٢٦١٣٩٢] .

[٤٤٤] ٢٩٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُثَيْمٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ : أَوْرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : عَنْ أَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تَسْأَلُهُ ؟ قَالَ : كُنْتُ أَسْأَلُهُ : هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ قَالَ أَبُو ذَرٍّ : قَدْ سَأَلْتُ ، فَقَالَ : «رَأَيْتُ نُورًا» . [أحمد : ٢١٣١٣] .

قوله : (عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ) قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ فَقَالَ : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : «رَأَيْتُ نُورًا» .

أما قوله ﷺ : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» ، فهو بتنوين «نور» ، ويفتح لهمازة في «أَنِّي» وتشديد النون المفتوحة ، و«أَرَاهُ» بفتح الهمزة ، هكذا روه جميع الرواة في جميع الأصول والرويات ، ومعناه : حجاب نور فكيف أراه ؟ قال لإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله تعالى : لضمير في «أَرَاهُ» حدث على الله سبحانه وتعالى ، ومعناه : أن لنور معني من الرؤية كما حوت العادة برغشة الأور لأبصار ومعها من إدراك ما حصلت بين رائي وبينه . وقوله ﷺ : «رَأَيْتُ نُورًا» معناه : رأيت لنور فحسنت ولم أر غيره ، قال : وروى : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» بفتح اراء وكسر انون وتشديد الياء ، ويحتمل أن يكون معناه راحمًا إلى ما قلده ، أي : خلق أنور لمنع من رؤيته ، فيكون من صفات الأفعال<sup>(١)</sup> .

قال القاضي عياض : هذه الرواية لم تقع علينا ولا رأيته في شيء من الأصول ، ومن المستحيل أن

(١) لم يشع هذا الباب في نسخة

(٢) المعبر : (١/٢٣٤)

تَكُونُ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى نُورًا، إِذْ لِنُورٍ مِنْ جَمَلَةِ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ، هَذَا مَذْهَبُ جَمِيعِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَءَوْهُ لَمْ تَلُمَّ لَهُ شَيْءٌ﴾ الْبُورُ (١٣٥)، وَمِنْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالنُّورِ، مَعْنَاهُ: ذُو نُورِهِمْ وَخَالِقُهُمْ، وَقِيلَ: هَذَا مِنْ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَقِيلَ: مُنُورٌ قَبُوبٌ عَبْدُهُ لِمُؤْمِنِينَ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: ذُو الْبَهْجَةِ وَالْجَمَالِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٧٩ - [باب في قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، وفي قوله: «حجابه النور،

لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»]

[٤٤٥] - ٢٩٣ - (١٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْتَبِيهِ لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ» - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنَا - ١١٤٠٣٢.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنَامُ» - وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةِ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

أما قوله ﷺ: «لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»، فمعناه: الإخبار أنه سبحانه وتعالى لا ينام، وأنه يستحيل في حقه النوم، فإنَّ النوم انغمار وغلبة على العقل يسقط به الإحساس، والله تعالى منزّه عن ذلك، وهو مستحيل في حقه.

وأما قوله ﷺ: «يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ»، فقال القاضي عياض: قال الهروي: قال ابن قتيبة: القسط الميزان، وسُمِّيَ قِسْطًا لِأَنَّ الْقِسْطَ لِعَدْلٍ، وَبِلَمِيزَانٍ يَقَعُ الْعَدْلُ، قُلْ: وَلِمَرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْفِضُ لِمِيزَانَ وَيَرْفَعُهُ بِمَا يُورِنُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ الْمُرْتَعَةِ إِلَيْهِ، وَيُوزَنُ مِنْ أَرْوَاقِهِمْ لِدَلَالَةِ إِلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، فَبِهَذَا تَمَثِيلَ لِمَا يُقَدَّرُ تَنْزِيلُهُ، فَشَبَّهَ بِوُزْنِ الْوِزَانِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْقِسْطِ لِرُزْقِ الَّذِي هُوَ قِسْطُ كُلِّ مَخْدُوقٍ، يَحْقِضُهُ فَيُقَسِّرُهُ، وَيَرْفَعُهُ فَيُؤَسِّعُهُ<sup>(٢)</sup>، يَرْفَعُهُ اللَّهُ أَعْلَمَ.

وأما قوله ﷺ: «يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ»، وَفِي الرِّوَايَةِ

(\*) لم يقع هذا المذهب في التسع ثلاثاً حدثنا: (ج) و(ص) و(هـ)

(١) لا تغريبين في القرآن والحديث: (قسط)

(٢) فاعلم المصنف: (١/٥٣٨)

[٤٤٦] ٢٩٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ «مِنْ خَلْقِهِ»، وَقَالَ: «حِجَابُهُ النَّوْرُ». [الر ٤٤٥]

[٤٤٧] ٢٩٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعٍ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُهُ، وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ». ج ١٩٥٣٠.

الثانية: «عملُ النهار بالليل، وعملُ الليل بالنهار»، فمعنى الأول - والله أعلم -: يُرفع إليه عملُ الليل قبل عمل النهار الذي بعده، وعملُ النهار قبل عمل الليل الذي بعده، ومعنى لَوَايَةِ الثانية: يُرفع إليه عملُ النهار في أول لَيْلٍ الذي بعده، وعملُ الليل في أول النهار الذي بعده، فَإِنَّ مِمَّا لَكَ لِحَقِظَةِ يصعدون بأعمال الليل بعد انقضاءه في أول النهار، ويصعدون بأعمال النهار بعد انقضائه في أول الليل، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «حِجَابُهُ النَّوْرُ»، لو كشفه لأحرقتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، فد (السُّبُحَاتُ) بِهِمْ السُّبُحُ والْبَدَأُ ورفع الماء في آخره، وهي جمع سُبُحَةٍ، قال صاحب «العين» والمهزوي وجميع الشَّارِحِينَ لِحَدِيثِ مِنَ الْمُغَوِّينَ وَالْمُحَدِّثِينَ: معنى «سُبُحَاتُ وَجْهِهِ» نَوْرُهُ وَجَلَالُهُ وَبَهْؤُهُ<sup>(١)</sup>.

وأما (الحجاب) فأصده في اللغة: المنع والستر، وحقيقةً اسحجاب يتم تكون للأجسام المحدودة، والله تعالى مرَّه عن الجسم والحُدُّ، والمراد هنا المنع من رؤيته، وسُمِّيَ ذَلِكَ لِمَنْعِ نَوْرًا أَوْ نَارًا، لَأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ مِنَ الْإِدْرَاكِ فِي الْعِدَّةِ لَشُعْعِهِمَا، والمراد بـ (لَوْجُهُ) الدُّنَى، والمراد بـ (مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بِصَرِّهِ مِنْ خَلْقِهِ) جَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّ بَصَرَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحِيطٌ بِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ، وَلَقَطَ (مِنْ) لِمَبَانِ الْجَنَسِ لَا لِلتَّعْيِضِ، وَالتَّعْيِيزُ: لَوْ أَزَلَّ الْمَنْعَ مِنْ رُؤْيَيْهِ، وَهُوَ الْحِجَابُ الْمُسَمَّى نَوْرًا أَوْ نَارًا، وَتَجَلَّى لِمَخْلَقِهِ، لِأَحْرِقَ جَلَالُ ذَاتِهِ جَمِيعَ مَخْلُوقَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله. (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو

(١) «العين»: (٢/ ٩٥٦)، و«العريبي» في «القرآن والحديث»، (سُبُح).

ابن مُرَّة. عن أبي عُبَيْدَةَ. عن أبي موسى، ثم قال (وفي رواية أبي بكرٍ عن الأعرج. ولم يقل حدثنا).

هذا الإسناد كله كوفيون، وأبو موسى الأشعري بصريٌّ كوفيٌّ. واسم (أبي بكر بن أبي شيبة) عبد الله ابنُ محمد بن إبراهيم، وهو أبو شيبة. واسم (أبي كريب) محمد بن علاء. و(أبو معاوية) محمد بن حازم، صاحب المصحفة. و(الأعمش) سليمان بن مهران. و(أبو موسى) عبد الله بن قيس، وكلُّ هؤلاء تقدّم بينهم، ولكن طرأ العهد بهم فأردت تحديده لمن لا يحفظهم. وأم (أبو عُبَيْدَةَ) فهو بن عبد الله ابن مسعود، واسمه عبد الرحمن.

وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائف علم الإسناد:

أحدهما: أنهم كلُّهم كوفيون كما ذكرته.

والثانية: أنَّ فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض: الأعمش وعُمرُو وأبو عبيدة.

وأما قوله: (وفي رواية أبي بكرٍ عن الأعمش، ولم يقل: حدثنا)، فهو من احتياط مسلم رحمه الله وورعه وثقته، وهو أنه روه عن أبي بكر وأبي كريب، فقال أبو كريب في روايته: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش، وقال أبو بكر: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، فسمّاختلفت عبارتهما في كيفية رواية شيخهما أبي معاوية، بينها مسلم رحمه الله، فنحصل فيه فائدتان:

أحد هاتين: أنَّ (حدثنا) للاتصال بإجماع ائمة، وفي (عن) خلاف كما قدّمناه في الفصول وغيره<sup>(١)</sup>، ولصحيح الذي عليه لجمهور من طوائف العلماء أنها أيضاً للاتصال، لا أن يكون قائم مدلساً، فبين مسلم ذلك.

والثانية أنه لم يقتصر على إحدى العبارتين كان فيه خلل، فإنه إن اقتصر على (عن) كان مُقَوِّتاً لغوة (حدثنا) وروياً بالمعنى، وإن اقتصر على (حدثنا) كان زائداً في رواية أحدهما روي بالمعنى، وكلُّ هذا مما يمتنع، والله أعلم.



(١) انظر ص ٦٨ من هذا الجزء

## فهرس الموضوعات

٥	مقدمة الناشر
٧	مقدمة التحقيق
١٥	منهج التحقيق
١٢	الإمام النووي
١٥	صور المخطوط
٢١	مقدمة المؤلف
٢٥	فصل في بيان إسناد الكتاب، وحال رواته يتأ إلى الإمام مسلم مختصراً
٣٢	فصل
٣٣	فصل
٣٤	فصل
٣٦	فصل
٣٧	فصل
٣٩	فصل
٤١	فصل
٤٦	فصل
٤٨	فصل
٤٩	فصل
٥٢	فصل
٥٤	فصل
٥٥	فصل
٥٧	فصل في بيان حملة من الكتب المخرجة على «صحيح مسلم» رحمه الله
٥٩	فصل

فصل في معرفة الحديث لصحيح وبيان أقسامه، وبيان لحسن والضعيف، وأنواعه



٦٤	فصل في ألفاظ تتداولها أهل الحديث
٦٥	فصل
٦٦	فصل
٦٨	فصل لإستاد المعنّى
٦٩	فصل
٧٠	فصل
٧١	فصل في معرفة الاعتبار والمثابة والشاهد والأفراد، والشاذ والمنكر
٧٧	فصل في حكم المحلّط
٧٣	فصل في أحرف مختصرة في بيان لناسخ والمسخ، وحكم الحديثين المختلفين ظاهراً
٧٥	فصل في معرفة الصحابي والتابعي
٧٦	فصل
٧٧	فصل
٧٨	فصل
٧٩	فصل
٨٠	فصل
٨١	فصل
٨٢	فصل
٨٣	فصل
٨٤	فصل
٨٥	فصل في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في «صحيح البخاري» و«مسلم» المشتبه
٩٠	فصل
٩١	مقدمة الإمام مسلم
١١٣	باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ
	باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ

١٢٩ ..... باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

١٣٥ ..... بابُ النَّهْيِ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنِ الضُّعْفَاءِ، وَالِاحْتِيَاظِ فِي تَحْمُلِهَا

بابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْلَامَ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّ الرَّوَايَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ، وَأَنَّ جَرْحَ الرَّوَاةِ بِمَا هُوَ فِيهِمْ جَائِزٌ بَلْ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْخِيَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ مِنَ الذَّبِّ عَنِ الشَّرِيعَةِ الْمَكْرَمَةِ ..... ١٤٦

باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن لقاء المعنوين ولم يكن فيهم مُدْلِسٌ ..... ٢٠٠

٢١٩ ..... **كتاب الإيمان**

بابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ، وَوُجُوبِ الْإِيمَانِ بِأَثْبَاتِ قَدَرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَبَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى النَّبَرِيِّ مِمَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ، وَإِعْلَاضِ الْقَوْلِ فِي حَقِّهِ ..... ٢١٩

باب بَيَانِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ..... ٢٤٧

بابُ السُّؤَالِ عَنِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ..... ٢٥١

بابُ بَيَانِ الْإِيمَانِ الَّذِي يَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةُ، وَأَنَّ مَنْ نَمَسَتْ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ..... ٢٥٥

بابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَدَعَائِمِهِ الْوَقَامِ ..... ٢٦١

بابُ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَشَرَائِعِ الدِّينِ، وَالذَّهَاءِ إِلَيْهِ، وَالسُّؤَالِ عَنْهُ، وَحِفْظِهِ، وَتَبْلِيغِهِ مَنْ لَمْ يَلْمُحْ ..... ٢٦٥

بابُ الذَّهَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشَرَعِ الْإِسْلَامِ ..... ٢٨٧

بابُ الْأَمْرِ بِقِيَامِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَيُؤْمِنُوا بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَّ مَنْ بَعَلَ ذَلِكَ عَصَمَ نَفْسَهُ وَمَالَهُ لَا يَحْقُقُهَا، وَوُكِّلَتْ سِرِّيَّتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَقَتَالِ مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ حَقِّهِ لِلْإِسْلَامِ،

وَاهْتِمَامِ الْإِمَامِ بِشُعَائِرِ الْإِسْلَامِ ..... ٢٩٢

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ مَنْ حَضَرَ الْمَوْتَ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي النَّزْعِ. وَهُوَ الْقَرْعَةُ. وَنَسْخِ جَوَازِ الْاسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَلِدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الشُّرْكِ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْوَسَائِلِ ..... ٣٠٩

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعًا ..... ٣١٤

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا، فَهُوَ مَوْفٍ وَإِنْ ارْتَكَبَ الْمَعَاصِيَ الْكَبَائِرَ ..... ٣٤٩

بابُ بَيَانِ عِدَدِ شُعَبِ الْإِيمَانِ وَأَفْضَلِهَا وَأَدْنَاهَا، وَقَضِيئَةِ الْحَيَاءِ وَكَوْنِهِ مِنَ الْإِيمَانِ

- ٣٥٧ ..... باب جامع أوصاف الإسلام
- ٣٥٩ ..... باب بيان تفاضل الإسلام، وأيِّ أموره أفضل
- ٣٦٤ ..... باب بيان خصائص من اتَّصف بهنَّ وجد حلاوة الإيمان
- باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والناس أجمعين، وإطلاق عدم الإيمان على من لم يُحبَّ هذه المحبة ..... ٣٦٦
- باب الدليل على أنَّ من حصل الإيمان أن يحبَّ لأخيه المسلم ما يحبُّ لنفسه من خير ... ٣٦٨
- باب بيان تعريم إيذاء الجار ..... ٣٧٠
- باب انتحى على إكرام الجار والضيف، ولزوم الصمت إلا عن الخير، وكون ذلك كله من الإيمان .. ٣٧١
- باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأنَّ الإيمان يريد ويتَّقصر، وأنَّ لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجبان ..... ٣٧٦
- باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورُجحان أهل اليس فيه ..... ٣٨٧
- باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأنَّ محبة المؤمنين من الإيمان، وأنَّ إفشاء السلام سبب لحصولها ..... ٣٩٥
- باب بيان أنَّ المهن النصيحة ..... ٣٩٧
- باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن التلبس بالمعصية على رادة نفي كماله ..... ٤٠٣
- باب بيان خصائص المناق ..... ٤٠٩
- باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر ..... ٤١٢
- باب بيان حال إيمان من رغب عن أخيه وهو يعلم ..... ٤١٦
- باب بيان قول النبي ﷺ «سباب المسلم فسوق، وقتله كفر» ..... ٤١٩
- باب بيان معنى قول النبي ﷺ «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ..... ٤٢١
- باب إطلاق اسم الكفر على الظن في النسب والنسب ..... ٤٢٤
- باب تسمية العبد الأبق كافرًا ..... ٤٢٥
- باب بيان كفر من قال: مُطِرنا بالنور ..... ٤٢٨

باب الدليل على أنَّ حبَّ الأنصار وعليٍّ ﷺ من الإيمان وعلاماته، وبعضهم من علاماته

باب بيان نقص الإيمان بنقص اطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله تعالى،	٤٣٥
تكفر لثمة والمحقوق .....	٤٤٠
باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة .....	٤٤٤
باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال .....	٤٥١
باب بيان كون الشرك أقيع الذنوب، وبيان أعظمها بعده .....	٤٥٧
باب الكبائر وأكبرها .....	٤٦٦
باب تحريم تكبير ويأوي .....	٤٧١
باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وإن مات مشركاً دخل النار .....	٤٧٨
باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله .....	٤٨٩
باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس من» .....	٤٩١
باب قول النبي ﷺ: «أمن هتأنا فليس مثلاً» .....	٤٩٢
باب تحريم ضرب الحدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية .....	٤٩٦
باب بيان غلظ تحريم التهمة .....	٤٩٨
باب بيان غلظ تحريم سبال الإزار، والممن بالعطية، وتنفيذ السلعة بالخلف،	٥٠٣
وبيان لثلاثة الذين لا يكلمهم الله تعالى يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم ..	٥١٣
باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار،	٥١٧
وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة .....	٥١٩
باب غلظ تحريم القتل، وأنه لا يدخل الجنة، لا المؤمن .....	٥٢١
باب الدليل على أن قدر نفسه لا يكفر .....	٥٢٢
باب في الریح التي تكون قرب القيامة تفيض من في قلبه شيء من الإيمان .....	٥٢٤
باب المحم على المبادرة بالأعمال قبل تظاھر لثقتن .....	٥٢٦
باب مخافة المؤمن أن يخطئ عمله .....	٥٢٦
باب: هل يؤخذ بأعمال الجاهلية؟ .....	٥٢٦
باب كون الإسلام يهتيم ما قبله، وكذا الحج والهجرة .....	٥٢٦
باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده .....	٥٢٦

باب صدق الإيمان وإخلاصه .....	٥٣٣
باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس والمخاطر بالقلب إذا لم تستقر .....	
وبيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، وبيان حكم الممهم بالحسنة والسئنة .....	٥٣٥
باب بيان الوسوسة في الإيمان، وما بقوله من وجدها .....	٥٤٥
باب وعيد من اقتطع حق مسمم يسمى فاحرة بالنار .....	٥٥٠
باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق، كان القاصد مهتدراً للدم في حقه، وإن قل كان في النار، وأن من قيس دونه ماله فهو شهيد .....	٥٥٧
باب استحقاق الولي الغاش لرحمته النار .....	٥٦٠
باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب .....	٥٦٣
باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، وأنه يارز بين المسجدين .....	٥٧٣
باب ذهاب الإيمان آجر الزمان .....	٥٧٦
باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف .....	٥٧٧
باب تأليف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع .....	٥٧٩
باب زيادة تمانية القلب بتظاهر الأدلة .....	٥٨٣
باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الويل بمثلته .....	٥٨٧
باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ، وإكرام هذه الأمم زادها الله شرفاً، وبيان الدليل على أن هذه الملة لا تنسخ، وأنه لا تزال طائفة منها ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة .....	٥٩١
باب بيان الركن الذي لا يقبل فيه الإيمان .....	٥٩٦
باب بدء الوحي إلى النبي ﷺ .....	٥٩٩
باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات .....	٦١٣
باب معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ .....	٦٤٨
فهرس الموضوعات ..	٦٦٣

الإخراج الفني

تهاني محمد ماركيني



# الْمَدِينَةُ

سُورَةُ صُورٍ وَمُسْتَعْرِضٌ فِي الْحَجَّاجِ

تأليف  
الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي  
٦٧٦-٦٧٩ هـ



# تَحْفِيزُ الْإِسْلَامِ

## شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تأليف  
أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن لمبدا كفوري  
١٢٨٣ هـ - ١٣٥٢ هـ



# مَعْنَى الْمَوْلَى السُّنَنِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف  
أبي سليمان جَمْدِين مُحَمَّدٍ الْمُخَطَّابِي  
ت ٣٨٨ هـ



# عَوْنُ الْمُعْتَبِرِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

